نجلاء سعيد مكاوي

الحرب الباردة في أميركا اللاتينية

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



الحــرب الـبـاردة
فـي أميركا اللاتينية

الحرب الباردة في أميركا اللاتينية

نجلاء سعيد مكاوي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

مكاوي، نجلاء سعيد

الحرب الباردة في أميركا اللاتينية / نجلاء سعيد مكاوي.

447 ص.: خرائط ؛ 24 سم.

في الأصل أطروحة بعنوان «سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المد الشيوعي في أمريكا اللاتينية 1954 - 1965» قُدّمت للحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من كلية الآداب في جامعة المنصورة في عام 2012.

يشتمل على ببليوغرافية (ص 395-426) وفهرس عام.

ISBN 978-9953-0-2762-3

1. أمريكا الجنوبية – السياسة الحكومية. 2. أمريكا الجنوبية – تاريخ – الثورات. 3. الولايات المتحدة الأمريكية – العلاقات الخارجية – أمريكا الجنوبية. 4. أمريكا الجنوبية – العلاقات الخارجية – الولايات المتحدة الأمريكية. 5. الولايات المتحدة الأمريكية– العلاقات الاقتصادية – أمريكا الجنوبية. 6. أمريكا الجنوبية – العلاقات الاقتصادية – الولايات المتحدة الأمريكية. 7. الولايات المتحدة الأمريكية – العلاقات العسكرية – أمريكا الجنوبية. 8. أمريكا الجنوبية – العلاقات العسكرية – الولايات المتحدة الأمريكية. أ. العنوان.

320.98

العنوان بالإنكليزية

The Cold War in Latin America

by Nagla Said Mekawi

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر




شارع رقم: 826 ـ منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب: 10277 ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: 44199777 ـ 00974 فاكس: 44831651 ـ 00974
جادة الجنرال فؤاد شهاب ـ شارع سليم تقلا ـ بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 ـ 11 ـ رياض الصلح ـ بيروت 2180 1107 ـ لبنان
هاتف: 8 ـ 991837 1 ـ 00961 فاكس: 1991839 ـ 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/يوليو 2013

المحتويات

تمهيـد

أميركا اللاتينية هي تلك المنطقة الجغرافية الواقعة في نصف الكرة الأرضية الغربي الذي يتكوّن من الأميركتين، القارة الشمالية وتشمل الولايات المتحدة الأميركية وكندا، والقارة التي تقع في الجنوب منها، ويطلق عليها أسماء عدة مثل «أميركا اللاتينية» أو «أميركا الأيبيرية» (Ibero America). بينما يُعَدّ مصطلح «أميركا اللاتينية» الأشهر والأكثر استخدامًا في التعبير عن تلك البقعة الجغرافية، وانطلق من فرنسا في عام 1861 للتمييز بين الدول التي نتجت من الإمبراطوريتين الإسبانية والبرتغالية من جهة، وأميركا الأنغلو – ساكسونية من جهة أخرى، وأُدرجت تحت هذا المصطلح المنطقة الجغرافية التي تشمل المكسيك وأميركا الوسطى وأميركا الجنوبية وجزر البحر الكاريبي.

جاء مصطلح «أميركا اللاتينية» من أن اللغات المنتشرة في تلك المنطقة هي الإسبانية والبرتغالية والفرنسية المشتقّة من اللغة اللاتينية. وهناك من اعترض على هذا المصطلح، لكونه صناعة فرنسية قُصد بها تأكيد العناصر الثقافية المشتركة، والتأثير الثقافي الفرنسي الذي بقي فترات طويلة في عدد من البلاد مثل هايتي التي لغتها الرسمية هي اللغة الفرنسية، وفي دول أخرى مثل المكسيك والأرجنتين[1]. كما أن المصطلح نفسه يؤكد التراث اللاتيني المشترك ويتجاهل كثيرًا من الاختلافات والتناقضات في المنطقة.

أمّا مصطلح «أميركا الإسبانية»، فيُطلق أحيانًا على المنطقة ككل من دون استثناء دولة مثل هايتي، ما يوحي بأن الإسبانية هي لغة دول القارة كلها، الأمر

(1) Henry Grattan Doyle, «The Understanding of Other Cultures: Latin America,» The Americas, vol. 11, no. 1 (July 1954), pp. 19-20.

الذي عدّه البرازيليون الناطقــون بالبرتغالية إهانة لهم، إذ إن البرازيل هي الدولة الأكبر مساحة والأكثر ســكانًا في القارة. لكن هناك من عدّ مصطلح «أميركا الإسبانية» الأكثر دقة، حيث المستكشفون الأوائل وأغلبية المستوطنين في تلك المنطقة من العالم الجديد. كما أنه يُعبّر عن الأغلبية من الدول التي تتحدث الإسبانية، وتمثّل حوالي ثلثي المساحة والسكان. ومع ذلك، ظهر مصطلح آخر يُعبّر عن المنطقة كلها، بلغتيها البرتغالية والإسبانية، وهو «أميركا الأيبيرية»، لتفادي الخلاف حول التســمية، وإن اســتثنى هذا المصطلح أيضًا هايتي الفرنسية، ولم يُستخدم على نطاق واسع[2]. لذا، كان مصطلح «أميركا اللاتينية» ولا يزال الأكثر استخدامًا والأقرب إلى الدقة في توصيف تلك المنطقة الجغرافية، وإن تكن هذه المصطلحات كلها، المســتندة إلى أصول أوروبية، تجاهلت وجود العناصر العرقية الكبيرة الزنجية والهندية والميســتيزو التي لا يجوز تسميتها باللاتينية أو الإسبانية، حتى بعد قرون عدة من الغزو والاتصال الثقافي مع الأوروبيين.

تبلغ مســاحة أميركا اللاتينية 7,767,000 ميل مربع، أي ما يعادل ضعفي ونصف ضعف مساحة الولايات المتحدة. وإذا قمنا بتقسيمها إلى مجموعات إقليمية، فإنها ستكون على الشكل التالي: المكسيك وأميركا الوسطى (المكسيك وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما)، وهي تشــكل حوالى 13 في المئة من إجمالي مســاحة الأرض الأميركية اللاتينية، فيما تُعَدّ المكسيك ثالث أكبر دولة أميركية لاتينية، والســلفادور أصغر دول القارة. أمّا هندوراس فأكبر جمهوريات أميركا الوسطى التي تعتبر رابطًا بين أميركا الجنوبية وأميركا الشمالية على شكل ممر أو عنق زجاجة أرضي يشمل قناة بنما، المركز الجغرافي الاســتراتيجي المهم الذي يصل بين المحيطين الأطلسي والهادئ، ويربط بين ساحلي الولايات المتحدة الشــرقي والغربي[3]. وتمثّل دول الكاريبي (كوبا والدومينيكان وهايتي) إحدى المجموعات الإقليمية

---

(2) Harold Eugene Davis, Government and Politics in Latin America (New York: Ronald Press Co., [1958]), pp. 26 -27, and Doyle, p. 20.

(3) محمد أنور عبد السلام، «أميركا اللاتينية في مفترق الطرق،» **السياسة الدولية**، العدد 67 (كانون الثاني/يناير 1982)، ص 22.

التي تندرج تحت اســم «أميركا اللاتينية»، ومساحتها تقريبًا 74,000 ميل مربع، أي أقل من 1 في المئة من مساحة أميركا اللاتينية[4].

في أميركا الجنوبية - التــي تُعَدّ إحدى المجموعات الإقليمية المكونة لأميركا اللاتينية - تُقسم الدول، جغرافيًا، إلى مناطق عدة، منها: مجموعة دول الأنديز (بوليفيا وبيرو وإكوادور وتشـيلي) التي كانت جزءًا من إمبراطورية «الإنكا»[5] (Inca)، عندما نزل الإسـبان إلى ساحل أميركا الجنوبية الغربي في أوائل القرن السادس عشر[6]. وتسمّى دول الأنديز لأن فيها سلاسـل جبال الأنديز الكبيرة التي تحتل نسـبة كبيرة من إجمالي مساحة تلك الدول التي تشـكّل حوالى 17 في المئة من مساحة أميركا اللاتينية. وفي شمال غرب أميركا الجنوبية توجد الجمهوريتان البوليفاريتان[7] كولومبيا وفنزويلا، حيـث موطئ واحدة من أقدم الحضارات في المنطقة، كما أنها تشكل أهمية كبيرة بالنسبة إلى الطرق العالمية بسبب موقعها من قناة بنما، وتُعتبر ممرًا لشركات الطيران الدولية التي تربط جنوب أميركا الجنوبية بكلٍّ من أميركا الوسطى والولايات المتحدة[8].

في جنوب أميركا الجنوبية جمهوريات نهر ريو دي لا بلاتا (Río de la Plata)، أي الأرجنتين وباراغواي وأوروغواي. ومناخها يختلف تمامًا عن مناخ باقي دول القارة، فالجزء الأكبر منها، أي باسـتثناء غرب الأرجنتين، يقع في المنطقة المعتدلة. وليـس فيها جبال ضخمة مثل التي تُميّز البلدان الأخرى. علاوة على ذلك، فإن نسبة كبيرة من أراضيها صالحة للزراعة، وخصوصًا في أوروغواي، الدولة الأصغر في أميركا الجنوبية[9].

---

(4) Davis, pp. 28-29.

(5) الإنكا : من الحضارات المادية الراقية، التي عرفتها أميركا الوسطى وأميركا الجنوبية، قبل مجيء الرجل الأبيض.

(6) Robert J. Alexander, Communism in Latin America (New Brunswick, N. J.: Rutgers University Press, 1957).

(7) نسبة إلى سيمون بوليفار (1783-1830)، محرر القارة.

(8) Arthur Preston Whitaker, The United States and South America, the Northern Republics (Cambridge: Harvard University Press, 1948).

(9) Davis, pp. 34-35.

أما الدولة الأكبر مساحةً وسكانًا في القارة، البرازيل، فموقعها الجغرافي وعدد سكانها وسماتها الثقافية واللغوية والعرقية ميّزتها من باقي دول أميركا اللاتينية؛ وهي تشكل نصف مساحة أميركا الجنوبية، وأكثر من ثُلث مساحة أميركا اللاتينية. ولها حدود مشتركة مع الدول الأميركية الجنوبيةِ الأخرى كلها، ما عدا تشيلي وإكوادور. وتتميّز بتنوع الموارد الطبيعية، ويقع الجزء الأكبر من مساحتها في المنطقة المدارية، ومناخها استوائي، وأغلبية أراضيها مرتفعات[10].

ساعد موقع الدول اللاتينية الجغرافي في نمو شعور شعوبها بالإهمال والعزلة عن المراكز العالمية التي بدأ فيها تاريخ الحضارة البشرية؛ ففي حين كانت تلك الأقطار يومًا ما جزءًا مهمًّا، بل كانت الركن الأعظم في إمبراطورية عالمية ذات شأن، أضحت مجموعة من الدول الضعيفة الفقيرة، على الرغم ممّا فيها من الموارد الضخمة المتناثرة فوق مساحات واسعة من اليابسة المنقسمة بحكم الطبيعة الجغرافية، والخلافات العنصرية[11].

هذا فضلًا عن أن العوامل الجغرافية - منصهرة مع عوامل أخرى - شكّلت التصورات والتوجهات الأساسية لدول القارة نحو العالم الخارجي، وأَثّرت في علاقاتها الخارجية؛ فعلى سبيل المثال كان جزء منطقة المكسيك والكاريبي الشمالي خاضعًا بصورة دائمة للضغط الخارجي الحاد، فيما أثّر موقع المكسيك على الحدود مع الولايات المتحدة في مسارات سياستها الخارجية، فكادت تفقد أراضيها مرتين، كما أنها عانت حروبًا وهزائم. وكانت هذه العلاقة هي المحدّد الرئيس لعلاقات المكسيك مع باقي دول العالم، فضلًا عن تأثيرها في الشؤون الداخلية، وزيادة السيطرة الاقتصادية للولايات المتحدة. لذا، تُعتبر المكسيك أكبر مثال للتأثير الجيو - سياسي[12] في تقرير الشؤون الداخلية والخارجية في القارة اللاتينية.

(10) Prestone E. James, Latin America (New York: Odyssey Press, 1950), p. 357.

(11) Salvador de Madariaga, Latin America between the Eagle and the Bear (New York: Praeger, [1962]), pp. 1-2.

(12) الجيو - سياسي (Geopolitics)، أي الجغرافيا السياسية، هي مجال دراسة تأثير البيئة الطبيعية والعوامل الجغرافية في الخصائص والظواهر والمؤثرات والتطورات السياسية للشعوب والدول، وفي تفاعلها وعلاقاتها بعضها ببعض.

كانت المنطقة الكاريبية مسرحًا للتنافس الأميركي - البريطاني في القرن التاسع عشر أيضًا، ثم تحوّلت في القرن العشرين إلى مجال حيوي[13] للنفوذ الأميركي. وهكذا، استند التدخل الخارجي في شؤون تلك الدول، جزئيًا، إلى الموقع الجغرافي الذي كان عنصرًا أساسيًا في صُنع سياسة الدول كلها في هذا الجزءِ الشمالي من أميركا اللاتينية.

أمّا دول القارة الجنوبية فإن وقوعها على مسافة كبيرة من الولايات المتحدة وأوروبا جعلها خارج الاتجاه العام لسياسة القوى العظمى العالمية، وخلف النطاق المباشر للنفوذ الأميركي. بيد أن عزلة تلك الدول لم تكن تامة، بل تعرّضت لأشكال عدة من التدخل، لكن المسافة التي تفصلها عن القوى العظمى أعطتها درجة من الحرية في النظام السياسي الدولي، وسمحت لها بالحفاظ على مواقف مستقلة، نسبيًا، في الشؤون العالمية، واتّباع سياسات بعضها تجاه بعض محررة من الاعتبارات الخارجية، إلى حد كبير[14].

حصلت أميركا اللاتينية من إسبانيا والبرتغال، فترة الاستعمار، على عناصر أساسية كثيرة لشخصيتها الحديثة، منها: لغتها ومذهبها الكاثوليكي وتقاليدها التشريعية الرومانية. وكثير ممّا يدخل في تعريف الحضارة وميراث ثلاثة قرون من الاستعمار تطور بعد ذلك بأشكال مختلفة، عن طريق تيارات الهجرة التي كانت أغلبيتها من أصول إسبانية وبرتغالية وإيطالية، وكذلك بواسطة نفوذ ثقافي فرنسي سيطر على المتعلمين خلال القرن التاسع عشر، وحتى عام 1914. ومع هذا، فإن فكرة الوحدة اللاتينية لأميركا تكتنفها التناقضات وكثير من الاختلافات الجذرية بين الدول الأميركية اللاتينية التي لكل منها خصائصها

---

(13) المجال الحيوي: مصطلح جيو - سياسي ألماني، يعني حيّز الحياة، ذكره أدولف هتلر في كتابه **كفاحي**، وكان في الأصل ملحقًا لنظرية قلب الأرض، ويشير إلى السيطرة على أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى. واستخدمه هتلر جزءًا من فرضيته بأن قدر ألمانيا هو السيطرة على الشرق، وبالتالي يجب على الدول الأخرى أن تستجيب لطلبها للمجال الحيوي، انظر: غراهام إيفانيز وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 410.

(14) G. Pope Atkins, Latin America in the International Political System, 2nd ed., rev. and Updated (Boulder: Westview Press, 1989), pp. 53-54.

الواضحة في الجغرافيا والمناخ والتاريخ ودرجة التنمية الصناعية. والأهم هو خصائص السكان العرقية وتركيبتهم الاجتماعية في معظم دول القارة التي تشكل دائمًا خليطًا من الأعراق والتقاليد الاجتماعية لكلٍّ من أميركا الأصلية وأفريقيا وإسبانيا والبرتغال وأوروبا الحديثة[15].

عبَّر تركيب سكان القارة اللاتينية العرقي عن تنوع عنصري كبير، فهناك الهنود الحمر[16]، أو السكان الأصليون، والسود الأفارقة والمهاجرون الأوروبيون («الكريول» Criollo) وأصحاب الدم المختلط الذين يُطلق عليهم «الميستيزو» (Mestizo)، وهم المولودون من أبوين أحدهما أوروبي والآخر هندي أحمر[17]. وثمة دول ليس فيها هنود، مثل أوروغواي، وبلاد فيها عدد كبير جدًا من الهنود مثل المكسيك وأميركا الوسطى (باستثناء كوستاريكا) وإكوادور وبيرو وبوليفيا وباراغواي، بينما نسبة الهنود من السكان أصغر في البرازيل

---

(15) جلال يحيى، **العالم المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية، الدول الفقيرة (آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية)** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979)، ص 446، و F. R. U. S. (1955 – 1957), VI: Conditions and Trends in Latin America, National Intelligence Estimate, NIE 80/90-55, Washington, December 6, 1955, p. 18.

(16) الهنود الحمر هم الشعوب التي قطنت أميركا الشمالية والوسطى والجنوبية، قبل مجيء الأوروبيين، وأُطلق عليهم هذا الاسم للاعتقاد العام، وقت اكتشاف تلك المنطقة، أن سواحل أميركا هي سواحل جزر الهند الشرقية، فيما يعتقد معظم العلماء أن الهنود الحمر جاءوا إلى نصف الكرة الغربي، من آسيا، عن طريق مضيق بيرينغ، في سلسلة من الهجرات. وسواء اتفقنا أم اختلفنا في كون السكان الأصليين للقارة الأميركية هم فعلًا هنودًا، فإن الإشارة إليهم في البحث بمصطلح «الهنود الحمر» هي وفقًا لما دُرج على استخدامه في المراجع والوثائق كلها التي تناولت، وتتناول، تاريخ الأميركتين وسياستهما، والمقصود هو «السكان الأصليون» لتلك المنطقة، أكانوا في الأصل هنودًا أم لم يكونوا.

(17) تفاوت استخدام مصطلحي الـ «كريول» و«الـميستيزو» في مختلف الفترات؛ ففي الفترة الاستعمارية، أُطلق مصطلح «ميستيزو» على المولود من أبوين أحدهما هندي أحمر والآخر إسباني. وبمرور الوقت أصبح المصطلح هذا يُستخدم في البلاد التي كان في عدد كبير من سكانها نسبة من الدمّ الزنجي. وطبقًا لبعض تصنيفات السكان في المكسيك، كانت كلمة «هندي» تعني الشخص الذي يتكلّم لغة هندية فحسب. أمّا «ميستي - إنديو» (Mesti – Indio)، فهو الشخص الذي يتكلّم اللغتين، الهندية والإسبانية، لكنه يتمسك بالثقافة الهندية، فيما كان يميّز بين «الميستيزو» الذي يتكلم الإسبانية، لكنه يظهر بكثير من خصائص الهندي في اللباس والسكن، و«الميستي بلانكو» (Mesti – Blanco) الذي يتكلم الإسبانية، لكنه لا يلبس اللباس الهندي، ولا يتبع الثقافة الأصلية عمومًا، أي إن مثل هذه المصطلحات بات استخدامها، بمرور الوقت، ذا مغزى شعبي أكثر منه علمي، انظر: William W. Pierson [and] Federico G. Gil, Governments of Latin America (New York: McGraw-Hill, 1957), pp. 7-8.

وكولومبيا وبنما وتشيلي والأرجنتين وفنزويلا[18]. كما أن عدد السود كبير في البرازيل وكوبا وهايتي، بينما نسـبتهم في الأرجنتين وكوستاريكا وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك قليلة[19]. هذا فضلًا عن إنشاء وكالات نظّمت الهجرة إلى الدول اللاتينية[20]، وجاءت بأعداد كبيرة من أوروبا إلى الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي التي تبنت سياسات شـجعت على الهجرة إليها، وحصـول المهاجرين على كثير من الحقوق، في ما يتعلق بحقوق الملْكية والحقوق المدنية والحرية الدينية، وهو ما أفرز تجربة يمكن تسميتها تجربة «إعادة الأوربة». بيد أن استيعاب مثل هؤلاء، أصحاب العادات المختلفة الذين عاشوا في الدول التي هاجروا إليها، إلى حدٍ ما، في عزلة ثقافية واجتماعية، كان بطيئًا وصعبًا[21].

على ذلك، تفاوت تركيب سكان القارة اللاتينية العرقي كثيرًا؛ فبينما انحدر 95 في المئة، أَو أكثر، من شعبي كوستاريكا والأرجنتين من المهاجرين

(18) قُدرت أعداد السكان الهنود (الأصليين) في أوائل الخمسينيات، في دول أميركا اللاتينية بالآتي: 6,525,000 في المكسيك؛ 3,915,000 في بيرو؛ 2,452,000 في غواتيمالا؛ 2,138,000 في بوليفيا؛ 1,949,000 في الإكوادور؛ 1,281,000 **في البرازيل؛** 1,270,000 في كولومبيا. وكانت أعدادهم في بعض الدول أقل من مليـون: 754,000 في باراغواي؛ 498,000 في تشيلي؛ 453,000 في فنزويلا؛ 274,000 في الأرجنتين. ويعرّف هذا التصنيف الهندي بأنه من كان نسبة 75 في المئة من دمه أصلي.

انظر: D. D. Brand, The Present Indian Population of Latin America (Texas: University of Texas, 1953), pp. 48-55.

(19) إحصاء عام 1950 أفاد بأن عدد السود في أميركا اللاتينية 600 ,26,462 من إجمالي عدد السكان (162,000,000). وكان توزيعهم كالتالي: البرازيل 17,360,200؛ هايتي 3,300,000؛ كوبا 2,249,000؛ جمهورية الدومينيكان 1,700,000؛ كولومبيا 952,200؛ فنزويلا 443,000؛ المكسـيك 225,000؛ بنما 233,200، انظر: W. S. Woytinsky and E. S. Woytinsky, World Population and Production: Trends and Outlook (New York: Twentieth Century Fund, 1953), pp. 51-52.

(20) أشارت بعض التقديرات إلى أنه بين عامي 1824 و1840، دخل تقريبًا 200,000 من الألمان إلى البرازيل، وبين عامي 1827 و1939 بلغت أعداد المهاجرين إلى ولاية سـاو باولو 2,439,490، منهم: 950,963 إيطاليًا، 425,546 برتغاليًا، 387,769 إسـبانيًا، 186,769 يابانيًـا، و38,122 نمسـاويًا، انظـر: T. Lynn Smith and Alexander Marchant, eds., Brazil, Portrait of Half a Continent (New York: Dryden Press, [1951]), pp. 206-224.

(21) William W. Pierson [and] Federico G. Gil, Governments of Latin America (New York: McGraw-Hill, 1957), p. 6.

الأوروبيين، شــكّل الهنود في بوليفيا وبيرو وإكوادور وغواتيمالا نسبة كبيرة من السكان. من ناحية أخرى، إن معظم سكان المكسيك من «الميستيزو»، وسكن البرازيل من الزنوج ما يقارب عدد من كانوا في الولايات المتحدة، وفي هايتي أكثر من 90 في المئة من السكان زنوج، ومع ذلك كان الهنود والزنوج لا يمتلكون أي حقوق سياسية أو اجتماعية، في مقابل سـيطرة الطبقة الحاكمة، «الكريول» من البيض التي احتكرت أوجه النشاط، وانحصرت في عدد محدود من العائلات الكبيرة، وملّاك الأراضي وكبار الموظفين ورجال الكنيسة، وهو ما جعل الكتلة الأكبر من السكان غير فاعلة سياسيًا ولا مفصلية وتابعة[22].

على الرغم من طول مدة عمل الأيبيريين الاستعماري وضخامته، وجهد الضم والهضم للحكومات الوطنية إبان القرن التاسع عشر، فإن عملية الهضم الاجتماعي لم تتّبع دائمًا عملية التخليط بين الأجناس المختلفة[23]. واستمر تركيب السكان العرقي أحد الاختلافات الجوهرية في البنية الثقافية والاجتماعية بين الدول اللاتينية، فضلًا عن التباينات في الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

لا يعني ذلك عدم وجود عناصر مشــتركة تجمع الدول اللاتينيــة، تلك العناصر التي مثّلت القاعدة الأساس المنطلقة منها آمال الوحدة بين دول القارة، ولا تزال؛ فهناك وحدة اللغة، حيث تمثّل اللغتان اللاتينيتان (الإســبانية والبرتغالية) أحد العناصر المشتركة على الرغم من أنهما مختلفتان، فهما متشابهتان إلى حدٍ بعيد[24]. وهناك وحدة الدِّين المتمثّلة في الولاء للكنيسة الكاثوليكية الرومانية في أنحاء أميركا اللاتينية كلها[25]، مع أن الدِّين ليس من المقوّمات الرئيسة للوحدة، بل هو داعم لها.

(22) F. R. U. S. (1955 – 1957), vol. VI: Conditions and Trends in Latin America, National Intelligence Estimate, NIE 80/90-55, Washington, December 6, 1955, p 18.

(23) يحيى، ص 447.

(24) قبل نحو قرن ونصف قرن، أبدى بعض علماء اللغة خوفهم من أن تتطوّر اللغة الإسبانية في أميركا اللاتينية إلى سلســلة من اللغات، أو اللهجات الجديدة، نتيجة تدفق المهاجرين من البلدان الأوروبية المختلفة، لكن لا شيء من هذا حدث؛ حيث حافظت الإسبانية والبرتغالية على نقاوتهما في أميركا اللاتينية، كما هي حال الإنكليزية في الولايات المتحدة، مع وجود بعض الخواص والاســتعمالات الإقليمية الملحوظة، لكن اللغة ازدادت وحدة وصفاء، انظر: E. Santos, «Latin American Realities,» Foreign Affairs, vol. 34, no. 2 (January 1956), p. 247.

(25) Davis, p. 28.

شكّل التاريخ عنصرًا آخر جمع الدول اللاتينية، وساهم في تزايد الشعور بالتضامن وأهمية الوحدة بين شعوبها، حيث الميراث المشترك من الكفاح ضد الاستعمار والاستغلال، والنضال من أجل التحرر سياسيًا واقتصاديًا؛ حيث اشـتركت الدول اللاتينية كافة في كونها موضع مطامع القوى الكبرى على المستوى الاقتصادي، الأمر الذي أفرز كثيرًا من المشكلات الاقتصادية، وفاقم أعداد الفقراء، وانعكس سلبًا على اقتصادات هذه الدول. يضاف إلى ذلك تماثل مكوّنات البنى الاقتصادية لتلك الدول، في أغلب الأحيان، حيث الاعتماد على الإنتاج الزراعي وتصدير المواد الأولية المعدنية وقيام الاقتصاد على تصدير المنتج الواحد[26].

كان نظام الملْكيات الكبيرة من الأراضي، أو «اللاتيفونديا»[27]، من السـمات المشتركة أيضًا، وكذا نمط التوزيع غير العادل للدخل الوطني، وضعف الطبقة المتوسطة الحضرية[28].

على الصعيد السياسي، تشابهت الدول اللاتينية في مركزية السـلطة السياسية، وضعف الحكومات البلدية والإقليمية، وتركيز القوة في قبضة الرئيس التنفيذي، والعجز النسبي للسلطات التشريعية، وعدم استقلال القضاء في بعض الدول، إضافة إلى السمة التي اشتركت فيها الدول اللاتينية كلها، طوال تاريخها، وهي الانقلابات والثورات[29].

---

(26) على سـبيل المثال: لحم البقر والحنطة في الأرجنتين، البن في دول عدة، النحاس في تشيلي، النفط في فنزويلا، والقصدير في بوليفيا.

(27) لاتيفونديا (Latifundia): ظاهرة سياسية اقتصادية اجتماعية، تتمثّل في تركيز القسم الأكبر من الأراضي بين أيدي قلة قليلة من العائلات الإقطاعية التي تديرها بطريقة بالية، غير رأسـمالية، وغير منتجة. لذا، لا يُستخدم مصطلح «اللاتيفونديا» إلّا لتعيين الملْكيات الواسعة، غير المنتجة اقتصاديًا. وتشكّل أميركا اللاتينية الحقل الأكثر تعبيرًا عن اللاتيفونديا التي تمثّل أحد أهم عوامل تخلّف القارة، وترجع جذورها إلى مرحلة الاستعمار الإسباني، لكنها في أفريقيا وأوروبا وآسيا احتلت مكانًا هامشيًا، انظر: عبد الوهاب الكيالي [وآخ.]، محررون، **الموسوعة السياسية**، ط. 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، المجلد الخامس، ص 367 -371.

(28) Santos, p. 248, and Davis p. 28.

(29) Davis p. 28.

اشتركت دول القارة اللاتينية أيضًا في اتجاه مسار علاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية، التي اتّبعت سياسة عامة كانت في الأغلب واحدة تجاه دول القارة، حيث تعاملت مع تلك الدول باعتبارها كتلة واحدة على الصُعد كافة، ولا سيّما في النصف الأول من القرن العشرين، وقبل أن تصبح المنطقة إحدى بؤر الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي[30].

ساهمت أهمية أميركا اللاتينية الجيو - سياسية بالنسبة إلى الولايات المتحدة في تحديد الاستراتيجيا الأميركية للعلاقات بالقارة اللاتينية، عبر عقود طويلة؛ فقرب الجيران الجنوبيين من الولايات المتحدة، ومواردهم الطبيعية ومساحات بلدانهم وأعداد سكانها، كل ذلك أسبغ أهمية خاصة على القارة اللاتينية التي كانت السوق الأكبر لصادرات الولايات المتحدة، والمصدر الرئيس لكثير من المواد الأولية التي تستوردها، فيما يرى آخرون أن المصالح الأميركية في القارة اللاتينية لا تقتصر على أهمية القارة من الناحيتين الاقتصادية والأمنية، بل تشمل أيضًا ميراثًا أوروبيًا مشتركًا يجمع بين الأميركتين، الشمالية والجنوبية[31].

اعتبرت الولايات المتحدة أميركا اللاتينية سوقًا كبيرة لمنتجاتها واستثماراتها، منذ أن أصبحت الأولى قوة عسكرية واقتصادية كبيرة، وتبلورت سياستها تجاه القارة اللاتينية في مرتكزات عدة، أهمها الحفاظ على مصالح

(30) «الحرب الباردة»، اصطلاح ظهر في قاموس السياسة الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانشطار العالم إلى كتلتين، إحداهما شرقية، والأخرى غربية. واختلف العلماء في تعريف هذا المصطلح وتحديد مدلولاته، لكن التعريف الأكثر دقة هو أن «الحرب الباردة» هي الصراع الدولي غير المسلح الذي يقوم على التهديد باستعمال القوة، فيؤدي إلى زيادة حدة التوتر الدولي، ويجعل وقوع الحرب أكثر احتمالًا. وبذا تدخل في «الحرب الباردة» الأعمال الاستفزازية كلها، والخطط العدوانية والمواقف السياسية الأخرى التي تسلكها الدول، بهدف تأكيد سيطرتها ونفوذها، الأمر الذي قد يقلل من فرص السلام، ويزيد من احتمال نشوب الحرب، انظر: محمد طه بدوي ومحمد طلعت الغنيمي، **دراسات سياسية وقومية** (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1963)، ص 346 – 347.

(31) Hubert H. Humphrey, «U. S. Policy in Latin America,» Foreign Affairs, vol. 42, no. 4 (July 1964), p. 586.

الولايـات المتحـدة الاقتصاديـة فـي المنطقـة[32]، عبـر التوسّـع الرأسـمالي، والتدخـل العسـكري والسياسـي؛ حيـث فرضـت الرأسـمالية الأميركيـة الشـمالية، والحاجـة إلـى التوسـع فـي الأسـواق الجديـدة والحفـاظ علـى الوضـع القائـم سياسـيًا واقتصاديـًا فـي الـدول اللاتينيـة، وهـو مـا شـكّل القـوة الدافعـة للسياسـات الخارجيـة لـلإدارات الأميركيـة المتعاقبـة التـي خططـت دائمًا لتحقيـق مصالحهـا الخاصـة، فـي مقابـل إهمـال مصلحـة دول المنطقـة وشـعوبها العليـا[33].

بدأ صوغ السياسـة الرسمية للولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية باعتبارها منطقة نفوذ خاصة، مع إعلان «مبدأ مونرو» الذي أعلنه الرئيس الأميركي جيمس مونرو (J. Monroe)، عندما وجّه في 2 كانون الأول/ديسمبر 1823 رسالة إلى الكونغرس تضمّنت مبادئ السياسة الخارجية الأميركية تجاه القارة اللاتينية، خلاصتها الاعتراض على امتداد الاستعمار الأوروبي ونظام السياسة الأوروبية إلى نصف الكرة الغربي، وتحذير الدول الأوروبية من مغبة التدخّل، بأي شكل، في شؤون تلك المنطقة؛ وجاء في الرسـالة: «... إن النظام السياسي للقوى الأوروبية المتحالفة مختلف، جوهريًا، عن النظام السياسـي الأميركـي، ونظرًا إلى العلاقات الودية القائمة بين الولايات المتحدة وتلك القوى، فإننا نعتبـر أي محاولة من ناحيتها لتمديد نظامها إلى أيّ جزء من نصف الكرة الغربي، خطرًا على سلامنا وأماننا». وبذلك أعلن مونرو أميركا اللاتينية منطقة نفوذ خاصة بالولايات المتحدة، لا يجوز – بحسب رسـالته - أن تتدخّل في شؤونها أي قوة أوروبية، لأن ذلك يعرّض أمن الولايات المتحدة وسيادتها للخطر، ويفرض عليها مواجهته بالقوة [34].

---

(32) Victor Bulmer-Thomas and James Dunkerley, eds., The United States and Latin America: The New Agenda (London: Institute of Latin American Studies, University of London; Cambridge, Mass: David Rockefeller Center for Latin American Studies, Harvard University: Distributed by Harvard University Press, 1999), pp. 18-25.

(33) Mark Steven Epstein, «United States Capital Expansion and Intervention in Central and Latin America,» (Master Dissertation, State University, New Haven, 1992), p. 3.

(34) للمزيد من التفصيلات عن مبدأ مونرو، وتحليله، والمفاوضات السابقة لصدوره، ومواقف الدول الأوروبية منه، انظر: إبراهيم عبد المجيد محمد، **مبدأ مونرو وتطوره: دراسة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية 1823-1915** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988).

بدأت الولايات المتحدة، بعد الكشف عن استراتيجيتها تجاه القارة اللاتينية، تدخّلها الفعلي في الشؤون اللاتينية، وتوسعها جنوبًا، عبر التدخّل الاقتصادي المتزايد، وتصعيد النشاط الدبلوماسي في كثير من الأزمات، مثل أزمة الحدود الفنزويلية في عام 1895، والحرب الإسبانية - الأميركية (1898) التي أدت إلى سيطرة الولايات المتحدة على كوبا وبورتوريكو، ثم إنشاء قناة بنما في عام 1903 والسيطرة عليها، حتى تطوّر التدخّل إلى حد استخدام القوة العسكرية في بعض الدول، واحتلال أخرى وفرض الرقابة المالية والإدارية على حكوماتها، مثلما حدث في نيكاراغوا والدومينيكان، وهو ما كان بمثابة تفعيل لسياسة «العصا الغليظة» التي أعلنها الرئيس الأميركي تيودور روزفلت (Th. Roosevelt) في عام 1905، وارتكزت على أن مقتضيات الاستراتيجيا الأميركية والمصالح الحيوية لأقطار العالم الغربي كلها تبرر حق الولايات المتحدة في ممارسة دور الشرطي في القارة اللاتينية، والتدخّل باستخدام القوة الرادعة لمواجهة كل ما تعتبره إخلالًا بالنظام في المنطقة[35].

تدخّلت القوات الأميركية بذريعة حماية أمن نصف الكرة الغربي في الفترة بين عامي 1898 و1932 أربعًا وثلاثين مرة، شملت تسعة بلدان، وكانت في الأساس حفاظًا على مصالح الولايات المتحدة الخاصة، لا بغرض الحفاظ على السلام الإقليمي، وهو ما يتضح من حالات التدخّل كلها التي يلاحَظ أنها كانت دائمًا ضد حكومات هددت مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والاستراتيجية، خصوصًا في منطقة الكاريبي وأميركا الوسطى[36].

أثار ذلك استياء الدول اللاتينية، وفرض ضرورة وضع حد للتدخّل الأحادي الجانب الذي كانت تمارسه حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة، وهو ما طالبت به الحكومات الأميركية اللاتينية بإصرار في المؤتمر الدولي

(35) David T. Jervis, «The United States Confronts Change in Latin America,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Temple University, 1985), p. 1.

(36) Dexter Perkins, The American Approach to Foreign Policy, 4th ed. (Cambridge; Harvard University Press, 1954), pp. 50 – 51, and Atkins, p. 39.

السادس للدول الأميركية، في هافانا عام 1928، حين شنّت الدول الأميركية اللاتينية بقيادة الأرجنتين هجومًا ضد الولايات المتحدة، واقترحت قرارًا يشجب أشكال التدخّل كلها. لكن وزير خارجية الولايات المتحدة استطاع منع صدور مثل هذا القرار، الأمر الذي زاد في استياء الدول الأميركية من سياسة الولايات المتحدة[37]، واضطرت الإدارات الأميركية اللاحقة إلى تخفيف حدة غضب اللاتينيين، نظرًا إلى اختلاف الظرف الدولي الذي أجبر الولايات المتحدة على تغيير سياستها؛ فبعد الحرب العالمية الأولى، شكّل عدم الاستقرار في أميركا اللاتينية تهديدًا مباشرًا، وإنْ محدودًا، للولايات المتحدة، مع إصرار بعض الحكومات الأميركية اللاتينية على أن يرتكز التعاون بينها وبين الولايات المتحدة على تخلّي الأخيرة عن سياسة التدخّل[38].

اتضحت معالم جديدة لسياسة جديدة في أثناء إدارة هربرت هوفر (H. Hoover) (1929 -1933) الذي عارض ربط مبدأ مونرو بسياسة «العصا الغليظة» والتدخل في الكاريبي. وعلى الرغم من أنه لم يتخلَّ عن استخدام التدخّل باعتباره آليةً مهمّة في السياسة الأميركية، اتخذت إدارته إجراءات عدة في سبيل امتصاص غضب اللاتينيين من وجود قوات أميركية في الكاريبي، فانسحبت تلك القوات من هايتي ونيكاراغوا بعد أن انسحبت من الدومينيكان[39].

كان أهم نتائج سياسة «العصا الغليظة» توتّر العلاقات بين الولايات المتحدة وكثير من الدول اللاتينية، وتدهور سمعة الولايات المتحدة عند شعوب تلك الدول، ما جعل الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت (F. Roosevelt) يُعلن في خطاب تنصيبه في 4 آذار/مارس 1933 سياسة جديدة سُمّيت

---

(37) D. A. F. R. (1964): Problems and Objectives of the Alliance for Progress: Address by Assistant Secretary of State for Inter – American Affairs Thomas G. Mann, University of Notre Dame, June 7, 1964, and William W. Pierson [and] Federico G. Gil, Governments of Latin America (New York: McGraw-Hill, 1957), p. 260.

(38) Atkins, p. 120.

(39) Samuel Flagg Bemis The Latin American Policy of the United States (New York: Harcourt, Brace and Company, [1943]), p. 202.

«سياسة حُسْن الجوار[40]، وذلك بهدف تحسين علاقات الولايات المتحدة بالدول اللاتينية، ولا سيّما مع تزايد خطر النازية والفاشــية، ومحاولاتهما اختراق بعض الدول اللاتينية. واستندت سياسة روزفلت إلى إقامة جبهة استراتيجية لمواجهة الأخطار المشتركة[41]، فحاول في 28 كانون الأول/ديســمبر 1933 تحويلــ «مبدأ مونرو» من مبدأ أحادي الجانب إلى سياسة لدول النصف الغربي من الكرة الأرضية، حيث أعلن في تصريح له أن السياســة المؤكدة والواضحة للولايات المتحدة ســتتمثّلــ، منذ تلك اللحظة، في معارضة التدخّل المسلح، وحماية الحكومات الدســتورية بالتعاون مع الدول اللاتينية، كون صون القانون والأمن في نصف الكرة الأرضية الغربي مسؤولية جماعية وليس التزامًا ملقى على الولايات المتحدة وحدها[42]. وبدا ذلك محاولة لضبط النفس من جانب الولايات المتحدة في استخدام قوتهــا على جيرانها الأضعف، وضمان دعمهم لها في أي نزاع عالمي محتمل، وجذب الدول اللاتينيــة إلى صف الحلفاء في حال اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهو ما تم فعلًا؛ فبعد دخول الولايات المتحدة الحرب في عام 1941 قدّمت لها معظم الدول اللاتينية كثيرًا من المساعدات[43].

(40) Cecil Van Meter Crabb, American Foreign Policy in the Nuclear Age, 5th ed. (New York: Harper & Row, 1988), pp. 408 – 409; John Halcro Ferguson, Latin America; the Balance of Race Redressed, With a Foreword by Philip Mason; Issued under the Auspices of the Institute of Race Relations (London; New York: Oxford University Press, 1961), p. 69, and Jack C. Plano [and] Milton Greenberg, The American Political Dictionary (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1963), pp. 408– 409.

(41) في أثناء الحرب العالمية الأولى لم تســتجب أميركا اللاتينية كلها لإصرار الولايات المتحدة على التضامن في النصف الغربي من الكرة الأرضية، بل انضمت ثماني دول إلى معسكر الحلفاء: البرازيل وكوبا وكوستاريكا وغواتيمالا وهايتي وهندوراس ونيكاراغوا، وبنما. وقطعت خمس دول أخرى علاقاتها الدبلوماسية بألمانيا: بيرو وبوليفيا وأوروغواي وإكوادور والدومينيكان. وبقيتــ سبع دول محايدة: الأرجنتين وتشيلي وكولومبيا والمكسيكــ وإلسلفادور وفنزويلا وباراغواي. ويلاحظ من ذلك أن الدولــ التي أعلنت الحرب، باســتثناء البرازيل، واقعة في المنطقة الكاريبية وأميركا الوسطى، أي في المنطقة الواقعة مباشرة ضمن نفوذ الولايات المتحدة، انظر: Pierson and Gil, p. 461.

(42) James Watson Gantenbein, The Evolution of our Latin-American Policy, a Documentary Record (New York: Columbia University Press, 1950), p. 166.

(43) H. L. Matthews, «The United States and Latin America,» International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), vol. 37, no. 1 (January 1961), p. 14.

في تلك الفترة استمرت سياسة «حُسْن الجوار» السمة الأبرز لسياسة الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية، علاوة على ثبات أهداف تلك السياسة مع تغيير آليات التدخّل حفاظًا على الاستقرار الأميركي اللاتيني، لتحقيق المصالح عن طريق التعاون بدلًا من الإكراه[44].

لم يكن العمل الجماعي هو الآلية الناجعة، آنذاك، لمقاومة التسلل النازي إلى نصف الكرة الأرضية الغربي، ومواجهته من خلال توحيد القوى الأميركية (الشمالية والجنوبية) في مؤسسات إقليمية فحسب، بل كان أيضًا إحدى آليات الولايات المتحدة لتنظيم سيطرتها على القارة اللاتينية[45]؛ ففي هذا الإطار شُكّلت في 30 آذار/مارس 1942 لجنة للدفاع الأميركي المشترك، مقرُّها واشنطن[46]. ثم اتخذت الولايات المتحدة خطوات جادة في عام 1947، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتزايد حدة الاستقطاب الدولي في إطار الحرب الباردة؛ ففي مؤتمر بيتروبوليس، الذي عُقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) في 2 أيلول/سبتمبر 1947، وقِّعت معاهدة ريو لتدعيم «الأمن الجماعي»، ونصّت على مبدأ التضامن والمساعدة المتبادلة بين الدول الأميركية، في الدفاع ضد العدوان الخارجي المسلح[47]. مهّدت تلك المعاهدة لإنشاء منظمة الدول الأميركية، وهي المنظمة الإقليمية التي ضمت الولايات المتحدة والدول اللاتينية (20 دولة مستقلة)، بهدف التعاون في شتى المجالات، فصدر ميثاق المنظمة في أثناء انعقاد مؤتمر بوغوتا، في 30 نيسان/أبريل 1948 [48].

---

(44) Atkins, p. 119.

(45) «الاتحاد الدولي للجمهوريات الأميركية» هو أول هيئة إقليمية اتخذت صفة القارية، أنشئ في عام 1890، بدعوة من الولايات المتحدة، تفعيلًا لحركة «الوحدة الأميركية» التي انطلقت في عام 1880، وتزعمتها الولايات المتحدة لأسباب أمنية في جوهرها، انظر: Arthur Preston Whitaker, The Western Hemisphere Idea: Its Rise and Decline (Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, 1954), p. 74.

(46) Salvador de Madariaga, Latin America between the Eagle and the Bear (New York: Praeger, [1962]), p. 23.

(47) F. R. U. S., (1947), vol. VIII: The Acting Secretary of State to President Truman, Washington, December 1, 1947, pp. 90 – 93.

(48) D. A. F. R. (1948), pp. 484-502.

مع إنشاء منظمة الدول الأميركية أخذت الولايات المتحدة تستخدم «النظام الأميركي المشترك» (Inter-American System)، أداةً لمواجهة المد الشيوعي في القارة اللاتينية، وحوّلته إلى تحالف لمعاداة الشيوعية، فجاء استخدام المنظمة لإضفاء الشرعية على سياسات التدخل الأميركية في شؤون الدول اللاتينية، تحت ذريعة مواجهة «الخطر الخارجي»، ولا سيّما الخطر الشيوعي. ومع الوقت باتت المنظمة أحد أهم أسباب إفساد العلاقات بين الولايات المتحدة والدول اللاتينية(49).

فرض النظام الدولي، آنذاك، حصر أهداف السياسة الأميركية تجاه أميركا اللاتينية في مواجهة التوسع الشيوعي بعد تقسيم العالم إلى نظام القطبين، وتركيز الولايات المتحدة جهودها في مناطق القلق الرئيسة بالنسبة إلى مصلحتها الوطنية؛ حيث ظلت مواجهة الاتحاد السوفياتي والحد من نفوذه في تلك المناطق القضية الرئيسة التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية الأميركية حينذاك بشكل عام(50). وبالنسبة إلى أميركا اللاتينية أدى تغيّر مراكز القوى الدولية إلى تغيّر موقعها في علاقات تلك القوى، حيث الاختلاف في نمط العلاقات بين الشرق والغرب، وانحسارها في دائرة صراع المعسكرين، الرأسمالي والشيوعي، مع تأجج الحرب الباردة(51).

هناك من يرى أن الولايات المتحدة لم تكن بعد الحرب العالمية الثانية قلقة في شأن أميركا اللاتينية، حيث ظل نفوذها قويًا في أغلب دول المنطقة، لكونها الشريك التجاري الأكبر والمستثمر الأكبر والمحتكر للعلاقات العسكرية والحليف للحكام الدكتاتوريين الذين وقعت في قبضتهم معظم دول القارة، فضلًا عن ضعف «التهديد الشيوعي» واختراقه المنطقة التي لم تكن قد

(49) John Caspar Dreier, «The Organization of American States and United States Policy,» International Organization, vol. 17, Issue 1 (Winter 1963), p. 36.

(50) Joseph S. Nye, Jr., The Making of America's Soviet Policy (New Haven: Yale University Press, 1984), p. VII.

(51) Hubert H. Humphrey, «U. S. Policy in Latin America,» Foreign Affairs, vol. 42, no. 4 (July 1964), p. 586.

دخلت بعدُ معترك الحرب الباردة. وعلى ذلك، ولّت الولايات المتحدة وجهها شطر المناطق الأكثر سخونة في العالم لكونها ميدانًا للتنافس الدولي، وكانت هذه هي سياسة الرئيس هاري ترومان (H. S. Truman)، ووزيري الخارجية جورج مارشال (G. C. Marshall) ودين أتشيسون (D. Acheson)[52].

في 19 أيلول/سبتمبر 1949 أعلن وزير الخارجية الأميركي أتشيسون السياسة الخارجية التقليدية نحو أميركا اللاتينية، ردًّا على مطالب الدول اللاتينية بمزيد من المنح أو القروض بشروط ميسّرة، ومساعدتها في تثبيت أسعار السلع الرئيسة لديها والمعادن والنفط على مستويات مربحة. فجاءت سياسة إدارة ترومان الخارجية، كما أعلنها أتشيسون، مجرد استمرار للسياسة التي اتّبعتها الولايات المتحدة خلال حكم الرئيس فرانكلين روزفلت في أثناء الحرب العالمية الثانية لمساعدة دول القارة من أجل المصلحة الخاصة للولايات المتحدة. بيد أن تلك المساعدة لم تكن بالحجم الذي احتاجت إليه الدول اللاتينية[53]، فكانت سياسة ترومان مجرد تنقيح لا تغييرًا للسياسة التقليدية تجاه أميركا اللاتينية، وهي السياسة التي كان أهم أهدافها الحفاظ على أمن الولايات المتحدة، ونصف الكرة الغربي، وبقاء القارة اللاتينية أرضًا خصبة للاستثمارات الأميركية، وحماية الإنتاج المحلي الأميركي من الواردات الأميركية اللاتينية.

بدت إدارة ترومان بذلك غافلة عن حقائق الأوضاع في أميركا اللاتينية التي كانت تُواجه كثيرًا من الأزمات والدعوات إلى الثورة على الأوضاع القائمة، لكن تلك الإدارة تجاهلت هذه الحالة وركّزت على مناطق أخرى في العالم اعتبرتها أهدافًا رئيسة لـ «الفتنة الشيوعية»[54]. وتجلّى ذلك في ما قدّمه برنامج المساعدة الخارجية الذي اقترحه ترومان وعُرف بـ «برنامج النقطة الرابعة» الذي استهدف بلدان العالم الثالث بزعم تحصينها ضد «التهديد الشيوعي».

(52) Atkins, p. 122.

(53) J. Lloyd Mecham, The United States and Inter-American Security, 1889-1960 (Austin: University of Texas Press, [1963]), pp. 359-360.

(54) John C. Dreier, The Alliance for Progress (Baltimore: Johns Hopkins Press, [1962]), pp. 7-10.

بيد أن نصيب أميركا اللاتينية عكس رؤية الإدارة الأميركية لمدى «التهديد الشيوعي» للقارة، وجهل تلك الإدارة، مثل سابقتها، حاجات المجتمعات الأميركية اللاتينية[55].

كانت عملية توزيع المساعدات، لا حجمها وحسب، من العوامل المساعدة في عدم تغيير الهيكل الاجتماعي لتلك المجتمعات، إذ لم تُستخدم المساعدات في تحسين أوضاع المجتمع كله، بقدر ما عملت على تقوية موقع النخبة الاجتماعية والاقتصادية واستمرار تربّعها على قمة الهرم الاجتماعي، بينما ازداد الفقراء فقرًا، وأضحى التفاوت الكبير بين الفقراء والأغنياء أحد أهم سمات البنية الاجتماعية، ما أدّى بدوره إلى تخصيب التربة أمام نمو الفكر الشيوعي عند الشعوب اللاتينية[56].

بدا أن «سياسة حُسْن الجوار» التي تبنّاها روزفلت حسَّنت العلاقات بين الولايات المتحدة والدول اللاتينية، لكن ذلك كان ظاهريًا وحسب؛ فمنذ الحرب العالمية الثانية والشعور بالاستياء من سياسات الولايات المتحدة يتفاقم، بداية من عدم اعترافها بأهمية الدور الذي أدّته الدول اللاتينية في مساعدتها في الحرب، وصولًا إلى تفضيلها مساعدة أوروبا بـ «مشروع مارشال» شكّل تمييزًا من جانبها للدول الأوروبية من حيث حجم المساعدات الاقتصادية، مقارنةً بما يُقدم لأميركا اللاتينية. إذ رأت بعض الدول، مثل البرازيل، أن ذلك المشروع سبّب للقارة ضررًا كبيرًا، حيث استخدم بعض البلدان الأوروبية أموال «مشروع مارشال» لتطوير المواد الخام في مستعمراته الأفريقية المنافسة منتجاتُها للمنتجات الأميركية اللاتينية، وهو ما أدى بدوره إلى خفض السعر العالمي لهذه المنتجات. لذا، لم يتوقف سخط أميركا اللاتينية على الولايات المتحدة وسياساتها، بل تنامى متبلورًا في تزايد الحس القومي الأميركي اللاتيني، وما رافقه من انتشار للفكر الشيوعي على نطاق واسع، ولم

---

(55) J. Lloyd Mecham, A Survey of United States-Latin American Relations (Boston: Houghton Mifflin, [1965]), p. 190.

(56) Fredrick B. Pike and Donald W. Bray, «A Vista of Catastrophe: The Future of United States-Chilean Relations,» The Review of Polities (July 1960), p. 416.

يكن الشيوعيون اللاتينيون آنذاك في حاجة إلى خلق الظروف المواتية لنشر الشيوعية، لأن تفشي الفقر والاستغلال في المناطق الريفية والحضرية، وحدّة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي كانا التربة الخصبة للعمل والفكر الشيوعيين.

هذا فضلاً عن النظرة التي اعتبرت أن سياسات الولايات المتحدة على صُعد عدة هي السبب الرئيس لمشكلات البلاد كلها، وهو ما تزامن مع نمو الحركات القومية في العالم الثالث بناء على اعتبار الولايات المتحدة قائدة للمعسكر الإمبريالي الغربي، وعلى اشتداد حدة موجة الكراهية لها مع تزايد نشاط تلك الحركات منذ بداية خمسينيات القرن العشرين[57].

رأى فريق من المؤرخين أنه على الرغم من أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المزمنة عرّضت أميركا اللاتينية، إلى حد كبير، للاختراق الشيوعي، فثمة عوامل أخرى وقفت أمام تعميق تغلغل الفكر الشيوعي لدى شعوب تلك المنطقة، أهمها إيمانها بالفردية المثالية، وعداوتها للتجييش الذي هو أحد أهم سمات حكم الحزب الواحد، فضلًا عن أن أغلبية سكان تلك البلاد تدين بالمذهب الكاثوليكي. وغني عن القول إن معايير الكنيسة الكاثوليكية الرومانية وقيمها متعارضة مع الشيوعية، وتشكّل حواجز هائلة أمام انتشار الفكر الشيوعي. وكان تجلّي الكاثوليكية باعتبارها سدًا منيعًا أمام الشيوعية بيّنًا لدى الطبقة المتوسطة التي أكد كثيرون من علماء الاجتماع والسياسة ضعفها هناك، وذهب بعضهم إلى عدم وجودها أساسًا. أمّا العمال فبالنظر إلى كون اقتصاد أميركا اللاتينية زراعيًا بالدرجة الأولى فإن عدد الزراعيين منهم كان يفوق أعداد أفراد الطبقة العاملة الصناعية، وهو ما أضيف إلى العوامل التي اعتُبرت عوائق أمام توسيع الحركة الشيوعية قاعدتها الشعبية في القارة[58].

لكن الحقيقة هي أن الحركة الشيوعية لم تكن محدودة النشاط في القارة اللاتينية بالشكل الذي صوّره بعض المؤرخين. صحيح أنها وُوجهت بكل

(57) Gabriel A. Almond, The American People and Foreign Policy (New York: Praeger, [1960]), p. XXVIII.

(58) Pierson [and] Gil, p. 332.

العقبات السابقة، وكان معظم نشاطها في نطاق السرية، بيد أنها شهدت منذ أُسست الأحزاب الشيوعية اللاتينية فترات من المد والجزر ارتبطت بالمتغيرات الدولية أكثر ممّا ارتبطت بالظروف المحلية؛ فبين عامي 1918 و1921، نشأت أحزاب شيوعية في الأرجنتين والمكسيك وأوروغواي وتشيلي والبرازيل. وفي عام 1925 أُسس الحزب الشيوعي الكوبي. وإبان الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى (1929 - 1934)، وما رافقها من نضالات خاضها عمال الدول اللاتينية، تكوّنت أحزاب شيوعية في فنزويلا وكولومبيا والإكوادور وكوستاريكا والسلفادور[59].

في ثلاثينيات القرن الماضي، مع اقتراب شبح حرب عالمية ثانية نتيجة استيلاء هتلر على الحكم في ألمانيا، كانت الأحزاب الشيوعية على رأس حركة واسعة معادية للفاشية والنازية في القارة. وخلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي أعقبتها مباشرة وتزايد عدد أفراد البروليتاريا نتيجة تطور الصناعات الخفيفة في بعض الدول، والثقيلة في بعضها الآخر، وصلت الشيوعية فكرًا وحركة إلى موقع متقدم جدًا، وارتفعت أعداد أعضاء الأحزاب الشيوعية، مع ملاحظة أن تلك الفترة شهدت وجود حكومات ديمقراطية في القارة، واستبدال حكومات ليبرالية ببعض الحكومات الاستبدادية في عدد من الدول، فيما تضاءلت سيطرة الدكتاتورية، بشكل موقت، في دول أخرى[60].

في عام 1947، ومع بدايات تصاعد الحرب الباردة والتناقض الذي وجد الشيوعيون أنفسهم فيه، تقلّص النشاط الشيوعي حين توجب عليهم الانتماء إلى المعسكر الذي يتزعّمه الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي أدخلهم ، فعليًا، خضم الحرب الباردة، وأفقدهم كثيرًا من تحالفات بعض القوى السياسية الأخرى التي عملت معهم خلال الحرب العالمية الثانية، إذ خسروا تعاطف القوميين معهم بعد أن كانوا دائمًا يصورون أنفسهم وطنيين مخلصين، بفعل تناقض ذلك

(59) فيكتور كودوفيلا، «دخول الماركسية- اللينينية إلى أميركا اللاتينية،» **الوقت**، السنة الثامنة، العدد الثامن (آب/أغسطس 1964)، ص 86 و89.

(60) Rollie E. Poppino, International Communism in Latin America; A History of the Movement, 1917-1963 ([New York]: Free Press of Glencoe, [1964]).

مع إعلان زعماء الأحزاب الشيوعية ولاءهم لموسكو، واعتبرهم الوطنيون مجرد وكلاء للاتحاد السوفياتي وحكّامه(61).

في الوقت نفسه عارض الليبراليون واليساريون غير الشيوعيين طرح الشيوعيين لأنفسهم بصفتهم ديمقراطيين، مستشهدين بتعاون هؤلاء الشيوعيين المتكرر مع الدكتاتوريين. كما أن العناصر الكاثوليكية الليبرالية التي كانت متعاطفة مع الشيوعيين ما داموا يحاربون النازيين، لم تكن راغبة في موافقتهم على شن أي حملات ضد الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية. لكن هذه الأخطاء التكتيكية التي وقع فيها الشيوعيون لم تكن، في حد ذاتها، كافية لتفسير تدهور سمعة الشيوعية بعد عام 1947، بل كمن السبب الأساس في الخصوم السياسيين والحكومات المعادية التي حطّمت سمعة الأحزاب الشيوعية واحترامها، الأمر الذي أثّر في مصادر القوة الشيوعية، وأضعف النفوذ السياسي الشيوعي في أغلب دول أميركا اللاتينية(62).

إضافة إلى ذلك، استطاعت الأحزاب غير الشيوعية، من كوبا إلى تشيلي، أن تسيطر بحلول عام 1948 على منظمات العمال، وأن تتحدى قبضة الشيوعيين على الدوائر الشبابية والطالبية والثقافية. وكانت المنافسة في كثير من البلدان مدفوعة من الأنظمة «الليبرالية» التي وصلت إلى السلطة في فترة ما بعد الحرب مباشرة. وحتى مع عدم استمرار مثل هذه الأنظمة، واصلت الحكومات الوريثة سياسة معاداة الشيوعية. وقبل نهاية 1948 كانت الحركة الشيوعية ممنوعة في ثماني جمهوريات لاتينية. وتزامن الاتجاه المعادي للشيوعية مع نهوض الأنظمة الاستبدادية في معظم أميركا اللاتينية بعد عام 1948. وأُلصقت «تهمة الشيوعية» بجميع العناصر اليسارية، خصوصًا منظمات العمال التي انتهجت العمل المسلح. كما يشار إلى أن معاداة الشيوعية في الأربعينيات تزامنت مع معاداة البروتستانتية في البلاد ذات الأكثرية الكاثوليكية، وقادتها

(61) Poppino, p. 29, and p. 35.

(62) Poppino, International Communism in Latin America.

«الحركة البان إسبانية الجديدة» التي ركّزت في دعايتها، وبوضوح، على الخوف من كلتيهما (الشيوعية والبروتستانتية)[63].

أمّا الاتحاد السوفياتي وعلاقاته بأميركا اللاتينية، فلم يُظهر زعماؤه بعد الثورة الروسية (1917) وتبنّيه سياسة الثورة العالمية، اهتمامًا كبيرًا بأميركا اللاتينية، لكنهم لم يهملوها بشكل مطلق، بل حاولت الحكومة البلشفية إنشاء الأحزاب الشيوعية، وأقامت علاقات دبلوماسية بشكل متقطع مع حكومات أميركية لاتينية، لكن إجمالًا لم تحتل المنطقة مكانًا بارزًا في حساباتهم التي ركزت على مناطق أخرى من العالم، كانت أكثر أهمية بالنسبة إليهم[64].

كان لصنّاع السياسة السوفيات اعتبارات عملية عدة أخّرت توجههم شطر جنوب نصف الكرة الغربي، أهمها مفهومهم لـ «الجبرية الجغرافية»؛ حيث نظروا إلى أميركا اللاتينية على أنها منطقة قد يسبب تدخّلهم فيها ضررًا كبيرًا يلحق بالاتحاد السوفياتي لأسباب جيو - سياسية؛ فالمنطقة بعيدة، عمليًا، من السوفيات واهتماماتهم الأساسية، مع ملاحظة أن مفهوم «الجبرية الجغرافية» يختلف عن مفاهيم الجغرافية السياسية التقليدية. لكن الأمر الأكثر أهمية هو أن أميركا اللاتينية كانت واقعة بوضوح تحت هيمنة الولايات المتحدة التي لم يكن لها أن تتحمل وجود أي حكومة ثورية هناك، ولا أن تسمح للنفوذ السوفياتي بكسب موطئ قدم ثابتة في القارة اللاتينية. أمّا ما يمكن اعتباره السبب الرئيس في عدم اهتمام الاتحاد السوفياتي بشؤون القارة اللاتينية وإقامة روابط قوية مع دولها، فهو استغراقه بعمق في مشكلاته الداخلية الخاصة، وانشغاله عن أميركا اللاتينية بالشؤون الدولية ذات الأولوية في أجندته الخارجية[65].

---

(63) Arthur Preston Whitaker, The United States and South America, the Northern Republics (Cambridge: Harvard University Press, 1948), p. 234, and Poppino, International Communism in Latin America.

(64) كان اهتمام روسيا بأميركا اللاتينية ضعيفًا، ولم تُقم علاقات رسمية بدولة أميركية لاتينية حتى عام 1885، عندما أقامت روابط دبلوماسية وتجارية مع الأرجنتين. وتبع ذلك ترتيبات مماثلة مع المكسيك عام 1887، وأوروغواي عام 1890، انظر: James D. Theberge, The Soviet Presence in Latin America (New York: Published by Crane, Russak [for] National Strategy Information Center, [1974]), pp. 2-3.

(65) Atkins, p. 99.

حظي الاتحاد السوفياتي في أثناء الحرب العالمية الثانية بتعاطف العمال والطبقة المتوسطة في أميركا اللاتينية. وكان ثمة إعجاب واسع بالجيش الأحمر وكفاحه ضد النازيين. ومال الاتجاه العام في أميركا اللاتينية إلى اعتبار هذه المهارة العسكرية العالية للجيوش السوفياتية دليلًا على أن اتّهام روسيا بالدكتاتورية والاستبداد لم يكن حقيقيًا، الأمر الذي استغله الشيوعيون في وقت الحرب لمصلحة الاتحاد السوفياتي إلى أقصى حد، فأصبحوا، تقريبًا، الناطقين الرئيسيين باسم السوفيات، بل المؤيدين للحلفاء، إذ شنوا حملة لقطع العلاقات القائمة مع «المحور»، وروّجوا لإقامة علاقات أمتن مع «الحليف العظيم»، أي الاتحاد السوفياتي. كما بذلت الأحزاب الشيوعية في أثناء الحرب جهدًا كبيرًا لتكوين جبهات وطنية معادية للفاشية والنازية، فكانت تلك هي الفترة التي أحرز فيها الشيوعيون مكاسب كثيرة[66].

مع نهاية أربعينيات القرن العشرين بدأ الاتحاد السوفياتي يزيد اهتمامه بالقارة اللاتينية وبنشاط الحركة الشيوعية فيها، حتى وصل الأمر إلى أن أصبح جنوب نصف الكرة الغربي إحدى بؤر الحرب الباردة والصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على النفوذ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي. وبدأت الولايات المتحدة، بعد انتباهها إلى ذلك، حربًا ضروسًا من أجل الحفاظ على منطقة نفوذها الأقدم والأهم في العالم، إذ لم يدُر في خلد صنّاع السياسة الأميركية قط أن تُسلب هذه المنطقة منهم، أو أن تُصبح ذات يوم مرتعًا للشيوعيين وإحدى مناطق النفوذ السوفياتي. وبالتالي، قامت سياسات الإدارات الأميركية تجاه أميركا اللاتينية إبان الحرب الباردة على مواجهة المد الشيوعي بأشكاله كلها، وبكل الأدوات، وعلى الصعد كافة.

(66) وثيقة الأحزاب الشيوعية والاشتراكية لأميركا اللاتينية، مؤتمر هافانا، 9 - 13 حزيران/يونيو 1975،» **الطليعة**، العدد العاشر، السنة الحادية عشرة (تشرين الأول/أكتوبر 1975)، ص 144- 146، و Alexander, Communism in Latin America, p. 15, and p. 25.

مُقدّمـــة

عانت أميركا اللاتينية الإهمالَ كثيرًا على الصُعد كافة، وذلك لكونها بعيدة من المراكز الأساسية التي بدأ فيها تاريخ الحضارة البشرية؛ حيث جعل كل من موقعها الجغرافي والتعامل معها دائمًا باعتبارها مجموعــة من الدول الضعيفة والفقيــرة والتابعة والمفتقرة إلى مقوّمات الحضارة أو المشاركة في عملية صنع القرار الدولي والتأثير فيه بالحد الذي يجعلها أحد مُعطيات المعادلة الدولية، الاهتمامَ بها على المســتويين السياسي والإعلامي ضعيفًا جدًا حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين. بل كان قد ضعف الاهتمام بها على مستوى البحث العلمي، وبخاصة التاريخي - في العالم أجمع - هو الأكثر بروزًا، ولا سيّما في دول العالم الثالث، وتحديدًا في المنطقة العربية التي ندر اهتمامها بما يحدث في أميركا اللاتينية إلّا من قبيل مُتابعة ما يصلها من أخبار مُقتضبة عن الحركات الثورية اللاتينية التي كانت نموذجًا مثاليًا للثورة والنضال، حاول السياسيون والمثقفون العرب استلهامه في بداية النصف الثاني من القرن العشرين.

لم يهتم المؤرخون العرب بأميركا اللاتينية باعتبارها منطقة مهمة من العالم، شــديدة الثراء بأحداث تاريخها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا؛ إذ ليس هناك دراسة متخصصة واحدة ترصد التطور التاريخي لتلك المنطقة البعيــدة جغرافيًا من بلداننا العربية، والقريبة منها في كثير من معطيات الواقع السياســي والاقتصادي، حتى بات كل ما يُعرف عن أميركا اللاتينية هو أسماء بعض القادة اللاتينيين الذين عرفهم العالم أجمع، وقادوا حركات ثورية تحدّت إرادة الولايات المتحدة، فأصبحت نموذجًا للخروج على التبعية التي مثّلت أهم سمات صورة أميركا اللاتينية النمطية في العالم.

تأتي أهمية إلقاء الضوء على تاريخ أميركا اللاتينية من أهميتها باعتبارها منطقة من العالم مُنقسمة بحكم الطبيعة الجغرافية، والخلافات العنصرية، لكنها ظلت عبر عقود كثيرة تناضل أملاً بالارتقاء إلى المستوى الذي تظن أنه حقها الطبيعي، لكونها تمتلك موارد طبيعية ضخمة تؤهلها لأن تصبح منطقة مؤثرة في مجريات الأحداث الدولية. وتمثّل أيضًا، بحكم موقعها، كثيرًا من الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. كما يُعبّر تطور تاريخها الحديث والمعاصر، بشكل حقيقي، عن طبيعة العلاقة بين الدول الضعيفة المستغَلة ودولة إمبريالية كانت إحدى القوتين العُظمَيين، ثم أصبحت القوة الوحيدة، حتى الآن. إذ أميركا اللاتينية هي الأرض الخصبة لممارسات الاستعمار والاستغلال كلها التي تمثّلت في عدم استقلالية القرار السياسي، ونهب الموارد الاقتصادية، والتحكّم ببنية النظام الاقتصادي، والسيطرة على العقول ومحاولات اختراقها وتغييبها، وتحقير المواطن الأصلي وتهميشه سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا.

من هنا، إن تاريخ أميركا اللاتينية الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مادة شديدة الثراء، تحتاج إلى كثير من الدرس والبحث، فضلاً عن أن دراسة علاقة الولايات المتحدة بالدول اللاتينية تقتضي أيضًا كثيرًا من الدراسات، نظرًا إلى ارتباط هذا بطبيعة الوضع الدولي وتوجّه السياسة الأميركية العام، أسياسة انعزال كانت أم سياسة تدخّل، وارتباطه كذلك بعلاقة الولايات المتحدة بالاتحاد السوفياتي منذ بداية الحرب الباردة وحتى انتهائها، حين كان توجّه الاتحاد السوفياتي في منزلة اختراق لميدان الاستثمار الخاص الأول للولايات المتحدة، ومنطقة نفوذها الأكبر والأهم في العالم.

لذلك، قامت هذه الدراسة بتكثيف الضوء على تلك المنطقة البعيدة، وقراءة خطوط سياسة الولايات المتحدة الأساسية تجاهها على الصعد كلها، في محاولة لاختراق هذا العالم المجهول الذي صنع جزءًا مهمًا من التاريخ، وأثّر - بخاصة في فترة البحث - في مجرى الأحداث الدولية في حقبة شديدة الحساسية والأهمية من تاريخ العالم في القرن العشرين، وهي حقبة الحرب

الباردة حيث كانت أميركا اللاتينية إحدى أهم المناطق التي التهب فيها الصراع الدولي خلالها، وبدأ العالم ينظر إلى الدول اللاتينية باعتبارها دولًا تصنع التاريخ لا دولاً يصنعها التاريخ، وتخلق الأحداث وتؤثر في مجراها لا مجرد دول تؤثر فيها الأحداث.

تتناول الدراسة بشكل محدّد سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه المد الشيوعي في أميركا اللاتينية بين عامي 1954 و1965. ويرجع اختيار الموضوع إلى أسباب عدة، أهمها: **أولًا** عدم وجود دراسات عربية تتناول تاريخ أميركا اللاتينية، بشكل عام، وتاريخ الشيوعية فيها وسياسة الولايات المتحدة لمواجهتها، بشكل خاص، على الرغم من أهمية هذا الموضوع في التأريخ لفترة الحرب الباردة، والصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. ويتعلق السبب **الثاني** بضرورة مثل هذه الدراسات للباحثين وصنّاع القرار العرب، لما تنطوي عليه من أهمية؛ فأميركا اللاتينية تنتمي إلى العالم الثالث، وتتشابه معه في المشكلات السياسية والاقتصادية والعلاقات الخارجية، ما يطرح إمكانية الاستفادة من الخبرات المتباينة إزاء المشكلات نفسها، كما يطرح حتمية التعاون في مواجهة التحديات الخارجية، خصوصًا تحديات مواجهة التبعية الاقتصادية، والحفاظ على الاستقلال الوطني.

يتمثل السبب **الثالث** في ثراء نماذج الحركات والحكومات الأميركية اللاتينية الثورية التي رفضت التبعية للجارة الشمالية الكبرى، بشكل حاد، وبصمود وتحدٍّ لنفوذ أميركا وسياستها، ما يجعل البحث في آليات تلك الحركات والحكومات وأساليب الولايات المتحدة وطرائقها في مواجهتها هذه النماذج أمرًا مهمًا وضروريًا للتعرّف إلى كيفية مواجهة الإمبريالية الأميركية، ومعرفة الأبعاد الحقيقية لسياستها.

أمّا سبب اختيار فترة البحث التاريخية فيرجع إلى أن عام 1954 شهد بداية تحرك الولايات المتحدة الفعلي لمقاومة المد الشيوعي، وذلك لسببين: **أولهما** انعقاد المؤتمر العاشر للدول الأميركية في كاراكاس (فنزويلا) في آذار/ مارس 1954، وفيه تقرر ضرورة التحرك الجاد والتعاون بين الدول الأميركية

للتحصن ضد الخطر الشيوعي ومواجهته. و**ثانيهما** قيام الولايات المتحدة بغزو غواتيمالا في أيار/مايو من العام نفسه لإقصاء حكومتها اليسارية المتهمة من واشنطن بموالاتها الشيوعية الدولية. وتنتهي الدراسة عند عام 1965 الذي شهد تحركًا عسكريًا مهمًا من طرف الولايات المتحدة لمحاصرة الشيوعية، أي غزو جمهورية الدومينيكان في نيسان/أبريل، استنادًا إلى الذريعة نفسها التي استخدمتها في غزوها غواتيمالا، موالاة حكومتها للشيوعية الدولية.

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة. اهتم **التمهيد** بعرض شامل لجغرافية أميركا اللاتينية والمحطات الرئيسة في تاريخها وتكوينها الطبوغرافي ومكوّنات بيئتها الاجتماعية وسمات شخصيتها الثقافية وهيكل بنية دولها الاقتصادية والأسس التي بُنيت عليها علاقاتها بالولايات المتحدة، وبداية دخول الفكر الشيوعي إليها وطبيعة علاقاتها بالشيوعية الدولية حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين.

تناول **الفصل الأول** الثورة ومقوّماتها في أميركا اللاتينية، بشكل عام، وموقف الولايات المتحدة من أي حكومة تبنّت خطابًا ثوريًا، ومن معظم الحركات الثورية في القارة، ورؤيتها للثورة عمومًا والربط بينها وبين الشيوعية الدولية على الرغم من وجود حكومات ثورية سبقت تغلغل الشيوعية في القارة اللاتينية. وحاولنا في هذا الفصل إلقاء الضوء على أهم الحكومات الثورية التي اصطدمت بسياسة الولايات المتحدة في الفترة المبحوثة، وتبنّت سياسات مناهضة لنفوذها ومصالحها، حتى لو لم تنتهج تلك الحكومات كلها سياسات ثورية جذرية بل وقفت عند حد الإصلاح. وفي إطار عرض الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مهّدت لاعتلاء الحكومات الثورية تناول الفصل سياسة الولايات المتحدة تجاه كل دولة من تلك الدول على حدة، قبل وصول الحكومات الثورية إلى الحكم، ثم موقفها ممّا تبنّته تلك الحكومات من سياسات.

تناول **الفصل الثاني** تفاصيل سياسة الولايات المتحدة لمواجهة الشيوعية في أميركا اللاتينية، على الصعيد الاقتصادي، فركّز على سياسة الولايات

المتحدة الاقتصادية لمواجهة التغلغل الاقتصادي الشـيوعي في دول القارة اللاتينية، وبدأ بعرض أهم مظاهر هذا النفوذ الاقتصادي في تلك الدول، ثم أسـباب المد الشيوعي الاقتصادي وآلياته. ثم تناول سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية في عهد كل رئيس أميركي على حدة، خلال فترات تلك السياسة الثلاث: فترة حكم الرئيس دوايت أيزنهاور (1953 - 1957، 1957 - 1961) ، وفترة حكم الرئيس جون كينيـدي (1961 - 1963)، وجانب من فترة حكم الرئيس ليندون جونسـون (1963 - 1965). وحاولتُ في هذا الفصل الوقوف على الخطوط العامة للسياسـة الاقتصادية لكل إدارة من هذه الإدارات الثلاث تجاه أميركا اللاتينية، وهي السياسة التي ارتكزت على محورين رئيسـين، **أولهما** الحفاظ على النفوذ والمصالح الاقتصادية الأميركية في الـدول اللاتينية، و**ثانيهما**، منع التعامل الاقتصادي ووقفه بين تلك الدول ودول المعسكر الاشتراكي قدر المسـتطاع، وبمجموعة من الآليات التي رصدها الفصل بالتفصيل، والتي اختلفت من إدارة إلى أخرى، لكن الهـدف كان واحدًا، وكانت السياسة العامة متماثلة التوجّهات.

عرض الفصل **الثالث**، بالتفصيل، العمليات العسـكرية الثلاث التي نفذتها الولايات المتحدة للقضاء على ثلاث حكومات يسـارية وشيوعية، وهي غزو غواتيمالا في عام 1954، وعملية خليج الخنازير في كوبا في عام 1961، والأزمة التاريخية الأشهر في ذلك الوقت، أي أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962، وأخيرًا عملية غزو الدومينيكان في عام 1965. وقبل تناول العمليات العسكرية بالتفصيل، عرض الفصل إحدى أهم آليات مقاومة المد الشيوعي في القارة اللاتينية، أي المعونات العسكرية والبعثات والقواعد العسـكرية الأميركية في المنطقة، ومدى تأثيرها في حجم السيطرة الأميركية على تلك الدول، واستخدامها لضمان أمن الولايات المتحدة القومي، وفي حـال المواجهة مع أي قوة تتدخّل في أميركا اللاتينية. وتناول الفصل أيضًا فكرة الأمن الجماعي واستخدامها من الولايات المتحدة ذريعة للتدخّل في شؤون أي دولة تُظهر حكومتها توجهًا يساريًا، بحجّة الحفاظ على أمن نصف الكرة الغربي.

أمّا **الفصل الرابع** الأخير، فتناول سياسة الولايات المتحدة الدعائية لمواجهة الدعاية والاختراق الثقافي الشيوعيين في دول أميركا اللاتينية؛ ففي البداية، قدمتُ عرضًا لصورة أميركا اللاتينية عند أبناء الولايات المتحدة، وهي الصورة التي كانت أحد عوامل الانفصال الفكري والثقافي بين الشعوب اللاتينية ومجتمع الولايات المتحدة، ما أدى بدوره إلى اتساع الفجوة بين الطرفين، ومهّد لاستقبال الشعوب اللاتينية الفكر والشيوعي وثقافته بحماسة وترحيب وتفاعل إيجابي أفاد الشيوعية الدولية في محاولاتها اختراق القارة اللاتينية، وأضر بنفوذ الولايات المتحدة وعلاقاتها بتلك الدول، وصورتها عند شعوبها. ثم تناول الفصل بشكل تفصيلي بؤر الدعاية الشيوعية ومنابرها في أميركا اللاتينية، سواء المراكز الثقافية وجمعيات الصداقة أم الصحف والمطبوعات والإذاعة أم تبادل الزيارات بين سياسيي الدول اللاتينية ومثقفيها وعلمائها ونظرائهم في دول «المعسكر الاشتراكي». وعُني الجزء الأخير من الفصل بعرض آليات مواجهة الولايات المتحدة على المستوى الدعائي للثقافة والدعاية الشيوعيتين، وتمددهما في الدول اللاتينية. وتشابهت تلك الآليات - إلى حدٍ كبير - مع آليات الشيوعيين، حيث جاء اهتمام الولايات المتحدة الثقافي بالدول اللاتينية في إطار ردة الفعل والمواجهة مع الثقافة والفكر الشيوعي، ومحاولات تشويهه واستقطاب معادين له من اللاتينيين.

في النهاية ذُيل البحث **بخاتمة** تناولت أهم ما خرج به البحث من نتائج.

اعتمدت الدراسة على الوثائق بشكل أساس المنشورة منها وغير المنشورة. ومن هذه الأخيرة الأوراق والسجلات في المكتبات الرئاسية الأميركية، مثل مكتبة دوايت أيزنهاور ومكتبة جون كينيدي ومكتبة ليندون جونسون ومكتبة هاري ترومان. ووثائق وزارة الخارجية الأميركية أيضًا المحفوظة في الأرشيفات القومية الأميركية في واشنطن وميريلاند، ووثائق مكتب الميزانية الأميركي المحفوظة في الأرشيف القومي الأميركي في واشنطن، وسجلات وكالات المساعدة الخارجية الأميركية في مركز واشنطن الفدرالي، ووثائق وزارة الخارجية البريطانية، ووثائق مكتب رئاسة الوزراء البريطانية المحفوظة

في دار المحفوظات العامة في لندن، مع الاستعانة ببعض وثائق وزارة الخارجية المصرية المحفوظة في دار الوثائق القومية في القاهرة.

أمّا بالنسبة إلى الوثائق المنشورة فاستخدمتُ مجموعات كبيرة منها، من أهمها وثائق وزارة الخارجية الأميركية، ووثائق وزارة التجارة الأميركية، ووثائق الكونغرس الأميركي بمجلسيه (الشيوخ والنواب)، ومعاهدات الولايات المتحدة واتفاقاتها الدولية، ووثائق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووثائق منظمة الدول الأميركية، ووثائق اتحاد الدول الأميركية، ووثائق الأمم المتحدة، إضافة إلى أوراق رؤساء الولايات المتحدة الأميركية (أيزنهاور وكينيدي). كما استخدمتُ وثائق للأحزاب الشيوعية اللاتينية المنشورة في مجلة **الوقت**، وهي الإصدار العربي لمجلة **السلم والاشتراكية**.

هذا إضافة إلى المذكرات الشخصية والأوراق الخاصة لعدد من الشخصيات المعاصرة للأحداث، سواء الأميركية الشمالية أم اللاتينية، والأبحاث العلمية المنشورة والمراجع من الدرجة الأولى باللغتين الإنكليزية والإسبانية.

ونظرًا إلى اعتماد الدراسة على المادة الوثائقية بشكل أساس، وهي باللغة الإنكليزية، وعلى المراجع والأبحاث العلمية المنشورة أيضًا التي ليس بينها مادة عربية عن أميركا اللاتينية، كانت الترجمة أهم الصعوبات التي واجهتني، نظرًا إلى كبر حجم المعلومات التي تحويها الوثائق والمراجع وتنوّع ما تُرجم بين السياسة وعلم الاجتماع والاقتصاد والثقافة والفكر والدعاية. لذا، استغرقت الترجمة وحدها أكثر من عامين ونصف عام، الأمر الذي أدى إلى امتداد فترة إنجاز الدراسة إلى أكثر من خمسة أعوام.

في النهاية، أود أن أُعرب عن خالص شكري وتقديري لكل من ساعدني في إتمام هذا العمل المتواضع، وفي مقدمهم الدكتور إبراهيم عبد المجيد محمد، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في كلية الآداب، جامعة المنصورة، فهو أستاذي ومعلمي وموجّهي وواضع اللبنة الأولى في بناء عقلي البحثي.

أود أيضًا أن أُعرب عن امتناني وشكري للمؤرخ والسياسي الفلسطيني عبد القادر ياسين الذي أعطاني وبحثي كثيرًا من الوقت والجهد، وأمدني بمصادر للمعلومات قيّمة ونادرة لم أجدها إلّا عنده، كما أنه ساعدني بتوجيهاته وتفسيراته لكثير من الأمور التي استعصت عليّ في ما يتعلق بالفكر الشيوعي ونشاط الأحزاب الشيوعية، بشكل عام، فله مني كل الشكر.

من الواجب أيضًا توجيه الشكر إلى كل من ساعدني في إتمام هذه الدراسة، فأول وآخر من سأشكرهما هما والداي الحبيبان، على الرغم من أن ما أدين لهما به أكبر كثيرًا من مجرد كلمات الشكر، ويصعب التعبير عنه بحروف حتى لو كانت من ذهب؛ فهذا البحث لم يكن ليخرج لولا مساندتهما ودعمهما المعنوي والمادي وصبرهما أعوامًا طوالًا منذ اختياري العلم طريقًا، وتصميمي على تخطّي صعوباتها بثبات، وهو ما لم أكن أستطيع فعله والاستمرار فيه ليوم واحد من دون أن يكون لي والدان، مثل أبي وأمي، فلهما مني كل الامتنان والحب، والانحناء تقديرًا للفضل واعترافًا بالجميل.

أخيراً، أتمنى أن أكون قد وفِّقت في إنجاز هذه الدراسة بالشكل الذي يجعلها عملًا علميًا يضيف ولو شيئًا بسيطًا إلى المكتبة العربية ويحقق الأهداف العلمية التي كانت وراء القيام به.

قائمــة الاختصارات

- A.F.P. (American Foreign Policy).
- A.W.F. (Ann Whitman File).
- B.A.C. (Business Advisory Council).
- C.D.F. (Central Decimal File).
- C.F.E.P. (Council on Foreign Economic Policy).
- C.I.A. (Central Intelligence Agency).
- C.I.A.P. (The Inter-American Committee for the Alliance for Progress).
- C.W.E.P. (Committee on World Economic Practices).
- D.A.F.R (Documents on American Foreign Relations).
- D.A.H. (Documents of American History).
- D.D.E. (Dwight D. Eisenhower).
- E.C.L.A. (Economic Commission on Latin America)
- E.L. (Eisenhower Library).
- F.O. (Foreign Office).
- F.R.U.S. (Foreign Relations of the United States).
- F.Y. (Fiscal Year).
- H.S.T.L. (Harry S. Truman Library).
- I.A.D.B. (Inter- American Defense Board).
- I.A-E.C.O.S.O.C. (Inter-American Economic and Social Council of the OAS).
- I.B.R.D. (International Bank for Reconstruction and Development).
- I.C.A. (International Cooperation Administration).
- I.M.F. (International Monetary Fund).
- J.F.D.P. (John Foster Dulles Papers).

- J.F.K.L. (John F. Kennedy Library).

- L.B.J.L. (Lyndon B. Johnson Library).

-L.C. (Library of Congress).

- N.A. (National Archives).

- N.A.C. (National Advisory Council).

- N.I.E. (National Intelligence Estimate).

- N.S.C. (National Security Council).

- N.S.C.H. (National Security Council History).

- N.S.F.C.O. (National Security File, Countries: Dominican Republic).

- N.S.F.G.C. (National Security File, Files of Gordon Chase).

- O.A.S. (Organization of American States).

- O.C.B. (Operations Coordinating Board).

- O.I.R. (Office of Intelligence Research).

- O. P. A. (Operation Pan America).

- O.S.A.N.S.A. (Office of the Special Assistant for National Security Affairs).

- P.O.F. (President's Office Files).

- P.R.E.M. (Prime Minister's Office).

- R.G. (Record Group).

- S.N.I.E. (Special National Intelligence Estimate).

- S.S.M.N. (The Secretary's Staff Meetings).

- S.U.M.C. (Secretary and Under Secretary's Memoranda of Conversation).

- U. N. (United Nations).

- U.S.A.I.D. (United States Agency for International Development).

- U.S.C.F.E.P. (U.S. Council on Foreign Economic Policy).

- U.S.I.A. (United States Information Agency).

- U. S. I. S. (United States Information Service).

- W.F.R.C. (Washington Federal Record Center).

- W.H.O. (Records of the White House Office).

- Y.P.F. (Yacimientos Petroliferos Fiscales).

الفصل الأول

الحكومات الثورية المناهضة للولايات المتحدة
في أميركا اللاتينية

شـهدت أميركا اللاتينية في أواخر النصف الأول من القرن العشرين والعقدين الأولين من النصف الثاني قيام ثورات عدة، منها ثورات جذرية غيّرت البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول التي قامت فيها، ومنها ثورات لم تسـتكمل مسيرتها؛ إذ انبثقت عن بعضها حكومات تبنّت سياسات إصلاحية، لكنها لم تستطع - لأسباب محلية وخارجية - المضي في تنفيذها، وحكومات أخرى انحرفت عن أهداف الثورات التـي أتت بها. لكن، أإصلاحية كانت الحكومات الثورية في تلك الفترة أم راديكالية، فإنهـا صُنِّفت كلها بأنها مناهضة للولايات المتحدة التي اعتبرت وجود أي حكومة تتبنّى نهجًـا إصلاحيًا أو تغييرًا في شـؤون بلادها، هي حكومة مدعومة من الشـيوعية الدولية، وهو ما بُني عليه الموقف الأميركي الشمالي من هاتيك الحكومات كلها، حتى تلك التي تبنّت خطابًا تعاونيًا مع الولايات المتحدة، إذ كانت الأخيرة حـذرة ومرتابة، دائمًا، من أي حكومة لاتينية تأتي على قاعدة ثورية أو مرتكزات إصلاحية، ففكرة «التغيير» أزعجت الجارة الكبرى دائمًا، واستنفرتها من أجل المواجهة والقضاء على تلك الفكرة ومحاولات وأدها في مهدها.

أولًا: الثورة في أميركا اللاتينية

ليسـت محاولة الوصول إلى الأسباب الجوهرية للثورة في أميركا اللاتينية مسألةً سهلةً؛ ففي تلك المنطقة الجغرافية المترامية الأطراف والمتنوّعة الأعراق والظروف الطبيعية والمتباينة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية المعقدة والمصابة بخلل طالما أفرز كثيرًا من الأزمات العميقة، يُصبح ترتيب أسباب الثورة وتحليلها أمرًا يستوجب إلقاء الضوء على التركيبة العامة للبنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدول القارة، وهي التركيبة التي انعكست بها نتائج الخلل في شكل ثورات أحيانًا، ومحاولات فاشـلة للتغيير أحيانًا أخرى،

لكنها أبقت القــارة بمثابة التربة الأكثر خصوبة للثورة على الأوضاع القائمة، والرفض الحاد لميراث قرون من الاستعمار.

إضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تمثّلت في عدم الاستقرار الاقتصادي وهشاشة البنية الاقتصادية وزيادة معدلات التضخم وعجز الموازنات وعدم التنويع والاحتكارات الخارجية الكبيرة، ثمة عوامل أخرى شكّلت دوافع قوية وقفت وراء الحركة الثورية في القارة اللاتينية، منها انعزال قطاعات واسـعة من المجتمع، وضعف الثقة والتواصل بين المجموعات الاجتماعية، وزيادة حدة التفاوت الطبقي، وعدم الاستقرار، والفساد السياسي الذي نشأ عن عدم وجود التنظيم الشعبي القاعدي بشــكل واسع، إضافة إلى بقايا الإقطاع المنعكس جزئيًا في الأبوية[1] (Paternalism) التي خنقت أي محاولة للتغيير والمبادرة من جانب القوى الوطنية والتقدمية التي ظلت تبحث عن مخرج للأزمات المزمنة في تبديلات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية، أي في الثورة[2].

مع هذه القائمة من العوامل أصبحت الثورة جزءًا لا يتجزأ من طريقة الحياة، ومن مكوّنات البيئة الأميركية اللاتينية. فلم يكن أمام شـعوب المنطقة سوى البحث عن مخرج للتغيير، حتى وإن سلكت طريق العنف، إذ كانت المتضرر الأول من تلك الأوضاع كلها التي لا بد من أن توفر ظرفًا مناسبًا للعملية الثورية، حيث عانت عبر عقود عدة أشكال التهميش والحرمان كلها، وأصبح لدى الشعوب الأميركية اللاتينية اقتناع تام بأنها لن تصل إلى حاجاتها الأساسية في الحياة إلّا من خلال مقاومة الوضع القائم مقاومة مباشرة وعنيفة[3].

---

(1) في النظام الأبوي تكون الدولة بمكانة الأسـرة، ويكون الحاكم بمكانة رب الأسرة الذي يتوجب طاعته مثل طاعة الأبناء لوالدهم. ومن أهم سـمات المجتمع الأبوي النزعة الأبوية البطريركية التي تظهر في سيطرة الأب على العائلة بصفته رب البيت وعماده، والمحور الذي تنتظم حوله العائلة، وتأخذ العلاقات في ذلك المجتمع شـكلًا تراتبيًا يقوم على التسلط والخضوع اللاعقلاني.

(2) هوغو باريوس كلي، «وضع ثوري في جواتيمالا،» **الوقت**، السـنة الثامنة، العدد 3 (آذار/مارس 1964)، ص 16 - 17.

(3) Donald Marquand Dozer, «Roots of Revolution in Latin America,» Foreign Affairs, vol. 27, no. 2 (January 1949), p. 276.

يُعتبر الخلل الاجتماعي السمة الأسوأ في الصورة الأميركية اللاتينية؛ فهو أول عوامل الثورة ومكوّناتها في القارة التي ورثت من مستعمريها التقسيم الطبقي الصارم. فعلى نقيض مستكشفي أميركا الشمالية ومستوطنيها، لم يكن الذين جاءوا إلى أميركا الجنوبية ثوارًا اجتماعيين، بل مستغلِّين باحثين عن الكنوز وعاملين على نقل الهيكل الاجتماعي من عالمهم القديم إلى العالم الجديد. وبدلًا من إبادة الهنود، كما فعل الشماليون، أخضعوهم حتى أدرجوهم في أسفل الهيكل الاجتماعي، لتكوين قاعدة عمل عريضة من العبيد، تُستخدم في عملية استغلال القارة. لذا، فإن الاستعمار هو الذي أسس النظام الاجتماعي في أميركا اللاتينية الذي لم يتغيّر حتى مع حركات الاستقلال التي قادها سان مارتن وسيمون بوليفار[4]؛ فهي لم تتخلّص سوى من السيطرة السياسية للحكومات الملكية الأيبيرية، ولم تصنع أي تغيير في الهيكل الاجتماعي الذي بقيت فيه الطبقات العليا متمتعة بجميع الامتيازات، في نظام اجتماعي أقر بأن النخبة ولِدت لتحكم والأغلبية ولِدت لتخدم[5].

على ذلك، أُخضعت مُقدّرات دول أميركا اللاتينية لسيطرة الطبقة الحاكمة الصغيرة، من ملّاك الأراضي وأصحاب الشركات الكبرى والقيادات في المؤسسة العسكرية. أمّا أغلبية الشعب فارتفعت عندها نسبة الفقر المدقع، ولا سيّما في أوساط العمال الريفيين، وكان في بعض المناطق أحياء كاملة في كل مدينة كبيرة، عاش فيها العمال الحضريون بمستوى متدنٍ من الفقر[6].

أفرز شكل الهيكل الاجتماعي هذا مشكلة أساسية لكثيرين من شعوب القارة، تمثّلت في أنها لم تستطع التكيّف مع الأوضاع في منتصف القرن

---

(4) سان مارتن: قائد عسكري ورجل دولة أرجنتيني، وواحد من أهم رجال الاستقلال، حارب الجيوش الإسبانية في أميركا اللاتينية، وساهم في استقلال تشيلي وبيرو؛ سيمون بوليفار هو من أعظم شخصيات أميركا اللاتينية في القرن التاسع عشر، ومحرر فنزويلا والإكوادور وبيرو، ومؤسس دولة بوليفيا.

(5) Hobert W. Burns, «Social Class and Education in Latin America,» Comparative Education Review, vol. 6, no. 3 (February 1963).

(6) Herbert L. Matthews, «The United States and Latin America,» International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), vol. 37, no. 1 (January 1961), p. 10.

العشرين، إذ وجدت هذه الشعوب أنها تعيش حياة تختلف عن حياة شعوب أوروبا الغربية والولايات المتحدة، فهي لم تكن تحصل على القدر الكافي من الغذاء والملبس والخدمات الصحية والأمنية والتعليمية[7]. ومع أن أميركا اللاتينية، بصفة عامة، ليست من المناطق الأشد فقرًا في العالم، فإن الفجوة بين الثراء والشقاء فيها كانت الأكثر وضوحًا منها في أي منطقة أخرى.

يمكن تصوير حدة التفاوت بين الطبقات في الدول اللاتينية من خلال بضعة أرقام: كان حوالى 90 في المئة من الثروة الوطنية في كولومبيا تحت سيطرة 3 في المئة من السكان. وفي الأرجنتين امتلكت 15 عائلة عُشر أرض مدينة بوينس أيرس (العاصمة)، المنطقة الأغنى في البلاد؛ وفي تشيلي امتلك 3 في المئة من إجمالي عدد المالكين أكثر من 52 في المئة من إجمالي مساحة الأرض الزراعية. وفي فنزويلا امتلك أقل من 3 في المئة من الملّاك أكثر من 70 في المئة من الأرض. أمّا في المكسيك، فكان تركيز ملْكية الأرض من أهم أسباب قيام الثورة المكسيكية في عام 1910، حيث امتلك 1 في المئة من الشعب المكسيكي 70 في المئة من أرض البلاد الصالحة للزراعة. ويشير ذلك إلى أن الأغلبية الساحقة من العمال الزراعيين في دول أميركا اللاتينية العشرين - كلها دول زراعية - عاشوا ظروفًا قاسية على حافة المجاعة، فكان هناك ملايين السكان بلا بيت وأرض، وكانت مخاطرتهم الوحيدة في الانضمام إلى الحركة الثورية لا تزيد على خسارة أجر اليوم التالي[8].

لم تكن أميركا اللاتينية منفردة بسيطرة النخبة على النظام الاجتماعي؛ فالنخبة موجودة في أي مجتمع من المجتمعات، لكن لا بد من وجود طبقة متوسطة تقلل من الفجوة بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا، وتشكّل جسرًا لإمكانية التغيير الاجتماعي. هذه الطبقة الوسطى كانت في أميركا اللاتينية محل خلاف؛ حيث ساد اعتقاد بأنها كانت - لفترات طويلة - صغيرة وضعيفة

(7) Mike Mansfield, «The Basic Problem of Latin America,» New York Times Magazine, 4/12/1960, p. 22.

(8) Dozer, p. 274.

ومهدَّدة. وحتى في الدول الأكثر تقدمًا، مثل الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والمكسيك، لم تكن الطبقة المتوسطة واضحة المعالم، بل افتقرت إلى قيمٍ تميّزها، إذ ظلت القيم الثقافية والاجتماعية السائدة منبثقة من الطبقات العليا، حتى إن قطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى كانت تميل إلى التوافق مع الطبقة العليا في شأن القيم الأرستقراطية والدفاع عنها[9].

هناك من رأى أن أميركا اللاتينية عانت زيادة حجم الطبقة المتوسطة، لا نقصانه؛ وتحوّل كثيرون من الأميركيين اللاتينيين إلى الطبقة المتوسطة نتيجة اكتشاف النفط وظهور الصناعات والتوسع في إنشاء الجامعات والانتقال إلى الحياة في المناطق الحضرية الكبيرة، حيث تركُّز مصادر الثروات التي تحوّلت من الأرض إلى الصناعة والتجارة. وعلى عكس الرأي القائل إن هذه الطبقة كانت مهتمة، بصفة رئيسة، بالمحافظة على مركزها المتميز، نسبيًا، في مواجهة البروليتاريا، وأنها كانت تخشى الهروب من الدكتاتورية اليمينية كي لا تواجه دكتاتورية اليسار، ثمة تفسير يؤكد أن عدم ثبات أحوال المعيشة لهذه الطبقة وظروف الصناعة جعلاها أكثر انجذابًا نحو الشيوعية، بدليل أن نسبة كبيرة من الشيوعيين في أميركا اللاتينية من أصل برجوازي، وأنه كان لدى منظمات الطلاب التي تكوّنت في معظمها من تلك الطبقة التي شكّلت عاملًا مهمًا في السياسة اللاتينية، انحياز فكري إلى الماركسية، فأيدت فيدل كاسترو وتأثرت به، فيما كان كثير من ثورات تلك الفترة ثورات الطبقة المتوسطة، إذ كانت تلقى تأييدًا من قطاعات كثيرة من السكان، لكن كانت القوة الموجِّهة من الطبقة الوسطى. إلّا أنه يمكن القول إن ثورات الطبقة الوسطى كلها مالت إلى أن تكون مجرد حلول موقتة، كما أنها مالت إلى تمهيد الطريق في الوقت المناسب لحركات أكثر راديكالية.

لكن في بدايات القرن العشرين، لم تقُد الطبقة المتوسطة الثورة التي انطلقت أولى شراراتها وأقواها من المكسيك في عام 1910، عندما أُسقطت دكتاتورية بورفيريو دياز (Porfirio Diaz) الاستبدادية، وكانت معركة ضد الطبقة

(9) Burns, p. 332.

الحاكمة والأوليغاركية[10]. وكانت أول مرة التي نهض فيها عامة الشعب، لكن لم تحدث ثورة اجتماعية حقيقية في البلدان الأميركية اللاتينية الأخرى[11].

هذا فيما تمثّلت الثورات اللاحقة في أميركا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية في إسقاط الدكتاتوريين اليمينيين في بعض الدول، على أيدي مثقفي الطبقة المتوسطة، وبصيغة أدق، الطبقة المتوسطة من المثقفين؛ إذ أصبحت تلك الطبقة أكثر قوة، خصوصًا في أعوام ما بعد الحرب، حيث تأثر النظام الاجتماعي بالتقدم في محاولات التغيير الاقتصادي الأميركي اللاتيني، وبالتأثيرات الأيديولوجية حول العالم. فعلى الرغم من أن حوالى 60 في المئة من السكان كانوا لا يزالون يعملون في الزراعة، زاد العمل في التعدين والتصنيع وصناعات الخدمات من أهمية العمل غير الزراعي، إلى حد كبير، ومن أهمية الطبقة المتوسطة الحضرية[12]، حيث نمت طبقة متوسطة حضرية شكّلت تحدّيًا جديًا للنظام القديم، وتكوّنت من المهنيين والطلاب والمثقّفين وصغار الضبّاط العسكريين، وطالب هؤلاء بالإصلاح الاجتماعي وبنصيب أكبر من الثروة القومية، وبديمقراطية سياسية أكثر فاعلية[13].

أدى تزامن ذلك مع دخول الماركسية - اللينينية القارة، ومع تزايد نشاط الحركة الشيوعية فيها إلى مساهمة الشيوعيين في الحركة الثورية؛ إذ حاولوا الاستفادة من المد المتصاعد للثورة الاجتماعية اللاتينية، بينما بدا للبعض أنهم حاولوا السيطرة على التيارات الثورية وتحويلها في الاتجاه الشيوعي، أو على الأقل تولّي قيادة الثورة لتغيير العلاقات الطبقية التقليدية. وفي بعض

(10) الأوليغاركية هي حكم القلة، أو الحكومة والدولة اللتين تقوم السلطة الفعلية فيهما على أيدي قلة من أبناء المجتمع.

(11) J. H. Ferguson, The Cuban Revolution and Latin America,» International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), vol. 37, no. 3 (July 1961).

(12) F. R. U. S. (1955 – 1957),VI: Conditions and Trends in Latin America, p. 18, National Intelligence Estimate, NIE 80/90-55, Washington, December 6, 1955, p. 18

(13) F. R. U. S. (1955 – 1957),VI: The Political Stabilityin Central America and The Caribbean Through 1958, National Intelligence Estimate, NIE 80/57, Washington, April 23, 1957, The Political Stabilityin Central America and The Caribbean Through 1958, p. 631.

الدول، مثل بيرو وغواتيمالا والبرازيل وكوبا، كثّف الشيوعيون دعمهم لمطالب المجموعات العرقية المقموعة، مثل السكان الأصليين في الدولتين الأوليين والسود في الأخريين. فضلًا عن أن الشيوعيين أدرجوا في برامجهم مطالب بالإصلاح الزراعي، والتغييرات الأساسية في العلاقات الطبقية والاجتماعية[14].

على الرغم من توافق تلك المطالب مع مطالب الحركات الثورية آنذاك، والشعور العميق أيضًا بضرورة الثورة والتغيير اللذين اكتسحا أميركا اللاتينية منذ الحرب العالمية الأولى، لم يحرز الشيوعيون نجاحات ملموسة في هذا الإطار، على مستوى القارة كلها، حيث كانوا أقل نجاحًا في البلاد التي كان فيها حركات ثورية من أصل أميركي لاتيني محلي، واستطاعت تلك الحركات أن تسيطر على قيادة الثورة في بلادها، وتحول دون حصول الشيوعيين على قاعدة عريضة من الدعم الشعبي، كما كان في بيرو وكوستاريكا وبورتوريكو والأرجنتين، على عكس تشيلي وغواتيمالا اللتين حصل الشيوعيون فيهما على دعم كبير ومنزلة حقيقية، وكان لهم تأثير كبير في سمات الحياة كلها في تلك الدول، نظرًا إلى عدم وجود حركات منافسة، الأمر الذي جعلهم يتصدرون المشهد الثوري هناك، ويبرزون مدافعين حقيقيين وحيدين عن الطبقة العاملة والثورة الاجتماعية، خصوصًا في تشيلي. أمّا في غواتيمالا فحاز الشيوعيون درجة من القوة جعلتهم قادرين على تعزيز قاعدة عريضة من الدعم الشعبي في المدن والريف[15].

يمكن القول إن ثمة اختلافًا في شأن طبيعة الثورة الممكنة كان موجودًا في أميركا اللاتينية بين الطبقة الوسطى والشيوعيين والمثقفين الذين نفذوا، عمليًا، ثورات العصر الحديث كلها[16]، وفي شأن ما إذا كانت ثورة برجوازية أم اشتراكية؛ كان بعض العناصر من الشيوعيين يرى أن الطبقة الحاكمة في أميركا اللاتينية برجوازية أساسًا، من حيث عقليتها ومصالحها. لذلك، فإن الثورة

(14) Robert J. Alexander, Communism in Latin America (New Brunswick, N. J.: Rutgers University Press, 1957), pp. 10 – 12.

(15) Alexander, Communism in Latin America.

(16) Matthews, p. 12.

الوحيدة الممكنة هي الثورة التي تُسقط الحكومة البرجوازية وتضع مكانها حكومة الفلاحين و/أو حكومة البروليتاريا، باعتبارها طبقة حاكمة جديدة، والمخرج الوحيد هو إحلال العلاقات الاشتراكية محل علاقات الملْكية البرجوازية، أي الثورة الاشتراكية[17].

على الرغم من أنه كان ثمة عناصر قوية داخل حركة التحرر الوطني، وهم الشيوعيون بالدرجة الأولى، طالبت بالاشتراكية، رأت هذه العناصر أن الأولوية للنضال في سبيل استقلال البلاد، فتصدر أجندةَ الجميع النضالُ من أجل الاستقلال الوطني في مواجهة الإمبريالية الأميركية الشمالية، وتغيير أو إصلاح الهياكل، الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ارتبط الإيمان القوي بضرورة الثورة على التبعية الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة بالنمو المتزايد للقومية الأميركية اللاتينية التي كانت أحد المكوّنات الرئيسة للثورة اللاتينية، والتي حرَّكتها الرغبة في التحرر من الخضوع للقوى الشمالية، الأمر الذي أفرز شعورًا عامًا بالوحدة بين الشعوب اللاتينية، وهو ما يوضح أن تلك القومية لم تكن قطرية، موجّهة من شعب لاتيني ضد آخر، بل كانت مناهضة للاستعمار في بداياتها، في أثناء الحرب العالمية الأولى وفترة ما بعد الحرب، حيث ركزت على الكفاح ضد تدخّل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للدول اللاتينية، وضد غزوات الولايات المتحدة لنيكاراغوا والمكسيك والدومينيكان وهايتي وبلدان أخرى، وضد دلالات الخضوع الأميركي اللاتيني للولايات المتحدة[18].

مع إعلان سياسة حُسْن الجوار، واعتراف الأخيرة بالمساواة بين الأمم الأميركية كلها، تحوّل اللاتينيون - بدوافع القومية اللاتينية - من مقاومة التدخّل الأميركي العلني، المسلح وغير المسلح، إلى مقاومة التدخّل في

(17) غوس هول، «النضال ضد الإمبريالية،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد العاشر (تشرين الأول/أكتوبر 1965)، ص 28 ـ 29.

(18) Alexander, Communism in Latin America, p. 6.

الشـؤون الداخلية للدول اللاتينية بغية حماية مصالح الاستثمارات الأميركية الشمالية الخاصة[19].

نلاحظ في الحالتين أن القومية الأميركية اللاتينية، وهي العاطفة السياسية الأقوى والظاهرة الشـديدة التعقيد وذات الجذور العميقة في أميركا اللاتينية، كان مكوّنها الثابت معاداة «اليانكية» (Yankeeism)[20] وتوجّهها مباشرة إلى مقاومة أشكال السيطرة والاستغلال والتدخّل والتبعية للولايات المتحدة كلها. ومشاعر الرفض تلك لم تنشأ عند الشعوب اللاتينية من فراغ، فهناك عدم التكافؤ في الحكم والثروة بين الولايـات المتحدة وأميركا اللاتينية، كما فسّر العلماء الأميركيون الشـماليون الذين أرجعوا الأمر أيضًا إلى إهمال الولايات المتحدة تنامي تلك المشاعر، فتعمّقت في نفوس اللاتينيين[21].

انعكس هذا في محاولة استغلال أي فرصة متاحة لتقليل تأثير الولايات المتحدة، حتى في طريقة الحياة واللغة والفـن والأدب والجوانب الاجتماعية كلها، والرغبة في الهروب من رعايتها، والظهور في العالم بشكل مستقل ومميَّز، مثل دول تتولى قيادة نفسها وليست واقعة تحت تأثير القيادة الأميركية، الأمر الذي شـكّل فرصة - على حد تفسير الأميركيين الشماليين - إلى نفاذ الشيوعيين إلى داخلية تلك الدول، مثيرين المشاعر الثورية، وموجِّهين الحركة القومية في اتجاه واحد هو «معاداة اليانكي»[22].

في سـياق مناقشة الأبعاد الحقيقية لحركة القومية اللاتينية، لا يمكن إهمال الأبعاد الاقتصادية التي شـكّلت أهمية كبيرة في تفجّر الشعور القومي لدى اللاتينيين؛ فمن أجل فهم معنى الثورة ضد سياسـة الولايات المتحدة وبرامجها،

---

(19) Alexander, Communism in Latin America.

(20) كلمة تُطلَق على الأميركي الشمالي، وتحديدًا على قاطن الولايات المتحدة، ويميَّز بها من الأميركي الجنوبي.

(21) Frank Tannenbaum, Ten Keys to Latin America (New York: Knopf, 1962), pp. 174, and 215, and Matthews, p. 12.

(22) Tannenbaum, p. 174.

من الضروري النظر إلى المشكلات الاقتصادية التي تسببت في ذلك وأرجعها اللاتينيون إلى الاستغلال الرأسمالي والسياسات الاقتصادية للولايات المتحدة تجاه تلك الدول، أو رعايتها للحكام القائمين على تنفيذ سياسات خدمت بالدرجة الأولى مصالح الاستثمارات الأميركية الشمالية[23].

برز أهم تلك المشكلات في تجاوز النمو السكاني السريع النمو الاقتصادي بحوالى 2.8 في المئة سنويًا، وانخفاض مستويات المعيشة، وضعف القوة الشرائية، وسوء توزيع الدخل والأرض، واتساع الفجوات في الدخل ومستويات المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية، فضلًا عن زيادة هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وهو ما أدى إلى كثير من النتائج السلبية، مثل ازدياد عدد الأحياء الفقيرة والبطالة والإزاحة والاضطراب. وكان من تلك المشكلات أيضًا نقص التعليم، والتراتبية الصارمة للهيكل الاجتماعي، ووجود أنظمة السوق القاسية التي أدت إلى الاستغلال وارتفاع الأسعار وضعف التنمية الريفية وقلة فرص العمل[24].

أدّت تلك الأوضاع، مقارنةً بطبيعة الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة وإدراك اللاتينيين أن سياسات الولايات المتحدة هي السبب المباشر في معاناتهم، إلى اتهامهم لها بتعمّد جعلهم أفقر حتى تصبح هي أغنى. كما تفشى شعور عام بأن الولايات المتحدة هي العقبة الرئيسة أمام التنمية الصناعية في أميركا اللاتينية. وبدا هذا التصور طبيعيًا، خصوصًا أن متوسط دخل اللاتينيين السنوي كان 200 دولار أو أقل، في مقابل ما يزيد على 2500 دولار لسكان الولايات المتحدة[25].

تطوّر الشعور بالاستياء من الملْكية الأجنبية للعناصر الرئيسة في الاقتصاد الأميركي اللاتيني، وتصاعدت قبل الحرب العالمية الثانية المطالبات بنزع

(23) Georges C. Lodge, «Revolution in Latin America,» Foreign Affairs, vol. 44, no. 2 (January 1966), p. 176.

(24) Lodge, «Revolution in Latin America».

(25) Tannenbaum, p. 216.

الملْكية الزراعية والنفطية العائدة إلى الولايات المتحدة في دول لاتينية عدة، إضافة إلى المطالبة بعد تلك الحرب بأن تعود إلى الوطن الاستثمارات البريطانية والفرنسية في المرافق العامة وفي سكك حديد الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل، وهو ما كان من الأدلة على نمو الشعور القومي[26].

يضاف إلى ذلك أن هذا الشعور اشتد بفعل الكساد والحربين العالميتين، حيث إن الدول اللاتينية التي أدّت دورًا مهمًّا في الاقتصاد العالمي، كونها منتجة محاصيل زراعية ومواد خامًا معدنية، أدركت جيدًا خطورة قيام اقتصادها على منتج واحد أو اثنين؛ حيث تأثرت اقتصاداتها بشكل كبير إبان الحربين وفترات الكساد، ووجدت صعوبة في بيع منتجاتها المعدنية والزراعية، وفي الحصول على السلع المصنَّعة التي احتاجت إلى استيرادها من أوروبا الصناعية وأميركا الشمالية. فأقنعت تلك التجارب الأميركيين اللاتينيين بوجوب أن تصبح بلادهم أكثر اكتفاءً ذاتيًا. وبرزت الحاجة إلى تنويع اقتصاداتها، وبشكل خاص الحاجة إلى تطوير القطاعات الصناعية، وهو ما جعل هذا الدافع للتنمية الاقتصادية عنصرًا مكمّلًا للثورة الاجتماعية الأميركية اللاتينية[27].

حاول الشيوعيون استخدام الدافع القومي للتنمية الاقتصادية في الدول اللاتينية، وهو الدافع الذي توافق مع معارضتهم الولايات المتحدة، وقاموا بنشر الفكرة التي أكدت أن الولايات المتحدة كانت تتعمّد محاولة الوقوف أمام تنمية الدول اللاتينية، منضمّين بذلك إلى القوى القومية التي طالبت بمواجهة النفوذ الأميركي الشمالي، والاستقلال الكامل على الصُعد كافة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الطبقة المتوسطة اللاتينية هي التي تصدّرت حركة القومية، فأكدت أهمية الارتباط بالقيم والثقافة والتاريخ الوطني، كما أكدت الحاجة إلى درجة عالية من الاستقلال، مع إعطاء الأولوية لمصلحتها الوطنية الخاصة [28].

(26) Alexander, Communism in Latin America, pp. 6-7.

(27) Alexander, Communism in Latin America.

(28) P. Shoup, «Communism, Nationalism and the Growth of the Communist Community of Nations after World War II,» American Political Science Review, vol. XVI (December 1962), pp. 886-887.

اصطدمت قومية الطبقة المتوسطة بمصالح الأوليغاركية واحتكارات الشركات الأميركية في مجالات التعدين والموارد الأساسية للدول اللاتينية (نفط، سكر، موز...)، وبرزت محاولات هذه الطبقة التي وصلت إلى الحكم في كثير من البلاد، لتطوير المواد الأولية وتحويل الاقتصاديات من الاعتماد على تصدير المواد الخام إلى تصنيعها. وكان أصدق مثال على ذلك أحزاب الطبقة المتوسطة في تشيلي، حيث كرّست جهودها لتطوير مصادر البلاد، وهو ما شكّل هجومًا قوميًا على شركات التعدين الأميركية. ونتيجة هذا أصبحت الشركات الأميركية في الستينيات تدفع للحكومة التشيلية ضرائب سنوية تزيد على 100 مليون دولار، أي ما يعادل 60 في المئة من إجمالي إيرادات هذه الشركات[29]. وعلى ذلك، كانت الطبقة المتوسطة أكثر الطبقات قومية، إذ أراد أبناؤها استقلالًا سياسيًا وثقافيًا واقتصاديًا وطنيًا، وحاولوا بلورة فلسفة وطنية تقبلها الأطراف كافة[30].

كان الكفاح من أجل الديمقراطية السياسية أحد أهم مكوّنات الثورة اللاتينية، وتلازم مع الرغبة في تغيير العلاقات الطبقية، إذ أرادت الشعوب اللاتينية تعظيم اشتراكها في شؤون حكم بلادها وممارستها لحقوقها السياسية التي حُرِمت منها؛ فمعظم دول القارة حكمتها دكتاتوريات عاتية، وكانت الثورة هي الثمن الذي أُجبرت الدول اللاتينية على دفعه لإدراك الديمقراطية التي كانت غرضًا مشتركًا للثورات اللاتينية. وبحسب رأي المفكر الكولومبي غريغوريو سانشيز غوميز (G. S. Gomez)، فإن سقوط الأنظمة البالية التي تناقضت سياساتها مع المصالح والرغبات العامة، واستبدالها بمؤسسات تعمل لإنجاز مصالح الشعب كانا الهدف الأساس للثورة على الأوضاع القائمة؛ حيث نهضت مجموعات جديدة مطالِبة بتنقيح العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسة وبالإصلاح الدستوري الجذري؛ ففي أغلب الأحيان، كان الحافز في كثير من الحركات الثورية إعادة كتابة الدساتير لتشكيل حكومة أكثر

(29) William Benton, The Voice of Latin America (New York: Harper [1961]), p. 83

(30) Thomas, p. 10.

ديمقراطية، بدلًا من الدساتير التي صاغها، عادة، الدكتاتوريون أنفسهم، أو من خلال اتفاقيات مثّلت، في الأساس، الطبقات المميّزة فحسب[31].

كانت أميركا اللاتينية في الماضي، وصولًا إلى القرن العشرين، نتاجًا لعملية النقل الرسمي المنظَّم لتقاليد القرن السادس عشر السياسية، الإسبانية منها والبرتغالية. وعارضت إسبانيا والبرتغال الإصلاح، ومالت إسبانيا إلى الحكومة الأكثر استبدادية، ما شكّل أهم الموروثات التي بقيت راسخة في أميركا اللاتينية منذ قرون الغزو[32]. علاوة على ذلك، لم يتضح بعد حروب الاستقلال من هو وريث ملك إسبانيا وسلطته ونفوذه وسمعته وشخصه المقدّس، ومن هو حامي الفقراء وراعي العدالة؛ فلم يرث أحد هذا النوع من السمو الممنوح، شعبيًا، للملك، وتُركت شعوب أميركا اللاتينية بلا رمز شرعي للسلطة السياسية. واستمر ذلك الفراغ طوال القرن العشرين، ولم تُستبدل بغياب الملك سلطة ديمقراطية أو اتحادية أو اشتراكية أو شيوعية، أو أي شيء آخر. كما أن كل رئيس تولّى الحكم لم يكن مدعومًا من حزب سياسي قوي ذي جذور عميقة في البلاد وقاعدة جماهيرية كبيرة، ولا متمتّعًا بأي تأييد مؤسساتي، فكان يحاول اصطناع مصدر قوّته بنفسه، تأمينًا لوجوده، وهو ما تمثّل في الجيش، لكن الجيش كان متقلبًا، يدعم الرئيس في يوم ويُخرجه من السلطة في اليوم التالي، الأمر الذي يُفسر ظاهرة الانقلابات العسكرية والحكم غير المؤسساتي في الدول اللاتينية، طوال تاريخها[33].

تكوّنت بنية دول أميركا اللاتينية السياسية من مجموعة من القوى المتنافسة، ما شكَّل سببًا رئيسًا للثورة في هذه الدول؛ فهذه القوى تنافست لملء الفراغ الناتج من عدم وجود قوى رئيسة مسيطرة، كما أن كثيرًا منها ساهم بشكل فاعل في الثورة أو في عمليات الإصلاح، وتمثّلت في النخبة القديمة

(31) Dozer, p. 278.

(32) D. Z. Tavel, «Aspects of Latin American Educational Problems,» Rhode Island College Journal (March 1961).

(33) Tannenbaum, p. 146, and p. 169.

والصنَّاع الجدّد والتجار والمنتجين والجيش والشيوعيين والكنيسة والهيئات التعاونية المختلفة[34].

مثَّلت الكنيسة، على سبيل المثال، هيئة للرقابة المتيقظة للوضع القائم الذي تمتعت به الكنيسة بموقع مركزي وفقًا للتركيبة التقليدية للمجتمع الأبوي اللاتيني. ومع ذلك، انطلقت من الكنيسة حركة راديكالية دعت إلى الإصلاح الاجتماعي والديني والتربوي في كلٍّ من بنما وبيرو وتشيلي والبرازيل وفنزويلا، وبلدان أخرى، بينما ارتبطت الحركة السياسية المسيحية الديمقراطية بذلك مباشرة، لكن بشكل منفصل عن الكنيسة. وكانت قوية في تشيلي وفنزويلا وبنما وغواتيمالا وإلسلفادور وبيرو، وكانت قيادتها من الطبقة المتوسطة. وعبَّر وجود الحركة الديمقراطية المسيحية وقوّتها عن انهيار النظام التقليدي بتراكيبه السائدة؛ حيث اعتبرت الحركة أن هدفها الأول هو التغيير في كامل الهيكل الاجتماعي لا الوصول إلى السلطة[35].

هذا فضلًا عن اتحادات العمال الأميركية اللاتينية الأكثر فاعلية ممّا هي في أي مكان آخر في العالم النامي. وعلى الرغم من صغر عدد هذه الاتحادات وضآلة تمويلاتها، شكّلت إحدى الأدوات الفاعلة في أي ثورة لاتينية، حيث ظل هدفها العملي الوحيد تنظيم القوى العاملة لتصبح آلية لإحداث الثورة الاجتماعية[36].

على الرغم من أن الوصول إلى الديمقراطية السياسية كان أحد أهداف الثورة في أميركا اللاتينية، شكّلت الديمقراطية في الوقت نفسه خطرًا على العملية الثورية وأهدافها الأخرى، إذ بدا أن ثمة تيارات سياسية، مثل الشيوعيين، استخدموا شعارات ديمقراطية لتوجيه الثورة إلى الطرق التي تؤدي إلى تأسيس حكم الحزب الواحد. كما استخدم بعض الليبراليين، مثل ليبراليي

---

(34) Lodge, p. 179.

(35) Lodge, pp. 179-182.

(36) من الجدير ذكره هو وجود دعم من أوروبا لبعض العناصر الأكثر أيديولوجية في الثورة الأميركية اللاتينية، ومنها الحركة المسيحية الديمقراطية والعمل الاجتماعي للكنيسة الكاثوليكية. هذا التحالف مع أوروبا عزل، إلى حد ما، هذه المجموعات عن الولايات المتحدة.

الأرجنتين، الشعارات نفسها لمواجهة حكم خوان بيرون (J. Peron) الذي وصفوه بالدكتاتوري، وعندما تولوا حكم الأرجنتين، قضوا على الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في عهده، ولم يهتموا بإصلاح الاقتصاد التقليدي، وعجزوا عن إيجاد حلول جذرية لمشكلات الأرجنتين الاقتصادية، بل أعلنوا توجّههم صوب «العالم الحر» ومؤسساته النقدية (مثل البنك والصندوق الدوليين)، ولم تكن الديمقراطية سوى شعار رُفع لكسب الرأي العام الأرجنتيني، ونظيره الأميركي، وحكومة الولايات المتحدة، وما اتُخذ فعلًا من إجـراءات أكد اصطفاف الأرجنتين مع الغرب، وأنهى عهدًا من العداء مع الجارة الكبرى، لكن هذا العهد لم يأتِ بديمقراطية، بل نقل البلاد من طريق الإصلاح إلى طريق الماضي[37].

لذلك، إن الديمقراطية، بمعناها الذي فرضته الولايات المتحدة وساعدت الحكومات اللاتينية في تنفيذه، هي ديمقراطية مزيفة، لم تُرضِ سوى الولايات المتحدة، وبالتالي شكلت خطرًا على الثورة، حيث لم يستطع كثيرون من تلك الحكومات المضي في طريق التغيير، ولا سيّما الاقتصادي، من دون دعم الولايات المتحدة. فلم يكن أمام تلك الحكومات سوى الامتثال للنموذج الأميركي الشمالي للديمقراطية.

لكن ثمة حكومات أخرى ظلت تُكافح من أجل تشريع الإصلاحات في النظامين، الاقتصادي والاجتماعي، وكانت النتيجة خلعها عن طريق الجيش مدعومًا من مؤسسات الأعمال التي كان همّها، في الدرجة الأولى، الحفاظ على الأوضاع القائمة. ففي النصف الأول من ستينيات القرن العشرين، تدخّل الجيش لتغيير الحكومات في كلٍّ من الأرجنتين وبيرو وإكوادور وجمهورية الدومينيكان وهندوراس وغواتيمالا والبرازيل، هذه الحكومات التي واجهت كثيرًا من العقبات المشتركة وهي تنفذ برامجها الإصلاحية[38].

---

(37) Lodge, p. 183, and p. 185.

(38) R. F. Smith, «Social Revolution in Latin America: The Role of United States Policy,» International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), vol. 41, no. 4 (October 1965), p. 640.

لــم يكن من المتوقّع أن يجري تغيير اقتصادي واجتماعي فاعل، وبالطرق الســلمية، في البلاد الأميركية اللاتينية كلها، تحت رعاية أنظمة الحكم القائمة. ورجع هذا، جزئيًا، إلى مزج التقاليد الثقافية بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تطوّرت على مدار فترة طويلة من الزمن، في مجتمعات سيطرت عليها حالة من عدم المساواة، أو انعدام وحدة الجنس، حيث كانت أصناف وتنويعات وطنية مختلفة تبحث دائمًا عن حماية لها في شكل حكومة لا تمثّل آلة لإحدى الطبقات، وبالتالي يمكنها أن تصبح مصدرًا للحماية، وهو ما يؤكد أن الاستبداد يتعاظم في البلاد التي يُدمج فيها الاختلاف العرقي مع الامتيازات الطبقية[39].

لذا، كان هناك دائمًا كثيرون ممّن لا يدعمون عملية التغيير، مثل الأقليات صاحبة النفوذ الاقتصادي، والســلطة السياسية، وبعض المجموعات في الدول التي انخفض فيها مستوى عمل التنظيمات السياسي، والقوى السياســية الداعية إلى التغيير، والنتيجة واحدة في الحالتين. ولم يكن في بعض الدول ثمة مجال للحديث عن الإصلاح، إذ إن النخب التقليدية هناك لم تتبنّ إصلاحًا فاعلًا، وهو ما جعل الاحتمال الوحيد للتغيير يأتي من انتقال السلطة السياسية إلى قوى أخرى تؤمن بالتغيير وتعمل في سبيله[40].

حدث ذلك في كثير من الدول، مثل الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والمكسيك، حيث انتقل معظم الســلطة السياسية إلى من استمدّوا قوتهم من الحضريين، وهم في الأساس من الطبقة المتوسطة الصاعدة، فكانوا من المثقّفين وبعض مسؤولي الحكومة والمشاريع الخاضعة للدولة والعسكريين والمهنيين وزعماء اتحادات العمال. بينما كان الأكثر تمييزًا لهذا النوع الجديد من القادة السياسيين غياب روابط قوية لهم بالنظام تقليدي، وميولهم

(39) S. Paul Kramer, «Lord Acton and Latin America,» Journal of Inter-American Studies, vol. 5 (January 1963), p. 41.

(40) Hugh M. Hamill, Jr., Dictatorship in Spanish America (New York: Knopf, 1965), pp. 35-51.

الشديدة نحو القومية والدولتية[41] (Statism) والإصلاح الاجتماعي[42].

على الرغم من أن الطبقة المتوسطة حملت وجهات نظر متباعدة في ما يتعلق بقضايا وطنية معيّنة، ولم تطور قدرتها من أجل عمل سياسي موحد، فإن العناصر والمؤسسات الاجتماعية الأقدم حاولت التكيّف مع صعود القيادة السياسية لتلك الطبقة. أمّا المثقّفون الذين كانوا مرتبطين بالأوليغاركية بروابط العائلة والرعاية فأضحوا، بالدرجة الأولى، اشتراكيين وقوميين. هذا، فضلًا عن أن العلمانيين الكاثوليك الذين نظّموا أحزابًا اشتراكية - مسيحية كانوا جزءًا من الطبقة نفسها، بينما بقيت الجماهير، عمومًا، أُمية وعديمة الخبرة، سياسيًا، وإلى حدٍ ما، لا تستطيع التفريق بين النداءات الثورية الحقيقية والأخرى الديماغوجية[43].

لم يكن الضغط من أجل مقاومة الثورة واحدًا في أنحاء أميركا اللاتينية كلها؛ ففي غواتيمالا اهتز النظام التقليدي بثورة عام 1944، وفي كوبا وكوستاريكا وبنما كان الضغط للتغيير فاعل بدرجة كبيرة. أمّا في نيكاراغوا والدومينيكان فاحتوتها أنظمة استبدادية عميقة[44].

تمثلت مواجهات الثورة، بشكل عام، في الثورة المضادة التي في الأغلب رعتها الولايات المتحدة، ودائمًا نُظّمت وخُطط لها في أراضي دول مجاورة

---

(41) الدولتية: نظرية سياسية تؤلّه الدولة، وتحولها إلى كيان مطلق فوق الأشخاص والأحزاب والحكومات. وتدعو هذه النظرية إلى وضع الوظائف الاجتماعية كلها تحت إدارة الدولة، وتفترض غياب كل حياة مستقلة خارج إطار الدولة. وتتطلب الدولتية تأميم القطاعات الأساسية في الحياة الاقتصادية، وتدخّل الدولة المنهجي، خصوصًا على الصعيدين النقدي والمالي، والاختفاء شبه الكامل للمبادرة الفردية، والإشراف على النشاطات الإعلامية والثقافية والاجتماعية، انظر: عبد الوهاب الكيالي [وآخ.] محررون، **الموسوعة السياسية**، ط. 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، مج 2، ص 699.

(42) F. R. U. S. (1955 -1957), vol. VI, United States Government Printing Office, Washington, 1987, pp. 18-19.

(43) F. R. U. S. (1955 -1957), pp. 19-20.

(44) F. R. U. S. (1955 – 1957), VI: The Political Stability in Central America and The Caribbean Through 1958, National Intelligence Estimate, NIE 80/57, Washington, April 23, 1957, pp. 631-632.

للدول التي قامت فيها الثورة، نظرًا إلى اعتبارات تتعلق بموالاة حكومة الدولة الحاضنة لرجال الثورة المضادة للولايات المتحدة. وفي حالات أخرى كان ثمة قوى ثورية تُنفى إلى خارج بلادها، وتقوم بتنظيم صفوفها في دول مجاورة في محاولات للوصول إلى السلطة، فتُنسّق مع المعارضة الداخلية في بلادها، لكنها لم تمثّل قوى الثورة المضادة، بل كانت هي القوى الثورية التي سعت إلى التغيير، واصطدمت بالقوى التقليدية في بلادها، ما أدى إلى نفيها والإعداد للثورة في بلاد أخرى.

مع بدايات الستينيات، جابهت الحركة الثورية في أميركا اللاتينية التي شكّل تغيير التراكيب السياسية والاقتصادية والاجتماعية هدفها الأول، ومع قيام أكثر من ثورة هزت النفوذ السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة ورجالها في الداخل، ممّن تقاطعت مصالحهم مع مصالحها، واقتضت سحق أي حركة ثورية ومواجهة التغيير على أي صعيد، تحدّيًا خطِرًا تمثّل في الإمبريالية الأميركية الشمالية، ودعمها العناصر الرجعية والثورة المعاكسة المسلحة، الأمر الذي فرضته أهمية أميركا اللاتينية الجيو - سياسية والاقتصادية والمصالح الضخمة للاحتكارات الأجنبية (الأميركية الشمالية أساسًا)، ما أسفر في النهاية عن تعقّد الظروف الداخلية أمام النضال الثوري في القارة اللاتينية أكثر منه في قارتي آسيا وأفريقيا[45]، ولا سيّما مع تصميم الولايات المتحدة على إدخال القارة في نطاق الحرب الباردة، اعتقادًا منها أن كل ما هو ثوري شيوعي ويهدد مصالحها ويُخرج المنطقة من حيّز نفوذها إلى حيّز النفوذ السوفياتي، ما شكل رؤية الولايات المتحدة للثورة والثوريين في أميركا اللاتينية.

ثانيًا: الولايات المتحدة والثورة الأميركية اللاتينية

بالنسبة إلى الأميركيين الشماليين كانت الثورة مرادفة للشيوعية؛ وسيطرت عليهم فكرة أنه إذا نجحت العواصف التي ستحطم ميراث أميركا اللاتينية الذي انتقل إليها من مستعمريها الإسبان وظل يحكمها، في اكتساح القارة، فإن أميركا

(45) بدرو موتاليما، «سير الثورة وقضايا الديمقراطية،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الثامن (آب/أغسطس 1965)، ص 118-120، وكلي، ص 17.

اللاتينية ستذهب إلى الشيوعية من دون أي جهد أو تشجيع من الكرملين؛ هذا الميراث المتمثّل في حكم كبار الملّاك (الأوليغاركية) لأكثر البلدان اللاتينية، وجرى تحديثه بإشراك الطُغَم الرأسمالية المحلية وأصحاب الاستثمارات الأميركية الضخمة في امتلاك مقدرات البلاد، هو ما أضحى مُهدَّدًا بمحاولات التغيير والثورة(46).

أكد كثيرون من المفكرين الأميركيين هذه الفكرة كثيرًا، والأهم أنها سيطرت بشكل كامل على السياسيين وصنَّاع القرار طوال فترة الحرب الباردة؛ فمخطط الشيوعية، من وجهة نظرهم، هو قيادة ثورة ديمقراطية برجوازية قومية تسبق الصعود الشيوعي إلى السلطة. وبحسب كابيل (Cabell)، نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA)، فإن «الاستراتيجيا الشيوعية في أميركا اللاتينية تقوم على أساس التظاهر بأن الشيوعيين مخلصون، بصدق، للديمقراطية والتحرر الوطني، لكنهم مستعدون للقتال من أجل الوصول إلى هدفهم الأساس، إحلال النفوذ السوفياتي محل النفوذ الأميركي، والقضاء على هيبة الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية»(47).

بحسب هذه الرؤية، كان الاتحاد السوفياتي يسعى إلى تأسيس إمبراطورية استعمارية، على نطاق واسع، وتضمين أميركا اللاتينية في تلك الإمبراطورية. وبما أن السلطات الشيوعية لم تكن مستعدة لإشعال حرب شاملة مع الولايات المتحدة للوصول إلى هذه النتيجة، كان لديها كثير من الآليات الدبلوماسية، وغيرها، سواء المال أم الأسلحة أم تدريب الخبراء، من أجل دعم كثير من العناصر في الثورات الأميركية اللاتينية، لسحب تلك المنطقة من تحت أقدام الأميركيين الشماليين(48).

---

(46) H. G. Brown, «The Communist Specter in Latin America,» American Journal of Economics and Sociology, vol. 21, no. 3 (July 1962), pp. 307-308.

(47) جاء هذا في شهادته أمام اللجنة الفرعية للأمن الداخلي بمجلس الشيوخ، في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1959، انظر: The Washington Post and Times Herald, 31/1/1960.

(48) Adolf A. Berle, Latin America: Diplomacy and Reality (New York: Published for the Council on Foreign Relations by Harper & Row, [1962]).

هذه هي الصيغة التي عبَّرت عن رؤية الولايات المتحدة للحركة الثورية في القارة اللاتينية إبان الحرب الباردة، بينما تناسى المسؤولون الأميركيون أن الأرض اللاتينية كانت أرضًا خصبة للثورة قبل نفاذ الشيوعية إليها؛ فالثورة المكسيكية قامت في عام 1910، في بدايات القرن العشرين، واتخذتها معظم الحركات الثورية في القارة نموذجًا بعد ذلك. حتى الثورة الكوبية (1959) لم يكن لها عندما قامت أي صلة بالشـيوعية الدولية. وربما لو كانت الشيوعية موجودة وقت قيام الثورة المكسيكية، لكان من الممكن أن تُتّهم المكسيك بما اتُّهمت به كوبا، من موالاة للشيوعية، لكن العلة تكمن في الكراهية المتأصلة في الولايات المتحدة تجاه الثورات الشعبية في القارة اللاتينية[49].

بعيدًا من المكسـيك، ثمة حركات ثورية في دول أخرى، كان جلّها جزءًا من الحركة اللاتينية المتعاظمة للاعتداد بالنّفس والاستقلال الاقتصادي الذي اعتُبر مشكلة أميركا اللاتينية الرئيسة. وكانت إحدى أهم سمات تلك الحركات أن الشعوب تريدها، على الرغم من أن هذه الشعوب التزمت طويلًا بتعاليم الكنيسة الكاثوليكية، ورفضت طوال تاريخها التعاطي مع المذاهب الثورية، لكن بعد كثير من نجاحات الحركة الثورية، ولا سيّما بعد الثورتين البوليفية والكوبية، أضحت تطلعات تلك الثورات الجديـدة وأهدافها هي المقياس الأعلى للقيم، من إيمان الشعوب الديني التقليدي، وولائها للكنيسة الكاثوليكية الأكثر محافظة؛ حيث أصبحت برامج الثورات الشـعبية ومذاهبها في أميركا اللاتينية المعاصرة هي الإيمان الأساس، أو المطلق، للجماهير[50].

لم تدرك واشنطن هذه الحقيقية، واعتقدت أن موسكو هي سبب المشكلات كلها، لا في أميركا اللاتينية وحسب، بل في العالم كله أيضًا؛ فالوضع في كوبا مثلًا لم يكن في أساسه مرتبطًا بالاتحاد السوفياتي. والولايات

(49) Petro C. M. Teichert, «Latin America and the Socio-Economic Impact of the Cuban Revolution,» Journal of Inter-American Studies, vol. 4, no. 1 (January 1962), pp. 119-120.

(50) Teichert, pp. 119-120.

المتّحدة نفسها هي التي ساعدت في خلق الحالة الكوبية؛ إذ كان لكوبا، مثل سائر الدول اللاتينية، الحق بالاستقلال الاقتصادي الذي أعاقته المصالح الأميركية، فضلًا عن الأسباب الأخرى التي فجَّرت الأوضاع في كوبا وغيرها، ولم تكن من صنع السوفيات، وإن تدخّلوا بمقتضاها لتوظيفها، كما زعم الأميركيون الشماليون[51].

مع هذا، كان لدى ثوريي أواخر الخمسينيات قدرة الحصول على دعم الكتلة السوفياتية، وهو ما يُفسر بأنه نتيجة ضغط الولايات المتحدة الذي قاد الثوريين إلى التعاطي مع احتواء تلك الكتلة لهم، وتزايد هذا الضغط في المناطق التي كان للولايات المتحدة فيها مصلحة كبيرة في بقاء الوضع القائم، وحيث اصطباغ أي حركة للتغيير بمعاداة الأميركيين. واستوعبت الولايات المتحدة درس كوبا، فبدأت سياسة مضادة للثورة أكثر صرامة لمواجهة عدم تكرار ما حدث في كوبا، وإجهاض أي حركة مماثلة، قبل سيطرتها على البلاد[52].

لا يمكن تجاهل حقيقة أنه كان هناك بالفعل عنصر جديد في جنوب نصف الكرة الأرضية الغربي؛ ففي كوبا، وأول مرة في الأميركتين، وُجدت دولة شيوعية ارتبطت بالاتحاد السوفياتي، وحرّضت الجماهير الأميركية اللاتينية كلها على التمرّد وتصفية الانتهاكات القديمة. وهذا، في حد ذاته، بمثابة أطروحة جديدة في أميركا اللاتينية، ذلك أن تحدي شيوعية كاسترو كان أعظم من كونه مجرد تمرّد في دولة واحدة؛ كان بمكانة تحدٍ دولي دعمته قوة دولية عظيمة، ووجّه إلى جماهير ناضجة للثورة بالفعل[53]، وهذا هو الأهم، لم يكن

(51) L. Fischer, «Has the United States Overextended Its Commitments to Resist Communism?» Annals of the American Academy of Political and Social Science, vol. 342, American Foreign Policy Challenged (July 1962), p. 63.

(52) R. F. Smith, «Social Revolution in Latin America: The Role of United States Policy,» International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), vol. 41, no. 4 (October 1965), p. 464.

(53) Robert E. McNicoll, «Hegel and Latin America Today,» Journal of Inter-American Studies, vol. 6, no. 1 (January 1964), p. 130.

التدخل الخارجي هو المحرك للعملية الثورية، لكنه تبنّاها بعد قيامها. وفي دولة مثل كوبا لم يشترك الشيوعيون في العملية نفسها، لكنهم في دول أخرى، كانوا أحد عناصر الثورة، ومع ذلك، انحسرت رؤية الولايات المتحدة للثورة وعناصرها وداعميها، في إطار «التهديد الشيوعي» وحسب، وهو ما يفسر سياسات الولايات المتحدة تجاه الحركات الثورية في القارة اللاتينية.

ارتبطت معاداة الشيوعية - في أغلب الأحيان - بمعارضة التغيير التي تبنّتها السياسة الخارجية الأميركية، إذ احتوت في طياتها على الخوف الشديد من فكرة الثورة، وهو ما أدى إلى تكثيف نشاطها في تثبيت الأوضاع القائمة، وإن كان باستخدام قوة الولايات المتحدة وهيبتها، في مساعدة نظم سياسية مستبدة، الأمر الذي انعكس سلبًا على السمعة الأميركية عند الشعوب اللاتينية[54]، ورسَّخ وجود تلك الأنظمة؛ فأضحت أغلبية الحكومات غير ديمقراطية، مُسخَّرة لخدمة الرأسمالية، ما أدى إلى اتخاذ الثورة في بعض المناطق طريق العنف لسرعة نشر الثورة، والاستعانة بالدعم الشيوعي الدولي في مواجهة تعنّت السياسة الأميركية ودعمها الثورة المضادة والحكومات المعادية للثورة.

أدّى ظهور الولايات المتحدة باعتبارها قوة معادية للثورة، وغموض أعمالها المعادية للشيوعية وعشوائيتها، وعدم تحديد حقيقة أهدافها وأولوياتها، إلى أن تبدو رسالتها وفلسفتها وأيديولوجيتها أكثر غموضًا. لذلك توجّهت شعوب جنوب نصف الكرة الغربي إلى الأفكار التي طرحت رؤية واضحة لمجتمع جديد شكّل بديلًا واقعيًا، في حين لم تقدم الولايات المتحدة بديلًا ممّا تروج لمعاداته (الشيوعية)، ولم تُدرِك أنها لن تجني أي نتائج ممّا تقدمه من أموال ومساعدات في سبيل مقاومة الشيوعية أو الحركة الثورية عمومًا، من دون أن يكون لديها حقائق ومواقف أيديولوجية ثابتة

(54) Lodge, pp. 191-192.

وواضحة تستند إلى فهم دقيق لطبيعة الثورة وأهميتها في تلك المنطقة من العالم[55].

ثمة آراء تقول إنه على الرغم من أن التفسيرات العامة لسياسة الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية تؤكد أنها تمحورت حول محاولات الأولى قمع الشيوعية في جنوب نصف الكرة الغربي، واهتم المسؤولون الأميركيون الشماليون في الخمسينيات، إبان إدارة دوايت أيزنهاور، بتأمين منطقة أقل ولاءً للسوفيات، وحاول هؤلاء المسؤولون، ومع معارضتهم ومواجهتهم الأكيدة للشيوعية، مجابهة القومية أكثر من الشيوعية، ورأوا القومية في أميركا اللاتينية أكثر من الشيوعية سيادة وخطورة، إذ كانت القومية رغبة ثابتة وطويلة المدى للنمو الاقتصادي والاعتزاز الوطني. كما أن القومية تغيرت من كونها أيديولوجيا سياسية في القرن التاسع عشر، إلى مبدأ اقتصادي في القرن العشرين، عندما أراد الأميركيون اللاتينيون أن يضيّقوا الهوَّة الاقتصادية بينهم وبين الدول الصناعية الأكثر ثراءً[56].

إضافة إلى هذا الرأي، نظر الأميركيون الشماليون إلى القومية الأميركية اللاتينية على أنها مشاعر وجّهها الشيوعيون لخدمة أغراض السياسة الخارجية الشيوعية السوفياتية أو الصينية، حيث اشترك الطرفان (الشيوعيون والقوميون) في المشاعر المعادية للقوى الخارجية، خصوصًا الولايات المتّحدة، وهذا، في حد ذاته، يفسر وضع الأخيرة معظم التيارات في الإطار الشيوعي، أو بصيغة أدق، في دائرة مواجهة «الاختراق الشيوعي».

(55) أوضح عالِم الاجتماع التشيلي روجر فيكيمانس (Roger Vekemans) أهمية الثورة، آنذاك، في تأكيده أن «من دون تغيير اجتماعي شامل وسريع على مقياس ثوري حقيقي، لن يكون ممكنًا إنجاز تنمية اقتصادية أصيلة وسريعة، في أميركا اللاتينية؛ إن الضغط الأعمى والمباشر من الخارج على الحركة الثورية، وهو الضغط الذي أخفق في تقدير **إدراك** حاجة أميركا اللاتينية إلى التغيير الاجتماعي، قد يؤجّل الانفجار بشكل موقت، لكنه سيحدث، بالضرورة، كما أن الانفجار الذي يتأخر هو الأطول، والأكثر عنفًا». انظر: Lodge, p. 175

(56) Arthur Preston Whitaker, Nationalism in Latin America, Past and Present (Gainesville: University of Florida Press, 1962), pp. 20-24, and Víctor Alba, Nationalists without Nations; the Oligarchy versus the People in Latin America (New York: Praeger, [1968]), p. 62.

الدليل على أن الولايات المتحدة لم تنظر إلى القوميــة باعتبارها خطرًا مطلقًا على مصالحها، وعلى الأوضاع في القارة، هو أنها أخذت تفكر في التعامل مع بعض التيارات القومية، ولا ســيّما قومية الطبقة المتوسطة، حيث بدت تلك القومية وكأنها لا تشكّل خطرًا علــى علاقاتها بأميركا اللاتينية؛ إذ كان يمكنها التعاون مع الولايات المتحدة لناحية أهدافها، من تطوير للتعليم والإسكان والتصنيع، وغيرها من الأهداف، في إطار مجتمعات ديمقراطية، فتعود بالنفع على الولايات المتحدة سياسيًا واقتصاديًا، أي إن القومية الأميركية اللاتينية التي تنشأ من جهود المجموعات الديمقراطية لتنمية بلادها في إطار ديمقراطي - بحسب المفهوم الأميركي الشمالي - لن تمثّل أي خطر على الولايات المتحدة ، بل بالعكس، سيؤدي نجاح هذه الجهود إلى انحسار شعور الطبقة الوسطى المعادي للأميركيين[57].

ربما تكون فكرة محاولة احتواء الحركة القومية كي لا يخترقها الشــيوعيون، أو كي لا تتطور إلى حركة للتغيير الجذري والثورة، قد أتت من طرح لبعض السياســيين الأميركيين أكــدوا فيه ضرورة التضامن بين دول نصف الكرة الغربــي، وأن مصالح الولايات المتحدة لا تتعارض إطلاقًا مــع المصالح الوطنية للأميركيين اللاتينيين، وهذا بدوره يفرض على الولايات المتحدة عدم اتخاذ سياســة عداء واضحة ضد الثورة، بل تشجيع التغيير الاجتماعي والدفاع عنه وحمايته حتى تمنع العناصر الثورية من «خيانة الثورة» وتسليمها إلى القوى الشيوعية الدولية، ولا ســيّما مع اشتداد وطأة الحرب الباردة، وحاجة الولايات المتحدة إلى احتضان اللاتينيين والتأثير فيهم وإقناعهم بأنها قادرة على دعمهم، لا من أجل مصالحها وحسب، بل من أجل مصلحتهم أيضًا، حتى تستطيع كسبهم في معركتها ضد الشيوعية[58].

---

(57) Thomas, pp. 10-13.

(58) (N. A.), Records of the of the United States-National Archives of State، Record Group (R. G.) 59, Lot 57D59, Department the Mutual Security Statement in Support of Box 1, Program for Fiscal Year (F. Y.) 1954, (Latin America), and Berle, p. 30.

أكدت هذا الأمر ورقة مجلس الأمن القومي الأميركي (NSC) رقم 144، في 6 آذار/مارس 1953 التي ذكرت أن غرض الولايات المتحدة هو وقف تطور ما سمّته «عدم الشعور بالمسؤولية، والقومية المتطرّفة»، وهو ما سيؤدي بدوره إلى القضاء على الآثار النفسية والأدبية للعداوة الأميركية اللاتينية للولايات المتحدة[59].

في هذا السياق، لم تستطع الولايات المتحدة اتّباع سياسة موحَّدة تجاه أميركا اللاتينية، ولم يكن بالإمكان، في الوقت ذاته، أن تتّبع عشرين سياسة مختلفة هي بعدد الدول اللاتينية وقتذاك ـ فكان لا بد من سياسة معممة، مع مراعاة الظروف التي تميّز كل دولة من الأخرى، بشكل واضح، ذلك أن من غير الممكن من دون التعميم أن تكون هناك مفاهيم، ومن دون مفاهيم لا يمكن أن تكون هناك سياسة[60].

لذلك، تبنّت الولايات المتحدة سياسة الهيمنة على المنطقة، عمومًا، فيما أخذت تحاول إيجاد طرائق لتوجيه التغيير الاقتصادي والاجتماعي، في كل دولة على حدة، وهو ما فشلت فيه، **أولًا** لأنها لم تكن على معرفة كاملة بحقيقة الأوضاع في الدولة المعنية، ولم تنتبه إليها إلاّ بعد إدراكها وجود تهديد حقيقي لنفوذها ومصالحها، وصفَته بأنه «التهديد الشيوعي»، و**ثانيًا** لأنها لم تكن على استعداد للتخلي عن الحفاظ على الأوضاع القائمة، والإجراءات التي تدعم رأسمالية الاستثمار الخاص.

كما أن الولايات المتحدة لم تكن تستطيع دعم عملية التحوّل إلى الديمقراطية التي ادّعت دعمها وأكثرت من استخدامها لوصف الحالة السياسية في دول لاتينية عدة، على الرغم من أن أغلبية الشعوب اللاتينية لم تقم بأي دور في العملية السياسية. لكن الولايات المتحدة في الحقيقة دعمت الاستبداد

---

(59) Records of the White House Office (WHO), Office of the Special Assistant for NationalSecurity Affairs (OSANSA), National Security Council (NSC) Series, Policy Papers Subseries, Box 4, File NSC Latin America (2), A Report to the NSC-Annex to NSC 144, 6 March, 1953.

(60) Philip W. Quigg, «Latin America: A Broad-Brush Appraisal,» Foreign Affairs, vol. 42, no. 3 (April 1964), p. 403.

الذي كان الوصف الأدق للأنظمة السياسية القائمة، وهو وثيق الصلة بالنظام الاقتصادي - الاجتماعي السائد، وقتذاك[61]؛ الذي كان - مع محاولات الولايات المتحدة كلها إظهار رفضه ودعم أي عملية لتغييره - النظام الوحيد الذي خدم مصالح الولايات المتحدة، وضمن انفرادها في المنطقة بمواجهة محاولات التدخّل على أي مستوى، وخصوصًا من الشيوعيين.

اتخذ موقف الولايات المتحدة من الثورة منحى جديدًا مع إدارة الرئيس جون كينيدي، حيث ارتكز برنامج «**التحالف من أجل التقدم**»، الذي اقترحه كينيدي في بداية فترته الرئاسية، على افتراض أن التغيير الاجتماعي وتحسين ظروف المعيشة يمكن أن يحدثا تدريجيًا ومن دون ثورة عنيفة، وأن نتائج مثل هذا التغيير لن تؤثّر في موقع الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية. لكن ذلك لا يعني إنهاء موقف الأولى العدائي من عملية التغيير الجذري، أو حتى اقتناع أغلبية الساسة الأميركيين الشماليين بفكرة الثورة السلمية. فكما أشار عضو مجلس الشيوخ الأميركي السيناتور وليام فولبرايت (W. Fulbright) في 25 آذار/مارس 1964 مع الإقرار بأهمية إصلاح سلمي منظّم، لكن من الصعب تصور اجتثاث نفوذ الأوليغاركية اللاتينية الحاكمة منذ عقود طويلة، من دون درجات أقل أو أعظم من العنف؛ فقوّة الأوليغاركية الحاكمة راسخة في كثير من الدول اللاتينية، بحيث تبدو الفرصة لإنجاز نمو اقتصادي أو إصلاح اجتماعي ضئيلة، كما أن التاريخ يؤكد ضعف فرص الثورة الاجتماعية السلمية[62].

وأكد فولبرايت أيضًا أمام مجلس الشيوخ في أيلول/سبتمبر 1965 أنه على الرغم من أهمية أن تبدو الولايات المتحدة أمام الأميركيين اللاتينيين حليفة لهم لا عدوة للثورات، وأنها تؤمن بأن حركة المستقبل في أميركا اللاتينية هي في مصلحة الثورة الاجتماعية، فإن المسألة الأهم هي هل ستصبح

(61) Fredrick B. Pike, Chile and the United States, 1880-1962; The Emergence of Chile's Social Crisis and the Challenge to United States Diplomacy ([Notre Dame, Ind.]: University of Notre Dame Press, 1963), pp. 284-296.

(62) U. S. Congress, Congressional Record, 88th Congress, 2nd Session, vol. 110, no. 56, United States Government Printing Office, Washington, 1964.

ثورة شيوعية أم ثورة ديمقراطية؟ لذا، يتوجب على الولايات المتحدة - بحسب فولبرايت - توضيح أن الاختيار ليس بين الثورة الاجتماعية وحكم الأوليغاركية المحافظ، حتى لا تواجه الولايات المتحدة أزمة التغيير الجذري الذي ستواجهه الأوليغاركية. وكي لا يحدث ذلك، لا بد من أن تسعى إلى إقناع الشباب الوطنيين في أميركا اللاتينية بأن الولايات المتحدة تدعمهم وتقودهم وتدعم عملية الإصلاح، واليسار غير الشيوعي، فتستطيع بذلك إعاقة الثورة، وتغذي في نفوس الأميركيين اللاتينيين الشعور بالعداء للشيوعية[63].

يتّضح ممّا سبق أن موقف الولايات المتحدة من الحركات الثورية في أميركا اللاتينية ارتبط بفكرة الخوف عمومًا من الثورة أو محاولات التغيير، وذلك من بداية القرن العشرين. لكن مع تصاعد الحرب الباردة، وخصوصًا إبان إدارة الرئيس أيزنهاور، انصهر موقف الولايات المتحدة من الثورة التي بدأت تُعبّر عنها حكومات عدة اعتلت السلطة في دول لاتينية، مع الموقف من الشيوعية الدولية النافذة آنذاك في كثير من الحركات السياسية في القارة.

تبلور هذا في النهاية في موقف غير واضح الأبعاد تمثّل في معاداة الولايات المتحدة لكل حكومة تقوم بتغييرات، حتى لو لم تكن جذرية، وربطها بالشيوعية الدولية، و«التهديد الشيوعي» للمنطقة، فبات هذا هو الموقف العام للولايات المتحدة من الثورة اللاتينية الذي لا يقبل تأويلًا آخر، حتى مع بعض آراء المحللين والمؤرخين التي ترفض حصر سياسة الولايات المتحدة تجاه الحركات الوطنية كلها في أميركا اللاتينية في دائرة معاداة الشيوعية، لكن هذا الرأي يفصل الحوادث عن سياقها، أي تأجج الحرب الباردة؛ فتفاصيل هذه السياسة وأبعادها ودلالاتها في تلك الفترة أوضحت أن المواجهات كلها، المباشرة وغير المباشرة، للعملية الثورية في أميركا اللاتينية انطلقت من أرضية مقاومة المد الشيوعي.

---

(63) D. A. F. R. (1965): to the Senate by Senator J. William Fulbright, September 15, pp. 266 – 271.

ثالثًا: حكومة باث إستنسورو في بوليفيا

على الرغم من أن ثورة كوبا هي الثــورة الاجتماعية السياســية الحقيقية في أميركا اللاتينية، في القرن العشرين، بعد ثورة المكســيك، فإن الثورة البوليفية التي انطلقت في نيسان/بريل 1952 هي واحدة من الثورات الاجتماعية المهمة في التاريخ الأميركي اللاتيني الحديث[64]. مع أن الثورة البوليفية لم تنل اهتمامًا مماثلًا للثورة الكوبية، كون بوليفيا بلادًا فقيرة ومعزولة، والسبب الأهم هو عدم ارتباط الحكومة الثورية بأي قوى خارجية معادية للولايات المتحدة التي كان موقفها من الثورة مختلفًا، فلم تشــن عليهــا حربًا علنية بل تعاملت معها باستراتيجيا مختلفة عن استراتيجيتها العامة لمواجهة الثورات.

ترجع جذور الثورة البوليفية إلى تداعيات حرب تشاكو (Chaco) ضد باراغواي (1932 - 1935)، بســبب الخلاف على منطقة شاكو بين الدولتين؛ تلك الحرب التي خسرتها بوليفيا وهزّت صدقية القيادة الأوليغاركية الاستبدادية، ما أدى إلى ظهور وعي جديد بين السكان الأصليين في بوليفيا، وتفهّم لحقيقة الأوضاع، كما بدأ انعدام الثقة بين الطبقة الوسطى البوليفية وقيادة النظام، فنشأت حالة عامة من السخط تجاه كبار الجنرالات والسياسيين[65].

ولدت «الحركة الوطنية الثورية» من رحم تلك الظروف، في عام 1941. وأسسها (ثم رئسها) فيكتور باث إستنسورو (V. Paz Estenssoro) ومثقّفون حضريون كحزب سياسي التزم القومية الاقتصادية، وخصوصًا تأميم مناجم القصدير الكبيرة المملوكة للأجانب، وتحســين ظروف العمل لعمّال المناجم، وتوزيع الأرض على الفلاحين الهنود[66]. واحتضنت الحركة، في ما بعد،

---

(64) Erick D. Langer, Economic Change and Rural Resistance in Southern Bolivia, 1880-1930 (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1989), p. 200.

(65) Economic Commission for Latin America (ECLA), Economic Bulletin for Latin America 12, Economic Policy of Bolivia, New York, October 1967, p. 64.

(66) T. Zoumaxas, «The Path to Pan Americanism: Eisenhower's Foreign Economic,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, The University of Connecticut, 1987), pp. 78 – 79.

عناصر ماركسية من الحزب اليساري الثوري، ومنظمة عمال مناجم القصدير، برئاسة خوان لاشين (J. Lechin).

تصاعدت السلطة السياسية والقاعدة الشعبية للحركة الوطنية الثورية مع استياء الطبقتين، العاملة والوسطى، من بارونات القصدير والجيش، وتصدَّر أجندةَ الحركة الإصلاحُ الزراعي وزيادة سيطرة الدولة على مناجم القصدير المملوكة للأجانب، والتنويع الاقتصادي[67].

ظل إستنسورو رئيسًا صوريًا ورمزًا لسخط أهل بوليفيا، في الوقت الذي استنفدت القوة الثورية جهودها في صداماتها مع اليمين الحاكم، حتى جاءت انتخابات عام 1951، وفاز إستنسورو، بصفته مرشحًا عن الحركة الوطنية الثورية، بـ 45 في المئة من الأصوات. بيد أن الزمرة العسكرية، ممثلةً بمجلس القيادة العسكري حلت الحركة، مدّعية أنها تشكّل تحالفًا بين النازيين والشيوعيين، وأنها تهدف إلى تأميم المناجم. وتطورت الحوادث حتى لحظة الانفجار، في 9 نيسان/أبريل 1952، عندما ثار عمال المناجم وفجروا السكك الحديد والثكنات. وفي لاباز (العاصمة) تظاهرت البروليتاريا الحضرية وحطّمت المرافق العامة. وما إن جاء يوم 11 أيار/مايو حتى انتهى الموقف لمصلحة الشعب الذي استطاع أول مرة في تاريخ أميركا اللاتينية أن يُنزل الهزيمة بالقوات المسلحة، بتسهيل من استياء الجيش، مع هبوط أسعار القصدير، وعدم قدرة الزمرة العسكرية على التفاوض مع حكومة الولايات المتحدة على تعاقد طويل المدى في شأن القصدير البوليفي[68].

أتت ثورة 1952 بالحركة الوطنية الثورية إلى الحكم، تحت قيادة إستنسورو[69]، وانتقلت السلطة إلى البرجوازية المتوسطة التي أسقطت سيطرة

(67) Economic Commission for Latin America (ECLA), Economic Bulletin for Latin America 12, p. 63.

(68) Cole Blasier, The Hovering Giant: U. S. Responses to Revolutionary Change in Latin America ([Pittsburgh]: University of Pittsburgh Press, 1976), p. 129.

(69) Harold Eugene Davis, Government and Politics in Latin America (New York: Ronald Press Co., [1958]), p. 141.

كبار الملّاك والبرجوازية الكبرى ومالكي مناجم القصدير، فيما فرض التدخّل العمالي والشعبي على البرجوازية الوطنية والصغرى التي مثّلتها الحركة الوطنية الثورية تأميم المناجم التي سيطر عليها، حتى ذلك الوقت، رأسماليون كبار كان لهم ارتباط وثيق بالاحتكارات الأميركية الشمالية؛ حيث امتلك 30 في المئة من أسهم هذه الشركات رأسماليون أميركيون شماليون. كما قامت الحكومة باتخاذ كثير من الإجراءات من أجل الإصلاح الزراعي، وكان ذلك أيضًا تحت ضغط الفلاحين الذين احتل 500 ألف مسلح منهم الأرض بالقوة، فأنشئ في عام 1953 مجلس الإصلاح الزراعي، وجرى تنفيذ الإصلاح من خلال فِرق مسلحة عملت إلى جانب الفلاحين. هذا إضافة إلى تغيير قوانين الاقتراع العام التي لم تكن تسمح بحق الانتخاب سوى للذكور الذين تزيد أعمارهم على 21 عامًا، ويعرفون القراءة والكتابة، أي أقلية ضئيلة لم تكن تتجاوز 7 في المئة من مجموع سكان بوليفيا في ذلك الوقت[70].

لم تستطع الولايات المتحدة اتهام حكومة إستنسورو، باعتبارها حكومة ثورية، بموالاة الشيوعية الدولية، فمع قيام الثورة التي كانت شعبية بالدرجة الأولى، لم يجرؤ أحد على ادّعاء تحريكها من أيادٍ أجنبية؛ وعلى الرغم من أن بعض أعضاء الجناح اليساري للحركة الثورية التي تزعمت الثورة وبعض زعماء اتحاد عمال المناجم كانا تروتسكيين، فإنهما لم يرتبطا بموسكو، وإستنسورو نفسه لم يُتهم بالشيوعية من جانب أي شخص أو أي جهة[71]، وهو ما هيأ الولايات المتحدة للتعامل مع تلك الحكومة ما دامت بعيدة من السوفيات، خصوصًا بعد تأكد الدبلوماسيين الأميركيين من ذلك، فواشنطن لم تكن لتسمح بوصول حكومة مدعومة من الشيوعية الدولية إلى السلطة في لاباز[72].

---

(70) غويتو جورج كول، «بوليفيا بعد الانقلاب العسكري،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الثالث (آذار/مارس 1965)، ص 96.

(71) Guillermo Lora, A History of the Bolivian Labour Movement, 1848-1971, Edited and Abridged by Laurence Whitehead; Translated by Christine Whitehead (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1977), p. 282.

(72) From J. Garnett Lomax to J. H. A. Watson Esq., British Ambassador in La Paz, British Embassy, Washington, D. C., 11 October 1952- - F.O. 371/97707, and Robert J. Alexander, The Bolivian National Revolution (New Brunswick, N. J.: Rutgers University Press, 1958), pp. 260-262.

على الرغم من ذلك، تعقّدت مسألة الاعتراف الأميركي بالنظام في بوليفيا بعد تأميم الحكومة أكبر ثلاثة مناجم قصدير مملوكة للأجانب[73]؛ فصادرات القصدير كانت تشكّل على الأقل 70 في المئة من عائدات النقد الأجنبي لبوليفيا. وكان حوالى 70 في المئة من تلك التجارة مع الولايات المتحدة، فيما اختصت ثلاث شركات أجنبية بـ 80 في المئة من إجمالي إنتاج القصدير، امتلك الأميركيون في إحداها 28 في المئة من الأسهم، وكانت واحدة من الشركتين الأخريين تشيلية، والأخرى سويسرية. وهذه السيطرة الأجنبية على القسم الأكثر أهمية للاقتصاد هي التي دفعت الحكومة إلى تأميم ما يسمّى «الثلاثة الكبار» في تشرين الأول/أكتوبر 1952 [74].

لكن أدركت الحكومة البوليفية جيدًا أنه كان لا بد من استرضاء الولايات المتحدة المعارضة للتأميم، كي تتمكّن تلك الحكومة من الحصول على عقود طويلة المدى مع الولايات المتحدة لتصدير القصدير، ما شكّل خطورة على صحة الاقتصاد البوليفي، حيث اعتمد نجاح برنامج الحكومة على مفاوضات العقود الطويلة المدى، المناسبة لصادراتها من القصدير، لإنهاء الاعتماد على هذه السلعة، فضلًا عن أن الظروف التجارية المناسبة والمساعَدة الأميركية الشمالية من أجل التنمية التي كانت بحاجة إليها كانت ضرورية لتنويع الاقتصاد البوليفي، فيما كانت الحكومة مدركة أيضًا أن مسألة التأميم لا تُقلق الأميركيين لأنها تضر بمصالح أصحاب المناجم وحسب، بل لأن إقرار النظام الجديد للتأميم أيضًا يثير الخوف لدى الأميركيين من إعطاء ثوريي البلدان الأخرى حافزًا لمصادرة الملْكيات الأجنبية[75].

لذلك، طمأنت الحكومة البوليفية الجديدة من خلال سفيرها إلى الولايات المتحدة، فيكتور أندراد، المسؤولين الأميركيين بأن حكومة الثورة ليست معادية

(73) Víctor Andrade, My Missions for Revolutionary Bolivia, 1944-1962, Edited and with an Introd. by Cole Blasier ([Pittsburgh]: University of Pittsburgh Press, 1976), p. 159.

(74) U. S. President's Materials Policy Commission Records, 1951-52, Box 11, H. Kahn Second Draft, Tin Study, July 13, 1951.

(75) R. G. 59, (C. D. F) N. A.,724.00/4-1153, Report of Bolivian Foreign Ministry on the Policy, and in the Negotiations of the Sale of Bolivian tin. of the Government o Bolivia, 11 April 1953,.

للملْكية الخاصة أو للأميركيين، وأنها ليست سـوفياتية الولاء. وعلى ذلك، اعترفت الولايات المتحدة بالحكومة البوليفية في 2 تموز/يوليو 1952 [76].

قدّمت بوليفيا طوال فترة حكم إستنسـورو الأولى (1952 – 1956) مثـالًا مختلفًا لموقف الولايات المتحدة من الثورة؛ فبدلًا من أن تُسقط واشنطن الحكومة الثورية دعمتها. لكن الدعم كان حذرًا؛ فمع ترحيب صنّاع السياسـة الأميركية بتقديم مساعدة اقتصادية إلى بوليفيا، أرادوا أن توفّر حكومتها الثورية بيئة مناسبة لاستثمار القطاع الخاص الأجنبي الذي زعم الأميركيون أنه يدفع النمو وأنه ضروري للاستقرار السياسي[77]، بينما كان هدف الساسة الأميركيين الأساس وقف الإجراءات الثورية للحكومة، وهو ما حدث فعلًا، إذ استخدم مسؤولو المساعدة نفوذهم لمنع صدور بعض التشريعات الثورية[78].

أصرت إدارة أيزنهاور على أن تخفف الحكومة البوليفية من قوميتها الاقتصادية، وتُحكم سيطرتها على عمال المناجم، وتعوّض مالكي المناجم المؤمّمة، وتضمن تسليم التعويضات، قبل أن توقّع الحكومة الأميركية عقود شراء القصدير، أو تتفاوض على اتفاقات للمعونة الغذائية الطارئة والمعونة الاقتصادية. لكن البوليفيين أصحاب الثورة الذين عبأوا المقاومة الأميركية اللاتينية تجاه هذا النوع من الإمبريالية الاقتصادية، حذّروا واشنطن من أن طلباتها المفرطة من الحكومة ستقضي على الجناح المعتدل في الحركة الثورية، وتدفع عمّال المناجم والفلاحين الهنود إلى أحضان الشيوعيين[79].

لم يسـتمر تمسّك الحكومة ببرنامجها الثوري أمام محاولات الضغط، ولا سيّما مع المشكلات التي واجهتها في جهودها للتنمية والاسـتقرار والتنويع الاقتصادي؛ حيث كانت تأمل بأن تساعدها العائدات والممتلكات التي حصلت

---

(76) J. F. Siekmeier, «Fighting Economic Nationalism: U.S. Economic Aid and Development Policy toward Latin America 1953 – 1961,» (Unpublished Ph.D. Dissertation, Cornell University, 1993), pp. 185-185.

(77) R. G. 59, Central Decimal File (C. D. F.) 7205-MSP/-855, Henry Dearborn to Henry F. Holland, 8 June 1955.

(78) R. G. 59, 824.00 TA/12-0458, Philip W. Bonsai to Roy R. Rubottom, 4 December, 1958.

(79) Zoumaxas, p. 79.

عليها من تأميم مناجم القصدير في تثبيت موقفها المالي وتخفيف النقص الشديد في عائدات النقد الأجنبي، خصوصًا بعد هبوط أسعار القصدير بنسبة 50 في المئة، بين شهري نيسان/أبريل وآب/أغسطس 1953. إضافة إلى أن القصدير، كما سبق الذكر، شكّل 70 في المئة من عائدات النقد الأجنبي لبوليفيا، فإنه شكّل أيضًا 90 في المئة من الإيرادات الحكومية. لذا، فإن انخفاض أسعاره في السوق العالمية كان يؤثر في اقتصاد الدولة، بشكل كبير، وهو ما حدث في أثناء إدارة إستنسورو الأولى، إذ أصبح القصدير البوليفي غير موجود، بشكل رئيس، في السوق العالمية، بسبب سوء جودة الخامات ونقص إنتاج القصدير، وعلى ذلك، استُنزف احتياطي البلاد من النقد الأجنبي بالكامل بحلول عام 1955 [80].

لم يقنع تفاقم مشكلة القصدير وتأثيرها سلبًا في الاقتصاد البوليفي القوى السياسية البوليفية بسياسات الحكومة التي انحرفت عن برامجها الثورية، وباتت تهادن الولايات المتحدة، بعد أن تخلت عن المبادئ التي على أساسها انطلقت الثورة بدعم ومشاركة القوى الشعبية البوليفية. واتضح أن تدهور الوضع الاقتصادي نتج من ذلك التحول في سياسات الحكومة التي اتخذت تدابير اقتصادية تحت ضغط من الولايات المتحدة، جاءت في مصلحة الأخيرة، وليس ضمن سياسات ثورية أصيلة. وكان أول تلك الإجراءات إعطاء كبار أصحاب المناجم تعويضات كبيرة، واستمرار وجود الاحتكارات المعدنية والنفطية الأجنبية. كما أعطت الحكومة شركات أميركية امتيازات في مناطق واسعة من الأراضي البوليفية، إضافة إلى تنفيذ مشروع «الاستقرار المالي» الذي أُقرّ في عام 1956 بناءً على طلب صندوق النقد الدولي، حيث ضمن هذا المشروع لمصارف الولايات المتحدة السيطرة المطلقة على مالية بوليفيا. هذا فضلًا عن تلقّي الحكومة البوليفية مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة[81].

---

(80) F. R. U. S (1955 – 1957), VI: Conditions and Trends in Latin America, National Intelligence Estimate, NIE 80/90-55, Washington, December 6, 1955, p. 36.

(81) لويز باديلا، «بوليفيا، دروس الثورة والثورة المعاكسة،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الثامن (آب/أغسطس 1965)، ص 35- 38.

بناء على ذلك كله اعتبرت القوى اليسارية البوليفية أن إجراءات الحكومة الثورية إصلاحية، في الأساس، وليست ثورية، وأنها حوَّلت الثورة البوليفية إلى حركة مهادنة للإمبريالية الأميركية، فيما انعكس ذلك على الحركة الوطنية الثورية ذاتها؛ إذ انقسمت إلى مجموعتين: إحداهما معتدلة، يمثّلها اشتراكيو الحركة، ومعظمهم من المثقفين، وعلى رأسهم إستنسورو؛ والأخرى تكوّنت من اليساريين الذين مثّلهم خوان لاشين، وهم يسار تروتسكي إلى حد ما[82].

انعكس هذا الخلاف على المناخ السياسي العام، الأمر الذي أسفر عن خروج إستنسورو من الحكم بعد انتخابات 1956، وتولّي هيرنان سيلز سواثو (H. S. Suazo) الحكم حتى عام 1960، ثم عاد إستنسورو ليمضي فترة ولايته الثانية حتى عام 1964. ومثّلت عودة الأمل في تغيير خط الحركة الوطنية الثورية نحو سياسات أكثر تحيُّزًا للعمال والفلاحين، وأكثر مناهضة لسياسات الولايات المتحدة ونفوذها، لكن إدارة إستنسورو الثانية اتخذت عددًا من الإجراءات التي جاءت عكس توقّعات الأغلبية التي انتخبته في عام 1960، منها مزيد من المساعدات الأميركية، وتسليم المناجم إلى إدارة أجنبية بشكل مباشر، وإلغاء احتكار الدولة للنفط، ووجود مراقبين أميركيين شماليين في معظم هيئات الدولة، فضلاً عن قمع الحركات العمالية والطالبية. وأدّى ذلك كله إلى تصاعد حدة الغضب الشعبي والنزاعات في صفوف الحركة الوطنية الثورية، حتى خرج لاشين من الحركة وأسس حزبًا ثوريًا لليسار الوطني، ما أفقد الحركة طابعها باعتبارها حزبًا جماهيريًا[83].

أمام يقظة النضال الشعبي وتوتر الموقف العام، ونظرًا إلى خوف القيادة العسكرية العليا من النهوض الثوري وقلقها على مستقبل النظام، قررت تلك القيادة التي كانت شريكة في السياسات الحكومية، ضرورة انسحاب إستنسورو للمجيء بزمرة عسكرية، ما أدى إلى قيام انقلاب عسكري في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1964، أنهى وجود حكومة إستنسورو لتأمين بقاء النظام الذي تواءم مع

(82) هالكرو، ص 127.

(83) كول، ص 97-98.

المصالح الأميركية. لكن الأمر الأهم، وعلى الرغم من شبهة ضلوع الولايات المتحدة في التخطيط للانقلاب وتنفيذه، هو أن الجماهير الشعبية اشتركت في الانقلاب، فخرجت إلى الشوارع معلنة غضبها، ومطالِبة بإسقاط الحكومة[84]، الأمر الذي حال دون إعطاء الانقلاب طابعًا عسكريًا محضًا، لكن لا يمكن القول إن اشتراك الشعب في العملية الانقلابية كان دلالة على تعاونه، أو تأييده للزمرة العسكرية، بل كانت للشعب أهداف خاصة تختلف تمامًا عن أهداف منفذي الانقلاب وداعميهم.

في النهاية، أدخل الانقلاب البلاد في غياهب الحكم العسكري الدكتاتوري، وأنهى حكم الحركة الوطنية الثورية، هذه الحركة التي وصلت إلى السلطة على أكتاف الشعب، وعبر إحدى أهم ثورات القارة اللاتينية. وعبّر حكمها، في بعض فتراته، عن نهوض ثوري كبير ضد الطغم المحلية والإمبريالية، وإن اتخذت حكومتها سياسات، في مراحل أخرى، لم تعبّر عن الثورة وأهدافها وبرامجها، تحت ضغط من الجارة الشمالية الكبرى، وبإرادة منها، لتحويل الثورة إلى مجرد حركة إصلاحية، أو حتى القضاء، تدريجيًا، عليها وتفريغها من محتواها.

رابعًا: حكومة خاكوبو أربنز في غواتيمالا

تُعَدّ فترة حكم خاكوبو أربنز لغواتيمالا، إحدى دول أميركا الوسطى، نموذجًا واضحًا لتصنيف الولايات المتحدة للحكومات في أميركا اللاتينية إلى صنفين لا ثالث لهما: موالية لها، أو موالية للشيوعية. بمعنى آخر، إذا لم تكن الحكومة موالية للولايات المتحدة، فإنها - في نظر الإدارة الأميركية - معادية لها ووكيلة للشيوعية الدولية في المنطقة. كما تُعد حكومة أربنز أيضًا أول حكومة ثورية تعاملت معها الولايات المتحدة على أرضية الحرب الباردة، وتوغّل النفوذ الشيوعي في المنطقة، فكانت سياسات الولايات المتحدة الرامية إلى إقصاء تلك الحكومة على الصُعد كافة بمثابة البداية لاعتبار الولايات

(84) كول، ص 98.

المتحدة أن أميركا اللاتينية باتت إحدى بؤر التنافس الأميركي- السوفياتي، وهو ما تبلور في طبيعة التعامل والرؤية الأميركيين للحكومات الثورية كلهـا التي جاءت، بعد ذلك، في المنطقة، وفي السياسات التي اتُّخذت لإقصائها في الأغلب، واحتوائها في بعض الأحيان.

لم تكن حكومة أربنز الثورية البداية الفعلية للثورة في غواتيمالا التي توالى على حكمها كثيرون من الدكتاتوريات في أعقاب انتهاء الحكم الإسباني في عام 1821، وحتى آخر دكتاتور قبل الثورة، وهو خورخي أوبيكو (J. Ubico) الذي تسلّم حكم البلاد في عام 1930، مستندًا إلى دعم رئيس من كبار المحافظين الأرستقراطيين حتى انتهى حكمه في عام 1944 بثورة أطاحته، أنضجتها الظروف الصعبة التي أيقظت الطبقة المتوسطة الغواتيمالية لتعي التدهور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي أصاب بلادها[85].

بدأت بعد ذلك مرحلة ثورية في تاريخ غواتيمالا، مع تولّي خوسيه أريفالو (J. Arevalo) حكم غواتيمالا عقب فوزه في انتخابات عام 1945 [86]، و استكمل هذه المرحلة بعده أربنز الذي حكم بين عامي 1951 و1954، حيث اتجهت غواتيمالا، بعد تولّي أريفالو، نحو سياسات إصلاحية جذرية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلاد. وعلى الرغم من بطء هذه الإصلاحات في عهده، ورؤية القوى السياسية لها على أنها معتدلة، فإن تقرّبه من الشيوعيين ومنحه الحريات السياسية قيّما تلك الحكومة بأنها يسارية، حتى مع إعلان أريفالو أنه اشتراكي مسيحي وغير متعاطف مع الماركسية، لكن الولايات المتحدة اعتبرت أن وجود تلك الحكومة شكّل بداية دخول الشيوعية، فعليًا، وتسرّبها إلى الحكم في غواتيمالا[87].

ربما يكون توافق أهداف حكومة أريفالو مع أهداف الشيوعيين في توزيع

---

(85) United States of America: Department of State, Intervention of International Communism in Guatemala. Department of State Publication 5556, Washington, 1954.

(86) Philip B. Taylor, «The Guatemalan Affair: A Critique of United States Foreign Policy,» The American Political Science Review, vol. 50, no. 3 (September 1956), p. 788.

(87) Fredrick B. Pike, «Guatemala, the United States, and Communism in the Americas,» Review of Politics, vol. 17, no. 2 (April 1955), pp. 233 – 234.

الأراضي على الفلاحين، ومحاولات تأهيل العمال والفلاحين للسيطرة على القوة السياسية، والعدالة الاجتماعية، هي التي صبغت الحكومة بصبغة الشيوعية، على الرغم من عدم تفعيل بعض هذه الأهداف على أرض الواقع[88]. لكن حكومة أربنز، وما اتخذته من إجراءات غيَّرت كثيرًا في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في غواتيمالا، أدّيا إلى ظهورها باعتبارها حكومة شيوعية حقيقية لا مجرد حكومة إصلاحية؛ إذ فرضت أوضاع الغواتيماليين الاجتماعية والاقتصادية على حكومة أربنز طبيعة الإصلاحات التي تعيَّن القيام بها، وكان الإصلاح الزراعي أهمها؛ فغواتيمالا كانت تعاني سوء توزيع الملْكيات الزراعية، حيث كان 76 في المئة من السكان يملكون 10 في المئة من الأرض، وامتلك 2 في المئة من السكان 70 في المئة من الأراضي الزراعية[89]، وهؤلاء كانوا، في الأساس، ملّاك مزارع البن الكبار الذين كانوا يستثمرون أموالهم في الخارج لا في تطوير الاقتصاد المحلي. كما أن غواتيمالا بلاد زراعية، بالدرجة الأولى، وكان حوالى 70 في المئة من سكانها يستقرون في المناطق الريفية البعيدة، وكانت قوة العمل في أكثرها من العمال الزراعيين، وكانت نسبة كبيرة منهم من السكان الأصليين الذين سُلبوا أرضهم، وبلغ تهميشهم حدًا بعيدًا، فتطلعوا إلى إدراجهم في جدول الوجود الوطني[90].

لم يكن هذا فحسب هو الذي فرض على حكومة أربنز ضرورة إقرار الإصلاح الزراعي الذي تمثّل بإعادة توزيع الأرض على الفلاحين ومصادرة الأرض غير المستخدمة وتعويض مالكيها[91]، بل كان هناك أيضًا ارتباط الاقتصاد بشكل كبير بالزراعة التي شكّلت 57 في المئة من إجمالي الإنتاج القومي، حيث اعتماد غواتيمالا على محصول وحيد هو البن الذي مثّل 70 في

(88) Stokes Newbold, «Receptivity to Communist Fomented Agitation in Rural Guatemala,» Economic Development and Cultural Change, vol. 5, no. 4 (July 1957), p. 340.

(89) New York Times, 28/3/1952.

(90) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: National Intelligence Estimate, NIE 80-55, Washington, 26 July 1955, Probable Development in Guatemala, p. 90.

(91) Pike, «Guatemala, the United States, and Communism in the Americas,» p. 240, and Newbold, p. 240.

المئة من صادراتها والجزء الرئيس من دخلها، وهو ما جعل أربنز يدرك أهمية تنويع الاقتصاد الغواتيمالي، وإعادة دراسة دور رأس المال الأجنبي في توجيه الاقتصاد، فاضطر إلى التعامل مع الاستثمارات الأميركية في البلاد، بشكل أكثر حزمًا، حيث شكلت الاستثمارات المباشرة للشركات المملوكة للولايات المتحدة النصيب الأكبر من رأس المال الأجنبي في البلاد، وكانت النسبة الأكبر من الاستثمارات الأميركية في غواتيمالا لشركة الفواكه المتحدة، وشركة سكك الحديد الدولية لأميركا الوسطى(92).

كان من المقرر أن تنتهي عقود امتياز هاتين الشركتين في عام 1981 بالنسبة إلى شركة الفواكه، وفي عام 2009 لشركة «سكك الحديد الدولية لأميركا الوسطى»، عندما ترجع ملكيتهما إلى الحكومة. لكن الموقع الاقتصادي الأهم كان لشركة الفواكه، لذا بدأت حكومة أربنز بدراسة مراجعة وتعديل العقود مع الشركتين، وكان ذلك بداية الصدام معها، بل الصدام أيضًا بين العمال، ممثَّلين في الاتحادات العمالية وإدارة الشركة، حيث طلبت الاتحادات طرد الشركة من غواتيمالا نهائيًا، وهو ما لم يستجب له أربنز(93).

لكن أربنز صادر في آذار/مارس 1953 أراضي بلغت مساحتها 234 ألف فدان من مجموع 300 ألف فدان كانت تمتلكها شركة الفواكه على ساحل المحيط الهادئ. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه بدأ توزيع هذه الأراضي على 23 ألف فلاح. وفي 24 شباط/فبراير 1954 استولت الحكومة على 172 ألف فدان أخرى من ممتلكات الشركة على ساحل البحر الكاريبي، وفي تشرين الأول/أكتوبر 1954 جرى تأميم السكك الحديد في أنحاء غواتيمالا كلها(94).

كان طبيعيًا أن تثير هذه السياسات واشنطن وتضر بمصالحها الخاصة في غواتيمالا. كما أن عدوى تلك السياسات كانت مرشحة للانتقال إلى عموم

---

(92) E. C. L. A. U. N.,1949, Policies Affecting Foreign Investment in Guatemala., E /CN /12 /166 /Add 7, p. 2.

(93) New York Times, 3/3/1952.

(94) Pike, «Guatemala, the United States, and Communism in the Americas,» p. 245.

أميركا الوسطى التي تشكّل منطقة استراتيجية مهمة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. لذلك، بدأ قلق واشنطن منذ تأليف حكومة أريفالو وبداية الحكم الثوري في غواتيمالا. لكن خلافًا وقع ما بين صنَّاع السياسة الأميركيين في شأن مدى تهديد تلك التوجهات والقوى الدافعة لها؛ فقبل عام 1952، اعتقد الأميركيون أن القومية الاقتصادية هي التي تقف وراء ذلك، وأن الشيوعية لم تصل بعدُ إلى حد الخطر، بل إن القوى التي تجابهها كثيرة، وعلى رأسها الكنيسة الكاثوليكية والمؤسسة العسكرية. وفسَّر الأميركيون السياسات التي تتعلق بالعمال والقوانين المتحيِّزة لهم، خصوصًا في مشكلاتهم مع شركة الفواكه المتحدة وشركة «سكك الحديد الدولية لأميركا الوسطى»، بأنها جاءت بدوافع قومية، ولا يمكن اعتبارها شيوعية[95].

لكن الموقف اختلف مع أربنز الذي بدا هو شخصيًا، قبل سياساته، شديد التعاطف مع الشيوعية، بل ذهب السفير الأميركي في غواتيمالا، جون بيوريفوي، بعد لقاء شخصي مع أربنز، إلى وصف الأخير بأنه «شيوعي»[96].

بيد أن الأمر تجاوز التقويمات الشخصية؛ فسياسات أربنز هي التي كانت الدافع وراء ادّعاءات الحكومة الأميركية بالتغلغل الشيوعي في قطاعات الدولة كلها، وسيطرة الشيوعيين على الحكومة، وهذا ما أكده أحد تقارير مكتب بحوث الاستخبارات الأميركية في نيسان/ أبريل 1953 الذي اعتبر أن الشيوعيين في غواتيمالا اخترقوا المجتمع الغواتيمالي وقطاع الزراعة والدعاية. كما أكد أن الشيوعيين الغواتيماليين شكّلوا نقطة مركزية للنشاط الشيوعي ودعمه في منطقة أميركا الوسطى[97].

(95) Intelligence Research (O. I. R.), no. 5123, 2, 5, Department of State, Division of Research for American Republics, Office of 56-7, Guatemala: Communist Influence, 23 October 1950.

(96) U. S. Congress, House of Representatives, Ninth Interim Report of Hearings before the Subcommittee on Latin America of Eighty-Third Congress, Second Session, Washington, 1954, pp. 124-126. the Select Committee on Communist Aggression,

(97) Department of State, Division of Research for American Republics, (O. I. R.) Report no. 6185, 2A, 19, Guatemalan Support of Subversion and Communist Objectives (1950-1953), 30 April 1953.

بدا النفوذ الشيوعي قويًا مع بدايات عام 1954، لا في اتحادات العمال وحسب، لكن في الاتحاد الوطني للفلاحين واتحاد العمال المزارعين أيضًا، وأضحى الشيوعيون من الفلاحين الريفيين يستخدمون قانون الإصلاح الزراعي لعام 1952 باعتباره سلاحًا رئيسًا؛ فحققوا نفوذًا في اللجان التابعة للبرلمان التي كانت تتابع الإصلاح، وحصلوا على عشرين أو أكثر من المناصب العليا في القسم الزراعي الوطني. كما وقعت اللجنة التنفيذية لبرنامج الإصلاح الزراعي تحت سيطرة الاتحادات التي هيمن عليها الشيوعيون الذين ساعدتهم قوّتهم، بصفتهم أعضاء في المجلس التشريعي الوطني، في تحقيق مثل هذا النجاح، فضلًا عن الدور الذي قام به عدد من القادة الشيوعيين البارزين، مثل فيكتور مانويل غوتيريث (V. M. Gutierrez)، وهو داعية ماركسي نشط في غواتيمالا منذ ثورة عام 1944، وكارلوس مانويل بليثر (C. M. Pellecer) الذي حرص على أن يكون موجودًا بصورة دائمة عندما كانت أراض جديدة تُسلّم إلى الفلاحين، محاولًا ببراعته الخطابية ومهاراته الدعائية إظهار أن الحزب الشيوعي، لا الحكومة، هو المسؤول عن منحهم الأراضي[98].

أحرز الشيوعيون تقدّمًا ملحوظًا في تنظيم الاتحادات الحضرية والريفية، وكان لهم تأثير كبير في إقناع الحكومة بمصادرة المناطق الكبيرة من الأرض، لتوزيعها بين الذين ليس لهم أرض. واستفاد من الإصلاح الزراعي على الأقل 35 ألف عائلة ريفية[99]. وفضلًا عن إحراز تقدّم في هذا السياق، كثّف الشيوعيون نشاطهم في قطاعات أخرى، مستغلين الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للعمال والفلاحين، بعد أن اخترقوا المواقع الإدارية الرئيسة في الدولة، وهو ما عبّر عن تحوّل أكثر وضوحًا لليسار في حكومة أربنز[100].

---

(98) Pike, «Guatemala, the United States, and Communism in the Americas,» pp. 242 – 243.

(99) F. R. U. S. (1955 -1957), vol. VII, United States Government Printing Office, Washington, 1987.

(100) A. F. P. (1950 – 1955), Basic Documents, vol. I: International Communism in Guatemala: Address by the Secretary of State, June 30, 1954, pp. 1306 – 1307, and F. R. U. S. (1955 – 1957), vol. VII: National Intelligence Estimate, NIE 80-55, Washington, 26 July 1955, Probable Development in Guatemala, pp. 91 – 92.

مع بدايات عام 1954 أصبح الحزب الشيوعي الغواتيمالي التنظيم الأكثر تأثيرًا في الحياة السياسية، إذ سيطر على الأجهزة الحكومية والمنظمات السياسية والعمالية والمجموعات الطالبية والنسائية، كما أن القسم الزراعي الوطني أصبح معقلًا لأعضاء الحزب. وتغلغل الشيوعيون في التعليم الحكومي والدعاية وفي المعهد الغواتيمالي للتأمين الاجتماعي، بينما ساعد الحزبَ في تحقيق هذا النفوذ كله تعاطُف أربنز مع الشيوعيين، وموافقته على وجود العمال والشيوعيين والمتعاطفين معهم في المناصب الحكومية الرئيسة. وفي المقابل دعم أربنز الجبهة الديمقراطية الوطنية، وهي التحالف الرسمي لمنظمات العمال والأحزاب السياسية التي سيطر عليها الشيوعيون[101].

ثمة بعض الدلالات الرمزية التي استُخدمت أدلةً دامغة على شيوعية حكومة أربنز؛ ففي أواخر عام 1953، أثنت صحيفة **برافدا** الشيوعية على إدارة أربنز، معتبرة غواتيمالا حصنًا في المعركة ضد الإمبريالية الأميركية[102]. كما طالب رئيس البرلمان الغواتيمالي عند موت ستالين بالوقوف دقيقة صمت في أنحاء البلاد حزنًا على وفاة ستالين. أمّا أربنز فأشار في رسالة سنوية إلى البرلمان في آذار/مارس 1954 إلى الشيوعيين بصفتهم «ديمقراطيين» و«تقدّميين»، وقال إن عزلهم سيساوي انتحار الحركة الثورية[103].

لم ينظر الأميركيون وهم يرصدون هذه «المخاطر» كلها نتيجة تزايد النفوذ الشيوعي في حكومة أربنز، إلى الظروف المحلية التي أفرزت حركة إصلاح غواتيمالا، بل اعتبروا الحركة نتاجًا لدعم شيوعي سوفياتي؛ حيث قال الرئيس أيزنهاور عن أربنز: «إنه مجرد دمية احتال عليها الشيوعيون»؛ ورأت إدارته في حكومة أربنز تهديدًا لأمن الولايات المتحدة. وعلى ذلك، جاء

(101) United States of America: Department of State, Intervention of International Communism in Guatemala, Department of State Publication 5556, Washington, 1954, pp. 91 – 92.

(102) The New York Times, 27/12/1953.

(103) United States of America: Department of State, Intervention of InternationalCommunism in Guatemala, p. 69.

جهد وزير الخارجية الأميركي، جون فوستر دالاس (J. F. Dulles)، للحصول على قرار يدين غواتيمالا، بسبب «تسلل» الشيوعية إليها، وذلك في المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الأميركية، في العاصمة الفنزويلية (كاراكاس)، 26 آذار/مارس 1954، حيث حذّر من أن الشيوعية الدولية غير متوافقة مع مفهوم الحرية الأميركية، وأن امتدادها إلى نصف الكرة الغربي يشكّل تهديدًا للسيادة والاستقلال السياسي للدول الأميركية، وطالب الدول المشاركة باتخاذ إجراءات ملائمة ضد «النشاط الهدّام»[104].

بعد أن فشلت الولايات المتحدة في الحصول على موافقة غواتيمالا على قرار يدين تمدد النفوذ الشيوعي في نصف الكرة الغربي، قامت بدعم قوى مضادة للثورة لغزو غواتيمالا بقيادة أحد ضباط الجيش (كاستيّو آرماس) من أجل إسقاط حكومة أربنز التي أوقف سقوطها العملية الثورية في غواتيمالا وحال دون أن تكمل مسيرتها.

حرص دالاس على تبرير موقف حكومته الداعم للقوات المعادية للثورة، وذلك في بيان له في 30 حزيران/يونيو 1954، فأكد أن الشيوعية استطاعت على مدار عشرة أعوام اختراق الهيئات العامة والخاصة في غواتيمالا، وأن الشيوعيين سافروا إلى روسيا للتدريب والتلقين الثوري في مؤسسات مثل مدرسة لينين في موسكو، وتظاهروا بأنهم «مصلحون»، في حين كانوا ينظّمون العمال والفلاحين تحت القيادة الشيوعية. وبعد أن سيطروا على المنظمات الجماهيرية، انتقلوا للسيطرة على الصحافة الرسمية وإذاعة الحكومة الغواتيمالية. كما أملوا الأوامر على البرلمان والرئيس أربنز الذي وقع تحت تأثيرهم. وأضاف دالاس أن الخطة الرئيسة للشيوعية الدولية في غواتيمالا تمثّلت في كسب قاعدة سياسية صلبة في نصف الكرة الغربي يمكن استخدامها لتمديد «الاختراق الشيوعي» للحكومات اللاتينية الأخرى، وأنه إذا سيطرت الشيوعية العالمية على أي دولة أميركية لاتينية، مهما تكن صغيرة،

---

(104) Robert Dallek, The American Style of Foreign Policy: Cultural Politics and Foreign Affairs (New York: Knopf; Distributed by Random House, 1983), pp. 211- 212.

فإنها ستقيم جبهة جديدة تزيد الخطر الذي يُهدد «العالم الحر» بأكمله[105].

على الرغم من إعلان دالاس هذا، وحرصه الشديد في مؤتمر كاراكاس على اتخاذ إجراءات ضد حكومة أربنز تبرر ما قامت به الحكومة الأميركية من تدخّل عسكري بعد ذلك، فإن دالاس نفسه كان قد أكد في آذار/مارس 1954 أن ليس من دولة لاتينية وقعت تحت الهيمنة الشيوعية، وذكر أن السوفيات كان لديهم «تصميم» على اختراق الأميركتين، لكنهم لم يسيطروا على أي دولة[106].

إضافة إلى ذلك، أكد عدد من دبلوماسيي أميركا اللاتينية بعد إقصاء حكومة أربنز استحالة تقديم الدليل على ارتباط الحكومة الغواتيمالية بموسكو بشكل واضح. كما صرح مسؤولون في وزارة الخارجية الأميركية أن أي تحليل للحوادث في غواتيمالا لم يفضِ إلى دليل قاطع على أن البرنامج الشيوعي في غواتيمالا صيغ ووُجّه من جانب العواصم الشيوعية العالمية، وأن الشيوعية في غواتيمالا هي جزء من جهاز عالمي[107].

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن جهد الولايات المتحدة لإسقاط حكومة أربنز رافقها تزايد المعارضة الداخلية ضد الحكومة الغواتيمالية، ولا سيّما من القوى الليبرالية التي أزعجها كثيرًا تدخّل الشيوعيين في مؤسسات الدولة؛ فتزايدت مع الوقت معارضتهم للحكومة، خصوصًا مع عدم تحقيق نجاحات بارزة في مجال الإصلاح الزراعي بسبب الفشل في تزويد الفلاحين بالأجهزة الكافية أو التدريب، وهو ما أدى إلى تدنّي كفاءة الإنتاج الزراعي وبقاء البلاد معتمدة على واردات الغذاء. ومع إخفاق الحكومة في توسيع قاعدتها الجماهيرية من خلال تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة تحصل بها على دعم أقوى للإدارة، وعلى الرغم من التحالف القوي مع الشيوعيين، كانت المعارضة تزداد قوة،

(105) A. F. P. (1950 -1955), Basic Documents, vol. I, International Communism in Guatemala: Address by the Secretary of State, June 30, 1954, pp. 1311-1315, and Henry Steele Commager, Documents of American History, 8th ed. (New York: Appleton-Century-Crofts, [1968]), pp. 599 – 600.

(106) John Foster Dulles, «Intervention and International Communism in the Americas,» Department of State Bulletin, 30, 22/3/1954.

(107) N. A., R. G. 59, Henry F. Holland Papers, Lot 57 D295, Box 3, File «Country File-Guatemala-1954», Excerpt From Memorandum, May 14, 1954.

وازداد اســتياء كثيرين من مواطني غواتيمالا ذوي العقليــة الإصلاحية من العزلة الاقتصادية والدبلوماسية التي فرضتها الصداقة المعلنة للإدارة مع الشيوعية على البلاد[108].

أدّى هذا في النهاية إلى وجود أرضية مشتركة بين دُعاة التغيير والإصلاح والمحافظين المدافعين عن الوضع الذي كان قائمًا قبل عام 1944، وهي كراهية إدارة أربنز. كما انضمت إليهم قوة أخرى، هي الكنيسة؛ ففي نيسان/أبريل 1954 نشر رئيس أساقفة غواتيمالا المونسنيور روزســي آريّانو رسالة رعوية دعا فيها الكاثوليك كافة إلى الانتباه إلى وجود الشــيوعية، وطالب شعب غواتيمالا بأن ينهض نهضة رجل واحد ضد «هذا العدو لله والبلاد». كما صرح بأن العلاقات بين الكنيسة والحكومة انقطعت، وأن الكنيسة لن تقبل السياسات الحكومية ما استمرت منعطفة نحو الشيوعية[109].

خلاصة القول إن المعارضة لم تكن هي التي أسقطت حكومة أربنز، بل كانت الثورة المضادة، المدعومة من الولايات المتحدة، التي اتخذت شــكل عملية عسكرية، خططت لها وموّلتها وشاركت الإدارة الأميركية في تنفيذها، حيث لم تكن لتســتطيع الوقوف مكتوفة الأيدي أمام حكومة ثورية قلبت الأوضاع لمصلحة الأكثريــة من العمال والفلاحين والفقراء في أكبر دول أميركا الوســطى، فكان لا بد من رمي تلك الحكومة بـ «تهمة الشــيوعية» وتعريض أمن نصف الكرة الغربي للخطر، بل اتهامها بكونها قاعدة لانتشــار الشيوعية وتصديرها إلى المنطقة؛ فتحوّلت بذلك غواتيمالا إلى أولى ساحات الحرب الباردة في أميركا اللاتينية. ومع غزوها عسكريًا، وهو ما سنعرض له في الفصل الثالث بالتفصيل، بدأت سلسلة من العمليات العسكرية لمواجهة «المد الشيوعي» في القارة. كما كانت حكومة أربنز أول الحكومات المتهَمة صراحة بموالاة الشيوعية في القارة اللاتينية، قبل أن تظهر الحكومة الأهم، والأكثر خطورة قــولًا وفعلًا - من وجهة النظر الأميركية - حكومة الثورة الكوبية.

---

(108) Fredrick B. Pike, The United States and the Andean Republics: Peru, Bolivia, and Ecuador (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1977), p. 246.

(109) P. P. Kennedy, «Guatemalan Cleric Vows War on Reds,» The New York Times, 18/4/1954.

خامسًا: حكومة الثورة الكوبية

في 26 تموز/يوليو 1953 قاد الشاب فيديل كاسترو حركة مسلحة ضد الدكتاتور باتيستا (Batista) في كوبا، إحدى جزر البحر الكاريبي. لكن باتيستا اعتقل كاسترو ومن معه من الثوار، واستمر في حكمه الاستبدادي الذي ازداد عنفًا وبطشًا بجميع معارضيه. ومع الوقت ازداد عدد مؤيدي كاسترو ومعارضي باتيستا الذي كان مدعومًا من الولايات المتحدة. وفي عام 1955 أُفرج عن كاسترو، فذهب إلى المكسيك، وهناك التقى مجموعة من الثوار المنفيين الذين ركبوا معه على ظهر المركب «غرانما» (Granma)، في 26 كانون الأول/ديسمبر 1956، ونزلوا إقليم أورينتي الكوبي. وكانت المجموعة التي رافقت كاسترو مكوّنة من ثمانين رجلًا، أطلقوا على أنفسهم اسم «حركة 26 يوليو»، لكن قوات باتيستا أبادتها، ولم ينجُ من رجالها سوى اثني عشر رجلًا، بقوا في الجبال، وكوَّنوا حولهم المقاتلين من رجال حرب العصابات، ودرّبوهم مثلما كان يُدرب الشباب الحزبي في يوغوسلافيا ورجال المقاومة السرية الفرنسية. ومع تطور الموقف وانقلابه إلى ثورة شعبية ضد نظام باتيستا في عام 1958، استطاع تشي غيفارا، أحد أعوان كاسترو، أن يزحف إلى إقليم لاس فيلاس، وكانت الثورة قد هبّت في الوقت نفسه في إقليم بيتار دل ريو، وعندها أدرك باتيستا أن نهايته اقتربت؛ ففر هاربًا، في فجر اليوم الأول من كانون الثاني/يناير 1959 (110)، ودخل كاسترو، القائد الأعلى للثورة، برجاله المسلحين، مدينة سانتياغو دي كوبا، منتصرًا، ثم دخل هافانا في الثامن من كانون الثاني/يناير، مُدشنًا مرحلة جديدة في تاريخ كوبا، مثّلت نقطة فارقة في تاريخ الثورة الأميركية اللاتينية، بل في تاريخ الثورة في العالم، في العصر الحديث.

كانت الثورة التي انطلقت من جبال السييرا مايسترا (Sierra Maestra)، في الطرف الشرقي لجزيرة كوبا، نتاجًا لفترة طويلة من حرب العصابات المسلحة؛ حيث قاوم رجال الثورة الحكم الدكتاتوري من الجبال التي حوَّلوها إلى مجتمعات شبه دائمة، بعد انضمام كثيرين من المتطوعين من أبناء المدن إليهم،

(110) Madariaga, pp. 92 - 94.

حتى إن العالم كله اعتبر النصر المسلح الذي حققه الثوار على نظام باتيستا نصرًا أسطوريًا. وعبّر تشي غيفارا في كتابه المعروف **حرب العصابات**[111] عن أن بمقدور القوات الشعبية أن تنتصر في الحرب على الجيوش المنظمة، وأن ليس من الضروري انتظار قيام وضع ثوري، بل يمكن خلق هذا الوضع. كما أن الثورة الكوبية أثبتت أن المناطق الريفية في البلاد المتخلفة في الأميركتين هي خير ميادين قيام الثورة.

على الرغم من أن كاسترو وغيفارا انحدرا من طبقة برجوازية[112]، ومن أنه لا يمكن تصنيف الثورة الكوبية بأنها ثورة للطبقة العاملة بالمفهوم الشيوعي، فإن الإجراءات التي قامت بها حكومة الثورة انحازت إلى العمال والفلاحين، وضربت البرجوازية الكوبية في العمق. كما استهدفت الحكومة الثورية تحرير كوبا من التبعية للولايات المتحدة عقب تحررها من الاستعمار الإسباني، حين تدفّقت الأموال والرجال ومشاريع الاستثمار الأميركية على كوبا، وزادت ملْكية الأميركيين في مزارع السكر، حتى إنه كان هنالك سبع شركات أميركية من بين الشركات العشر التي امتلكت مزارع السكر في كوبا، أي إن الأميركيين كانوا يملكون 70 في المئة من مزارع السكر الكبرى. وبحلول عام 1956 كان الأميركيون يمتلكون 80 في المئة من مرافقِ كوبا، و90 في المئة مِن ثروتها التعدينية، فضلًا عن تحكّم الجماعات

(111) للمزيد من التفاصيل عن حرب العصابات، انظر: ماو تسي تونغ وإيرنست جيفارا، **حرب العصابات**، تعريب خيري حماد (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967).

(112) ولد كاسترو في عام 1926 لأسرة متوسطة، وتلقّى تعليمه في مدارس الجزويت في سنتياغو دي كوبا وهافانا، ثم درس القانون في جامعة هافانا، وحصل على الدكتوراه في العلوم الاجتماعية والعلاقات الدولية، وتزوج من كوبية كانت من عائلة أرستقراطية. أمّا غيفارا، فولد في الأرجنتين في عام 1928، وحصل على شهادته في الطب عام 1953. وهو سليل عائلة إسبانية إيرلندية في أصولها. قام في بداية شبابه برحلة حول أميركا اللاتينية، وزار غواتيمالا في عام 1953، واتصل بخاكوب أربنز. وعندما غزت غواتيمالا قواتُ الضابط في الجيش أرماس، التحق غيفارا بالمقاومة. وبعد سقوط نظام أربنز، قُبض على غيفارا، وبقي عامين في السجن، بيد أن تجربته أقنعته بضرورة خوض الكفاح المسلح ضد الإمبريالية في أي بلد لاتيني، وهو ما جعله يلتحق بالحملة الكوبية، بعد لقائه بكاسترو في صيف 1955. انظر: أندرو سنكلير، **جيفارا**، ترجمة ماهر كيالي، ط. 3 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974)، ص 17 – 20، وهالكرو، ص 161 ـ 162.

المالية الأميركية في الطاقة الكهربائية والوقود والائتمان المصرفي[113].

الجدير بالإشارة أيضًا أنه نظرًا إلى امتلاك الأميركيين مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الكوبية، عمدت الشركات الأميركية التي كانت تدير مزارع السكر إلى ترك نحو 3 ملايين فدان من الأرض بلا زراعة، مع أنها من أخصب أراضي العالم، وذلك لأن اقتصادات السكر الكوبي كانت تعتمد على نظام الحصص الذي فرضته الولايات المتحدة. لذا، كان السكر الكوبي وموقع الجزيرة الاستراتيجي بالقرب من الشواطئ الأميركية من الأسباب الرئيسة للهيمنة الأميركية، وبالتالي تردّي الأوضاع في تلك الجزيرة على الصُعد كافة[114].

بعد تولّي كاسترو سلطات رئيس الوزراء في أول حكومة للثورة الكوبية، بدأ العمل من أجل موازنة الاقتصاد الكوبي ورفع الظلم الاجتماعي، وهو ما تطلّب ثورة أصيلة تبلورت أولى خطواتها أمام كاسترو في شكل إنهاء كامل للاعتماد على واشنطن؛ فالتدخّل لتغيير هيكلَي البلاد الاقتصادي والاجتماعي اقتضى التصادم مع مصالح الولايات المتحدة واستثماراتها في كوبا. لذلك قرر كاسترو، في البداية، أن يذهب إلى واشنطن في نيسان/أبريل 1959، لكن النتيجة التي أسفرت عنها الزيارة شجعته على اتخاذ كل ما فرضته عليه الثورة، إذ استقبله الأميركيون بفتور، فأعلن بعد عودته بشهر واحد برنامج الإصلاح الزراعي. ووقّع في 17 أيار/مايو قانون الإصلاح الزراعي الذي حدد الحد الأعلى للملْكية بـ 400 هكتار، ووزِّعت الأراضي بين الفلاحين، في حين انتقل باقي الملْكيات الكبيرة إلى الدولة[115]، فأمّمت حكومة الثورة مزارع السكر

---

(113) Walter LaFeber, America, Russia, and the Cold War, 1945-1980, 4th ed. (New York: Wiley, 1980), p. 212.

(114) Madariaga, p. 96.

(115) بحلول أيار/مايو 1960، كان قد دخل في ملكية المعهد القومي للإصلاح الزراعي (INRA)، وهو ما اعتُبر ملكية عامة، 14,085,000 هكتار من الأرض، منها 250,649 هكتارًا لم تكن مزروعة أو مستخدَمة من قبل. انظر: Robert Scheer and Maurice Zeitlin, Cuba, an American Tragedy (Harmondsworth: Penguin Books, 1964), p. 168.

الكبيرة كلها، وتبنّت عملية نقل الاقتصاد من اقتصاد المحصول الواحد إلى اقتصاد يقوم على التنوع[116]، لكن هذه السياسات كان لا بد من أن تصطدم بطرفين هما الأوليغاركية المحلية والولايات المتحدة.

تصاعدت معارضة كبار ملّاك الأراضي من الكوبيين، وتوقف رجال الأعمال منهم عن عمليات الإنشاء الخاصة والاستثمار، وانخفض استثمار رأس المال الأجنبي حوالى 25 مليون دولار في أثناء النصف الأول من عام 1959. وبينما كان تطبيق الإصلاحات جاريًا، واجهت الحكومة الكوبية زيادة في البطالة وعجزًا في الميزانية قُدّر بـ 50 مليون دولار، وهبوطًا حادًا في سعر السكر. وبحلول حزيران/يونيو، بدأ المحافظون في تنظيم عمليات عنف مضادة للثورة، وتعقّد الموقف بطلب الحكومة الأميركية تعويضًا عاجلًا ومجزيًا لأي ملكية مصادَرة من مواطنين أميركيين. هذا، مع أن الحكومة لم تكن قد قامت بقلب النظام الاقتصادي، بشكل تام، وهو ما جعلها تواجه معضلة تفعيل الثورة في إطار النظام الاقتصادي القائم، فبدا ذلك شديد الصعوبة، ولم يكن أمام أصحاب الأعمال في كوبا سوى إسقاط الثورة، أو تحويلها إلى النمط الاقتصادي الذي كان موجودًا قبل حدوثها، بكل تفاصيله. أمّا الحكومة، فلم يكن أمامها سوى الإذعان لرغبة أصحاب الأعمال، والرجوع إلى النظام الاقتصادي السابق، أو تحويل الاقتصاد الكوبي إلى اقتصاد شيوعي، فلم يكن منطقيًا الوقوف في موقف وسط بين الرأسمالية والشيوعية[117].

لم يكن هذا هو السبب الوحيد الذي وجّه الثورة الكوبية إلى الشيوعية، بشكل واضح، بل ثمة أسباب أخرى، منها تصادف أعمال الثورة، وعلى رأسها الإصلاح الزراعي - الذي قاد إلى مفهوم الصراع الطبقي - مع انعطاف القادة الكوبيين نحو الماركسية - اللينينية، ومع إقامة علاقات ودية مع الحزب الشيوعي الكوبي، وزيادة توتر العلاقة مع الولايات المتحدة، والصداقة القوية

(116) Lafeber, p. 213.

(117) Freeman Lincoln, «What has Happened to Cuban Business?» Fortune Magazine (September 1959), pp. 110-111.

مع الاتحاد السوفياتي الذي أسعده، كثيرًا، بسط نفوذه بالقرب من شواطئ فلوريدا.

بالنسبة إلى الحزب الشيوعي الكوبي، لم يكن له أي دور في الثورة الكوبية، بل إنه كان متعاونًا مع الحكومات الدكتاتورية في كوبا طوال الثلاثينيات والأربعينيات ومعظم الخمسينيات. وكان على علاقة قوية مع باتيستا، على وجه التحديد، ومع ذلك بدت الثورة الكوبية، من البداية، ثورةً شيوعيةً؛ فراديكاليتها وقوميتها ومعاداتها للأميركيين كانت واضحة، وهو ما صبغها بالصبغة الشيوعية قبل أشهر من انضمام الشيوعيين الكوبيين إلى الثورة، وقبل أن يتجه فيديل كاسترو إلى الكتلة السوفياتية من أجل نيل الدعم الاقتصادي والسياسي. وسواء أخذت الثورة هذا المنحى أم لا، فإنها كانت ستضر بالمصالح الأميركية في كوبا وفي البلدان اللاتينية الأخرى؛ إذ إن الملْكيات والاستثمارات الأميركية كانت هدفًا للثورة، جزئيًا، لأن كوبا كانت تمر بثورة اجتماعية وُجهت ضد ملاّك الأراضي الكبار والشركات الكبرى، ولأنه أيضًا كان لدى الثورة هدف قومي هو إلغاء هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد الكوبي[118].

في الأشهر الخمسة الأولى من عام 1959 لم يكن يُدير الحكومة الكوبية رجال يمكن وصفهم بالشيوعيين، أو حتى بالاشتراكيين، لكن مع الوقت أضحى تحوّل الثورة الكوبية إلى اليسار مؤكدًا؛ إذ نالت الثورة تعاطف الشيوعيين الكوبيين، وتعاطف الاتحاد السوفياتي وتابعيه أيضًا، وبالطبع الصين الشيوعية، في حين أن كاسترو لم يكن حتى ذلك الوقت شيوعيًا، لكنه أدرك الدعم العلني له من الشيوعيين الذين أصبحوا في طليعة مؤيدي الثورة. وأدى تزامن هذا مع ردة فعل الحكومة الأميركية التي تزايدت حدتها في معارضة أعمال الحكومة الكوبية يومًا بعد آخر، إلى التعجيل بدفعها إلى ذراعي السوفيات، فأصبح تحوّل كوبا إلى الاشتراكية سريعًا وواضحًا في الأشهر الأخيرة من عام الثورة 1959 [119]. وباتت سياسات الحكومة كلها ضمن إطار التنافس الشيوعي

(118) Matthews, p. 13.

(119) Russell H. Fitzgibbon, «The Revolution Next Door: Cuba,» Annals of the American Academy of Political and Social Science, vol. 334 (March 1961), pp. 17 – 18.

- الرأسمالي الذي فرض طبيعة الموقف الدولي من الثورة وإجراءاتها، سواء موقف القوى الرافضة والمناهضة، المتمثّلة في الولايات المتحدة، أم موقف القوى المؤيدة والداعمة، المتمثّلة في دول الكتلة الشيوعية.

في الثامن من أيار/مايو 1959 أعلن كاسترو أن الثورة الكوبية ليست ثورة شيوعية ولا رأسمالية، بل هي ثورة ذات أيديولوجيا خاصة بها، استندت إلى كونها ثورة كوبية، وأميركية لاتينية، في مجملها، وتختلف عن الأيديولوجيا الشيوعية. كما أكد كاسترو أنه لو كانت الثورة شيوعية أو رأسمالية، فكان سيعلن ذلك، ولن يخاف أحدًا، فـ «كوبا وحدها هي التي تملك تقرير مصيرها»[120].

على الرغم من ذلك، منح كاسترو ثقته الكاملة للحزب الشيوعي الكوبي، حتى أصبح أعضاؤه والمتعاطفون معهم مسيطرين على الحكومة الكوبية في لجان التخطيط الاقتصادي، ومسيطرين على جبهة العمال والصحافة ونظام التعليم، ومنظمات السلطة الوطنية كلها. هذا فضلًا عن الدور المهم الذي قام به كلٌّ من شقيق كاسترو، الرائد راؤول الذي كان شيوعيًا نشيطًا في الحركة الطالبية الشيوعية الدولية، وتشي غيفارا الذي كان ذا تأثير كبير في كاسترو، إذ كان ثوريًا محترفًا، عمل مع الشيوعيين في غواتيمالا والمكسيك. ومن خلال راؤول وغيفارا وصل الشيوعيون إلى كاسترو نفسه، قبل أن يسيطروا على حركة 26 يوليو، أو الجيش الثائر[121].

تجلّى تزايد قوة الشيوعية في النظام الكوبي بوجود شخصيات عدة، منهم رئيس كوبا أوسبالدو دورتيكدس تورادو (O. D. Torrado) الذي كان سكرتيرًا إقليميًا للحزب الشيوعي في سينفوجوس، وأنيبال إسكالانتي (A. Escalante)، أمين عام الحزب الشيوعي الكوبي وعضو المجموعة غير الرسمية التي كانت تصنع سياسة الحكومة الكوبية، ورئس تلك المجموعة، راؤول كاسترو. كما

(120) «Excerpts from a Speech Delivered by Castro in the Plaza Civica, Havana, on May 8, 1959,» in: Paul E. Sigmund, ed., Models of Political Change in Latin America (New York: Praeger, [1970]), pp. 73 – 74.

(121) D. A. F. R. (1961): «Cuba»: State Department Pamphlet Released, April 3, 1961, pp. 442- 443.

رئس غيفارا الدائرة الصناعية لإعادة التنظيم، ثم عُيّن مديرًا للبنك الوطني، ثم وزيرًا للصناعة، وكان المخطِط الاقتصادي للحكومة. أما «معهد الإصلاح الزراعي القومي» (INRA)، بهيمنته الواسعة على الحياة الريفية في كوبا، فكان يرئسه الرائد أنطونيو نونث خيمينيز (A. N. Jimenez) الذي عمل مدة طويلة في المجموعات الشيوعية، وسافر كثيرًا إلى دول المعسكر الاشتراكي. كما كان خاسينتو ترّاس (J. Terras) مدير بنك التجارة الخارجية المسيطر على الصادرات والواردات كلها شيوعيًا، عمل أعوامًا عدة محررًا اقتصاديًا للصحيفة اليومية الشيوعية **نوتيثياس دي أوي**[122] (Noticias de Hoy).

سيطرت الدولة على مراكز القوة الاقتصادية كلها التي سُلِّمت إلى الحزب الشيوعي الكوبي وانسحب ذلك على القطاعات كلها وأهمها قطاع التعليم، حيث كان مديرو التعليم الأساسي والثانوي وقسم الثقافة في وزارة التربية شيوعيين. كما انضم الشيوعيون المعروفون إلى اللجنة التي عيّنتها وزارة التربية لإعادة كتابة الكتب الدراسية للنظام التعليمي العام. هذا، فضلًا عن توغل الدعاية الشيوعية في الصحف ودور النشر والراديو والتلفزيون وصناعة السينما التي سيطر عليها النظام، فكانت تلك الدعاية تصل يوميًا عبر الإذاعة إلى كل كوبي في الحقل والمصنع والمدرسة والمقهى والبيت[123].

عزّز كل ما سبق توطيد علاقات كوبا بالاتحاد السوفياتي الذي اعترف بالحكومة الثورية في 10 كانون الثاني/يناير 1959. وبدأت بعد ذلك سلسلة من الاتفاقات والبروتوكولات الاقتصادية التي عبّرت عن دعم الاتحاد السوفياتي لكوبا، واستعداده لتقديم أشكال المساعدات كلها التي تُعين تلك الحكومة على ما تواجهه من تحديات، وتضمن استمراريتها. وكانت البداية في شباط/فبراير1960 عندما وُقّعت اتفاقية للتجارة بين الاتحاد السوفياتي وكوبا تضمنت المساعدة الاقتصادية السوفياتية لكوبا؛ فبموجب تلك الاتفاقية تعهد الاتحاد السوفياتي بشراء 425 ألف طن من السكر الكوبي في عام 1960،

(122) D. A. F. R. (1961), pp. 443- 445.

(123) D. A. F. R. (1961).

ومليون طن في الأعوام الأربعة التالية، في مقابل حصول كوبا على السلع السوفياتية[124].

كما قدم الاتحاد السوفياتي إلى كوبا ما قيمته 100 مليون دولار من التسهيلات الائتمانية لشراء المعدات والمواد، ولدفع تكاليف المعونة التقنية السوفياتية في بناء المشاريع الصناعية. وجاءت أهمية هذا الاتفاق بالنسبة إلى كوبا من أن الولايات المتحدة كانت قد خفَّضت مشترياتها من السكر الكوبي، في البداية، ثم أوقفت بعد ذلك كل استيراد لهذه السلعة[125].

تجدر الإشارة إلى أن تحرك كوبا للحصول على المساعدة الاقتصادية كان ضروريًا، ولا سيّما بعد أن ترددت وزارة الخارجية الأميركية في تقديم تلك المساعدات عندما فاتحها كاسترو بذلك إبان زيارته واشنطن في نيسان/أبريل 1959. كما كان واضحًا لكاسترو من أوائل شباط/فبراير 1959 أن واشنطن ستخفِّض حصة السكر الكوبي كتهديد ضمني لحكومة الثورة[126].

في الأول من نيسان/أبريل 1960 وقّعت كوبا اتفاقية تجارية رئيسة مع حكومة شيوعية أخرى، هي حكومة بولندا. ونصَّت الاتفاقية على تبادل المواد الغذائية، وتزويد كوبا بخامات المعدات الصناعية الثقيلة البولندية. هذه الاتفاقية، كما أشار الأميركي تاد زولك في صحيفة **نيويورك تايمز**، كانت ضرورية أيضًا لاقتصاد كوبا. كما قوَّت تلك الاتفاقية الانطباع بأن كوبا تتجه، على نحو متزايد، إلى المنطقة الشيوعية كي تساعدها هذه الأخيرة في تنفيذ برنامج تصنيعها؛ حيث كانت كوبا تعاني نقصًا حادًا من الدولارات، في الوقت

---

(124) اشترى الاتحاد السوفياتي في عام 1959 كمية من السكر الكوبي، وصرح فيديل كاسترو بأنه حر في أن يبيع السكر إلى الاتحاد السوفياتي أو غيره؛ فما دامت الولايات المتحدة تحاول خنق الثورة، من حقه أن يبحث عن أصدقاء أيًا كانوا، وليس معنى ذلك أنه شيوعي، وليس من الضروري أن يكون كذلك، حتى يعرف من أين يشتري، ولمن يبيع، ليؤمِّن الثورة الكوبية. انظر: D. M. Friedenberg, «A Cuban Dialogue, May 1959,» in: Paul E. Sigmund, ed., Models of Political Change in Latin America (New York: Praeger, [1970]), pp. 76-77.

(125) B. Ponomaryov, A. Gromyko [and] V. Khvostov, eds., History of Soviet Foreign Policy (Moscow: Progress Publishers, 1974), pp. 420 – 421.

(126) The Wall Street Journal, 3/6/1959.

الذي رفضت الولايات المتحدة وأكثر المصدّرين من أوروبا الغربية منح كوبا الاعتمادات، وهو ما تركها بلا بديل، عمليًا. في حين بررت الولايات المتحدة والمصادر الغربية عدم منح كوبا الاعتمادات بالخوف من برنامجها الاقتصادي، ومناخ العمل الذي لم يكن مشجعًا على منحها القروض، أو ضخ استثمارات جديدة في السوق الكوبية(127).

أكد الاتحاد السوفياتي دعمه كوبا في أثناء زيارة وزير القوات المسلّحة الثورية راؤول كاسترو الاتحاد السوفياتي في تموز/يوليو 1960، وهي الزيارة التي سبقها في حزيران/يونيو 1960 توقيع اتفاق قضى ببيع النفط السوفياتي الخام والمنتجات النفطية إلى كوبا، بأسعار أقل ممّا كانت تُدفع لشركات النفط الأميركية، ما أدى إلى بعث الحيوية في الاقتصاد الكوبي، وإلى إنهاء اعتماده على النفط الأميركي(128).

في 19 كانون الأول/ديسمبر 1960 وقّع غيفارا ونائب رئيس الوزراء السوفياتي ميكويان (Mikoyan) البرنامج السوفياتي للمساعدة الثقافية والتقنية والاقتصادية لكوبا، عندما كان الأول في موسكو على رأس بعثة اقتصادية للحكومة الثورية لكوبا، كانت مهمتها الرئيسة توقيع بروتوكول في التجارة بين الاتحاد السوفياتي وكوبا لعام 1961، بالتوافق مع الاتفاقية الموقّعة في هافانا في13 شباط/فبراير 1960. واجتمعت البعثة الكوبية بعدد كبير من مسؤولي المشاريع الصناعية والمعاهد والمؤسسات الرسمية، وتم الاتفاق على التعاون بين البلدين على المستويين التجاري والثقافي. واستقبل خروتشوف، رئيس الوزراء السوفياتي، غيفارا الذي أعرب له عن تقدير كوبا للجهد المخلص الذي بذله الاتحاد السوفياتي لتحقيق السلام العالمي(129).

---

(127) The New York Times, 2/4/1960

(128) Ponomaryov, Gromyko [and] Khvostov, p. 421.

(129) A. F. P. (1961), Current Documents: The Soviet 1961 Program of Economic, Technical, and Cultural Assistance to Cuba: Joint Communique Signed at Moscow by the First Deputy Chairman of the Council of Ministers of the U. S. S. R. (Mikoyan) and the Chief of the Economic Mission of the Revolutionary Government of Cuba (Guevara), December 19, 1960, p. 278.

وفي أثناء وجود البعثة في موسكو اتُّفق على ما سيقدّمه الاتحاد السوفياتي من مساعدات لكوبا، تمثّل في التعهد بإمداد كوبا بالمواد الأولية الضرورية لمشاريع التنمية الصناعية، مثل مصنع للحديد والفولاذ، ومصفاة للنفط، والالتزامات في عملية تطوير نفط البلاد أيضًا، وتوفير المواد الخام، وتوليد الطاقة الكهربائية. كما تمثّلت المساعدة السوفياتية في إمداد كوبا بالسلع المهمة، بشكل حيوي، في حال حصار الولايات المتحدة كوبا، وخصوصًا النفط، فيما كانت السمة الأكثر أهمية للمساعدة السوفياتية هي تصريح خروتشوف باستعداد الاتحاد السوفياتي لتقديم الدعم الكامل لكوبا في مضمار الدفاع عن استقلالها ضد أي عدوان[130].

مع بدايات عام 1961، كانت كوبا قد عززت علاقاتها بالاتحاد السوفياتي على الصعد كافة، وأقامت علاقات دبلوماسية مع معظم دول الكتلة الشيوعية، وعقدت اتفاقيات اقتصادية مع تلك الدول. كما زار الزعماء الكوبيون الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية مثلما زار كوبا كثيرون من القادة السوفيات والصينيين. ومع تلك السلسلة من الاتفاقات التجارية والمالية مع الدول الشيوعية، أصبح الاقتصاد الكوبي معتمدًا على العالم الشيوعي؛ إذ كانت قرابة 75 في المئة من تجارة كوبا مع دول المعسكر الاشتراكي، في حين أن النسبة كانت في بداية عام 1960 لا تتعدّى 2 في المئة. كما أصبح للاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا بعثات دائمة للمعونة التقنية في كوبا، ما جعل توجّه الحكومة الشيوعي واضحًا[131].

كان الحضور الصيني قويًا أيضًا في المساعدات الشيوعية لكوبا؛ إذ كان في كوبا ثلث الصينيين الذين كانوا يعيشون في أميركا اللاتينية، أي حوالى 35,000 صيني هم في الأغلب تجار. وأقام نظام كاسترو علاقات دبلوماسية مع الصين، وسهّل عمل الشيوعيين الصينيين، فتلقت حكومته مساعدة الخبراء

(130) A. F. P. (1961), Current Documents: Technical, The Soviet 1961 Program of Economic and Cultural Assistance to Cuba, p. 279.

(131) John W. Spanier, American Foreign Policy since World War II (New York: Praeger, [1962]), p. 235.

الزراعيين الصينيين لتحسين زراعة الأرز. وكان هناك أيضًا بعض الخبراء الهولنديين[132].

عندما أوقفت الولايات المتحدة مشترياتها من السكر الكوبي، اشترت بيجين 50,000 طن منه، في مبادرة رمزية منها. ووقّعت الاتفاقية التجارية مع كوبا لمنحها قرضًا قيمته 60 مليون دولار، للفترة بين عامي 1961 و1965، لشراء السلع الإنتاجية. وبموجب الاتفاقية تعهّدت الصين بتدريب التقنيين الكوبيين، وبشراء مليون طن من السكر، في مقابل شراء كوبا منتجات صينية بقيمة مساوية[133].

جاء ذلك كله في الوقت الذي صعّدت الولايات المتحدة من إجراءاتها العقابية ضد الحكومة الكوبية، التي لم يتوقع الأميركيون منها كلّ هذا التحوّل تجاه العالم الشيوعي في هذا الوقت القصير، فمنذ البداية، أقلقت شعبية الثورة الحكومة الأميركية، وانعكس الحذر الأميركي في تصريح أيزنهاور في كانون الثاني/يناير 1959 حين أعرب عن تمنّيه بأن تمثل حكومة كاسترو الشعب الكوبي وتعبّر عن تطلعاته[134].

كما أن السفير الأميركي في هافانا فيليب بونساي كان يعتقد أن كاسترو غير شيوعي، أو أن ليس في الحكومة الكوبية نفوذ شيوعي قوي[135]، وهو ما كان أيضًا رأي نائب الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون الذي اجتمع إلى كاسترو في خلال زيارته الولايات المتحدة في نيسان/أبريل 1959، واستنتج أن كاسترو ليس شيوعيًا. وكان تقويمه الخاص لكاسترو أنه رجل مختلط التوجهات والفكر، وأنه يمتلك من المقومات ما يجعله زعيمًا مطلقًا، كما أكد أن كاسترو

---

(132) R. Heifetz, «A Visit to Cuba,» The Island Times, 18/11/1960.

(133) Víctor Alba, «The Chinese in Latin America,» The China Quarterly, vol. 5, (January –March 1961), p. 60.

(134) Public Papers of the Presidents of the United States, Dwight D. Eisenhower, Government Printing Office, Washington, 1960, Eisenhower's News Conference, 28 January, 1959, p. 141.

(135) Philip W. Bonsal, Cuba, Castro, and the United States ([Pittsburgh]: University of Pittsburgh Press, [1971]), p. 40.

ربما يكون عاملًا عظيمًا في تنمية كوبا، ومن المحتمل في الشؤون الأميركية اللاتينية، عمومًا، ومن الممكن أن يكون مخلصًا للولايات المتحدة[136].

اعترفت الحكومة الأميركية بحكومة كاسترو في 7 كانون الثاني/يناير 1959 [137]. وفي تعليق أميركي على قانون الإصلاح الزراعي في كوبا، أرسل بونساي إلى وزير خارجية كوبا، أغرامونتي (Agramonte)، في 11 حزيران/يونيو 1959 يقول له إن إعادة توزيع الأرض وفقًا للقانون سيكون له تأثيرات سلبية في معدّل الإنتاج، وسيضر بالاقتصاد ويعيق الاستثمار العام والخاص في الزراعة والصناعة. كما أكد بونساي أن من حق كوبا، بموجب القانون الدولي، أن تصادر الملْكية الخاصة للأهداف العامة، لكن هذا الحق يقترن بالالتزام بالتعويض الكافي، فهناك مواطنون أميركيون استثمروا لأعوام عدة في مشاريع زراعية، وغيرها من المشاريع في كوبا. وأعرب بونساي عن قلق حكومة الولايات المتحدة في ما يتعلق بحجم التعويضات لمواطنيها الذين قد تصادَر أملاكهم[138].

لكن الأوضاع توترت في إثر فشل التفاوض على التعويض عن أملاك الأميركيين التي صودرت بموجب قانون الإصلاح الزراعي الكوبي؛ إذ ردّت الحكومة الكوبية على ذلك بأنها لا تمتلك الأموال اللازمة للتعويضات المطلوبة[139]. وبينما كان تعاطف كاسترو مع الشيوعيين الكوبيين يزداد مع الوقت، كان المسؤولون الأميركيون لا يزالون متفائلين في شأن الحكومة

(136) N. A., R. G. 59, 611.37/4-2959, Box 2473, Frank J. Divine to Richard M. Nixon, April 20, 1959.

(137) D. A. F. R. (1959): United States Note Extending Recognition to the New Government of Cuba, Handed by the United States Ambassador at Habana (Smith) to the Foreign Minister of Cuba (Agramonte), January 7, 1959, pp. 498- 499.

(138) D. A. F. R. (1959): United States Comment on an Agrarian Reform Law Enacted by the Government of Cuba, Transmitted by the United States Ambassador at Habana (Bonsai) to the Minister of Foreign Affairs of Cuba (Agramonte), June 11, 1959, pp. 501-503.

(139) A. F. P. (1959), Current Documents: Replies Made by the Secretary of State (Herter) to Questions Asked at a News Conference, December 10, 1959, p. 391.

الكوبية، حيث أعرب أيزنهاور عن ثقته في قدرة الشعب الكوبي على «إدراك دسائس الشيوعية الدولية وعلى إنزال الهزيمة بها»[140]. لكن مع زيادة تحركات الحكومة الكوبية ناحية الاتحاد السوفياتي ازداد قلق أيزنهاور، فأكد في تحذير مباشر للكوبيين أن الولايات المتحدة لن تسمح بتأسيس نظام خاضع لهيمنة الشيوعية الدولية في نصف الكرة الغربي[141].

كما وصف الجنرال كابيل فيديل كاسترو بأنه قطعة شطرنج للحملة الشيوعية في أميركا اللاتينية التي تُعَدّ الأكثر قوة عنها في أفريقيا والشرق الأوسط. وكان ذلك في شهادته أمام اللجنة الفرعية للأمن الداخلي في مجلس الشيوخ الأميركي. وحصر كابيل وسائل «تسلل» الاتحاد السوفياتي والصين الشيوعية وخططهما من أجل إنهاء نفوذ الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية. وعندما سألت اللجنة الفرعية كابيل عمّا إذا كان كاسترو شيوعيًا أم لا، أجاب بأن فيديل كاسترو ليس شيوعيًا، لكنه، بالتأكيد، ليس معاديًا للشيوعية؛ فسياساته، وخصوصًا مصادرته الملْكيات الخاصة، عبَّرت عن معاداته العنيفة للولايات المتحدة، وذلك بالتبعية في مصلحة الشيوعية الدولية، فاستغله الشيوعيون إلى أقصى مدى، بحسب قول كابيل[142].

بدأت إدارة الولايات المتحدة تدرك الموقف، وتتخذ إجراءاتها لمواجهته، بعد سلسلة الاتفاقات التي وقّعتها الحكومة الكوبية مع الاتحاد السوفياتي. وفي تموز/يوليو 1960 قطعت الولايات المتحدة حصة السكر الكوبية من السوق الأميركية. وبدأت من شهر آب/أغسطس تعبئة المعارضة الإقليمية لكوبا، متهمة إياها بوقوعها في القبضة السوفياتية، وأنها أصبحت في اتحاد علني مع الاتحاد

---

(140) D. A. F. R. (1960): United States Policy toward Cuba: Statement by the President, January 26, 1960, pp. 470- 472.

(141) D. A. F. R. (1960): Soviet Interference in the Americas: Statement by the Newport, July President, 9, 1960, p. 476.

(142) W. Rogers, «Russia Using Castro as Pawn, CIA Hill Testimony Indicates,» The Washington Post, and Times Herald, 31/1/1960.

السوفياتي والصين الشيوعية، حيث كانت الولايات المتحدة قد قدمت لائحة اتهامات في مذكرة إلى لجنة السلام الأميركية المشتركة[143] في السابع من حزيران/يونيو كي تُقدَّم ضد كوبا في اجتماع وزراء خارجية الدول الأميركية، في سان خوسيه (كوستاريكا)، في 16 آب/أغسطس 1960. وعرضت المذكرة مظاهر احتلال الشيوعيين مناصب رئيسة في أنحاء البيروقراطية الكوبية كلها، وفرض سيطرة «الشيوعية السوفياتية». كما انتقدت اتفاقات كوبا الاقتصادية مع دول الكتلة الشيوعية، واعتبرت ذلك خرقًا للنظام الأميركي المشترك. واتهمت الولايات المتحدة الحكومة الكوبية بخيانة النموذج الثوري الذي أثار عطف كثيرين من الأميركيين، بعد أن أصبحت نموذجًا لحكم دكتاتوري يقمع المعارضة ويحطّم الحريات الفردية[144].

وصل الأمر إلى حد قطع إدارة أيزنهاور العلاقات الدبلوماسية مع نظام كاسترو في كانون الثاني/يناير 1961 [145]، إلى أن أصبح الموقف في شكله الأسوأ بين الولايات المتحدة وحكومة الثورة الكوبية، بعد أن أعلن كاسترو في 1 كانون الأول/ديسمبر1961 أنه ماركسي - لينيني، وأن الثورة الكوبية ثورة ماركسية - لينينية معادية للإمبريالية الأميركية[146]. وبذلك لم تعُد شيوعية الحكومة أمرًا محل شك، أعلن رئيسها وزعيم الثورة وقوفه في المعسكر الشيوعي بمواجهة المعسكر الرأسمالي، أي أعلن دخوله معترك «الحرب الباردة» بمواجهة الولايات المتحدة، وهو على بُعد أميال من شواطئها، فكان

(143) تألفت لجنة السلام الأميركية المشتركة من الإكوادور والمكسيك وإلسلفادور والأوروغواي والولايات المتحدة، وكُلفت في اجتماع سانتياغو لوزراء خارجية الدول الأميركية في آب/أغسطس 1959، بدراسة التوترات السياسية في الكاريبي، والعلاقة بين غياب الحكومة التمثيلية وانتهاكات حقوق الإنسان.

(144) D. A. Schmidt, «U. S. Charges Cuba is in Soviet Grip,» The New York Times, 8/8/1960.

(145) Thomas J. McCormick, America's Half-Century: United States Foreign Policy in the Cold War and after (New Delhi: [Affiliated East-West Press Private Limited, 1992]), p. 143.

(146) Richard E. Welch, Response to Revolution: The United States and the Cuban Revolution, 1959-1961 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1985), p. 18; «Excerpts from a Speech Delivered by Castro on December 1, 1961,» in: Paul E. Sigmund, ed., Models of Political Change in Latin America (New York: Praeger, [1970]), pp. 78- 81, and, Berle, p. 98.

ذلك بمثابة تحوّل كبير في الاستراتيجيا الأميركية الشمالية لوقف المد الشيوعي في القارة اللاتينية، حيث أصبح من الخطورة التي تستوجب تغيير الاستراتيجيا والوسائل لمواجهة هذا المد الذي مثلت كوبا إحدى أهم ركائزه.

لذا، كان ثمة بُعد آخر للصراع بين كوبا الثورة والولايات المتحدة، تمثّل في ما يمكن تسميته «النموذج الكوبي» ومحاولات الأخيرة وقف تمدده. فبعد الانتصارات التي حققتها الثورة الكوبية وتوجّهها نحو المعسكر الاشتراكي، وتحدّيها الولايات المتحدة اقتصاديًا وسياسيًا، أصبحت هذه الثورة - من وجهة نظر الشعوب اللاتينية - النموذج الأمثل للثورة على التبعية والدكتاتورية والسياسات القمعية والحكومات الموالية للولايات المتحدة. بينما رأتها تلك الحكومات والقوة الأميركية الشمالية رأس حربة أو جسرًا أحمر إلى دول أميركا اللاتينية، وهو ما لم ينفه كاسترو أو يتبرأ منه، بل تعهّد بمواصلة السعي كي تكون كوبا مثالًا ثوريًا يُحتذى في الدول اللاتينية كلها، والعمل على دعم الحركات الثورية التي تنهض في دول القارة، وهو ما سمّته الولايات المتحدة والقوى المعادية للثورة عملية «تصدير الثورة الكوبية» التي حاولت الولايات المتحدة التصدّي لها، وحشد الحكومات اللاتينية المتضررة من النهوض الثوري بمواجهة انتقال عدوى الثورة إلى بلادهم، وتقويض نشاطات القوى الثورية المدعومة من كاسترو، وتلك التي تبنّت «الكاسترويّة» نظرية ثورية، وذلك تفاديًا لقيام كوبا ثانية، ودرءًا لخطورتها على الحكومات الدكتاتورية والولايات المتحدة التي لم تكن قد تخلصت بعدُ ممّا سببته لها الثورة الكوبية من متاعب وأضرار لنفوذها في المنطقة، بعد أن أصبحت الشيوعية على مقربة تسعين ميلًا من شواطئ فلوريدا.

كان تأثير الثورة الكوبية الأكثر عمقًا قياسًا إلى أي ثورة أخرى شهدتها المنطقة عبر تاريخها؛ فمن أوروغواي التي تبعد من كوبا خمسة آلاف ميل وتشبه أوروبا من حيث ارتفاع مستوى المعيشة فيها، إلى هايتي، الجزيرة التي عانت الفقر والانخفاض الحاد في مستوى معيشة شعبها، كان كاسترو رمزًا مهمًّا بالنسبة إلى الشعوب التي خرجت إلى الشوارع تؤيده وثورته، وتطالب بتغيير

أوضاع بلادها على النموذج الكوبي. فمن أكبر بلاد القارة حتى أصغرها، ومع اختلاف المشكلات، أعلن كثير من الشعوب أنها «فيديلستية»، أو «كاسترويـة». وحتى الذين لم يكونوا شيوعيين أكدوا أنهم مؤيدون لكاسترو إذا كان شيوعيًا. وجاءت الدعاية الأميركية التي حاولت وصف ثورة كاسترو بالشيوعية لبعث الارتياب منها، بنتيجة عكسية، وجعلت كثيرين يستحسنون الشيوعية ما دامت ضد الولايات المتحدة واستغلالها لبلادهم[147]، وهو ما يفسَّر بأن تعاطف الشعوب اللاتينية مع كاسترو جاء من كونه معاديًا للأميركيين، بعد أن أضحت «كراهية اليانكيين» الخط الذي سار عليه كاسترو وثورته مع الشعوب اللاتينية يدًا بيد.

بدت الكاسترويـة البديل الوحيد، فسرى إحساس عام لدى الشعوب اللاتينية بأن الثورة الكوبية هي النموذج الأفضل للتعبير عمّا تحتاج الجماهير اللاتينية إليه من عدالة اجتماعية وأمن اقتصادي، وهو ما كان يصعب تحقيقه في إطار الهيكل الاجتماعي القائم، الأمر الذي فرض ضرورة تغيير هذا الهيكل. وفي هذا السياق ذكر خايمي بنيتيث (J. Benitez)، مستشار جامعة بورتوريكو والمفكر التربوي البارز، أن كاسترو خلق من الثورة نموذجًا حقيقيًا من الخطأ التقليل من شأنه أو معارضته، فلا أحد كان يستطيع أن يعلن أنه ضد مذهب طرَح على الناس مفاهيم عدة تعلقت بتوزيع الأرض ودعم الفقراء وتعليم الأميّين والاهتمام بالمرضى والاشتراك في الثروة ورفع مستوى المعيشة للمواطنين[148]. وهذه كانت مطالب لجميع الشعوب اللاتينية؛ فالانفجار العاطفي ضد النفوذ الأجنبي لم يكن كوبيًا أو مكسيكيًا فحسب، بل كان أميركيًا لاتينيًا أيضًا. والأوضاع التي واجهتها الثورة في كوبا لم تنفرد بها كوبا، لذا تلاقت العاطفة القومية للاتينيين مع محاولات كاسترو لـ «كوبنة» الشعب الكوبي وترك كل ما هو أجنبي بدءًا من إخراج الكلمات الإنكليزية من إسبانية

(147) John Halcro Ferguson, Latin America; the Balance of Race Redressed, With a Foreword by Philip Mason; Issued under the Auspices of the Institute of Race Relations (London; New York: Oxford University Press, 1961), pp. 290- 292.

(148) Burns, p. 235.

كوبا، ومحاولات القضاء على السلوكيات كلها الناتجة من تأثر الشعب الكوبي بالسائح الأميركي والراديو والتلفزيون، وصولًا إلى مصادرة الفنادق والحانات والمصانع والمخازن ومزارع الماشية والسكّر المملوكة للأميركيين الشماليين، وتطهير كوبا من الفن والثقافة الأميركيين وكلِّ ما تعلق بالأميركيين، وناهض القومية الكوبية وطغى عليها[149].

يتضح من ذلك أن كاسترو لم يداعب الخيال الأميركي اللاتيني الجماعي بصفته شخصًا مثيرًا وقويًا وحسب، بل مثّل أيضًا التطلعات الأميركية اللاتينية المشتركة إلى حياة أفضل، على الرغم من ارتفاع الأصوات المعارضة لإمكانية أن يكون النموذج الكوبي هو النموذج الأفضل للتغيير الاقتصادي، وربما الاجتماعي، وأن من غير الممكن إنجاز حركة دمقرطة سياسية تحت الأنظمة الشيوعية مثل التي كانت موجودة في الديمقراطيات الغربية؛ فكوبا كاسترو هي علامة شيوعية للتقدم لم تناسب الدول اللاتينية الأخرى التي لن تقبل أن تقودها في أي حركة للتغيير دولة مثل كوبا ذات حجم صغير يمنعها من ممارسة دور فاعل باعتبارها حاملةً لراية الشيوعية. كما أن إفلات كوبا من الهيمنة الأميركية الشمالية كان ثمنه خضوعها لهيمنة قوة دولية أخرى، وهذا لم يكن التطور والتغيير اللذين نشدتهما الدول اللاتينية الأخرى[150].

بيد أن حقيقة الأحداث أثبتت عدم صحة هذا الرأي؛ فالثورة الكوبية أثّرت فعلًا في كثير من الحركات الثورية في القارة اللاتينية، ودعمتها الشعوب إلى أقصى حد، الأمر الذي أزعج الطبقات الحاكمة وهدد بقاء كثير من الحكومات الدكتاتورية في المنطقة؛ إذ اتخذ التدخل الكوبي في عام 1959 أشكالًا عدة تمركزت حول مساعدة حكومة كاسترو ودعمها لغزوات مسلَّحة من الثوريين ضد نيكاراغوا وجمهوريتي الدومينيكان وهايتي. كما تعاونت السفارات

(149) Fank Tannenbaum, «The United States and Latin America,» Political Science Quarterly, vol. 76, no. 2 (June 1961), p. 162.

(150) N. Sampaio, «Latin America and Neutralism,» in: Nonalignment in Foreign Affairs, Annals of the American Academy of Political and Social Science; v 362 (Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1965), p. 66, and Fitzgibbon, p. 121.

الكوبية في البلدان الأميركية اللاتينية مع البعثات الدبلوماسية لدول المعسكر الاشتراكي، ومع دوائر الاستخبارات السوفياتية، الأمر الذي جعل من كوبا قاعدة انطلاق للنشاط الثوري في أنحاء القارة كلها[151].

كان أهم المناطق التي تأثرت بالدعم الكاستروي للحركات الثورية في عام 1959 هي نيكاراغوا والدومينيكان وهايتي، الأقرب جغرافيًا إلى كوبا؛ حيث قامت بعثة من الثوريين باحتلال نيكاراغوا، بعد انطلاقها من قاعدة سرية في كوستاريكا. وادّعت الحكومة النيكاراغوية في شكواها لمنظمة الدول الأميركية أن تلك البعثة مدعومة من كوبا، لكن اللجنة التي شكّلتها المنظمة لدراسة الموقف لم تستطع التوصل إلى أي دليل على علاقة كاسترو بتلك المجموعة الثورية[152].

أمّا في هايتي فحذّر ممثلو حكومة فرانسوا دوفالييه (F. Duvalier)، الدكتاتور الموالي للولايات المتحدة، مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية بأن مصادرهم إشارات إلى أن هناك محاولات لغزو هايتي من كوبا، وأن راؤول كاسترو، بشكل خاص، كان يلح على فيديل بضرب هايتي، لكن فيديل، على الرغم من انزعاجه من دوفالييه، فضّل ضرب تروخيّو، دكتاتور الدومينيكان، أولًا[153].

بالفعل، دعم كاسترو محاولتين لاحتلال جمهورية الدومينيكان انطلاقًا من كوبا، في منتصف حزيران/يونيو 1959، بواسطة ثوريين مسلحين متعددي الجنسيات قُدمت لهم المساعدة والتدريب والتنظيم من القوات المسلحة والسلطات الكوبية، وهو ما اعترف به كاسترو لاحقًا. لكن قوات تروخيّو

(151) D. A. F. R. (1961): «Cuba»: State Department Pamphlet Released, April 3, 1961, p. 449.

(152) John Caspar Dreier, «The Organization of American States and United States Policy,» International Organization, vol. 17, Issue 1 (Winter 1963), pp. 45-

(153) Box 3091, between U. S. Department of State Memorandum of N.A., R. G. 59, (C. D. F.), 738.00/6-2559, Conversation officer (Warner) andHaitian Ambassador, (Ernest Bonhomme), June 25, 1959.

أبادت الثوار، وقدّم الدكتاتور الدومينيكي شكوى رسمية ضد حكومتي كوبا وفنزويلا[154] إلى مجلس منظمة الدول الأميركية، متهمًا إياهما بدعم الحملتين[155].

كانت النتيجة تحركًا تحت قيادة الولايات المتحدة للدعوة إلى اجتماع استشاري لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الدول الأميركية الذي عُقد في سانتياغو (تشيلي)، في الفترة بين 12و 18 آب/أغسطس 1959، للنظر في تداعيات الدعم الكوبي للثوار، وإعدادهم لغزو دول الكاريبي وأميركا الوسطى، وذلك وفقًا لما جاء في ميثاق المنظمة، والالتزام بمبدأ عدم التدخّل في شؤون الدول. وفي بيان وزير الخارجية الأميركي كريستيان هيرتر (Ch. Herter) في الاجتماع، هاجم الحركات الثورية، ناسبًا إليها توتر الأوضاع في منطقة الكاريبي، ورافضًا أساليبها لإقامة أنظمة ديمقراطية، وفرض الديمقراطية بالقوة. كما أشاد هيرتر بالديمقراطية التمثيلية التي يعززها مبدءا عدم التدخّل والأمن الجماعي[156].

---

(154) جاء اتهام تروخيّو لفنزويلا في إثر خلافه مع حاكمها بيتانكورت الذي دعم، فعليًا، منفيين دومينيكيين في بلاده، لكنه لم يشترك مع كاسترو في الغزوتين السالف ذكرهما؛ فبيتانكورت كان رئيس فنزويلا في الفترة بين عامي 1945 و1948، واصطدم باستمرار مع تروخيّو، ولم يؤيد وضعه بصفته دكتاتورًا. لذا، فعندما أُسقط بيتانكورت بانقلاب عسكري في عام 1948، تعاون تروخيّو مباشرة مع وريث بيتانكورت، بيريز خيمينيز، لضمان عدم عودة الأول إلى السلطة. وعندما عاد بيتانكورت إلى الحكم في كانون الثاني/يناير 1958 حاول تروخيّو اغتياله. فجاء انتقام بيتانكورت برعاية محاولات المنفيين الدومينيكيين لاحتلال الدومينيكان وعزل تروخيّو. هذا، فضلًا عن تبنّي بيتانكورت ما عُرف بـ «عقيدة بيتانكورت» ومؤدّاها أن من الواجب على الأميركيين اللاتينيين المدافعين عن الديمقراطية والمؤمنين بها أن يتدخلوا في شؤون الدول الأميركية الأخرى لمساعدة الديمقراطيين من أجل الوصول إلى السلطة في نصف الكرة الغربي. انظر:
Stephen G. Rabe, «The Caribbean Triangle: Betancourt, Castro, and Trujillo and U. S. Foreign Policy, 1958-1963,» Diplomatic History, vol. 20, Issue 1 (Winter 1996), pp. 60-64.

(155) McCormick, Thomas J. and Walter LaFeber, eds., Behind the Throne: Servants of Power to Imperial Presidents, 1898-1968 (Madison: University of Wisconsin Press, 1993), pp. 103-105, and Dreier, p. 46.

(156) A. F. P. (1959), Current Documents: Statement Made by the Secretary of State (Herter) at the Second Plenary Session of the Fifth Meeting of Consultation of Ministers of Foreign Affairs of the American States. Santiago, Chile, August 13, 1959, pp. 356-357.

على الرغم من حرص الولايات المتحدة والحكومات الأخرى على مناقشة مشكلة كوبا و«التسرّب الشيوعي» إلى حكومة كاسترو، في مؤتمر سانتياغو، فإنه لم يكن هناك دعم كافٍ لهذا التحرك من البلدان الأخرى. وحاول وزراء الخارجية التعامل مع مشكلة تأثير الثورة الكوبية في الحالة في الكاريبي من خلال مجموعة قرارات وبيانات للتسوية تُرضي الجميع؛ فأدان المؤتمر أساليب كل نظام مال إلى قمع الحقوق المدنية والسياسية والحريات، وبشكل خاص، أعمال الشيوعية الدولية، أو أي مذهب استبدادي آخر. وأكد المؤتمرون أن وجود الأنظمة غير الديمقراطية شكّل انتهاكًا للمبادئ التي أُسست عليها منظمة الدول الأميركية، وخطرًا على العلاقات المتحدة والسلمية في نصف الكرة الغربي[157].

بدأ قلق إدارة أيزنهاور يتزايد، خصوصًا تجاه منطقة أميركا الوسطى التي يكون لأي محاولة للتهديد الشيوعي أو الاضطراب السياسي فيها تأثير في أمن قناة بنما ومصالح الولايات المتحدة، وهو ما فرض الانتباه إلى جدية «الخطر الشيوعي»، وحفّز الولايات المتحدة على تسوية الأمر مع البنميين الذين كانوا يشعرون بأنهم لا يحصلون على حقوقهم في القناة بموجب الاتفاقات بين بنما والولايات المتحدة[158].

استمر الدبلوماسيون الكوبيون في تشجيع مجموعات المعارضة المحليّة، وتوزيع دعاية تحريضية ضد القوى السياسية الأخرى. وفي 12 آذار/مارس 1961 أعلنت حكومة إلسلفادور مجموعة وثائق أظهرت وجود مبالغ كبيرة أتت إلى إلسلفادور، عبر السفارة الكوبية، بغرض تمويل مجموعات طالبية مناصرة للشيوعية، كانت تخطّط لإسقاط الحكومة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، في أثناء تصاعد أعمال شغب في فنزويلا، أعلنت الحكومة

---

(157) A. F. P. (1959) Current Documents: Final Act of The Fifth Meeting of Consultation of Ministers of Foreign Affairs of The Americans States, Signed at Santiago, Chile, August 18, 1959, pp. 359- 362.

(158) A. F. P. (1959), Current Documents: Replies Made by the President (Eisenhower) to Questions Asked at a News Conference, November 4, 1959, p. 387.

الفنزويلية اكتشاف أجهزة إرسال واستقبال في حوزة الكوبيين في كاراكاس (العاصمة)[159].

هذا فضلًا عن تعاون بعض الحكام اللاتينيين مع كاسترو ودعمهم له في النشاطات المعادية للولايات المتحدة، ومنهم الرئيس المكسيكي السابق اليساري لازارو كارديناس (L. Cardenas) الذي اعتبرته الولايات المتحدة أحد رعاة نشاطات الجبهة السوفياتية الكثيرة في أنحاء نصف الكرة الغربي كلها[160]. كما اعتبرته شريكًا لكاسترو ومؤيدًا لجهوده في دعم الثوريين في القارة، بل مروِّجًا لأفكاره وداعيًا لها، وذلك على الرغم من أن كارديناس نفسه لم يكن شيوعيًا[161].

لم تكن الإدارة الأميركية تُدرك أن عدم احتوائها الحكومة الكوبية، منذ البداية، هو الذي وجّه الكوبيين إلى المعسكر الشيوعي؛ إذ التزمت الولايات المتحدة سياسة عدائية تجاه تلك الحكومة، وهو الشيء نفسه الذي جعلها نموذجًا شديد التأثير في الحركة الثورية اللاتينية؛ فأصبحت مثالًا للثورة على الجارة الشمالية الكبرى وعلى كل ما يرتبط بسياساتها، وللثورة على الأنظمة التابعة لها[162]. كما أن كوبا نفسها سعت إلى التعاون مع الحركات الثورية حتى لا تصبح معزولة وتلقى التأييد في مواجهتها مع الولايات المتحدة، وهو ما بدا في أواخر صيف عام 1960، عندما فشلت الأخيرة في الحصول على قرار ضد كوبا من منظمة الدول الأميركية، في مؤتمر سان خوسيه (كوستاريكا)؛ لإدانة العقائد الأساسية للثورة الكوبية[163].

(159) D. A. F. R. (1961): «Cuba»: State Department Pamphlet Released, April 3, 1961, p. 450.

(160) The Times, 11/3/1961.

(161) J. F. Thorning, «Role of General Cardenas,» The New York Times, 17/4/1961.

(162) Lee Lockwood, Castro's Cuba, Cuba's Fidel, [Rev. ed.] (Boulder: Westview Press, 1990), pp. 220- 221.

(163) P. C. M. Teichert, «Latin America and the Socio -Economic Impact of the Cuban Revolution,» Journal of Inter-American Studies, vol. 4, no. 1 (January 1962), p. 111; H. L. Matthews, «The United States and Latin America,» International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), vol. 37, no. 1 (January 1961), and Dreier, p. 46.

بات الأمر يتطلب إعادة نظر الولايات المتحدة في علاقاتها بالدول اللاتينية التي وصلت، مع قطع العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة في الرابع من كانون الثاني/يناير 1961، إلى المستوى الأدنى منذ منتصف الثلاثينيات، وسياسة حُسن الجوار للرئيس روزفلت، خصوصًا أن انتشار الثورة الكوبية المتطلعة إلى إنجاز اجتماعي واقتصادي وسياسي كبير للجماهير المقهورة، أصبح تهديدًا وشيكًا للحكومات الأميركية اللاتينية الدكتاتورية التي أعلنت[164]، على الرغم من ادّعاء الولايات المتحدة اشمئزازها منها وتفهّمها لتطلّعات الجماهير اللاتينية، رفضها الكامل للثورة الكوبية، ما اعتُبر تناقضًا مطلقًا في سياساتها.

بدا واضحًا أن نجاح «الكاسترويـة» ومدى انتشارها ما عادا مرتبطين بمحاولات الكوبيين تصدير ثورتهم إلى باقي الدول اللاتينية. لكن بقيام الولايات المتحدة بإعادة النظر في الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول في سبيل تخفيف حدة الاستياء من وطأة تلك الظروف، ولا سيّما أن الطريق المستقبلية لتحويل الاقتصاد الأميركي اللاتيني بدا، في ذلك الوقت، صعبًا مع استمرار الولايات المتحدة في الاعتقاد بأن أي حركة مطالِبة بتغيير الهيكل الاقتصادي هي حركة شيوعية مرفوضة، ما أدّى إلى زيادة عنف الثورات، إيمانًا من أصحابها بأن التقدم والتغيير أمر يستحيل تحقيقه سلميًا ما بقيت الولايات المتحدة واقفة بالمرصاد للقوى الثورية كلها، الأمر الذي ساعد في تثبيت أقدام «الكاسترويـة»، وطرح إمكانية نجاح الثورات الجذرية، وانعزال أميركا اللاتينية الكامل عن الولايات المتحدة.

كان الرئيس الأميركي جون كينيدي هو الذي تبنّى الرؤية الاقتصادية لمواجهة انتشار الثورة في أميركا اللاتينية من خلال الدعم الكوبي؛ إذ اتخذ طريقين في توجهه إلى معالجة المأزق الذي وضعته الثورة الكوبية فيه، إحداهما عسكرية، أي التدخّل للقضاء على حكومة الثورة وقطع رأس الحركة[165]،

(164) Dreier, p. 46.

(165) Thomas G. Paterson, ed., Kennedy's Quest for Victory: American Foreign Policy, 1961-1963 (New York: Oxford University Press, 1989), pp. 127-131.

والأخرى تبنّي كينيدي البرنامج الاقتصادي و«التحالف من أجل التقدم»، في محاولة لاجتذاب الدول اللاتينية إلى صف الولايات المتحدة.

اعتبر كينيدي وعد رئيس الوزراء السوفياتي خروتشوف بدعم حروب التحرر الوطني في أفريقيا، وثورات النموذج الكوبي في أميركا اللاتينية، بمثابة تهديد مباشر لأميركا اللاتينية. وكان خروتشوف قد أعلن ذلك في كانون الثاني/يناير 1961 في إطار سعي الاتحاد السوفياتي إلى سحب شركاء تجاريين وحلفاء عسكريين من القوى الرأسمالية[166]. وكان كينيدي قد عيّن لجنة عمل في شأن المشكلات الأميركية اللاتينية الفورية، كلّفها بدراسة خطر الثورة اليسارية في المنطقة، وترتيب مهمات الإدارة الأميركية الجديدة حينذاك. وقدمت لجنة العمل تقريرها إلى كينيدي في 4 كانون الثاني/يناير1961، وأكدت فيه أن المهمة الأعظم للدبلوماسية الأميركية في أميركا اللاتينية هي أن تحول دون تنفيذ التغيير الاجتماعي الأميركي اللاتيني، الحتمي والضروري، بواسطة القوى المدعومة من الشيوعية في الخارج؛ فخطة الاتحاد السوفياتي والصين الهجومية المحددة هي تحويل الثورة الاجتماعية في أميركا اللاتينية إلى هجوم ماركسي على الولايات المتحدة نفسها. وأوصى التقرير بضرورة أن تقوم سياسة الولايات المتحدة على أساس الاعتراف بالحريات الإنسانية التي تستوجب حالة اجتماعية واقتصادية متقدّمة لكل شخص، وعلى المبدأ الذي يقول إن الحكومات الشرعية هي الحكومات المنتخبة بحرّية فحسب.

على الرغم من اقتناع كينيدي بأهمية الجانب الاقتصادي في مواجهته لـ «تصدير الثورة الكوبية»، فإنه اتّبع سياسة تحشيد الدول اللاتينية تجاه الحكومة الكوبية. وبدا ذلك في محاولاته اتخاذ قرارات ضد كوبا في عدد من المؤتمرات، مثل المؤتمر الاستشاري لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة الدول الأميركية (كانون الثاني/يناير 1962) في بونتا ديل إيستي (أوروغواي). إذ أقر المؤتمر اقتراح الولايات المتحدة بطرد كوبا من المنظمة بعد أن أعلن

(166) Thomas J. Noer, Cold War and Black Liberation: The United States and White Rule in Africa, 1948-1968 (Columbia: University of Missouri Press, 1985), p. 66.

كاسترو في كانون الأول/ديسمبر 1961 أن الحكومة الكوبية حكومة ماركسية - لينينية، وهو ما اعتبره نص قرار المؤتمر «غير متوافق مع مبادئ وأهداف النظام الأميركي المشترك»[167].

بين 18 و20 آذار/مارس 1963 اجتمع الرئيس كينيدي إلى رؤساء دول أميركا الوسطى في سان خوسيه، عاصمة كوستاريكا، لاتخاذ التدابير الفعلية من أجل مقاومة تأثير الثورة الكوبية في شعوب أميركا الوسطى، وحماية تلك الشعوب من «الخطر الشيوعي» و«التخريب الكاستروي». وكان من بين تلك التدابير منع سفر مواطني دول أميركا الوسطى إلى كوبا. ووافق حكام أميركا الوسطى كينيدي في أي عمل اقترحه ضد كوبا، حتى أن أحدهم (رئيس كوستاريكا) اقترح استعداد بلاده للتدخّل المسلح للخلاص من الثورة الكوبية. كما أكد رئيس غواتيمالا أن بلاده ستوضع تحت تصرف الولايات المتحدة في حال قامت الأخيرة بشن هجوم عسكري على كوبا[168].

في أواخر الشهر نفسه عبّر ممثلو الشعوب اللاتينية في مؤتمر أميركي لاتيني في البرازيل عن تضامنهم مع الثورة الكوبية ودعمهم لثورتها. ووجّه المؤتمر رسالة إلى الشعوب اللاتينية بضرورة استمرار الجهود للحفاظ على سيادة كوبا، وعدم التخلّي عن قضيتها. كما اتخذ المؤتمر قرارًا ببعث الحيوية في حركة التضامن مع كوبا والتنسيق بين أطرافها[169].

استمرت حكومة كاسترو في دعم الحركات الثورية اللاتينية. وأكد كاسترو في 26 تموز/يوليو 1963 أن علاقات القوى في العالم تغيّرت لمصلحة أولئك الذين يريدون التغيير من خلال الكفاح المسلّح، وأنه عندما يطلب الثوريون في البلدان اللاتينية الأخرى الدعم فإنهم سيتلقونه من الاتحاد السوفياتي ودول

---

(167) «Text of Resolution on Cuba,» The New York Times, 31/1/1962.

(168) هرنان باريرا، «تآمر الاستعماريين وتضامن الشعوب،» **الوقت**، السنة السابعة، العدد الخامس (أيار/مايو 1963)، ص 105-106.

(169) البرافدا في الأول من نيسان/أبريل 1963، نقلًا عن: **السياسة الخارجية السوفياتية بين عامي 1965/1955**، تعريب خيري حماد (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1968)، ص 173.

المعسكر الاشتراكي، ومن ضمنه كوبا. وعلى ذلك، ركز كاسترو جهوده في دعم الثوريين، وخصوصًا في فنزويلا ضد حكومة بيتانكورت التي صعّدت من أعمالها القمعية تجاه القوى السياسية الفنزويلية كافة، ولا سيّما القوى اليسارية المناهضة لسياسات بيتانكورت. وتطور الأمر إلى حد أن الحكومة الفنزويلية اتهمت حكومة كوبا بتهريب أسلحة إلى الثوريين ودعم خطتهم لإسقاط بيتانكورت، وطلبت من منظمة الدول الأميركية توقيع عقوبات على كوبا[170].

انتهزت الولايات المتحدة تلك الفرصة وشنّت حملة سياسية ضد حكومة كوبا وسياساتها «التدخّلية» في شؤون الدول الأخرى، وكان على رأس الإدارة الأميركية آنذاك الرئيس ليندون جونسون[171]. واعتبر جورج بال، مساعد وزير الخارجية الأميركية، أن خطر شيوعية كاسترو تمثّل في محاولات «التخريب» وتقويض الحكومات القائمة وتسليح الأقليات الشيوعية المنظّمة، وأن الطريق الأكثر وضوحًا ومباشرة للقضاء على نظام كاسترو هي العمل العسكري المباشر الرامي إلى استبدال الحكومة القائمة بحكومة غير شيوعية وصديقة للغرب، وأن لدى الولايات المتحدة خطين رئيسين للتعامل مع تهديد كاسترو لأميركا اللاتينية:

أحدهما أن تُتخذ التدابير الممكنة كلها لتقوية الدول الأخرى، بحيث يمكن عبر وسائل فردية وجماعية مقاومة «التخريب الشيوعي»؛ **والثاني** أن توظف الولايات المتحدة كل ما هو متاح من وسائل القوة للتقليل من قدرة الحكومة الكوبية على دفع قضية الشيوعية في أميركا اللاتينية عن طريق الدعاية والتخريب[172].

(170) D. A. F. R. (1964): The Nineth Meeting of Consultation of Ministers of Foreign Affairs of the Americans States, Washington, July 21- 26, 1964, Statement and Final Act, Statement by Secretary of State Rusk, July 22, 1964, pp. 284 -290, and Hubert H. Humphrey, «U. S. Policy in Latin America,» Foreign Affairs, vol. 42, no. 4 (July 1964), p. 595.

(171) D. A. F. R. (1964): Address by President Johnson to the Pan American Union, Washington, March 16, 1964, pp. 250- 255.

(172) D. A. F. R. (1964): United States Policy toward Cuba: Address by Under Secretary of State George W. Ball, Roanoke, Virginia, April 23, 1964, p. 276.

في اجتماع المؤتمر التاسع لوزراء خارجية الدول الأميركية، في 26 تموز/يوليو 1964، وبعد إدانة أعمال الحكومة الكوبية ضد فنزويلا، قرر المجتمعون قطع حكومات الدول الأميركية العلاقات الدبلوماسية مع حكومة كوبا (وهو ما رفضته المكسيك وتشيلي وبوليفيا وأوروغواي)، وتعليق نشاطها التجاري كله مع كوبا، بشكل مباشر أو غير مباشر، باستثناء تجارة المواد الغذائية والأدوية والأجهزة الطبية التي قد تُرسل إلى كوبا لأسباب إنسانية. كما قرر المؤتمر تحذير حكومة كوبا من مغبة الاستمرار في تنفيذ الأفعال «العدوانية»، والتدخّل ضد أي من الدول الأعضاء في المنظمة، تحت طائلة استخدام القوة المسلحة ضدها[173].

تبِع هذه القرارات تفعيلها من جانب الولايات المتحدة وشركائها. ووضِعت القيود الصارمة على الاتصال بين كوبا وبلدان نصف الكرة الغربي. واتُّخذت إجراءات عدة، أحادية ومتعددة الأطراف، لمنع تدفق الدعاية الثورية من كوبا إلى باقي دول القارة. وتم الاستيلاء على شحنات الأسلحة التي أرسلتها كوبا سرًّا إلى الثوار في مناطق مختلفة[174].

مع حلول عام 1965، كانت الولايات المتحدة قد نجحت في عزل كوبا تمامًا. وباستثناء المكسيك قطعت الدول اللاتينية كلها علاقاتها مع كوبا تباعًا، لكن كاسترو لم يعتبر هذا تدميرًا لثورته أو للثورة الأميركية اللاتينية، بل ظل مقتنعًا بأن قمع كوبا لن يقمع الحركة الثورية في أميركا اللاتينية، ويصعب تدمير المثال الكوبي، على حد تعبيره[175]. لكن ذلك لم يكن رأي كاسترو وحسب، بل كان أيضًا رأي ثوريي القارة الذين اعتنق كثيرون منهم «الكاستروية» مذهبًا

---

(173) D. A. F. R. (1964): Final Act of the Meeting of Consultation, July 26, 1964, p. 295, and Szulc, «Tad: U. S. Asks Soviet to Curb Cubans,» New York Times, 25/7/1964.

(174) D. A. F. R. (1965): Cooperating for Progress in Latin America: Address by Ambassador Ellsworth Bunker, United States Representative on the Council of the Organization of American States, at a Regional Foreign Policy Conference, Dallas, Texas, February 27, 1965, p. 227.

(175) «خطاب فيديل كاسترو، في سانتا كلارا، 1965/7/26،» **الوقت**، العدد العاشر، السنة التاسعة (تشرين الأول/أكتوبر 1965)، ص 1 ـ 12.

ثوريًا، ظل مؤثرًا في الحركة الثورية في القارة أعوامًا طويلة. وحتى مع توقُّف دعم الحكومة الكوبية الفعلي لتلك الحركة، لم تُجدِ محاولات الولايات المتحدة والأنظمة الموالية لها كلها للحد من انتشار «الكاسترويّة»، على الرغم من أن الأولى صرفت كثيرًا من الجهد والأموال من أجل ذلك، حتى أنها بنت استراتيجيتها في التعامل مع القارة اللاتينية منذ قيام ثورة كوبا، على أساس إعاقة تحوّل أي دولة لاتينية إلى «كوبا ثانية»، مهما كلف ذلك.

سادسًا: حكومة خوان بوش في الدومينيكان

بعد ثلاثين عامًا من الحكم الدكتاتوري الذي انتهى باغتيال أقدم دكتاتوريي أميركا اللاتينية آنئذ، رافاييل تروخيّو (R.Trujillo)، في 30 أيار/مايو 1961، شهدت جمهورية الدومينيكان تغيّرات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كان أهمها عودة كثيرين من الثوريين من المنفى، وتشكيل أحزاب سياسية عدة، وخروج أخرى من نطاق العمل السري، مثل «حركة 14 يونيو الثورية»، كما أعاد تنظيم نفسه كلٌّ من الحزب الاشتراكي الشعبي الدومينيكاني (الحزب الشيوعي الدومينيكاني بعد ذلك) والحزب الثوري الدومينيكاني بعد عودة رئيسه خوان بوش من المنفى.

تصاعدت الحركة الشعبية الدومينيكانية، وأصبحت تلك التنظيمات هي القوى السياسية الرئيسة التي تبنّت المطالب الشعبية بطرد عائلة تروخيّو من البلاد ومصادرة ممتلكاتها وتشكيل حكومة دستورية. ثم تولّى الحكم خواكين بالاخور (J. Balaguer)، أحد رجال تروخيّو. وكان هذا يتمتع بتأييد الولايات المتحدة، لكن الأمر تطور إلى إضعاف حكم بالاخور نتيجة نهوض الحركة الجماهيرية والإضراب العام الذي دام 11 يومًا بين شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 1961، وهو ما اضطره إلى التفاهم مع البرجوازية. وفي إثر تدخّل الولايات المتحدة، أقام ما عُرف بـ «مجلس الدولة» الذي كان أعضاؤه من ممثّلي الطغمة التقليدية، فرفضت القوى اليسارية الاعتراف به، لكنه استمر في الحكم حتى 27 شباط/فبراير 1963، أي حين شُكِّلت حكومة دستورية

هي حكومة خوان بوش، أول حكومة انتخبها شعب الدومينيكان بالاقتراع العام في 20 كانون الأول/ديسمبر 1962 [176].

عاد بوش من منفاه إبان حكم بالاخور، وكان من بين الآلاف الذين شتّتتهم الدكتاتورية في العالم، وممن راقبوا بلدهم (الدومينيـكان) وعلم الولايات المتحدة يرفرف على أراضيها، فترة الاحتلال الأميركي (1916- 1924). كما أنه عاصر الثورة المكسيكية، وكان مثَله الأعلى الثوري المكسـيكي بانتشو بيّا الذي قاوم القوات الأميركية. وقد يُفسِر ذلك كله قومية بوش الحادة، على الرغم من أنه كان شـخصية ثار حولها الكثير من الجدل (نشأته وتوجهاته وسياساته بعد تولّيه حكم الدومينيكان)، لكن من المؤكد أنه وصل إلى الحكم بعد أن انتخبه شعب الدومينيكان في إثر حركة جماهيرية واسعة رأت فيه رجلًا تقدميًا عرض برنامجًا انتخابيًا موجَّهًا، في أساسـه، إلى مناهضة الطغم المحلية؛ إذ شجب الملْكية العقارية الكبيرة، ودعا إلى الإبقاء على القطاع العام وتطويره، وإعادة التعليم العلماني، كما كان نضال الفقراء ضد الأغنياء هو المحرك الرئيس لدعايته الانتخابية[177].

لم يكن توجّه بوش شيوعيًا، بل كانت رسالته، بشكل واضح، إصلاحية لاقت صدى عند أغلبية كبيرة من الناخبين، ومنها العناصر الأكثر ليبرالية من الأوليغاركية الدومينيكانية. لكن بوش قام بعد توليه الحكومة بكثير من الأعمال التي أثارت ضده معارضة القوى السياسية المحافظة؛ إذ بدأ فترة حكمه بكتابة دستور جديد في ظل سيطرة حزبه، الحزب الثوري الدومينيكاني، على الكونغرس الدومينيكاني بمجلسيه، الشيوخ والنواب[178].

---

(176) بدرو دوران، «جمهورية الدومينيك: لماذا وكيف انفجرت الانتفاضة،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد السابع (تموز/يوليو 1965)، ص 169 – 171، و Piero Gleijeses, The Dominican Crisis: The 1965 Constitutionalist Revolt and American Intervention (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978), pp. 85-86

(177) أيا كوندي، جوزي كويلو ونارسيسو، «الديناميكية ودروس ثورة الدومينيك،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الثاني عشـر (كانون الأول/ديسمبر 1965)، ص 203، و Juan Bosch, The Unfinished Experiment; Democracy in the Dominican Republic (New York: Praeger, [1965]), p. 163.

(178) Gleijeses, Shattered Hope, pp. 85-86.

شنّت المعارضة اليمينية حملة شرسة ضد حكومة بوش منذ اللحظة الأولى التي تسربت فيها مسودة الدستور الجديد إلى الصحافة؛ إذ بدا توجّه برنامج الحكومة يساريًا راديكاليًا عزل القطاعات القوية من المجتمع الدومينيكاني، فجاء في الدستور الذي أُقر في نيسان/أبريل 1963 أن على الدولة صون الثروات الوطنية وعدم بيعها من الأفراد، ومنع كل احتكار صناعي أو تجاري خاص، فضلًا عن إشراك العمال في أرباح المؤسسات، والكثير من المواد التي اعتبرها كبار الملّاك والكنيسة الكاثوليكية ضربة موجّهة إلى نفوذهم[179].

حاول بوش تطبيق برنامج إصلاح بالوسائل الديمقراطية؛ فهو لم يقوِّض هيكل السلطة القديم، لكنه ناشد المواطنين مساعدته في إصلاح النظام الاجتماعي. كما شجّع قيام الاقتصاد على محاولة موازنة الميزانية الدومينيكانية وإطلاق حملة لتقييد النفقات، ومحاربة الفساد في الجيش والبيروقراطية، حتى أنه خفّض راتبه وكثيرًا من النفقات الخاصة بالرئاسة. وأدى برنامج التقشف إلى توفير 13 مليون دولار، تقريبًا، في أثناء الأسابيع الستّة الأولى من وجود بوش في السلطة[180].

لكن مع بدء تنفيذ برنامج الإصلاح، تصاعدت معارضة أصحاب الأعمال والملْكيات الكبرى، كما أدّى تنفيذ النظام الضريبي الجديد والتعديلات في علاقة الكنيسة بالدولة، إلى تدفق سيل متواصل من الاتهامات ضد بوش بأنه يميل إلى الشيوعية ويتعاطف مع الشيوعيين. وانحصرت النظرة إلى تطورات الأوضاع في الدومينيكان في إطار تأثيرات الثورة الكوبية في المنطقة، وفي أن بوش يثبت نظرية كاسترو التي كانت تقول بأنه لا يمكن أن يكون هناك ثورة بدون شيوعية[181].

كما رأى السفير الأميركي في الدومينيكان جون مارتن أن جهد بوش في ما

(179) L. Y. Keith, «The Imperial Mind and U. S. Intervention in the Dominican Republic, 1961-1966,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, University of Connecticut, 1999), p. 138.

(180) The New York Times, 6/4/1963

(181) D. A. Allam, «Santo Domingo: The Empty Showcase,» The Reporter, 5/12/1963, pp. 28-31.

يتعلق بإصلاحات الميزانية عديم الجدوى، وأن بوش باتخاذه تلك الإجراءات قد ضحى برأس ماله السياسي[182]، إذ صنعت أعمال بوش خلال مدة حكمه القصيرة كثيرًا من الأعداء في جهات عدّة؛ فبعد تصديق الجمعية التأسيسية على الدستور، ونشره في أواخر نيسان/أبريل، تعمّقت حركة المعارضة للحكومة واتسعت، بل إن بوش واجه بعد وصوله إلى الحكم مباشرة تحالفًا غاضبًا ومتنوعًا، بشكل كبير، من النخب والكنيسة والطبقة المتوسطة والجيش؛ فالجميع احتج على راديكالية صيغ الحكومة لإعادة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، بينما شكّل رجال الدِّين الكاثوليك القوة الأكثر ثباتًا في التنظيم المعادي لبوش، حيث رجع نزاعه معهم إلى حملة انتخابات عام 1962، عندما اتهمه بعض الكهنة بأنه شيوعي[183].

على الرغم من الرؤى المعتدلة التي كانت لدى إدارة بوش، أدّى تذمّر الطبقة المالكة والهيئة الكاثوليكية من السياسات الإصلاحية للحكومة إلى كراهية بوش في القطاعات الأخرى المؤثرة في الحياة العامة الدومينيكانية. كما أن تهمة الشيوعية الموجّهة من الكهنة إلى بوش أزعجت عددًا من ضباط القوات المسلحة الدومينيكانية الأكثر تديّنًا، وكان منهم قادة في القوات الجوية الدومينيكانية. وتصاعدت المعارضة لبوش في القوات المسلحة، ما أدى إلى المجابهة بين الطرفين في حزيران/يونيو، حيث اتهمت القيادة العسكرية العليا بوش بأنه على علاقة مع الشيوعيين، فعنّف بوش الضباط بصرامة، معتبرًا ذلك تطفّلًا منهم وإقحامًا لأنفسهم في السياسة. وانتهى الأمر بطرد الضابطين المسؤولين عن توجيه الاتهامات، وتمكُّن بوش من السيطرة على الجيش على مدار صيف عام 1963، فنال تعاطف كبار الضباط، مثل رئيس هيئة أركان القوات الجوية الجنرال ميغيل أتيلا لونا بيريز، لكن لم تلبث علاقات بوش بالقوات المسلحة أن تدهورت، كما تزايد النزاع مع الكاثوليك والمعادين للشيوعية[184].

---

(182) John F. Kennedy Library (J. F. K. L), National Security File, Countries: Dominican Republic (N. S. F. C. O), Box 66, Martin, «Bosch's First Two Months», April 28, 1963.

(183) Bosch, pp. 112- 125.

(184) Miguel Guerrero, El golpe de estado (Santo Domingo: Editora Corripio, 1993), pp. 70-80.

كانت سياسة بوش تجاه الحركة الشيوعية هي أيضًا سببًا في زيادة حدة الاعتراضات، ولا سيّما من جانب إدارة الولايات المتحدة؛ فطالما رفض بوش إلحاح السفير الأميركي الذي كان يطالبه باعتقال أعضاء الحزب الشيوعي، معتبرًا أن حكومته لا يمكن أن تكون ديمقراطية نحو بعض المجموعات ودكتاتورية نحو بعضهم الآخر. كما أن بوش كان مقتنعًا بأن القيود على حركة الشيوعيين، أو المشتبه بهم، هي استراتيجيا خاطئة، على أساس أن الحركة الشيوعية المعلنة أسهل، بالنسبة إلى الإدارة من الحركة السرية[185].

لم يكن الخوف من تعاطف بوش مع الشيوعيين مطروحًا في أثناء حملته الانتخابية؛ فالسفير الأميركي، مارتن، كان يشك في هذا، كما أنه شارك أصدقاءه الدومينيكانيين من كبار الملّاك ورجال الأعمال في عدم الاقتناع الكامل بأن بوش لعب على التعاطف الشيوعي في الحملة الانتخابية[186]. لكن مارتن حذّر المسؤولين في واشنطن من أن الميل نحو اليسار قد يشكّل «خطرًا رئيسًا» على نجاح التجربة الديمقراطية، وأن على بوش أن يعلم بأن الحكومة الأميركية لن تسمح بأي تغيير جذري[187].

لاقى المحللون الأميركيون صعوبة شديدة في تحليل شخصية بوش، القومي، وكاتب القصة، والمثقّف الحالم. وكانت الفكرة الشائعة لدى المسؤولين الأميركيين أن هذا النوع من السياسيين لا يصلح لإدارة شؤون أمة، بل يدخل في إطار الفنانين والكتّاب والشعراء والفلاسفة الذين لا يستطيعون كسب معيشتهم، ولا سيّما في جمهورية الدومينيكان، وهو ما عرَّضهم لإغراء الشيوعيين. كما رأى مارتن أن بوش رجل غير واقعي، ولا يمكن الاعتماد عليه في مقاومة الشيوعية[188]، وأنه كان فريسة سهلة لمكائد الشيوعيين، وهو ما

(185) Lajara Burgos, Por qué se produjo la revolución de Abril del año? (Santo Domingo: Editora Taller, 1987), p. 60.

(186) Library of Congress (L. C.), Manuscript Division, John Bartlow Martin Papers, Box 44, Ambassador's Journal, November 29, 1962.

(187) President's Office Files (P. O. F.), Box 115 Santo Domingo 949 J. F. K. L., 23 December, 1962.

(188) John Bartlow Martin, Overtaken by Events; the Dominican Crisis from the Fall of Trujillo to the Civil War (New York: Doubleday, 1966), p. 99.

أكده مساعد وزير الخارجية الأميركي جورج بال، بعد لقائه ببوش، إذ ذكر بال أن بوش لم يبدُ أنه شيوعي، لكنه زعيم فوضوي عاجز عن إدارة ناد اجتماعي صغير لا بلاد في حالة اضطراب، وأنه معادٍ للأميركيين، ومتحذلق تعهّد بإصلاحات اجتماعية مستحيلة الإدراك، بحسب قول بال(189).

كانت هذه الفكرة الشائعة عن بوش عقبة رئيسة في علاقاته بالأميركيين الشماليين، فضلًا عن تحمّسه ضدّ الإمبريالية، وحساسيته تجاه العروض الأميركية التي بدت متغطرسة. كما أن بوش أكد في أحد أحاديثه أن تجربته مع مارتن أقنعته بأن المسؤولين الأميركيين غير متواضعين، ولا يحترمون سيادة البلدان الأضعف(190).

في بداية تولّي بوش الحكم، اعتبر المسؤولون الأميركيون أن خططه بشأن شبكة الكهرباء الريفية، وتطوير النقل، والمساعدة الحكومية في اختيار المحاصيل الزراعية وتخزينها، والاستراتيجيا التي اتّبعها في حملته لتطوير الريف، والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، كانت كلها متطابقة مع استراتيجيات تبنّتها الولايات المتحدة، بالفعل، تجاه الدومينيكان، وتمثّلت في المساعدات الأميركية عبر برنامج «التحالف من أجل التقدم»؛ فدفاع بوش عن المطاعم المدعومة للفقراء، مثلًا، حاكت أهداف برامج «الغذاء للسلام». كما أن بوش أثنى على توصيات المسؤولين الأميركيين بمصادرة أملاك تروخيّو، قبل توليه الحكم، وأكد وجوب تجهيز الأراضي، أوليًا، لإعادة التوزيع على الفقراء، كما وافق على أن الحاجة إلى إصلاح نظام حيازة الأرض هي في أعلى قائمة آليات التحديث الاقتصادي، والسياسي، الأمر الذي جعل حزب بوش، طبقًا للأميركيين، ممثّلًا لتوجه برنامج «التحالف من أجل التقدم» وتكتيكاته(191).

اجتمع بوش خلال رحلته إلى واشنطن في أوائل كانون الثاني/يناير

---

(189) George W. Ball, The Past has Another Pattern: Memoirs (New York: Norton, 1982), p. 237.

(190) Keith, p. 130.

(191) «Dominican J. F. K. L., N. S. F. C. O., Box 66, Current Intelligence Memorandum, Republic President-Elect Juan Bosch», January 2, 1963.

1963إلى الرئيس الأميركي جون كينيدي، وأعضاء الكونغرس، وقضاة المحكمة العليا، إضافة إلى عدد من المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية الأميركية[192]. واسـتُقبل استقبالًا جيدًا، وعرض كينيدي عليه 40 مليون دولار مساعدة من برنامج «التحالف من أجل التقدم»[193]، حيث تصرف كينيدي ورجاله على أساس أن بوش هو العميل الأحدث لهم في الكاريبي، إلى درجة أن رالف دنغان، أحد مسـؤولي الإدارة، قال في تقريره لكينيدي إن بوش بدا معاديًا للشـيوعية بشكل مشجّع، لكن دنغان أكد قلقه في ما يتعلق بأفضل طريق لإنجاز رؤى بوش للإصلاح[194].

مع أن بوش أثنى على برنامج التحالف في أثناء اجتماعاته مع كينيدي والمسـؤولين الأميركيين الآخرين، فإنه كان مرتابًا من برامج المسـاعدة الأميركية، وبادلته إدارة كينيدي الارتياب[195]، إذ وقفت قومية بوش في وجه تعاونه مع الإدارة الأميركية، في إطار برنامج التحالف. وكما سبقت الإشارة، كان بوش من الجيل الذي خرجت أفكاره من رحم ظروف قاسية مرت بها بلاده، كانت أهم سـماتها الاحتلال والتبعية، وكان مدركًا جيدًا لطبيعة الدور الذي قامت به المساعدات الاقتصادية في تعزيز عدم الاستقرار السياسي والسيطرة الأجنبية. لذا، تفادى بوش اتخاذ أي خطوات تدخل في نطاق العمل المباشـر من أجل مصالح الولايات المتحدة المالية والسياسية[196].

التزم بوش أيضًا عدم إقحام الدومينيكان في نزاعات الحرب الباردة؛ حيث صرّح في حزيران/يونيو 1963 بأنه لن يركع أمام أي من العاصمتين واشنطن أو موسكو، قائلًا: «لن أركع أمام أحد»[197].

---

(192) Edwin McCammon Martin, Kennedy and Latin America (Lanham, Md.: University Press of America, 1994), pp. 213-218.

(193) F. R. U. S. (1961-1963), vol. XII: Memorandum of Conversation: Conversation between the President and Dr. Juan Bosch, President-Elect of the Dominican Republic, 10 January 1963, p. 723.

(194) F. R. U. S. (1961-1963), vol. XII: Memorandum from the President's Special Assistant (Dungan) to President Kennedy, 10 January 1963, p.721.

(195) «Dominican J. F. K. L,N. S. F. C. O., Box 66, Current Intelligence Memorandum, Republic President-Elect Juan Bosch», January 2, 1963.

(196) Víctor Alba, Alliance without Allies (New York: Praeger, [1965]), p. 85.

(197) The Washington Post, and Times Herald, 2 /6/1963.

مع ذلك، أثار المعارضون الآخرون للنظام شكوك القيادة العسكرية حول بوش وعلاقته بالشيوعيين، التي تزامنت مع تزايد قلق إدارة كينيدي من موقف بوش «المريب» من الشيوعية[198]، وهو الموقف الذي كان السفير الأميركي يؤكده، دائمًا، باتهامه بوش بأنه يتّبع سياسة «ناعمة» مع الشيوعيين، وكان مارتن قلقًا بشأن بعض التنازلات التي قدمها بوش، مثل تعيين أفراد اعتبرتهم وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «مشبوهًا فيهم» في الوزارات والمناصب الكبيرة الأخرى. وفي أيار/مايو 1963، أبلغ مارتن وزارة الخارجية تسلّمه معلومات أفادت بعقد صفقة بين بوش واليسار قبل الانتخابات، وهو ما فسّره مارتن بأنه أنذر بإمكانية حدوث فتنة على النموذج «الكاستروي». وعلى ذلك، بدأ مسؤولون في واشنطن التحرك لوقف الدعم الأميركي للتجربة الديمقراطية الدومينيكانية، على الرغم من تشكيك أحد تقارير وكالة الاستخبارات المركزية في صحة هذه المعلومات[199].

مع تزايد الشكوك، لم تعد واشنطن ترى في بقاء بوش ما يخدم مصالحها؛ وبعد أن رحّبت به في البداية، على اعتبار أنه مُعبِّر عن «قوة ثالثة» تقع بين المؤيدين الرجعيين للدكتاتور المقتول رافاييل تروخيّو والقوى «الكاستروية»[200]، أخذت تنظر إليه باعتباره شخصًا غير نافع للمصالح الأميركية ولإدارة الدومينيكان؛ ففضلًا عن الاعتراضات الأميركية على القيادة الدومينيكانية في شأن الأمور الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك الإصلاح الزراعي وإجراءات الأمن الداخلي، صاغ رجال كينيدي اعتراضاتهم بناء على أفكار كانت شائعة عن انحراف وعجز الدومينيكانيين، فالتصوّرات الأميركية للحوادث الدومينيكانية بررت فشل السياسة الأميركية في إلقاء اللائمة على الثقافة الدومينيكانية و«الاستسلام الدومينيكاني المزعوم، بعد اغتيال تروخيّو، وما سمّاه المسؤولون الأميركيون «الهمجية والسذاجة الدومينيكانيتين»،

---

(198) June 10, 1963. J. F. K. L., N. S. F. C. O., Box 66, Gordon Chase, «Memorandum for Mr. McGeorge Bundy,

(199) June 10, 1963. J. F. K. L., N. S. F. C. O., Box 66, Gordon Chase, «Memorandum for Mr. McGeorge Bundy,

(200) McCormick, p. 147.

و«التخلف التقني والسياسي»؛ ففي نظر صنّاع السياسة الأميركيين كانت عيوب الشخصية الدومينيكانية هي التي فرضت القيود على الإدارة، فلم تستطع تجاوز مشكلات الدومينيكان(201).

لم تكن الحوادث العامة في أميركا اللاتينية، وقتذاك، تسمح بتراخي الإدارة الأميركية تجاه حكومة مشكوك في توجهاتها. وكان ثمة دلائل على أن استمرار وجودها قد ينتهي بثورة مماثلة للثورة الكوبية، وهو ما أدّى إلى تدخّل الحكومة الأميركية للتعاون مع الضباط الرجعيين في القوات المسلحة، بهدف القيام بانقلاب على حكومة بوش في 29 أيلول/ سبتمبر 1963؛ هذا الانقلاب دعمته الأوليغاركية الدومينيكانية ورجال الأعمال، ونصّبت حكومة موالية للولايات المتحدة تصاعدت ضدها أعمال العنف من الشعب، حتى تحوّل الأمر إلى انتفاضة شعبية مسلحة، خصوصًا مع نهوض الحركات اليسارية وتزايد نشاطها، وتبنّي بعض العناصر الوطنية في الجيش مطالب الشعب بعودة دستور 1963 وعودة بوش الذي كان قد نُفي خارج البلاد. ومارست الحكومة سلطات استبدادية، وفشلت في احتواء الموقف على أي صعيد، الأمر الذي زاد من حدة الاستنكار العام، حتى ممّن ساهموا في التخلص من بوش، وخصوصًا رجال الأعمال، بعد أن فشلت الحكومة في القضاء على المشكلات الاقتصادية المتفاقمة، كما أن الأغلبية من الشعب الدومينيكاني أضحت موقنة أن لا بديل من حكم اليسار، بل ذهب اقتناع بعضهم إلى أن الشيوعية هي الحل الوحيد لمشكلاتهم(202)، وأن الإصلاح الحقيقي لا يمكن إنجازه عبر الوسائل التدريجية السلمية؛ لذا نزلت الجماهير إلى الشارع حاملة السلاح، حتى وصل الأمر إلى تحول الدومينيكان إلى ساحة قتال في ربيع عام 1965، خصوصًا مع التدخّل العسكري الأميركي، لتثبيت الموالين والقضاء على المطالبين بعودة حكم بوش أو، بحسب فهم الإدارة الأميركية، الموالين للشيوعية الدولية، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في الفصل الثالث.

---

(201) Keith, p. 160.

(202) H. J. Wiarda, «The Businessmen who Dumped Bosch have Reason to Regret It: Trujilloism without Trujillo,» The New Republic, 19/9/1964, p. 5.

الفصل الثاني

سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية
لمواجهة التغلغل الاقتصادي الشيوعي
في أميركا اللاتينية

مثّلت أميركا اللاتينية منطقة النفوذ الاقتصادي الأهم بالنسبة إلى الولايات المتحدة. لذا، كانت محاولات اختراق الاتحاد السوفياتي تلك المنطقة بمنزلة تهديد لمصالح الولايات المتحدة ونفوذها، وهذا ما تزايدت خطورته إبان فترة الحرب الباردة التي شهدت تكثيف دول الكتلة الاشتراكية مساعيها من أجل إقامة علاقات تجارية قوية مع الدول اللاتينية، الأمر الذي لقي ترحيبًا من بعض حكومات تلك الدول، ففرض على الولايات المتحدة خلال عهد أيزنهاور (1953 - 1961) وكينيدي (1961 - 1963) وجونسون (1963 - 1969) تبنّي سياسات اقتصادية ارتكزت على قاعدة رئيسة هي الحد من التغلغل الاقتصادي الشيوعي كي تستطيع الولايات المتحدة الحفاظ على مصالحها ونفوذها الاقتصادي هناك.

أولًا: نفوذ الولايات المتحدة الاقتصادي في أميركا اللاتينية

برزت أهمية الأسواق الخارجية باعتبارها عاملًا مؤثرًا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية، حيث أدرك المسؤولون الأميركيون ورجال الأعمال هناك الحاجة الملحة إلى الأسواق الخارجية، ولا سيّما بعد فترات الكساد الاقتصادي في عامي 1873 و1893، ما أدّى إلى حالة من الإجماع بين رجال الأعمال والكونغرس وإدارة كليفلاند (Cleveland) على أهمية الأسواق الخارجية لتقدّم الولايات المتحدة وازدهارها. لذا، كانت الرؤية الاقتصادية أحد مفاتيح فهم السياسة الخارجية الأميركية[1].

على الرغم من وجود عوامل أخرى غير اقتصادية كان أهمّها الميول

(1) Charles S. Campbell, The Transformation of American Foreign Relations, 1865-1900 (New York: Harper & Row, 1976), pp. 84-87.

التوسعية الأميركية التي جاءت على أرضية أيديولوجية تعلّقت بإنجاز المهمة الأنغلو ساكسونية لتشكيل العالم في قالب حضاري غربي، كان التوسع والسيطرة الاقتصادية الخط الأبرز في السياسة الأميركية، خصوصًا تجاه حديقتها الخلفية، أميركا اللاتينية.

اطمأنت الولايات المتحدة عقودًا عدة إلى ضمان استمرار أميركا اللاتينية منطقة نفوذ اقتصادي شديدةَ الأهمية، ما أدى إلى انحصار سياستها تجاه تلك المنطقة في الحفاظ على مقوّمات هذه السيطرة التي تمثّلت، من وجهة نظر الولايات المتحدة، في دعم الحكومات الدكتاتورية ونفوذ الأوليغاركية لضمان موالاتها للأميركيين وتعاونها معهم، أرسميين كانوا أم رجال أعمال، الأمر الذي عبَّر عن قصور في النظرة السياسية إلى أميركا اللاتينية؛ فلطالما رأتها الإدارات الأميركية المتعاقبة منطقة خاملة، نسبيًا، على الصعيد الاقتصادي، وتجاهلت أي تطور طبيعي للفكر والسياسة الاقتصادية في تلك الدول، ولم تنتبه الولايات المتحدة لبزوغ القومية الاقتصادية، والرغبة في التخلص من التبعية الأجنبية، وبقايا الإقطاع التي مثّلت العوائق أمام التقدم الاقتصادي، ومحاولات بناء مجتمع صناعي. لذلك، لم يتوقع صنّاع السياسة في الولايات المتحدة إمكان أن تنجح حركة الصناعة اللاتينية، وأن يصبح الفكر الاقتصادي الشيوعي في يوم من الأيام تهديدًا لوجود الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية[2].

يتضح جليًا حجم السيطرة الاقتصادية للولايات المتحدة ومداها في أميركا اللاتينية من رصد أرقام الاستثمارات الأميركية العامة والخاصة، وحجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ودول القارة؛ وساعدت طبيعة النظام الاقتصادي في تلك الدول الولايات المتحدة في النفاذ بعمق إلى اقتصاداتها، والتحكم بها بشكل مباشر وغير مباشر. ففضلًا عن وقوع معظم الأراضي في أيدي قلة قليلة من الملّاك، وهو ما كان من أهم سمات الاقتصاد اللاتيني، هناك أيضًا ثراء تلك الدول بالموارد المعدنية التي تطلّب استخراجها واستغلالها

(2) P. C. M. Teichert, «Latin America and the Socio -Economic Impact of the Cuban Revolution,» Journal of Inter-American Studies, vol. 4, no. 1 (January 1962), p. 110, and p. 117.

نفقات كبيرة من رأس المال، وهو ما أدّى إلى جلب رجال الأعمال الأجانب الذين انحصر اهتمامهم في تحقيق الربح، من دون اعتبار لمصالح المواطنين اللاتينيين وحقوقهم. ففي بلدان مثل المكسيك وتشيلي وبوليفيا، حيث الأرض وآبار النفط والمناجم، وبلدان أميركا الوسطى التي وقع محصولها من الموز بالكامل تحت سيطرة «شركة الفواكه المتحدة»، كان المواطن مستغَلًّا من الشركات الأجنبية القائمة على كامل عمليات الاستثمار في تلك الدول، ما جعلها حقولًا خصبة للمد الشيوعي[3].

كانت الاحتكارات الأميركية بمكانة أداة السيطرة الاقتصادية على الدول اللاتينية، وهو ما توضحه أرقام الاستثمارات الأميركية في تلك الدول، التي بدأت بالتصاعد منذ عام 1914، حيث ارتفع الاستثمار الأميركي المباشر من 1.276 مليار دولار إلى 3.6458 مليار دولار في عام 1929 [4] الذي بدأ فيه رجال الأعمال الأميركيون يستثمرون أموالهم في أميركا اللاتينية بشكل أكبر من أي منطقة جغرافية أخرى[5].

أمّا في فترة الخمسينيات وحتى النصف الأول من الستينيات من القرن العشرين فوصل إجمالي الاستثمارات الأميركية الخاصة والعامة في أميركا اللاتينية إلى حوالى 12 مليار دولار، منها 8.8 مليار دولار استثمارات خاصة، أي ما مثَّل 35 في المئة من إجمالي استثمارات الولايات المتحدة المباشرة في الخارج[6]. وقُدِّر صافي أرباح الولايات المتحدة من استثمارات رؤوس أموالها في أميركا اللاتينية في عام 1955 بنسبة 14 في المئة من رأس المال المستثمَر، وأنتجت هذه الاستثمارات ما قيمته 5 مليارات دولار من السلع

---

(3) Graham H. Stuart, Latin America and the United States, 5th ed. (New York: Appleton-Century-Crofts, [1955]), p. 88.

(4) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Economic Commission on Latin America (ECLA), External Financing in Latin America, New York, 1965, p. 15.

(5) U. S. Department of Commerce, Bureau of Foreign and Domestic Commerce, American Direct Investment in Foreign Countries, Trading Information Bulletin #731, Washington, 1930, p. 18.

(6) A. B. Thomas, «Latin American Nationalism and the United States,» Journal of Inter-American Studies, vol. 7, no. 1 (January 1965), p. 6, and Hubert H. Humphrey, «U. S. Policy in Latin America,» Foreign Affairs, vol. 42, no. 4 (July 1964), p. 586.

التـي شكلت ثلث منتوجات التصدير الأميركية اللاتيـنـية[7].

في العام نفسه، زادت مشاريع الاستثمار مليار دولار، لم يُسـتخدم فيها من نقد الولايات المتحدة سوى 148 مليون دولار فقط. ومعنى هذا أن الباقي، وهو قيمة الزيادة في الاستثمارات، اعتُبر زيادة في رؤوس أموال حَمَلة الأسهم من المسـتثمرين الأميركيين في أميركا اللاتينية. وبإضافة هذه الزيادة إلى رؤوس الأموال الفعلية المستثمَرة، يتضح أن المستثمرين الأميركيين حصلوا من عمليات تصدير منتوجات أميركا اللاتينية إلى بلادهم على ربح لا تقل نسبته عن 30 في المئة من رؤوس أموالهم المستثمَرة. ولما كانت رؤوس الأموال الأميركية المستثمَرة تعادل 30 في المئة من صادرات هذه البلاد كلها في عام 1955، وكان الجانب الأكبر من الصادرات اللاتينية يذهب إلـى الولايات المتحدة، فمعنى هذا أن عمليات إنتاج سلع التصدير في تلك البلاد كانت تتم بأموال أميركية، وعلى أيدي الأميركيين. وبما أن الإنتاج بقصد التصدير عملية تقوم بها رؤوس الأموال الأجنبية، فمعنى ذلك أن أميركا اللاتينية هبطت، في نظر الولايات المتحدة، إلى مستوى المستعمرات[8].

في الفترة بين عامي 1946 و1951 بلغ تدفّق رأس المال من الولايات المتحدة إلى أميركا اللاتينية 1.629.000.000 دولار. لكن العائد الذي حصلت عليه الولايات المتحدة - على كل رأس المال الأميركي المستثمر في المنطقة - كان 3.078.000.000 دولار[9]. وفي عام 1953 كان إجمالي الاسـتثمار الأميركي 6 مليارات دولار، حصل منها المستثمرون الأميركيون على عائد قدره 1200 مليون دولار. وقُدِّرت الأرباح على الاسـتثمارات بيـن عامي 1948 و1953 بـ 6 مليارات دولار، ومعنى هذا أن أميركا اللاتينية كانت،

(7) A. F. P. (1958): Current Documents: Review of The Significance of The Vice President's Mission: Statement Made by the Assistant Secretary of State for Inter- American Affairs (Rubottom) Before the Subcommittee on Latin America of the House Committee on Foreign Affairs, June 3, 1958, p. 389

(8) Salvador de Madariaga, Latin America between the Eagle and the Bear (New York: Praeger, [1962]), p. 87.

(9) Department of Economic and Social Affairs, Foreign Capital in Latin America, E/CN. 12/360, New York, 1955, p. 15.

واقعيًا، هي التي تصدِّر رأس المال إلى الولايات المتحدة، وليس العكس. ولمّا كانت عمليات التصدير لا تؤدي إلى تحقيق زيادة في ادخارات أميركا اللاتينية، كانت النتيجة استنزاف رؤوس أموال تلك البلاد[10].

مع تطور الحوادث وقيام الثورة الكوبية وتصاعد المد الثوري والشيوعي في القارة، قَلَّ تدفق رأس المال الخاص إلى أميركا اللاتينية، ووصل إلى 32 مليون دولار في عام 1962، نظرًا إلى تعرّض مصالح المستثمرين الأميركيين في أميركا اللاتينية إلى مخاطر كبيرة، بينما كان مجموع الأرباح المُعاد استثمارها في العام نفسه 287 مليون دولار[11].

تقليديًا، انحصرت مجالات الاستثمار الأميركي في أميركا اللاتينية بالمرافق العامة والصناعات الاستخلاصية. بيد أن تفاوت أرقام الاستثمارات الأميركية في مختلف القطاعات تسبب بعدم توازن الاقتصادات اللاتينية؛ إذ استثمر رأس المال الأميركي الخاص بين عامي 1945 و1960 مليار دولار في النفط، و500 مليون دولار في التعدين، و750 مليون دولار في التصنيع[12].

فرضت ضرورات السيطرة الاقتصادية أن تكون أميركا اللاتينية هي السوق الأكبر للولايات المتحدة. واتضح ذلك من أرقام الصادرات الأميركية إلى الدول اللاتينية، والواردات منها، وهو ما حرصت عليه حكومة الولايات المتحدة منذ العقد الثاني في القرن العشرين، وتصاعد وصولًا إلى الخمسينيات؛ إذ قفزت قيمة الصادرات الأميركية إلى أميركا اللاتينية من 348 مليون دولار عام 1913 إلى 741 مليون دولار عام 1918. وارتفعت الواردات من المنطقة من 459 مليون دولار عام 1913 إلى 1133 مليون دولار عام 1918 [13]. وكانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تسيطر على 30 في المئة من التجارة

---

(10) Madariaga, pp. 87-88.

(11) Edward Sagendorph Mason, Foreign Aid and Foreign Policy (New York: Published for the Council on Foreign Relations by Harper & Row, [1964]), p. 88.

(12) Walter LaFeber, America, Russia, and the Cold War, 1945-1980, 4th ed. (New York: Wiley, 1980), p. 205.

(13) U. S. Department of Commerce: Bureau of the Census, Historical Statistics of the United States-Colonial Times to 1957, Washington, 1960, pp. 550, and 552.

الأميركية اللاتينية، وقاربت في السيطرة على السوق الأميركية اللاتينية، حتى أصبحت الولايات المتحدة شريك أميركا اللاتينية التجاري الرئيس[14].

في أواخر العشرينيات وصلت صادرات أميركا اللاتينية إلى الولايات المتحدة إلى 994 مليون دولار، والواردات اللاتينية من الولايات المتحدة إلى 931.3 مليون دولار، وكانت تجارة الولايات المتحدة مع أميركا اللاتينية أكبر كثيرًا من إجمالي تجارة الولايات المتحدة مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا[15].

في الوقت نفسه انعكست نتائج الثورة المكسيكية وما اتّبعته من سياسات اقتصادية على فكر بعض الزعماء اللاتينيين الذين استاءوا من تزايد التدخّل الاقتصادي للولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي، لذلك حاولوا تقوية حركة أميركية لاتينية مستقلة عن الولايات المتحدة، لتحجيم النفوذ السياسي لـ «عملاق الشمال» الذي استمدته من القوة الاقتصادية[16].

أدى اعتماد اقتصاد الدول اللاتينية على تصدير مادة أو مادتين إلى الولايات المتحدة، وبقاؤه زراعيًا وغير متنوع، إلى تقلّب أوضاع تلك الدول الاقتصادية، وإذعانها لرغبات السياسة الأميركية، وهو ما استغلته الولايات المتحدة جيدًا[17] لإحكام قبضتها على أميركا اللاتينية التي كانت المورد الرئيس للمواد الأولية الاستراتيجية؛ فأميركا اللاتينية زوّدت الولايات المتحدة بأكثر من 30 معدنًا استراتيجيًا، منها المنتوجات الكيماوية والنحاس والنفط والزنك والرصاص والحديد الخام، وبكثير من المواد الضرورية لعمليات الإنتاج

---

(14) Mark T. Gilderhus, Pan American Visions: Woodrow Wilson in the Western Hemisphere, 1913-1921 (Tucson: University of Arizona Press, [1989]), p. 5, and p. 37.

(15) Donald Marquand Dozer, Are We Good Neighbors? (Gainesville: University of Florida Press, 1959), p. 9.

(16) Joseph S. Tulchin, The Aftermath of War; World War I and U. S. Policy toward Latin America (New York: New York University Press, 1971), p. 252.

(17) John W. Spanier, American Foreign Policy since World War II (New York: Praeger, [1962]), p. 238.

الأميركي. كما أن أميركا اللاتينية كانت المصدر الوحيد في نصف الكرة الغربي لـ 12 مادة ضرورية[18].

في عام 1954 وصلت واردات الولايات المتحدة من أميركا اللاتينية إلى 3.5 مليار دولار. وفي عام 1956 وصلت إلى 3.8 مليار دولار، أي إن حوالى 30 في المئة من إجمالي واردات الولايات المتحدة من السلع من الدول الأجنبية كان من أميركا اللاتينية[19].

في عام 1957 وصلت صادرات الولايات المتحدة إلى أميركا اللاتينية إلى حوالى 4.7 مليار دولار، أي 24 في المئة من إجمالي الصادرات الأميركية. أمّا بالنسبة إلى الدول اللاتينية فكانت السوق الأميركية هي السوق الرئيسة لصادراتها، حيث حصلت على 44.2 في المئة من صادرات تلك الدول في عام 1957، وكانت أيضًا المصدر الأساس لوارداتها (48.8 في المئة)، في العام نفسه[20].

شكّلت المعادن الاستراتيجية حوالى 19 في المئة من الصادرات اللاتينية للولايات المتحدة، والنفط حوالى 18 في المئة؛ فالولايات المتحدة مثّلت السوق الأكبر لأكثر من ثلاثة أرباع إنتاج نحاس اللاتينيين، وثلثي إنتاجهم من البن، ونصف إنتاجهم من الصوف الخام. على الجانب الآخر، شكّلت صفقات أميركا اللاتينية مع الولايات المتحدة حوالى 35 في المئة من صادراتها من السيارات والشاحنات، وحوالى ثلث صادراتها من المواد الكيماوية والآلات الكهربائية ومنتوجات الحديد، وأكثر من ربع صادراتها من

---

(18) National Intelligence Estimate, NIE 80/90-55, Foreign Relations of the United States (F. R. U. S.), 1955 -1957, United States Government Printing Office, Washington, 1987, vol. VI: Conditions and Trends in Latin America, p. 28.

(19) Documents on American Foreign Relations (D. A. F. R) (1957), Economic Conference of the Organization of American States Buenos Aires August 15 - September 4, 1957: Address by the Secretary of the Treasury (Anderson), August 19, 1957, p. 388.

(20) A. F. P. (1958) Current Documents: Review of The Significance of The Vice President's Mission: Statement Made by the Assistant Secretary of State for Inter- American Affairs (Rubottom) Before the Subcommittee on Latin America of the House Committee on Foreign Affairs, June 3, 1958, pp. 388-389.

الآلات والمنسوجات الصناعية، وحوالى 17 في المئة من صادراتها من المواد الغذائيـة[21].

مع حلول عام 1963 وصل حجم تجارة الولايات المتحدة مع أميركا اللاتينية إلى أكثر من 6.6 مليار دولار، أي أكثر من ثلاثة أرباع تجارة الولايات المتحـدة الكليّة مع النصف الجنوبي للعالم[22]. وفي الوقت ذاته كان حجم التجارة البينيـة بين الدول اللاتينية ضعيفًا للغاية، ما زاد من اعتماد تلك الدول على الولايات المتحدة، صاحبة نصيب الأسـد في صادرات أميركا اللاتينية ووارداتها، وسـعت دائمًا إلى الحفاظ على هذا النصيب بمواجهة المحاولات الخارجية الأخرى لمزاحمتها في موقعها الاقتصادي المتفرد في القارة، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تبدو أمام الدول اللاتينية، حكومة وشعوبًا، مسؤولة مسؤولية كاملة عن الأزمات الاقتصادية التي مرت بها اقتصادات تلك الدول، ولا سـّيما ما تعلق بأسعار صادراتها التي اعتمد عليها اقتصادها اعتمادًا كاملًا، وتأثر هذه الأسعار بالأسعار العالمية، حيث كان ذلك سببًا رئيسًا في الأزمات الاقتصادية لكثير من الدول اللاتينية، فعائدات النقد الأجنبي من الصادرات كانت هي المصدر الوحيد لدفع ثمن الواردات[23].

تأتي الإحصاءات السـابقة في إطار الرصد العام لحجم نفوذ الولايات المتحدة الاقتصادي في دول أميركا اللاتينية كلها، ويمكن على وجه التحديد إلقاء الضوء على بعض الدول اللاتينية التي تفاقم فيها نفوذ الولايات المتحـدة؛ ففي منطقة أميركا الجنوبية التي تضم أكبر الدول وأهمها في القارة اللاتينية تفاوت حجم النفوذ الأميركي الشـمالي بين دولة وأخرى، بحسب أهميتها وعلاقاتها بالولايات المتحدة وحجم مصالح الأخيرة هناك؛ فحيث هو النفط، باعتباره مادة شديدة الأهمية، تزايد النفوذ والاحتكارات الأميركية في

---

(21) A. F. P. (1958) Current Documents, pp. 388-389.

(22) Hubert H. Humphrey, «U. S. Policy in Latin America,» Foreign Affairs, vol. 42, no. 4 (July 1964), p. 586.

(23) R. E Carlson, The Economic Picture in The American Assembly, The United States and Latin America (New York: [n. pb.], 1959), p. 123.

فنزويلا، حتى وصلت إلى أكثر من نصف استثمارات الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية، وتركز معظمها في صناعة النفط ومناجم الحديد (أكثر من 90 في المئة) والصناعات التحويلية والمصارف، حتى أصبحت فنزويلا مجرد مورِّد للمواد الأولية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وأُعطيت شركات النفط، خصوصًا شركة «ستاندرد أويل»، مساحات كبيرة من الأراضي، كما هيمنت الولايات المتحدة على تجارة فنزويلا الخارجية التي خضعت للمصالح الأميركية[24].

في كولومبيا، اتخذ التطور الرأسمالي طابعًا احتكاريًا، فكان في أوائل الستينيات 53.48 في المئة من رؤوس الأموال لحوالى 1.1 في المئة من مالكي الأسهم. وسيطرت الولايات المتحدة على تجارة البن التي شكلت أكثر من 78 في المئة من صادرات كولومبيا، وعلى 80 في المئة من النفط المنتج، هذا فضلًا عن التغلغل الأميركي في شتى قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال المؤسسات ذات «رأس المال المختلط»، الوطنية منها والأجنبية، حيث الكلمة العليا لاحتكارات الولايات المتحدة[25].

لم يختلف الأمر كثيرًا في الإكوادور؛ حيث تركز نشاط الاحتكارات الأميركية الرئيس هناك في إنتاج الموز والنفط، فيما ألحقت السياسة الأميركية المتعلقة بأسعار منتوجات الإكوادور ضررًا بالغًا بزراعتها، إذ فرضت التخفيض على أسعار تصدير الكاكاو والبن، ما سبب خسارة قدرها 67.2 مليون دولار بين عامي 1958 و1962. كما حازت الاحتكارات الأميركية سلطات مطلقة في إنتاج الموز والسيطرة على سوقه، فامتلكت شركات أميركية مزارع الموز في كولومبيا، وأتاح لها ذلك التحكم بأسعاره[26].

(24) كارلوس لوبيز، «الوضع الراهن والحزب الشيوعي في فنزويلا،» **الوقت**، السنة الثامنة، العدد العاشر (تشرين الأول/أكتوبر 1964)، ص 38 - 39.

(25) جوزيه كاردونا هويوس، «الحقيقة حول كولومبيا،» **الوقت**، السنة الثامنة، العدد العاشر (تشرين الأول/أكتوبر 1964)، ص 165.

(26) ريكاردو أورتيز كونزاليس، «الإكوادور: وضع وآفاق،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الثالث (آذار/مارس 1965)، ص 103 – 104.

شكّلت البرازيل، نظرًا إلى كونها مصدرًا مهمًا للحديد الخام والمنغنيز والأحجار الثمينة، منطقة مهمة ورئيسة اقتصاديًا، وكان حجم تجارة الولايات المتحدة معها 1.1 مليار دولار في عام 1954، وحجم الاستثمار الخاص أكثر من مليار دولار في العام نفسه[27]. كما أن البرازيل هي المُنتِج الأكبر في العالم للبن الذي شكّل حوالى 70 في المئة من صادراتها، وأمدت السوق الأميركية بنصف حاجاتها منه. كما كانت البرازيل من أسواق الولايات المتحدة المهمة للآلات والعربات[28].

أمّا في منطقة أميركا الوسطى والكاريبي فتركزت المصالح الأميركية هناك في «شركة الفواكه المتحدة»، وهي الشركة الأم لحوالى 60 شركة تابعة، عملت في جمهوريات المنطقة كلها، باستثناء هايتي، وبعض البلدان اللاتينية الأخرى. وكان لتلك الشركة استثمارات كبيرة في الموز والسكر والسكك الحديد والموانئ والسفن ووسائل الاتصالات الشاملة، في كلٍّ من غواتيمالا وهندوراس وكوستاريكا وبنما، وهو ما أثار استياء سكان المنطقة من الدور «الاستعماري» الاقتصادي لهذه الشركات الأميركية الكبيرة[29].

احتلت منطقة بنما أيضًا أهمية خاصة نظرًا إلى وجود قناتها وتحكّمها في الطريق البحرية الدولية؛ إذ سيطرت الولايات المتحدة على عائدات القناة التي مثّلت 20 في المئة من الدخل الوطني، بينما بلغت الأرباح التي كانت منطقة القناة تدرّها كل عام على الولايات المتحدة حوالى 100 مليون دولار، في حين أنها كانت تدفع سنويًا مليوني دولار بدل إيجار القناة، وكان هذا سبب كثير من المشكلات بين البنميين والولايات المتحدة لعدم استفادتهم من عائدات القناة[30].

(27) F. R. U. S. (1955 -1957), United States Government Printing Office, Washington, 1987, National Intelligence Estimate, NIE 80/90-55, vol. VI: Conditions and Trends in Latin America, p. 38.

(28) F. R. U. S. (1955 -1957), National Intelligence Estimate, NIE 93/90-55, vol. VII: Probable Developments in Brazil, Washington, March 15, 1955, pp. 654-655.

(29) F. R. U. S. (1955 -1957), National Intelligence Estimate, NIE 80/57, vol. VII: The Political Stability in Central America and the Caribbean through 1958, Washington, April 23, 1957, p. 646.

(30) F. R. U. S. (1955 -1957), vol. VI.

في جزر البحر الكاريبي، إضافة إلى كوبا التي سبقت الإشارة إليها، تزايد نفوذ رأس المال الأميركي وسيطرته على الاقتصاد، إذ امتلك 70 في المئة من مجموع الاستثمارات في هايتي، ولم يملك رأس المال الوطني سوى 15 في المئة. كما كانت الثروات الوطنية بكاملها في أيدي شركات أميركية عملت في استخراج البوكسيت، وفي التنقيب عن النفط واستخراجه، كما امتلكت شركات أميركية مزارع شاسعة لقصب السكر، الأمر الذي أخضع اقتصاد هايتي لهيمنة رأس المال الأميركي[31].

كانت هذه هي حال بورتوريكو أيضًا، حيث سيطرت الاحتكارات الأميركية على إنتاج السكر، وكانت تقرر مساحة الأراضي المزروعة وحجم الإنتاج، فضلًا عن ارتفاع نسبة الأرباح التي جنتها رؤوس الأموال الأميركية من الاستثمار في بورتوريكو؛ حيث كان يخرج من الجزيرة سنويًا أكثر من 250 مليون دولار، تذهب إلى جيوب حَمَلة الأسهم وأصحاب المؤسسات الأميركيين[32].

عادت الاحتكارات الأميركية على اقتصادات الدول اللاتينية بكثير من المساوئ والآثار السلبية، أهمها عدم الاستقرار نتيجة التقلّب في أسعار المواد الرئيسة التي اعتمدت عليها تلك الدول، وكانت الولايات المتحدة سوقها الأكبر. كما أن ارتفاع مستوى الاستغلال الذي مارسته الشركات الأميركية أدّى إلى هبوط المعدل السنوي لدخل الفرد وتضخّم الديون الأجنبية، الأمر الذي خلق عند الشعوب اللاتينية شعورًا عامًا بأن الشركات الأميركية هي سبب مشكلات بلادهم كلها، لأنها تهتم بمصالحها فحسب، ولا تُلقي بالًا لمصالح الدولة اللاتينية. كما أن الولايات المتحدة التي جنت الأموال الطائلة نظير استثماراتها في تلك الدول لم تهتم ببرامج الصحة والإسكان والتعليم وبناء

(31) جان لوبون، «في سبيل استقلال هاييتي،» **الوقت**، بيروت، السنة السابعة، العدد الرابع (نيسان/أبريل 1963)، ص 120.

(32) نارسيزو رابيل مارتينيز، «بورتوريكو (المستعمرة الأميركية)،» **الوقت**، السنة السابعة، العدد التاسع (أيلول/سبتمبر 1963)، ص 150.

طرق سريعة والزراعة والمرافق العامة، ولم تدعم التصنيع، في الوقت الذي امتلكت الولايات المتحدة موارد الدول اللاتينية المعدنية وأراضيها، وتحكمت باقتصاداتها[33].

كانت مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية العامل الأول وراء تدخّلاتها الكثيرة في شؤون الدول اللاتينية، خصوصًا في حالة إظهار إحدى الحكومات أي ميول غير مُرحِّبة بالاستثمارات الأجنبية، أو أي محاولات لسيطرة الدولة على الاقتصاد، أو محاولة الإفلات من القبضة الأميركية والتوجه إلى أي دولة أخرى لإقامة علاقات اقتصادية معها. فكانت واشنطن إذ ذاك تستخدم أسلحتها الاقتصادية كلها، ومنها الترهيب (العصا) والترغيب (الجزرة)، أو تعمل لإقصاء تلك الحكومة بذريعة التهمة الرئيسة «الشيوعية»، على الرغم من أن ميثاق منظمة الدول الأميركية نص في مادته الخامسة عشرة على عدم التدخّل في الشؤون الداخلية لأي دولة أميركية باستخدام، أو بالتشجيع على استخدام، إجراءات قسرية اقتصادية أو سياسية، تُمثّل اعتداءً على سيادة الدولة الأخرى، للحصول على مصالح من أي نوع[34].

لكن مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية في أميركا اللاتينية التي باتت مهددة، اضطرتها - منذ أوائل الخمسينيات - إلى التدخّل؛ حيث وجدت نفسها مواجَهة بهجوم اقتصادي شرس من دول «الكتلة الشيوعية» لاختراق منطقة أميركا اللاتينية اقتصاديًا من خلال الاتفاقات والصفقات والبعثات التجارية بين دول الكتلة والدول اللاتينية.

ثانيًا: تصاعد المد الاقتصادي الشيوعي في أميركا اللاتينية

أدرك الاتحاد السوفياتي الأهمية السياسية والاستراتيجية لإقامة علاقات اقتصادية قوية مع دول أميركا اللاتينية في إطار منافسته للولايات المتحدة

(33) Karl M. Schmitt and David D. Burks, Evolution or Chaos; Dynamics of Latin American Government and Politics (New York: Praeger, [1963]), p. 6.

(34) Pan-American Union, Charter of the Organization of American States, Washington, 1948, p. 5.

على مناطق النفوذ في العالم، وبهدف إضعاف الروابط التجارية والاقتصادية التي ربطت الولايات المتحدة بجيرانها الجنوبيين. ورأت الدول اللاتينية أيضًا في فتح الباب أمام النشاط الاقتصادي لدول المعسكر الشيوعي فرصة لتدعيم اقتصاداتها والنهوض بإنتاجها وتنويعه، وبصفة خاصة في نواحي التصنيع، ولا سيّما الصناعات الثقيلة وصناعات التعدين، حيث إن حاجة الدول اللاتينية إلى رؤوس الأموال والخبرة الفنية من الدول الأكثر تقدمًا، بالشروط التي تتفق مع أهداف اللاتينيين الوطنية، لم تتفق مع السياسات الاقتصادية التي اتّبعتها الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية، الأمر الذي جعلها تدخل دائرة التنافس بين الكتلتين، الشرقية والغربية، نظرًا إلى اتفاق دعائم السياسة الاقتصادية لدول «الكتلة الشيوعية» مع متطلبات الدول اللاتينية التي كان أهمها استخدام دول الكتلة سعر فائدة أقل كثيرًا من سعر فائدة القروض التي كانت تقدمها الولايات المتحدة والدول الغربية. كما أن دول «الكتلة الشيوعية» ركّزت سياستها الاقتصادية في الدول المتخلفة، بشكل عام، على تنمية موارد هذه الدول، وخصوصًا من الثروات المعدنية، ودعم الصناعات الثقيلة، فضلًا عن محاولات دول الكتلة إقناع الدول المتخلفة بأن سياستها تخلو من الأهداف السياسية، وأنها كانت تساعد الدول المتخلفة في تصريف فائض سلعها الزراعية والمواد الخام عندما يتعذّر على تلك الدول تصريف منتوجاتها، وهو ما يضر باقتصاداتها.

حفّزت القومية رغبة الشعوب الأميركية اللاتينية في رفض دور التابع في المشهد الدولي؛ فأميركا اللاتينية التي قامت، تقليديًا، بدور المورد الأساسي للمواد الأولية والغذائية إلى الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، واعتمدت على تلك الدول في الحصول على متطلباتها كلها من المنتوجات المصنعة، لم تعد شعوبها راغبة في قبول ما اعتبرته «وضعًا اقتصاديًا استعماريًا»، الأمر الذي أكدته تجربة الدول اللاتينية في أثناء الحربين العالميتين وبعدهما. فعلى الرغم من دخل صادرات المواد الأولية الكبير، عجزت تلك الدول عن تلبية حاجاتها من السلع المصنعة، وهو ما جعلها تنشد درجة أكبر من

الاستقلال، والاستقرار الاقتصادي، لا لرفع شأن المنطقة عالميًا فحسب، بل أيضًا لرفع مستويات الدخل، ولتوسيع السوق المحلية[35].

لذلك كانت القومية قوة عاطفية وظّفتها القوى السياسية المدافعة عن «الحياد»، إذ رأت بعض الدول التي تصاعدت فيها القومية اللاتينية أن من حقها تخطيط سياستها الخارجية الخاصة، بما يسمح لها بإقامة علاقات، وخصوصًا، علاقات تجارية مع دول العالم كلها، وأن التوسّع في التجارة الخارجية ضرورة ملحة لدول أميركا اللاتينية كلها، الأمر الذي دفع تلك الدول إلى إقامة علاقات تجارية مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية التي رأى اللاتينيون أنه لا يمكن تجاهل سوقها الكبيرة، ولا سيّما أن بعض دول حلف الأطلسي، مثل بريطانيا وفرنسا، أقامت علاقات تجارية مع الصين الشعبية[36].

رأى صنَّاع السياسة في واشنطن في ذلك تهديدًا لنظام الدول الأميركية الاقتصادي؛ فكما ذكرت ورقة مجلس الأمن القومي الأميركي رقم 1/5432 اعتبر الأميركيون أن نمو القومية الاقتصادية سيتزايد نتيجة محاولة الشيوعيين استغلال «معاداة الأميركيين» التاريخية، لذا رأى المسؤولون الأميركيون أن الحل لاحتواء الشيوعية هو نفسه الحل لاحتواء القومية الاقتصادية، من أجل تقوية النظام الاقتصادي للدول الأميركية[37].

بالنسبة إلى السياسة الخارجية السوفياتية فإنها استخدمت المساعدة الخارجية باعتبارها آليةً مهمةً لدعم مصالح الاتحاد السوفياتي في العالم الثالث، ولإضعاف النفوذ الغربي واحتلال مواقعه عبر إقناع دول العالم الثالث بقيادة الاتحاد السوفياتي لحركات التحرر الوطني، وبأن الطريق الوحيدة

---

(35) Foreign Relations of the United States (F. R. U. S.), 1955 -1957, National Intelligence Estimate, NIE 80/90-55, vol. VII: Conditions and Trends in Latin America, Washington, December 6, 1955, p. 20.

(36) Sampaio, in: Nonalignment in Foreign Affairs, Annals of the American Academy of Political and Social Science; v 362 (Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1965), p. 63.

(37) W. H. O., O. S. A. N. S. A., N. S. C. Series, Policy Paper Subseries, Box 13, File «NSC 5432/1», Policy toward L. A., Note by the Acting Secretary, September 3, 1954.

والمؤكدة للتنمية هي الطريق الشيوعية، الأمر الذي صعّب جهود الولايات المتحدة للترويج للتكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية. وكثّف السوفيات نشاطهم في العالم النامي منذ موت ستالين (آذار/مارس 1953)، من خلال تقديم الاعتمادات وزيادة التبادل التجاري، وهو ما أشار إليه جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأميركي، في رسالة إلى الرئيس أيزنهاور، مؤكدًا أن الاعتمادات السوفياتية التي قدمت من عام 1954 وحتى نهاية أواسط عام 1957 وصلت، تقريبًا، إلى 1.5 مليار دولار[38].

فرض هذا على الولايات المتحدة ضرورة تغيير سياستها الاقتصادية تجاه العالم النامي؛ وتكوّنت لدى المسؤولين الأميركيين فكرة عامة عن كيفية متابعة الاتحاد السوفياتي لمصالحه، وتركزت تلك الفكرة على أن السلاح الأكبر للسوفيات تمثّل في الدعاية لإقناع الأمم الأفقر بأن النظام الشيوعي هو الأفضل لتحسين أوضاعها، من خلال تصنيعٍ بنمط أسرع من النمط الرأسمالي الغربي. وعبّرت لجنة تنسيق العمليات الأميركية (O. C. B.)[39] عن ذلك، مؤكدة أن السوفيات حاولوا من خلال الدعاية غير الملحوظة والدائمة إقناع شعوب الدول النامية بأن النظام الشيوعي حوّل الاتحاد السوفياتي في مدة قصيرة جدًا من بلاد متخلفة صناعيًا إلى دول الصف الأول في القوة العسكرية والصناعية، وأن هذا المنهج الشيوعي راهن على رغبات الدول النامية في التقدم الاقتصادي السريع، وجعلها أكثر استعدادًا للتعاون مع دول الكتلة، حتى تستطيع أن تنجز معدلات نمو مشابهة للتي رأوها في الاتحاد السوفياتي[40]، خصوصًا أن هذا تزامن مع تزايد حدة الاستياء اللاتيني من سياسات الولايات المتحدة للتنمية الاقتصادية، وعدم حل مشكلة استقرار أسعار السلع، وضعف المعونة المالية التي كانت تقدمها الولايات المتحدة إلى أميركا اللاتينية، قياسًا على مناطق

(38) A. W. F., Dulles-Herter Series, Box 7, File «Dulles, Aug 1957 (2)», John Foster Dulles to Dwight D. Eisenhower, August 6, 1957.

(39) هي منظمة لتطبيق، ومراقبة سياسة مجلس الأمن القومي «N. S. C.».

(40) W. H. O., N. S. C. Staff, Papers, 1948-1961, O. C. B. Central File Series, Box 73, Folder «O. C. B. 091.4 L. A. (File #4) (5)», Nature and Problems of Soviet Economic Penetration in Underdeveloped Areas.

أخرى من العالم، ما ساعد في نمو اتجاهات سياسية معادية للأميركيين وراغبة في الحصول على بدائل[41].

بدأ انزعاج إدارة أيزنهاور يتصاعد مع تزايد محاولات تودّد الاتحاد السوفياتي الاقتصادية إلى دول المنطقة عبر تقديم العروض التجارية وبرامج المساعدات المغرية[42]، ومحاولاته الاهتمام بها، خصوصًا بعد أن غاب تأثيره السياسي والاقتصادي عنها فترات طويلة[43]. فمنذ أوائل عام 1953 بدأت دول الكتلة السوفياتية الاهتمام بالتجارة مع أميركا اللاتينية إلى حد أن حجم تجارة الكتلة مع أميركا اللاتينية ارتفع في الفترة بين عامي 1954 و1955 حوالى 335 مليون دولار، وشكّل نحو ربع تجارة الكتلة السوفياتية مع الدول النامية. وكانت البرازيل والأرجنتين أهم شركاء الدول الشيوعية التجاريين[44].

مع ذلك، يمكن القول إن العلاقات التجارية بين أميركا اللاتينية ودول «الكتلة الشيوعية» حتى عام 1956 كانت في نطاق ضيِّق، ولم تتجاوز الصفقات المحدودة لتبادل السلع والمحاولات الضعيفة من الدول اللاتينية لإيجاد أسواق بديلة لسلعها الرئيسة، نظرًا إلى التداعيات السلبية على اقتصاداتها نتيجة الاعتماد على سوق الولايات المتحدة.

مع حلول عام 1956 اتخذت العلاقات التجارية بين أميركا اللاتينية والاتحاد السوفياتي منحى آخر، إذ أعلن رئيس الوزراء السوفياتي، نيكولاي بولغانين، في بيان أذاعه راديو موسكو رغبة الاتحاد السوفياتي في توسيع

(41) W. H. O., N. S. C. Staff, Papers, 1948-1961, O. C. B. Central File Series, Box 73, Folder «O. C. B. 091.4 L. A. (File #4) (5)», Nature and Problems of Soviet Economic Penetration in Underdeveloped Areas, and F. R. U. S. (1955 – 1957), VI, National Intelligence Estimate, NIE 80/90-55,Washington, December 6, 1955, Conditions and Trends in Latin America, p. 28.

(42) H. Hanak, «Foreign Policy,» in: Martin McCauley, ed., Khrushchev and Khrushchevism (Bloomington: Indiana University Press, 1987), pp. 180-193.

(43) Cole Blasier, The Giant's Rival: The USSR and Latin America (Pittsburgh, Pa: University of Pittsburgh Press, 1987), p. 19.

(44) Paper Prepared in the Office of Intelligence Research, F. R. U. S. (1955 -1957), Department of State, VI: «Communism in Latin America», Washington, April 18, 1956, p. 88.

العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية بين بلاده وأميركا اللاتينية. وعرض تقديم المعونة التقنية إضافة إلى المعدات الصناعية والسلع المصنّعة واستيراد منتوجات الحقول والمعادن أيضًا. وكان هذا هو البيان الرسمي الأول الموجّه من زعيم سوفياتي، بشكل خاص، إلى أميركا اللاتينية. وتلته بيانات مماثلة في وقت لاحق من العام نفسه[45].

رأى المسؤولون في واشنطن أن بيان بولغانين هو الأكثر أهمية في سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه أميركا اللاتينية، واعتبرت ذلك محاولة جدية من الاتحاد السوفياتي لاختراق الدول اللاتينية اقتصاديًا، والتقرب منها بتدعيم الروابط التجارية باعتبارها وسيلة لزيادة قدرة تلك الدول على مساومة الولايات المتحدة. كما رأى الأميركيون أن فرصة الاتحاد السوفياتي في تلك المنطقة أكبر من فرصه في المناطق الأخرى[46].

في مقابلة مع الصحافي المكسيكي، هوغو لاتور كابل، في 1 حزيران/يونيو 1956، عرض بولغانين تقديم قروض طويلة الأجل لشراء المعدات والتجهيزات السوفياتية. وعرض أيضًا مساعدة سوفياتية مختلفة عن المعروضة من جانب الولايات المتحدة، مؤكدًا عدم وجود شروط ملحقة بعروض التعاون الواسع النطاق في المشاريع التقنية والصناعية، واستناد المساعدة السوفياتية إلى الاحترام المتبادل والمساواة في الحقوق والمصالح المتبادلة في ما يتعلق بالبلدان كلها، خلافًا للمساعدة الأميركية التي خضعت لشروط عسكرية واقتصادية[47].

تبِعت بيان بولغانين الأول عروضٌ رومانية وهنغارية مماثلة؛ ففي آذار/مارس 1956 عرضت هنغاريا وبولندا شراء ما قيمته 60 مليون دولار من

(45) Evron M. Kirkpatrick, ed., Year of Crisis: Communist Propaganda Activities in 1956 (New York: Macmillan, 1957), p. 229.

(46) Paper Prepared in the Office of Intelligence Research, Foreign Relations of the United States (F. R. U. S.), 1955 -1957, Department of State, VI: «Communism in Latin America», Washington, April 18, 1956, p. 88.

(47) Soviet Bids For Trade in Latin Areas,» The Washington Post and Times Herald, 7/6/1956.

فائض قطن البرازيل. كما نشط التشيكيون والبولنديون في إرسال وفود منهم إلى أميركا اللاتينية، إضافة إلى الممثلين التجاريين الملحقين ببعثات دول الكتلة الدبلوماسية في المنطقة التي لم تعرض تشكيلات من السلع المصنَّعة فحسب، بل عرضت أيضًا شراء فائض الدول اللاتينية؛ ففي آذار/مارس ذهب وفد سوفياتي إلى كولومبيا، كما عرضت الكتلة السوفياتية أَن تبيع من البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وإكوادور أسلحة[48].

هذا، إضافة إلى المعارض التجارية والصناعية، خصوصًا التشيكية التي أُقيمت في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 1956 في كلٍّ من بوغوتا ومونتفيديو. وفضلًا عمّا اشتراه الاتحاد السوفياتي من السكر الكوبي (200.000 طن، قدرت قيمتها بحوالى 14 مليون دولار)، ارتفعت تجارة «الكتلة الاشتراكية» مع البرازيل في عام 1956 فبلغت تقريبًا 70 مليون دولار، مقارنة بأقل من 60 مليون دولار في عام 1955. وعمومًا تجاوز حجم الواردات اللاتينية من بلدان الكتلة الصينية - السوفياتية في عام 1956 حجم الصادرات[49].

بعد فشل المؤتمر الاقتصادي العاشر لمنظمة الدول الأميركية الذي عُقد في بوينس أيرس في آب/أغسطس 1957، ورفض الولايات المتحدة مساعدة أميركا اللاتينية ماليًا، تقدم الاتحاد السوفياتي بعروض لمساعدات غير مشروطة، بُغية كسب ود الدول اللاتينية باعتباره جزءًا من خطته السلمية للنفاذ إلى داخل تلك الدول، مع ملاحظة أن معظم المساعدات الأميركية قُدمت على شكل سلع استهلاكية، ما زاد من تدهور أحوال الدول الاقتصادية، وجعلها دائمًا تحت سيطرة الولايات المتحدة، في حين كانت المساعدات السوفياتية سلعًا إنتاجية من شأنها النهوض بالاقتصاد، فضلًا عن انخفاض أسعار المواد

---

(48) Foreign Relations of the United States (F. R. U. S.) (1955 -1957), VI: National Security Council Progress Report, Progress Report on United States Objectives and Courses of Action With Respect to Latin America (NSC 5432/1), Washington, March 28, 1956, p. 46.

(49) Evron M. Kirkpatrick, ed., Year of Crisis: Communist Propaganda Activities in 1956 (New York: Macmillan, 1957), pp. 266-268.

الأولية التي اعتمد عليها الدخل القومي للدول اللاتينية، الأمر الذي عرّض اقتصادات تلك الدول لأزمات كبيرة[50].

مع بداية عام 1958 بدا واضحًا أن الاتحاد السوفياتي كثّف من نشاطه الاقتصادي، وسعى بقوة إلى تدعيم روابطه الاقتصادية مع أميركا اللاتينية، وخصوصًا الأرجنتين والبرازيل[51]، وقدّم أكثر من عرض مغرٍ للدولتين، ولا سيّما مع تدهور أسعار المواد الأولية في السوق العالمية، وتأثّر الاحتياطات النقدية لتلك الدول، ما حال دون حصولها على وارداتها الرئيسة. كما أن فترة الكساد الأميركي الشمالي (1957 - 1958) أثّرت بشكل مباشر في دخل التصدير الأميركي اللاتيني نتيجة التبعية للولايات المتحدة[52].

اضطر ذلك بعض الدول اللاتينية إلى قبول عروض السوفيات، كما فعلت الأرجنتين التي أرسلت بعثة اقتصادية إلى موسكو في 14 كانون الثاني/يناير 1958 وأجرت محادثات اقتصادية مع الحكومة السوفياتية في شأن تنمية العلاقات التجارية، خصوصًا في ما يتعلق باستيراد الآلات والمعدات الخاصة باستغلال الثروة النفطية، بعد امتناع الحكومة الأميركية عن تقديم المساعدة. وعقد الوفد التجاري الأرجنتيني في تلك الرحلة صفقات مع الاتحاد السوفياتي قُدِّرت بأربعة ملايين دولار، وقدم إلى الحكومة السوفياتية مشاريع عقود قيمتها 40 مليون دولار، كان الغرض من معظمها استيراد معدات لإنشاء شبكة من أنابيب النفط في الأرجنتين. كما سافر الوفد الأرجنتيني من موسكو إلى براغ

(50) عبّر دالاس عن ذلك قائلاً إن الاتحاد السوفياتي استغل الأزمات الاقتصادية للدول اللاتينية للتسرب الاقتصادي إليها، واصفًا الاتحاد السوفياتي بأنه كان «يصطاد في الماء العكر»، انظر: (A. F. P.), Current Documents: Meeting The Russian Economic Offensive in Latin America: Replies Made by the Secretary of State (Dulles) to Questions Asked at a News Conference, January 10, 1958, pp. 350 – 351.

(51) ارتفعت تجارة الاتحاد السوفياتي مع الأرجنتين من مليون روبل (العملة السوفياتية)، في عام 1950 إلى 32.1 مليون روبل في عام 1960. ومع البرازيل من 1.4 مليون روبل في عام 1950 إلى 22.6 مليون روبل في عام 1960، انظر: Nicola Miller, Soviet Relations with Latin America, 1959-1987 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1989), p. 222, and Thomas J. McCormick, America's Half-Century: United States Foreign Policy in the Cold War and After (New Delhi: [Affiliated East-West Press Private Limited, 1992]), p. 142.

(52) McCormick, p. 142.

لعقد صفقات مع حكومة تشيكوسلوفاكيا قيمتها 15 مليون دولار. وعقدت الأرجنتين مع رومانيا اتفاق تجارة في حدود مليوني دولار في 16 كانـون الثاني/يناير 1958، ومنح هذا الاتفاق المتعاقدين تسهيلات جمركية وضرائبية، وسمح للأرجنتينيين بشراء بضائع تشيكوسلوفاكية عن طريق رومانيا[53].

قدَّم الاتحاد السوفياتي إلى البرازيل أيضًا عروضًا رحّبت بها الأوساط الرسمية البرازيلية، وبدأت بدراستها، لكنها أرجأت النظر فيها بفعل ضغط الولايات المتحدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1958، سافرت بعثة تجارية برازيلية إلى موسـكو للتباحث حول استئناف العلاقات التجارية بين البلدين[54]. نجحت المفاوضات بين البرازيل والاتحاد السـوفياتي في عقد اتفاق لتبادل 20 ألف جِوال (شوال) بن بستين ألف طن نفطًا سوفياتيًا، مع احتمال زيادة النفط السـوفياتي في عام 1960، بينما اشترطت الاتفاقية البرازيلية - السوفياتية أن يكون حجم التجارة بين البلدين في حدود 27 مليون دولار في عام 1960، و37 مليون دولار في عام 1961، و45 مليون دولار في عام 1962، وأن يقدم الاتحاد السوفياتي إلى البرازيل النفط الذي يستنفد كثيرًا من رصيدها من الدولارات، وكذلك الآلات والمعادن والكيماويات، وفي مقابل ذلك يحصل الاتحاد السوفياتي على البن والفول والزيوت النباتية والجلود[55].

اضطرت تشيلي أيضًا إلى بيع نحاسها من السوفيات ردًا على طلب

(53) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 757، ملف 3/81/724 ج 2، السفارة المصرية في موسكو، تقرير عن «العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفياتي وأميركا اللاتينية»، من السفير إلى وكيل الخارجية، بتاريخ 1958/2/6، ووثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، السـفارة المصرية في بوينس أيرس، تقرير من السفير لوكيل الخارجية بشأن التدخل الاشتراكي الاقتصادي في أميركا اللاتينية، بتاريخ 1958/1/23.

(54) Robert Scheer and Maurice Zeitlin, Cuba, an American Tragedy (Harmondsworth: Penguin Books, 1964), p. 147.

(55) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 868، ملف 64، المفوضية المصرية في بوغوتا، مذكرة من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، حول رد فعل الأوساط الكولومبية واللاتينية عامة على مشروع الولايات المتحدة لإعادة دراسة علاقاتها مع أميركا اللاتينية، بتاريخ 1958/11/3.

اتحاد المناجم الأميركي بزيادة التعريفة على واردات النحاس إلى الولايات المتحدة لحماية صناعة النحاس المحلية، على الرغم من تحذيرات السفارة الأميركية في سانتياغو من الآثار السلبية لرفع الرسوم الجمركية على العلاقات التشيلية - الأميركية. ففي 19 آذار/مارس 1958 قررت إدارة النحاس التابعة لوزارة الاقتصاد التشيلية الموافقة على صفقة نحاس قضت ببيع 14 ألف طن من أسـلاك النحاس، عشرة أطنان ونصف الطن منها للاتحاد السوفياتي، وثلاثة أطنان ونصف الطن لألمانيا الغربية، وكانت هذه أضخم صفقة نحاس باعتها تشيلي حتى ذلك الوقت[56].

في الفترة بين 18 و28 تشرين الثاني/نوفمبر 1959 زار نائب رئيس الوزراء السوفياتي، أناستاس ميكويان، المكسـيك، وركز محادثاته على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وفي نهاية زيارته أعلن في الصحافة عن قرض سوفياتي للمكسيك[57]. وقامت دول أخرى في تلك الفترة، مثل كولومبيا وإلسلفادور، وبنما وتشيلي، بدراسة إقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفياتي، وقبول العروض التي قدمها. هذا إضافة إلى أن السياسة الحمائية (Protectorate) التي اتّبعتها الولايات المتحدة أدت إلى نقص مشترياتها من أوروغواي من 102 مليـون دولار في عام 1951 إلى 18 مليونًا في عام 1957، وبالتالي نقص احتياط الذهب والدولارات في أوروغواي من 147 مليون دولار إلى 55 مليون دولار. وبدأ السوفيات شراء الصوف الذي يعتبر من صادرات أوروغواي الرئيسة عن طريق المستوردين الهولنديين. كما عرض السوفيات على أوروغواي النفط بأسعار تقل 2 - 9 في المئة عن الأسعار العالمية. وأُنشئ مكتب تجاري في مونتفيديو (عاصمة أوروغواي)[58].

في أوائل الستينيات واصل السوفيات جهودهم من أجل توسيع نفوذهم

(56) وثائق وزارة الخارجية المصرية: أرشيف الدول (تشيلي)، محفظة رقم 152، ملف 4، السفارة المصرية في سانتياغو، التقرير الاقتصادي (16 - 1958/3/26، 1958/3/26).

(57) «Moscow woos Mexico,» The New York Times, 30/11/1959.

(58) J. Reston, «Cleavage on Trade,» The New York Times, 31/1/1958.

الاقتصادي في أميركا اللاتينية. ومع تغير الحكومات المرحّبة بالتعاون مع السوفيات، ووجود حكومات أخرى حليفة للولايات المتحدة في كثير من الدول حافظ السوفيات على علاقاتهم بحكومات بعض الدول التي حرصت على تدعيم الروابط الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي؛ ففي البرازيل تزايد النفوذ السوفياتي، ولا سيّما في عهد حكومة خانيو كوادروس (J. Quadros) التي شهدت تقدمًا ملحوظًا في العلاقات البرازيلية - السوفياتية تمثّل في فتح مكتب تجاري وإقامة بعثة تجارية سوفياتية دائمة في البرازيل في تموز/يوليو 1961. ورئس خواو خولارت (J. Goulart)، نائب الرئيس، حينذاك، بعثة برازيلية لبحث الإمكانات التجارية مع الصين الشعبية[59].

استمر التعاون مع السوفيات في أثناء حكم خولارت، فأقيم في ريو دي جانيرو معرض تجاري - صناعي سوفياتي بين أيار/مايو وحزيران/يونيو 1962، وعُقد بين الدولتين اتفاق تجاري جديد وطويل الأجل. وفي 20 نيسان/أبريل 1963 وُقِّعت اتفاقات في شأن المدفوعات والتجارة مدتها خمسة أعوام، وأخرى لتبادل التصدير بين عامي 1963 و1965 [60].

توثّقت عُرى العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفياتي والأرجنتين في عهد الرئيس أرتورو إيليا (1963 - 1966)، بعد أن كانت قد توقفت عقب الانقلاب العسكري الذي وقع في آذار/مارس 1962، حيث قامت الحكومة الأرجنتينية بإلغاء اتفاقات التجارة والدفع المعقودة بين الدولتين منذ عام 1958. أمّا في تشيلي فنشطت العلاقات الطبيعية والاقتصادية بين الدولتين مع حلول عام 1960، عندما زار موسكو وفد تجاري تشيلي، وأقيمت بعثة تجارية سوفياتية دائمة في سانتياغو. وقام وفد اقتصادي تشيلي أيضًا بزيارة الاتحاد السوفياتي في حزيران/يونيو 1963 للتفاوض في القضايا الاقتصادية والتجارية. وكانت هذه حال حكومة أوروغواي التي اعتلت الحكم في آذار/

(59) J. D. Onis, «Brazil Plans Tie with Soviet Soon,» The New York Times, 25/7/1961

(60) **السياسة الخارجية السوفياتية بين عامي 1965/1955**، تعريب خيري حماد (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1968)، ص 191.

مارس 1963، واهتمت بتوسيع التجارة مع الاتحاد السوفياتي. وتحولت البعثتان الدبلوماسيتان في موسكو ومونتفيديو إلى سفارتين على أساس متبادل، في كانون الأول/ديسمبر 1964 [61]. هذا إضافة إلى المكسيك وبوليفيا، والدولة صاحبة العلاقات الاقتصادية الأكبر مع دول «الكتلة الشيوعية»، أي كوبا.

غني عن القول إن الدول اللاتينية التي دعمت علاقاتها الاقتصادية مع السوفيات، بالتبعية، حافظت على علاقاتها الدبلوماسية معهم، كما توطدت أيضًا العلاقات الثقافية والتعليمية، لكن الاختراق الأخطر بالنسبة إلى الولايات المتحدة كان في المجال الاقتصادي الذي كاد يفقدها أهم منطقة تجارية لديها، كما سبقت الإشارة. لذا فرضت مواجهة هذا التغلغل الاقتصادي الشيوعي على الولايات المتحدة استخدام الآليات الاقتصادية كلها لوقفه والحيلولة دون تصاعد نفوذ السوفيات وفقدان تلك المنطقة باعتبارها منطقة نفوذ أميركي، وما يترتب على ذلك من تداعيات تضر باقتصاد الولايات المتحدة، وهو ما كان الموجّه الرئيس لسياسة الولايات المتحدة الاقتصادية تجاه أميركا اللاتينية طوال فترات حكم كلٍّ من أيزنهاور وكينيدي وجونسون، على التوالي.

ثالثًا: السياسة الاقتصادية في عهد أيزنهاور (دبلوماسية الدولار)

ارتكزت سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية إبان فترتي حكم الرئيس أيزنهاور (1953 - 1957، 1957 - 1961) على محاربة القومية الاقتصادية (Economic Nationalism) التي ارتبطت في ذهنية صانع القرار الأميركي بالشيوعية، حيث التضييق على حركة رأس المال والاستثمارات الخارجية، وزيادة تدخّل الدولة في الاقتصاد، فكان الأساس الذي انطلقت منه سياسة أيزنهاور الاقتصادية هو تشجيع الحكومات اللاتينية على توفير البيئة الملائمة للاستثمار الخاص، وفتح الأسواق، وثنيها عن اتخاذ أي سياسات تُحدُّ من تدفق رأس المال الخاص، أو التوجه اقتصاديًا إلى دول «الكتلة الشيوعية»، بما يزيد من

---

(61) **السياسة الخارجية السوفياتية بين عامي 1965/1955**، ص 192-196.

النفوذ الاقتصادي الشيوعي في أميركا اللاتينية. وعرّف المؤرخون والسياسيون هذه السياسة بسياسة «دبلوماسية الدولار»، حيث كانت الآلية الأهم لتحقيقها هي تقديم المساعدات والقروض لا لدعم التنمية الاقتصادية وإنما لضمان عدم توجّه الحكومات اللاتينية يسارًا. لذلك، وُجِّهت تلك المساعدات والقروض إلى الحكومات الموالية، أو إلى الحكومات التي أظهرت ميلًا اقتصاديًا إلى دول الكتلة الشيوعية، أو التي تصاعدت فيها حركة القومية الاقتصادية، مدعومة من القوى اليسارية، ولا سيّما الشيوعية. كما أن سياسة الولايات المتحدة انحصرت خلال تلك الفترة في دائرة تشجيع الاستثمار الخاص وتقديم القروض والمساعدات الاقتصادية كردة فعل، ولم تبادر إدارة أيزنهاور إلى حل أي من المشكلات الاقتصادية المزمنة التي عانتها الدول اللاتينية، ووقفت وراءها سياسات واشنطن بشكل مباشر وغير مباشر.

1- القروض والمساعدات الاقتصادية

قبل مجيء أيزنهاور إلى الحكم طُرحت مسألة المساعدات الأميركية لدول أميركا اللاتينية على بساط البحث إبان إدارة هاري ترومان (1945 - 1953)، فتذمَّر اللاتينيون من ضآلة حجم المساعدات الأميركية، وأدرك كثيرون من المسؤولين الأميركيين جيدًا مخاطر ذلك على العلاقات بين أميركا اللاتينية والولايات المتحدة، وحذّروا منه، لكن واشنطن كانت وقتئذٍ على ثقة كاملة بأن أميركا اللاتينية كانت في مأمن عن صراعات الحرب الباردة، لذلك لم تكن للمنطقة أولوية في قائمة المساعدات الأميركية[62].

بعد تولّي أيزنهاور الحكم في مطلع عام 1953 ظهر كثير من المؤشرات على تصاعد حجم الاختراق الشيوعي لأميركا اللاتينية، وفرض ذلك ضرورة استقرار الدول اللاتينية اقتصاديًا كي تحقق استقرارًا سياسيًا يجعلها قادرة على

(62) David Green, The Containment of Latin America; A History of the Myths and Realities of the Good Neighbor Policy (Chicago: Quadrangle Books, 1971), pp. 60 – 74, 206, and p. 265, and Fredrick B. Pike, The United States and the Andean Republics: Peru, Bolivia, and Ecuador (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1977), p. 239.

مقاومة المد الشيوعي الاقتصادي[63]. وعلى الرغم من أن أيزنهاور كان يُدرك أهمية تقديم المعونات الاقتصادية والقروض لمساعدة الدول اللاتينية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود وحل المشكلات الاقتصادية، فإنه كان يبحث عن حلول وطرائق «أرخص» لاحتواء الشيوعية في الدول النامية كلها عمومًا[64].

لم يكن هذا رأي أيزنهاور وحده، بل كان الكونغرس الأميركي أيضًا شديد التصلب إزاء حجم المساعدات الأميركية، وكثيرًا ما انتقد أعضاؤه توزيع الدولارات الأميركية على نطاق واسع[65]، بينما انقسم الرأي العام الأميركي حيال برامج المعونة الخارجية الأميركية بين مؤيد ومعارض. لذا، كانت نتيجة الخلاف بين الكونغرس والرئيس ومسؤولي الإدارة والرأي العام في مسألة حجم المساعدات ومنح القروض، وخصوصًا لدول أميركا اللاتينية[66]، أن كل ما قدمته حكومة الولايات المتحدة للدول اللاتينية، إبان حكم أيزنهاور، ارتبط ارتباطًا مباشرًا بمدى جهد الدول المستلمة المساعدات في مقاومة الشيوعية في بلادها، وحماية المصالح والاستثمارات الأميركية فيها. فالأميركيون لم يقدموا منحًا أو قروضًا قط إلّا وتوقعوا الحصول على المقابل، أكان نفوذًا أم امتيازات، ولا بد من اعتراف حكومة الدولة الممنوحة وشعبها أيضًا بأن هناك ما يجب تقديمه في هذه العملية التبادلية[67].

اتّسم موقف أيزنهاور في بداية حكمه تجاه المساعدات الأميركية بالتناقض؛ إذ على الرغم من تحفّظاته من الناحية المالية وتأنّيه قبل التصديق

(63) Kenneth N. Waltz, Foreign Policy and Democratic Politics; the American and British Experience (Boston: Little, Brown, [1967]), p. 195.

(64) Townsend Hoopes, The Devil and John Foster Dulles (Boston: Little, Brown, [1973]), pp. 196-197.

(65) Waltz, p. 220.

(66) Burton M. Sapin, Contemporary American Foreign and Military Policy ([Glenview, Ill.]: Scott, Foresman, [1970]), p. 67.

(67) David A. Baldwin, Economic Statecraft (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1985), pp. 293-294.

على أي برامج مســاعدات ضخمة، وحرصه على عدم إرهاق الميزانية بتقديم المزيد من المساعدات والقروض، ومحاولة التركيز على دعم الاســتثمار الأجنبي الخاص في أميركا اللاتينية باعتباره بديلًا من تقديم الأموال الحكومية الأميركية، فإنه اتفق مع وزير خارجيته، دالاس، على عدم الموافقة على قطع المساعدة فجأة عن الدول اللاتينية، وهو اقتراح قدّمه أيضًا مســؤولو وزارة المالية. كما اعتبر أيزنهاور أن ما أنفقته الولايات المتحدة على أميركا اللاتينية هو «استثمار جيد» إذا أكد ولاء تلك الدول للولايات المتحدة في الحرب الباردة[68].

كما وافق أيزنهاور على رأي دالاس في شأن خطورة تجاهل الشعور المعادي للأميركيين في أميركا اللاتينية، فأرسل أخاه ميلتون أيزنهاور الذي كان أقرب مستشاريه وأكثرهم خبرة ومعرفة[69]، في رحلة نيات حسنة إلى عشرة بلدان لاتينية بين 23 حزيران/يونيو و29 تموز/يوليو 1953. وفي التقرير الذي قدمه ميلتون إلى الرئيس حول سياسة الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية، دعا إلى ضرورة زيادة المعونة الاقتصادية، وزيادة القروض العامة من أجل مشاريع التنمية الاقتصادية. ونصح ميلتون واشنطن بتبنّي سياسات تجارية مستقرة، وزيادة مشتريات مخزونها الاحتياطي من المواد الأولية الأميركية اللاتينية، إضافة إلى تأكيده أن توسيع برامج المساعدة التقنية إلى الدول الأميركية اللاتينية يُمكن أن يساهم بشكل كبير في تنمية اقتصاداتها[70] وصناعة أصدقاء أقوياء للولايات المتحدة من الحكومات والمواطنين اللاتينيين. فعلى المدى البعيد يساعد التعاون الاقتصادي وزيادة المعونة للشعوب اللاتينية، بما يرفع من مستوى معيشتهم ويحسّن اقتصادهم، في تقوية العلاقات بين أميركا

(68) Ann Whitman File (A. W. F.), Papers of Dwight D. Eisenhower as President of the United States, 1953-1961, National Security Council (N. S. C.) Series, Box 3, Folder «Special Meeting of the NSC, March 31, 1953,» Discussion of Special NSC Meeting, March 31, 1953.

(69) Chester J. Pach, Jr., and Elmo Richardson, The Presidency of Dwight D. Eisenhower (Lawrence, Kan.: University Press of Kansas, 1991), p. 40.

(70) Milton Eisenhower, «Report to the President-United States-Latin American Relations,» Washington, 18 November 1953, pp. 32-33.

اللاتينية والولايات المتحدة، ويُثني الأولى عن التوجه اقتصاديًا إلى أي دول أخرى، بحسب رأي ميلتون[71].

رحّب أيزنهاور بتقرير أخيه، واعتبر أن من الممكن تنفيذ ما جاء به من توصيات للحفاظ على منطقة شديدة الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة، بالقليل من الإنفاق، مقارنة بما كانت تنفقه الولايات المتحدة في مناطق أخرى من العالم، وخلال توسّع بسيط في برامج المساعدة القائمة، بما يحقق للولايات المتحدة فوائد مؤكدة وشاملة. وأخذ أيزنهاور في مناقشة ذلك مع دالاس ومع مدير مكتب الميزانية جوزيف دودج[72].

على الرغم من أن الخلاف كان كبيرًا في إدارة أيزنهاور حول قروض التنمية لأميركا اللاتينية وحجمها ومصادرها، أصر دالاس على ضرورة قيام بنك الاستيراد والتصدير (Eximbank) بتقديم المزيد من القروض إلى الدول اللاتينية في إطار جهده للحصول على قرار حاسم بمعاداة الشيوعية في مؤتمر للحكومات اللاتينية في كاراكاس (فنزويلا) في آذار/مارس 1954. لذا، حث الحكومة على تقديم تنازلات اقتصادية لأميركا اللاتينية حتى لا يصبح جنوب نصف الكرة الغربي صينًا أخرى.

كان هدف دالاس الأساس من مؤتمر كاراكاس الحصول على موافقة الدول اللاتينية على قرار بمعاداة الشيوعية. لذا، وجّه الإدارة إلى خطورة الموقف في غواتيمالا من حيث إن الحكومة الغواتيمالية اخترقها الشيوعيون، وباتت تشكّل تهديدًا للنظام الأمني لنصف الكرة الغربي، على الرغم من جهود مساعد وزير الخارجية، جون كابوت، قبل المؤتمر، لإقناع رؤسائه بأن العلاقات الاقتصادية مع أميركا اللاتينية لا تنحصر في رغبة الإدارة في استئصال

---

(71) A. F. P. (1950 – 1955), Basic Documents, Report to the President by Special Ambassador Milton S. Eisenhower, November 18, 1953, pp. 1330 – 1332.

(72) A. W. F.: Name Series, Box 12, Folder «Eisenhower, Milton, 1952-1953 (3)», Eisenhower to Milton Eisenhower, October 31, 1953, and National Archives of the United States (N. A.), Records of the Bureau of the Budget, Record Group (R. G. 51), Series 52.1, Box 77, «Memorandum for the Director of the Bureau of the Budget», December 14, 1953

الشيوعية من غواتيمالا، لكن هناك كثيرًا من الأمور التي شكّلت الاهتمامات والمخاوف الأساسية لدى المسؤولين اللاتينيين، خصوصًا ما تعلق بالتجارة الحرة واتفاقات استقرار سعر المواد الخام، وعدم كفاية رأس مال التنمية[73].

على الرغم من أن موقف الرئيس بدا محايدًا بين مؤيدي توسيع حجم القروض والمساعدات لأميركا اللاتينية من خلال بنك الاستيراد والتصدير ومعارضي ذلك، فإنه لخص في رسالته إلى الكونغرس في آذار/مارس 1954 سياسته الخارجية بقوله: «نتمنّى تقليل المساعدة وتشجيع الاستثمار وتوسيع التجارة»[74]. وبدا واضحًا أن المساعدة الاقتصادية أصبحت في سياسة أيزنهاور الاقتصادية الخارجية منذ أوائل عام 1954 مجرد آلية في استراتيجية مناهضة الشيوعية. ومع نهاية العام وافق أيزنهاور على توسيع حجم إقراض بنك الاستيراد والتصدير بـ 500 مليون دولار، موضّحًا لوزير ماليته، جورج همفري[75]، أهمية ذلك لكسب الرأي العام الأميركي اللاتيني، وإيضاح أن الولايات المتحدة لا يهمها مصالح أعمالها في أميركا اللاتينية وحسب، بل هي أيضًا في حرب مع الشيوعية هناك، بينما أكد أيزنهاور أن ذلك ليس معناه الموافقة المطلقة من الولايات المتحدة على ما دعاه «القروض الضبابية». لكن أيزنهاور لم يكن في الوقت نفسه يريد أن تضطر الإدارة الأميركية إلى رفض القروض بشكل مطلق نتيجة بعض القيود[76].

مع تزايد الجدل بين رافضي زيادة المعونة الاقتصادية ومؤيديها، أوضحت الأرقام الفعلية أن بين عامي 1953 و1956 ثمة تطورًا حصل في حجم

(73) Fletcher School of Law and Diplomacy, Edwin Ginn Library, Tufts University, Medford, Massachusetts, John Moors Cabot Papers, Folder 54B, Cabot to Waugh, Memorandum, «Caracas Conference,» January 11, 1954.

(74) Dwight D. Eisenhower, The White House Years (Garden City, N. Y.: Doubleday, 1963-1965), pp. 292 – 293.

(75) كان جورج همفري من أهم رجالات إدارة أيزنهاور المؤيدين لتمويل رأس المال الخاص معظم جهات التنمية في أميركا اللاتينية، والترويج لاستثمار رأس المال الخاص كـ «أساس للتقدم الاقتصادي». وعارض همفري التوسع في عمليات «بنك الاستيراد والتصدير» الأميركي للإقراض.

(76) F. R. U. S. (1952- 1954), IV: Memo of Discussion of 224th NSC Meeting, November 15,1954, pp. 346 – 347, and pp. 350 – 351.

القروض والمعونات من الولايات المتحدة للدول اللاتينية مقارنة بالأعوام السابقة، وإن كانت هذه الأرقام في حد ذاتها ضعيفة ولا تعبِّر عن أهمية أميركا اللاتينية الاقتصادية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، أو أهمية حاجات دولها من أجل تنمية اقتصاداتها. أمّا قروض بنك الاستيراد والتصدير (المقرَّرة) إلى أميركا اللاتينية فارتفعت من 12.2 مليون دولار بين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر 1953 إلى 40.1 مليون دولار في النصف الأول من عام 1954. وبلغت في الستة أشهر الأخيرة من العام نفسه 116.0 مليون دولار(77).

وصل حجم القروض إلى الدول اللاتينية التي وافق عليها البنك حتى منتصف عام 1955 إلى 167 مليون دولار، مع تصديق «البنك الدولي للإنشاء والتعمير» (I.B.R.D.)، على قروض بلغ مجموعها 78 مليون دولار (بما في ذلك الموافقة على 18 مليون دولار لغواتيمالا)، بينما جرى منح مساعدات لكلٍّ من بوليفيا وغواتيمالا وهايتي بسبب الظروف الخاصة في تلك الدول. ووافق الكونغرس في العام نفسه على تخصيص 38 مليون دولار لبرامج مساعدة التنمية في أميركا اللاتينية، للسنة المالية 1956، وهو ما فاق الـ 21 مليون دولار التي اقترحتها السلطة التنفيذية بـ 17 مليون دولار، وفاق التزامات مساعدة التنمية في السنة المالية 1955 التي بلغت 18.3 مليون دولار(78).

كما أن الأموال المخصصة للتعاون التقني للسنة المالية 1955 زادت من 23.5 مليون دولار إلى 28.2 مليون دولار. وعُمل في سبيل تنويع هذه البرامج وتقويتها، وزاد عدد اللاتينيين الذين تلقّوا التدريب في الولايات المتحدة وبورتوريكو من 1540 فردًا في السنة المالية 1955 إلى 2000 فرد في السنة المالية 1956، فيما كان ثمة تنويع في حقول التدريب في مجالات الزراعة والصحة والتعليم(79).

---

(77) J. F. Siekmeier, «Fighting Economic Nationalism: U. S. Economic Aid and Development Policy toward Latin America 1953 – 1961,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Cornell University, 1993), p. 131.

(78) F. R. U. S., (1955 – 1957), VI: National Security Council Progress Report, Progress Report on United States Objectives and Courses of Action With Respect to Latin America (NSC 5432/1), Washington, August 10, 1955, p. 9.

(79) F. R. U. S. (1955 – 1957), VI, p. 51.

إجمالًا، كان التغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية ضعيفًا خلال فترة رئاسة أيزنهاور الأولى؛ فعلى الرغم من زيادة المعونة الاقتصادية الأميركية الكليّة إلى أميركا اللاتينية من 63.5 مليون دولار في السنة المالية 1953 إلى 343.1 مليون دولار في السنة المالية 1956، بما في ذلك المساعدة المدفوعة من الوكالات الدولية[80]، وكان حوالى 90 في المئة من صفقات بنك الاستيراد والتصدير الجديدة في أميركا اللاتينية، واعتبر اللاتينيون حجم المعونة الاقتصادية الرمزية في الميزانيات السنوية إهانة لهم، فكانت سياسة إقراض البنك لا تزال قليلة، خصوصًا عندما وافق على التزامات جديدة قدرها 337 مليون دولار، لكنه أنفق 138 مليون دولار فقط، فكانت النسبة المئوية للزيادة كبيرة، لكن المبلغ العام كان صغيرًا.

علاوة على ذلك، لم يكن هناك برامج أو سياسات جديدة أرادها اللاتينيون، مثل بنك إقليمي للتنمية، أو اتفاقات السلع لتثبيت أسعار المواد الأولية. فعلى الرغم من مواصلة الزعماء اللاتينيين الضغط من أجل إنشاء مصرف إقليمي للتنمية، وقفت إدارة أيزنهاور ضد كل مبادرة من أجل ذلك. وفي أوائل تموز/يوليو 1955 رفضت وزارتا الخارجية والمالية دعوة جديدة إلى إنشاء مصرف تنمية إقليمي، واستمر إصرار الإدارة على الرفض، وأصدرت أوامر إلى ميلتون أيزنهاور، مبعوث الرئيس إلى مؤتمر بنما في تموز/يوليو1956، بمعارضة إنشاء مؤسسة إقليمية مصرفية[81].

اكتسبت مسألة منح المساعدات الاقتصادية لأميركا اللاتينية أهمية كبيرة بعد كانون الثاني/يناير 1956 عندما أعلن رئيس الوزراء السوفياتي، بولغانين، «الهجوم الاقتصادي» الذي استهدف تقوية روابط الاتحاد السوفياتي بأميركا اللاتينية. وأعرب أيزنهاور في كانون الأول/ديسمبر 1955 عن قلقه لدالاس تجاه التكتيك الجديد في الدبلوماسية السوفياتية، وعروض موسكو المقدَّمة

(80) U. S. Agency for International Development, Statistics and Reports Division, U. S. Foreign Assistance and Assistance from International Organizations - Obligations and Loan Authorizations, Washington, 1963, p. 28.

(81) Milton Stover Eisenhower, The Wine is Bitter; the United States and Latin America (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1963), p. 205.

إلى الدول النامية من أجل التجارة وتقديم المساعدة التي لم تستطع الولايات المتحدة تقديمها[82].

على الرغم من أن مسؤولي إدارة أيزنهاور راقبوا الهجوم الاقتصادي السوفياتي بعناية، فإنهم لم يسارعوا إلى وضع أي تغييرات سياسية واضحة؛ وناقشت كلٌّ من لجنة تخطيط مجلس الأمن القومي ولجنة تنسيق العمليات أهمية مراجعة سياسات الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية، لكن أيزنهاور أراد تأجيل المراجعة ريثما يكمل دودج، رئيس مجلس السياسة الاقتصادية الخارجية (C.F.E.P.)، تقويمه للعمليات الاقتصادية السوفياتية في المناطق المتخلفة. كما أن وكيل وزير الخارجية هربرت هوفر (H. Hoover) وافق على عدم وجود حاجة ملحة للمراجعة، لذا واصل المسؤولون الأميركيون دفاعهم عن كفاية السياسات القائمة[83].

جاء ذلك في الوقت الذي أكدت لجنة تنسيق العمليات في خطتها للعمليات ضد الشيوعية في أميركا اللاتينية أن العامل الأساس في تقديم المساعدة والدعم للدول الأميركية اللاتينية هو إدراك الحكومة المتلقية أن لا بد من أن تتعاون مع الولايات المتحدة في العمل الفاعل ضد الشيوعية. ويجب التوضيح للحكومة المتلقية أن مواصلة التعاون والمساعدة من الولايات المتحدة اعتمدت، جزئيًا، على اتّباع الحكومة المتلقية سياسة فاعلة لمواجهة الشيوعية[84]. كما جاء في الخطة ضرورة تكثيف الولايات المتحدة محاولات إعاقة قبول الحكومات الأميركية اللاتينية لعروض الكتلة السوفياتية الاقتصادية، أَو المعونة التقنية، أكان ذلك مباشرة أم من خلال الأمم المتحدة، مع مواصلة

---

(82) John Foster Dulles Papers (J. F. D. P.) (1953-1959), White House Memoranda Series, Chronological Subseries, Box 1, Meetings with the President 1954 (4), John Foster Dulles, Memorandum of Luncheon Conversation with The President, March 15, 1954.

(83) E. L., A. W. F., NSC Series, Box 7, folder «283rd Meeting of NSC, May 3, 1956», Minutes of 283rd NSC Meeting, May 3, 1956, and N. A., R. G. 59, S. U. M. C., Lot 64D199, Box 5, Folder «Secy's Memo of Conv, April 1956», Memo of Conversation, April 10, 1956.

(84) F. R. U. S., 1955 – 1957, VI: Outline Plan of Operations against Communism in Latin America, Washington, April 18, 1956, pp. 66- 67.

الجهد لإجهاض العلاقات العسكرية والدبلوماسية بين الكتلة السوفياتية والحكومات اللاتينية[85].

في عام 1957 ظهرت بوادر تغيير طفيف في سياسة الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية؛ حيث بدأ المسؤولون الأميركيون إعادة النظر في دور التمويل العام باعتباره وسيلة لتحسين الاستثمار الخاص. كما ترك همفري وزارة المالية في تموز/يوليو 1957، وتولّى حقيبتها روبرت أندرسون (R. Anderson)، وعُيّن دوغلاس ديلون (D. Dillon) نائبًا لوكيل وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية. وعلى الرغم من أن دالاس وصف أندرسون بأنه أوسع من سلفه فهمًا للمشكلات الدولية، فإن رحيل همفري وتولّي أندرسون لم يؤديا إلى تحسّن ملحوظ في السياسة الأميركية، فأندرسون كان على وجه العموم محافظًا مثل همفري، على الرغم من أنه كان أكثر مرونة في ما يتعلق بأميركا اللاتينية[86].

استمر تذبذب موقف الإدارة الأميركية من حجم ما يجب أن تنفقه الولايات المتحدة على التنمية الاقتصادية في دول أميركا اللاتينية، وعلاقة ذلك بمدى تطور الهجوم الاقتصادي السوفياتي على تلك الدول، لكن مجلس الأمن القومي وافق على إنشاء صندوق جديد للتنمية الطويلة المدى، بدلًا من العمل بنظام الاعتمادات الفردية، وهو ما شجّعه دالاس، مؤكدًا ضرورة استثناء المناطق الحرجة ومتطلّباتها من المساعدة، حتى لا تضطر إلى التوجه سوفياتيًا. كما اعتقد دالاس أن على الولايات المتحدة أن تنفق على المعارض التجارية مبالغ مالية أوفر، ووافقه نائب الرئيس ريتشارد نيكسون، مشيرًا إلى أنه في حال عدم سدّ رأس المال الخاص والقروض حاجات التنمية، يتعيّن على حكومة الولايات المتحدة أن تدفع الفرق[87].

(85) F. R. U. S. (1955 – 1957), VI: Outline Plan of Operations against Communism in Latin America, Washington, April 18, 1956, pp. 66- 67, and p. 70.

(86) Humberto Matthew Loayza, «Dollar Diplomacy With a New Look: President Eisenhower's Inter- American Policies, 1953- 1961,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, the Faculty of Purdue University, 1999), p. 113.

(87) E. L., A. W. F., N. S. C. Series, Box 8, Folder «The Meeting of N. S. C., April 17, 1957» Notes of N. S. C. Meeting, April 17, 1957.

لم تُرض هذه السياسة التي اتّبعتها الولايات المتحدة في ما يتعلق بالقروض والمساعدات للدول اللاتينية التي ذهبت إلى «المؤتمر الاقتصادي العاشر للدول الأميركية» (آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 1957) ولديها آمال عريضة باستجابة حكومة الولايات المتحدة لزيادة المساعدات، وتوقيع اتفاق اقتصادي بين الدول الأميركية (اتفاق اقتصادي عام)، وإقناع الولايات المتحدة بضرورة إنشاء بنك إقليمي للتنمية وفق اقتراح تشيلي في المؤتمر، بغرض منح القروض المتوسطة الأجل الأفضلية على القروض القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل[88].

لكن الولايات المتحدة أصرت على قيام رأس المال الخاص بالدور الرئيس في التنمية، وهذا ما أكده وزير المالية، أندرسون، خلال حديثه في المؤتمر، مدافعًا عن سياسات بنك الاستيراد والتصدير بقوله إن البنك منح 840 مليون دولار في الأعوام الثلاثة التي انتهت في 30 حزيران/يونيو 1957. كما أن 40 في المئة من قروضه ذهبت في الفترة نفسها إلى أميركا اللاتينية، وأن البنك ركز في أثناء السنة المالية 1957 على منح قروض من أجل التنمية في أميركا اللاتينية حتى درجة أكبر، فمجموع قروض المصرف للتنمية في أنحاء العالم كلها كانت في أثناء تلك السنة المالية 482 مليون دولار، كان منها 354 مليون دولار، أو 73 في المئة من المجموع، في أميركا اللاتينية[89].

قضى المؤتمر على آمال الدول اللاتينية في الحصول على مساعدات وقروض من حكومة الولايات المتحدة التي طلبت من المؤتمر صرف النظر عن الاتفاق الاقتصادي العام، ما عرّض موقفها لكثير من النقد وأثار استياء الدول اللاتينية التي زادت شكوكها في نيات إدارة أيزنهاور، وزاد أيضًا في حماستها للتوجه إلى السوفيات.

---

(88) Stanford Bradshaw, «Latin Lands Resent U. S. Trade Stand,» Washington Post and Times Herald, 2/9/1957.

(89) Economic Conference of the Organization of American States Buenos Aires, August 15-September 4,‚D. A. F. R. (1957): 1957, Address by the Secretary of the Treasury (Anderson), August 19, 1957, p. 392.

مع نهاية عام 1957 بدأ بعض مسؤولي إدارة أيزنهاور القيام ببعض الخطوات لتلبية متطلبات الدول اللاتينية والحيلولة دون مزيد من التعاون الاقتصادي مع السوفيات، فطلب دالاس من رئيس بنك الاستيراد والتصدير صامويل ووه (S. Waugh) في كانون الأول/ ديسمبر 1957 زيادة حجم التمويل، ووافق الكونغرس على ذلك. وفي أواخر كانون الثاني/ يناير 1958، أبلغ دالاس روي روبوتوم [90]وتوماس مان[91] ضرورة إعادة تقويم سياسات الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية، وخصوصًا معارضتها للتجارة بين أميركا اللاتينية والكتلة السوفياتية، وإجراءات تثبيت سعر السلع؛ إذ خشي دالاس أن يؤدي انخفاض أسعار المنتوجات الأساسية إلى ترك الدول الأميركية اللاتينية عرضة لاستمرار التدخّل الاقتصادي السوفياتي في المنطقة[92].

استجاب روبوتوم ومان لطلب دالاس، وشُكّلت لهذا الغرض لجنة عمل قدمت في شباط/فبراير 1958 تقريرًا أشار إلى هبوط أسعار السلع، واستمرار الهجوم الاقتصادي السوفياتي، وزيادة السياسة الحمائية المحلية[93]. وأوصى تقرير اللجنة بوجوب ألّا تعارض الولايات المتحدة تجارة أميركا اللاتينية مع الكتلة السوفياتية في السلع غير الاستراتيجية، لكن عليها في الوقت نفسه أن تحذّر اللاتينيين من «مخاطر» مثل هذه التجارة. كما أشارت اللجنة إلى أن تأكيد الولايات المتحدة الاستثمار الخاص عزل الأمم الأميركية اللاتينية، وأوصت بضرورة الإسراع في تنفيذ عمليات إقراض بنك الاستيراد والتصدير وفي أن تعيد الولايات المتحدة النظر في إمكان إنشاء البنك الأميركي المشترك للتنمية[94].

---

(90) مساعد وزير الخارجية لشؤون الدول الأميركية، الذي حل محل هنري هولاند، في حزيران/يونيو 1957.

(91) مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية من 30 أيلول/سبتمبر 1957، ومستشار في سفارة الولايات المتحدة في غواتيمالا في 1954 - 1955، وسفير الولايات المتحدة السابق في إلسلفادور في 1955 - 1957.

(92) Loayza, p. 124.

(93) هي فرض الدولة تعريفة جمركية عالية لحماية الصناعات المحلية.

(94) Loayza, pp. 124-125.

يأتي هذا العرض لموقف الولايات المتحدة من تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية إلى دول أميركا اللاتينية في إطار مواجهة المد الاقتصادي السوفياتي إجمالًا. أمّا على الصعيد الفردي فسنتناول نماذج لحالات تقديم الولايات المتحدة المساعدات والقروض إلى بعض الدول اللاتينية، أكان ذلك نتيجة ضغط حكومات تلك الدول وابتزازها للولايات المتحدة من أجل الحصول على المساعدات أم نتيجة تقديم الولايات المتحدة المساعدات والقروض مكافأة لبعض الحكومات التي أظهـرت تعاونًا جديًا مع الولايـات المتحدة في مقاومة الشيوعية وتمددها.

تُعَدّ البرازيل إبان عهدي فارغاس وكوبتشيك مثالًا واضحًا لـ «ابتزاز» بعض الحكومات اللاتينية للولايات المتحدة من أجل الحصول على قروض ومساعدات في مقابل محاربة الشـيوعية، وتحت ادّعاء أن أي تقصير من جانب حكومة الولايات المتحـدة قد يعرِّض البرازيل إلى الوقوع في «براثن الشيوعية». حاول الرئيس البرازيلي جيتوليو فارغاس (G. Vargas) الذي تولّى الحكم في عام 1950، ولم تكن علاقته بالولايات المتحدة جيدة، في أواخر عهده تسوية العلاقات معها من خلال طلبه المزيد من القروض في مقابل مطاردة الشيوعيين، فطلب في أوائل عام 1953 قرضًا قيمته 350 مليون دولار من بنك الاستيراد والتصدير كي يصفّي ديون البرازيل، وهو ما رفضه وزير المالية الأميركي، جورج همفري، ووكيل الخارجية، والتر سـميث (W. Smith)، واقترحا تقديم قرض قيمته 100 مليون دولار، في حين رأى توماس مان (Th. Mann)، نائب مسـاعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الدول الأميركية، أن تقديم مبلغ كبير إلى البرازيل ضروري لإظهار جدية إدارة أيزنهاور تجاه تحسين العلاقات بين البرازيل والولايات المتحدة. واعتبر دالاس أن هذا نوع من الابتزاز، وأن الاسـتجابة لادعاءات فارغاس من أن القرض هو الوسيلة الوحيدة لإعاقة تقدم الشيوعية في البرازيل ستشجع كل دولة لاتينية على استخدام الشيوعية أداة للضغط على واشنطن من أجل الحصول على المعونة المالية[95].

---

(95) F. R. U. S. (1952- 1954), IV: Mann to Dulles, February 20, 1953, p. 608, and Loayza, p. 18.

على الرغم من الاختلاف داخل إدارة أيزنهاور في أمر حجم القرض المقدَّم إلى البرازيل، كان أيزنهاور حريصًا على تحسين العلاقات مع ريو دي جانيرو، فرأى أن يترك مسألة حجم القرض لوزارة الخارجية، وبدا أن العلاقات بين الدولتين تحسنت فعلًا؛ ففي مؤتمر كاراكاس في آذار/مارس 1954 وافقت البرازيل على قرار مناهضة الشيوعية، الأمر الذي رحّب به دالاس واعتبره تعبيرًا عن الدعم البرازيلي لحكومة الولايات المتحدة في محاربتها للشيوعية[96].

بعد انتحار الرئيس فارغاس في 24 آب/أغسطس 1954، وقبل إجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر 1955، بدأ الأميركيون العمل من أجل وصول رئيس موالٍ للسياسة الأميركية. وعندما بدا خوسيلينو كوبتشيك (J. Kubitschek)، المرشح الأكثر شعبية، قريبًا من الوصول إلى الحكم، زاد قلق المسؤولين في واشنطن، لأن كوبتشيك حصل على دعم حزب العمال البرازيلي الذي ترشح رئيسه خواو خولارت لمنصب نائب الرئيس. كما جذب كوبتشيك ببرنامجه القومي أعدادًا كبيرة من البرازيليين، حيث ضمّن ذلك البرنامج وعودًا بالتقدم الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق على التصنيع وأنظمة النقل الوطنية ومصادر الطاقة المحلية[97].

أزعج ذلك إدارة أيزنهاور، ونصحت مصادر الاستخبارات الأميركية بأن على الولايات المتحدة أن تقدم مساعدة اقتصادية إلى الحكومة الجديدة لردعها عن تبنّي سياسات «دولتية»، وبأن رفض تقديم المساعدة يضع الإدارة البرازيلية الجديدة تحت ضغط «المتطرفين» للسعي إلى حلول قومية جذرية لمشكلات البرازيل الاقتصادية[98].

لكن مسؤولي المالية خشوا أن يؤدي اضطرارهم إلى دعم الحكومة

---

(96) E. L., J. F. D. P. (1953-1959), White House Memoranda Series, Chronological Subseries, Box 1, Meetings with the President 1954 (4), John Foster Dulles, Memorandum of Luncheon Conversation with The President, March 15, 1954.

(97) Kathryn Sikkink, Ideas and Institutions: Developmentalism in Brazil and Argentina (Ithaca: Cornell University Press, 1991), p. 126.

(98) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: National Intelligence Estimate, Washington, NIE 93 – 55, March 15, 1955, Probable Developments in Brazil, p. 647.

البرازيلية الجديدة، لاتّباع سياسات السوق الحرة وموالاة الولايات المتحدة، بحسب تشديد لجنة تنسيق العمليات، إلى تطلّب الكثير من النفقات، وهو ما اعترض عليه مساعد وزير المالية الأميركي، أندرو أوفيربي (A. Overby)، في اجتماع لمسؤولي بنك الاستيراد والتصدير، ووزارتي الخارجية والمالية في 6 تموز/يوليو 1955، لمناقشة السياسة المالية تجاه البرازيل. لكن كان رئيس بنك الاستيراد والتصدير هولاند قد حاول إقناع أوفيربي بأن الحكومة البرازيلية الجديدة لا تستطيع أن تعالج مشكلاتها من دون أن تساعدها الولايات المتحدة[99].

لم يكن سبب قلق إدارة أيزنهاور احتمال إنفاق المزيد من الأموال فحسب، بل كان أيضًا ضعف الثقة في كوبتشيك الذي لم تكن ميوله السياسية قد اتضحت بعد؛ حيث خشي بعض المسؤولين الأميركيين من احتمال أن يكون جزءًا من «مؤامرة شيوعية» خصوصًا أن الشيوعيين دعموه، إضافة إلى وجود خواو خولارت، نائبًا للرئيس، وهو المعروف بميوله اليسارية، ويمكن أن يصل إلى السلطة بعد بضعة أعوام[100].

لذلك أوصت وزارة الخارجية بدعوة كوبتشيك إلى زيارة واشنطن في أوائل كانون الثاني/يناير 1956 لتكوين فكرة حقيقية عنه، وما قد يتّبعه من سياسات، وإفهامه أن الولايات المتحدة ستساعده في مواجهة الضغط الذي سيتعرض له من القوى المعادية للأميركيين[101].

حاول كوبتشيك في زيارته واشنطن إقناع الأميركيين بأنه ليس شيوعيًا ولا

---

(99) N. A., R. G. 59, Holland Records, Lot 57D295, Country File, Memo of Conversation, July 6, 1955.

(100) E. L., A. W. F., N. S. C. Series, Box 7, Folder «262nd Meeting of N. S. C., October 1955», Memo of Discussion of 262nd NSC Meeting, October 20, 1955.

(101) E. L., A. W. F., International Series, Box 4, Brazil (10), Division of Biographic Information, Department of State, Juscelino Kubitschek, December 1955; E. L., J. F. D. P., 1953-1959, White House Memoranda Series, Chronological Subseries, Box 3, Meetings with the President 1955 (1), Dulles, Memorandum of Conversation with the President, December 21, 1955, and N. A., R. G. 59, Holland Records, Lot 57D295, Country File, Holland to Acting Secretary of State, September 19, 1955.

يدين للشيوعيين بشـيء، وأنكر دعمهم له في حملته الانتخابية، وأكد أنه يفضِّل نموذج التنمية برأس المال الخاص. وفي مقابل ذلك طلب من المسؤولين الأميركيين تمويل خطته للتنمية لمدة خمسة أعوام، وهي الخطة التي أعلن أنها صُممت للقضاء على الظروف التي أفرزت التعاطف مع الدعاية الشيوعية في بلاده. لكن أيزنهاور - على الرغم من انطباعه الجيد بشأن كوبتشيك خلال الزيارة - ساوره الشك في قدرة كوبتشيك بدخوله في معركة حقيقية مع الشيوعيين والقوميين، لذلك رفض الاستجابة لطلب كوبتشيك بخصوص المساعدة، حتى يثبت أنه معادٍ للشيوعية بشكل جدّي. وفشلت محاولات نيكسون في إقناع أيزنهاور بأن البرازيل كانت بحاجة إلى رأس المال أكثر من أي شـيء آخر. كما أن أيزنهاور لم يكن يهتم كثيرًا بخطة تنمية البرازيل، بل انشغل بإزالة القيود القانونية كلها ضد عمليات شركات النفط الأميركية[102].

كان هذا موقف بعض رجال إدارة أيزنهاور أيضًا؛ حيث أبلغ هولانـد صامويل ووه في تشـرين الثاني/نوفمبر 1955 أن البنك الذي كان يموِّل مشروع مصنع صهر الحديد في فولتا ريدوندا (Volta Redonda) لن يعطي أي قروض أخرى إلى البرازيل حتى يوضح كوبتشيك موقفه السياسـي والاقتصادي. وأضاف أن القروض الأخرى، مثل طلب تمويل سكك الحديد في سـانتوس جاندياي (Santos Jundiai)، يمكن أن يكون ورقة ضغط مهمة جدًا في تعاملات الولايات المتحدة مع البرازيل، ويجب أن يؤجّل إلى أقصى مدى ممكن[103].

على الرغم من محاولـة حكومة الولايات المتحدة الضغط إلى أقصى حد، قبل أن توافق على تقديم القروض إلى كوبتشيك، واستخدام عضلاتها الاقتصادية لإقناع البرازيل بتبنّي سياسـات تؤيدها واشنطن، فإن «المجلس

(102) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: Memorandum of Conversation, Department of State, Washington, January 6, 1956, pp. 686 – 689, and T. Zoumaxas, «The Path to Pan Americanism: Eisenhower's Foreign Economic,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, The University of Connecticut, 1987), pp. 248-250.

(103) Loayza, p. 82.

الاستشاري القومي» (N.A.C.) وافق، تحت إلحاح وزارة الخارجية، على أن يُقدَّم إلى مصنع «فولتا ريدوندا» قرض طويل الأجل قيمته 35 مليون دولار. وأعلن نيكسون ذلك عندما كان في البرازيل لحضور حفل تنصيب كوبتشيك. وبدا ذلك إعلان صداقة وتعاون من جانب حكومة الولايات المتحدة، حيث أكد نيكسون في خطابه خلال حفل التنصيب أن الولايات المتحدة تقدم القروض إلى البرازيل من دون أن تنتظر منها التبعية للسياسة الأميركية، كما فسر الشيوعيون بحسب مفهومهم للصداقة مع الولايات المتحدة، بل إن الحكومة الأميركية حرصت على استقلال البرازيل وحريتها، على حد تعبير نيكسون[104].

أعاد نيكسون في اجتماع خاص مع كوبتشيك طرح رغبة الإدارة الأميركية في رؤية تحرك كوبتشيك ضد النفوذ الشيوعي في بلاده، فطمأنه كوبتشيك، لكنه قال إن البرازيل بحاجة إلى 1.2 مليار دولار، كمساعدة من أجل التنمية لوقف الراديكالية التي يخافها كلاهما[105].

على الرغم من ذلك، استمر حذر إدارة أيزنهاور من تقديم القروض إلى كوبتشيك، في انتظار تطبيقه سياسات مناهضة للشيوعية وداعمة للاستثمار الخاص، وهو ما تأكد في ردة فعل الإدارة تجاه طلب نائب الرئيس في البرازيلي، خواو خولارت، معونة مالية في أثناء زيارته واشنطن في 1 أيار/مايو 1956 [106]، ما اضطر كوبتشيك إلى أن يشكو إلى السفير الأميركي في البرازيل، جيمس دون، مؤكدًا أن واشنطن قصَّرت في دعمه على الرغم من تأكيده ولاءه لها ولسياساتها، وأن المعارضة الشيوعية والقومية تُضعف عزيمة شركائه المقربين، وأن حكومته ستفشل إذا لم تقدم الولايات المتحدة دعمًا قويًا لسياساته. فتعاطف السفير دون مع كوبتشيك، وحث رؤساءه على دعم

---

(104) D. A. F. R. (1956): Address by the Vice President (Nixon) at the Inauguration of the President of Brazil (Kubitschek), Volta Redonda, February 3, 1956, pp. 442 – 444.

(105) Stanley E. Hilton, «The United States, Brazil, and the Cold War, 1945-1960: End of the Special Relationship,» Journal of American History, LXVIII (December 1981), p. 618.

(106) E. L, A.W. F., International Series, Box 4, Brazil (9), Memorandum of Conversation between President Eisenhower and Vice President Goulart on May 2, 1956, May, 1956.

«صديقهم الوفي» في البرازيل. وردّت الإدارة في واشنطن بالتصديق على تقديم 151 مليون دولار، كقروض جديدة من بنك الاستيراد والتصدير، في نهاية تموز/يوليو 1956 [107].

مع ذلك، وأمام تزايد حدة المشكلات الاقتصادية وارتفاع نسبة التضخم واستنفاد احتياطات البرازيل من الدولارات، استمر قلق الأميركيين من احتمال توجه كوبتشيك إلى السوفيات؛ حيث توقّع السفير الأميركي الجديد إلى البرازيل، بريغز، نتيجة ما دعاه «دعم الديماغوجيين والشيوعيين» للشعور القومي في مواجهة الاستثمار الخاص في الصناعة البرازيلية؛ حيث حذّر بريغز من أن القومية المحبطة يمكن أن تصبح «سلاحًا خطِرًا» في أيدي الشيوعيين[108]، لكنه اعترف بأن البرازيل اتخذت إجراءات لتحجيم النشاط الشيوعي. كما حثّ بريغز واشنطن على ضرورة زيادة قروض التنمية للبرازيل من أجل مساعدتها في حل مشكلاتها الاقتصادية، مشيرًا إلى أن البرازيليين اعتبروا معونة الولايات المتحدة الاقتصادية غير كافية[109]. وبالفعل، طلب البرازيليون في شباط/فبراير 1958 قرضًا قيمته 100 مليون دولار[110].

طلب كوبتشيك من بريغز في 25 شباط/فبراير، وبشكل واضح، ثمن تأييده للاستراتيجيا العالمية الأميركية، وقال إنه كان تحت ضغط كبير يدفعه إلى فتح باب التجارة مع دول الكتلة السوفياتية، وإن قدرته على مقاومة هذا الضغط مرهونة بحجم المساعدة الأميركية للبرازيل. لكن واشنطن استنكرت ذلك، واعتبرته ابتزازًا من ريو دي جانيرو، وطلبت وزارة الخارجية من بريغز تحذير البرازيليين من مخاطر تعميق روابطهم مع الاتحاد السوفياتي[111].

---

(107) F. R. U. S. (1955 – 1957): VII: Dunn to Department of State, July 3, 1956, p. 711, and VII: Editorial Note, p. 713.

(108) F. R. U. S. (1955 – 1957): VII: Briggs to Rubottom, October 16, 1957, pp. 764 – 765, and VII: Briggs to Department of State, December 31, 1957, pp. 772, and p. 773.

(109) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII, p. 775

(110) F. R. U. S. (1958 – 1960), V: Memo of Conversation, Washington, February 14, 1958, pp. 657 –658.

(111) F. R. U. S. (1958 – 1960), V: Memo of Conversation, Washington, February 14, 1958, pp. 657 –658.

هذا فضلًا عن مساومة الحكومة البرازيلية لنظيرتها الأميركية من أجل تقديم قروض لشركة النفط البرازيلية الحكومية «بيتروبراس» (Petrobras) في أوائل عام 1958، حتى لا تتجه الحكومة البرازيلية إلى سياسة نفطية تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة؛ وصرح السفير البرازيلي في واشنطن، إرني أمارال دو بيكسوتو، لروبوتوم أن القومية المتصاعدة والدعاية المعادية للأميركيين والمشـكلات الاقتصادية وسوء فهم دوافع الولايات المتحدة، كل ذلك ساهم في الاعتقاد الواسع الانتشار في البرازيل أن الولايات المتحدة أرادت منع البرازيل من تطوير مصادر نفطها. واقترح بيكسـوتو أن تُقدّم الحكومة الأميركية قرضًا رمزيًا إلى «بيتروبراس» لاسـترضاء الرأي العام البرازيلي، وليصبح البرازيليون أكثر تقبّلًا لفكرة اشتراك رأس المال الخاص في صناعة النفط[112].

لكن روبوتوم رفض الفكرة، وأشـار إلى أن بنك الاسـتيراد والتصدير أقرض ما قيمته مليار دولار لمشاريع الطاقة والنقل البرازيلية، وأن البنك لا يمتلك «قدرة لا نهائية» لتقديم القروض. علاوة على ذلك، خشـي البنك من أن يؤدي المزيد من القروض لمشاريع النفط الرسمية إلى طلب شركات رسـمية أخرى، مثل شركة النفط الحكومية الأرجنتينية (Y.P.F.)، قروضًـا مماثلة، ومن المحتمل أن يهدد مفهوم العمل الحر في الدول التي قرّرت أن تطبّقه آنذاك[113]، وهو ما سبق أن اعترض عليه هولاند في عام 1956، إذ على الرغم من خوفه أن تعرقل العروض السوفياتية لتمويل «بيتروبراس» الحكومة البرازيلية تبنّي المبادئ الليبرالية الاقتصادية، فإنه كان قلقًا من أن يؤدي التمويل الأميركي إلى النتائج نفسها[114].

تجلّى أيضًا اتّباع أسلوب المكافأة لتحفيز الحكومات على تبنّي سياسات

(112) Loayza, p. 130.

(113) Loayza, «Dollar Diplomacy With a New Look: President Eisenhower's Inter- American Policies, 1953-1961».

(114) F. R. U. S. (1955 – 1957): VII: Memorandum From the Assistant Secretary of State for Inter – American Affairs (Holland) to the Secretary of State, Washington, January 13, 1956, p. 691, and VII: Holland to Dunn, Washington, February 20, 1956, p. 693.

مناهضة للشـيوعية، في النموذج الأرجنتيني؛ فبالنسبة إلى خوان بيرون (J. Peron) الذي تولّى حكـم الأرجنتين بين عامي 1946 و1955، حاولت الولايات المتحدة الضغـط عليه كثيرًا كي يتّبع سياسات موالية للولايات المتحدة، لكن بيرون كان حتى عام 1953 أكثر حكام أميركا اللاتينية إزعاجًا لواشنطن، إذ اتّخذ موقفًا وسطًا بين الرأسمالية والشيوعية دعاه «الموقف الثالث»، واتّبع سياسـة منحازة إلى العمال الذين حصل على دعمهم، بشكل كبير في أثناء حملته الانتخابية وبعد توليه الحكم. ولم يدعم بيرون الولايات المتحدة في مكافحتها الشيوعية، حتى اعتبرته الخارج الأبرز على الإجماع الأميركي، فكانت الأرجنتين الدولة الأميركية اللاتينية الوحيدة التي لم توقِّع «ميثاق بوغوتا»، حرصًـا من بيرون على اتّباع سياسـة مستقلة. كما أن الوفد الأرجنتيني في الأمم المتحدة دأب الخروج على التأييد الإجماعي أو شـبه الإجماعي الذي كانت الدول الأميركية اللاتينية تُظهره للولايات المتحدة، وأعرب بيرون بعد زيارة ميلتون أيزنهاور له في صيف 1953 عن نيته تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة[115].

بدأ بيرون العمل على تحسـين صورته أمام الرأي العام الأميركي التي كانت سيئة للغاية، وذلك من أجل الحصول على مساعدة واشنطن الاقتصادية. فحثّ هولاند - الذي أسعده كثيرًا تحوُّل بيرون - على توجيه القروض الأميركية نحو الشركات الخاصة بدلًا من الحكومات الوطنية، حتى لا يُبدد الفساد والإدارة السيئة هذه الأموال[116].

كان هولاند من أكثر مؤيدي دعم بيرون بالمساعدات والقروض، مكافأة له على تغيير موقفه باتجاه موالاة واشنطن واتّباع سياسات السوق الحرة، لكنه كان يأمل بأن يضاعف بيرون جهده من أجل اتّباع سياسات اقتصادية ليبرالية تعطي إدارة أيزنهاور المسوِّغ لتقديم المساعدة إلى الأرجنتين[117].

(115) T. Szulc, «Argentina Seeks Americas Amity,» The New York Times, 12/10/1955.

(116) F. R. U. S. (1952 – 1954), IV: Memorandum of Conversation, September 19, 1954, pp. 473 – 477.

(117) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: Holland to Nufer, September 6, 1955, p. 374.

ظلت مسألة تقديم القروض إلى بيرون مسألة خلافية داخل إدارة أيزنهاور. مع ذلك، ونتيجة حرص بيرون على إظهار حسن نياته تجاه توثيق العلاقات بين الدولتين، حصلت الأرجنتين في أوائل عام 1955على قرض من بنك الاستيراد والتصدير قيمته 60 مليون دولار، لإنشاء مصنع للصُّلب، ثم وقّعت عقدًا مع شركة «كايزر» الأميركية لبناء مصنع للسيارات. كما شرعت الحكومة في مفاوضات لمنح الشركات الأميركية امتيازات للتنقيب عن النفط. بيد أن استمرار غضب الرأي العام الأميركي ورفض بعض رجال إدارة أيزنهاور تقديم المساعدات إلى بيرون، وعدم الثقة به، كل هذا أدى إلى محدودية حجم المساعدات التي قدمت له، حتى انتهى الأمر، نتيجة تزايد حدة التذمر الداخلي تجاه حكم بيرون، إلى انقلاب عسكري عليه في 16 أيلول/سبتمبر 1955، وتسلُّم الجيش الحكم برئاسة الجنرال إدواردو لوناردي[118] (E. Lonardi).

على الرغم من تعهّد حكومة لوناردي، على لسان وزير الخارجية ماريو أماديو (M. Amadeo)، بتقوية العلاقات مع الغرب، وخصوصًا الولايات المتحدة، ودعم المعسكر الغربي في قضايا السياسة الدولية[119]، فإن تركيبة الحكومة أقلقت الولايات المتحدة، حيث ضمّت تحالفًا غير مستقر بين الليبراليين والقوميين، مثل لوناردي، لكن خلال شهر أجبر الجناح الليبرالي لوناردي على الخروج من السلطة، وحل محله الجنرال بيدرو أرامبورو (P. E. Aramburu) المعادي بشدة للبيرونية (نسبة إلى بيرون)، الأمر الذي جعل واشنطن ترحّب به، وتتوقّع موالاته لها وتعاونه معها[120].

لذلك، نصح هولاند رؤساءه بمساعدة الحكومة الموقّتة، وتمويل المشاريع التي تساهم في انتعاش الأرجنتين الاقتصادي مباشرة. كما أكد ضرورة تقديم واشنطن المنح والقروض الناعمة إلى بوينس أيرس لتجنّب تدخّل السوفيات

(118) David Rock, Argentina, 1516-1987: From Spanish Colonization to the Falklands War, Rev. and Expanded ed. (Berkeley: University of California Press, 1987), pp. 312 – 317.

(119) Szulc, «Argentina Seeks Americas Amity».

(120) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: Notes of Secretary's Staff Meeting, November 15, 1955, p. 383.

بعرضهم المساعدة. ودعم هولاند رأيه هذا بأن الحكومة الأرجنتينية أكدت أنها ستتجنب نظريــات تدخّل الدولة في الاقتصاد وتتّبع نظام العمل الحر، لذا يجب مســاعدتها لأن ما ستجنيه الولايات المتحدة من مساعدتها أكثر قيمة ممّا ستدفعه[121].

فعل هولاند الشيء نفسه مع الحكومة الموقتة، حيث حاول إقناع مسؤوليها بضرورة اتّباع سياسات ليبرالية، وتحذيرها من مغبة اتّباع سياسات «دولتية»، لأن ذلك سيكون عقبة كبيرة أمام الحصول على المعونة الاقتصادية من الولايات المتحدة[122]، ولا سيّما بعد أن صَعّبت الحكومة الأرجنتينية الأمور على مؤيديها في واشنطن بتجميدها أصول 171 شركة أجنبية، من بينها شــركات أميركية اعتقدت أنها عقدت صفقات غير شــرعية مع حكومة بيرون. ومع ذلك، استمر هولاند في إقناع المسؤولين الأميركيين بأن أفضل طريق لدعم مصالح الأعمال الأميركية في الأرجنتين هي إقناع، وليس معاقبة، بوينس أيرس، لتطبيق السياسات الليبرالية، لأن في حال فشل الحكومة في تحسين الاقتصاد الأرجنتيني ربما تُتاح فرصة لأن تحل القوى القومية والشيوعية محلها[123].

في عام 1957 بدأ أرامبورو الإلحاح على واشنطن للحصول على المزيد من المساعدات، خصوصًا مع تعرّض الأرجنتين لأزمة اقتصادية حادة، لكن أيزنهاور أصر على أن يعتمد أرامبورو على رأس المال الأميركي الخاص بدلًا من طلب المســاعدة، بينما أخذ مسؤولو الأرجنتين يلوّحون باتجاه الأرجنتين إلى بدائل أخرى في حال عدم تقديم الولايات المتحدة المساعدة لها[124].

---

(121) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: Holland to the Secretary of State, Washington, November 17, 1955, p. 385.

(122) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: Memorandum of Conversation, Rio de Janeiro, February 2, 1956, p. 405.

(123) N. A., R. G. 59: Holland Records, Lot 57D295, Country File, Memorandum of Conversation, February 9, 1956, and Country File, Holland to Beaulac, June 26, 1956.

(124) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: Memorandum of Conversation، Washington, April 10, 1957, pp. 458, 461, and p. 462.

لكن أصرّ بعض المسؤولين الأميركيين على عدم تقديم أي قروض جديدة حتى تلتزم حكومة الأرجنتين باتخاذ الإجراءات التي وعدت بها عند توليها مسؤولياتها، خصوصًا ما تعلق منها بالشركات الأميركية والمستثمرين الأميركيين[125]، وخشي بعض المسؤولين الأميركيين من أن يؤدي حجب القروض تمامًا عن الأرجنتين إلى تخلّيها عن سياسات السوق الحرة، حيث إن شدة الضغط على الحكومة يحرجها أمام الشعب ويُظهرها تابعة للسياسة الأميركية، وهو ما يعطي القوى المعادية للأميركيين الفرصة لاستغلال ذلك في الدعاية ضد الولايات المتحدة وسياساتها[126].

استمر المسؤولون في بوينس أيرس في طلب المساعدة من واشنطن، مستخدمين ورقة «الخطر الشيوعي»، فطلبوا في تشرين الأول/أكتوبر 1957 قرضًا قيمته 150 مليون دولار، مُدّعين أن المعونة الاقتصادية ستقوّي موقف العناصر الموالية للولايات المتحدة، وتمنع الشيوعيين والوطنيين «المتطرفين» من تحقيق أي مكاسب سياسية في انتخابات شباط/فبراير[127]، وهو ما كانت الإدارة الأميركية تدركه جيدًا[128].

أدركت الإدارة الأميركية أهمية الأرجنتين بالنسبة إلى الولايات المتحدة في صراعها مع الاتحاد السوفياتي الذي مثّلت الأرجنتين له هدفًا مغريًا. لذا لم تكن الولايات المتحدة على استعداد لخسارة الأرجنتين اقتصاديًا أو سياسيًا، فكان من مصلحتها دعم الموالين لها في الأرجنتين، وتقوية الصداقة مع نظامها من خلال تقديم المساعدة التي تعينها على حل مشكلاتها الاقتصادية حتى تثبت للأرجنتين حكومة وشعبًا قيمة التعاون مع الولايات المتحدة، وكي تحول

(125) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: Beaulac to Department of State, Buenos Aires, April 17, 1957, pp. 468 – 469.

(126) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: Bernbaum to Rubottom, Washington, April 16, 1957, p. 467.

(127) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: Beaulac to Department of State, Buenos Aires, October 8, 1957, p. 485.

(128) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: Special National Intelligence Estimate, SNIE 91-57, Washington, November 12, 1957, p. 497.

في الوقت نفسه دون تقدّم أي مشروع سياسي مناهض للسياسة الأميركية[129].

بناء على ذلك، اتّبعت الولايات المتحدة سياسة الإغراء بالمساعدات الاقتصادية تجاه رئيس الأرجنتين الجديد، الفائز في انتخابات شباط/فبراير 1958، أي أرتورو فرونديزي (A. Frondizi) الذي أكد تعاونه مع الأميركيين، على الرغم من أنه كان مدعومًا في الانتخابات من الشيوعيين والبيرونيين. كما أنه شن حملة قوية ضد ما دعاه «الرأسمالية الاستعمارية»، لكنه في اجتماعه إلى السفير الأميركي في الأرجنتين، بيولاك ويلارد، في 6 آذار/مارس 1958، أعلن رغبته في تقوية علاقات الصداقة مع الولايات المتحدة، غير أن ويلارد أوضح له بأن قدرة الولايات المتحدة على مساعدة الأرجنتين تعتمد على السياسات التي تتبنّاها بوينس أيرس[130].

جعل ذلك فرونديزي، من البداية، أكثر جرأة في مساومته الحكومة الأميركية من أجل الحصول على القروض والمساعدات؛ فمنذ تنصيبه رئيسًا، وخلال اجتماعه إلى نيكسون، في أثناء وجود الأخير في بوينس أيرس لحضور حفل التنصيب، طلب أن تمده الحكومة الأميركية بقروض لتحفيز الاستثمارات، فردّ نيكسون بطلب تنازلات وامتيازات للشركات الأميركية العاملة في مجال النفط. وكرّر فرونديزي طلبه للقروض الأميركية، فكرر نيكسون طلبه إنهاء القضايا العالقة كلها مع الشركات الأميركية في الأرجنتين[131].

كانت مساومة واشنطن أيضًا نهج الرئيس التشيلي كارلوس إيبانيز ديل كامبو (C.I. del Campo) (1952 - 1958) الذي أكد في بداية ولايته اتّباعه سياسات اقتصادية ليبرالية، وطمأن السفير الأميركي في سانتياغو، كلود بويرس،

(129) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: Memorandum From Viron P. Vaky of the Office of South American Affairs to the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Rubottom), Washington, 16 December, 1957, p. 500.

(130) Memorandum of a Conversation between the Ambassador in Argentina (Beaulac) and President-Elect Frondizi, Buenos Aires, March 6, 1958, pp. 469, and 471.

(131) F. R. U. S. (1958 – 1960), V: Memorandum of a Conversation, Buenos Aires, April 30, 1958, pp. 477 –479.

أنه غير معادٍ للأميركيين، ولن يتهاون مع الشيوعيين، ولن يؤمم شركات النحاس الأميركية في تشيلي[132]. ومع هذا، كان الأميركيون قلقين من ناحيته، ومن محاولته ابتزاز الإدارة الأميركية وتلويحه بـ «الخطر الشيوعي» في حال عدم تقديم مساعدات مالية كافية، في حين أكد رجال الاستخبارات الأميركية أن بوسع إيبانيز التغلب على الشيوعيين[133].

لذلك، لم تبادر الولايات المتحدة إلى تقديم المساعدات لحل مشكلات تشيلي الاقتصادية، لأنها اعتقدت أن هذه المشكلات هي نتيجة إسراف الحكومة التشيلية، ورفضها تبنّي إصلاحات اقتصادية ليبرالية، وسوء معاملة الشركات النحاس الأميركية، فصممت إدارة أيزنهاور على انتزاع التنازلات من تشيلي ثمنًا للمساعدة الأميركية.

كان هذا إبان أزمة النحاس التي أثّرت سلبًا في الاقتصاد التشيلي نتيجة هبوط أسعار النحاس العالمية في حزيران/يونيو 1953، وتفاقم الأزمة بين الدولتين، نظرًا إلى أن الولايات المتحدة هي المتحكم بإنتاج النحاس وأسعار بيعه، حيث سيطرة شركتي النحاس الأميركيتين: «أناكوندا» (Anaconda)، و«كينيكوت» (Kennecott)، وتوقيع الولايات المتحدة مع الحكومة التشيلية في أيار/مايو 1951 اتفاق تثبيت سعر النحاس التشيلي المبيع في الولايات المتحدة. وقسّمت السيطرة على إنتاج النحاس التشيلي بين الشركات الأميركية والحكومة التشيلية على أساس 80 في المئة إلى 20 في المئة. لذا، حاولت سانتياغو بيع نحاسها من أسواق أخرى بسعر أعلى، لكن انخفاض أسعار النحاس العالمية أصاب الاقتصاد التشيلي بأزمة حادة[134].

---

(132) N. A., R. G. 59, Cabot Records, Lot 56D13, Country File, Bowers to Cabot, March 23, 1953.

(133) F. R. U. S. (1952 – 1954), IV: National Intelligence Estimate, NIE-85, August 24, 1953, pp. 710, and 720.

(134) F. R. U. S. (1952 – 1954): IV: Memorandum of Conversation by Milton Barall of the Office of South American Affairs, Washington, May 2, 1952, pp. 677- 679, and IV: Memorandum by the Director of the Office of South American Affairs (Atwood) to the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Cabot), June 15, 1953, p. 697.

اضطرت تشيلي إلى تهديد الولايات المتحدة بالاتجاه إلى دول الكتلة السوفياتية لبيع نحاسها وتأميم مناجمه، في حال عدم تقديم واشنطن مساعدات مالية إلى سانتياغو[135]. بل ساوم المسؤولون التشيليون الأميركيين على وضع الحكومة التشيلية تشريعًا يمنع بيع النحاس من دول الكتلة السوفياتية، وإعادة سيطرة الشركات الأميركية على مبيعات النحاس، في مقابل شراء حكومة الولايات المتحدة 100.000 طن من النحاس التشيلي بسعر السوق[136].

لم ترحب وزارة الخارجية الأميركية بهذه الصفقة، وعُلّقت المفاوضات في شأنها[137]. واستمر بيع النحاس مشكلة مركزية في العلاقات بين سانتياغو وواشنطن. وعلى الرغم من توتر العلاقات بينهما دعم إيبانيز الموقف الأميركي المعادي للشيوعية في مؤتمر كاراكاس، بشكل حاسم، وهو ما أوضح للمسؤولين الأميركيين أن سانتياغو تمنّت أن يُقابَل دعمها للولايات المتحدة في المنتديات الدولية بمكافأتها بالمساعدة الاقتصادية، الأمر الذي لوّح به وزير الخارجية التشيلي توبياس باروس أورتيز (T. B. Ortiz)، عندما نصح كابوت، في محاولة لاستغلال المخاوف الأميركية من الشيوعية، بأن برنامجًا «معقولًا» للقروض يمكن أن يساعد في منع نمو الشيوعية في أميركا اللاتينية[138].

وافقت الخارجية الأميركية على صفقة النحاس التشيلي خوفًا من عدم تصديق المجلس التشريعي على قانون بيع هذا النحاس، الأمر الذي كان سيؤدي إلى هبوط في أسعار النحاس وتراجع إنتاجه وانخفاض الإيرادات الحكومية، ومن ثم إلى تصاعد «الهياج الشيوعي»، أو إلى انقلاب عسكري، وهو ما لا تستطيع الولايات المتحدة تحمّله[139]. هذا في حين لم توافق إدارة

(135) F. R. U. S. (1952 – 1954), IV: Atwood to Cabot, June 15, 1953, p. 698.

(136) F. R. U. S. (1952 – 1954), IV: Memorandum of Conversation, August 4, 1953, p. 700.

(137) F. R. U. S. (1952 – 1954), IV: Memorandum of Conversation by Milton Barall of the Office of South American Affairs, Washington, October 9, 1953, pp. 727-730.

(138) F. R. U. S. (1952 – 1954), IV: Memorandum of Conversation by Milton Barall of the Office of South American Affairs, Washington, January 11, 1954, pp. 733-734.

(139) F. R. U. S. (1952 – 1954): IV: The Ambassador in Chile (Beaulac) to Department of State, Santiago, February 19, 1954, pp. 737, and 738, and IV: The Acting Secretary of State to Director of Office of Defense Mobilization (Flemming), March 1, 1954, Washington, pp. 740-742.

أيزنهاور على زيادة المعونة الاقتصادية لتشيلي بالشــكل الذي طلبته الحكومة التشيلية، حتى تتحقق من مزيد من البراهين على اتّباع سياسات تتماشى مع مصالح الولايات المتحدة. كما رجع هذا أيضًا إلى إيقان الإدارة الأميركية، وخاصة لجنة تنسيق العمليات، أن إيبانيز كان يستخدم الشيوعية ورقة تهديد وحسب؛ فهو نفسه ليس شيوعيًا، ولم يكن ثمة نفوذ قوي للشيوعيين في الجيش التشــيلي، كما أن كتلة كبيرة من الشعب التشيلي كانت ذات توجهات دينية وقومية متناقضة مع الشيوعية، بحسب رأي اللجنة[140].

في عام 1956 تفاقمت أزمة تشيلي الاقتصادية نتيجة استمرار تراجع أسعار النحاس العالمية، ما أدى إلى ضعف قدرة الحكومة على تمويل برامج الاســتثمار، الأمر الذي ضاعف حجم الديون، وزاد نسبة التضخم حتى وصلت إلى 86 في المئة. وحاول إيبانيز حينذاك الضغط من أجل أن تساعده واشنطن، لكن الأخيرة اكتفت بإرسال بعثة استشارية أميركية سُمّيت بعثة «كلين وساكس» (Klein and Saks)، لتقديم النصيحة[141]، وهو ما اضطر الحكومة التشــيلية إلى التفكير جديًا في التعامل مع دول الكتلة الســوفياتية حتى يخرج ببلاده من الأزمة الاقتصادية الخانقة، ولا سيّما أن ذلك تزامن مع توجّه حكومتي الأرجنتين والبرازيل إلى الاتحاد السوفياتي، وتدعيم الروابط الاقتصادية معه.

في إطار تقديم القروض والمساعدات الأميركية باعتباره مكافأة على اتّباع سياسات مناهضة للشيوعية، برز أيضًا الموقف الأميركي من حكومة كاستيّو برانكو التي ســيطرت على الحكم في غواتيمالا في تموز/يوليو 1954، وأزاحت حكومة أربنز اليسارية بدعم من الولايات المتحدة، وبدأت فور تولّيها اتّباع سياســات اقتصادية موالية لواشنطن، وهو ما عاد عليها بالمزيد من القروض

---

(140) Loayza, p. 87.

(141) Jon V. Kofas, «Stabilization and Class Conflict: The State Department, the IMF, and the IBRD in Chile 1952-1958,» The International History Review, vol. 21, Issue 2 (June 1999), pp. 352 – 385.

والمســاعدات المالية والتقنية[142]. بل إن هولاند وعد كاســتيّو في شباط/فبراير 1955 بأن الولايات المتحدة ســتبذل أقصى جهد كي تحصل غواتيمالا على القروض من البنك الدولي وبنك الاستيراد والتصدير الأميركي، على أن يسد الأخير ما يعجز عنه الأول. كما أكد هولاند أن الولايات المتحدة مســتعدة لإعطاء قروض التنمية الاقتصادية للاستثمارات الخاصة من دون ضمانات حكومية[143].

أوصى السفير الأميركي في غواتيمالا، نورمان أرمور، بضرورة تعاون الإدارة الأميركية والبنك الدولي على التنمية الاقتصادية التي ستســاعد في توفير الاستقرار السياسي للحكومة الغواتيمالية، مع التشديد على تسريع عملية تقديم القروض والمساعدات، لِما يشكّله هذا من أهمية للمصالح الحيوية للولايات المتحدة، ولمعركتها مع الشيوعية العالمية[144]، وهو ما أكدته خطة العمليات تجاه غواتيمالا بموجب ورقة مجلس الأمن القومي رقم 1/5432 (N.S.C. 5432/1) التي أقرتها لجنة تنسيق العمليات في أيار/مايو 1955 [145].

استمرت إدارة أيزنهاور في دعم حكومة كاســتيّو ماديًا طوال عامي 1957 و1958، ما بقي كاستيّو يؤمّن المصالح الأميركية في بلاده، فقدمت إلى حكومته في عام 1957 معونة اقتصادية قدرها 36 مليون دولار. واعتبرت الســفارة و«بعثة عمليات الولايات المتحدة» في غواتيمالا أن المساعدة الاقتصادية مطلوبة ما دامت إدارة كاستيّو تفهم الأهداف الأميركية جيدًا.

---

(142) United States Treaties and Other International Agreement, vol. 5, Part 3, 1954, United States Government Printing Office, 1956, Development Assistance Agreement Between The Government of The United States of America and The Government of Guatemala, December 13, 1954, pp. 2973-2978.

(143) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: Memorandum of a Conversation Between the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Holland) and President Castillo Armas, Guatemala City, February 14, 1955, p. 65.

(144) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: Telegram From the Ambassador in Guatemala (Armour) to the Department of State, Guatemala City, February 15, 1955, p. 67.

(145) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: Memorandum From the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Holland) to the Under Secretary of State (Hoover), Washington, May 20, 1955, pp. 80 -81.

كما أثنت تقارير المجموعات التي أرسلها الكونغرس إلى غواتيمالا لدراسة أوضاعها الاقتصادية على التقدّم المحتمل أن تحرزه برامج المساعدة الأميركية هناك، وأوصت تلك التقارير بضرورة إجازة تقديم منحة اقتصادية إضافية لغواتيمالا. علاوة على ذلك، أشار أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي إلى نيتهم تخصيص 12 مليون دولار مساعدة لغواتيمالا في السنة المالية 1958، بعد أن طلب الغواتيماليون رسميًا 15 مليون دولار مساعدة، من أجل منع عودة الشيوعية إلى غواتيمالا[146].

بناء على ذلك، استخدمت واشنطن المساعدة آليةً لدفع الحكومات اللاتينية إلى مناهضة الشيوعية، وتقويض النشاط الشيوعي في بلادها، وللحيلولة أيضًا دون توجّه تلك الحكومات إلى دول «الكتلة الشيوعية» اقتصاديًا كي لا يتصاعد النفوذ الاقتصادي الشيوعي في منطقة النفوذ الاقتصادي الأميركي الرئيسة. كما استخدمت الحكومات اللاتينية «الخطر الشيوعي» ورقة ضغط كلما أرادت مساومة واشنطن من أجل الحصول على المساعدة الاقتصادية، وهددتها بالتوجه إلى السوفيات في حال تخلّي الحكومة الأميركية عن دعمها المالي لتلك الحكومات.

2- رحلة نيكسون وإعادة تقويم السياسة الاقتصادية

وضعت رحلة ريتشارد نيكسون إلى أميركا اللاتينية في الفترة نيسان/أبريل - أيار/مايو 1958 [147] واشنطن أمام موقف خطِر، فرض عليها التفكير جديًا في آليات جديدة لوقف المد المعادي للأميركيين في تلك المنطقة الحيوية للمصالح الأميركية؛ فما لاقاه نيكسون من ردّات فعل سلبية رجع إلى سببين رئيسين، **الأول** دعم الولايات المتحدة للدكتاتوريات العسكرية، **والثاني** سياستها الاقتصادية تجاه اللاتينيين التي أفرزت كثيرًا من المشكلات الاقتصادية

(146) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII: Memorandum From the Deputy Director of the Office of Middle American Affairs (Stewart) to the Acting Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Rubottom), Washington, April 9, 1957, p. 135.

(147) Richard M. Nixon, Six Crises (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1962), p. 183.

المتفاقمة للدول اللاتينية، الأمر الذي أدّى إلى تردّي أوضاعها الاقتصادية، وعدم استطاعتها وضع حلول جذرية لتلك المشكلات، نظرًا إلى تحكّم الولايات المتحدة باقتصاداتها بشكل أثار سخط الشعوب اللاتينية وثورتها على هذا الوضع، وهذا ما عبّرت عنه جيدًا حركة القومية الاقتصادية اللاتينية التي تصاعدت بدرجة شكلت خطورة على نفوذ الولايات المتحدة وعلاقاتها الاقتصادية مع دول أميركا اللاتينية.

على الرغم من اعتراف المسؤولين الأميركيين، وعلى رأسهم أيزنهاور، بوقوف الصعوبات والمشكلات الاقتصادية وراء ردّات الفعل السلبية تجاه نيكسون في أثناء رحلته، أكان في أوروغواي أم فنزويلا أم بوليفيا أم بيرو[148]، وهي الرحلة التي تعلقت في معظمها بالسياسات الاقتصادية للولايات المتحدة تجاه تلك الدول، فإن بعضهم ، وخصوصًا نيكسون نفسه، أصرّ على إقحام الشيوعيين وتضخيم دورهم في مواقف الشعوب والحكومات اللاتينية، والمطالبة بضرورة تغيير واشنطن سياستها الاقتصادية تجاه الدول اللاتينية، وعلى أن الشيوعيين استغلوا معاناة الدول اقتصاديًا لتحريضها على الولايات المتحدة. وظل نيكسون يدافع عن السياسات الرأسمالية التي اعتقد أنها تعمل على تقليص معدلات الفقر، وهي بذلك تُعَدّ الوسيلة الناجعة لمقاومة الشيوعية وسد الطرق على الشيوعيين؛ «فعندما تصبح حياة الفقراء المعدمين أفضل، فإنهم لن يتجهوا إلى الشيوعية»، بحسب قول نيكسون[149].

---

(148) للتعرّف إلى ردات الفعل تجاه زيارة نيكسون بالتفصيل، وعلاقة المشكلات الاقتصادية في كل دولة على حدة بموقفها من الزيارة، انظر: A. F. P. (1958): Current Documents: Replies Made by the President Eisenhower to Questions Asked at a News Conference, May 14, 1958, p. 363; Current Documents: Assessment of The Anti-American Demonstrations Staged During The Vice President's Tour: Statement Made by the Deputy UnderSecretary of State (Murphy) Before the Senate Committee on Foreign Relations, May 19, 1958, pp. 366-370, and Current Documents: Review of The Significance of The Vice President'sMission: Statement Made by the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Rubottom) Before the Subcommittee on Latin America of the House Committee on Foreign Affairs, June 3,1958, p. 384.

(149) A. F. P. (1958), Current Documents: Report by The Vice President on his South American Tour: Replies Made by the Vice President (Nixon) to Questions Asked at the Conclusion of an Address Before the National Press Club, Washington, May 21, 1958, pp. 375-376.

كما حاول دالاس التقليل من قيمة ما يمكن أن يقدمه الاتحاد السوفياتي إلى تلك الدول مساعدةً أو قروضًا أو محاولات زيادة التبادل التجاري، فأشار إلى أن حجم التجارة بين الدول اللاتينية والولايات المتحدة أكبر من أن يقارن بأي علاقات تجارية أخرى، فضلًا عن أن الولايات المتحدة قدّمت كثيرًا من القروض إلى الدول اللاتينية، وهو ما دل على الاهتمام الأميركي العظيم بتلك المنطقة(150).

قبل رحلة نيكسون خططت الخارجية الأميركية لاستخدام الخطر الاقتصادي الشيوعي كي تحقق هدفين، **أولهما** الحصول على تأييد الرأي العام الأميركي والكونغرس لزيادة المساعدة الاقتصادية إلى دول أميركا اللاتينية؛ و**الثاني** تنبيه الدول اللاتينية إلى خطورة الدوافع السوفياتية وراء تقديم المعونات والقروض إلى تلك الدول. وفي 29 أيار/مايو 1958، أخبر كريستيان هيرتر (Ch. Herter)، وكيل وزير الخارجية، سفارات الولايات المتحدة كلها في أميركا اللاتينية أن الخارجية ستنشر تقريرًا عن «الهجوم الاقتصادي للكتلة الصينية - السوفياتية في البلدان النامية». وصرح أنه كان ثمة «تنسيق صيني - سوفياتي خطِر، هدفه إضعاف نفوذ الولايات المتحدة وحلفائها، وعرقلة وحدة (العالم الحر)، وزيادة قوة دول الكتلة ونفوذها». كما أمر هيرتر موظفي السفارات الأميركية بأن يركزوا على كشف أهداف السوفيات من تقديم المساعدة، وأنها تخضع لخطط سياسية تدار بشكل جيد، والمخاطر المرتبطة بالمساعدة والتجارة مع السوفيات، والمتلخصة في الفلسفة السياسية والاقتصادية الشيوعية التي وصفها هيرتر بأنها «عدائية» لكلّ النظم السياسية والاقتصادية غير الشيوعية(151).

توقّعت الخارجية الأميركية أن يساعد هذا التقرير في تنبيه الرأي العام إلى أخطار الحرب الاقتصادية السوفياتية، ويجعل الكونغرس أكثر تقبّلًا لطلب

---

(150) A. F. P. (1958), Current Documents: Replies Made by the Secretary of State (Dulles) to Questions Asked at a News Conference, May 20, 1958, p. 374.

(151) T. Zoumaxas, «The Path to Pan Americanism: Eisenhower's Foreign Economic,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, The University of Connecticut, 1987), p. 424.

الحكومات اللاتينية للمساعدة؛ ورأت أنها لا تملك أكثر من مجرد التركيز وتأكيد وجود خطر شيوعي كي تستطيع تقديم الأموال التي رأت أنها الحل الوحيد لمشكلات الدول اللاتينية وثنيها عن التوجّه سوفياتيًا.

بعد ما فرضته نتائج رحلة نيكسون من ضرورة إعادة تقويم السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة، وأهمية وجود خيارات جديدة، لأن العمود الفقري للسياسة الاقتصادية الخارجية الأميركية في أميركا اللاتينية (الترويج للاقتصاد الحر، عن طريق الاستثمار الأجنبي الخاص، والتجارة الحرة) كان في رأي كثيرين من صنّاع السياسة ينقصه أن يوضع في إطار «المهمّة الرئيسة» وتكثيف الجهود لتنفيذها من أجل تنمية اقتصادية متوازنة ومربحة تربط الدول الأميركية اللاتينية بالنظام السياسي والاقتصادي العالمي الحر[152].

عمليًا، وفي إطار بدء إعادة تقويم السياسة الاقتصادية، ناقشت لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي في آب/أغسطس 1958 إعادة النظر في مسألة المعونة الاقتصادية، وأرسل سبعة من ثمانية أعضاء ديمقراطيين من اللجنة، بمن فيهم جون كينيدي، وعضو جمهوري واحد، رسالة إلى الرئيس أيزنهاور طالبوه فيها بإعادة النظر في برامج المساعدة الأميركية. وردًّا على ذلك، كلف الرئيس وليام درابر (William H. Draper)، رئيس شركة «لايت كومباني» أن يرئس لجنة لدراسة هذه المسألة. فكانت «لجنة درابر» أول خطوة عبّرت عن رغبة أيزنهاور في مراجعة سياسة المساعدة الاقتصادية إلى أميركا اللاتينية[153].

شكّلت مبادرة الرئيس البرازيلي كوبتشيك إحدى الخطوات المهمة لإعادة هيكلة العلاقات بين الولايات المتحدة والدول اللاتينية، عقب رحلة نيكسون؛ ففي 28 آذار/مارس 1958 كتب كوبتشيك إلى أيزنهاور، عارضًا خطة لإنقاذ

(152) Zoumaxas, pp. 426-427.

(153) Burton I. Kaufman, Trade and Aid: Eisenhower's Foreign Economic Policy, 1953-1961 (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982), p. 168, and p. 171.

وضع الولايات المتحدة الاقتصادي في الدول اللاتينية، وتحسين العلاقات الاقتصادية بينها وبين تلك الدول في ما عُرف بعد ذلك بـ «عملية بان أميركا»، أي وحدة الدول الأميركية، باعتباره حلًا لمشكلات القارة وتفعيل التكتل القاري على صعيد العمل الأميركي المشترك، لإزالة سوء التفاهم بين شعوب الدول اللاتينية والولايات المتحدة، وتعاون الأخيرة في برنامج تنموي شامل وطويل المدى. كما عبّر كوبتشيك عن رفضه ما عرضه نيكسون من مضايقات شعبية خلال رحلته لأميركا اللاتينية[154].

كان ردّ أيزنهاور على كوبتشيك سريعًا فأعلن ترحيبه بالمبادرة. وحاولت واشنطن إظهار أنها تولي المسألة أهمية كبيرة. واتفق دالاس وأيزنهاور على تسليم روبوتوم، مساعد وزير الخارجية الأميركي، الرد إلى الرئيس البرازيلي حتى يتبين أكثر تفاصيل خطته[155]. وفي لقائهما أخبر كوبتشيك روبوتوم أن التخلف الاقتصادي هو مصدر الشعور المعادي للأميركيين في أميركا اللاتينية، وأن البرامج الاقتصادية لم تدعم عملية التنمية في أميركا اللاتينية بشكل كافٍ لتصحيح الأوضاع. واقترح كوبتشيك عقد مؤتمر لرؤساء الدول الأميركية لإعادة تقويم هذه البرامج، ومناقشة طرائق تثبيت أسعار المواد الخام، وتطوير التجارة والاستثمار في نصف الكرة الغربي[156].

زار دالاس البرازيل في الرابع من آب/أغسطس 1958 لاستكمال التشاور حول خطة كوبتشيك وإجراء مباحثات حول تطوير العلاقات بين الدول

(154) Public Papers of the Presidents of the United States, Dwight D. Eisenhower, 1958, Government Printing Office, Washington, 1959, Kubitschek to Eisenhower, May 28, 1958, p. 464; A. F. P. (1958), Current Documents: Letter from the President of Brazil (Kubitschek de Oliveira) to the President of the United States (Eisenhower), May 28, 1958, pp. 380- 381, and Stephen G. Rabe, Eisenhower and Latin America: The Foreign Policy of Anticommunism (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988), p. 110.

(155) A. F P. (1958), Current Documents: Letter from the President of the United States (Eisenhower) to the President of Brazil (Kubitschek de Oliveira), June 5, 1958, p. 397, and E. L., A.W. F., Dulles-Herter Series, Box 10, Folder «Dulles-June 1958 (2)», Eisenhower to Dulles, June 5, 1958.

(156) F. R. U. S. (1958 – 1960), V: Summary of President Kubitschek's aide- mémoire, Enclosure to Dulles to Eisenhower, June 20, 1958, p. 686.

الأميركية[157]، وفي المحادثات اختلف كوبتشيك مع دالاس الذي رفض اقتراح كوبتشيك القائل إن التنمية الاقتصادية هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على «الفتنة الشيوعية». كما اختلفا في شأن محتوى البيان المشترك الذي خطّطا لإصداره إلى الجمهوريات الأميركية الأخرى ضمن «عملية بان أميركا». فأراد دالاس أن يشير البيان إلى أهمية الالتزام بقرار كاراكاس المناهض للشيوعية، لكن كوبتشيك قال إن مثل هذا البيان يعزل اللاتينيين عن الولايات المتحدة، فردّ دالاس إن هذه العملية وضِعت من أجل أن تموِّلها الولايات المتحدة، وكي يوافق الكونغرس الأميركي على التمويل يجب أن تكون نظرته إيجابية إلى تلك الاعتمادات[158]، أي إن دالاس حاول إفهام كوبتشيك أن مناهضة الشيوعية هي الشرط الأساس للموافقة على تمويل خطته.

في نهاية لقاء دالاس وكوبتشيك اتُّفق على عقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الأميركية للبحث في العلاقات الاقتصادية بينها[159]. كما قدمت حكومة البرازيل في 9 آب/أغسطس 1958 مذكّرة تفصيلية عن «عملية بان أميركا»، كما تصورتها، إلى حكومات الدول الأخرى، شملت تعريفًا بالعملية ومفهومها السياسي والاستراتيجي والاقتصادي وخصائصها وأهدافها التي اقترحت

(157) سبق هذه الزيارة تبادل أيزنهاور وكوبتشيك عددًا من الرسائل ارتكزت على دعوة كوبتشيك الدائمة إلى دعم عملية الوحدة وأهمية أن تؤدي أميركا اللاتينية دورًا فاعلًا على الساحة الدولية، عبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وكان أيزنهاور يرد على رسائل كوبتشيك بالتأييد والوعود بإنجاز مقترحاته التي حرص أيزنهاور في رسائله على إفهام كوبتشيك أنها تتوافق مع أهداف الولايات المتحدة وسياساتها، انظر: A. F. P. (1958): Current Documents: Letter from the President of the United States (Eisenhower) to the President of Brazil (Kubitschek de Oliveira), June 5, 1958, p. 397; Current Documents: Letter From the President of Brazil (Kubitschek de Oliveira) to the President of the United States (Eisenhower), July 23,1958, pp. 99- 400, and Current Documents: Letter From the President of the United States (Eisenhower) to the President of Brazil (Kubitschek de Oliveira), July 25, 1958, pp. 400- 401.

(158) N. A., R. G. 59, S. U. M. C., Lot 64D199, (STB MC/18), Memo of Conversation, August 6,1958; A. F. P. (1958) Current Documents: Joint Communique Issued at Brasilia at the Conclusion of Talks Between the Secretary of State (Dulles) and the President (Kubitschek de Oliveira) and the Foreign Minister (Negrao de Lima) of Brazil, August 6, 1958, pp. 402- 404.

(159) The Washington Post and Times Herald, 7/9/1958.

الحكومة البرازيلية في سبيل إنجازها تشكيل لجنة من ممثّلي الدول الأميركية الواحدة والعشرين(160).

بالفعل، اجتمع في واشنطن وزراء خارجية الجمهوريات الأميركية الواحد والعشرين بشكل غير رسمي في 23 و24 أيلول/سبتمبر 1958، بناء على دعوة من وزير خارجية الولايات المتحدة من أجل العمل على إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم بينهم حول المسائل الاقتصادية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأميركية، ليتسنّى القضاء على الروح العدائية تجاه الولايات المتحدة لدى الشعوب اللاتينية، وحل المشكلات الاقتصادية المزمنة التي أثَّرت سلبًا في اقتصادات الدول اللاتينية. وناقش المؤتمر مسألة إنشاء بنك للتنمية الاقتصادية في دول القارة يقوم بتمويل مشاريع التنمية، وهو ما أبدت حكومة الولايات المتحدة استعدادها لإنشائه في إطار تحرّكها لإعادة هيكلة سياستها الاقتصادية(161)، وناقش أيضًا مشكلة أسعار السلع التي اعتمدت عليها اقتصادات الدول اللاتينية(162).

في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1958 انعقدت «لجنة الواحد والعشرين» لمناقشة كل ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين الدول الأميركية بصورة رسمية.

---

(160) A. F. P. (1958) Current Documents: aide- mémoire, of the Government of Brazil, Dated August 9, 1958, Submitted to the Governments of the Other American Republics, August 12, 1958, pp. 405- 407.

(161) في 12 آب/أغسطس 1958 أعلن دوغلاس ديلون (D. Dillon)، وكيل وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية أمام المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأميركي المشترك في واشنطن أن حكومة بلاده مستعدة لإنشاء مؤسسة تنمية إقليمية أميركية مشتركة تدعمها الدول الأعضاء كلها، بعد استشارة الدول الأخرى، واستكمال الإجراءات التحضيرية، نتيجة زيارات المسؤولين الأميركيين المنطقة خلال عام 1957، ونتيجة التقارير التي وضعها هؤلاء، بصفتهم ممثّلين لحكومة الولايات المتحدة، ودراسات وزارة الخارجية المُنسّقة في ما يتعلق بالمشكلات الاقتصادية في المنطقة، انظر: A. F. P. (1958) Current Documents: Statement Made by the Under Secretary of State for Economic Affairs (Dillon) before the Inter-American Economic and Social Council,Washington, August 12, 1958, p. 408.

(162) A. F. P. (1958) Current Documents: Communique Issued at Washington at the Conclusion of an Informal Meeting of the Foreign Ministers of the American Republics, September 24, 1958, pp. 409- 411

ونُوقشت خطة كوبتشيك ومسألة إنشاء بنك للتنمية وكثير من المشكلات الاقتصادية التي كانت تعوق تنمية العلاقات الاقتصادية البينيــة الأميركية، أو العلاقات بين دول أميركا اللاتينية من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى. واشتركت وفود الدول اللاتينية كلها في عرض رؤى ومقترحات حول مسألة المساعدات والقروض، مُناشِدة الولايات المتحدة أن تعلن تبنّيها سياسات اقتصادية تفضيلية جديدة تجاه أميركا اللاتينية. لكن أصر ديلون، وكيل وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية، على التركيز على كيفية ضمان تدفّق رأس المال الخاص الأجنبي لدعم مشاريع التنمية[163].

في أثناء انعقاد اللجنة قامت حكومة البرازيل بحملة دعائية للتأثيــر في الولايات المتحدة، تمثّلت في بحث حكومة البرازيل في تقوية علاقاتها التجارية بروســيا والصين الشيوعية. كما ألقى مندوب البرازيل، أوغستو فرايدريكو شميت، في «لجنة الواحد والعشرين» بيانًا حذَّر فيه الولايات المتحدة من أنه في حال عدم تقديمها برنامج معونة واسع المدى إلى أميركا اللاتينية، فإن الأخيرة ســتضطر إلى توســيع نطاق معاملاتها مع السوفيات[164].

حاول شــميت الضغط من أجل تنفيذ مشروع كوبتشــيك كاملًا، كما وضعته الحكومة البرازيلية، في الوقت الذي كان لكوبتشيك مصلحة خاصة؛ حيث كان يريد زيادة المساعدة الاقتصادية للبرازيل، خصوصًا مع هبوط أسعار البن وتأثير ذلك سلبًا في الاقتصاد البرازيلي. لكن عدم استجابة واشنطن اضطره إلى اتخاذ هذا الموقف، غير أن إدارة أيزنهاور قررت دعم مشروع كوبتشيك بشروطها وبحسب رؤيتها لا إرضاء لكوبتشيك، كما أوصت السفارة البرازيلية في واشنطن[165].

---

(163) A. F. P. (1958), Current Documents: Remarks Made by the Under Secretary of State for Economic Affairs (Dillon) Before the Special Committee of the Council of the OAS, Washington, November 18, 1958, pp. 417- 419

(164) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة 868، ملف 64، السفارة المصرية في بوغوتا، تقرير رقم 60 «لجنة الواحد والعشرين»، الجزء الأول، 1958/12/1.

(165) E. L., A. W. F., International Series, Box 4, Folder «Brazil (6)», Department of State to Rio Embassy, December 10, 1958.

أظهر ذلك الولايات المتحدة رافضةً تبنّي مشروع مارشال أميركي لاتيني، وبدت غير جادة في مراجعة سياساتها الاقتصادية، خصوصًا مع اكتفائها بالبحث في بعض المشاريع الفردية، وهو ما وافقتها عليه كلٌّ من الأرجنتين وفنزويلا وكولومبيا، فكانت النتيجة منحها قروضًا من حكومة الولايات المتحدة، الأمر الذي أثّر في سير المباحثات لمصلحة موقف الأخيرة. وعند إنهاء هذه المرحلة من جلسات اللجنة أعلنت الولايات المتحدة موافقتها على إنشاء بنك أميركي إقليمي للتنمية وإقامة سوق أميركية مشتركة[166].

بعد انتهاء هذه المرحلة من جلسات «لجنة الواحد والعشرين» قدم شقيق الرئيس الأميركي، ميلتون أيزنهاور، توصيات عدة تعلقت بسياسة الولايات المتحدة الاقتصادية تجاه القارة اللاتينية، وذلك في معرض تقريره إلى الرئيس الذي جاء على خلفية رحلة ميلتون إلى دول أميركا الوسطى في تموز/يوليو 1958 [167]، مع ملاحظة ما كان يتمتع به ميلتون من ثقة عالية لدى الرئيس، كونه أكثر رجالات الإدارة دراية بالشأن اللاتيني. وأشار ميلتون في تقريره إلى أن الشعوب اللاتينية كانت تُصرّ على مواجهة مشكلاتها الاقتصادية وتتطلع إلى الولايات المتحدة، لا من أجل المنح والمساعدات الموقتة، وإنما من أجل الحصول على قروض خاصة وعامة وعلاقات تجارية مستقرة وثبات أكثر في أسعار المواد الخام التي كانوا يبيعونها ومساعدات فنية تُعجّل التقدم من خلال تحسين التعليم والصحة ومعدل الإنتاج الزراعي والصناعي. وذكر ميلتون أن اللاتينيين اعتقدوا أن قدرات الولايات المتحدة الاقتصادية غير محدودة، وبأنها فعلت من أجل مناطق أخرى في العالم أكثر ممّا فعلته لأميركا اللاتينية، وهذا قادهم إلى تفسير عدم حصولهم على القروض بالحجم المطلوب بأنه عناد، أو تمييز مطلق من طرف حكومة الولايات المتحدة. كما أن اقتناع اللاتينيين

(166) A. F. P. (1958), Current Documents: Declaration of the Special Committee of theCouncil of the OAS, Issued at Washington, December 12, 1958, pp. 425- 427.

(167) سافر مع ميلتون مساعد وزير الخارجية لشؤون الدول الأميركية، ومساعد وزير المالية، ورئيس بنك الاستيراد والتصدير، ومدير إدارة صندوق قروض التنمية. وعقب الزيارة، أجرى ميلتون قبل أن يضع تقريره مباحثات مع الرئيس ومعظم رجال الإدارة، وخاصة الخارجية والمالية ومجلس الأمن القومي، وأيضًا رئيس البنك الدولي.

بتحكم حكومة الولايات المتحدة في أسعار المواد الخام التي اعتمدت عليها اقتصادات الدول اللاتينية، ورفع أسعار السلع المصنَّعة التي كانت تشتريها تلك الدول، ولّدا شعورًا بالمرارة، حاول الشيوعيون استغلاله بذكاء ضد الولايات المتحدة، على حد قول ميلتون[168].

أوصى ميلتون بأن تتخذ حكومة الولايات المتحدة موقفًا أكثر إيجابية في ما يتعلق بمساعدة الدول اللاتينية، ليتيسر استخدام أموال القروض والمساعدات وسائل فاعلة من أجل تقوية السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وطلب زيادة حجم القروض الخاصة والعامة المقدمة إلى أميركا اللاتينية كي تُحقق أهدافها الاقتصادية، الأمر الذي رأى ميلتون أنه يخدم المصالح العليا للولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه أثنى ميلتون على ما قدمه كلٌّ من البنك الدولي وبنك الاستيراد والتصدير من قروض إلى أميركا اللاتينية، وطلب من هذه المؤسسات النظر في زيادة القروض لدعم خطط التنمية، والتباحث مع كل دولة لاتينية على حدة في ما يمكن تقديمه من مساعدات حتى تنفذ برنامجها الاقتصادي للتنمية، مع ضرورة اتخاذ الحكومات اللاتينية المزيد من الإجراءات لجذب رؤوس الأموال الخاصة. كما حثّ ميلتون حكومة بلاده على الإسراع في التعاون مع الحكومات اللاتينية من أجل إنشاء بنك مشترك للتنمية، وأن تساهم بالنصيب الأكبر في رأسماله، على أن تدفع الدول اللاتينية العشرين الباقي. وقد تضمن التقرير توصيات أخرى تعلقت بضرورة تثبيت أسعار المواد الخام، والمعونة التقنية، والسوق المشتركة الإقليمية[169].

شرعت إدارة أيزنهاور في تبنّي توصيات ميلتون. وفي منتصف شباط/ فبراير 1959 بدأ المسؤولون في قسم أميركا اللاتينية في الخارجية الأميركية البحث في الأوراق التي اقترحت تغييّر السياسة من أجل عمل شيء في ما يخص مشكلة الشيوعية. وبالنسبة إلى مسؤولي وزارة الخارجية كان الضمان

(168) A. F. P. (1958), Current Documents: United States-Latin American Relations: Report to the President by Milton S. Eisenhower, Personal Representative of the President, December 27, 1958, pp. 432- 433.

(169) A. F. P. (1958), Current Documents, pp. 437 – 454.

الوحيد لتحقيق نصر في معركتها مع الشيوعية هو أن تبدو الولايات المتحدة مضطلعة بدور أكثر إيجابية في تنمية أميركا اللاتينية اقتصاديًا، حتى لا تخاطر باحتمالية توجّه بعض الدول اللاتينية إلى «المعسكر الشـيوعي»، أو وقوفها موقفًا محايدًا في الصراع بين الشرق والغرب[170].

أكد وفد الولايات المتحدة في بيانه إلى «لجنة الواحد والعشـرين» المنعقدة في 28 شباط/فبراير 1959 لدراسة صوغ الإجراءات الجديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول الأميركيـة أن بلاده تعهدت بزيادة الأموال العامة من أجل مسـاعدة التنمية الاقتصادية في الدول اللاتينية، وأنها ستساهم بالنسبة الأكبر في رأس المال الكلي لبنك التنمية المشترك، وأنها قررت زيادة قدرها مليارا دولار في حجم إقراض بنك الاسـتيراد والتصدير الأميركي الذي كان يوجّه نصف عملياته إلى أميركا اللاتينية، وأن أيزنهاور طلب في 12 شباط/فبراير موافقة الكونغرس على زيادة مساهمة الولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي (مليار و370 مليون دولار)، الأمر الذي سيزيد حصص أميركا اللاتينية. كما طلبت الحكومة من الكونغرس زيادة مصادر صندوق قروض التنمية 225 مليون دولار إضافي للسـنة المالية 1959، و700 مليون دولار للسنة المالية 1960. وأكد الوفد أهمية زيادة تدعيم التجارة بين الولايات المتحدة والدول اللاتينية، باعتبارها وسيلة لتطوير التنمية الاقتصادية، وكرر دعم حكومة الولايات المتحدة وترحيبها بـ «عملية بان أميركا» كما عرضها الرئيس كوبتشيك في إطار أخذها بالمبادرات المهمة التي طرحت ضرورات وتصورات من أجل تغيير رئيس في السياسة والعلاقات الاقتصادية[171].

على الرغم من هذا كان هناك بعض التشويش في شأن أشكال التغييرات

(170) N. A., R. G. 59, Bureau of Inter-American Affairs, Records of the Special Assistant on Communism. 1958-1961, Lot 64D24, Box 2, Latin America General, Hill to Ramsey, February 16, 1959.

(171) A. F. P. (1959), Current Documents: Statement Made Available by the U. S. Delegation to Governments Members of the Committee of 21 (Special Committee [of the Council of the OAS] To Study the Formulation of New Measures for Economic Cooperation), February 28, 1959, pp. 398 – 402.

الضرورية ومستوياتها. على سبيل المثال في تشرين الأول/أكتوبر 1959 كان تمويل التنمية لأميركا اللاتينية الذي اقترحته «إدارة التعاون الدولي» (I.C.A) لعام 1961 منخفضًا بشكل واضح؛ إذ اقترحت في المســوّدات الأولية التي أرسلتها إلى ديلون أن تتلقى أميركا اللاتينية من المساعدات الأميركية 20.5 مليون دولار فقط على شكل قروض، مع تقسيم المبلغ بين بوليفيا وهايتي (15 مليون دولار و5.5 مليون دولار، بالتتالي).

اعتبرت «إدارة التعاون الدولي» أن منطقة مثل آسيا هي أكثر إلحاحًا على صعيد مقاومة المد الشيوعي القادم من الصين إلى البلاد الآسيوية[172].

عمليًا، بدا أن خطط إدارة أيزنهاور لزيــادة الإنفاق على التنمية الاقتصادية في أميركا اللاتينية لم تُفعَّل في شكل قروض ومساعدات، بيد أن التطور الأكثر أهمية تمثّل في إنشاء بنك التنمية الإقليمي[173]، إذ يُعَدّ إحدى أهم نتائج رحلة نيكسون إلى أميركا اللاتينية وانعكاساتها على السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة؛ إذ طالما عارضت الولايات المتحدة اقتراح إنشاء مثل هذه المؤسســة خوفًا من أن تؤدي إلى فقدان السيطرة على الإنفاق من أجل التنمية، لكن في إطار إعادة تقويم السياسة الاقتصادية طرح كثيرون من مسؤولي الإدارة ضرورة النظر في إنشــاء البنك باعتباره مؤسسة تُقدّم من خلالها قروض التنمية والمساعدة التقنية، وباعتبارها وسيلة لإثبات النيات الحســنة للولايات المتحدة، فكان ثمة شبه إجماع على إنشــاء البنك، وجاء الاتفاق حول دعمه بمثابة نصر للمسؤولين الأميركيين الذين دعوا إلى زيادة المساعدات المقدمة إلى أميركا اللاتينية، بينما رأى بعض المسؤولين أنه مهم لاسترضاء أميركا اللاتينية أكثر من كونه مؤسسة جديدة للإقراض[174].

---

(172) J. F. Taffet, «Alliance for What? U. S. Development Assistance in Chile during the 1960s,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Georgetown University, Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, 2001), p. 82.

(173) Walter LaFeber, America, Russia, and the Cold War, 1945-1980, 4th ed. (New York: Wiley, 1980), p. 205.

(174) Sidney Dell, The Inter-American Development Bank; A study in Development Financing (New York: Praeger, [1972]), pp. 12-14, and pp. 3- 4, and Kaufman, pp. 164-165.

مع ذلك، حاول أيزنهاور ومعه بعض رجال الإدارة مثل روبوتوم تحديد قدرات البنك الإقراضية. كما نشب خلاف على حجم تمويل البنك، واعتبر ميلتون أن المبلغ الذي اقترحته الحكومة الأميركية رأسَ مال للبنك (850 مليون دولار) مخيّب لآمال اللاتينيين، علاوة على أن طبيعة القروض التي سيقدّمها البنك لا تتفق مع ظروف الدول اللاتينية وحاجاتها[175].

اعترضت حكومة البرازيل أيضًا على ذلك، ما اضطر مسؤولي الإدارة الأميركية إلى رفع رأس مال البنك من 850 مليون دولار إلى مليار دولار، لكنهم ظلوا معترضين على إنشاء بنك كبير بحجة أنه سيؤدي إلى صعوبة السيطرة على الأموال. كما أن احتمال تدخّل البنك الصغير في عمليات بنك الاستيراد والتصدير والبنك الدولي في أميركا اللاتينية سيكون ضعيفًا. وأجاز أيزنهاور ذلك، وعندما أخبر الكونغرس في شأن البنك الجديد، طمأنه الأخير أن مهمة هذا البنك تكملة لدور الاستثمار الخاص لا الحلول محله[176].

يمكن القول إنه مع بداية عام 1960 توقفت نسبيًا معارضة زيادة المساعدات لأميركا اللاتينية، ولا سيّما مع تزايد خطورة الموقف في المنطقة ونجاح ثورة كاسترو وتأثيرها في تصاعد الشعور المعادي للأميركيين، والسخط على سياسة الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية إجمالًا؛ وهو ما فرض على إدارة أيزنهاور سرعة التحرك من أجل وقف المد الشيوعي في القارة. وفي تموز/يوليو من العام نفسه، أعلن أيزنهاور خطته للتنمية الاقتصادية الأميركية اللاتينية التي استهدفت وقف المد للشيوعي في نصف الكرة الغربي، ودُعِمت بـ 500 مليون دولار للإنفاق على تنمية أميركا اللاتينية، فطلب أيزنهاور من الكونغرس الدعم لإنشاء ما سُمّي «صندوق ائتمان التقدم الاجتماعي» الذي اعتُبر المحور الرئيس في البرنامج الجديد للرئيس من أجل

---

(175) N. A., R. G. 59, Rubottom Records, Lot 60D553, Subject Files, 1957-59, Milton Eisenhower to Rubottom, January 2, 1959.

(176) Public Papers of the Presidents of the United States, Dwight D. Eisenhower, 1959, Special Message to Congress on the Establishment of the Inter-American Bank, May 11, 1959, p. 376.

أميركا اللاتينية[177]. وفي 13 أيلول/سبتمبر وافقت حكومات الدول الأميركية في مؤتمر في بوغوتا (عاصمة كولومبيا) على دعم خطة أيزنهاور في ما عُرف بـ «قانون بوغوتا»[178].

عبّر البرنامج الجديد عن رغبة إدارة أيزنهاور في إحداث بعض التغييرات في السياسة الاقتصادية تجاه أميركا اللاتينية، واعترافها بأن سياساتها السابقة كانت فاشلة. وتضمّن البرنامج منح الدول اللاتينية قروضًا طويلة الأجل للمشاريع الاجتماعية من أجل تحسين الخدمات الرئيسة: الصحة والتعليم والإسكان والإصلاح الزراعي، في محاولة من الإدارة لتحسين ظروف اللاتينيين الاجتماعية وصون مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية في تلك البلاد، بحسب رؤية رجال الإدارة الأميركية[179].

ارتبط جهد أيزنهاور لزيادة المساعدات إلى أميركا اللاتينية في نهاية عهده بالتطورات الإقليمية وحالة النهوض الثوري التي اجتاحت القارة، ووجود حكومة ثورية تبنّت إجراءات أزعجت الولايات المتحدة كثيرًا، وأضرت بمصالحها الاقتصادية، وهي حكومة الثورة الكوبية التي أصبحت نموذجًا لكثير من الحركات الثورية في القارة، خصوصًا على صعيد ما اتّبعته من سياسات اقتصادية هدفت إلى التحرر من القبضة الأميركية الخانقة، الأمر الذي رأى فيه أيزنهاور تحريضًا للدول الأخرى من أجل تبنّي السياسات نفسها، وهو ما اضطر إدارة أيزنهاور إلى تبنّي برامج وسياسات بدا كثير منها محاولةً لإرضاء اللاتينيين، وشراء ولاء بعض قادتهم للولايات المتحدة ولِما تتبنّاه من سياسات اقتصادية ليبرالية، فكان إنشاء

---

(177) Public Papers of the Presidents of the United States, Dwight D. Eisenhower, 1960-1961, Government Printing Office, Washington, 1961, President Eisenhower's News Conference at Newport, RI, July 11, 1960, p. 572; Bureau of Inter-American Affairs, Records of the Special Assistant on Communism, 1958-1961, Lot 64D24, Box 5, Latin American Aid Program 1960, Macy to Mann, July 18, 1960, and Devine to Rubottom, July 25, 1960.

(178) H. L. Matthews, «The United States and Latin America,» International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), vol. 37, no. 1 (January 1961), p. 16.

(179) E. L., A. W. F., N. S. C. Series, Box 12, Folder «450th N. S. C. Meeting, July 7, 1960», Notes of 450th N. S. C. Meeting, July 7, 1960, and Rabe, p. 41, and G. Pope Atkins, Latin America in the International Political System, 2nd ed., rev. and Updated (Boulder: Westview Press, 1989), p. 268.

بنك التنمية الإقليمي والتبنّي الأجوف لـ «عملية بان أميركا»، واستخدام القروض والمساعدات، مثل العادة، وسيلة للضغط على بعض الحكومات من أجل تطبيق إصلاحات مالية تتفق مع برامج البنك الدولي وسياساته، ومع صندوق النقد الدولي؛ إصلاحات هي آليات استراتيجية الولايات المتحدة من أجل الاحتفاظ بالنفوذ الاقتصادي في تلك المنطقة، وإبعادها، قدر الإمكان، عن التوجه يسارًا، فيما اعتمد نجاح هذه الاستراتيجيا على مدى استعداد الدول اللاتينية وقدرتها على الانحناء لضغط الجارة الشمالية الكبرى.

رابعًا: السياسة الاقتصادية في عهد جون كينيدي (التحالف من أجل التقدم)

ارتكزت سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية إبان عهد جون كينيدي (1961 - 1963) على محورين، **أولهما** تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية والتقنية إلى أميركا اللاتينية، وفق ما سُمّي برنامج «التحالف من أجل التقدم»، في محاولة لمنع تكرار التجربة الكوبية، وردع الحكومات اللاتينية عن محاولات التعاون الاقتصادي مع دول الكتلة الشيوعية. والمحور **الثاني** توقيع العقوبات الاقتصادية على كوبا وتشديد الحصار عليها كردة فعل على توجهاتها الشيوعية، ولا سيّما الاقتصادية منها.

1 - أهداف وفاعليات برنامج «التحالف من أجل التقدم»

مع تولّي جون كينيدي رئاسة الولايات المتحدة وطرحه رؤى جديدة في شأن سياستها، ولا سيّما تجاه أميركا اللاتينية، بدا في الأفق أن التغيير الحقيقي للسياسة الاقتصادية سيدخل إطار التنفيذ، وأن الرئيس الجديد وما حمله من فكر جديد سينعكسان على مواقف الولايات المتحدة وسياساتها تجاه مسألة التنمية الاقتصادية للدول اللاتينية. بيد أن الأمر تعدّى مجرد تولّي رئيس جديد بأفكار جديدة، بل إن تزامن ذلك مع تصاعد شعبية الثورة الكوبية والمد الثوري في القارة، عمومًا، ما فرض على كينيدي وإدارته، منذ اليوم الأول، ضرورة تغيير أداء الحكومة الأميركية الاقتصادي تجاه جيرانها الجنوبيين.

بدت «الكاسترويةّ» وسرعة انتشارها أمام واشنطن أداة ناجعة للتغلغل الشيوعي في المنطقة. ورأى كينيدي أن سبب الاستجابة للكاسترويةّ، باعتبارها مذهبًا وحركة ثورية، هو حالة التردي الاقتصادي وعدم المساواة الاجتماعية التي سيطرت على الدول اللاتينية، ما فرض على الولايات المتحدة تبنّي برامج إصلاحية اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ فالتهديد الاقتصادي المتمثّل في جاذبية النموذج الاقتصادي الشيوعي، باعتباره حلًا للحاجات الاقتصادية للشعوب الفقيرة، كان لا يمكن أن يقابَل بالحلول العسكرية، لكن بالأحرى بالبرامج الفاعلة، ومساعدة الولايات المتحدة الحكومات المحلية لتحقيق الإصلاحات، عن طريق مدّها بالقروض والمعونة التقنية، إضافة إلى الإجراءات السياسية والدعائية[180]، حتى يمكن حصار الثورة الكوبية ووقف تمددها ومنع التفجر الثوري الناتج في الأساس من تزايد الظلم الاجتماعي وتدهور الوضع الاقتصادي والكبت والدكتاتورية السياسية.

تبلورت رؤى الرئيس كينيدي وأفكاره في طرحه ما سُمّي برنامج «التحالف من أجل التقدم»، وهو البرنامج الذي عبَّر عن سياسة كينيدي تجاه أميركا اللاتينية على الصُعُد كافة، وخصوصًا الصعيد الاقتصادي. وكان الإعلان الأول للبرنامج في خطاب كينيدي في 13 آذار/ مارس 1961، حين طرح كينيدي اقتراحه لخطة تنمية عشرية لأميركا اللاتينية - تُطبّق على مدى عشرة أعوام، وتشمل عشرة بنود - عرض فيه ما ستفعله الولايات المتحدة من أجل مساعدة أميركا اللاتينية لإنجاح برنامج التنمية. ودعا إلى اجتماع «المجلس الاقتصادي - الاجتماعي للدول الأميركية» (I. A-E.C.O.S.O.C.)، لبدء التخطيط لبرنامج «التحالف من أجل التقدم»، وبدء الحكومات الفردية أيضًا في وضع خططها للتنمية القومية الخاصة لضمان الاستقرار النقدي، ووضع آليات للتغيير الاجتماعي، وتحفيز النشاط والمبادرة الخاصة. كما عرض كينيدي تعاون الولايات المتحدة في دعم التكامل الاقتصادي الكامل في المنطقة، وتعاونها في ما تعلق بالاختبارات الجدية لمشكلات أسعار السلع، لتجنّب حدوث تذبذب

---

(180) Humphrey, p. 594.

في تلك الأسعار يمكن أن يؤدي إلى تحطيم اقتصادات الدول التي اعتمدت في إنتاجها على السلعة الواحدة، وتمديد تطبيق برنامج «الغذاء من أجل السلام» لتقديم الغذاء إلى المدارس، وتلبية حاجات الفقراء من اللاتينيين[181].

في الوقت نفسه أكد كينيدي ضرورة تعاون الدول اللاتينية مع الولايات المتحدة لتحقيق ما دعاه «الأهداف المشتركة»، فشدد على أن برنامج التحالف لن ينجح إلّا إذا كانت تلك الدول شريكة للولايات المتحدة في تنفيذه؛ «فاللاتينيون وحدهم فحسب هم الذين يستطيعون تعبئة مواردهم وتجنيد طاقات شعوبهم وتغيير أنماطهم الاجتماعية... وقتها ستكون المساعدة الخارجية حافزًا ضروريًا للتقدم...»[182]. ومعنى هذا أن تنفيذ كل دولة لاتينية برنامجًا لـ «المساعدة الذاتية» سيكون الشرط الرئيس لحصولها على مساعدة الولايات المتحدة. وانبثق هذا الطرح من قناعات كينيدي الشخصية، حيث كان ينتقد تصوّر العالم للولايات المتحدة ولقدرتها على فعل كل شيء، مؤكدًا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل أميركي لمشكلات العالم كلها[183].

بدا ذلك فكرة جريئة ستُحدث تغييرًا رئيسًا في علاقات الولايات المتحدة بجيرانها الجنوبيين، حيث مساعدة «التحالف من أجل التقدم» على إحداث نمو ذاتي مستقل للدول اللاتينية من خلال مساعدة الولايات المتحدة دول أميركا اللاتينية في دفعها إلى الأمام كي تنضم إلى أمم العالم الحديثة المتطورة، وهو ما رحّبت به الصحافة الأميركية، واعتبرت أن الولايات المتحدة اتخذت بذلك موقفًا أكثر حسمًا وفاعلية في التعامل مع مشكلات أميركا اللاتينية[184].

طلب كينيدي من الكونغرس الأميركي الموافقة على تخصيص 500 مليون دولار، خطوة أولى، فوافق الكونغرس على ذلك. وفي آب/أغسطس

(181) Public Papers of the Presidents of the United States: John F. Kennedy 1961, United States Government Printing Office, Washington, 1962, pp. 170-175, and D. A. H., President Kennedy's Proposal, March 13, 1961, pp. 674 -675.

(182) Public Papers of the Presidents of the United States: John F. Kennedy 1961, p. 172, and D. A. H, President Kennedy's Proposal, March 13, 1961, pp. 674-675.

(183) Public Papers of the Presidents of the United States: John F. Kennedy 1961, p. 726.

(184) The Washington Post, 14/3/1961.

1961 عُقد مؤتمر المجلس الاقتصادي - الاجتماعي في بونتا ديل إيستي (أوروغواي) الذي أقر «ميثاق بونتا ديل إيستي»، وهو البيان الذي قدّمه وفد الولايات المتحدة إلى المؤتمر وتضمّن بنود «التحالف من أجل التقدم»، ووافقت عليه الدول اللاتينية ما عدا كوبا، وجاء فيه تعهُّد الولايات المتحدة بتقديم قروض عامة تفوق مليار دولار في الفترة بين 13 آذار/مارس 1961 و13 آذار/مارس 1962، من المساهمة في تقدُّم أميركا اللاتينية الاقتصادي والاجتماعي، مع ملاحظة أن حجم الأرباح التي كانت الولايات المتحدة تحققها سنويًا من استثماراتها في أميركا اللاتينية فاق هذا الرقم كثيرًا. كما فرضت الولايات المتحدة تقييدات سياسية واقتصادية حددت نوعية المتلقّين مخصصات البرنامج، وفرضت دفع معظم هذه المخصصات في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية، مع توجيه هذه القروض أو التسهيلات إلى صناعات تديرها احتكارات أميركية، وتعهُّد مستلميها بإنفاق جزء كبير من هذه المخصصات على برنامج «الغذاء من أجل السلام» الذي كان، في حقيقته، ترويجًا لمبيعات المنتوجات الزراعية الأميركية، فضلًا عن أن الولايات المتحدة وعدت بتقديم 20 مليار دولار في غضون عشرة أعوام، لكنها لم تحدد أن يكون هذا المبلغ أموالًا عامة وحسب، بل قررت أن يدخل رأس المال الخاص فيه على شكل قروض[185].

مع ذلك، بدا برنامج التحالف في أوائل أيامه، وتحديدًا عقب إقرار «ميثاق بونتا ديل إيستي»، وبحسب ما جاء في بعض بنوده، إعلانًا من إدارة كينيدي تلتزم الولايات المتحدة بموجبه مساعدة الشعوب اللاتينية في إنجاز التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق رغباتها في مجتمعات ديمقراطية[186]. كما بدا «التحالف من أجل التقدم» خطوة مكمِّلة ومُتوِّجة لما سبق أن اتخذه أيزنهاور في نهاية عهده لدعم التعاون بين الدول الأميركية الذي

---

(185) أرنست جيفارا، «كوبا و«مشروع كينيدي»» **الوقت**، السنة السادسة، العدد الأول (كانون الثاني/يناير 1962)، ص 75- 77.

(186) Organization of American States, Special Meeting of the Inter-American Economic and Social Council at the Ministerial Level, August 9, 1961, Charter of Punta del Este, OAS Official Records OEA/Ser. H/X. I ESRE-Document 105, Pan American Union, Washington, 1962, p. 4.

تمثّل في إنشاء «بنك التنمية للدول الأميركية»، وإجازة «قانون بوغوتا». وهناك من اعتبره، مثل رئيس كولومبيا الأسبق ألبيرتو ليراس كامارغو (A. L. Camargo)، أكثر من مجرد آليات دبلوماسية، فهو الإقرار النهائي لسياسة نتجت من إيمان جماعي عميق(187).

تمثّلت رؤية كينيدي لإنجاح البرنامج في أن على البرنامج ألّا يعتمد على التنمية الاقتصادية وحسب، بل أن يمتلك أيضًا محتوى سياسيًا وقاعدة أيديولوجية، إضافة إلى برنامج قوي للتنمية الاقتصادية؛ فالمشكلات الاقتصادية الخطِرة التي واجهتها أميركا اللاتينية كانت تقتضي أن يُنظر إليها ضمن سياق سياسي أوسع، فهي لم تكن مسألة إشباع حاجات ورفع مستويات المعيشة المادية وحسب، وإنما الأكثر أهمية في شأنها أن يمثّل البرنامج آمال كلٍّ من النخب والجماهير وتطلّعاتها من أجل الحصول على ولاء المجتمعات اللاتينية بمكوّناتها النخبوية والشعبية(188).

في الوقت نفسه جسّد «التحالف من أجل التقدم» بوضوح أفكار كينيدي المتعلقة بمشكلات أميركا اللاتينية، بل بمشكلات أفريقيا وآسيا أيضًا، واعتقاده في ما يخص الطرائق الأكثر فاعلية لمحاربة الشيوعية في هذه المناطق على الأمد البعيد؛ حيث أكد كينيدي أن أهداف الولايات المتحدة الأساسية لن تتغيّر، لكن أسلوب إدارته سيكون مختلفًا عن أساليب الإدارات السابقة. وفي إيضاحه لتصوّره الحرب الباردة أعلن أن مقاومة الشيوعية تقود سياسته الخارجية، بينما تعهد بأن تقدّم إدارته حلولًا جديدة للمشكلات القديمة(189).

على الرغم من أن كينيدي كان حتى عام 1951 رافضًا فكرة زيادة المساعدة الاقتصادية لدول العالم الثالث من أجل مقاومة الشيوعية، فإنه صوّت – بصفته عضوًا في الكونغرس - ضد برنامج «النقطة الرابعة»، وكان ناقدًا

(187) Alberto Lleras Camargo, «The Alliance for Progress: Aims, Distortions, Obstacles,» Foreign Affairs, vol. 42, no. 1 (October 1936), p. 26.

(188) Mason, p. 98, and John Caspar Dreier, «The Organization of American States and United States Policy,» International Organization, vol. 17, Issue 1 (Winter 1963), p. 48.

(189) Public Papers of the Presidents of the United States: John F. Kennedy 1961, pp. 170-175.

للحرب الكورية، وداعيًا إلى خفض المساعدات لأوروبا والعالم النامي[190]. لكن بعد قيامه بجولة في آسـيا عام 1951 غيّر موقفه من النشاط الأميركي في الخارج، واقتنع بأن نمو الشيوعية في آسيا مثّل تهديدًا للولايات المتحدة، وأن المساعدة الخارجية يمكن أن تكون السلاح الأكثر فاعلية لحماية «حكومات صديقة» ووقف التمدد الشيوعي[191]. وأصبح كينيدي، بعد ذلك، يقود الدعوة إلى زيادة المساعدات الخارجية باعتبارها طريقًا أساسية لربح الحرب الباردة في العالم النامي[192]، مؤكدًا أن الأحوال الاقتصادية المتدهورة هي أهم عوامل نجاح الشيوعيين في أي منطقة[193].

كان رأي مسؤولي إدارة كينيدي، ورأي منظّري السياسـة الأميركية أيضًا، أن مناهضة الشيوعية لن تنجح إلّا عندما تتحسـن الاقتصادات الأميركية اللاتينية من خلال ضخ المزيد من أموال المسـاعدة الأميركية لتسـريع عملية التنمية، لأن المنطقة كانت تمر بمرحلة شكّل الفقر المدقع والحكم القمعي أهم سماتها. لذا، كان مطلوبًا من حكومة الولايات المتحدة، وهي تسعى إلى تحسين اقتصاد الدول النامية، أن تضمن أيضًا الانتقال الناعم من الدكتاتوريات إلى الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا، وهي معادلة رآها مسؤولو الإدارة الأميركية غاية في الصعوبة، لكنهم أيقنوا أن أولى الخطوات لتحقيـق هذه المعادلة هي جذب الرأي العام اللاتيني من خلال الدفع بكميات ضخمة من المعونـة الاقتصادية عبر برنامج «التحالف من أجل التقدم»، حتى لا ينجذب اللاتينيون إلى استنسـاخ النموذج الكوبي من أجل تحسين أوضاعهم[194].

(190) W. W. Rostow, Eisenhower, Kennedy, and Foreign Aid (Austin: University of Texas Press, 1985), p. 58.

(191) U. S. Congress, Congressional Record, 82nd Congress, 2nd Session, vol. 98, Part 7, United States Government Printing Office, Washington, 1952, pp. 8492-8493, and Dennis Merrill, Bread and the Ballot: The United States and India's Economic Development, 1947-1963 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1990), pp. 30, and 66-67.

(192) Rostow, pp. 61-62.

(193) John F. Kennedy, «A Democrat Looks at Foreign Policy,» Foreign Affairs, vol. 36, no. 1 (October, 1957), p. 53.

(194) Michael E. Latham, «Ideology, Social Science, and Destiny: Modernization and the Kennedy-Era Alliance for Progress,» Diplomatic History, vol. 22, no. 2 (Spring 1998), pp. 199-217.

عمليًا، ومن أجل دعم أهداف التحالف والمساعدة الخارجية الأميركية عمومًا، استبدلت إدارة كينيدي بقانون الأمن المشترك قانون المساعدة الخارجية لعام1961، وأنشأت «الوكالة الأميركية للتنمية الدولية» (U. S. A. I. D.) التي دمجت «إدارة التعاون الدولي» و«صندوق قروض التنمية». وكانت مهمتها تقديم المساعدة إلى الدول النامية المختارة، في جهودها التنموية، فتوافقت أهدافها مع أهداف برنامج التحالف. كما وافق كينيدي على إنشاء «كتيبة السلام»، وتنظيم مساعدة من طلاب أميركيين للسفر إلى الخارج وتصدير معرفتهم ومواهبهم وطاقاتهم إلى الدول النامية، وفي الوقت نفسه نشر صورة الأميركي الفاضل والخيّر[195].

كما أنشأت الولايات المتحدة لجنة استشارية هي «اللجنة الأميركية المشتركة للتحالف من أجل التقدم» (C.I.A.P.) [196]، لكنها خضعت لسيطرة واشنطن. وفي نهاية عام 1961 شعر كينيدي بأن ثمة تغييرات رئيسة مطلوب إجراؤها في الوكالات وفي صفوف المسؤولين الأميركيين عن وضع السياسة الأميركية نحو أميركا اللاتينية وتطبيقها وتنسيقها. وبرزت هذه الحاجة إلى التغيير من أن «التحالف من أجل التقدم» كان بطيئًا في تحقيق إنجازات على الأرض، فحاول كينيدي تصحيح الموقف بتعيين مساعده السابق، ريتشارد غودوين (R. Goodwin)، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الدول الأميركية؛ وأراد من ذلك وجود أحد المقربين منه لمراقبة سياسة وزارة الخارجية في تلك المنطقة. وعيّن أيضًا رالف دنغان (R. Dungan) مساعده الرئيس للشؤون الأميركية اللاتينية. وقامت بين وزارة الخارجية والبيت الأبيض اتصالات في

---

(195) Brenda Gayle Plummer, Haiti and the United States: The Psychological Moment (Athens: University of Georgia Press, 1992), p. 173.

(196) أنشئت اللجنة في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1963 باعتبارها لجنةً تنسيقية، أو مجلس إدارة للتحالف من أجل التقدم، ورئسها د. كارلوس سانز دي سانتا ماريا الكولومبي، وكان تحت رئاسته سبعة أعضاء، ستة منهم من دول لاتينية مختلفة، وظيفتهم الأساس وضع سياسة التحالف، بالإضافة إلى تسعة من أكبر الاقتصاديين اللاتينيين لتقديم المشورة إلى الحكومات اللاتينية، حول تخطيط السياسات، والمشاركة الكاملة في مداولات اللجنة، انظر: D. A. F. R. (1964): Address by W. W. Rostow, Counselor and Chairman of the Department of State Policy Planning Council, West Point, August 7, 1964, pp. 263-264.

شأن أميركا اللاتينية، أدارها مساعد وزير الخارجية لشؤون الدول الأميركية إدوين مارتن (E. Martin)، وليس وزير الخارجية. كما كان مارتن يجتمع مرة كل أسبوع، بشكل غير رسمي، مع المسؤول عن النشاط في أميركا اللاتينية في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية للتأكد من أن كل شيء يعمل بيسر. وكان ذلك دلالة على حرص كينيدي وتنظيمه الجديد ورجاله المقربين على بدء فاعليات التحالف وتصعيدها[197].

بدأت إدارة كينيدي توزيع أموال التحالف باستراتيجيا محتواها الأساس، بشكل عام، وقف حركة المد الشيوعي التي اجتاحت القارة، وبشكل خاص تحجيم نفوذ الثورة الكوبية، فاستخدمت الأموال وسيلة رئيسة لتنفيذ هذه الاستراتيجيا، حتى إنها دفعت إلى بعض الحكومات ثمن موافقتها على قطع العلاقات مع كوبا، مثل حكومات كولومبيا وفنزويلا وبنما وبيرو، إذ حصلت فنزويلا وحدها على 25 مليون دولار بعد 48 ساعة من قطعها العلاقات مع كوبا[198].

أمّا تشيلي فكانت بين الدول اللاتينية صاحبة النصيب الأوفر من أموال التحالف، نظرًا إلى تصاعد نشاط القوى اليسارية فيها، واحتمال حدوث نصر ماركسي في انتخابات عام 1964، فحاولت واشنطن استخدام المساعدة الاقتصادية للحيلولة دون ذلك. وخلال هذه الفترة فرضت معطيات الوضع السياسي على الولايات المتحدة الإغداق على تشيلي بأموال التحالف، إذ سيطر الاشتراكيون والشيوعيون على البرلمان التشيلي وعلى كثير من الصحف. كما أصرّ الرئيس التشيلي أليساندري (Alessandri) على إبقاء العلاقات الطبيعية مع كوبا، وهو الموقف الذي أغضب إدارة كينيدي على الرغم من أنه لم يكن داعمًا للثورة الكوبية، فهو سياسي محافظ رئس نظامًا رأسماليًا لكنه تعمّد انتهاج سياسة حذرة في ما يتعلق بموقفه من التدخّل في كوبا، خوفًا من النفوذ الكبير

(197) Edwin McCammon Martin, Kennedy and Latin America (Lanham, Md.: University Press of America, 1994), pp. 29- 33.

(198) Carleton Beals, Latin America: World in Revolution (London; New York: Abelard-Schuman, [1963]), p. 221.

للقوى اليسارية في بلاده، وتجنّبًا أيضًا لتعريض المنطقة للخطر نتيجة تحدّي كاسترو المدعوم سوفياتيًا[199].

لكن لطالما ألح صنّاع السياسة في الولايات المتحدة على التشيليين بتغيير سياستهم وأخذ موضوع كوبا بجدية أكبر[200]. وحاولوا استغلال حاجة تشيلي إلى المساعدة الاقتصادية لدعم برنامج التنمية، واقترحت وزارة الخارجية عقد مد تشيلي بسلسلة قروض جديدة، قُدّرت بـ 60 مليون دولار[201]. واعتبر المسؤولون الأميركيون أن تقديم هذه القروض إلى تشيلي يأتي في إطار ضرورة توفير التمويل، على نطاق ضخم، للإصلاحات الضرورية ليتسنّى تفادي انتصار الجبهة اليسارية، أي «جبهة العمل الشعبي»، وكي تفوز حكومة غير ماركسية. كما رأى المسؤولون أن تمويل الحكومة الأميركية البرامج ذات التأثير السريع والمباشر في حياة الفقراء سيثبت لهم أن تطلّعاتهم إلى حياة أفضل يمكن أن يصبح حقيقة في ظل حكومة غير ماركسية[202].

لم تُغيّر الحكومة التشيلية موقفها من كوبا بما يلائم المصالح الأميركية، ولم تتخذ خطوات مهمة في عام 1963 لمساعدة الاستثمارات الأميركية الرئيسة في تشيلي، خصوصًا في ما يتعلق بتمرير مشروع قانون كان سيخفّض الضرائب على الشركات الأميركية التي كانت تقوم باستخراج النحاس التشيلي. كما أن وزارة الخارجية اكتشفت في أواخر عام 1963 أن التشيليين كانوا يدرسون بيع النحاس إلى الصين الشعبية، ومع ذلك، وبينما حاولت الولايات المتحدة إقناع تشيلي بأن ذلك في غير المصلحة التشيلية، ظلت تشيلي أكثر

---

(199) J. F. K. L., P. O. F., Box 113a: Countries, Chile Security 1961-1963, Alessandri to Kennedy, November, 1962, and October, 1962.

(200) N. A., R.G. 59: Records Relating to Chile, 1957-1964, Lot 64D4, Box 3, Jan-June Relations with Latin America, Phillips to Howe, February 21, 1961, and Memorandum of Conversation-Chilean Ambassador Muller's Attitude toward Cuban Problem: Mueller and Bonsai, March 1, 1961.

(201) N. A., R. G. 59, C. D. F. 1960-1963, 725.11/12-1462, Belcher to US Embassy Santiago; N. A., R. G. 59, C. D. F. 1960-1963, 725.11/12-1162, Briefing Paper for President [Kennedy]: Visit of President Alessandri.

(202) J. F. K. L., N. S. F.: Ralph Dungan File, Chile-General 12/62, Brubeck to Dungan through Bundy, October 19, 1962; Frey to Dungan, December 3, 1962, and Korican to Frey, October 16, 1962.

الدول اللاتينية تلقيًا لأموال التحالف، كونها كانت الأكثر عرضة للسقوط في «براثن الشيوعية»(203).

برز النموذج الآخر لاستخدام أموال التحالف لتحقيق أهداف سياسية في ما قدّمته إدارة كينيدي إلى حكومة الدومينيكان بعد أن أُطيح بالدكتاتور رافاييل تروخيّو (R. Trujillo)؛ حيث منحت واشنطن جمهورية الدومينيكان في أثناء حكم خواكين بالاخور (J. Balaguer) ورامفيس تروخيّو قروضًا ومنحًا ومعونة تقنية. وكذلك الأمر في أثناء حكم «مجلس الدولة» الموقت، ووصلت المساهمات الأميركية في المشاريع الدومينيكانية إلى 50 مليون دولار في عام 1962، باعتبارها أعلى نسبة توزيع مساعدة في الأميركتين(204).

مع مجيء خوان بوش (J. Bosch) إلى الحكم في أوائل عام 1963 ووعوده في شأن الإصلاح الزراعي حذّرت وزارة الخارجية من أيّ برنامج إصلاح زراعي يؤدّي إلى مصادرة أملاك الأميركيين، مؤكدة أنها قطعت المساعدة ردًّا على نزع ملكية أملاك الأميركيين في كوبا عام 1962، ويمكنها أن تفعل ذلك مع أي بلد يقوم بتأميم الممتلكات الأميركية(205).

غيّرت واشنطن موقفها كثيرًا من مسألة تقديم المساعدات إلى الدومينيكان بعد وصول بوش إلى الحكم، وحاولت استخدام المساعدة وسيلةً للضغط عليه كيلا ينفّذ ما أعلنه من برامج رأتها الولايات المتحدة تُضرّ بمصالحها. لذا، لم يفِ التحالف بالتزاماته تجاه الدومينيكان تحت ذريعة أن بوش لم يقدم خططًا لـ «مشاريع معقولة» للتنمية الاقتصادية(206).

لكن حقيقة الأمر أن الدومينيكان لم تكن مؤهلة، من وجهة نظر كينيدي

(203) N. A., R. G. 59: Central Foreign Policy Files 1963, Inco-Copper-Copper Products, Jester to Department of State, December 9, 1963; Memorandum of Conversation, November 8, 1963, and Richardson to Santiago, November 27, 1963.

(204) V. Shiv Kumar, US Interventionism in Latin America: Dominican Crisis and the OAS (New York: Advent Books, 1987), p. 7.

(205) The New York Times, 6/3/1963.

(206) Martin, p. 222, and Kumar, p. 878.

وإدارته، لتلقّي أموال التحالف، حيث تبنّت حكومتها نهجًا مخالفًا لمبادئ التحالف، وسياسات الولايات المتحدة، على الرغم من وجود أصوات داخل الإدارة الأميركية نادت بعدم تجاهل خطورة الوضع في الدومينيكان القريبة من كوبا، حتى لا تضطر الولايات المتحدة إلى مواجهة موقف أكثر تعقيدًا، في حال استمرار حرمان الجزيرة من الأموال الأميركية.

في البرازيل، وعلى الرغم من وجود حكومة إصلاحية هي حكومة خولارت، قدّمت إدارة كينيدي إلى هذه الحكومة مساعدات اقتصادية في ظل برنامج التحالف، ولم يمنعها من فعل ذلك شكوكها في توجهات خولارت وقلقها من صعود القوى اليسارية في البرازيل؛ إذ إنها أصرّت على دعم نظام خولارت - في أثناء المرحلة الأولى من إدارته - وبررت المساعدات بدوافع سياسية وأمنية (الخطر الشيوعي)[207]، خصوصًا أن الرئيس خولارت كان قد حاول طمأنة الإدارة الأميركية بأنه ليس شيوعيًا ولا متعاطفًا مع الشيوعيين.

ركّزت واشنطن على تطوير المنطقة الشمالية الشرقية في البرازيل. وفي 13 نيسان/أبريل 1962 وقّعت اتفاق المنطقة الشمالية الشرقية الذي وافقت فيه البرازيل على العمل مع الولايات المتحدة لتطوير طرائق القضاء على الفقر في تلك المنطقة، وهو ما كان إحدى أهم أولويات برنامج «التحالف من أجل التقدم». وفي إطار مقاومة «انجراف قطاعات كبيرة من سكان تلك المنطقة إلى الشيوعية»، حيث الفقر والجوع والسخط على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية[208]، والمشكلات السياسية التي أدرك الأميركيون أن تفاقمها سيؤثر في مستقبل الأوضاع في البرازيل، وفي أمن نصف الكرة الغربي بأكمله. فتم إرسال بعثة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية من أجل إدارة البرنامج في المنطقة الشمالية الشرقية. هذا فضلًا عن بعثة أخرى في ريو دي جانيرو، وكان

(207) J. C. Townsend, «Retrieving Lost Ideals: United States Foreign Policy toward Brazil, 1960-1968,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, the University of Oklahoma, 1980), p. 195.

(208) اتفق الرئيس خولارت مع الإدارة الأميركية في خلال لقائه بالسفير الأميركي في البرازيل، كما أكد أن الحركة الشيوعية في تلك المنطقة أكثر نشاطًا من باقي البرازيل.

ذلك أمرًا استثنائيًا غير مسبوق، إذ طالما التزمت الولايات المتحدة مبدأ البعثة الوحيدة[209].

جاء هذا مختلفًا تمامًا عن موقف إدارة كينيدي من سلف خولارت، الرئيس خانيو كوادروس (J. Quadros)؛ ففي حين كانت توجهات الرئيس خولارت يسارية، وأقام علاقات دبلوماسية مع دول الكتلة الشيوعية، وأعلن حياده في الصراع بين الشرق والغرب واتّباع البرازيل سياسة مستقلة، واعترض على التدخّل العسكري في كوبا، طلب الرئيس كوادروس المساعدة الاقتصادية من الحكومة الأميركية، لكنها ماطلت في تلبية طلبه، بل حاولت دعم حركة المعارضة ضده حتى تتأزم الأوضاع داخليًا، فتتمكّن من مساومته على مواقفه والضغط عليه من أجل تغييرها في اتجاه تأييد الغرب[210].

أرادت الحكومة الأميركية أيضًا أن يغيّر كوادروس موقفه من المسألة الكوبية، وهو ما أكده كينيدي لوزير المالية البرازيلي، كليمنت ماريانى (C. Mariani)، في 16 آذار/مارس 1961؛ فعندما أبلغ كينيدي ماريانــي أن الحكومة الأميركية وافقت على القرض الذي طلبته الحكومة البرازيلية، أشار إلى أن الولايات المتحدة تفهّمت موقف كوادروس من التدخّل في كوبا، والمشكلات السياسية والاقتصادية التي واجهها. لذلك قررت واشنطن دعم البرازيل لتحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار المالي. كما تعمّد كينيدي أن يلفت الوزير البرازيلي إلى خطورة المد الشيوعي في القارة، وأن الولايات المتحدة تعتبر كاسترو وكيل الشيوعية الدولية التي تبذل أقصى جهدها للوصول إلى السلطة في دول أخرى في القارة، وأن التهديد الأساس ليس للولايات المتحدة وحدها بل للدول اللاتينية كلها، بحسب قول كينيدي[211].

---

(209) Riordan Roett, The Politics of Foreign Aid in the Brazilian Northeast (Nashville: Vanderbilt University Press, 1972), pp. 105-107.

(210) F. R. U. S. (1961 – 1963), Vol. XII: Memorandum From the Deputy Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Coerr) to Acting Secretary of State Bowles, Washington, May 14, 1961, pp. 433- 434.

(211) F. R. U. S. (1961 – 1963), Vol. XII: Memorandum of Conversation, Washington, May 16, 1961, pp. 435- 436.

هذا، إضافة إلى كثير من حالات حكومات أخرى حظيت بأموال «التحالف من أجل التقدم» على أساس سياسي أكثر منه اقتصادي، تعلّق بمدى استفادة واشنطن من هذه الحكومة أو تلك في مساعي تضييق الخناق على كوبا ووقف التمدد الشيوعي أو اليساري في المنطقة بما يحفظ المصالح الأميركية. لذلك لم يتمكن البرنامج، على أرض الواقع، من دعم تصنيع أميركا اللاتينية أو تحقيق إصلاحات حقيقية، فلم تتلق دول القارة المليار دولار التي وعدت واشنطن بتقديمها خلال عام واحد، بل تلقتها على مدار عامين وبصورة فائض من المحاصيل الزراعية. كما أن موقف الولايات المتحدة المتعنّت من التأميم، وتعارض ذلك مع توجهات الحكومات الثورية في القارة، وربط وقف المعونة الأميركية باتخاذ أي حكومة قرارات بتأميم شركات أو مؤسسات امتلك الأميركيون أكثر من 50 في المئة من رأس مالها، كل ذلك كان العقبة الرئيسة أمام نجاح برنامج التحالف الذي ادّعى دعم الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، لكنه في الحقيقة لم يدعم سوى مصالح المستثمرين الأميركيين التي تتعارض، بطبيعة الحال، مع أي محاولات للإصلاح أو التغيير الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد نامٍ[212].

منذ البداية، لم يتحمس اللاتينيون لبرنامج التحالف. فعلى سبيل المثال كانت دعوة كينيدي إلى التغيير موضع شك قوى اليسار التشيلي التي لم تؤمن بحدوث تغيير جوهري، بل توقعت استمرار إمبريالية الولايات المتحدة؛ ورأت تلك القوى في البرنامج خطة لمساعدة الشركات الأميركية وحسب، كي تواصل توسّعها في المنطقة وتزيد في نفوذ بعض المؤسسات، مثل وزارة الخارجية الأميركية وصندوق النقد الدولي[213].

اتفقت مع هذا الرأي صحيفة **بيزنس ويك** الأميركية أيضًا، إذ أكدت أن البرنامج لن يحقق المطالب الشعبية في أميركا اللاتينية، لكنه سيكون مدعومًا

(212) Benjamin Keen, A History of Latin America, 4th ed. (Boston: Houghton Mifflin, 1992), p. 539.

(213) Taffet, p. 29.

من أصحاب الأعمال وكثيرين من المسـؤولين الحكوميين. كما ذكرت الصحيفة أن البرنامج لن يجعل الدول اللاتينية كلها بمنأى عن تأثيرات الثورة الشيوعية[214].

لم يدعم برنامج التحالف التنمية الاقتصادية اللاتينية - على عكس ما وُضع من أجله - بل أعاقها؛ فكثير من الصفقات المالية تدفق على أميركا اللاتينية، لكن لمصلحة إعادة الأرباح إلى المستثمرين الأجانب. ولم يخفف البرنامج من ديون أميركا اللاتينية الخارجية، ولم يزد من حصة أميركا اللاتينية في التجارة العالمية، كما لم يقلل البطالة، ولا التفاوت في توزيع الدخل، ولم يساهم في إحداث التغييرات الهيكلية الضرورية للنمو الاقتصادي[215].

كان الصراع بين كينيدي ومرؤوسيه من جهة وجونسون واختصاصيي الإدارة من جهة أخرى، من أسباب فشل برنامج التحالف؛ فبينما بدأ كينيدي ومرؤوسوه محاولات تنقيح السياسة الأميركية التقليدية تجاه أميركا اللاتينية، وأنتجوا «التحالف من أجل التقدم» باعتباره منهجًا بديلًا، فضّل المسـؤولون الاختصاصيون المنهج التقليدي، ووقفوا عقبة أمام جهد بطانة كينيدي المبذول لتطبيق «التحالف من أجل التقدم»[216].

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن علاقة الرئيس جون كينيدي بالكونغرس شكّلت عنصرًا مهمًا في توجيه وتطبيق سياسة الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية، خلال أوائل الستّينيات، إذ أراد كينيدي زيادة الاعتمادات لتمويل «التحالف من أجل التقدم»، لكنه وُوجه بمعارضة كبيرة من الكونغرس أربكته، فما انفك يبرر

(214) Business Week, 15/7/1961.

(215) Arthur Schlesinger, Jr., «Myth and Reality,» in: Ronald Scheman, ed., The Alliance for Progress: A Retrospective, With Forewords by Edward M. Kennedy and Dante B. Fascell (New York: Praeger, 1988), p. 68.

(216) أكد وجود هذا الانقسام جيروم ليفينسون، المستشار العام لـ «بنك التنمية للدول الأميركية»، وروبرت بالانتين، نائب مدير الشؤون الأميركية الجنوبية، وهو ما أكده أيضًا نيلز بوند، القائم بالأعمال السابق في السفارة الأميركية في البرازيل، انظر: Interview with Jerome I. Levinson, September, 1979, and Interview with Niles Bond, December 30, 1976, Interview with Robert Ballantyne, April 30, 1976.

نقلًا عن: Townsend, p. 141.

طلباته للمساعدة الخارجية بمواجهة «خطر الشيوعية». وربط الأمن بالمساعدة الخارجية، فانحرف عن مسعى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتابع تحقيق الأهداف الأمنية - السياسية من خلال المساعدة الخارجية الأميركية[217]، أو ما يمكن تسميته «مساعدة التأثير» لا «مساعدة التطوير».

2 - معاقبة كوبا اقتصاديًا

صعّد كينيدي ما سبق أن أعلن أيزنهاور من حرب اقتصادية على النظام الكوبي تمثّلت في خفض حصة السكر الكوبي، ثم قطعها في 6 تموز/يوليو 1960، وقطع العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وكوبا في إثر توطيد العلاقات التجارية بين كوبا والاتحاد السوفياتي والإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها حكومة الثورة الكوبية[218].

أثّر ذلك سلبًا في الاقتصاد الكوبي الذي كان يعتمد كليًا على التجارة مع الولايات المتحدة، واعتُبر بداية فرض حصار اقتصادي على كوبا حاول كينيدي جاهدًا تصعيده ضمن إطار سياسته المناهضة لكوبا وثورتها ونفوذها المتزايد في أميركا اللاتينية، فحاول مرات عدة الحصول على موافقة الدول اللاتينية كلها لتطبيق عقوبات اقتصادية على كوبا، ولا سيّما في إثر إعلان كاسترو ماركسية الثورة الكوبية، فقام بتركيز جهده لتحشيد الدول اللاتينية من أجل الحصول على قرار ضد كوبا، وذلك في مؤتمر وزراء خارجية الدول الأميركية في بونتا ديل إيستي (كانون الثاني/يناير 1962)، حيث بحث في أمر ذلك مع عدد من قادة الدول اللاتينية الذين أبدوا تعاونًا مع الولايات المتحدة لفرض عقوبات على كوبا في مقابل تفعيل الدعم الاقتصادي ضمن برنامج التحالف، كما فعل الرئيس الكولومبي ليراس كامارغو (L. Camargo)[219]، والرئيس الفنزويلي رومولو بيتانكورت (R. Betancourt) الذي أعلن في مؤتمر له مع كينيدي في

(217) Townsend, p. 262.

(218) The Wall Street Journal, 7/7/1960, and 21/12/1960.

(219) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII: Circular Telegram from the Department of State to All Posts in the American Republics, Washington, June 24, 1961, p. 256.

فنزويلا في 16 كانون الأول/ديسمبر 1961 تأييده فرض العقوبات على كوبا كاسترو، وتنسيقه مع حكومة كولومبيا في ذلك[220].

حاول بيتانكورت إقناع الرئيس المكسيكي لوبيز ماتيوس (L. Mateos) بتأييد العقوبات، عندما كان الأخير في زيارة إلى كاراكاس، وهو ما يعني أن بيتانكورت ساعد كينيدي في حشد أصوات الحكومات الأميركية ضد كوبا، والحصول على ثلثي الأصوات (14 صوتًا) لمصلحة فرض العقوبات التي كان الهدف منها وضع كاسترو بين خيارين لا ثالث لهما، وهما إمّا قطع العلاقات مع الكتلة الصينية - السوفياتية و«العودة إلى العائلة الأميركية»، وإمّا مواجهة العقوبات وتداعياتها[221].

لم يكن كينيدي يريد أن يتخذ قرارًا أحاديًا تجاه كوبا، كما أكد لبيتانكورت، بل كان يريد قرارًا قويًا ضدها، يستطيع الحصول عليه في حال وجود دعوة جماعية لقطع كاسترو علاقاته بالكتلة الصينية - السوفياتية، وهو ما كان سيرفضه كاسترو، فتصبح كوبا في موقف حرج، وبالتالي يكون فرض عقوبات عليها أمرًا شرعيًا تُقرّه منظمة الدول الأميركية، وبموافقة أغلبية أعضائها.

بذل كينيدي ما كان بوسعه من جهد للتأثير في البرازيل وبوليفيا والإكوادور، وحث الرئيس الكولومبي كامارغو على تركيز الجهد للضغط على هذه الحكومات. واقترح الرئيس كامارغو على الرئيس كينيدي عدم استخدام كلمة «عقوبات»، في أثناء محاولات إقناع الحكومات الأميركية باتخاذ قرار ضد كوبا، حتى لا تعارض تلك الحكومات، خصوصًا الخارجة على دائرة سيطرة الولايات المتحدة، لكنه فضّل إظهار كوبا الدولة الأميركية التي خرجت على النظام الأميركي المشترك، وربطت مصالحها بالكتلة الصينية – السوفياتية، فوجب على الدول الأميركية قطع العلاقات معها. لكن كينيدي فضّل ألّا تُقدَّم العلاقات الكوبية مع الكتلة الصينية - السوفياتية على أنها السبب الرئيس لقطع

(220) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII: Memorandum of Conversation, Caracas, December 16, 1961, Conference between President Kennedy and Venezuelan President Betancourt, pp. 271 – 274.

(221) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII.

العلاقات، بل التركيز على أن الحكومة الكوبية عملت على إسقاط الحكومات الديمقراطية في نصف الكرة الغربي، بتطبيقها سياسات موسكو[222].

حاولت حكومة الولايات المتحدة التي كانت تسعى قبل اجتماع وزراء الخارجية إلى تحقيق اتفاق كامل في شأن الأعمال التي ستعزل نظام كاسترو إظهار نفسها على أنها ليست الدولة الوحيدة ذات الرغبة في القيام بعمل قوي ضد كاسترو، بل ثمة دول أميركية أخرى لديها الرغبة نفسها، ومتأثرة، بشكل مباشر، بـ «الخطر الشيوعي» الذي مثّله كاسترو. وبالتالي يتعيّن على حكومة الولايات المتحدة أن تصل إلى أقصى حد من التشاور مع الحكومات الممانعة لأي إجراء ضد كوبا، وأن تكون في الوقت نفسه في خندق الدول المهدَّدة بشيوعية كاسترو، لأنها لا تستطيع الوقوف ضد رغبة تلك الدول في مواجهة كاسترو[223]!

اضطرت واشنطن إلى ذلك نتيجة اعتراض بعض الدول على فرض عقوبات على كوبا، كما فعلت البرازيل والأرجنتين وتشيلي، فكان من الضروري وجود جبهة متحدة من الدول الأميركية في شأن هذه المسألة، لأن الانقسام يعرّض الولايات المتحدة إلى هزيمتها وانتصار كوبا كاسترو[224]، وهو ما حاولت واشنطن تفاديه قدر المستطاع بمزيد من المشاورات مع الحكومات المعترضة، بالضغط عليها أحيانًا، وبمساومتها في أحيان أخرى[225]. وعلى الرغم من فشلها في ذلك فإنها نجحت في الحصول على قرار من مؤتمر وزراء خارجية الدول الأميركية في بونتا ديل إيستي (23 كانون الثاني/يناير 1962)

---

(222) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII: Memorandum of Conversation, Bogota, December 17, 1961, p. 276.

(223) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII: Telegram from the Department of State to theEmbassy in Brazil, Washington, December 26, 1961, p. 280.

(224) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII: Telegram from the Embassy in Brazil to the Department of State, Rio de Janeiro, January 4, 1962, pp. 282- 284.

(225) F. R. U. S. (1961 – 1963): vol. XII: Telegram from the Embassy in Brazil to the Department of State, Rio de Janeiro, January 7, 1962, p. 285; vol. XII: Telegram from the Department of State to the Embassy in Argentina, Washington, January 11, 1962, pp. vol. XII: Telegram from the Department of State to the Embassy in Ecuador, Washington, January 24, 1962, pp. 298 – 299. 288- 290, and

ضد كوبا، وأجاز المؤتمر فرض عقوبات اقتصادية عليها بموافقة 16 صوتًا وامتناع أربعة أصوات[226].

هذا، مع ملاحظة ضغط هايتي على الولايات المتحدة ومساومتها من أجل الموافقة على قرار فرض العقوبات على كوبا؛ حيث أدرك رئيس هايتي فرانسوا دوفالييه (F. Duvalier) حاجة الولايات المتحدة إلى صوت هايتي لتمرير القرار، فانتهز الموقف وأعلن وفده إلى المؤتمر في 22 كانون الثاني/يناير أنه لن يدعم العقوبات ضد كوبا ليتمكّن من التأثير في حكومة الولايات المتحدة وإرغامها على تقديم المساعدة الاقتصادية إلى هايتي. فربطت حكومة هايتي بين الموافقة على القرار وتقديم المساعدة إلى هايتي، وبشكل خاص منحة لبناء مطار. وبالفعل أذعنت الولايات المتحدة لدوفالييه، وصوتت هايتي لمصلحة فرض العقوبات على كوبا. وعلى الرغم من أن السفير الأميركي إلى هايتي، ثيرستن، أبدى غضبه بسبب ما اعتبره ابتزازًا للولايات المتحدة، فإنه كان يعتقد، مثل باقي مسؤولي الإدارة الأميركية، أن سياسة بلاده تجاه أميركا اللاتينية لا بد من أن ترتكز على احتواء الثورة الكوبية لوقف انتشار الشيوعية في نصف الكرة الغربي، وهذا ما كانت الولايات المتحدة مستعدة لدفع أي ثمن في سبيله[227].

تشديدًا للحصار على كوبا، منعت حكومة الولايات المتحدة المساعدة الاقتصادية عن أي دولة تبيع من كوبا، أو تسمح لسفنها بالسفر إلى كوبا حاملة مساعدات اقتصادية، ما بقي فيديل كاسترو على رأس الحكم[228]. وكانت واشنطن قد حددت أهدافها من برنامج العقوبات الاقتصادية في: **أولًا**، التقليل من قدرة النظام الكوبي على تصدير «العنف» إلى بقية الدول الأميركية؛ **ثانيًا**، إقناع الشعب الكوبي ومراكز القوى في النظام بأنه لا يمكن أن يخدم مصالحهم؛ **ثالثًا**، الإثبات للشعوب الأميركية اللاتينية بأن الشيوعية ليس لها

(226) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII: Telegram from Secretary of State Rusk to the Department of State, Punta del Este, January 31, 1962, pp. 307- 308.

(227) C. Alcindor, «U. S. -Haiti Relations From 1957 to 1963: Anti Communism,Nation-Building, and Racial Diplomacy in The Age of National Liberation,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, the State University of New Jersey, 2002), pp. 249- 250.

(228) D. A. F. R. (1962): The Foreign Aid and Related Agencies Appropriation Act, Fiscal Year 1963: Public Law 87-872, Approved October 23, 1962, pp. 373- 374.

مستقبل في القارة؛ **رابعًا**، زياد حجم تكاليف الاتحاد السوفياتي في حفاظه على طليعة شيوعية في نصف الكرة الغربي[229].

طوَّرت حكومة الولايات المتحدة العمل على مستويين من أجل استغلال ضعف كوبا الاقتصادي؛ **أولًا**، تقييد حرية النقل البحري العالمي إلى كوبا؛ و**ثانيًا**، الحد من توافر السلع الحيوية التي قد تكون متاحة لكوبا. ولتفعيل هذا، تعاونت الولايات المتحدة مع دول صناعية رئيسة أخرى من «العالم الحر»، خصوصًا حلفائها في الناتو. وعلى سبيل المثال، انخفض عدد سفن «العالم الحر» في الموانئ الكوبية في عام 1963 بنسبة 60 في المئة عن عام 1962، كما أدى هذا البرنامج إلى حرمان كوبا من السلع الأكثر حيوية لتشغيل الاقتصاد الكوبي، مثل السلع الصناعية ومعدات النقل[230].

على ذلك، أرادت الولايات المتحدة إبان إدارة كينيدي التضييق على كوبا اقتصاديًا، وتجويع الشعب الكوبي، في محاولة لإثارته وتحريضه على حكومته، وإظهاره عبرة للشعوب اللاتينية الأخرى، ومن أجل الضغط أيضًا على الحكومة الثورية الكوبية كي تتراجع عن تحالفها مع الاتحاد السوفياتي ودعمها الحركات الثورية في بلدان أميركا اللاتينية كلها، في الوقت الذي تبنّت إدارة كينيدي برنامج «التحالف من أجل التقدم» للنهوض باقتصادات الدول اللاتينية، وإعلان كينيدي مرارًا وتكرارًا، ومنذ اليوم الأول لوجوده في السلطة، تبنّيه سياسة أميركية جديدة تجاه أميركا اللاتينية، تقوم على دعم الحرية والديمقراطية، ومساعدة شعوبها في النهوض والتقدم. بيد أن سياسات كينيدي الاقتصادية لم تكن على المستوى الفعلي إلّا استمرارًا للسياسات الأميركية حيال أميركا اللاتينية خلال فترة الحرب الباردة، وكان هدفها الأساس وقف التغلغل الشيوعي في القارة بأشكاله كافة، ولا سيّما الاقتصادي منها.

---

(229) D. A. F. R. (1964): United States Policy toward Cuba: Address by Under Secretary of State Gorge W. Ball, Roanoke, Virginia, April 23, 1964, p. 277.

(230) D. A. F. R. (1964), p. 278.

خامسًا: السياسة الاقتصادية في عهد ليندون جونسون

انتقد ليندون جونسون سياسة الرئيس كينيدي الاقتصادية مثلما انتقد سياساته تجاه أميركا اللاتينية في ما تعلق بالإصلاح الاجتماعي والسياسي؛ ففي الإجمال، كان جونسون يرى أن سياسة الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية إبان حكم كينيدي افتقدت وجود قيادة جيدة وإشراف فاعل[231]. وعلى عكس كينيدي، لم يفرّق جونسون إطلاقًا بين أيٍّ من القوى المعارضة للسياسة الأميركية في أميركا اللاتينية، وخصوصًا السياسة الاقتصادية، فتساوى لديه القوميون والشيوعيون واليسار المعتدل والراديكالي، واتخذ من مناهضة الشيوعية اتجاهًا عامًا مضادًا للثورة. ورأى جونسون في المساعدة الخارجية عمومًا أنها تكلف مالًا أكثر من اللازم، لكنه لم يعترض عليها كلية، بل كان رافضًا تمديدها من دون عائد واضح[232].

كان قيام جونسون بتعيين توماس مان مساعدًا خاصًا لشؤون أميركا اللاتينية ومساعدًا لوزير الخارجية ومديرًا للوكالة الدولية للتنمية، تعبيرًا عن رغبته في اتّباع نهج مختلف في السياسة الاقتصادية تجاه أميركا اللاتينية. وأدار مان الشؤون الأميركية اللاتينية كلها في إدارة جونسون من وزارة الخارجية لا من البيت الأبيض، خلافًا لآرثر شليسينغر (A. Schlesinger) وريتشارد غودوين في إدارة كينيدي، فكان وجود مان والاعتماد عليه كليةً في صنع السياسات الأميركية اللاتينية وتنفيذها بمثابة اختلاف كبير عمّا اتّبعه كينيدي الذي اعتمد على اللجان الاستشارية الخاصة والخبراء، كما كان دلالة واضحة على أن جونسون قرر اتّباع سياسة أميركية لاتينية أكثر قسوة وبخلًا، كما هو معروف عن مان وتوجهاته[233].

دعم هذا ترحيب الكونغرس بتعيين مان، تأييدًا لمعارضة التوجهات

(231) L. Y. Keith, «The Imperial Mind and U. S. Intervention in the Dominican Republic, 1961-1966,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, University of Connecticut, 1999), p. 174.

(232) Townsend, p. 199.

(233) Keith, pp. 173-175.

الإصلاحية في الإدارة الســابقة، ومعارضة الحكومات الإصلاحية اللاتينية، وهو ما اتفق مع رؤى الاختصاصيين الذين أصبحوا صنَّاع القرار في إدارة جونســون، وعلى رأسهم مان الذي اعتبره مشــرّعو الحرب الباردة في الكونغرس أفضل من كان يصلح لهذه المسؤولية، لخبرته الطويلة في الشأن الأميركي اللاتيني وموقفه الحازم من الشيوعية[234].

بالنسبة إلى برنامج «التحالف من أجل التقدم»، فمع مجيء جونسون كانت إنجازات البرنامج ضعيفة، وبدا واضحًا أن ما قدمه البرنامج من وعود أثارت لدى اللاتينيين آمالًا وتوقعات كبيرة لم تُحقَّق على أرض الواقع، الأمر الذي انبرى جونسون إلى تبريره، مع اختلاف رؤيته للبرنامج وأهدافه؛ إذ كان جونســون يرى أن البرامج الاقتصادية المجردة غير كافية، بل يجب أن تكون ذات أبعاد سياســية[235]، بما يحقــق مصالح الولايات المتحدة في الأساس.

في إطار الدفاع عن البرنامج وتبرير أسباب فشــله، ألقى جونسون المسؤولية على الدول اللاتينية، وذلك في خطاب له في 16 آذار/مارس 1964، مؤكدًا أن الولايات المتحدة أدّت دورها جيدًا كما تمثّلــ في القيادة والتوجيه، بحسب قول جونســون، بينما أصر جونسون على أن التحالف أحرز كثيرًا من الإنجازات في دول القارة كلها، من بناء مدارس جديدة ومصانع ومساكن ومستشفيات، والتوسع في التعليم، وتنشيط الاقتصاد. كما أكد جونسون أهمية الاستفادة من رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية، وضرورة تعاون الدول اللاتينية مع الولايات المتحدة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق مطالب الفقراء في حياة أفضل، ليتسنّى للتحالف أن يكون وسيلة ناجحة في الوقوف بوجه الشيوعية «الرامية إلى هدم كل ما نقوم ببنائه»، بحسب تعبير جونسون[236].

---

(234) Townsend, p. 202.

(235) Humphrey, pp. 588- 589.

(236) D. A. F. R. (1964): Address by President Johnson to the Pan American Union, Washington, March 16, 1964, pp. 250-255.

كما وقّع جونسون 12 اتفاقية تعهدت الولايات المتحدة فيها بتقديم 60 مليون دولار، باعتباره جزءًا من تعهداتها بموجب برنامج التحالف لبعض المشاريع التي بدأتها في 13 دولة لاتينية، منها البرازيل وبوليفيا وكولومبيا، وتقديم الائتمانات إلى 21 ألف مزارع صغير في مناطق الإصلاح الزراعي في بيرو. وصرح جونسون بأن الولايات المتحدة قدّمت إلى الدول اللاتينية بين كانون الأول/ديسمبر 1963 وأيار/مايو 1964 أكثر من 430 مليون دولار في شكل مساعدات، وبأنه طلب توفير المزيد من الأموال من الكونغرس الأميركي، واعتزم طلب 250 مليون دولار لسد النقص في أموال «بنك التنمية للدول الأميركية»[237].

لم يكن الدفاع عن برنامج التحالف وإنجازاته مهمة جونسون وحسب، بل المرؤوسين في إدارته أيضًا؛ فمع اعتراف هؤلاء بفشل البرنامج، فإنهم أثنوا دومًا على برنامج التحالف وما حققه، خصوصًا في عام 1964، حيث تم تكثيف أعمال «اللجنة الأميركية المشتركة للتحالف من أجل التقدّم» (C.I.A.P.)، والقيام بدراسة أسس منح المساعدات الخارجية وآلياته، ووضع مبادئ توجيهية لدور الاستثمارات الخاصة الأجنبية في القارة، والتوفيق بين مصالح المستثمر والبلد المعني، مع دراسة قائمة المشاريع المتعددة الجنسيات التي طُرح تنفيذها في الدول اللاتينية[238].

اعتبر الأميركيون إنشاء لجنة التحالف هو في حد ذاته أحد إنجازات برنامج التحالف، حيث شُكلت، في الأساس، من أجل تنسيق تطبيق البرنامج وتعزيزه، وأعطيت اللجنة صلاحيات واسعة، بما في ذلك مراجعة الخطط الوطنية والإقليمية، وتقدير الموارد المتاحة واللازمة لتنفيذ البرامج، والتوصيات من أجل توزيعها، والتعاون الدولي مع المؤسسات الدولية والوكالات المالية في

(237) D. A. F. R. (1964): President Johnson Signs Twelve Alliance for Progress Agreements: Remarks by the President, Washington, May 11, 1964, pp. 255- 258.

(238) D. A. F. R. (1964): Address by W. W. Rostow, Counselor and Chairman of the Department of State Policy Planning Council, West Point, August 7, 1964, pp. 266-267.

تأمين الموارد اللازمة، وبصورة عامة، تعزيز العمل الجماعي لتحقيق أهداف التحالف[239].

لم يحسب الأميركيون مدى نجاح البرنامج وما قدّمه إلى اللاتينيين سوى بتحقيق أهداف السياسة الأميركية عمومًا. ولم يعن جونسون أو موظفي إدارته تحقيق ما قدمه البرنامج من وعود لإنجاز التنمية الاقتصادية للدول اللاتينية؛ ففي تقريره إلى الرئيس عن سياسة الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية، في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1964، اعتبر مان أن عام 1964 شهد تحقيق أهداف برنامج التحالف وأهداف السياسة الأميركية في القارة عمومًا، وهي التي تمثّلت، من وجهة نظره، في زيادة تدفق استثمارات الولايات المتحدة على دول أميركا اللاتينية، الأمر الذي عكس مدى استقرار الأوضاع في تلك الدول، بحسب رأي مان[240]، إذ عبّر هذا عن أولوياته العليا التي تمثّلت في استقرار السياسة الأميركية اللاتينية، وحماية استثمارات الولايات المتحدة الخاصة في المنطقة، والكفاح النشيط ضد الشيوعية[241].

لذلك، لم تخرج معظم المساعدات الاقتصادية التي قدمتها إدارة جونسون للحكومات اللاتينية عن الإطار السابق الذي قُدمت من خلاله المساعدات إبان عهدي أيزنهاور وكينيدي، وهو مناهضة الشيوعية وحماية المصالح الأميركية. فقدّمت إدارة جونسون مساعدات اقتصادية هائلة إلى النظم الموالية للولايات المتحدة والمعادية للشيوعية، ومنعتها عن أي نظام اتجه يسارًا؛ ففي الدومينيكان وبعد الانقلاب العسكري على حكومة بوش الإصلاحية في أيلول/سبتمبر 1963 أغدقت حكومة الولايات المتحدة على حكومة دونالد ريد كابرال (D. R. Cabral)، الموالية للولايات المتحدة، بمعونة

(239) D. A. F. R. (1965): Cooperating for Progress in Latin America: Address by Ambassador Ellsworth Bunker, United States Representative on the Council of the Organization of American States, at a Regional Foreign Policy Conference, Dallas, Texas, February 27, 1965, p. 232.

(240) D. A. F. R. (1964): Report of Assistant Secretary of State Mann on Latin American Policy to President Johnson, Made Public October 31, 1964, pp. 268-270.

(241) Walter LaFeber, America, Russia, and the Cold War, 1945-1980, 4th ed. (New York: Wiley, 1980), p. 247.

اقتصادية قُدِّرت بـ 100 مليون دولار، وافق عليهــا الكونغرس[242] لكنها لم تقوِّ موقف الحكومة غير الشرعية.

دعمت إدارة جونسون أيضًا إدوارد فراي (E. Frei) في حملته الانتخابية ضد المرشح اليساري، سلفادور ألليندي (S. Allende) في الانتخابات الرئاسية التشيلية في أيلول/سبتمبر 1964، وزادت من الدعم بعد ذلك لحكومة فراي التي طالبت بكثير من الأموال لتستطيع القيام بالإصلاح الاقتصادي، خصوصًا أن فراي ربط برنامجه للإصــلاح ببرنامج «التحالف من أجل التقدم». كما جاء دعم حكومة فراي، ماديًا، في إطار حرص واشنطن على منع تقدم حركة المعارضة اليســارية التي تزعّمها ألليندي[243]. كما دعمت الولايات المتحدة تشيلي، بقوة، في اجتماعاتها مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا في باريس، في كانون الثاني/يناير 1965، لمناقشة برنامج إعادة هيكلة ديون تشيلي[244]. وأدى توسّط الولايات المتحدة في الاتفاقية إلى السماح للتشيليين بإعادة هيكلة 70 في المئة من دَينهم[245]، ما اعتُبر نجاحًا كبيرًا لحكومة فراي.

هذا، إضافة إلى قيام حكومة الولايات المتحدة طوال عام 1964 بمحاولة إقناع شركات النحاس الأميركية في تشيلي بتقديم بعض التنازلات لمصلحة الحكومة التشيلية، وتحويل ملْكية بعض المناجم المملوكة لتلك الشركات إلى الحكومة التشــيلية، حيث إن النحاس، وهو العنصر الأكبر في الاقتصاد التشيلي، ســيطرت عليه شركتان أميركيتان كبيرتان هما «كينيكوت» و«أناكوندا»، حيث حاولت واشنطن إقناع الشركتين بضرورة تغيير أسلوب عملهما في تشيلي، نظرًا

(242) U. S. Congress, (Senate), Committee on Foreign Relations Executive Sessions of the Senate Foreign Relations Committee, Together with Joint Sessions of the Senate Armed Services Committee (Historical Series), vol. XVII, 89th Congress, First Session, 1965, Washington, 1990, p. 774.

(243) N. A., R. G. 59: Central Foreign Policy Files 1964-1966, Box 2026, Memorandum ofConversation, October 12, 1964; Box 2030, Memorandum of Conversation, October 17, 1964.

(244) N. A., R.G. 59: FN 14, Dungan to Department of State, January 7, 1965.

(245) N. A., R. G. 59, FN 14, Bohlen to Department of State, January 28, 1965.

إلى تصاعد حركة القومية الاقتصادية، وتأثّر العلاقات بين الولايات المتحدة وتشيلي بنشاط الشركتين وسيطرتهما على النحاس، وبالتالي على العمود الفقري للاقتصاد التشيلي[246].

جاء هذا حرصًا من الولايات المتحدة على تحسين الصورة العامة للاستثمارات الأميركية، وعلى برنامج التحالف الذي كان يدعمه نجاح حكومة تشيلي في خطتها للتنمية، حيث سيُنسب ذلك إلى برنامج التحالف، ولم يكن تقدّم تلك الخطة ممكنًا ما بقيت مسألة شركات النحاس الأميركية معلّقة، الأمر الذي اعتبرته إدارة جونسون في غير مصلحة الولايات المتحدة، وهو ما اضطرها أيضًا إلى دفع المؤسسات الدولية من أجل تقديم المساعدات الاقتصادية إلى حكومة فراي، وتصعيد اهتمامها بدراسة السوق التشيلية، وتنسيق تقديم المعونة الخارجية إلى تشيلي من خلال المؤسسات النقدية الدولية[247].

في النهاية، عبّرت سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية تجاه أميركا اللاتينية، خلال عهد جونسون، عن رؤية جونسون ومرؤوسيه، وخصوصًا مان، لكيفية الحفاظ على المصالح الأميركية في القارة اللاتينية من دون دفع المزيد من الأموال، أي خلال دعم عمليات الاستثمار الخاص، وإن اضطرت واشنطن إلى تقديم مساعدات اقتصادية لبعض الحكومات، تحت ضغط ما استمر «فزاعة» رئيسة لرجال العم سام، أي «الخطر الشيوعي»، وتظاهرًا بتنفيذ أهداف برنامج التحالف. وهذه الرؤية لم تختلف كثيرًا عن رؤية كينيدي الذي تمسّك باستخدام «ورقة الشيوعية» للحصول على دعم الكونغرس والرأي العام الأميركي، لتقديم المزيد من المساعدات بحسب برنامج التحالف الذي مثّل السياق العام لبلورة رؤية كينيدي لمسألة دفع التنمية من أجل مواجهة الشيوعية. أمّا أيزنهاور فكانت إدارته الأكثر تمسّكًا بقيام رأس المال الأجنبي الخاص

---

(246) N. A., R. G. 59, Inco-Copper Chile, Richardson to Mann, January 23, 1964.

(247) Taffet, p. 195.

بالدور الأكثر فاعلية في عملية التنمية الأميركية اللاتينية، وحل مشكلات القارة الاقتصادية التي تسببت في فتح الباب أمام دول الكتلة الشيوعية لاختراق المنطقة اقتصاديًا، وذلك على الرغم من محاولات إعادة هيكلة السياسة الاقتصادية التي قامت بها إدارة أيزنهاور في أشهرها الأخيرة. لذا، تبدو الاستراتيجيا العامة لسياسة الولايات المتحدة الاقتصادية تجاه أميركا اللاتينية ثابتة طوال فترة الدراسة، وإن اختلفت أساليب الإدارات الثلاث وموظفيها ومؤسساتها.

الفصل الثالث

سياسة الولايات المتحدة العسكرية
تجاه الحكومات الشيوعية واليسارية
في أميركا اللاتينية

لم تكتف الولايات المتحدة في مواجهتها الشيوعية في أميركا اللاتينية بالأساليب التقليدية التي ميَّزت سياستها الخارجية عمومًا في فترة الحرب الباردة، لكنها تدخّلت بشكل مباشر في شؤون الدول اللاتينية وانتهجت سياسات أكثر عنفًا لإسقاط حكومات يسارية أو شيوعية. وكان التدخّل العسكري في بعض الأحيان مباشرًا من جانب القوات الأميركية، وكان في أحيان أخرى غير مباشر من خلال دعم قوات منفيين معادين للشيوعية والحكم اليساري، وبالتالي موالين لها، ومُحرِّكين ومُنظِّمين من خلال مؤسساتها الاستخباراتية والعسكرية. هذا فضلًا عن استخدام المساعدات العسكرية باعتبارها إحدى آليات السيطرة على جيوش الدول اللاتينية، وضمان انضمامها إلى الحلف الغربي، ودعم الولايات المتحدة في حربها الباردة مع السوفيات. وفي الوقت نفسه، للحيلولة دون النفاذ السوفياتي داخل المؤسسات العسكرية في الدول اللاتينية، كما هي الحال بالنسبة إلى المساعدات الاقتصادية.

قامت الولايات المتحدة بشكل مباشر وغير مباشر بالاشتراك في أكثر من عمل عسكري ضد حكومات مناهضة لها، بدعوى أن تلك الحكومات موالية للشيوعية الدولية، وهدّدت أمن نصف الكرة الغربي وسلامه، حتى مع قرقعة الولايات المتحدة، دائمًا، بالمبدأ الذي أقرّته منظمة الدول الأميركية، وهو مبدأ عدم التدخّل الذي يُعَدّ قاعدة أصيلة في النظام الأميركي المشترك، لكن الولايات المتحدة ضربت به عرض الحائط، واخترقت المواثيق الدولية كلها، وخوَّلت نفسها حق التدخّل، ولو بالقوة، لإسقاط حكومة وتنصيب أخرى بذريعة «الاختراق الشيوعي»، لكن الهدف الأساس كان حماية نفوذها ومصالحها وبقاء أميركا اللاتينية منطقة نفوذ عسكري لها مثلما كانت منطقة نفوذ اقتصادي وسياسي.

أولًا: المعونات والبعثات العسكرية

شكّلت فكرة «الأمن الجماعي» الأساس الذي ارتكز عليه التعاون العسكري بين الولايات المتحدة ودول أميركا اللاتينية في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ فحاجة الأولى إلى مساعدة الثانية وإدخالها ضمن إطار الدفاع عن «العالم الحر» وتكوين حلف للدفاع الإقليمي المشترك، كانت سببًا للتفكير في تطوير برنامج لمساعدة الدول اللاتينية، خصوصًا أن أميركا اللاتينية لم تستطع تقديم دعم عسكري حقيقي للولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، بل جاءت مساعدة أميركا اللاتينية الرئيسة لمجهود الحرب في إطار دعم آلة الحرب الاقتصادية للولايات المتحدة[1].

لذلك حاولت وزارة الدفاع الأميركية، بموافقة وزارة الخارجية، صوغ برنامج لتقوية قوات الدول اللاتينية، بما يمكّنها من تقديم دعم عسكري أكبر في حال نشوب حرب أخرى[2]. وجاءت معاهدة ريو (1947) للمساعدة المتبادلة لتأكيد مبدأ «الأمن الجماعي» وتقديم المساعدة العسكرية للدول اللاتينية. وأصبحت المعاهدة في ما بعد القاعدة الأساس للالتزامات العسكرية الأميركية تجاه أميركا اللاتينية، ووضعت إطارًا للبرامج العسكرية الإقليمية والثنائية. وفي تلك الأثناء حاول الرئيس الأميركي هاري ترومان (H. S. Truman) أكثر من مرة - في العامين 1946 و1947 - تدشين برنامج للتعاون العسكري بين الدول الأميركية، لكن الكونغرس رفض طلبه، ولم تُفعّل المساعدة العسكرية لأميركا اللاتينية حتى تقديم «قانون الأمن المشترك لعام 1949» الذي حصلت القوات العسكرية اللاتينية بموجبه على مساعدة محدودة من خلال الموافقة على صادرات الولايات المتحدة من الأجهزة العسكرية إلى دول نصف الكرة الغربي[3].

(1) Tom J. Farer, The United States and the Inter-American system: Are there Functions for the Forms? ([St. Paul]: West Pub. Co., 1978), pp. 242-245.

(2) U. S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, Hearings, Inter-American Military Cooperation Act, 79th Cong., 2nd Sess., 1946, p. 35, and p. 38.

(3) G. Pope Atkins, Latin America in the International Political System, 2nd ed., rev. and Updated (Boulder: Westview Press, 1989), p. 281.

اختلفت دوافع تقديم المساعدة العسكرية إلى أميركا اللاتينية بعد ذلك من الحاجة إلى الجهد التعاوني نحو دفاع إقليمي مشترك في مواجهة أي خطر خارجي، إلى حاجة الولايات المتحدة فعليًا إلى تقوية دفاع نصف الكرة الغربي في مواجهة «الخطر الشيوعي»، أداخليًا كان أمر خارجيًا؛ فتصاعد الحرب الباردة نبّه واشنطن إلى ضرورة تحصين أميركا اللاتينية عسكريًا تجاه هذا الخطر، خصوصًا مع تدفق المعونة العسكرية الأميركية إلى دول غرب أوروبا، بعد إبرام معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، نظرًا إلى احتمال وقوع هجوم عسكري شيوعي فعلًا في تلك المنطقة، ما أثار استياء دول أميركا اللاتينية، واضطر الولايات المتحدة إلى النظر في مطالبها بتلقّي مساعدات عسكرية مماثلة للمساعدات المقدَّمة إلى الأوروبيين، فضلًا عن الحفاظ على النفوذ السياسي للولايات المتحدة ودعمه عبر دعم القوات المسلحة اللاتينية التي سيطرت على مقاليد الأمور في أغلبية دول أميركا اللاتينية.

استمر ترومان في طلب المساعدة العسكرية لأميركا اللاتينية من الكونغرس الأميركي في أثناء مناقشة «قانون الأمن المشترك لعام 1951»، فطلب تخصيص 40 مليون دولار من أجل برنامج المساعدة العسكرية. وتلقى اعتمادًا بـ 38.150.000 دولار، لكن على أساس فردي لا متعدد الأطراف، أي تُعطى باعتبارها مساعدة عسكرية لكل دولة لاتينية على حدة وفق المعاهدات الثنائية مع الولايات المتحدة، وليس لدعم خطة دفاع جماعية، على الرغم من أن إدارة ترومان أكدت للكونغرس ربط المساعدة بمشروع «لجنة الدفاع الأميركي المشترك» (I.A.D.B.)، التابعة لمنظمة الدول الأميركية، وهي اللجنة التي أكد رئيسها الجنرال تشارلز بولت (Ch. Bolte) أنها ستتولى دور الموجّه لتقسيم حصة المساعدة العسكرية، الأمر الذي يعني أن اللجنة كانت هي المسؤولة عن تحديد الدول المُتلقّية المساعدة، وبالتالي الدول التي افترض أن تقوم بمهمات معيَّنة في دفاع نصف الكرة الغربي بموجب تنسيق خطة اللجنة، ما يُفسّر أيضًا موقف الكونغرس وموافقته على

ما رفضه في عامي 1946 و1947، حيث رأى أهمية تشكيل قوة دفاع إقليمي قوية لمواجهة «التهديد الشيوعي»، وتحت ضغط الدول الأميركية اللاتينية وطلباتها المُلحّة على تلقّي المساعدة[4].

لم يحرز برنامج المساعدة العسكرية في أعوامه الأولى تقدمًا، بل كانت الإمدادات العسكرية الأميركية بطيئة حتى عام 1953، بحسب قول جورج ستيوارت (G. Stewart)، مدير مكتب المساعدة العسكرية نفسه[5]، بينما أكد جون مورس كابوت، مساعد وزير الخارجية لشؤون الدول الأميركية آنذاك، في شهادته أمام مجلس النواب الأميركي في عام 1953، أن رفض تقديم المساعدة العسكرية إلى الدول الأميركية اللاتينية يساعد الشيوعيين والوطنيين المتطرفين في تلك الدول، حيث كانت هذه المجموعات تتهم الولايات المتحدة بأن برنامجها للمساعدة العسكرية عديم الفائدة بالنسبة إلى الدول اللاتينية[6].

رأى موظفو إدارة أيزنهاور المعترضون على حجم المساعدة العسكرية المقدَّمة إلى الدول اللاتينية أيضًا أن فشل الولايات المتحدة في إمداد تلك الدول بالأسلحة المطلوبة قد يجعلها تلجأ إلى دول أخرى خارج نصف الكرة الغربي للحصول على ما تحتاج إليه، ما يُمثّل تهديدًا لفكرة توحيد مقاييس الأسلحة التي سعت الولايات المتحدة إلى تحقيقها. لذا، فمنذ عام 1954 كانت الدوافع الرئيسة لتقديم المساعدة العسكرية هي الحيلولة دون تمدد نفوذ عسكري سوفياتي في المنطقة، والحفاظ على نفوذ الولايات المتحدة هناك، وتحفيز التعاون بينها وبين الدول اللاتينية عسكريًا وفق برنامج مساعدات يفي بمتطلبات الدول اللاتينية[7] التي تجاوز كثيرًا إنفاقها على التطوير العسكري ما كانت تحصل عليه من الولايات المتحدة.

---

(4) Michael J. Francis, «Military Aid to Latin America in the U. S. Congress,» Journal of Inter-American Studies, vol. 6, no. 3 (July 1964), pp. 390-392.

(5) U. S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, Hearings, Mutual Security Act Extension, 1953, 83rd Congress, 1st Session, Washington, 1953, p. 848.

(6) U. S. Congress, House, Foreign Affairs Committee, Hearings, Mutual Security Act Extension, p. 1081.

(7) U. S. Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, Hearings, Mutual Security Act of 1954, 83rd Congress, 2nd Session, Washington, 1954, p. 337.

في 11 أيار/مايو 1956 بدأ عدد من كبار صنَّاع السياسة الخارجية الأميركية مناقشة «برنامج الأمن المشــترك لعام 1958»، وبدا أن الخارجية الأميركية قلقة من مسألة النشاط السوفياتي في أميركا اللاتينية على مستوى تقديم عروض المساعدة التقنية، وهذا ما أنكره هنري هولاند، مســاعد وزير الخارجية لشؤون الدول الأميركية، عندما سُئل هل كان السبب الرئيس في مناقشة تعديل برنامج الأمن المشــترك في أميركا اللاتينية في السنة المالية 1958 هو مواجهة النشاط السوفياتي المتوقع في أميركا اللاتينية، فنفى أن يكون السوفيات مهتمين ببرامج المعونة التقنية لأميركا اللاتينية، لكنه أكد في الوقت نفسه أهمية زيادة تلك البرامج المقدمة من الولايات المتحدة، وزيادة تبادل المهارات والخبــرات التقنية، لمواجهة «التحدي الســوفياتي»، كما رأى أن هذا هو التعديل الوحيد المطلوب إجراؤه في برنامج الأمن المشترك لعام 1958 [8].

حتى عام 1957 واجه المدافعون عن المساعدة العسكرية في إدارة أيزنهاور النقد الشديد لهذا النوع من المساعدة، وكان الكونغرس مصدرًا أساسًا للنقد، بينما كان ثمة تحفّظات في وزارتي الخارجية والدفاع. وفي الفترة بين عام 1957 وحتى نهاية حكم أيزنهاور التي تزامنت مع تصاعد المد الشــيوعي والمد الثوري في أميركا اللاتينية على صُعُد عدة، أخذ أولئك المدافعون يدعمون موقفهم بإعطــاء كثير من المبررات التي تحتِّم على واشنطن تقديم المســاعدة للدول اللاتينية، ومنها أهمية وجود اتصال بين رجال الإدارة الأميركيين ونظرائهم اللاتينيين عن طريق زيادة اعتمادات برامج التدريب العســكري لإقناعهم بدور الجيش باعتباره قوة مطيعة تخضع لسلطة حكومة مدنية ليُحدّ من التدخّل المباشر للجيش في السياســة[9]، وذلك للرد على النقد

---

(8) Washington Federal Record Center (W. F. R. C.), Records of the Agency for International Development and Predecessor, Suitland, MD, Records of U. S. Foreign Assistance Agencies, R. G. 469, Deputy Director for Operations, Office of Latin American Operations, Central America and Caribbean Division, Geographic Files (Central File), 1952-1958, File «Guatemala 1956- Budget», Memo of Conversation, May 11, 1956.

(9) U. S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, Hearings, Mutual Security Act of 1959, 86th Congress,1st Session, Washington, 1959, p. 746.

الموجّه إلى المساعدة العسكرية بأنها دعمت موقف الدكتاتوريين العسكريين وحسب، ما انعكس سلبًا على سمعة الولايات المتحدة في تلك المنطقة.

حاول وزير الدفاع الأميركي، نيل ماكلروي (McElroy)، في عام 1958 تبرير المساعدة في جلسة أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، بقوله إن برنامج المساعدات لأميركا اللاتينية بسيط جدًا، وهو من أجل صون الأمن الداخلي، والاستعداد للدفاع أيضًا ضد أي هجوم من الخارج، مؤكدًا أن أمن تلك الدول الداخلي يصب في مصلحة الولايات المتحدة عسكريًا. لكن بعض الأعضاء في مجلس الشيوخ وفي الخارجية والدفاع رفض أن يكون جزء من المساعدة العسكرية من أجل المساعدة في الحفاظ على الأمن الداخلي لأن هذا يُعَدّ مسؤولية الدول الأميركية اللاتينية نفسها[10].

اضطر ذلك لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ إلى إضافة تعديل إلى مشروع قانون 1959، يؤكد أن المساعدة ليست للحفاظ على الأمن الداخلي، وهذا ما أكده المسؤول في وزارة الدفاع العميد فريدريك هارتيل (F. Hartel) أمام لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب، ولجان الاعتمادات، حيث قال إن صون الأمن الداخلي في الدول الأميركية اللاتينية لا يأتي ضمن أهداف برنامج المساعدة العسكرية في أميركا اللاتينية[11].

يمكن القول إن هذا البرنامج قدّم إلى دول أميركا اللاتينية منذ تنفيذ برنامج الأمن المشترك في عام 1952 وحتى نهاية حكم أيزنهاور (1961) حوالى 500 مليون دولار، مع ملاحظة أن إجمالي المساعدة العسكرية وصل في عام 1952 إلى 200.000 دولار، ثم أخذت أرقام المساعدات تتصاعد[12].

---

(10) U. S. Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, Hearings, Mutual Security Act of 1958, 85th Congress, 2nd Session, Washington, 1958, p. 24.

(11) U. S. Congress, House, Committee on Foreign Affairs, Hearings, Mutual Security Act of 1959, 86th Congress, 1st Session, p. 743.

(12) «Speech by Senator Ernest Gruening before the U. S. Senate on August 2, 1962,» in: Paul E. Sigmund, ed., Models of Political Change in Latin America (New York: Praeger, [1970]), pp. 193-95.

بدا حجم المساعدات العسـكرية لأميركا اللاتينية في الفترة بين عامي 1953 و1961 قليلًا، مقارنة بما أنفقته الولايات المتحدة على المساعدات العسـكرية لدول أخرى في العالم اعتقدت أنها أكثر عرضة للتهديد الشيوعي، مثل دول الشرق الأدنى وجنوب آسيا[13].

اتّسـمت فترة حكم أيزنهاور أيضًا بتوقيع كثير من الاتفاقات العسـكرية الثنائية مع عدد من الدول اللاتينية التي حصلت بموجبها على الأمـوال الأميركية. وجـاء عدد كبير من الاتفاقات في إطار مواجهة الشـيوعية، حيث حصل بعض الحكومات على مسـاعدات عسـكرية في مقابل مواجهتها الشيوعية والحركات اليسـارية في بلادها، وحصل بعضٌ آخر على مساعدات في مقابل منعه من التوجه سوفياتيًا، كما هي حال المساعدات الاقتصادية التي قدمتها إدارة أيزنهاور. فحتى نهاية عام 1955 كانـت 12 دولة لاتينية قد وقّعت اتفاقات ثنائية للمساعدة العسكرية مع الولايات المتحدة (البرازيل وكوبا وكولومبيا وتشيلي والدومينيكان وإكوادور وغواتيمالا وهايتي)، واعتبرتها إدارة أيزنهاور دولًا استحقت المساعدة العسكرية بموجب قانون الأمن المشترك، وأثبتت أهليتها لذلك[14].

بشـكل فردي، حاولت إدارة أيزنهاور تدعيم روابطها مع بعض الحكومات التي كانت قلقة في شـأن توجهاتها، وذلك من خلال تقديم الدعم العسكري إلى تلك الحكومات، وتطوير التعاون العسـكري معها، مثل حكومة خوان بيرون الأرجنتيني، صاحب «الموقف الثالـث»[15] في الحرب الباردة، الذي عملت

---

(13) للمزيد من التفاصيل للمقارنة، انظر: Robert J. McMahon, The Cold War on the Periphery: The United States, India, and Pakistan (New York: Columbia University Press, 1994), pp. 13 -15.

(14) F. R. U. S. (1955 – 1957) VI: National Intelligence Estimate, NIE 80/90-55, Conditions and Trends in Latin America, Washington, December 6, 1955, p. 29.

(15) هو موقف من النزاع بين الكتلتين الشـرقية والغربية أعلنه خوان بيرون الذي قدم نفسه كوسيط في الشؤون العالمية، من خلال تبنّيه موقفًا وسطًا بين الشيوعية والرأسمالية، وهي السياسـة التي ارتكزت على ما سماه «العدالية» (justicialismo)، وهي تُعتبر فلسفة تخلص من المزج بين الاشتراكية والرأسمالية، والتوفيق بين المثالية والمادية والفردية والجماعية، فيما لم تنل سياسة بيرون تجاه الحرب الباردة في أميركا اللاتينية ترحيب واشنطن أو موسكو.

الحكومة الأميركية من أجل صوغ علاقات جديدة معه بمنحه مساعدة عسكرية، لكن عدم وجود اتفاق عسكري بين الأرجنتين والولايات المتحدة لم يساعدها في تقديم مثل هذه المساعدة، فضلًا عن وجود معارضة في الجيش الأرجنتيني. وعلى الرغم من هذا حاولت الولايات المتحدة في بداية عام 1955 إرسال بعثات عسكرية إلى الأرجنتين، كما قام وزير البحرية الأرجنتيني بزيارة الولايات المتحدة، وزار وزير البحرية الأميركي منشآت الأسطول الأرجنتيني، وقامت بين الدولتين مفاوضات من أجل التعاون في الدفاع القاري(16).

لكن خروج بيرون من الحكم لم يسمح بتحقيق هذه المحاولات نتائج ملموسة، فقامت الحكومة الأميركية بالتقرب من حكومة بيدرو أرامبورو الذي أعلن تأييد الأرجنتين للولايات المتحدة في الحرب الباردة، وطلب رجال البحرية الأرجنتينية المساعدة العسكرية من الولايات المتحدة، لكن أرامبورو نفسه فضَّل المساعدة الاقتصادية(17).

كما حرصت إدارة أيزنهاور على الحفاظ على التعاون العسكري مع تشيلي طبقًا لاتفاق المساعدة العسكرية الذي وقِّع بين الدولتين في نيسان/أبريل 1952 وهاجمه كارلوس إيبانيز بعد تولّيه السلطة، ما أزعج الأميركيين نظرًا إلى توجهات إيبانيز القومية المعادية للأميركيين، فحث السفير الأميركي واشنطن على إعارة مسألة الالتزامات العسكرية تجاه تشيلي اهتمامًا أكبر، إذ لم تتلق تشيلي من الأجهزة العسكرية التي خُصصت لها سوى القليل الصالح للخدمة في السلاح الجوي، فاستجابت واشنطن، وانعكس ذلك إيجابيًا على موقف إيبانيز من المعاهدة العسكرية بين تشيلي والولايات المتحدة(18).

---

(16) وثائق وزارة الخارجية المصرية: أرشيف الدول، الأرجنتين، محفظة 150، ملف 3، رقم 38 سري، السفارة المصرية في بوينس أيرس، من السفير إلى وكيل الخارجية، بتاريخ 1955/3/30.

(17) N. A., R. G. 59, Holland Records, Lot 57D295, Country File 1953-1956, Memo of Conversation, December 2, 1955.

(18) N. A., R. G. 59, Holland Records, Lot 57D295, Country File 1953-1956, Memo of Conversation, December 2, 1955.

N. A., R. G. 59: C. D. F., 725.5 MSP/4-753, Santiago Embassy to Department of State, April 7, 1953; 725.5 MSP/4-753, Department of State to Santiago Embassy, April 22,1953, and C. D. F., 725.5 MSP/12- 453, Santiago Embassy to Department of State, December 4, 1953.

وقّعت البرازيل اتفاقًا ثنائيًا للمساعدة العسكرية مع الولايات المتحدة في 15 آذار/مارس 1952، وشاركت بشكل نشيط في «لجنة الدفاع الأميركي المشترك». وكانت إدارة أيزنهاور تُدرك جيدًا أنه على الرغم من قدرات القوات المسلحة البرازيلية على المحافظة على الأمن الداخلي وصد أي عدوان من أي قوة مجاورة، فإنها كانت ترى أن تلك القوات لا تستطيع صد احتلال خارجي من دون مساعدة أميركية[19].

الأمر نفسه كان في كولومبيا التي خضعت قواتها المسلحة للقوات البحرية والجوية الأميركية، وتلقّت كثيرًا من المساعدات بموجب معاهدتها العسكرية الثنائية مع الحكومة الأميركية[20]. كما وقّعت واشنطن مع نيكاراغوا اتفاق مساعدة عسكرية في 23 نيسان/أبريل 1954 حصلت بموجبه حكومتها على المساعدة[21].

أمّا المثال الأبرز لتقديم المساعدة العسكرية في إطار مواجهة الشيوعية ودعمًا لحكومة معادية لها فكان في غواتيمالا، حيث حكومة كاستيّو آرماس التي أرادت واشنطن أن تجعل منها نموذجًا لتفوّق «العالم الحر» على الشيوعية[22]، ما جعل الأموال الأميركية تتدفق عليها، أكان في إطار المساعدة الاقتصادية أم في إطار المساعدة العسكرية؛ إذ رأت إدارة أيزنهاور أن إنجاح حكومة آرماس مسؤولية اضطلعت بها، وحدها، نظرًا إلى أنها كانت المسؤولة عن سقوط نظام أربنز وتمكين آرماس، الأمر الذي فرض على الحكومة الأميركية تقديم كثير من الأموال على المستويات كلها كي تثبت للعالم وللغواتيماليين أنفسهم أن

(19) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII, National Intelligence Estimate, NIE 93-55, Washington, March 15, 1955, Probable Developments in Brazil, p. 660.

(20) F. R. U. S. (1955-1957), VII, National Intelligence Estimate, NIE 88/56, Washington, April 10, 1956, Probable Developments in Colombia, p. 909.

(21) United States Treaties and other International Agreement, vol. 5, Part 1, 1954, United States Government Printing Office, Washington, 1955, Military Assistance Agreement between the United States of America and Nicaragua, April 23, 1954, pp. 454- 463.

(22) N. A., R. G. 59, 814.055/12-855, Henry F. Holland to Andrew N. Overby, 8 December 1955.

نظام أربنز كان الأسوأ[23]، وكانت المساعدة العسكرية إحدى الآليات لإنجاز هذا الهدف.

تدفقت المساعدة العسكرية على غواتيمالا بعد تولّي آرماس السلطة واستمراره في طلب المزيد منها[24]. ووُقِّع اتفاقان ثنائيان مُنحت بموجبهما غواتيمالا المساعدة العسكرية، الأول في 30 تموز/يوليو 1954؛ والثاني في 18 حزيران/يونيو 1955 [25]. بينما كان واضحًا من نصوص الاتفاقين، خصوصًا اتفاق 1954 الذي نص على نقل معدات وأجهزة عسكرية إلى غواتيمالا، أن المساعدة من أجل الحفاظ على الأمن الداخلي الغواتيمالي ودعم الاستقرار[26]، ما يعني بالطبع الوقوف في وجه المجموعات المعارضة الشيوعية التي حاول آرماس جاهدًا ملاحقتها وتقويض نشاطها إرضاءً للحليف الأكبر من خلال نظام قمعي[27]، ساعدته وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) الأميركية التي أنشأت «لجنة معاداة الشيوعية» لتعقّب الشيوعيين، وفي بعض الحالات قتل المشتبه بهم. وكانت الوظيفة الأساس للأمن هناك هي جمع المعلومات والاستعداد لمواجهة «تهديد الشيوعيين»، بدلًا من الحفاظ على السلام وحماية الحياة والملْكية[28].

(23) N. A., R. G. 59, Office of Central American and Panamanian Affairs, Lot 60D647, Edward J. Sparks to Roy R. Rubottom, 12 December 1956.

(24) U. S. Agency for International Development, Statistics and Reports Division, U. S. Foreign Assistance and Assistance from International Organizations-Obligations and Loan Authorizations, Washington, 1962, p. 64.

(25) United States Treaties and other International Agreement: vol. 5, Part 2, 1954, United States Government Printing Office, Washington, 1956, Transfer of Military Equipment to Guatemala, 30 July 1954, pp. 1924-1927, and vol. 6, Part 2, 1955, United States Government Printing Office, Washington, 1956, Bilateral Military Assistance Agreement between the Government of the United States of America and the Government of Guatemala, 18 June 1955, pp. 2108-2118.

(26) United States Treaties and other International Agreement, vol. 5, Part 2, 1954, Transfer of Military Equipment to Guatemala, 30 July 1954, p. 1927.

(27) W. F. R. C., R. G. 469, Records of the Agency for International Development and Predecessor Agencies, Guatemala, Box 39, Guatemala to Department of State, 7 August,1956.

(28) Michael McClintock, The American Connection (London: Zed Books; Totowa, N. J: US Distributor, Biblio Distribution Center, 1985), p. 35.

بعد حكم أيزنهاور أصبح تقديم المساعدة العسكرية من أجل دعم الأمن الداخلي في مواجهة الشيوعيين المبرر الرئيس والمعلن بشكل واضح من جانب إدارة الرئيس جون كينيدي، وهو المبرر الذي طالما رفضه الكونغرس طوال فترة أيزنهاور. لكن في أثناء حكم كينيدي أصبح حوالى نصف المساعدات العسكرية الأميركية لأميركا اللاتينية يذهب لأغراض الأمن الداخلية. ودافع كينيدي عمّا سُمّي مبدأ «مكافحة التمرد»، أي دعم الولايات المتحدة عسكريًا للأجهزة الأمنية الداخلية في الدول اللاتينية من أجل دعم الاستقرار السياسي، ومقاومة حركات التمرد التي تزعّمها الشيوعيون وتصاعد نشاطها في إثر الثورة الكوبية، وما قامت به حكومتها من دعم للحركات الثورية في الدول اللاتينية، خصوصًا المسلحة، حتى إن هذا المبدأ افترض وجود بُعد دولي لدعم الشيوعيين لحروب العصابات في العالم كله، وهو ما جعل المبدأ يتمدد إلى درجة تقديم المساعدة لجميع خصوم الشيوعية في العالم النامي[29].

لذلك، تغيّر محتوى المساعدة العسكرية الأميركية وأسلوبها إلى حدٍ ما بعد تولّي جون كينيدي حكم الولايات المتحدة واقتناع إدارته بعدم وجود «تهديد شيوعي» عسكري جـدّي لأميركا اللاتينية، وبأن التهديد الحقيقي ليس من الخارج بل هو من الداخل، متمثّلًا بمجموعات المقاتلين اللاتينيين التي اعتقد كينيدي نفسه أن القوات المسلحة التقليدية لا تستطيع أن تهزمها، وبالتالي انتفت الحاجة إلى تقديم المساعدات العسكرية من أجل دعم الدفاع الإقليمي، في الأساس، بل وجهت المساعدات العسكرية، بشكل مباشر، لمساعدة القوات المسلحة اللاتينية على محاربة المقاتلين الثوريين في أميركا اللاتينية من خلال وحدات «مكافحة التمرد» الأكثر قدرة وتدريبًا، التي دُعمت بقوات خاصة من الجيش والبحرية الأميركيين[30].

---

(29) Atkins, p. 124, and Larry E. Cable, Conflict of Myths: The Development of American Counterinsurgency Doctrine and the Vietnam War (New York: New York University Press, 1986), p. 124.

(30) U. S. Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, Hearings, Foreign Assistance Act of 1963, 88th Congress, 1st Session, Washington, 1963, p. 175.

استمر اعتراض بعض أعضاء الكونغرس على ذلك؛ ففي خطاب للسناتور إيرنست غروينينغ (E. Gruening) أمام مجلس الشيوخ الأميركي في الثاني من آب/أغسطس 1962، أكد أن برنامج المساعدة العسكرية أثّر سلبًا في علاقات الولايات المتحدة بأميركا اللاتينية، ذلك أن تقديم المساعدة تحت مبرر دعم الاستقرار والأمن الداخلي، وهو في الحقيقة لدعم الحكومات الدكتاتورية وتثبيتها، أساء إلى الولايات المتحدة؛ فما قدمته من أسلحة استخدمها الدكتاتوريون في قمع شعوبهم. وانتقد غروينينغ تحميل دافع الضرائب الأميركي نفقات تلك الأسلحة، وقيام الولايات المتحدة بمساعدة الدول اللاتينية في تصعيد سباق التسلح بينها، حيث كانت تُنفق على التسلح مليار دولار سنويًا، مؤكدًا أن أضرار برنامج المساعدة العسكرية كانت، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، أكثر من منافعه. كما انتقد ازدواجية المعايير لدى الحكومة الأميركية في منح المعونة العسكرية أو منعها، إذ قدّمت الدعم العسكري إلى الحكومات التي قامت في إثر انقلابات عسكرية على حكومات مدنية شرعية لكنها تصادمت مع الولايات المتحدة، في حين حجبت مساعدتها عن بعض الحكومات العسكرية لأنها جاءت في إثر الانقلاب على حكومات صديقة للولايات المتحدة[31].

واصلت إدارة كينيدي السير على نهج إدارة أيزنهاور أيضًا في ما تعلق بتقديم المساعدة العسكرية لمنع بعض الدول من «التحوّل الأحمر»، كما كانت حال حاكم هايتي فرانسوا دوفالييه مثلًا، إذ خشي كينيدي أن يفقد هايتي فتتحول إلى سلاح يهاجمه به الجمهوريون ردًّا على مهاجمته لهم عندما انتقدهم في أثناء حملته الانتخابية على فقدهم كوبا، وكان انتقاده ذاك من أسباب فوزه في انتخابات عام 1960. لذا، حرص رجال إدارة كينيدي على تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لضمان استمرار تبعية دوفالييه للأميركيين، وحتى لا يبحث عن المساعدة في مكان آخر ويتّجه إلى السوفيات، وللحفاظ في

(31) «Speech by Senator Ernest Gruening before the U. S. Senate on August 2, 1962,» in: Paul E. Sigmund, ed., Models of Political Change in Latin America (New York: Praeger, [1970]), p. 193.

الوقت نفسه على وجود دوفالييه ودعمه في مواجهة قوى المعارضة الهايتية، بسبب قرب هايتي من كوبا، وتأثيرها فيها بشكل كبير؛ إذ كان من شأن وجود نظام بديل في هايتي مدعوم من كوبا أن يُعرّض أمن الولايات المتحدة لخطر كبير(32).

هذا على صعيد المعونات العسكرية، أمّا بالنسبة إلى البعثات العسكرية الأميركية في أميركا اللاتينية فعبّرت عن مدى نفوذ الولايات المتحدة السياسي والعسكري في المنطقة؛ فمن خلالها استطاعت الولايات المتحدة تدريب الجيوش الأميركية اللاتينية على كيفية مواجهة أي «حرب داخلية»، حتى ولاية أيزنهاور الذي ادّعى أن المعونة تذهب لتقوية الدفاع من أجل مواجهة الأخطار الخارجية، لكن المهمة الرئيسة على أرض الواقع اختلفت؛ فتوجيه العسكريين اللاتينيين، خصوصًا القادة، بما يخدم مصالح الولايات المتحدة كان هو القاعدة التي ارتكز عليها عمل البعثات الأميركية في الدول اللاتينية. لذلك، حرصت الولايات المتحدة على تدريب القادة في المدارس العسكرية الأميركية، وتعزيز ذلك بدعوتهم زيارة الولايات المتحدة، فزارها رؤساء هيئات أركان الإكوادور وقادة القوات المسلحة الباراغوانية وقادة القوات الجوية الهايتية والغواتيمالية والهندوراسية والنيكاراغوانية، ومسؤولو البحرية البيروفية. كما كانت تلك الزيارات تجري في حضور مندوبين عن «لجنة الدفاع الأميركي المشترك»(33).

تدرّب معظم الدكتاتوريين العسكريين في مدارس أدارها اختصاصيون من الولايات المتحدة، فتلقّوا تكنيك مواجهة «النشاط التخريبي»، وتلقى كبار الضباط تدريبًا خاصًا، وكذلك وحدات «الأهداف الخاصة» في القواعد الحربية الأميركية في فورت براغ (ولاية كارولينا الشمالية)، وفي منطقة بنما، وكذلك في الكلية الأميركية المشتركة للدفاع، في فورت ماك ناير التي أنشئت لتدريب

(32) C. Alcindor, «U. S. -Haiti Relations From 1957 to 1963: Anti Communism, Nation-Building, and Racial Diplomacy in the Age of National Liberation,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, the State University of New Jersey, 2002), p. 244.

(33) F. R. U. S. (1955 – 1957), VI: National Security Council Progress Report, Progress Report on United States Objectives and Courses of Action With Respect to Latin America (NSC 5432/1), Washington, March 28, 1956, p. 54.

الضباط وإعدادهم لمحاربة الشيوعية في كلٍّ من غواتيمالا وكولومبيا وفنزويلا والإكوادور وبيرو وباراغواي. كما أنشـأت الولايات المتحدة «الفرقة 193» للتدخل العسـكري في دول القارة في حال وقوع «اضطرابات أو فتن شيوعية»، وافتتحت مدرسة خاصة من أجل تكوين وحدات من الشـرطة الأميركية اللاتينية في منطقة بنما. وفي كانون الأول/ديسـمبر 1964 تخرّج 180 شـخصًا في مدرسة البنتاغون بقاعدة ألبروك فيلد الجوية في بنما. وحتى منتصف عام 1965 بلغ عدد الضباط الذين تدربوا بموجب ذلك البرنامـج على مكافحة حرب العصابات 6537 شخصًا، بينهم ضباط من بوليفيا وفنزويلا وهندوراس والدومينيكان ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وإلسلفادور والإكوادور والولايات المتحدة[34].

كما اسـتُخدمت القواعد العسكرية في بورتوريكو في تدريب لاتينيين على أيدي عسكريين أميركيين. وشكّلت تلك القواعد المركز العسكري الأمامي في منطقة الكاريبي التي عُد دفاعها حجر الزاوية في دفاع نصف الكرة الغربي، حتى إن عدد العسكريين الأميركيين في تلك الجزيرة بلغ أكثر من 60 ألفًا، فضلًا عن مرابطة قاذفات ذرية وطائرات وترسانة قنابل ذرية، بحيث يمكن القول إن بورتوريكو كانت حصنًا عسكريًا للولايات المتحدة[35].

كما أنشأ البنتاغون مدرسة عسكرية خاصة لتدريب كبار ضباط جيوش أميـركا اللاتينية. ويتضح برنامج هذه المدرسـة وأهدافها من تعليق أحـد أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي بقوله: «أعطوني قائمة بأسـماء تلاميذ هذه المدرسة

(34) ف. لورنتسون، «ضد القمع في أميركا اللاتينية،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الرابع (نيسان/أبريل 1965)، ص 218 -219؛ جيلبرتو فييرا، «الحزب الشيوعي الكولومبي يجابه النزعة العسكرية،» **الوقت**، السنة السابعة، العدد الرابع (نيسـان/أبريل 1963)، ص 31، **والسياسة الخارجية السوفياتية بين عامي 1965/1955**، تعريب خيري حماد (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1968)، ص 176-177.

(35) نارسيزو رابيل مارتينيز، «بورتوريكو (المسـتعمرة الأميركية)،» **الوقت**، السنة السابعة، العدد التاسع (أيلول/سبتمبر 1963)، ص 150، و Arthur Preston Whitaker, The United States and South America, the Northern Republics (Cambridge: Harvard University Press, 1948), p. 246.

أعطِكم أسماء الدكتاتوريين العسكريين المقبلين في جمهوريات أميركا اللاتينيـة»[36].

من الأمثلة لدعم القوات المسلحة اللاتينية عسكريًا وعلى مستوى التدريب والتلقين لسحق الحركات الثورية اللاتينية، ما قامت به فرقة أميركية خاصة ضد فِرق مسلحة تشكّلت في الصحاري الغواتيمالية في أوائل الستينيات. وعلى الرغم من أن هؤلاء المقاتلين لم يتلقّوا المساعدات من الشيوعية الدولية، ولم يعملوا تحت رعاية أنظمة شيوعية، فإنهم كانوا مُصرين على تغيير هياكل السلطة الغواتيمالية. ولذا، لا يمكن الجزم بأنهم شيوعيون، بل هم ثوريون قوميون. ومع ذلك شُكّلت فرقة خاصة ضد هؤلاء المقاتلين، بمساعدة المجموعات العسكرية الأميركية التي كانت في غواتيمالا ومسلحة بمعدات أميركية. ووصل الأمر نتيجة إحراز هذه المجموعة انتصارات على المقاتلين إلى أن طلب كبار ملّاك الأراضي في غواتيمالا منها تدريبهم كي يستطيعوا تقليدها في كيفية مواجهة الشيوعيين[37].

حرص الأميركيون على بقاء نفوذهم العسكري في الدول اللاتينية من خلال البعثات الأميركية العسكرية التي كانت موجودة في عام 1955 في 18 بلدًا لاتينيًا، منها 15 بعثة من القوات الجوية الأميركية، و14 بعثة من الجيش، و9 بعثات من البحرية[38].

اضطلعت البعثات العسكرية الأميركية بمهمة التدريب وتقديم المساعدة التقنية حتى تُسهّل الوصول إلى التجربة العسكرية التقنية للولايات المتحدة، كي تستطيع الدول اللاتينية مواجهة نشاط الشيوعيين، في الأساس، لأن مسألة

---

(36) ريكاردو أ. باريديس، «الاستعمار الأميركي الشمالي، والعسكرية، والدكتاتوريات العسكرية،» **الوقت**، السنة السابعة، العدد السادس (حزيران/يونيو 1963)، ص 166-167.

(37) George C. Lodge, «Aid to Latin America: Funding Radical Change,» Foreign Affairs, vol. 47, no. 4 (July 1969), pp. 738-739.

(38) F. R. U. S. (1955-1957): VI: National Intelligence Estimate, NIE 80/90-55, Conditions and Trends in Latin America, Washington, December 6, 1955, p. 29, and VI: National Security Council Progress Report, Progress Report on United States Objectives and Courses of Action With Respect to Latin America (NSC 5432/1), Washington, August 10, 1955, p. 11.

تأهيل الجيوش اللاتينية من أجل الدفاع عن نصف الكرة الغربي غير منطقية، فالأميركيون كانوا يدركون جيدًا أنه على الرغم ممّا قدّموه من مساعدات وأسلحة، لم تكن القوات المسلحة اللاتينية مؤهلة للاضطلاع بدور مهم في الدفاع الإقليمي. كما أن احتمالات تعرّض نصف الكرة الغربي لخطر عسكري لم يكن واردًا، كما سبقت الإشارة، لذا كان الهدف الأساس هو دعم المواجهات الداخلية، والحيلولة دون تمدّد النفوذ العسكري السوفياتي من خلال بعثات عسكرية أو مستشارين عسكريين. كما هدفت الولايات المتحدة أيضًا من وجود بعثاتها العسكرية إلى تسهيل عملية تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية لتلك الدول، ومحاولة منعها من التعامل في هذا النطاق مع الكتلة السوفياتية[39].

بناء على ذلك، كانت الولايات المتحدة تحتل منطقة الكاريبي وأميركا الوسطى تقريبًا، لكن الاحتلال لم يكن احتلالًا عسكريًا، بل احتلالًا سلميًا تُعتبر القواعد العسكرية إحدى صوره. هذا فضلًا عن الاتفاقات العسكرية التي كبّلت الدول اللاتينية ووضعتها تحت إمرة الولايات المتحدة، وفي خدمة مصالحها الاستراتيجية، إضافة إلى عملية التطويق الذي فرضته الولايات المتحدة على المنطقة للحؤول دون شراء الأخيرة أسلحة من أي منطقة أخرى، خصوصًا من دول الاتحاد السوفياتي، ودون تمدد النفوذ العسكري السوفياتي في المنطقة، أعن طريق البعثات العسكرية كان أم عن طريق الاتفاقات أو تجارة الأسلحة، علاوة على الأموال التي حاولت الولايات المتحدة منحها للدول الحليفة، قدر استطاعة الإدارات الأميركية المتعاقبة، وعلى الرغم من رفض الكونغرس. يضاف إلى ذلك كله التدخّل العسكري المباشر الذي شكّل أهم آليات السياسة العسكرية الأميركية لمواجهة المد الشيوعي في أميركا اللاتينية.

(39) F. R. U. S. (1955 – 1957), VI: Communism in Latin Outline Plan of Operations Against America, Washington, April 18, 1956, pp. 74-75, and A. F. P. (1959), Current Documents, United States Policy with Respect to the Cuban Revolution and the Role of United States Military Missions in Cuba: Statement Issued by the Department of State, January 15, 1959, p. 328.

ثانيًا : التدخّل العسكري والأمن الجماعي

اعتبرت الولايات المتحدة تحكّمها بشؤون أميركا اللاتينية أمرًا فرضته ضرورات أمن الولايات المتحدة القومي، وبرّرته بادّعاء الحفاظ على أمن نصف الكرة الغربي؛ فمنذ بداية تعامل الولايات المتحدة مع منطقة أميركا اللاتينية باعتبارها منطقة نفوذ خاصة، بعد تحرر الأخيرة من الاستعمار الأوروبي، حاولت دائمًا الحفاظ على مكتسباتها من النفوذ في دول المنطقة عبر كثير من الآليات، كان التدخّل العسكري من أهمها، ودعمت ذلك بما وضعته الإدارات الأميركية من مذاهب ومبادئ لسياساتها الخارجية تجاه أميركا اللاتينية، بدءًا بـ «مبدأ مونرو» الذي حذَّر القوى الأوروبية من التدخّل في الشؤون اللاتينية، وسياسة «العصا الغليظة» التي اتّبعها تيودور روزفلت أعطت الولايات المتحدة نفسها بموجبها حق ممارسة دور الشرطي في القارة اللاتينية، والتدخّل باستخدام القوة الرادعة لمواجهة كل ما اعتبرته إخلالًا بالنظام في المنطقة، وأي تهديد بالتدخّل من القوى الأوروبية[40]، وهذا ما استندت إليه الولايات المتحدة في أعمال التدخّل الكثيرة بذريعة حماية أمن نصف الكرة الغربي، الأمر الذي كان دائمًا يثير استياء الأميركيين اللاتينيين. لكن الإدارات الأميركية المتعاقبة صممت على وضع إطار عام لنظام دفاع أميركي مشترك، مع تصاعد الحرب الباردة وما فرضته من ضرورات وجود نظام أمني إقليمي قوي.

واستخدمت الولايات المتحدة الدفاع الجماعي باعتباره من آليات مواجهة الشيوعية الدولية، ومن مسوّغات التدخّل الأميركي العسكري، على الرغم من أن المعاهدة الأميركية المشتركة للمساعدة المتبادلة (معاهدة ريو) التي اعتبرها الأميركيون خطوة عظيمة على طريق العمل من أجل السلام الجماعي[41] لم تميّز في نصّها على التعهد بالمساعدة المتبادلة في حالة العدوان أو التهديد بالعدوان بين العدوان الأميركي والعدوان غير الأميركي. كما حددت طبيعة

(40) Dexter Perkins, The American Approach to Foreign Policy, 4th ed. (Cambridge; Harvard University Press, 1954), p. 14.

(41) Arthur P. Whitaker, «Development of American Regionalism,» International Conciliation, no. 469 (March 1951), p. 134.

العمل الذي تأخذه الدول في حالة العدوان، حيث تتراوح الإجراءات من قطع العلاقات الدبلوماسية وفرض العقوبات الاقتصادية إلى القوة المسلحة، على أن يتبنّاها ثلثا الأصوات في اجتماع وزراء خارجية الدول الأميركية، ولا يمكن استخدام القوة المسلحة في أي حالة من دون موافقتهم.

كما تم تأكيد مبدأ عدم التدخّل في ميثاق منظمة الدول الأميركية (ميثاق بوغوتا) الذي أقرّ منع أشكال التدخّل كلها؛ فالمادة 15 من الميثاق نصت على أنه لا يجوز لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخّل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولأي سبب كان، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي دولة أخرى، ويشمل هذا التدخّل المسلح وأي شكل من أشكال التدخّل أو محاولة الاعتداء على شخصية الدولة أو على عناصرها السياسية والثقافية والاقتصادية. كما أكدت المادة 16 أنه لا يجوز لأي دولة استخدام تدابير تعسفية لكسر الإرادة السياسية لدولة أخرى والحصول منها على امتيازات من أي نوع[42].

مع أن الولايات المتحدة أدركت جيدًا وهي تعمل من أجل فكرة الدفاع المشترك أن قدرات الدول اللاتينية العسكرية محدودة ولا قِبل لها على تحمّل جزء كبير من مسؤولية الدفاع عن نصف الكرة الغربي، أكان على مستوى تدريب الجيوش أم على مستوى الأسلحة[43]. إلّا أن أميركا اللاتينية لم تحتل حتى مجيء أيزنهاور مكانًا كبيرًا في الاستراتيجيا الأميركية الكبرى لمواجهة الشيوعية في العالم، وهو ما أوضحته أرقام المساعدات العسكرية لدول أميركا اللاتينية. بيد أن محاولات إقامة نظام دفاعي يشمل نصف الكرة الغربي كان أيضًا من أجل تسويغ أي تدخل عسكري محتمل من الولايات المتحدة، أكان لمواجهة أي انحراف شيوعي لأي من حكومات القارة أم لحماية المصالح الأميركية. لكن مسألة تغيير النظرة واستدعاء سياسة «حسن الجوار» مرة أخرى

(42) D. A. F. R. (1964): Problems and Objectives of the Alliance for Progress: Address by Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs, Thomas G. Mann, University of Notre Dame, June 7, 1964, p. 261, and D. A. F. R. (1948), pp. 484-502.

(43) U. S. Congress, Senate, Committee on Foreign Relations and Committee on Armed Services, Report on H. R. 5113, Report no. 703, 82nd Congress, 1st Session, Washington,1951, p. 32.

لمواجهة ما بدا واضحًا من حجم التمدد الشيوعي كانت إحدى أولويات أيزنهاور عند ترشّحه للرئاسة[44].

لكن عندما تولّى أيزنهاور الرئاسة، ومع قناعاته الاقتصادية الخاصة برأس المال الخاص، وهي التي انعكست على السياسة العسكرية تجاه أميركا اللاتينية، كان كل ما يعنيه هو ضمان دعم الدول اللاتينية للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، مع حرصه على أن تظل أميركا اللاتينية مصدرًا للمواد الأولية، وأن تخفض من نفقاتها العسكرية حتى لا يؤثر هذا في استقرارها الاقتصادي. وبذلك ألقى أيزنهاور بمسؤولية الدفاع عن نصف الكرة الغربي على كاهل الولايات المتحدة، وترك للاتينيين مهمة الأمن الداخلي الذي رأته إدارة أيزنهاور ينحصر في مواجهة «التهديد الشيوعي وفتنة معاداة الأميركيين»[45].

حاولت إدارة أيزنهاور طوال الخمسينيات استخدام مبدأ عدم التدخّل عبر آليتها الأنجع، أي منظمة الدول الأميركية، لمواجهة المد الشيوعي في القارة؛ فبذريعة حماية أمن نصف الكرة الغربي من التهديد الشيوعي تدخلت الولايات المتحدة لإسقاط حكومة خاكوبو أربنز الثورية في غواتيمالا في عام 1954، وكانت قد حصلت على قرار رسمي في مؤتمر كاراكاس لإدانة ما دعته «التدخّل الشيوعي الدولي» في غواتيمالا[46].

كما استخدمت الولايات المتحدة منظمة الدول الأميركية في التدخّل لمنع مساعدة الحركات الثورية المسلحة لمثيلتها في الدول اللاتينية الأخرى، من أجل إسـقاط حكومات موالية للولايات المتحدة أيضًا عملًا بمبدأ عدم التدخّل الذي لم تلتزمه الولايات المتحـدة نفسـها بتدخّلها في غواتيمالا، وبموجب

---

(44) Stephen G. Rabe, Eisenhower and Latin America: The Foreign Policy of Anticommunism (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988), pp. 6- 11.

(45) F. R. U. S. (1952- 1954), IV: NSC 144/1, U. S. Objectives and Courses of Action With Respect to Latin America, p. 9, and Rabe, Eisenhower and Latin America, pp. 31- 32.

(46) F. R. U. S. (1955 – 1957), VI: National Intelligence Estimate, NIE 80/90-55, Conditions and Trends in Latin America, Washington, December 6, 1955, p. 27.

اتفاق المساعدة المتبادلة، في حين أن المنظمة تمسكت في تلك الحالات[47] - التي كان معظمها في منطقة الكاريبي وأميركا الوسطى - بتفضيلها الالتزام بمبدأ عدم التدخّل على بلوغ الديمقراطية وسقوط الأنظمة الاستبدادية، الذي شكّل الدافع الرئيس للحركات المسلحة والدول المتعاطفة معها والداعمة لها، في تدخلها في شأن دول أخرى، فكان تأكيد عبث التدخّل الخارجي لفرض الديمقراطية عنصرًا رئيسًا في سياسة إدارة أيزنهاور الأميركية اللاتينية حتى عام 1960 [48].

هكذا، وجدت الولايات المتحدة حتى عام 1960 في المبدأ الأميركي اللاتيني لعدم التدخّل أداة سهلة لسياستها في إبقاء الوضع الراهن في نصف الكرة الأرضية الغربي، خصوصًا مع دعم حكومة الثورة الكوبية لكثير من المجموعات المنفية، وتعقُّد المسألة باتخاذها بُعدًا شيوعيًا لا ثوريًا وحسب. وقتها أيضًا استخدمت الولايات المتحدة منظمة الدول الأميركية لتأكيد مبدأ عدم التدخّل في مواجهة سيل غزوات المنفى التي هددت بقاء الحكومات الموالية للولايات المتحدة، ودعت إلى اجتماع وزراء خارجية الدول الأميركية للنظر في الموقف (آب/أغسطس 1959) في سانتياغو (تشيلي). وفي ذلك الاجتماع كان وزير الخارجية الأميركي كريستيان هيرتر أكثر المدافعين تأييدًا لعدم التدخّل، مشدّدًا على أهمية وجود آليات أميركية مشتركة لمنع أي غزوات أخرى، على الرغم من وضوح أن الهدف الولايات المتحدة الأساس هو منع انتشار الثورة الكوبية عبر تلك الحملات الداعية إلى التحرير من الدكتاتوريين الذين من أجلهم تمسكت الولايات المتحدة بمبدأ عدم التدخّل، ومن أجل الحصول على دعم جماعي لاستمرارهم في الحكم[49].

---

(47) للتعرّف إلى الحالات التي تدخلت فيها منظمة الدول الأميركية، لحفظ السلام، والأمن الجماعي، بين عامي 1949 و1959، انظر: John Caspar Dreier, «The Organization of American States and United States Policy,» International Organization, vol. 17, Issue 1 (Winter 1963), p. 43.

(48) Jerome Slater, «The United States, the Organization of American States, and the Dominican Republic, 1961-1963,» International Organization, vol. 18, no. 2 (Spring 1964), p. 269.

(49) Slater, p. 270.

هذا، مع استثناء الحالة الغواتيمالية في عام 1954، حيث إن حماية الوضع الراهن فيها والتمسك بمبدأ عدم التدخّل كانا سيحوِّلان البلاد إلى الحكم الشيوعي، ما تطلّب التنازل الموقت عن هذا المبدأ.

جاء تحرّك إدارة أيزنهاور أيضًا في إطار تصاعد القلق على مصالح الولايات المتحدة في منطقة الكاريبي ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة، حيث قواعد الولايات المتحدة العسكرية في كثير من جزر الكاريبي؛ إذ خشي الأميركيون من احتمال وصول أنظمة شيوعية أو قومية معادية للأميركيين إلى السلطة هناك، قد تُنهي الاتفاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وتلك الدول، وهو ما كان سيُعيق دفاع الولايات المتحدة عن قناة بنما وعن طرق الملاحة البحرية من أميركا اللاتينية وإليها[50].

لذلك، خشيت الولايات المتحدة على المنطقة من المد الثوري الكوبي، وإمكانية التدخّل المسلح لإسقاط دكتاتوريي المنطقة، ولا سيّما فرانسوا دوفالييه في هايتي ورافاييل تروخيّو في الدومينيكان، وإقامة حكم شيوعي فيهما يسمح بوجود قواعد صواريخ موسكو وغواصاتها، وهو ما يعطي السوفيات موقعًا يستطيعون من خلاله ضرب قناة بنما وطرق التجارة الرئيسة لأميركا اللاتينية، وهذا بدوره مثّل تهديدًا استراتيجيًا للولايات المتحدة[51].

مع منتصف عام 1960 بدا مبدأ عدم التدخّل غير ملائم بالنسبة إلى الولايات المتحدة؛ فمع تزايد النفوذ الشيوعي في كوبا، وتصاعد المد الشيوعي في القارة عمومًا، بدأت الولايات المتحدة تبحث عن آليات جديدة للعمل الجماعي بين الدول الأميركية يمكن استخدامها لإسقاط كاسترو من ناحية، وللحفاظ من ناحية ثانية على الدول الأخرى من محاولات «الاختراق الشيوعي»، أو منع «تصدير الثورة الكوبية»، أو لردع أي حكومة تنحرف يسارًا.

---

(50) F. R. U. S. (1958 – 1960), V: NSC Report, «Statement of U. S. Policy toward the West Indies,» March 21, I960, pp. 433-441.

(51) Edwin McCammon Martin, Kennedy and Latin America (Lanham, Md.: University Press of America, 1994), p. 237.

لكن الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أنها بدأت تفكر جدّيًا في وضع أساس لعمل محتمل ضد كوبا، فإنها في الوقت نفسه لم تجد غضاضة في استمرار ترديد التمسك بمبدأ عدم التدخّل، لكن في سياق إدانة تدخّل الشيوعية الدولية في شؤون أي دولة أميركية.

مع مجيء الرئيس كينيدي لم يعُد الحديث عن عدم التدخّل أمرًا مستقيمًا، بل جرى استخدامه في سياق حماية نصف الكرة الغربي من القوى الشيوعية الدولية، كما أرادت له الولايات المتحدة أن يكون؛ فكينيدي رأى في التدخّل الوسيلة الوحيدة لإحداث توازن في ميزان القوى مع السوفيات الذين دعم كاسترو نفوذهم في نصف الكرة الغربي، ما فرض على كينيدي أولًا التدخّل لتبديد هذا النفوذ من خلال تنفيذ خطة سلفه في ما سمّي «عملية خليج الخنازير» في عام 1961 لإسقاط كاسترو، ثم المجابهة المباشرة مع السوفيات في أزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962.

أمّا ليندون جونسون فسياسته الصارمة تجاه المد الشيوعي في أميركا اللاتينية على المستويات كافة جعلته لا يُعير مبدأ عدم التدخّل أي اهتمام، وينتهك ميثاق منظمة الدول الأميركية ومعه المواثيق الدولية، باحتلاله الدومينيكان في عام 1965 بذريعة الحيلولة دون أن تُصبح كوبا أخرى.

على ذلك، استخدمت الولايات المتحدة مبدأ عدم التدخّل بحسب مصالحها هي وحسب، بحجة حماية أمن نصف الكرة الغربي في مواجهة «التهديد الشيوعي»، فخوَّلها «الحفاظ على الأمن الجماعي» التدخّل عسكريًا أكثر من مرة لإقصاء حكومة وتثبيت أخرى موالية لها ولمصالحها، وبالتالي معادية للشيوعية وقامعة للشيوعيين. هذا فضلًا عن استخدام مبدأ عدم التدخّل على الجانب الآخر لمنع تدخّل أي دولة لاتينية في شؤون دولة أخرى، خصوصًا إذا كانت الأولى معادية للولايات المتحدة والثانية موالية لها، وبمعنى آخر، إذا كانت الأولى موالية للشيوعية والثانية معادية لها.

ثالثًا: غزو غواتيمالا

واجهت حكومة خاكوبو أربنز (1951 - 1954) في غواتيمالا معارضة قوية من الولايات المتحدة، التي اعتبرتها حكومة شيوعية، واعتبرت رئيسها أربنز وكيلًا للشيوعية الدولية، نظرًا إلى ما قامت به تلك الحكومة من إصلاحات جذرية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[52].

داخليًا، دعمت الولايات المتحدة المعارضة في غواتيمالا من خلال تأدية جون بيوريفوي مهمته سفيرًا أميركيًا إلى غواتيمالا منذ 3 تشرين الأول/أكتوبر1953، وعُرف عنه أنه من أنجح دبلوماسيي الولايات المتحدة في معاداة الشيوعية، من خلال نشاطه في اليونان[53]. كما دعمت الحكومة الأميركية مجموعة من المنفيين الغواتيماليين كانت تتدرب في نيكاراغوا وهندوراس، برئاسة العقيد كاستيّو آرماس الذي حاول مع بعض ضباط الجيش القيام بانقلاب عسكري في عام 1950، لكنهم اعتقلوا جميعًا وحُكم عليهم بالموت. لكن آرماس فر من السجن ودخل كولومبيا، ثم عبر إلى هندوراس، حيث تواصل مع زملائه المنفيين الغواتيماليين، وبدأ بمساعدة من القوى المعادية للشيوعية في أميركا الوسطى يخطط لإسقاط نظام أربنز. وكانت هذه الحركة مسؤولة عن الرسائل الإذاعية السرية، وتوزيع الكراسات التي نبّهت عامة الناس الغواتيماليين إلى احتلال وشيك[54].

مع تصاعد مخاوف إدارة أيزنهاور ممّا اتخذته حكومة أربنز من إجراءات أضرّت بالمصالح الأميركية، وإدراك واشنطن حجم قوة الشيوعيين والحزب الشيوعي الغواتيمالي، وخوفها ليس من تحالف بين غواتيمالا وموسكو وحسب، بل أيضًا من تهديد استقرار الهيكل الاجتماعي للبلاد[55]. وبعد

---

(52) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

(53) Philip B. Taylor, «The Guatemalan Affair: A Critique of United States Foreign Policy,» The American Political Science Review, vol. 50, no. 3 (September 1956), p. 793.

(54) Fredrick B. Pike, «Guatemala, the United States, and Communism in the Americas,» Review of Politics, vol. 17, no. 2 (April 1955), p. 248, and Taylor, p. 789.

(55) Piero Gleijeses, Shattered Hope: The Guatemalan Revolution and the United States, 1944-1954 (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1991), pp. 365-366.

موقف غواتيمالا في مؤتمر كاراكاس ورفضها اقتراح دالاس بالحد من النشاط الشيوعي في نصف الكرة الغربي، فوّض الرئيس أيزنهاور إلى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ترتيب إسقاط حكومة أربنز؛ إذ فرضت رغبة الولايات المتحدة في استعادة نفوذها في غواتيمالا ضرورة وجود حكومة موالية لها، لذا قدمت الدعم من أجل التخلص من أربنز نهائيًا وتنصيب حكومة تستعيد نفوذها.

بدأت الولايات المتحدة تراقب شحنات السفن المارة بقناة بنما، فتأكد لديها إرسال الأسلحة إلى غواتيمالا، حيث أراد أربنز تعزيز قوته في مواجهة تصلُّب المعارضة داخل البلاد، خصوصًا بعد أن تسرّبت أخبار عن تشكيل «جيش التحرير» المكوَّن من المنفيين الغواتيماليين. وفي 15 أيار/مايو وصلت إلى ميناء بويرتو باريوس في غواتيمالا سفينة سويدية محمّلة 2000 طن من الأسلحة والذخيرة نقلتها من ميناء ستيتين الواقع تحت الهيمنة البولندية، فيما ذكرت صحيفة **نيويورك تايمز** أن الشحنة تحركت من تشيكوسلوفاكيا[56]، وهو ما جاء بعد رفض الولايات المتحدة أن تقدم الأسلحة إلى غواتيمالا، بما في ذلك الأسلحة الخفيفة التي تستخدمها الشرطة، بذريعة أن الولايات المتحدة لا تضمن الأغراض التي ستُستخدم في سبيلها هذه الأسلحة.

ازدادت مخاوف الحكومة الأميركية التي حاولت أن تتخذ من وصول تلك الشحنة ذريعة لتبرير دعمها المسلح لقوات المنفيين؛ إذ أعلنت بعد ذلك تسليحها لهذه القوات. كما طلبت واشنطن من بعض الدول الأوروبية الصديقة أن تتعاون معها في فرض حظر على تصدير الأسلحة إلى غواتيمالا، ومنع تسليح القوات الشيوعية في نصف الكرة الغربي. وكثّفت الحكومة الأميركية اتصالاتها من أجل السماح للسلطات الأميركية بتفتيش سفن الدول الأوروبية في أعالي البحار، ووافقت أغلبية تلك الدول على فرض الحصار، لكنها رفضت قبول حق التفتيش[57].

(56) The New York Times, 23/5/1954.

(57) Salvador de Madariaga, Latin America between the Eagle and the Bear (New York: Praeger, [1962]), p. 111.

في بيان صحافي صدر في 25 أيار/مايو 1954 أكد وزير الخارجية الأميركي، دالاس، أن هدف شحنة الأسلحة الأساس هو تطوير التفوق الشيوعي العسكري من أجل السيطرة على قناة بنما، وأن غواتيمالا هي حتى ذلك الحين الدولة الأميركية الوحيدة التي تلقّت شحنة هائلة من الأسلحة من دول الكتلة الشيوعية التي رأت أن غواتيمالا تحتاج إلى مزيد من التسلح للدفاع، على الرغم من أنها كانت بالفعل الأثقل تسلحًا بين دول أميركا الوسطى كلها، وحجم مؤسستها العسكرية تعادل ثلاثة إلى أربعة أضعاف حجم مؤسسات جيرانها، مثل نيكاراغوا وهندوراس وإلسلفادور[58].

أشار دالاس إلى أن الحكومة الغواتيمالية أحاطت شحنة الأسلحة بالسرية، وحجبت تفاصيلها، كما أن الشحنة أُنزلت في حضور وزير الدفاع الغواتيمالي. وأكد خطورة هذه الشحنة بدعوى أنها تقوّي النفوذ الشيوعي وتجعله مسيطرًا عسكريًا على منطقة أميركا الوسطى. وانفراد غواتيمالا في كثير من الأمور التي أوضحت - من وجهة نظر دالاس - التأثير القوي للشيوعية في غواتيمالا، مثل موقف الحكومة الغواتيمالية في مؤتمر كاراكاس، وعدم تصديقها معاهدة ريو التي طلب دالاس التصرف وفقًا لها، وما فرضته من التزامات الدفاع المشترك والدفاع الفردي والجماعي عن النفس ضد أي تهديدات خاصة، فغواتيمالا أضحت تهدد جيرانها عسكريًا، بحسب قول دالاس[59].

كثّفت الولايات المتحدة جهدها لدعم قوات المنفيين التي أضحت مستعدة لغزو غواتيمالا. وتزامن ذلك مع تصاعد التمرد في الجيش؛ ففي منتصف حزيران/يونيو طلب ثمانون ضابطًا من رئيس السلطة التنفيذية أن يقدم أجوبة عن كثير من الأسئلة المتعلقة بالنفوذ الشيوعي في

(58) A. F. P. (1950- 1955), Basic Documents, vol. I: Transcript of a News Conference of the Secretary of State, May 25, 1954, pp. 1308- 1309.

(59) A. F. P. (1950-1955), Basic Documents, vol. I, pp. 1308-1309, and The New York Times, 26/5/1954.

إدارته. وكانت تلك المجموعة معادية للشيوعية وعلى قدر كبير من الاستياء من النفوذ الشيوعي في إدارة أربنز[60]. وبدا أن ثمة انقسامًا في الجيش حول الولاء لتلك الإدارة[61]، وهو ما كشفه تطور الحوادث.

في 19 أيار/مايو 1954، قطعت نيكاراغوا العلاقات الدبلوماسية مع غواتيمالا بتحريض من الولايات المتحدة التي تذرّعت بأن سفارة غواتيمالا في العاصمة النيكاراغوانية كانت مركزًا لنشاط معادٍ يهدف إلى قلب نظام الحكم في نيكاراغوا. ولاتخاذ موقف عملي ضد غواتيمالا بدأت الولايات المتحدة منذ بداية حزيران/يونيو محادثات غير رسمية للدعوة إلى اجتماع استشاري لوزراء خارجية الدول الأميركية، لمناقشة ما دعته «التدخّل الغواتيمالي في شؤون الدول المجاورة». وبالفعل حصلت دعوة الولايات المتحدة في ذلك الوقت على دعم غير رسمي من أغلبية أعضاء منظمة الدول الأميركية، بينما تصاعد التوتر داخل غواتيمالا، وتم تفجير جزء من خط السكة الحديد من بويرتو باريوس إلى العاصمة لمنع وصول الأسلحة إلى نقطة يمكن من خلالها توزيع تلك الأسلحة على الوحدات المنظِّمة للمقاومة الشعبية للدفاع عن حكومة أربنز. وانتشرت بيانات معادية للحكومة عن طريق طائرات حلقت فوق مدن غواتيمالا[62].

في 17 حزيران/يونيو 1954 تحركت الحملة العسكرية التي كانت تستعد لاحتلال غواتيمالا من هندوراس بقيادة كاستيّو تحت اسم «جيش التحرير»، واستولت على موقع حدودي غواتيمالي، وتقدّمت حوالى 15 كلم داخل الأراضي الغواتيمالية. وفي التاسع عشر من الشهر نفسه، أي بعد يومين، أسقطت طائرة آتية من اتجاه هندوراس ونيكاراغوا القنابل على خزانات الوقود في ميناء سان خوسيه، وهاجمت غواتيمالا العاصمة وبلدات أخرى، وقصفت بنايات حكومية وخاصة وقواعد عسكرية[63].

---

(60) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII, National Intelligence Estimate, NIE 80-55, Washington, 26 July 1955, Probable Development in Guatemala, p. 92, and The New York Times, 16/6/1954.

(61) Pike, «Guatemala, the United States, and Communism in the Americas», p. 248.

(62) Taylor, pp. 795- 796.

(63) The New York Times, 22/6/1954.

في اليوم نفســه، طلب وزير خارجية غواتيمالا غويرمو توريّو (G. Torriello) انعقاد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للتحقيق في الموقف القائم، وللنظر في مــا يجب على المجلس اتخاذه من إجراءات لإعادة الســلام والأمن، ولوضع حد للعدوان ضد غواتيمالا من هندوراس ونيكاراغوا بتحريض من الولايات المتحدة(64).

عُقد مجلس الأمن في 20 حزيران/يونيو، وأعلن ممثّل غواتيمــالا أن بلاده غُزيت بحملة عسكرية استخدمت المنفيين الذين كانوا أدوات لـ «مؤامرة دولية واسعة لإخضاع غواتيمالا». وطلبت حكومة غواتيمالا من مجلس الأمن تحذير حكومتي هندوراس ونيكاراغوا ودعوتهما إلى اعتقال المنفيين والمرتزقة الذين غزوا غواتيمالا من قواعد الدولتين، وتشكيل لجنة تابعة لمجلس الأمن كي تتوجه إلى غواتيمالا للتحقيق في تــورط الدولتين والتآمر على احتلال غواتيمالا، بينما رفض ممثلا نيكاراغوا وهندوراس التهم الغواتيمالية، وطلبا التحقيق فيها عن طريق منظمة الدول الأميركية(65)، وهو ما دعا إليه مشــروع قرار قدّمته البرازيل وكولومبيا بإحالة شكوى غواتيمالا إلى منظمة الدول الأميركية. وأدخلت فرنسا على المشروع تعديلًا، بإضافة فقرة نصت على وجوب وضع حد لإراقة الدماء، ومناشدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الامتناع عن تقديم أي تسهيلات من شأنها العمل على استفحال الأمر. وقبِل مندوبا كولومبيا والبرازيل التعديل الفرنسي الذي أُدمج في المشروع الأصلي(66)، بيد أنه سقط بعد حصوله على 10 أصوات، بسبب استخدام الاتحاد السوفياتي حق (الفيتو) ضده.

فــي 21 حزيران/يونيو أبرق وزير خارجية غواتيمالا إلى رئيــس مجلس

(64) United Nations: Security Council, Document S/3232, June 20, 1954, Cablegram of 19 June 1954 from Minister for External Relations of Guatemala to the President of the Security Council.

(65) Yearbook of the United Nations 1954 (New York: Department of Public Information, United Nations, 1955), p. 97.

(66) United Nations: Security Council, Documents S/3236 and Rev. 1., Brazil and Colombia Draft Resolution and Revision.

الأمن مؤكدًا له أنه على الرغم من قرار مجلس الأمن (20 حزيران/يونيو) الذي ناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عدم القيام بأعمال عدوانية من شأنها زيادة إراقة الدماء، فإن الأعمال العدوانية ضد غواتيمالا كانت لا تزال مستمرة. وأشارت البرقية إلى قيام سلطات غواتيمالا في 21 حزيران/يونيو باعتقال بحارة السفينة سكونر التي رفعت علم هندوراس وهي تفرغ شحنتها من الأسلحة في خليج بويرتو باريوس، كما أشارت البرقية إلى حوادث اعتداء طائرات على السكك الحديد وعلى بعض المدن الأخرى. وطلب وزير الخارجية أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة لحث حكومتي نيكاراغوا وهندوراس على وقف مساعدة القوات المعادية[67].

في اليوم التالي أرسل مندوب غواتيمالا الدائم لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام أكد فيها أن الجهة الوحيدة المتخصصة بالنظر في النزاع هي مجلس الأمن لا منظمة الدول الأميركية التي رفضت حكومة غواتيمالا تدخلها، خصوصًا أن غواتيمالا لم تكن قد أجازت بعدُ الاتفاق الأساس المتعلق بها[68].

استمر العدوان على غواتيمالا عن طريق الغارات الجوية على المدنيين، ما أدى إلى خسائر في الأرواح والممتلكات. واشترك في الاعتداء طائرات من سلاح الجو الهندوراسي، وطائرات مجهولة الجنسية اتخذت من أرض نيكاراغوا قاعدة لها، وهذا ما أبلغه وزير الخارجية الغواتيمالي إلى أمين عام الأمم المتحدة، طالبًا منه اتخاذ الإجراءات المباشرة لوقف العدوان[69].

---

(67) United Nations: Security Council, Document S/3240, 22 June, 1954, Cablegram Dated 21 June 1954 from the Minister for External Relations of Guatemala Addressed to the President of the Security Council.

(68) United Nations: Security Council, Document S/3241, 23 June, 1954, Letter Dated 22 June 1954 from the Representative of Guatemala Addressed to the Secretary General.

(69) جاء ذلك أيضًا في نص برقية من وزير خارجية غواتيمالا إلى وزير خارجية مصر، انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 222، ملف 1/128/37، ملخص ترجمة بخط اليد لبرقية باللغة الإسبانية، واردة من وزير خارجية غواتيمالا إلى وزير خارجية مصر، السكرتير الثالث بالإدارة السياسية في 1954/6/27.

حاول رئيس مجلس الأمن الدولي، الأميركي هنري كابوت لودج (H. C. Lodge) تأجيل انعقاد مجلس الأمن للمرة الثانية، للنظر في استمرار العدوان على غواتيمالا، بناء على طلب مندوب غواتيمالا الدائم لدى الأمم المتحدة، بذريعة أن الاعتداءات الواقعة على غواتيمالا لم تصدر من قوات أجنبية، بل شنتها قوات من رعايا غواتيمالا ذاتها، لذا فهي - في نظر لودج - حرب أهلية[70].

بعد تقديم ممثّل الاتحاد السوفياتي طلبًا إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 24 حزيران/يونيو، بضرورة انعقاد مجلس الأمن الدولي بشكل عاجل[71]، اجتمع المجلس في 25 من الشهر نفسه، ورفض بعض مندوبي الدول إدراج مسألة غواتيمالا على جدول الأعمال ريثما تنتهي «لجنة السلام» التابعة لمنظمة الدول الأميركية من التحقيق، وهؤلاء هم مندوبو كلٍّ من البرازيل وكولومبيا والصين وتركيا والولايات المتحدة. وعلى الرغم من اعتراض الاتحاد السوفياتي، فإن الأمر انتهى من دون اتخاذ مجلس الأمن أي موقف[72]، وترك المسألة لمنظمة الدول الأميركية. لذا، انتهى الأمر سريعًا بانتصار قوات كاستيّو على قوات أربنز الذي استقال في 27 حزيران/يونيو. وتسلمت السلطة في 29 حزيران/يونيو زمرة عسكرية معروفة بعدائها للشيوعية برئاسة العقيد إلفيغو مونثون (E. Monzon)، وصدر أمر باعتقال كبار الشيوعيين[73].

اتفق مونثون مع «قوات التحرير» على وقف إطلاق النار، واتفق كاستيّو والعقيد مونثون في تموز/يوليو، في سان سلفادور، بوساطة إلسلفادور والولايات المتحدة، على توحيد الجيش الوطني و«قوات التحرير». وفي إعادة

(70) United Nations: Security Council, Document S/3244, Cablegram Dated 23 June, 1954, from the Representative of Guatemala Addressed to the President of the Security Council, and The New York Times, June 24, 1954.

(71) United Nations: Security Council, Document S/3244, Letter Dated 24 June, 1954, from U. S. S. R. to Secretary – General.

(72) Yearbook of the United Nations 1954, p. 98.

(73) Pike, «Guatemala, the United States, and Communism in the Americas,» p. 249.

تنظيم القوات المسلحة، أُعطي الضباط الموالون لكاستيّو أغلب المناصب الرفيعة[74].

تأكيدًا لوجود المبرر الأميركي لكسر مبدأ عدم التدخّل أعلن مجلس الشيوخ الأميركي في 29 حزيران/يونيو 1954 رفضه ما اعتبره مبررًا لما حدث في غواتيمالا؛ فكما جاء في قرار المجلس، كانت غواتيمالا حالة بارزة على تدخّل من الحركة الشيوعية الدولية في المنطقة، حيث كثير من الدلائل، مثل اختراق الشيوعيين المؤسسات الحكومية والأسلحة الحربية التي شُحنت سرًا إلى غواتيمالا واستخدام الحكومة السوفياتية «الفيتو» في مجلس الأمن ضد قرار إحالة مسألة غواتيمالا إلى منظمة الدول الأميركية. لذلك، قرر الكونغرس، بمجلسيه، تأكيد إعادة دعم الولايات المتحدة لإعلان كاراكاس للتضامن في 28 آذار/مارس 1954، وهو الإعلان الذي وُضع لمنع الحركة الشيوعية الدولية من التدخّل في شؤون نصف الكرة الغربي، وأن تُتخذ الخطوات الضرورية كلها لدعم منظمة الدول الأميركية في اتخاذ العمل الملائم لمنع أي تدخل بواسطة الحركة الشيوعية الدولية في شؤون دول نصف الكرة الأرضية الغربي[75].

أمّا وزارة الخارجية الأميركية ففي رفضها الإقرار بالدور الحاسم للولايات المتحدة في الانقلاب وصفت الحادث بأنه «ثورة الغواتيماليين ضد الحكومة»، بينما أعلن دالاس أن الغواتيماليين واجهوا بأنفسهم «غرض الكرملين الشرير»، لكن كان واضحًا أنه لولا الدعم الأميركي لما استطاعت قوات كاستيّو الانتصار على أربنز، بل لما قامت بعملية الغزو من الأساس التي اعتبرتها إدارة أيزنهاور إحدى مواجهات الحرب مع الشيوعية، وهو ما عبَّر عنه الرئيس أيزنهاور عندما شكر رجال الاستخبارات المركزية الأميركية، الضالعة في العملية، قائلًا لهم: «شكرًا لكم، لقد تفادينا وجود رأس جسر سوفياتي في نصف الكرة الغربي»

(74) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII, National Intelligence Estimate, NIE 80-55, Washington, 26 July 1955, Probable Development in Guatemala, p. 92

(75) A. F. P. (1950 – 1955), Basic Documents, vol. I: Reaffirmation of Support of the Caracas Declaration of Solidarity: Senate Concurrent Resolution 91, June 29, 1954, p. 1302.

، إذ جاء ذلك بسبب شدة انزعاج إدارة أيزنهاور من حكومة أربنز، والتعامل معها على أنها كانت أداة للسوفيات، وهو القلق الأكبر الذي أرَّق الإدارة الأميركية[76].

لكن يبدو أن حسابات الولايات المتحدة لم تكن دقيقة؛ فدعمها الجلي لحركة كاستيّو، ودورها في تقويض أي دور إيجابي لمنظمة الدول الأميركية في معالجة الأزمة، أثّرا سلبًا في سمعة الولايات المتحدة ومنظمة الدول الأميركية، فحاولت الترويج في الداخل والخارج لفكرة أنها كانت تمنع توسع القوة السوفياتية في غواتيمالا[77].

بيد أن وجود كاستيّو، حليف الولايات المتحدة، على رأس الحكم في غواتيمالا حقق للأولى أهدافها الرئيسة التي تعلقت بالقضاء على «الفتنة الشيوعية» في غواتيمالا، وإبعاد الشيوعيين عن الحكم ومؤسسات الدولة، واستعادة نفوذ الولايات المتحدة الاقتصادي الذي قضت حكومة أربنز على جزء كبير منه، لكن عادت غواتيمالا إلى دولة ما قبل الحكم اليساري، وأرجعت حكومة كاستيّو كثيرًا من الأراضي إلى الملّاك الكبار وإلى «شركة الفواكه المتحدة». وانتهت تجربة غواتيمالا مع الحرية السياسية والديمقراطية[78]، واحتفظ كاستيّو بالدعم الأميركي في مواجهة معارضيه، إذ ظل متمسكًا بتحقيق مصالح الولايات المتحدة على الصُعُد كافة، ومتعاونًا معها، داخليًا وخارجيًا؛ فحارب الشيوعيين في غواتيمالا بشتى الطرائق وأعنفها، حتى هرب أغلب الزعماء الشيوعيين الرئيسين، فألّفت الحكومة كثيرًا من الهيئات من أجل محاربة الشيوعية، منها «لجنة الدفاع الوطني ضد الشيوعية» التي تكوّنت من

---

(76) A. F. P. (1950-1955), Basic Documents, vol. I: Address by the Secretary of State, June 30, 1954, pp. 1312- 1315, and Robert Dallek, The American Style of Foreign Policy: Cultural Politics and Foreign Affairs (New York: Knopf; Distributed by Random House, 1983), p. 212.

(77) Cole Blasier, The Hovering Giant: U. S. Responses to Revolutionary Change in Latin America ([Pittsburgh]: University of Pittsburgh Press, 1976), pp. 157, and 205, and Blanche Wiesen Cook, The Declassified Eisenhower: A Divided Legacy ([New York, N. Y.]: Penguin Books, [1981]), p. 225.

(78) F. R. U. S. (1955-1957), VII: Telegram From the Ambassador in Guatemala (Armour) to the Department of State, Guatemala City, May 8, 1955, pp. 76-77.

قوات من الشــرطة الوطنية، وشرطة الأمن والاستخبارات العسكرية والشــرطة الرئاسية الخاصة. وقبل أن يمضي عام على ســقوط أربنز كان عدد المعتقلين خمسة آلاف شخص ممن هم شيوعيون فعلًا، والمشتبه بهم الذين أُفرج عنهم بعد ذلك لعدم وجود أدلة، الأمر الذي أثار استياءً شديدًا ضد النظام، وضد أساليب اللجنة المعادية للشيوعية في الاعتقال والتعذيب[79].

كما اتخذت حكومة كاستيّو عددًا كبيرًا من الإجراءات التأديبية في حق العمال الذين عانوا كثيرًا وكانوا الطبقة الأكثر تأثرًا بســقوط أربنز، فقُضي على منظمــة الحركة العمالية عمليًا بعد الانقلاب، وخضع العمال ثانية لضغط ظروف العمل بحسب شروط أرباب الأعمال الذين قاموا بإلغاء الامتيازات كلها التي ســبق لنظام أربنز أن منحها للعمال، ما أدى إلى زيادة البطالة، وأثار استياء العمال، والأمر نفســه بالنسبة إلى الفلاحين بعد إلغاء قانون الإصلاح الزراعي ووضع آخر استجابة من كاستيّو لضغط كبار ملّاك الأراضي، كما حُرم العمال الريفيون من حق التنظيم[80].

التزم كاستيّو بقرار كاراكاس، ووافق على ميثاق منظمة الدول الأميركية ومعاهدة ريو، واعتمد في سياساته الداخلية والخارجية على نصيحة الإدارة الأميركية ومساعدتها، وهو ما اعتبرته الأخيرة العامل الأكثر استقرارًا في شؤون غواتيمالا[81].

على ذلك، أتت عملية غزو غواتيمالا بالنتائج المرجوَّة، إذ كانت حكومة كاستيّو التي استمرت حتى عام 1957 من أكثر الحكومات موالاة للولايات المتحدة ومعاداة للشيوعية، لكن غزو غواتيمالا ظل دلالة على التدخّل الأميركي السافر في شؤون الدول اللاتينية، بما تعارض مع ميثاق منظمة الـدول الأميركيـة، وشوَّه وجه إدارة أيزنهاور وسمعة الولايات المتحدة عمومًا،

---

(79) Blasier, p. 157, and p. 205.

(80) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII, National Intelligence Estimate, NIE 80-55, Washington, 26 July 1955, Probable Development in Guatemala, pp. 97-98.

(81) F. R. U. S. (1955 – 1957), VII, pp. 104- 105.

لا في نصف الكرة الغربي وحسب، بل أيضًا في العالم أجمع، لكن هذا لم يُثنها عن إعادة الكرَّة في عام 1961، للأسباب نفسها، غير أن النظام المستهدف هذه المرة كان شيوعيًا بالفعل، وأكثر الأنظمة إزعاجًا للولايات المتحدة، والأقــرب إلى حدودها أيضًا، والأكثر تأثيرًا في أمنها القومي، وهو ما ورّطها في العملية التي عُرفت بـ «عملية خليج الخنازير» ضد كوبا كاسترو (1961).

رابعًا: عملية خليج الخنازير

أثار تزايد الدعم السوفياتي لحكومة الثورة الكوبية على الصُعُد كافة قلق إدارة الرئيس أيزنهاور، وكان الســبب الرئيس وراء توتر العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة؛ فعلى المستوى العسكري تصاعدت إمكانات كوبا العســكرية في إثر إمداد السوفيات لها بكميات من الأسلحة وعدد من المستشارين العسكريين، كما تم تدريب الطيارين الكوبيين في تشيكوســلوفاكيا، وعدد كبير من التقنيين الكوبيين في الدول الشيوعية. ووصلت قوة كوبا العســكرية إلى أن مصاف تصنيف قواتها المســلحة ثاني أكبر قوة في نصف الكرة الغربي، بعد الولايات المتحدة[82]؛ ودُعمت القوات المسلحة الكوبية بقاذفات صواريخ وقذائف هاون ودبابات ورشاشات وبنادق من دول الكتلة الشيوعية، كما تضاعف عدد تلك القوات خمس مرات عن عددها قبل الثورة[83].

لذلك، ولأسباب تعلقت بدعم كاسترو للحركات المسلحة في القارة اللاتينية وبسرعة تمدد «الكاستروية» في عدد كبير من دول القارة، رأت الإدارة الأميركية ضرورة التخلص من كاسترو ونظامه حتى عن طريق تدخّل مسلح مدعوم من الولايات المتحدة. فأصدر أيزنهاور في 17 آذار/مارس 1960 أوامر سرية إلى وكالة الاستخبارات المركزية بتنظيم اللاجئين الكوبيين

---

(82) John W. Spanier, American Foreign Policy since World War II (New York: Praeger, [1962]), p. 235.

(83) The New York Times, 8/8/1960.

وتدريبهم وتجهيزهم حتى يكونوا مستعدين، في الوقت المناسب، لغزو كوبا وإطاحة حكومة كاسترو[84].

ساعد أيزنهاور على ذلك هروبُ كثيرين من الكوبيين إلى خارج كوبا، علاوة على المنفيين منهم، ما حاول استخدامه في ما يمكن وصفه بـ «الثورة المضادة» التي بدأت في التنظيم بذريعة «خيانة الثورة»، بحسب توصيف أيزنهاور ومسؤولي إدارته والكوبيين في الخارج؛ حيث روَّج هؤلاء لفكرة أن الحكومة الثورية وما اتخذته من إجراءات على الصعيد السياسي وحرية التعبير والمشاركة السياسية اعتُبرا خيانة لمُثل الثورة التي جسَّدها الزعماء الكوبيون عندما سيطروا على الحكومة، ونالت إعجاب كثيرين في الولايات المتحدة ونصف الكرة الغربي كله. كما ربطت إدارة أيزنهاور تعريف «معاداة الشيوعية» بالثورة المضادة، فاعتبرت أن جميع المعارضين للنفوذ الشيوعي هم معارضون لكاسترو والثورة، لذلك فكرت في دعمهم في المنفى وفي داخل كوبا[85].

تجدر الإشارة إلى أنه ظهرت في عام 1959 اختلافات بين الأعضاء المعتدلين والأعضاء الراديكاليين في «حركة 26 يوليو» الثورية، وعلى رأسهم غيفارا وراؤول كاسترو، مع تذبذب فيديل كاسترو بين الجناحين. واتسعت الهوَّة بين المعتدلين والراديكاليين في ما تعلق بحقوق الملْكية الخاصة ودور الاقتصاد الحر والانتخابات والأحزاب السياسية، وعلاقة الحكومة الموقتة بالحزب الشيوعي الكوبي. كما أن عددًا كبيرًا من المنفيين، أو الذين اعتقلهم النظام الكوبي، كانوا يمينيين قريبين من المصالح الأميركية، لم يشجعوا عمل إصلاحات اقتصادية جذرية، وكانوا ناقدين لخطاب كاسترو المعادي للأميركيين في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 1959، ففروا من كوبا متجهين إلى ميامي الأكثر أمانًا بالنسبة إليهم[86].

---

(84) The New York Times, 13/6/1961, and Spanier, p. 215.

(85) The New York Times, 9/4/1960.

(86) Richard E. Welch, Response to Revolution: The United States and the Cuban Revolution, 1959-1961 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1985), pp. 14-17.

على ذلك، بدأت إدارة أيزنهاور تنشط بعد تغيُّر المشهد السياسي الكوبي، وحاولت استغلال المنفيين الكوبيين. وبالفعل قرر أيزنهاور حتمية القضاء على كاسترو ومستشاريه الشيوعيين، ولا سيّما بعد تصاعد التوتر بين كوبا والولايات المتحدة، وإعلان كاسترو تأسيس الروابط الدبلوماسية الرسمية مع الاتحاد السوفياتي، ثم إعلان رئيس الوزراء السوفياتي نيكيتا خروتشوف (N. Khrushchev) موت «مبدأ مونرو»، وتعهده لكاسترو بمساعدة كوبا إذا ما تعرضت لأي تدخل مسلح، ما شكّل حافزًا لتكثيف التدريبات الأميركية للقوات المضادة للثورة، استعدادًا لغزو كوبا. وتمت هذه التدريبات على أيدي ضباط أميركيين في معسكرات على ساحل غواتيمالا المطل على المحيط الهادئ[87].

كانت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية تخطط في أثناء إعدادها عملية الغزو لإنزال اللاجئين في كوبا، ومواصلة تمويلهم طوال فترة الهجوم، حتى يستطيعوا فرض سيطرتهم على المنطقة المقرر الإنزال فيها، وتتمكن مجموعة اللاجئين من اجتذاب المعادين لكاسترو، وتشكيل حكومة موقتة تحصل على دعم الشعب الكوبي، وبالتالي ينهار نظام كاسترو بشكل يبدو بعيدًا من تدخّل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية الكوبية؛ فوكالة الاستخبارات المركزية أرادت استخدام اللاجئين الكوبيين في القضاء على كاسترو، على أن تبدو عملية الغزو وكأنها نابعة من الكوبيين أنفسهم، وتأخذ شكل الحرب الأهلية. ورأت التقديرات الاستخباراتية أن بمجرد دخول اللاجئين وسيطرتهم، ستهرب وحدات جيش كاسترو، وهو ما سيكون مقدمة لثورة شعبية ترحّب بالمحتلين، وتتعامل معهم على أنهم محرِرون[88].

في أواخر عام 1960 كانت «الكاستروية» وانتشارها عبر القارة من أهم المؤثرات في حملة 1960 الرئاسية الأميركية على صعيد السياسة الخارجية. كما تصاعد قلق المسؤولين الأميركيين من قوة الصداقة السوفياتية - الكوبية التي لم ينظروا إليها بشكل منعزل، وإنما في إطار المنافسة السوفياتية –

(87) The New York Times: 20/4/1960, and 21/4/1960.

(88) Spanier, p. 235.

الأميركية، وهو ما دل عليه خطاب وزير خارجية الولايات المتحـدة، هيرتر، في الاجتماع الاستشـاري لوزراء خارجية الدول الأميركية في آب/أغسطس 1960 عندما أشار إلى تصاعد اتجاه النظام الكوبي نحو الحصول على دعم الاتحاد السوفياتي والشيوعيين الصينيين في حقل الشؤون الخارجية[89].

تصاعد التوتر بين إدارة أيزنهاور وحكومة كوبا. وفي 2 كانون الثاني/يناير 1961، أرسلت الحكومة الكوبية إلى الأمم المتحدة مذكرة تتهم فيها الولايات المتحدة رسميًا بالتخطيط لاحتلال كوبا، وأن سفارة الولايات المتحدة في هافانا كانت تساعد الكوبيين «غير الثوريين». وفي اليوم نفسه، بينما كان كاسـترو يخطب في هافانا في الذكرى الثانية للثورة، انفجرت قنبلة، فقال كاسترو، مشيرًا إلى ذلك الانفجار وإلى انفجارات أخرى: «إن سفارة الولايات المتحدة هي التي تدفع الإرهابيين لوضع القنابل في كوبا»، وإن السفارة باتت مركز «المؤامرة المضادة للثورة». وطالب كاسترو السفارة بخفض عدد موظفيها إلى أحد عشر شخصًا، وهو العدد نفسه الذي كان لكوبا في واشنطن، الأمر الذي اعتبره أيزنهاور استفزازًا وعدم احترام للولايات المتحدة، فقام بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كوبا[90].

أمّا بالنسبة إلى الرئيس كينيدي فدعا في تشرين الأول/أكتوبر 1960 إلى دعم القوات المعادية لكاسترو على أساس أن هذا هو الأمل الأخير لإسقاطه[91]. وربما كان كينيدي يقصد التلميح إلى أن إدارة أيزنهاور كانت تعمل سرًا من أجل إسقاط الحكومة الكوبية.

على الرغم من أن كاسـترو قام لدى تسلّمه السلطة في كانون الثاني/ يناير 1961 بعرض علاقات صداقة بين الولايات المتحدة وكوبا، خصوصًـا مع دعوته في خطاب تنصيبه لخصوم الأميركيين إلى فتح صفحـة جديدة في السـعي

(89) D. A. F. R. (1960): Herter's Speech (24 August 1960) to the Seventh Meeting of Consultation of American Ministers of Foreign Affairs, pp. 499-500.

(90) The New York Times, 8/1/1961, and Walter LaFeber, America, Russia, and the Cold War, 1945-1980, 4th ed. (New York: Wiley, 1980), p. 213.

(91) The New York Times, 21/10/1960

إلى السلام[92]، كان كينيدي يعتبر كاسترو تابعًا للسوفيات وأحد مصادر الخطر الشديد على أمن الولايات المتحدة. لذلك، كان ردّه على عرض كاسترو غير مشــجع، وأكد أن الولايات المتحدة لن تتحرك في اتجاه عودة العلاقات ما بقيت حكومة كاسترو في صف «المعسكر الشــيوعي»[93]. وكان كينيدي قد نوى منذ البداية الاستمرار في عزل كوبا، ورأى في الخطة التي أعدّتها إدارة أيزنهاور الوسيلة الأفضل للقضاء على حكومة كاسترو الشيوعية[94].

حاولت وكالة الاستخبارات المركزية أن تؤكد من خلال تقاريرها ضرورة تنفيذ العملية، كما حاولت الضغط على كينيدي كي يتخذ قرارًا بذلك، ولا سيّما أن كاسترو كان على وشك الحصول على طائرات مقاتلة من الاتحاد السوفياتــي[95]، فضلًا عن أن عـودة الطيارين وجنود المدفعية الكوبييــن الذين أرسلهم كاسترو إلى تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي للتدريب كانت ســتجعل نجاح العملية أمرًا صعبًا، علاوة على زيادة حجم الأسلحة التي وصلت إلى كوبا من دول «الكتلة الشيوعية» منذ منتصف عام 1960 وحتى آذار/مارس 1961، إذ بلغت ما زنته أكثر من30.000 طن، بقيمة قُدرت بـ 50 مليون دولار، إضافة إلى العروض والمناورات العسكرية التي أُجريت في كانون الثاني/يناير 1961، وعُرضت خلالها دبابات سوفياتية وأطنان من أسلحة الهجوم الســوفياتية. هذا إضافة إلى أن تدفّق الأسلحة رافقه مستشارون وتقنيون عسكريون سوفيات وتشــيكيون. كما أن عدد أفراد المؤسسة العسكرية الكوبية كان قد وصل إلى 400.000 فرد، على أقل تقدير، أي أصبح كوبي واحد من كل 30 كوبيًا في القوات المسلحة، في مقابل فرد واحد من كل 50 فردًا في الاتحاد السوفياتي، وفرد واحد من كل 60 فردًا في الولايات المتحدة[96]، وهذا

(92) The New York Times, 22/1/1961

(93) The New York Times, 26/1/1961.

(94) Stephen G. Rabe, «The Caribbean Triangle: Betancourt, Castro, and Trujillo and U. S. Foreign Policy, 1958-1963,» Diplomatic History, vol. 20, Issue 1 (Winter 1996), pp. 67 -68.

(95) Spanier, p. 235.

(96) D. A. F. R. (1961): «Cuba»: State Department Pamphlet Released April 3, 1961, pp. 447- 448.

ما أزعج الأخيرة كثيرًا، وساعد وكالة الاستخبارات المركزية في إقناع كينيدي وكثيرين آخرين في إداراته بتنفيذ عملية الغزو.

استمرت إدارة كينيدي في تأكيد فكرة أن النظام الكوبي «خان الثورة» كي تتخذها ذريعة للتدخّل، فأصدرت الخارجية الأميركية في 3 نيسان/أبريل 1961 كتيّبًا قالت فيه إن زعماء النظام الثوري خانوا ثورتهم وسلّموها إلى القوى الخارجية، فأصبحت الثورة أداة لتدمير المؤسسات الديمقراطية الحرة في كوبا، ولاستيلاء الشيوعية الدولية على قاعدة ورأس جسر في الأميركتين، ولعرقلة النظام الأميركي المشترك. كما ذكرت الخارجية الأميركية أن الشعب الكوبي رحّب بالثورة الكوبية ودعمها لأنه سئم دكتاتورية باتيستا ووحشية نظامه القمعي، ولأن كاسترو وعد الشعب بضمان الحريات الفردية والسياسية التي كفلها الدستور، وحرية الإعلام، فوعد بكوبا حرة وديمقراطية، وبأن الثقة في أهداف كاسترو هي التي أدت إلى اعتراف الجمهوريات الأميركية كلها تقريبًا، ومنها الولايات المتحدة، بحكومته التي وصلت إلى السلطة في كانون الثاني/يناير 1959. واستشهدت الخارجية الأميركية بعدد كبير من أسماء المعتقلين والمنفيين الكوبيين، مثل مانويل أوروتيا (Urrutia)، القاضي الكوبي الذي كان رئيسًا موقتًا للحكومة الثورية وأحد أبطال الثورة، ووضِع تحت الإقامة الجبرية في هافانا، والدكتور خوسيه كاردونا (Cardona) الذي نُفي إلى خارج البلاد، مؤكدة أن معارضي كاسترو في الداخل والخارج هم معادون للنفوذ الشيوعي، ومطالبون بالحرية والديمقراطية، لذا تعيّن على الولايات المتحدة دعمهم[97].

على ذلك، وإضافة إلى تأثير الاستخبارات المركزية في كينيدي وضغطها عليه، ومحاولة إقناعه بأن الاتجاه العام للشعب الكوبي كان يؤيد التخلص من كاسترو، وأن العملية ستنجح بنسبة كبيرة، وستتم دونما تدخل عسكري مباشر من الولايات المتحدة، وجد كينيدي نفسه أمام موقف ذي أبعاد عدة، حثته كلها على تنفيذ العملية؛ فهناك مجموعة من السياسيين الكوبيين الخاضعين للسيطرة

(97) D. A. F. R. (1961): «Cuba: State Department Pamphlet Released», April 3, 1961, pp. 438- 441.

الأميركية في فلوريدا، وقوة من الكوبيين المنفيين درّبتها وكالة الاستخبارات المركزية، وخطة لاستخدام هؤلاء المنفيين في غزو كوبا، وتشكيل لجنة سياسية تكون بمثابة الحكومة الموقتة لكوبا، بعد إسقاط كاسترو. لذا، غلب الاتجاه المؤيد للعملية في إدارة كينيدي على الرغم من وجود اتجاه معارض لخطة الاستخبارات، رأى أن تنفيذها سيضر كثيرًا بالولايات المتحدة وسمعتها، وأن العملية ستفشل[98].

منذ تولّي كينيدي، وفي أثناء التحضير لعملية الغزو، أعلنت الحكومة الكوبية أنها تدرك جيدًا أن حكومة كينيدي تعمل من أجل خلق الظروف التي ستستخدمها ذريعة لعدوان عسكري أميركي غير مباشر ضد كوبا[99]. وفي 13 آذار/مارس 1961 قدمت الحكومة الكوبية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة شكوى ضد الولايات المتحدة، بسبب هجوم مسلح من قارب في مصفاة للنفط في بونتا غوردا[100]؛ إذ تطور الأمر في منتصف نيسان/أبريل 1961 إلى قصف وشنّ هجمات صاروخية على المطارات في هافانا وسانتياغو، وعلى مقر القوة الجوية الكوبية، ما أدى إلى اتهام الحكومة الكوبية لنظيرتها الأميركية بالضلوع في الهجمات الجوية على بعض المنشآت الكوبية، الأمر الذي نفاه مندوب الولايات المتحدة، أدلاي ستيفنسون (A. Stevenson)، في بيانه أمام اللجنة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكدًا أن تلك التهم بلا أساس، وأن الولايات المتحدة تعمل كل ما هو ممكن لتأكيد أن الأميركيين لا يشاركون في أي أعمال ضد كوبا. ثم أوضح ستيفنسون ما تعلق بطائرتين هبطتا في فلوريدا

(98) ودودة عبد الرحمن بدران، «السياسة الخارجية الأميركية في عهد كينيدي،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1973)، ص 201 - 205، ودانيال ف. دافيز ونورمان لنجر، **تاريخ الولايات المتحدة منذ 1945**، ترجمة عبد العليم إبراهيم الأبيض (القاهرة؛ الكويت: الدار الدولية للنشر، [1990])، ص 189.

(99) A. F. P. (1961), Current Documents: Note From the Cuban Minister for External Relations (Roa Garcia) to the Ministers for Foreign Affairs of the American Republics, February 23, 1961, p. 285.

(100) A. F. P. (1961), Current Documents: Letter from the Cuban Minister for External Relations (Roa Garcia) to the President of the Fifteenth Session of the U. N. General Assembly (Roland), March 13, 1961, p. 285.

في اليوم نفسه، فقال إن الطائرتين قادهما طياران كوبيان من القوات الجوية هربا من «استبداد» كاسترو، وأن الطيارين الموجودين في الولايات المتحدة، مثل رئيس القوة الجوية الكوبية روبيرتو فيرداغوير وشقيقه غويرمو، هما من طلبا اللجوء السياسي في الولايات المتحدة[101].

في تلك الأثناء قرر كينيدي في اجتماعه في 12 نيسان/أبريل 1961 مع وزيري الدفاع والخارجية ومدير وكالة الاستخبارات المركزية ومندوبي هيئة أركان الحرب وبعض مستشاريه، أن تتم عملية الغزو في 17 نيسان/أبريل عن طريق قوة من المنفيين الكوبيين، في حين أعلن كينيدي في مؤتمر صحافي في التوقيت نفسه أن القوات المسلحة الأميركية لن تتدخّل في كوبا، تحت أي ظروف، وأن القضية الأساس ليست بين الولايات المتحدة وكوبا، بل هي بين الكوبيين أنفسهم[102].

بدأت العملية في الموعد المحدد لها؛ ففي صباح 17 نيسان/أبريل 1961 نزلت قوة من المنفيين الكوبيين الذين دربتهم وكالة الاستخبارات المركزية، وكان عددهم 1400 شخص، إلى خليج الخنازير، على شاطئ كوبا الجنوبي[103]، لكن قوات كاسترو أطلقت عليهم النيران، وأُحبط الهجوم في وقت قليل، بعد قتل 500 لاجئ وأسر الباقين.

على الرغم من إنكار تورط الولايات المتحدة في عملية غزو كوبا، أكد كينيدي مواصلة محاربة ما دعاه «الاختراق الشيوعي الخارجي» باعتباره جزءًا من التزامات الولايات المتحدة الأساسية تجاه أمن نصف الكرة الغربي. كما أكد كينيدي أن المنفيين الكوبيين الذين قاموا بالعملية مقاتلون وليسوا مرتزقة، أعطوا حياتهم حتى لا تُترك كوبا للشيوعيين، والولايات المتحدة لن تتركها.

(101) A. F. P. (1961), Current Documents: Statement Made by the U. S. Representative (Stevenson) in Committee I of the U. N. General Assembly, April 15, 1961, pp. 290- 291.

(102) D. A. F. R. (1961): News Conference Statement by President Kennedy, April 12, 1961, p. 454.

(103) A. F. P. (1961) Current Documents: Bulletin no. 2, Issued by the Cuban Revolutionary Council, New York City, April 17, 1961, p. 292.

أردف كينيدي أن الشعب الأميركي ليس راضيًا عن وجود دبابات وطائرات دول الكتلة الشيوعية على بعد أقل من 90 ميلًا من الشواطئ الأميركية. ووصف كينيدي كوبا بأنها أقل من أن تمثل تهديدًا لبقاء الأميركيين، لكنها بمكانة قاعدة لتدمير بقاء «الأمم الحرّة» في أنحاء نصف الكرة الغربي كلها، مؤكدًا أن الولايات المتحدة لا تتعامل مع كوبا على أنها خطر على مصالحها وأمنها، بل على مصالح الدول اللاتينية وأمنها، وهي الدول التي أعلن أن الولايات المتحدة مستعدة لتقديم كل مواردها من أجل مساعدة أيٍّ منها في حال تعرضها لهجوم خارجي[104].

أكد وزير الخارجية الأميركي دين راسك (D. Rusk) أيضًا، في معرض محاولته نفي ضلوع الولايات المتحدة في عملية الغزو، أن المسألة تخص الشعب الكوبي وحده، والقضية لم تكن بين كوبا والولايات المتحدة، بل بين دكتاتورية كاسترو والشعب الكوبي، مؤكدًا للشعب الأميركي أن الولايات المتحدة لم ولن تتدخل في كوبا. لكنه قال أيضًا في التصريح نفسه إن الولايات المتحدة ستستمر في جهودها لوقف «الاختراق الشيوعي» لنصف الكرة الغربي[105].

في الأمم المتحدة أنكرت حكومة الولايات المتحدة على لسان ستيفنسون اتهام الحكومة الكوبية للولايات المتحدة بالعدوان انطلاقًا من فلوريدا. وأشار ستيفنسون إلى أن المسألة لا تعدو تعاطفًا مع الكوبيين الذين أرادوا الحرية والاستقلال لكوبا، كما قال إن الحكومة الكوبية هي التي انتهكت المعاهدات والاتفاقات الأميركية المشتركة بدعمها المنظَّم لبعض الحركات من أجل إسقاط حكومات لاتينية بالقوة، واستبدال أنظمة تخضع للسوفيات بها، كما هي حال الحكومة الكوبية التي وصفها ستيفنسون بأنها أصبحت أداة للسوفيات وقاعدة لفرض الأيديولوجيا «الاستبدادية» في أجزاء أخرى من الأميركتين،

(104) A. F. P. (1961), Current Documents: Address by the President (Kennedy) before the American Society of Newspaper Editors, Washington, April 20, 1961, pp. 299-301.

(105) D. A. F. R. (1961): News Conference Statement by Secretary of State Rusk, April 17, 1961, pp. 455- 456.

وهذه هي المشكلة الأساس التي تخص نصف الكرة الغربي كله، لا الولايات المتحدة وحسب، على حد قوله[106].

على المستوى الدولي، واجه غزو كوبا نقدًا شديدًا، خصوصًا من جانب الاتحاد السوفياتي الذي رحّب بنصر كاسترو، في حين أدركت الإدارة السوفياتية أن عملية خليج الخنازير هي البداية وحسب، وأن الولايات المتحدة لن تترك كوبا وشأنها، ولن تسمح، على عكس ما تمنّاه السوفيات، أن تصبح كوبا المغناطيس الذي يجذب أميركا اللاتينية كلها إلى الاشتراكية. لذا، رأى الاتحاد السوفياتي أن عليه التزام حماية وجود كوبا، كبلد اشتراكي وكمثال عملي للدول الأميركية اللاتينية[107].

في اليوم التالي للغزو (18 نيسان/أبريل) أذاعت الحكومة السوفياتية بيانًا أكدت فيه دعم الولايات المتحدة للمحتلين، وأظهرت تلك الحكومة التصميم على إعطاء الشعب الكوبي كل المساعدة المطلوبة، في «كفاحه من أجل الحرية والاستقلال»، وطلبت الحكومة السوفياتية وقف العدوان ضد كوبا. كما حذر البيان، بشكل واضح، من أن «كوبا ليست لوحدها»[108].

في الأمم المتحدة، اتهم الاتحاد السوفياتي الولايات المتحدة بتدبير عملية الغزو، وهذا ما أكده خروتشوف في رسالة للرئيس كينيدي، في 18 نيسان/أبريل، حيث قال إن تجهيز الولايات المتحدة المجموعات المسلحة التي غزت كوبا هو سر معلَن، وأن الطائرات التي قصفت البلدات الكوبية، والقنابل التي سقطت، وضعتها الحكومة الأميركية تحت تصرف المسلحين المنفيين، فأثار ذلك استياء الاتحاد السوفياتي حكومة وشعبًا. وطالب خروتشوف كينيدي بالتدخّل بشكل مباشر وجدّي لوقف العدوان ضد جمهورية كوبا، مؤكدًا أن

---

(106) A. F. P. (1961), Current Documents: Statement Made by the U. S. Representative (Stevenson) in Committee I of the U. N. General Assembly, April 17, 1961, pp. 293-294.

(107) Nikita Sergeevich Khrushchev, Khrushchev Remembers, With an Introduction, Commentary and Notes by Edward Crankshaw; Translated [from the Russian] and Edited by Strobe Talbott (New York: Bantam Books, 1971), p. 545.

(108) B. Ponomaryov, A. Gromyko [and] V. Khvostov, eds., History of Soviet Foreign Policy (Moscow: Progress Publishers, 1974), p. 422.

موقف الاتحاد السوفياتي الواضح هو دعم الشعب الكوبي وحكومته، وإمداده بكل المساعدة الضرورية لصد الهجوم المسلح على كوبا[109].

أكد كينيدي في ردّه أن آلاف الكوبيين يرفضون دكتاتورية كاسترو وهيمنة نظام أجنبي على حكومته، وهو ما اضطرهم إلى الهروب من كوبا، وأن الشعب الكوبي أيَّد المنفيين في محاولاتهم لإقصاء «النظام الدكتاتوري». كما كرر كينيدي أن الولايات المتحدة لا تنوي التدخّل العسكري في كوبا، وأنه في حال وقوع أي تدخّل عسكري من قوة خارجية، ستنفذ الولايات المتحدة التزاماتها، فورًا، بموجب النظام الأميركي المشترك، لحماية نصف الكرة الغربي من العدوان الخارجي. لكن كينيدي أكد أنه بينما تمتنع الولايات المتحدة عن أي تدخّل عسكري في كوبا، فإن شعب الولايات المتحدة لا يُخفي إعجابه بالوطنيين الكوبيين الذين تطلعوا إلى رؤية نظام ديمقراطي في كوبا مستقلة. لذا، لن تتخذ الحكومة الأميركية أي إجراء لخنق «روح الحريّة». كما حذّر كينيدي خروتشوف من محاولة استخدام الحكومة السوفياتية الوضع في كوبا، كذريعة للتخطيط لإشعال مناطق أخرى من العالم[110].

أكد خروتشوف مجددًا دعمه لكوبا، في رسالة أخرى إلى كينيدي في 22 نيسان/ أبريل، لكنه نفى فيها رغبة الاتحاد السوفياتي في الحصول على أي مصالح أو امتيازات في كوبا. ونفى أيضًا عدم وجود قواعد سوفياتية في كوبا، وأن زعم الولايات المتحدة أن كوبا قد تُستخدم للقيام بأفعال عدوانية ضد الولايات المتحدة هو فرضية لم تستند إلى أي حقائق[111].

في التقدير العام، أثّر قرار كينيدي بغزو كوبا سلبًا في سمعة الولايات المتحدة؛ حيث أوضح حجم الدور الذي كانت الاستخبارات الأميركية تقوم

(109) D. A. F. R. (1961): Exchange of Messages between Chairman Khrushchev and President Kennedy, April 18, 1961, Message of Chairman Khrushchev, pp. 456- 457.

(110) D. A. F. R. (1961): Reply of President Kennedy, pp. 457- 458.

(111) A. F. P. (1961), Current Documents: Message From the Chairman of the Council of Ministers of the U. S. S. R. (Khrushchev) to the President of the United States (Kennedy), April 22, 1961, p. 304.

به في صنع القرار السياسي في ما تعلق بإجهاض الثورات وإسقاط الحكومات الثورية، وبحجم تدخّل الولايات المتحدة في شؤون الدول الأخرى، على الرغم من التشدق الدائم بالالتزام بمبدأ عدم التدخّل وبحرية الأمم في تقرير مصيرها. كما أظهرت العملية مدى فشل الأدوات التقليدية للسياسة الخارجية الأميركية، وهي الأدوات التي كان التدخّل العسكري من أهمها، أمباشرًا كان أم غير مباشر، فضلًا عن أن فشل العملية أوضح القصور في عمل الاستخبارات الأميركية وانسياق كينيدي وراءها والاعتماد عليها فحسب باعتبارها جهة مخططة وداعمة للمنفذين؛ حيث فشلت الاستخبارات في تقدير القوة العسكرية لقوات كاسترو، وفي استيعاب التحول الاجتماعي والاقتصادي في كوبا، وحجم تأييد الشعب لكاسترو ونظامه، وهو ما اتضح بعد العملية في تصريحات كينيدي ورجال إدارته.

في النهاية، كانت عملية خليج الخنازير في ذلك الوقت أحد أهم الحوادث العسكرية - السياسية النادرة، على مستوى العالم التي فشلت بشكل تام؛ إذ إنها دعمت موقف كاسترو وأكسبته تأييدًا عالميًا، كما تزايد نقد دول أميركا اللاتينية لأساليب جارتهم الشمالية الكبرى في السيطرة والتدخّل.

خامسًا: أزمة الصواريخ السوفياتية في كوبا

لم يثن فشل عملية خليج الخنازير الولايات المتحدة عن مواصلة سياسة محاصرة الثورة الكوبية، ومنع تمددها في أميركا اللاتينية، بل حاولت الولايات المتحدة كسب تأييد الدول اللاتينية لاتخاذ إجراءات أكثر حسمًا تجاه الحكومة الكوبية؛ فأسباب إقدام إدارة كينيدي على تنفيذ عملية خليج الخنازير كانت لا تزال قائمة، خصوصًا على الصعيد العسكري. لذا ركزت الحكومة الأميركية جهدها على حشد الدول اللاتينية في مواجهة كوبا وتفوّقها العسكري الذي هدد أمن الولايات المتحدة بقوة. وتبلور هذا في قرار مجلس الأمن القومي الأميركي رقم 2422 الذي أصدره في اجتماعه في 5 أيار/مايو 1961 لمناقشة السياسة الأميركية تجاه كوبا، حيث قرر المجلس ضرورة بدء الولايات المتحدة

المفاوضات من أجل توسيع مدى استعداد الدول الأميركية الأخرى للمشاركة في الترتيبات الثنائية، أو الجماعية، ضد كاسترو، مثل منع وصول شحنات الأسلحة إلى كاسترو، وإنشاء قوة أمن كاريبية، وبدء دوريات بحرية لمنع الكوبيين من غزو دول أخرى في منطقة الكاريبي[112].

استجابت بعض الدول اللاتينية لرغبة الولايات المتحدة في إطار مساعيها لتحشيد تلك الدول في مواجهة كوبا، وأظهرت تعاونها في أي عمل يوجَّه ضد كوبا. ومن تلك الدول كولومبيا التي قدّم رئيسها ليراس كامارغو (L. Camargo) في أيار/مايو 1961 مذكرة إلى حكومة الولايات المتحدة حوَت بعض الحلول المقترحة للمشكلة الكوبية، في ما عرف بـ «خطة ليراس»، وجاء فيها ضرورة عدم اتخاذ الولايات المتحدة أي عمل أحادي الجانب تجاه كوبا، بل في إطار منظمة الدول الأميركية المنوط بها الحفاظ على أمن نصف الكرة الغربي، وتقوية النظام الأميركي المشترك، وفقًا لما جاء في معاهدة ريو، ومواجهة أي أعمال استفزازية كوبية، مثل الهجوم أو التدخّل، حيث إنه يدعو إلى عمل فوري من منظمة الدول الأميركية[113].

اقترحت المبادرة الكولومبية الدعوة إلى اجتماع وزراء الخارجية، للبحث في الالتزامات السياسية والقانونية للنظام الأميركي المشترك، وإعادة تأكيد نية الدول الأميركية الالتزام بها بصرامة، لإعلان أن هذا النظام لا يتوافق مع سياسة «الحياد» تجاه التهديدات الموجهة ضده ككل، أو ضد أي دولة عضو فيه، من خلال عمل عدواني مباشر أو غير مباشر تقوم به الشيوعية الدولية، وأنه في حال حدوث أي من هذه الأعمال العدوانية، أو التهديدات بالعدوان، فإن التدخّل العملي هو أمر مبرر. كما دعت المبادرة الكولومبية إلى أن يركز اجتماع وزراء الخارجية على إدانة روابط كوبا بالكتلة الصينية - السوفياتية، وتحديد بعض الأفعال التي شكّلت عدوانًا، أو تهديدًا بالعدوان، ومنها إنشاء القواعد العسكرية

(112) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII: Editorial Note, p. 251.

(113) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII: Circular Telegram From the Department of State to All Posts in the American Republics, Washington, June 24, 1961, pp. 255- 257.

الصينية - السوفياتية على الأرض الأميركية اللاتينية، والحصول على الأسلحة الذرية من المعسكر الشيوعي، وإرسال أسلحة المعسكر الشيوعي إلى أي دولة أميركية لاتينية، للترويج للفتنة في الدول اللاتينية الأخرى، ودعم الحركات الهدامة التي أرادت إسقاط حكومات شرعية وتأسيس أنظمة شيوعية. وناقشت الحكومة الكولومبية المبادرة مع الحكومات اللاتينية المختلفة، وسافر وزير الخارجية الكولومبي إلى بنما والبرازيل وتشيلي للحصول على دعم حكومات تلك الدول(114).

أمّا كينيدي فرحب بخطة ليراس في لقائه السفير الكولومبي طربيه الذي أكد لكينيدي ضرورة موافقة الدول الرئيسة، وخصوصًا الأرجنتين والبرازيل والإكوادور والمكسيك على الخطة(115).

قدمت حكومة بيرو مبادرة لحل مشكلة كوبا، دعت فيها إلى تطبيق معاهدة ريو على الحالة الكوبية، والتعجيل بمواجهة هذه القضية في منظمة الدول الأميركية. وطالبت بتأليف لجنة وإرسالها إلى كوبا للتحقيق في «أفعال انتهاك حقوق الإنسان» و«النشاط الهدّام» و«التدخّل الصيني - السوفياتي»(116).

حاولت الولايات المتحدة حشد الدعم للمبادرتين، والضغط لانتزاع موافقة أغلبية الدول الأميركية (وخصوصًا الأرجنتين والبرازيل وتشيلي) عليهما(117). واستمرت في ذلك حتى مؤتمر بونتا ديل إيستي في كانون الثاني/يناير 1962 الذي أجاز طرد كوبا من منظمة الدول الأميركية ومن مجلس الدول الأميركية للدفاع المشترك(118).

---

(114) F. R. U. S. (1961- 1963), vol. XII: Circular Telegram From the Department of State to All Posts in the American Republics, Washington, June 24, 1961, pp. 255-257.

(115) F. R. U. S. (1961- 1963), vol. XII: Memorandum of Conversation, SecDel/MC/43, New York, September 25, 1961, pp. 257- 259.

(116) F. R. U. S. (1961 -1963), vol. XII: Circular Telegram From the Department of State to All Posts in the American Republics, Washington, October 17, 1961, pp. 262-263.

(117) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII: Memorandum From the Acting Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Coerr) to the Under Secretary of State for Economic Affairs (Ball), Washington, November 4, 1961, pp. 263- 264.

(118) F. R. U. S. (1961-1963), vol. XII: Telegram from Secretary of State Rusk to the Department of State, Punta del Este, January 31, 1962, pp. 307- 308.

بعد ذلك، صعَّدت الولايات المتحدة خطواتها لمحاصرة الثورة الكوبية، وبدأت الإدارة الأميركية تفكر في اتخاذ إجراءات عسكرية من خلال استعدادات اعتبرتها كوبا، ومن ورائها الاتحاد السوفياتي، بوادر تحضير لعدوان عسكري، وتهديدًا مباشرًا لأمن كوبا، ما فرض تكثيف المساعدة العسكرية السوفياتية لكوبا، والعمل على تقوية دفاعها، تحسبًا لأي عدوان أميركي محتمل، وتعزيزًا لقوة الجيش الكوبي، من أجل حماية الإنجازات الثورية لشعب كوبا؛ بحسب ما أعلن الاتحاد السوفياتي[119].

لكن الأمر تعلق أيضًا بتدعيم استمرار الوجود السوفياتي في كوبا، وهو ما استدعى تصعيدًا من جانب الاتحاد السوفياتي، حتى وصل الأمر إلى نصب قواعد للصواريخ السوفياتية في الأراضي الكوبية، وذلك - بحسب ما ذكر خروتشوف في مذكراته - حتى يستطيع الاحتفاظ بكوبا التي اعتبر أن فقدها سيكون «ضربة مريعة للماركسية - اللينينية»، وإضعافًا لمكانة الاتحاد السوفياتي في أنحاء العالم كافة، وتحديدًا في أميركا اللاتينية. فإذا سقطت كوبا سيظهر الاتحاد السوفياتي أمام الدول اللاتينية، مع كل قوته، غير قادر على عمل أي شيء لكوبا، ما عدا إصدار البيانات الفارغة والاحتجاجات في الأمم المتحدة. لذا، أكد خروتشوف أنه لم يكن أمام الاتحاد السوفياتي سوى مواجهة الولايات المتحدة بالأفعال لا بالكلمات، عن طريق الردع الملموس والفاعل للتدخّل الأميركي في الكاريبي، وهو ما تمثّل في نصب الصواريخ في كوبا[120].

أراد الاتحاد السوفياتي أن يُضعف مركز الولايات المتحدة ويُظهرها بمظهر الدولة العاجزة. واعتقد أنها لن تكتشف وجود الصواريخ، أو أنها لن تخاطر، في حال اكتشافها، بالدخول في حرب نووية، وستبدو الولايات المتحدة ضعيفة أمام العالم، غير قادرة على التصرف. أمّا إذا اتخذت إجراءات مضادة فستبدو في صورة الدولة القوية المعتدية على دولة صغيرة، وهو ما يسيء إلى مركزها أيضًا[121].

---

(119) Ponomaryov, Gromyko [and] Khvostov, p. 422.

(120) Crankshaw, p. 546.

(121) Arnold Horelick, «The Cuban Missile Crisis: An Analysis of Soviet Calculations and Behavior,» World Politics, vol. 16, no. 3 (April 1964), p. 363.

لكن الإدارة الأميركية رأت أن الاتحاد السوفياتي أراد بوضع الصواريخ في كوبا استعادة ميزان القوة الاستراتيجي، بضربة سريعة تزيد الثقة في التهديدات السوفياتية، ومن ثم القدرة على مساومة الولايات المتحدة في مناطق أخرى من العالم(122).

خلال تموز/يوليو وآب/أغسطس 1962 تزايد عدد السفن السوفياتية المتجهة إلى كوبا، وبدأت إدارة كينيدي تهتم بالبحث في الموضوع بشكل مكثَّف. وتلقّى كينيدي تقارير وكالة الاستخبارات المركزية، وتابع مناقشة الوضع بشكل يومي مع رجال الإدارة. وتزايدت احتمالات وجود صواريخ سوفياتية هجومية في كوبا، خصوصًا مع تصوير الطائرات للسفن السوفياتية المتجهة إلى كوبا. وفي 4 أيلول/سبتمبر، أكد كينيدي في تصريح له أن معلومات وصلت إليه في شأن تقديم السوفيات عددًا من الصواريخ الدفاعية، مع كثير من الأجهزة والمعدات، وأكثر من 3500 من التقنيين العسكريين السوفيات للتدريب على كيفية استخدام تلك الأجهزة، بينما أكد كينيدي عدم وجود أدلة على أن هناك صواريخ هجومية سوفياتية في كوبا(123).

في 11 أيلول/سبتمبر 1962 نفت الحكومة السوفياتية في بيان لها

(122) أساء الاندفاع الأميركي لبناء نظم إيصال للصواريخ عابرة القارات إلى الوضع الاستراتيجي السوفياتي، فقد أدى نشوء ما عرف بـ «فجوة الصواريخ» في الولايات المتحدة، والتخوف من أن يتمكن الاتحاد السوفياتي من التغلب على الولايات المتحدة في القدرة على إيصال الأسلحة الذرية، إلى إقامة صواريخ أميركية متوسطة المدى في إنكلترا وإيطاليا وتركيا، كعمل مضاد لمواجهة البرنامج السوفياتي المكثف للصواريخ المتوسطة المدى. ودعم من هذا الاتجاه الأميركي أزمة برلين عام 1958. ومع حلول عام 1961، أدّى موضوع «فجوة الصواريخ»، بالإضافة إلى تصعيد موسكو لأزمة برلين، إلى أن تزيد الولايات المتحدة من قوتها التقليدية، والذرية، وخاصة في طاقاتها على قوة الردع الثانية، وأن توضح، بشكل علني، هذا التفوق الأميركي المستمر، والمتزايد. في الوقت نفسه، كان الجيل الأول من الصواريخ السوفياتية قد أصبح باليًا، فبات السوفيات مهددين بزيادة جذرية في التفوق الاستراتيجي الأميركي، وبتأثر صورتهم العالمية حول قوتهم العسكرية، ومكانتهم السياسية، لذا رأى خروتشوف ضرورة القيام بعمل التقليل من التفوق الأميركي الاستراتيجي، واعتبر أن وجود الصواريخ السوفياتية في كوبا سيحقق الهدف السوفياتي القصير الأجل، انظر: السيد أمين شلبي، **الوفاق الأميركي السوفيتي 1963 – 1976** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981)، ص 33 ـ 34.

(123) D. A. F. R. (1962): Soviet Military Aid to the Castro Regime; Statement by the President, September 4, 1962, p. 367.

وجود صواريخ هجومية في كوبا، وحذّرت في الوقت ذاته ممّا دعتــه «الخطة الإمبريالية الأميركية المسلحة» للتدخل في كوبا، وخطورة ذلك على السلام العالمي. وأكد البيان أن أي تحرك عسكري ضد كوبا سيعرِّض العالم كله للانزلاق إلى خضم حرب نووية عالمية، بينما أعاد البيان تأكيد استمرار دعم الحكومة السوفياتية لكوبا(124).

على الرغم من نفي السوفيات، كان كينيدي متشككًا، لكنه لم يكن يملك الدليل، وظل يحذّر من أن الولايات المتحدة لن تســمح بذلك. وفي بيان له في 13 أيلول/ســبتمبر قال إن الولايات المتحدة لن تقوم بتدخّل عســكري أحادي الجانب، لكن إذا عرَّض النفوذ الشيوعي في كوبا أمن الولايات المتحدة للخطر، بأي شكل، أكان في ما يتعلق بالقاعدة في غوانتانامو والمرور إلى قناة بنما أم في ما يتعلق بحياة المواطنين الأميركيين في هذه البلاد، أو إذا ظلت كوبا مُصرّة على تصدير «أغراضها العدوانية» بالقوة، أو التهديد بالقــوة، ضد أي أمة في نصف الكرة الغربي، أو أصبحت قاعدة عســكرية هجومية للاتحاد السوفياتي، فإن الولايات المتحدة ستتدخل حينذاك لحماية أمنها الخاص وأمن حلفائها. كما أشار كينيدي إلى أنه طلب من الكونغرس أن يفوض إليه استدعاء قوات احتياطية(125).

على المستوى الإقليمي دعت الولايات المتحدة إلى اجتماع غير رسمي لوزراء خارجية عدد من الدول اللاتينية (بوليفيا والدومينيكان وغواتيمالا وبنما) في 25 أيلول/سبتمبر، لمناقشة مسألة الأسلحة الكوبية، والتحضير لاجتماع غير رسمي في 1 تشرين الأول/أكتوبر1962. كما نُوقشت الإجراءات التي يجب اتّخاذها للسيطرة على تدفّق الأسلحة والأموال والدعاية إلى كوبا، وعلى حركة انتقال مجموعات من المواطنين اللاتينيين إلى كوبا للتدريب على «الفتنة»، وتكثيف إجراءات المراقبة في المنطقة الكاريبية(126).

---

(124) **السياسة الخارجية السوفياتية بين عامي 1965/1955**، تعريب خيري حماد (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1968)، ص 266.

(125) D. A. F. R. (1962): Further Statement by the President, September 13, 1962, p. 369.

(126) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII: Telegram from Secretary of State Rusk to the Department of State, New York, September 26, 1962, pp. 324- 325.

في اليوم التالي، 26 أيلول/سبتمبر، اجتمع وزير الخارجية الأميركي، راسك، مع عدد آخر من وزراء خارجية كلٍّ من تشيلي وهايتي وبيرو وفنزويلا ووزير خارجية المكسيك السابق، آرينوس. وركز الاجتماع على مسألة إعادة التحشيد العسكري السوفياتي، وضرورة القيام بعمل عسكري أميركي، وأنه إذا تحتم استخدام القوة فإن الولايات المتحدة ستستخدم العنف غير النووي، وتحاول التقليل من الخسائر، كما أنها ستحاول تفادي ذلك، قدر الإمكان، لأنه سيترك جروحًا دائمة طويلة في كوبا، وفي أماكن أخرى. وأكد راسك أن الولايات المتحدة تحاول اتّخاذ إجراءات عزل كوبا، وتمارس الضغط على الاتحاد السوفياتي، كما شدد على أن الولايات المتحدة غير راغبة في التفاوض مع الاتحاد السوفياتي حول المشكلة الكوبية، وأنه لا يمكن ربط الموقف في كوبا ببعض الحالات في مناطق أخرى، وتحديدًا برلين، فالولايات المتحدة «المرهقة» لا تريد استيراد الحرب الباردة إلى نصف الكرة الغربي، لكن السوفيات هم الذين جلبوا الحرب الباردة إلى المنطقة عبر كوبا، بحسب قول راسك[127].

بدا من الاجتماعات مع وزراء الخارجية اللاتينيين اهتمامهم باتخاذ بعض الإجراءات المشتركة في ما بينهم لتعزيز قدراتهم الدفاعية وموافقة فنزويلا على مقترحات الولايات المتحدة المتعلقة بإقامة دوريات بحرية وجوية للمراقبة الساحلية، وباستحداث نظام لتبادل المعلومات. كما بدا تعاون كولومبيا وموافقة البرازيل على الرغبة في عمل أقوى للسيطرة على تدفّق الأموال والوكلاء والمتدربين، وحق البلدان الكاريبية في اتخاذ إجراءات خاصة. كما حذت بوليفيا حذو البرازيل، أما المكسيك فكان موقفها غير واضح، بينما شكّلت تشيلي العقبة الرئيسة أمام الولايات المتحدة[128].

(127) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII: Telegram from Secretary of State Rusk to the Department of State, New York, September 27, 1962, p. 326.

(128) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII: Memorandum from the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Martin) to Secretary of State Rusk, Washington, September 30, 1962, pp. 328-329.

في لقاء غير رسمي لوزراء خارجية الجمهوريات الأميركية عُقد في واشنطن بتاريخ 2 - 3 تشرين الأول/أكتوبر 1962، استطاعت الولايات المتحدة الحصول على موافقة الوزراء على ضرورة مراقبة وصول الأسلحة والمواد كلها ذات الأهمية الاستراتيجية إلى النظام الشيوعي الكوبي، وكل ما من شأنه أَن يُستعمل للأغراض الهجومية ضد نصف الكرة الغربي. كما ناقش الوزراء التدخّل الصيني - السوفياتي في كوبا باعتباره محاولة لتحويل الجزيرة إلى قاعدة مسلحة للاختراق الشيوعي للأميركتين. وأكد المجتمعون ضرورة التصرف بموجب مبادئ النظام الإقليمي، ودعم مبادئ ميثاق منظمة الدول الأميركية، والعمل من أجل تقوية أمن نصف الكرة الغربي ضد كل عدوان من الداخل أو من الخارج[129].

هكذا واصلت الولايات المتحدة استعدادها للحظة التي تتأكد فيها بالدليل القاطع من وجود تهديد عسكري مباشر متمثّل في وجود صواريخ سوفياتية هجومية في كوبا. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر اكتشف الأميركيون إنشاء قاعدة سوفياتية لصواريخ متوسطة المدى في منطقة سان كريستوبال. وفي اليوم التالي أَكد استطلاع جوي أميركي ذلك، وتم إعلام مسؤولي الاستخبارات ووزارتي الدفاع والخارجية، وعلم كينيدي بالأمر في اليوم التالي[130].

في الفترة بين 16 و22 تشرين الأول/أكتوبر قامت إدارة كينيدي ببحث الموقف، ووضعت أكثر من استراتيجيا لمواجهته. واستقر الأمر على ضرورة المواجهة الحاسمة حتى لا تتعرض الولايات المتحدة للتشكيك في قدراتها وإمكاناتها في الدفاع عن أمنها القومي[131]. ومع رفض كينيدي استراتيجية الغزو الشامل لكوبا، أو الهجوم الجوي على الصواريخ بهدف القضاء عليها، وما قد ينتج من ذلك من تداعيات تضر بأمن الولايات المتحدة وصورتها،

(129) D. A. F. R. (1962): Communiqué of the Informal Meeting of American Foreign Ministers and Special Representatives, Washington, October 2-3, 1962, pp. 370 -371.

(130) Frederick H. Hartmann, The New Age of American Foreign Policy ([New York]: Macmillan, [1970]), p. 227.

(131) Newsweek, 15/10/1962.

خصوصًا مع التجربة الفاشلة في خليج الخنازير، واحتمال ردة فعل عنيفة من السوفيات قد تصل إلى هجوم على برلين، فإنه فضَّل العمل باستراتيجية حصار كوبا، بهدف منع وصول المواد الاستراتيجية إليها ووقف شحن الأسلحة الهجومية[132]، بحيث يبدو أن الهدف الأساس للحصار هو حل مشكلة الصواريخ فحسب، كما أنه تحرك عسكري محدود لا يفرض مواجهة مباشرة، ويسمح للاتحاد السوفياتي بمراجعة موقفه، كما أنه لا يستطيع أن يتخذ موقفًا عنيفًا نظرًا إلى التفوق البحري للولايات المتحدة في منطقة الكاريبي.

أصر كينيدي على اتخاذ قرار الحصار على الرغم من وجود آراء مغايرة داخل إدارته اعتبرت القرار الرد الأضعف الذي سيعطي كاسترو والسوفيات الفرصة لتحرك أكبر. وكان ذلك رأي كبار زعماء الكونغرس أيضًا الذين رأوا ضرورة اتخاذ قرار بالهجوم العسكري، ورُفض الحصار على أساس أنه عمل غير قانوني ويتعارض مع مبدأ حرية الملاحة، كما أن رفض الاتحاد السوفياتي للحصار واعتباره موجَّهًا إليه مباشرة بسبب وجود سفنه قد يستتبعان ردًا انتقاميًا من جانبه، لكن كينيدي اعتبر أن أي حل آخر هو الذي ستكون ردة فعله أعنف من الحصار، لذا أعلن قراره في خطابه في 22 تشرين الأول/أكتوبر 1962 [133]، قائلًا إنه تأكد بالدليل القاطع من أن سلسلة من قواعد الصواريخ الهجومية يتم إنشاؤها في كوبا، وأن خصائص مواقع الصواريخ تشير إلى أنها صواريخ بالستية متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية مسافة تزيد على 1000 ميل، وقادرة على ضرب واشنطن وقناة بنما والمكسيك، أو أي مدينة أخرى في الجزء الجنوبي الشرقي للولايات المتحدة وفي أميركا الوسطى والمنطقة الكاريبية. كما كان هناك مواقع إضافية غير مكتملة، وبدت مصمَمة لصواريخ بالستية متوسطة المدى قادرة على قطع مسافات أبعد من ذلك مرتين، وضرب أغلب المدن الرئيسة في نصف الكرة الغربي[134].

(132) PREM 11/3689, Telegram from the British Ambassador in Washington to Prime Minister Macmillan on October 22, 1962.

(133) PREM 11/3689, Kennedy's Television Address to the Nation, 22 October 1962, Text from a 1962 Telegram from the British Ambassador in the U. S. A.

(134) PREM 11/3689, and D. A. F. R. (1962), pp. 374 – 375.

أعلن كينيدي في خطابه الخطوات التي ستتخذها الولايات المتحدة لمنع استخدام هذه الصواريخ ضدها، أو ضد أي دولة أميركية أخرى. تلخصت تلك الخطوات في فرض حصار صارم حول كوبا لمنع شحن الأسلحة الهجومية إليها، وإرجاع السفن كلها المتجهة إلى كوبا من أي دولة أو ميناء، وتحمل أسلحة هجومية، مع زيادة مراقبة كوبا بصورة دقيقة ومستمرة بهدف متابعة محاولات زيادة عدد الصواريخ، ومدى الإذعان للقرار[135].

أكد كينيدي اعتبار أي هجوم نووي ينطلق من كوبا ضد أي أمّة في نصف الكرة الغربي هجومًا سوفياتيًا على الولايات المتحدة، وسيقابَل بردٍّ انتقامي كامل على الاتحاد السوفياتي. وكإجراء وقائي عسكري ضروري، قال كينيدي إن قاعدة غوانتانامو عُزّزت بوحدات عسكرية إضافية كي تكون في حالة تأهب واستعداد، وأن الولايات المتحدة دعت إلى اجتماع فوري لمنظمة الدول الأميركية للنظر في هذا التهديد لأمن نصف الكرة الغربي، عملًا بأحكام معاهدة ريو، وإلى اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي أيضًا لاتخاذ الإجراءات ضد هذا التهديد السوفياتي للسلام العالمي، مع تمسّك الولايات المتحدة بسحب الأسلحة الهجومية كلها من كوبا، تحت إشراف مراقبي الأمم المتحدة، قبل رفع الحصار. وفي آخر خطابه، دعا كينيدي خروتشوف إلى وقف هذا التهديد «الاستفزازي» و«المتهوّر» للسلام العالمي، والعمل معًا من أجل إنقاذ العالم من السقوط في هاوية الدمار[136].

في اليوم التالي، وحرصًا من الولايات المتحدة على أن تحصل على موافقة الدول اللاتينية على الحصار، اجتمع مجلس منظمة الدول الأميركية وقرر، وفقًا لمعاهدة ريو وما فرضته من التزام بتقديم المساعدة المتبادلة لمواجهة الهجوم المسلح ضد أي دولة أميركية. **أولًا**، الدعوة إلى تفكيك الصواريخ والأسلحة الأخرى كلها وسحبها من كوبا؛ و**ثانيًا**، التوصية باتخاذ الدول الأعضاء الإجراءات كافة، بموجب المادتين 6 و8 من المعاهدة الأميركية المشتركة

(135) PREM 11/3689.

(136) D. A. F. R. (1962), pp. 377 -378.

للمساعدة المتبادلة، بشكل منفرد وجماعي، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة، لضمان عدم استمرار حكومة كوبا في تسلّم مواد عسكرية قد تهدد سلام القارة وأمنها، من الاتحاد السوفياتي والصين، ولمنع الصواريخ في كوبا ذات القدرة الهجومية من أن تصبح تهديدًا فاعلًا لسلام القارة وأمنها[137].

كان هذا القرار تاريخيًا؛ إذ مثّل المرة الأولى التي سمحت الدول اللاتينية فيها باستخدام القوة المسلحة بموجب معاهدة ريو[138]. كما يُعتبر ذلك دليلًا على مدى نجاح المناخ السياسي الملائم الذي أشاعته السياسة الأميركية الجديدة وفاعليتها في تكوين تكتل مضاد للحكومات المعارضة لها والمتَّهَمة داخل المنظمة دائمًا بأنها شيوعية.

في 23 تشرين الأول/أكتوبر أعلن كينيدي فرض الحصار على كوبا، وأصدر أوامر بمنع تسليم الأسلحة الهجومية إليها، وكذا المعدات والتجهيزات العسكرية المرتبطة بها، وتفتيش السفن المبحرة إلى كوبا، مع اتخاذ وزير الدفاع الإجراءات اللازمة لذلك، واستخدام القوات البحرية والبرية الأميركية، والتعاون مع أي قوات قد تكون متاحة من جانب الدول اللاتينية الأخرى[139].

أمّا الاتحاد السوفياتي فتحتمت عليه مواجهة الموقف، واضطر إلى إعلان حال الاستعداد في قواته، بمن فيها قواته النووية الاستراتيجية. واتخذت دول حلف وارسو الاحتياطات العسكرية نفسها، وأصدرت الحكومة السوفياتية في 23 تشرين الأول/أكتوبر بيانًا حذّرت فيه الولايات المتحدة من أنها «تتحمل مسؤولية خطِرة تتعلق بمصير العالم، ومن أنها تلعب بالنار بشكل متهور». ودعا البيان جميع الحكومات والشعوب إلى الاحتجاج على الأعمال العدوانية الأميركية ضد كوبا، وشجب هذه الأفعال بشكل مطلق، ومنع الحكومة

(137) D. A. F. R. (1962): Resolution of the Council of the Organization of American States, Washington, October 23, 1962, p. 382.

(138) John Caspar Dreier, «The Organization of American States and United States Policy,» International Organization, vol. 17, Issue 1 (Winter 1963), p. 53.

(139) D. A. F. R. (1962): Interdiction of the Delivery of Offensive Weapons to Cuba: Presidential Proclamation 3504, October 23, 1962, pp. 383- 384.

الأميركية من بدء حرب نووية. كما أكد البيان أن الاتحاد السوفياتي سيبذل كل ما في وسعه لتجنّب الاعتداء[140].

في مجلس الأمن قدّم مندوب الاتحاد السوفياتي في 23 تشرين الأول/أكتوبر 1962 مشروع قرار رفض التدخّل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة، وانتهاك القواعد التي تحكم حرية الملاحة في عرض البحر، ودعا إلى إدانة أعمال حكومة الولايات المتحدة التي انتهكت ميثاق الأمم المتحدة وزادت من خطر الحرب. وأصرّ المندوب السوفياتي على أن تلغي حكومة الولايات المتحدة قرارها القاضي بتفتيش سفن الدول الأخرى المتجهة إلى كوبا، وأن توقف حكومة الولايات المتحدة أي نوع من أنواع التدخّل في الشؤون الداخلية لكوبا والدول الأخرى[141].

قدّم مندوب الولايات المتحدة مشروع قرار أميركي طالب بتفكيك الصواريخ والأسلحة الهجومية الأخرى كلها وسحبها فورًا من كوبا، وإرسال هيئة مراقبة تابعة للأمم المتحدة لتأكيد الالتزام بذلك، وتسريع التشاور بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في شأن إجراءات القضاء على تهديد أمن نصف الكرة الغربي، وسلام العالم، وتقديم تقرير في هذا الصدد إلى مجلس الأمن[142].

في اليوم التالي بعث الأمين العام للأمم المتحدة، يو ثانت (U Thant)، رسالة إلى كلٍّ من كينيدي وخروتشوف، دعا فيها إلى الامتناع عن أي عمل قد يُفاقم الوضع ويجلب معه خطر الحرب. وقال إن من المهم توفير الوقت لتمكين الأطراف المعنية من الاجتماع معًا لحل الأزمة بسلام، وتطبيع الموقف في الكاريبي. وتضمّن هذا الوقف الطوعي لكل شحنات الأسلحة إلى كوبا،

(140) Ponomaryov, Gromyko [and] Khvostov, p. 423.

(141) D. A. F. R. (1962): United States and Soviet Proposals to the United Nations Security Council, October 23, 1962, Soviet Draft Resolution, pp. 385- 386, and Ponomaryov, Gromyko [and] Khvostov, p. 423.

(142) D. A. F. R. (1962): United States and Soviet Proposals to the United Nations Security Council, October 23, 1962, United States Draft Resolution, p. 385.

والوقف الطوعي لإجراءات الحصار التي تضمنت تفتيش السفن المتجهة إلى كوبا، مؤكدًا أن ذلك سيسهل الموقف كثيرًا، ويعطي الوقت للأطراف المعنية للاجتماع، والمناقشة لإيجاد حل سلمي للمشكلة(143).

أكد كينيدي في ردّه على يو ثانت رغبته في التوصل إلى حل مرضٍ وسلمي(144). كما رحب خروتشوف بمبادرة يو ثانت، في ردّه على رسالته، وقال خروتشوف إن حكومة الاتحاد السوفياتي ترى أن الموقف خطِر للغاية، وتدعو إلى تدخل الأمم المتحدة(145).

في تلك الأثناء كانت السفن السوفياتية المقتربة من منطقة الحصار قد بدأت في تغيير مسارها، غير أن هذا التحرك من جانب الاتحاد السوفياتي لم يضع حدًا للحصار بحجة أنه لم يحقق الهدف الذي فُرض من أجله؛ إذ استمر بناء قواعد الصواريخ، وبدا أن هناك تزايدًا في عدد الصواريخ. لذا، لجأ كينيدي إلى البحث في استخدام وسائل جديدة لزيادة الضغط السياسي والعسكري والاقتصادي على الاتحاد السوفياتي، عن طريق تقوية الحصار، وإضافة مواد جديدة يفرض عليها، وزيادة عدد الطائرات لمراقبة التطورات في كوبا، وتدعيم إمكان الاتصال المباشر بشعب كوبا عن طريق إلقاء منشورات، وإمكان القصف الجوي والغزو، وإمكان إجراء محادثات مع الأمم المتحدة. وركز كينيدي على ضرورة استمرار الحصار وعدم تصعيد الموقف، وإبراز مدى خطورة الاستمرار في العمل في مواقع الصواريخ(146).

بدأ الموقف يسوء في 26 تشرين الأول/أكتوبر 1962؛ ففي موسكو نشرت جريدة الجيش السوفياتي **النجم الأحمر** خطبة ألقاها وزير الدفاع، مالينوفسكي، قال فيها إن القوات المسلحة السوفياتية هي في أقصى حالات

---

(143) D. A. F. R. (1962): Proposals by the Acting Secretary-General of the United Nations, Statement by V Thant to the Security Council, with Text of Message to President Kennedy and Chairman Khrushchev, October 24, 1962, pp. 386- 387.

(144) D. A. F. R. (1962): President Kennedy to U Thant, October 25, 1962, p. 391.

(145) D. A. F. R. (1962): Chairman Khrushchev to U Thant, October 26, 1962, pp. 391- 392.

(146) بدران، ص 313 - 314.

الاستعداد، وإن القوات المسلحة ستوجّه في أول إشارة إلى العمل الفوري ضد «العدو» ومراكزه العسكرية الاستراتيجية والاقتصادية. وفي واشنطن صدر عن البيت الأبيض بيان جاء فيه أن العمل في إقامة القواعد السوفياتية في كوبا مستمر، وبسرعة، والتقدم في مواقع الصواريخ على نطاق واسع، وأن النشاط في هذه المواقع يتجه إلى الحصول على قدرة أداء كاملة، وبأسرع وقت ممكن، ما يعني أنه لم يكن هناك نية في إزالة، أو وقف، العمل في مواقع الصواريخ تلك[147].

بدأت بين الطرفين، السوفياتي والأميركي، مرحلة المساومة التي عبَّرت عنها الخطابات المتبادلة بين كينيدي وخروتشوف الذي كتب إلى كينيدي، في 27 تشرين الأول/أكتوبر متسائلًا كيف أعطت الولايات المتحدة لنفسها الحق في إقامة الصواريخ في بريطانيا وإيطاليا وتركيا، وتوجيهها إلى الاتحاد السوفياتي، في وقت رفضت إقامة الصواريخ في كوبا التي تقع على بُعد 90 ميلًا من ساحل الولايات المتحدة، مع أن تركيا مجاورة للاتحاد السوفياتي. وعرض خروتشوف استعداد الاتحاد السوفياتي لإزالة الأسلحة «التي تسميها الولايات المتحدة هجومية»، على أن تزيل الولايات المتحدة أسلحتها المشابهة من تركيا، مع تعهد الاتحاد السوفياتي أمام مجلس الأمن باحترام حدود تركيا وسيادتها، وعدم التدخّل في شؤونها الداخلية، وعدم السماح بالعدوان على تركيا من أراضي الاتحاد السوفياتي أو من أراضي دول أخرى مجاورة لتركيا، على أن تفعل الولايات المتحدة الشيء نفسه تجاه كوبا[148].

اتضحت لغة المساومة في خطاب خروتشوف، وهو ما رفضه كينيدي، واعتبر قبوله بمثابة هدم لثقة حلفاء الولايات المتحدة فيها، وفي قدرتها على الدفاع عنهم. وحاول في ردّه على خروتشوف تجاهل ما جاء في رسالة الزعيم السوفياتي الأخيرة في ما تعلق بانسحاب القواعد الأميركية من تركيا،

(147) شلبي، ص 23.

(148) D. A. F. R. (1962): Chairman Khrushchev to President Kennedy, October 27, 1962, pp. 392-395.

لكنه ركّز على ما جاء في رسالة سابقة، في 26 تشرين الأول/أكتوبر، أكد فيها خروتشوف سحب الصواريخ السوفياتية في حال تعهد الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا، ورفع الحصار عنها. وجاء في خطاب كينيدي إلى خروتشوف أن الولايات المتحدة مستعدة لرفع الحصار وإعطاء تأكيدات ضد أي غزو لكوبا في حال أُزيلت الأسلحة من كوبا تحت رقابة الولايات المتحدة، والتعهد بضمانات ملائمة بوقف إدخال مزيد من الأسلحة إلى كوبا(149).

بدأت الأزمة تنفرج عندما ردّ خروتشوف على رسالة كينيدي بخطاب أذاعه راديو موسكو في 28 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن فيه أن الحكومة السوفياتية أصدرت تعليماتها بوقف العمل في مواقع الصواريخ، بل إزالتها وإعادتها إلى الاتحاد السوفياتي. وأثنى خروتشوف على ما جاء في رسالة كينيدي من التعهد بعدم غزو كوبا من جانب الولايات المتحدة، أو من أي دولة أخرى في نصف الكرة الغربي. وقال خروتشوف إن في مثل هذا الوضع تنتفي الدوافع التي حدت بالاتحاد السوفياتي إلى تقديم مساعدات من هذا النوع. لكنه لم يشر إلى اقتراحه السابق المقدَّم في 27 تشرين الأول/أكتوبر، وهو سحب قواعد الصواريخ السوفياتية من كوبا في مقابل سحب قواعد الصواريخ الأميركية من تركيا(150).

بذلك، انتهت حالة التوتر التي عاشها العالم أجمع على مدار ستة أيام، كادت كوبا خلالها أن تتسبب في اندلاع حرب عالمية ثالثة. لكن المسألة حُسمت بموافقة الاتحاد السوفياتي على سحب الصواريخ من كوبا، والتوقف عن بناء القواعد، وهو ما رحب به كينيدي واعتبره خطوة مهمة من أجل السلام العالمي(151).

بعد التأكد من أن الاتحاد السوفياتي فكك، بالفعل، مواقع الصواريخ

(149) D. A. F. R. (1962): President Kennedy to Chairman Khrushchev, October 27, 1962, pp. 396-397.

(150) D. A. F. R. (1962): Chairman Khrushchev to President Kennedy, October 28, 1962, pp. 397- 402.

(151) D. A. F. R. (1962): Statement by the President, October 28, 1962, p. 402.

«الهجومية» كلها في كوبا، ثم نقلها على سفن سوفياتية، أمر كينيدي وزير الدفاع الأميركي في 20 تشرين الثاني/نوفمبر1962 برفع الحصار البحري عن كوبا. كما أكد في تصريح له في اليوم ذاته أنه إذا لم تُستخدم كوبا لتصدير «الأغراضِ الشيوعية العدوانية، فسيكون هناك سلام في الكاريبي»، فيما أكد الوعد المشروط بعدم احتلال كوبا[152].

استمر خروتشوف في التصريح بأن الصواريخ التي نُصبت في كوبا لم يكن الهدف منها مهاجمة الولايات المتحدة، بل كانت بغرض الدفاع عن كوبا في مواجهة تهديد «الإمبرياليين الأميركيين»، كما جاء في تقريره الذي قدمه إلى مجلس السوفيات الأعلى في 12 كانون الأول/ديسمبر 1962، حيث نفى حاجة الاتحاد السوفياتي إلى قواعد عسكرية على أرض أجنبية، مؤكدًا أن في عصر القذائف العابرة للقارات والعالمية لا قيمة استراتيجية للجزيرة الصغيرة النائية (كوبا) للدفاع عن الاتحاد السوفياتي، لكنها دولة ضعيفة لا تمتلك قدرة على مواجهة هجوم من دولة كبيرة مثل الولايات المتحدة. ولو كان الهدف بدء حرب ضد الولايات المتحدة لما وافق الاتحاد السوفياتي على تفكيك الصواريخ التي وضعها في كوبا وأعدّها للإطلاق[153].

ذكر خروتشوف في تقريره أن الحكومة الأميركية من جهتها رفعت الحصار البحري عن كوبا، واستدعت سفنها الحربية من تلك المنطقة. كما سحبت القيادة الأميركية القوات والطائرات التي رُكّزت في منطقة فلوريدا للهجوم على كوبا، وسرّحت قوات الاحتياط التي استدعتها، وسحبت القوات الإضافية التي أرسلتها إلى غوانتانامو في فترة الأزمة. وفي الوقت نفسه أعاد كينيدي تأكيد الوعد الأميركي بأن كوبا لن تُغزى. ونظرًا إلى هذا ألغى الاتحاد السوفياتي

(152) D. A. F. R. (1962): Statement by the President, November 20, 1962, pp. 408- 409, and «President Kennedy, Press Conference Statement, 20 November 1962,» in: Michael H. Hunt, Crises in U. S. Foreign Policy: An International History Reader (New Haven: Yale University Press, 1996), p. 292.

(153) Alexander Dallin, Jonathan Harris and Grey Hodnett, eds., Diversity in International Communism; A Documentary Record, 1961-1963 (New York: Columbia University Press, 1963), and Nikita Khrushchev, «Report to the Supreme Soviet of the U. S. S. R.,» 12/12/1962, pp. 670- 674.

الإجراءات العسكرية التي التزم باتخاذها في ضوء تفاقم الأزمة على كوبا[154].

أثبت الشكل الذي حُسم به الموقف أن الاتحاد السوفياتي أدرك جيدًا التداعيات البالغة الخطورة في حال إصراره على إبقاء القواعد وعدم سحب الصواريخ، فضلًا عن أن الأزمة ثبّتت أقدام السوفيات في كوبا، إذ لم يكن ثمة إصرار أميركي على إزالة الصواريخ الدفاعية، كما أن الولايات المتحدة تعهدت بمنع أي محاولة من جانب الكوبيين المنفيين للعمل ضد كاسترو، وباتّباع سياسة عدم التدخّل وعدم غزو كوبا.

على الرغم من أن الأزمة أثبتت استعداد الولايات المتحدة للمخاطرة بالدخول في حرب نووية، وهو ما دعم القوة الأميركية، فإن قرار سحب الصواريخ السوفياتية كان محل نقد شديد، خصوصًا من الصحافة الصينية التي رأت أن الأمر كان يتطلب حزمًا أكثر، وطرحت إمكانية الصدام وتجاهل الأمم المتحدة. كما هاجمت كينيدي ودعمت موقف فيديل كاسترو ووصفته بالزعيم البطل. وقامت إحدى الصحف الصينية في 31 تشرين الأول/أكتوبر بحملة ضد ما سمّته «الجبن السوفياتي»، وقالت إن المهمة الأساس للثوريين الحقيقيين كانت أَن تعارض «استفزازات» الولايات المتحدة، وأن الصينيين سيقفون إلى جانب الشعب والكفاح الكوبيين إلى الأبد. واستمر عدد كبير من الصحف الأخرى في الهجوم على قبول السوفيات مطالب كينيدي، والإذعان لها، واعتبرت ذلك التهديد الحقيقي للسلام العالمي، حيث إن تلك التسوية جاءت في صالح ميزان القوة الأميركية، ودعمًا لسياسات الولايات المتحدة العدوانية الإمبريالية، ومتابعتها في المستقبل. كما دعمت بيجين القيادة الكوبية، وأرسلت إلى هافانا في 25 تشرين الأول/أكتوبر رسالة تحدثت فيها عن دعم «650 مليون صيني لإخوتهم الكوبيين». ونظم مئات الآلاف من الصينيين تظاهرات أمام السفارة الكوبية في بيجين[155].

(154) Dallin, Harris and Hodnett, and Khrushchev, «Report to the Supreme Soviet of the U. S. S. R.,» pp. 670-674.

(155) Dallin, Harris and Hodnett, pp. 656-657.

على الرغم من أن موقف خروتشوف من أزمة الصواريخ أغضب الصينيين الذين وصفوه بالأحمق بسبب وضعه القذائف في كوبا، وبالجبان بسبب إزالتها[156]، كان الزعيم السوفياتي يعتبر أن الأزمة انتهت بهزيمة سياسات الإمبريالية، وبنصر لسياسة «التعايش السلمي»؛ وذكر في خطابه أمام مؤتمر لحزب الوحدة الاشتراكي الألماني في 16 كانون الثاني/يناير 1963 أن الولايات المتحدة أُرغمت على التخلّي عن التدخّل العسكري في كوبا التي أصبحت في وضع أقوى، حتى إنها أضحت تؤرّق الإمبريالية الأميركية التي أعلنت أنها لا تتحمل وجود بلد اشتراكي في نصف الكرة الغربي، وتبذل قصارى جهدها للقضاء على ثورة كوبا[157].

كما حاول خروتشوف إصلاح العلاقات مع كوبا التي أثّرت فيها الأزمة، فبعث برسالة إلى كاسترو في 31 كانون الثاني/يناير 1963، أكد فيها استمرار دعم الاتحاد السوفياتي لكوبا الاشتراكية التي أزعجت الولايات المتحدة، وحثّه على استمرار الثورة، والعمل على تقوية الاقتصاد الكوبي، ووعد بمساعدة الاتحاد السوفياتي لدعمه وتقوية دفاع كوبا، في إطار دعم القوى الثورية في القارة اللاتينية ووحدة الدول الاشتراكية[158].

بالفعل، تحسّنت العلاقات السوفياتية - الكوبية إلى حد كبير، خصوصًا مع زيارة كاسترو الاتحاد السوفياتي في نيسان/أبريل - أيار/مايو 1963، وأعلن البيان السوفياتي - الكوبي، عقب المحادثات التي أُجريت في أثناء تلك الزيارة، أن الدولتين اتفقتا في موقفهما في الكفاح من أجل حماية السلام ودعمه، وأكدتا تقدم العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل كبير[159]. وتبع ذلك أيضًا تبادل الزيارات بين مسؤولي الدولتين.

(156) Walter LaFeber, America, Russia, and the Cold War, 1945-1980, 4th ed. (New York: Wiley, 1980), p. 229.

(157) Nikita Khrushchev, «Speech at the VI Congress of the Socialist Unity Party,» in: Dallin, Harris and Hodnett, pp. 746 -749.

(158) «Letter From Premier Khrushchev to Prime Minister Castro, 31 January 1963,» in: Hunt, pp. 292- 294.

(159) Ponomaryov, Gromyko [and] Khvostov, p. 423.

على الجانب الآخر، استمرت الولايات المتحدة في حشد الدول اللاتينية ضد كوبا، خصوصًا في ما تعلق بمحاولات تشكيل قوة إقليمية لمحاربة الشيوعية والمجموعات الثورية المسلحة، خصوصًا في منطقة الكاريبي. وأبدى عدد من القادة اللاتينيين استعدادهم للتعاون مع الولايات المتحدة في ذلك، مثل رئيس هندوراس فيلدا موراليس (V. Morales) الذي عرض تقديم التسهيلات كلها في أثناء أزمة الصواريخ، وعرض في لقاء له مع كينيدي تأسيس قوة كاريبية لمواجهة الشيوعية. كما اقترح أن يسبق ذلك إنشاء نظام أمني مدني لمقاومة الشيوعية، مؤكدًا أنه يستطيع إقناع القادة الآخرين في أميركا الوسطى بإنشاء قوة عسكرية مشتركة، في حين أكد كينيدي أن إنشاء جيش مشترك يوجب أن يتم في إطار منظمة الدول الأميركية لتفادي ما دعاه «وصمة عار الإمبريالية الأميركية». وأخذت إدارة كينيدي تدرس بالفعل مسألة العمل العسكري المشترك مع الجمهوريات الأميركية الوسطى لاستخدامها ضد المجموعات الفدائية «المتمردة»[160].

استمرت الحكومة الأميركية في الضغط على دول أميركا الوسطى لاتخاذ الإجراءات لخفض عدد رحلات السفر بين كوبا وتلك الدول، ومنع تدفق الأموال والدعاية والأسلحة الكوبية إليها، وتكثيف جهد كل دولة في مراقبة مياهها الإقليمية[161]، ومنع حركة الأشخاص من تلك البلاد من كوبا وإليها من خلال فرض عقوبات قانونية مشددة على السفر إلى كوبا. كما اقترحت عقد اجتماع لوزراء خارجية دول أميركا الوسطى وبنما والولايات المتحدة بشكل دوري من أجل مراجعة التدابير المتخذة لمراقبة الحركات الشيوعية المرتبطة بكاسترو والمتنقلة بين كوبا ودول أميركا الوسطى[162].

(160) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII: Memorandum of Conversation, Washington, November 30, 1962, Communism, Cuba and Caribbean Security, pp. 332-333.

(161) F. R. U. S. (1961- 1963), vol. XII: Circular Telegram From the Department of State to Certain Posts in the American Republics, Washington, March 13, 1963, pp. 337-338.

(162) F. R. U. S. (1961-1963), vol. XII: Circular Telegram From the Department of State to Certain Posts in the American Republics, Washington, March 14, 1963, pp. 339- 341.

استطاعت إدارة كينيدي أن تحصل على موافقة دول أميركا الوسطى على التنفيذ الفوري لمنع تدفق المعدات والتجهيزات العسكرية والدعاية والأموال من تلك البلاد، كما جاء في إعلان أميركا الوسطى الذي صدر في 19 آذار/مارس 1963 في مؤتمر سان خوسيه[163].

اعترضت الحكومة الكوبية في رسالة أرسلها مندوب كوبا إلى رئيس مجلس الأمن في 11 آذار/مارس 1963 على مواصلة الولايات المتحدة انتهاك مجال كوبا الجوي ومياهها الإقليمية، وما سمّته الرسالة «تنظيم أعمال التجسس والقرصنة في أنحاء الكاريبي كافة». وأكدت الرسالة أن الإدارة الأميركية أثارت منذ نهاية المفاوضات الدبلوماسية المتعلقة بالأزمة الكاريبية تهديدات وتوترات جديدة من أجل العدوان ضد كوبا، وأن الحكومة الأميركية اتخذت خطوات استعدادًا للهجوم على كوبا في مخاطرة ستدفع العالم إلى حرب نووية، بحسب الرسالة[164].

تفاقم الموقف في تشرين الثاني/نوفمبر 1963، عندما أعلنت الحكومة الفنزويلية في 3 تشرين الثاني/نوفمبر أنها اكتشفت مخبأ للأسلحة على شاطئ شبه جزيرة باراغوانا، في شمال غرب فنزويلا، وأنها اكتشفت بعد فحص الأسلحة أنها كوبية الأصل، وهو ما حاولت الحكومة الأميركية استغلاله ضد كوبا، وألحّت على الرئيس الفنزويلي بيتانكورت توجيه نداء إلى الحكومات الأخرى في المنطقة الكاريبية للتعاون في المراقبة المتعددة الأطراف من أجل اكتشاف محاولات نظام كاسترو لـ «تصدير الأسلحة، والرجال للأغراض التخريبية» وإحباط تلك المحاولات. لكن بيتانكورت، ولاعتبارات سياسية محلية، لم يقدم على ذلك، بينما كان الهدف من الضغط على الحكومة الفنزويلية لنشر موضوع الأسلحة الكوبية، بحسب تفسير الخارجية الأميركية، هو أن ذلك ارتبط بما أعلنه الرئيس كينيدي ووزير الخارجية الأميركي من

(163) F. R. U. S. (1961-1963), vol. XII: Editorial Note, p. 341.

(164) Yearbook of the United Nations 1963 (New York: Columbia University Press in Co-operation with the United Nations, 1965), p. 29.

بيانات وتصريحات حول ضمان الحكومة الأميركية لعدم تصدير نظام كاسترو الأسلحة والرجال في نصف الكرة الغربي، أي ما يعطي الحكومة الأميركية الذريعة للتدخّل[165].

على الرغم من أن بيانات الرئيس كينيدي ووزير خارجيته العامة أشارت بشكل واضح إلى العمل العسكري الكوبي ضد الجمهوريات الأميركية الأخرى، اعتبرت الخارجية الأميركية أن تفسير ما هو عمل عسكري اقترن بطبيعة الحادث، فكان من الممكن أن تفسره الإدارة الأميركية كما تريد، وفقًا لأهدافها ومصالحها، أو بحسب ما تقتضي الحاجة، على حد تعبير وزير الخارجية الأميركي[166].

تصاعد الموقف حتى ناقش مجلس الأمن القومي الأميركي في 10 كانون الأول/ديسمبر 1963 إمكان استخدام القوة في تفتيش السفن الكوبية في المياه الدولية، وبعض السفن التابعة للدول الأميركية الأخرى، وذلك عن طريق تفويض منظمة الدول الأميركية، لكن موقف المكسيك والبرازيل تجاه استخدام القوة كان حاسمًا، ما شكّل عائقًا أمام تفويض المنظمة لاستخدام القوة[167]، في حين استمر بيتانكورت في الدعوة إلى عمل مشترك حاسم من أجل القضاء على رأس جسر الشيوعية في أميركا اللاتينية، وإن لم يحدد ماهية الإجراءات التي قصدها[168].

في النهاية، يمكن القول إن على الرغم من تسوية أزمة الصواريخ الكوبية التي كانت أحد أهم الحوادث في العالم حينذاك، وتعهُد الولايات المتحدة بعدم الاشتراك في أي عمل ضد كوبا، كانت إدارة كينيدي حريصة على ملاحقة

(165) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII: Memorandum from Secretary of State Rusk to President Johnson, Washington, November 17, 1963, pp. 352 -353.

(166) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII, pp. 352 -353.

(167) F. R. U. S. (1961 – 1963), vol. XII: Record of Actions by the National Security Council Standing Group, Washington/ December 10, 1963, p. 355.

(168) F. R. U. S. (1961- 1963), vol. XII: Circular Telegram from the Department of State to Posts in the American Republics, Washington, December 4, 1963, pp. 353- 354.

حكومة كاسترو من الاتجاهات كلها، ما دفعها إلى اختلاق أي ذريعة لإزاحة الحكومة الاشتراكية الوحيدة في نصف الكرة الغربي؛ الحكومة التي هدد وجودها وجود الولايات المتحدة ونفوذها، ولم يكن من الطبيعي أن تقف الأخيرة مكتوفة الأيدي وهي ترى «الكاستروية» تنتشر في القارة اللاتينية، الأمر الذي هدّد بنمو الحركات الثورية اللاتينية، واحتمالات وجودها على رأس أنظمة الحكم، خصوصًا في منطقة الكاريبي وأميركا الوسطى. والمشكلة الأكبر كانت تبنّي معظم تلك الحركات الأيديولوجيا الماركسية، وهو ما كان سيؤدي، تباعًا، إلى وجود أكثر من كوبا واحدة، وبالتالي يوسع دائرة النفوذ السوفياتي الذي تعاظم حتى على المستوى العسكري، وبشكل لم يتوقّعه رجال «العم سام» قط، إذ وصل إلى حد إقامة قواعد للصواريخ على بعد 90 ميلًا من الساحل الأميركي.

سادسًا: غزو الدومينيكان

بعد تحقيق كثير من إنجازات البرنامج الإصلاحي لحكومة خوان بوش على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، ومع تزايد شكوك إدارة كينيدي في شأن تحالفات بوش مع الشيوعيين ونفوذهم في إدارته، رأت الإدارة الأميركية ضرورة التدخّل لإسقاط حكم بوش، خصوصًا بعد إقرار المجلس التأسيسي الدومينيكاني - الذي حاز فيه حزب بوش الأغلبية - دستورًا جديدًا في نيسان/أبريل 1963، اعتُبر من الدساتير الأكثر ليبرالية في أميركا اللاتينية، فضلًا عمّا اتخذته حكومة بوش من إجراءات أضرت بالمصالح الاقتصادية للإقطاعيين والأجانب في الدومينيكان[169].

لذا، دعمت الولايات المتحدة مجموعة من ضباط الجيش ورجال الأعمال الدومينيكانيين، والأوليغاركية الدومينيكانية في الانقلاب على بوش عن طريق وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، والبنتاغون ودبلوماسيي

(169) Jerome Slater, «The United States, the Organization of American States, and the Dominican Republic, 1961-1963,» International Organization, vol. 18, no. 2 (Spring 1964), p. 283.

السفارة الأميركية في الدومينيكان، وعلى رأسهم فريد سوميرفورد وسيربان بيمارسكو اللذان قادا الجناح المعادي لبوش في السفارة، ومجموعة الضباط الأميركيين في البعثة الاستشارية المرسلة إلى الجيش الدومينيكاني، وحرّضوا الجيش على ما دعوه «الفتنة الشيوعية». وعندما أعطت السفارة الأميركية الضوء الأخضر قامت مجموعة عسكرية برئاسة العقيد إلياس ويسين (Wessin) باعتقال بوش والقبض على المسؤولين في حكومته وعلى الشيوعيين المشتبه فيهم لنفيهم[170].

بعد تنصيب حكومة موالية للولايات المتحدة، أي ما سمّيت «الحكومة الثلاثية»، تصاعدت المعارضة ضدها حتى بدأت القوى الثورية، مثل حركة 14 يونيو الثورية والحزب الثوري الدومينيكي، حزب بوش، الإعداد لانقلاب عسكري مضاد ومناقشة الاستراتيجيات لاستعادة الحكم الدستوري. كما نظم بعض العسكريين في الجيش الدومينيكاني حركة هدفت إلى إعادة بوش إلى الرئاسة واستعادة الحكومة الدستورية، ومنهم المقدم رافاييل فرنانديز دومنغويث الذي بدأ بالتنظيم سرًا للقيام بانقلاب بعد سقوط بوش مباشرة. وبحلول ربيع عام 1965 انضم إلى المجموعة العسكرية الموالية لبوش عدد من الضباط، منهم قائد فريق القوات الخاصة في البحرية الكابتن مانويل رامون مونتيس آراتش، والمقدّم في قوة الشرطة الوطنية فرانسيسكو كامانو ديفيو، بينما لم يتحرك دونالد ريد كابرال (D. R. Cabral) رئيس الحكومة الثلاثية، ولا السفارة تجاه هذا التحرك، وهو ما سمح لهؤلاء الضباط الذين سُمّوا الدستوريين بالتوسع ودعم تنظيمهم[171].

انقسم الضباط الدستوريون في القوات المسلحة خلال فترة الإعداد للانقلاب إلى ثلاث مجموعات، دعمت إحداها الشعار الجماهيري بعودة بوش وإعادة الدستور، وطالب شعار آخر بإلغاء النظام المنبثق عن الانقلاب، وتكوين

(170) John Bartlow Martin, Overtaken by Events; the Dominican Crisis from the Fall of Trujillo to the Civil War (New York: Doubleday, 1966), p. 573, and L. Y. Keith, «The Imperial Mind and U. S. Intervention in the Dominican Republic, 1961-1966,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, University of Connecticut, 1999), p. 573.

(171) Gleijeses, pp. 104, 132, and 154.

هيئة حاكمة من الضباط الشباب، وإجراء انتخابات حرة، كما أرادت مجموعة ثالثة الاكتفاء بتطهير القوات المسلحة من دون أن تهتم بنوع الحكومة التي ستحقق المهمة. ومع تطور الحوادث انصهرت تلك التوجهات وقررت تنفيذ الانقلاب قبل الموعد المحدد له، ولا سـيّما بعد اعتقال بعض الضباط. وفي 24 أبريل/نيسان ثار جنود ثكنتين للمشاة، وخرج الشعب وأعضاء الأحزاب المعارضة إلى الشـوارع، بينما أعلن رئيس الحكومة ريد في بيان أذاعه التلفزيون الدومينيكاني تمرد الثكنتين، وأنه عيّن ويسـين على رأس القوات وعضوًا في «الحكومة الثلاثية» وأن على «المتمردين» أن يستسلموا[172].

تأكد مساء يوم 24 نيسان/أبريل وجود حركة جماهيرية في العاصمة، واعتمدت القوات الثائرة على الشعب، ودخلت المدينة معلنة شـعارات جماهيرية، وتغيّر الطابع العام للحادث، فتحول من انقلاب عسكري إلى انتفاضة شعبية. وفي 25 نيسان/أبريل احتل العسـكريون الثائرون المدينة بتأييد جماهيري كبير، وتوصّل العقيد كامانو إلى إقناع جنود حرس القصر بعدم المقاومة، واعتقل ضباطهم، ثم أعلن الثوار إعادة الحكومة الدستورية تحت القيادة الموقتة لخوسيه رافاييل مولينا أورينا (J. R. Molina Urena)، رئيس مجلس نواب 1963، في حين صمم بعض العسكريين على مقاومة الثورة التي تركزت في القوة الجوية الدومينيكانية، معقل الشعور المعادي لبوش في عام 1963، ورفض قائد القاعدة الجوية في سان إيزيدرو الانضمام إلى الثوار، بل قاد المعارضة ضد حركة الدستوريين[173].

في عصر يوم 25 نيسان/أبريل بدأ الصرع المسلح بين الطرفين، فقصف العسـكريون المعادون لبوش القصر الوطني بالطيران، وضُربت الأحياء السـكنية المجاورة بنيران الرشاشـات. وعندما رفض الدستوريون الاستسلام صعّدت القـوات المعادية للانتفاضة العنف ضدهم، بينما كان تعويل السـفارة الأميركية

(172) Gleijeses, p. 159.

(173) أيا كوندي، جوزي كويلو ونارسيسو، «الديناميكية ودروس ثورة الدومينيك،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الثاني عشر (كانون الأول/ديسمبر 1965)، ص 211، و Keith, pp. 191-192.

ورؤساء القوات المضادة للثورة على القوة الجوية لإخافة الثوار، فالبحرية كانت ضعيفة، والوحدات الرئيسة في الجيش انضمت إلى الدستوريين، لذلك اعتمد رئيس هيئة أركان القوة الجوية خوان سانتوس سيسبيدس على قوة طائراته لترهيب الثوار، باستهداف العاصمة التي تعرضت للقصف أول مرة في تاريخ الدومينيكان. لذا، استهدفت القوة الجوية أماكن ذات خصوصية، إلى جانب القصر، منها بنايات مهمة في سانتو دومينغو، مثل الكاتدرائية الأولى في الأميركتين، وقلعة كولومبوس التي يرجع تاريخها إلى القرن الخامس عشر(174).

في ذلك الوقت كان الهم الأميركي الرئيس بالنسبة إلى الحالة في الدومينيكان هو انتصار الشيوعية وتشكيل نموذج آخر لكوبا كاسترو؛ إذ سيطرت هذه الفكرة على عقول المسؤولين الأميركيين بشكل كبير، وبالتالي كان التصرف حيال الأزمة محصورًا في هذا الإطار. كما أن تقارير الاستخبارات المركزية غذت هذا التوجه، وأكدت أن طبيعة القتال في الدومينيكان تشابهت كثيرًا مع أساليب كاسترو الثورية(175).

زاد الموقف تعقدًا في صباح يوم 27 نيسان/أبريل، عندما توافد المواطنون الأميركيون المقيمون في الدومينيكان إلى أحد الفنادق، على الجانب الغربي لسانتو دومينغو، بعد أن شرعت السفارة الأميركية في إجلاء رعايا أميركيين من الدومينيكان. وقام الثوار باقتحام ذلك الفندق بحثًا عن معلق إذاعي حرض ضد الثوار اسمه بونيّا أيبار، فأصيب النزلاء الأميركيون بالذعر على الرغم من عدم تعرّضهم لأي أذى. وبالغت الإدارة الأميركية في تضخيم ما جرى في الفندق واتخذته ذريعة للتدخل في الدومينيكان؛ فكثيرًا ما ردّد مسؤولو السفارة والسفير، بينيت، نفسه في التقارير إلى جونسون أن الدومينيكانيين شعب همجي ومتوحش، ما شكّل جزءًا من رؤية جونسون نفسه للموقف(176).

---

(174) كوندي، كويلو ونارسيسو، ص 211، و Keith, pp. 191-192.

(175) David T. Jervis, «The United States Confronts Change in Latin America,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Temple University, 1985), p. 57.

(176) Lyndon B. Johnson Library (L. B. J. L.), National Security File, Countries: Dominican Republic (NSFCO), Box 38, Santo Domingo 1115, April 27, 1965.

في اليوم نفسه، قُصفت الأحياء السكنية في العاصمة تكرارًا، وحثّت سفارة الولايات المتحدة الجنرال ويسين ورؤساء القوات المعادية للثورة على عمل كل شيء ممكن لمنع سيطرة شيوعية، حتى لو كانت زيادة المقاومة ستؤدي إلى المزيد من إراقة الدماء(177).

لكن السفير بينيت دعا في الوقت نفسه مورينا أوربنا وأعضاء حكومته الموقتة إلى السفارة في عصر 27 نيسان/أبريل، واقترح عليهم طلب «الحماية العسكرية» الأميركية، لكن الثوار رفضوا وحاولوا إقناعه بالتوسط من أجل وقف إطلاق النار، لكنه أصر على تأنيبهم وازدرائهم، والتعامل معهم بغطرسة وتكبّر، الأمر الذي جاء بنتائج عكسية، إذ خرج أوربنا وبعض الضباط وجميع قادة الحزب الثوري الدومينيكاني من مكتب بينيت إلى سفارات بعض الدول الأميركية اللاتينية مباشرة، طالبين اللجوء، فيما احتج كامانو، وعاد إلى وسط المدينة مع ضباط عدة آخرين، وأعلن مواصلة القتال. وفي تصريح للمراسلين الأميركيين قال كامانو: «لن أنسى كم سخر سفيركم منا، ولذا قرّرنا القتال حتى الموت»(178). ومنذ تلك اللحظة ظهر كامانو بصفته زعيمًا للحركة العسكرية ونظيرًا لخوان بوش.

في ذلك الوقت، تصاعدت المواجهات العسكرية، وتمكنت 23 دبابة من قوات ويسين من اجتياز جسر دوارتي، لكنها أُبيدت. واستولى الثوار على حصن أوثاما (Ozama)، مقر قيادة قوات ويسين ومعقلها الأخير في العاصمة، وذلك بمساعدة أعداد كبيرة من الشعب استولت على الأسلحة التي كانت في الحصن. وأُقيمت المراقبة على استخدام الأسلحة، وأُنشئت مراكز حراسة، ونُظم الدفاع عن المدينة بواسطة وحدات منظمة من الشعب تألفت من عناصر مختلفة، عسكريين ومدنيين وعمال وطلاب ومثقفين، وغيرهم. وكان تدمير دبابات الجنرال ويسين والاستيلاء على حصن أوثاما بمثابة اندحار لجهاز القمع العسكري الذي أنشأه الأميركيون في عام 1924، ودعمه في ما بعد تروخيّو،

(177) Gleijeses, p. 218.

(178) Keith, pp. 203- 205.

وهدم الحاجز الرئيس الذي كان يحول دون تطوير الثورة، فوجّه الشعب جهده للقضاء على آخر مركز للمقاومة الانقلابية، قاعدة سانتو إيزيدرو العسكرية، حيث لجأ ويسين وشركاؤه، وهنا جاء الدور العسكري للولايات المتحدة، فنزلت القوات الأميركية أرض الدومينيكان[179].

بعد حمل المدنيين السلاح وهزيمة القوات المعادية للثورة أمام قوات كامانو، أرسل السفير بينيت إلى واشنطن يطلب إنزال جنود البحرية الأميركية لحماية المواطنين الأميركيين، ولتحجيم «السيطرة اليسارية» في الدومينيكان. كما ذكر بينيت أن رئيس البعثة العسكرية الأميركية عاد من اجتماع مع رؤساء القوات المعادية للثورة في سانتو إيزيدرو بأخبار كارثية، إذ أكد أن اليأس سيطر عليهم، وانهار عدد من الضباط، وأن أحد القادة في حالة هستيرية، كما أن العقيد بيدرو بينويت في القوات الجوية أخبر رئيس البعثة الأميركية أنهم سوف يستسلمون في حال عدم تقديم الولايات المتحدة مساعدة لهم. وعلى هذا الأساس طالبت السفارة بتدخل القوات البحرية الأميركية على جناح السرعة[180].

قبل إقرار الإنزال البحري الأميركي، أمر البيت الأبيض السفير بينيت بالحصول على بيان مكتوب من قادة القوات الدومينيكانية المعادية للثورة يشهد بأنهم ما عادوا يستطيعون ضمان أمن المواطنين الأميركيين. وفي الثامنة مساء 28 نيسان/أبريل، وبعد الاجتماع مع زعماء الكونغرس، أعلن الرئيس جونسون إنزال القوات «لحماية حياة الأميركيين» في سانتو دومينغو بعد تأكيده أن السلطات العسكرية في الدومينيكان غير قادرة على ضمان سلامة الأميركيين. ووفقًا لتعليماته إلى وزير الدفاع تم إنزال 400 من جنود البحرية الأميركية على شواطئ الدومينيكان في إطار عملية اعتبرتها الإدارة الأميركية

---

(179) كوندي، كويلو ونارسيسو، ص 213.

(180) L. B. J. L., National Security Council History (NSCH), Box 4, Santo Domingo 1142, 28 April, 1965.

تدخلًا محدودًا لرفع معنويات القوات المعادية للثورة والتعامل مع أي تهديد بالسيطرة الشيوعية[181].

كما ذكر مندوب الولايات المتحدة في مجلس الأمن أن رئيس الولايات المتحدة أمر بإنزال القوات الأميركية في جمهورية الدومينيكان كي تحمي المواطنين الأميركيين هناك، وترافقهم في الخروج بأمان، وأن الرئيس أخذ هذا القرار بعد أن أخبرته السلطات العسكرية في جمهورية الدومينيكان أن حياة الأميركيين كانت في خطر، وأن تلك السلطات عاجزة عن ضمان الأمان لهم، لذا كان المطلوب مساعدة من أفراد الجيش الأميركي[182].

لم يكن وراء التدخّل سوء تقويم جونسون وإدارته لخطر الشيوعية، أو التقدير المفرط لقوة الشيوعيين، بل كان الخطر الشيوعي مجرد ذريعة لتبرير تدخّل القوات الأميركية التي وصل عدد أفرادها في سانتو دومينغو إلى 33.000 فرد؛ ففي 30 نيسان/أبريل تم إنزال جنود المظلات الأميركيين في القاعدة الجوية سانتو إيزيدرو[183].

حاول جونسون الحصول على دعم منظمة الدول الأميركية. وفي 30 نيسان/أبريل 1965 أصدر مجلس المنظمة قرارًا دعا فيه الأطراف جميعهم إلى وقف إطلاق النار والعمليات العسكرية كلها، وإنشاء منطقة محايدة باعتبارها ملجأ وملاذًا آمنًا للجوالي الأجنبية، وضرورة احترام المعارضة حرمة تلك المنطقة[184]، وهذا ما أكده الرئيس في بيانه، في اليوم نفسه الذي أشار فيه إلى أن المعارضة مدعومة من الخارج، وتسعى إلى فرض هيمنتها على البلاد، «وهو

(181) D. A. F. R. (1965): Statement by the President on the Landing of the United States Troops, April 28, 1965, p. 234.

(182) Yearbook of the United Nations 1965 (New York: Department of Public Information, United Nations, 1967), p. 140.

(183) Jack K. Ringler and Henry I. Shaw, U. S. Marine Corps Operations in the Dominican Republic, April-June 1965 (Washington, D. C.: Historical Division, Headquarters U. S. Marine Corps, [1992]), p. 22.

(184) D. A. F. R. (1965): Resolution of the Council of the Organization of American States, Calling for a Cease-Fire and the Establishment of an International Neutral Zone of Refuge, Adopted April 30, 1965, pp. 236-237.

ما سيؤدي إلى تهديد التطلعات المشروعة للشعب الدومينيكاني، ومعظم قادته، من أجل التقدم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية». كما حفز جونسون في بيانه منظمة الدول للتدخل المباشر في الموضوع، مع دعم الولايات المتحدة لكل خطوة ستتخذها المنظمة[185].

في أول أيار/مايو 1965، اتخذ المؤتمر الاستشاري العاشر لوزراء خارجية الجمهوريات الأميركية قرارًا بتشكيل لجنة من ممثّلي خمس دول أعضاء في المنظمة للذهاب إلى جمهورية الدومينيكان، تكون مهمتها «إعادة السلام، والأوضاع إلى طبيعتها في تلك الجزيرة. والعمل من أجل وقف إطلاق النار، وضمان الإجلاء الآمن للمواطنين الأجانب»[186].

وصلت اللجنة الخاصة، برئاسة الأمين العام خوسيه مورا (J. Mora) إلى سانتو دومينغو في الثالث من أيار/مايو، وبدا أن مهمتها الرئيسة هي التحقيق في الادعاء الأميركي بالفتنة الشيوعية. ورفض ممثلو المكسيك وتشيلي وبيرو وفنزويلا تعيين مندوبين في اللجنة التي أوضح تقريرها انحيازها المعلن إلى السياسة الأميركية[187].

سعت إدارة أيزنهاور إلى الحصول على دعم بعض القادة اللاتينيين في إطار البحث عن حلفاء، كما سعت إلى الحصول على إقرار رسمي للاحتلال من الدول الأعضاء في منظمة الدول الأميركية؛ فإمكان إطالة العملية الأميركية في جمهورية الدومينيكان أقنع جونسون بضرورة الدعم الإقليمي. لكن على الرغم من وجود حلفاء وموالين لواشنطن، مثل النظام العسكري في البرازيل وأناستاسيو سوموثا (A. Somoza) في نيكاراغوا، وغيرهم، فإن بعض الدول التي شجبت قياداتها نهوض الإمبريالية الأميركية، مثل المكسيك وتشيلي، ظلت هي مصدر القلق الرئيس. هذا مع وجود رؤساء لاتينيين متردّدين حاول

---

(185) D. A. F. R. (1965): Statement by the President on the Responsibility of the Organization of American States, April 30, 1965, p. 237.

(186) D. A. F. R. (1965): Statement by the President on the Foregoing Decision, May 1, 1965, p. 240.

(187) Keith, pp. 251-252.

المسؤولون الأميركيون إقناعهم والتفاوض معهم، لكن كثيرين منهم طلب أدلّة حقيقية على الاشتراك الشيوعي في حركة الدستوريين، قبل إعلان دعمهم، مثل رؤساء بيرو وفنزويلا وكولومبيا الذين لم يقتنعوا بقائمة الأسماء التي وضعتها السفارة الأميركية في سانتو دومينغو وادّعت تورطها في صناعة الموقف في الدومينيكان[188].

حتى لا تُتهم إدارة جونسون باتّباع النماذج القديمة للدبلوماسية المسلحة، عملت من أجل اشتراك الدول الأعضاء في منظمة الدول الأميركية في قوة متعددة الأطراف لإعادة النظام في الدومينيكان؛ حيث واجهت هذه الإدارة، منذ اليوم الأول لإنزال قواتها في الدومينيكان اتهامات بالانتهاك الواضح لالتزامات سياسة عدم التدخّل. وفي السادس من أيار/مايو نجحت حكومة الولايات المتحدة في ذلك، إذ قرر المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الأميركية إنشاء قوة أميركية مشتركة من أجل جمهورية الدومينيكان[189].

عند مناقشة هذا القرار في مجلس الأمن قال مندوب كوبا إن منظمة الدول الأميركية أرادت بذلك تحويل العدوان الأحادي الجانب من الولايات المتحدة إلى عدوان متعدد الأطراف، وذلك في انتهاك صارخ للمواد الأساس لميثاق منظمة الدول الأميركية. كما أن إنشاء قوة مشتركة أمر غير شرعي، بموجب المادة 53 من ميثاق الأمم المتحدة. واتهم المندوب السوفياتي منظمة الدول الأميركية أيضًا، وقال إنها قامت تحت ضغط من الولايات المتحدة بأعمال لم يسبق لها مثيل، وغير شرعية، بما في ذلك إنشاء القوة المسلحة الأميركية المشتركة[190].

لذا، كثف موظفو إدارة جونسون جهدهم من أجل تصوير حركة الدستوريين بأنها واقعة تحت الهيمنة الشيوعية، ومحاولة الوصول إلى أدلّة

---

(188) Keith, p. 23.

(189) D. A. F. R. (1965): Resolution of the Tenth Meeting of Consultation of the Ministers of Foreign Affairs of the American Republics, Establishing an Inter- American Force for the Dominican Republic, Adopted May 6, 1965, pp. 251 -253.

(190) Yearbook of the United Nations 1965, p. 143.

أكثر إقناعًا على اشتراك الشيوعيين، وتحريضهم على الثورة. واتّبعت الإدارة مع زعيم الدستوريين كامانو ما اتّبعته مع خوان بوش من قبل، ونشطت الاستخبارات المركزية الأميركية لإثبات ذلك، لكن الموقف على الأرض لم يُتح لها ذلك، إلى حد كبير، نظرًا إلى القيود التي حجّمت نشاطها، وصعوبة تمييز الشيوعيين في القيادة الثائرة، لكن وكالة المعلومات الأميركية ادّعت في برقية وُزّعت على السفارات الأجنبية في واشنطن في الرابع من أيار/مايو أن أكثر من 12.000 شيوعي مسلّح عملوا في المنطقة الثائرة[191].

كما دأب المسؤولون الأميركيون على ازدراء كامانو ووصفه بأنه غبي وغير مبال وجبان، ولا يمتلك رؤية سياسية، في محاولة لتشويه صورته وتلويث سمعته ووقف الانجراف إلى حركته[192]، فيما تشابه مع السياسة التي اتُّبعت مع خوان بوش الذي لم تستطع الاستخبارات المركزية الأميركية تقديم الأدلة القاطعة على شيوعيته، فاضطرت واشنطن إلى الترويج بأنه شخص ضعيف، ووسمته بأبشع الصفات. هذا، مع تأكيدات مارتن، السفير الأميركي السابق في الدومينيكان الذي أرسله البيت الأبيض من أجل تسوية سياسية للموقف، بعد اجتماع له مع الثوار في الثاني من أيار/مايو، بأن كامانو ومستشاريه شيوعيون ومتطرفون، وأن كاسترو سيطر على الثورة في الدومينيكان، بل وصف مارتن كامانو بأنه «دومينيكاني كاستروي»[193].

في 7 أيار/مايو دعمت الولايات المتحدة تشكيل حكومة موقتة دُعيت «حكومة إعادة البناء الوطني»، برئاسة الجنرال أنطونيو إمبيرت باريرا (A. I. Barrera)، مستندة إلى ادّعاء أن التسرب الشيوعي أفقد نظام كامانو شرعيته، لكن الحكومة المدعومة من واشنطن لم تمثّل سوى قوات الاحتلال الأميركية، حتى وُصفت بأنها «حكومة بلا شعب»[194].

---

(191) F. O. 371/179332, Santo Domingo to the Foreign Office, no. 41, May 4, 1965.

(192) F. O. 371/179330, Santo Domingo to the Foreign Office, no. 34, May 1, 1965, and PREM 13/233, Washington to the Foreign Office, no. 11187, May 4, 1965.

(193) Martin, p. 676.

(194) Keith, p. 256.

في الوقت نفسه، ونظرًا إلى تضارب التقديرات الأميركية لعدد الشيوعيين في صفوف الثوار الدومينيكانيين، استمرت سيطرة التناقض والتردد وعدم الدقة على تصريحات المسؤولين الأميركيين، لكنهم أصرّوا دائمًا على أن الشيوعيين كُثر، وأن قدرتهم العالية على التدريب والتنظيم والتخفي جعلت حصرهم بشكل دقيق صعبًا للغاية. كما أن ذلك كان سببًا في سيطرتهم على الثوار «المشوشين» الذين كانوا فريسة سهلة للقيادة الشيوعية المنضبطة(195).

دخلت الولايات المتحدة مع كامانو الذي كان قد انتُخب رئيسًا دستوريًا في ذلك الوقت في مفاوضات قادها ماكجورج بندي (McGeorge Bundy)، مساعد الرئيس جونسون الخاص لشؤون الأمن القومي، الذي ذهب على رأس وفد سري إلى سانتو دومينغو، وكانت العاصمة وقتذاك تحت سيطرة القوات الدستورية ومطوَّقة من القوات الأميركية(196). وكان جونسون يريد الوصول إلى تسوية سياسية مع كامانو، خصوصًا مع فشل القوة العسكرية الأميركية في إسكات طلبات الثوار لإعادة الحكومة الدستورية. كما أن المواجهة المستمرة بين القيادة الثائرة والحكومة الموقتة تحت قيادة أنطونيو إمبيرت باريرا، المدعومة أميركيًا، أحرجت المسؤولين الأميركيين الذين فضّلوا بديلًا ديمقراطيًا ومعاديًا للشيوعية بشكل موثوق لكلا النظامين(197).

لم تنجح المفاوضات مع كامانو، ولا مع خوان بوش نفسه الذي أرسلت واشنطن إليه مارتن للتفاوض معه؛ إذ رفض بوش عرض الأميركيين بالاعتراف به رئيسًا للدومينيكان في مقابل إعلانه أن الشيوعيين هيمنوا على حركة الثوار، ما اعتبره الأميركيون غباءً من بوش، ودليلًا على كل ما سبق أن وصفوه به قبلًا، من أنه غير واقعي ولا مبالٍ بالخطر الشيوعي الذي سبق واخترق إدارته، وأنه ساذج وسلبي ولا يمتلك القدرة على القيادة(198).

---

(195) L. B. J. L., National Security File, Files of Gordon Chase (N. S. F.G. C.), Box 2, Communist Efforts to Take Over the Revolt in the Dominican Republic, May 14, 1965.

(196) كوندي، كويلو ونارسيسو، ص 215.

(197) Keith, p. 306.

(198) PREM 13/233, Washington to the Foreign Office, no. 1187, May 4, 1965.

على ذلك، أدرك الأميركيون أن الوضعين العسكري والسياسي لن يتيحا لهم إحراز نتائج مرضية على مائدة المفاوضات، فقرروا إعادة تسليح قوات ويسين وتشجيعها على الهجوم في منتصف أيار/مايو. ودارت معركة في المنطقة الشمالية من العاصمة استمرت ثمانية أيام، ثم اتفق الطرفان على وقف إطلاق النار في 21 أيار/مايو 1965 [199].

في أثناء ذلك، وفي اجتماع مجلس الأمن في 14 أيار/مايو قال رئيس المجلس إن الأمين العام تلقّى برقية من جوتين كيوري (J. Cury)، وزير الشؤون الخارجية للحكومة الدستورية لجمهورية الدومينيكان، طلب فيها الدعوة إلى اجتماع عاجل لمجلس الأمن، للنظر في الموقف الناتج من تحركات القوات الأميركية خارج مواقعها في «منطقة الأمن» والحزام الأميركيين التي كان قد اتفق عليها، وقصف محطة إذاعة سانتو دومينغو بثلاث طائرات P-51، ما نتج منه سقوط عدد كبير من الضحايا ووقوع أضرار. لكن مندوب الولايات المتحدة أنكر هذه التهم، وقال إن الهجوم الجوي كان من طائرات دومينيكانية من دون علْم أميركي[200].

قرر مجلس الأمن إرسال مندوب إلى الدومينيكان وتقديم تقرير إلى المجلس حول الأوضاع هناك. كما دعا جميع الأطراف للتعاون معه، ووجه نداءً بوقف إطلاق النار[201]. وذهب خوسيه أنطونيو مايوبرا إلى جمهورية الدومينيكان ممثِّلًا الأمين العام.

في 28 أيار/مايو 1965 أعلن جونسون في خطاب له إرسال قوة أميركية مشتركة لحفظ السلام إلى الدومينيكان، وأن الولايات المتحدة أخرجت 1600 جندي من الجزيرة، وأمرت بالبحث في موضوع عمليات انسحاب أخرى ممكنة، لكنها انتظرت حتى يتأكد قادتها العسكريون من أن الانسحاب

---

(199) Yearbook of the United Nations 1965, p. 146.

(200) Yearbook of the United Nations 1965, p. 144.

(201) D. A. F. R. (1965): Resolution of the United Nations Security Council, Asking the Secretary-General to Send a Representative to the Dominican Republic, Adopted May 14, 1965, p. 254.

آمن ومبرَّر، مع وصول القوات الأميركية اللاتينية الأخرى، واستقرار الوضع العسكري. ثم قال جونسون: «نحن لا نريد أي أرض، ولا نريد فرض رغبتنا على أحد... وسننضم إلى دول منظمة الدول الأميركية في معارضة السيطرة الشيوعية في نصف الكرة الغربي، والضغط من أجل تغيير الأنظمة الإقطاعية التي تحرم الناس في نصف الكرة الغربي حقهم في العدالة الاجتماعية، والتقدم الاقتصادي»[202].

في نهاية أيار/مايو استؤنفت المفاوضات باشتراك مندوبي منظمة الدول الأميركية، ووضِع برنامج على أساس «نقاط كامانو الخمس»[203]، فنصّ على إعادة دستور 1963، واستئناف نشاط البرلمان الوطني، واشتراك الشخصيات الديمقراطية في الحكومة المقبلة، وإبقاء الدستوريين في المناصب القيادية في الجيش، والانسحاب الفوري لقوات التدخّل. وعلى هذا الأساس عُقد اتفاق في بداية حزيران/يونيو، واتُّفق على تشكيل حكومة دستورية على رأسها أنطونيو غوزمان (عضو في حزب بوش، ووزير الزراعة في حكومته)، لكن رفض شخصيات في إدارة أيزنهاور هذا التفاهم أدّى إلى مزيد من المناورة لانتزاع تنازلات أكبر. وحتى تتوافر الظروف لذلك شن المتدخلون في 15 و16 حزيران/يونيو هجومًا عنيفًا اشتركت فيه علنًا وأول مرة قوات الولايات المتحدة. واشتبكت قوات كامانو مع «قوة السلام الأميركية المشتركة» التي كانت تديرها قوات الولايات المتحدة، على طول المواقع المنشأة حديثًا من أجل تلك القوة[204].

اشتركت الجماهير المسلحة الدومينيكانية في مقاومة قوات المتدخلين التي تعرضت لخسائر ملحوظة. وبعد الاتفاق على وقف إطلاق النار، بمساعدة الأمم المتحدة، استمرت قوات الولايات المتحدة في قوة السلام الأميركية المشتركة في احتلال حوالى 13 بناية. ومع ذلك، اتهمت الولايات المتحدة

---

(202) D. A. F. R. (1965): Address by the President at Baylor University, Waco, Texas, May 28, 1965, pp. 258 -262.

(203) كوندي، كويلو ونارسيسو، ص 216.

(204) Yearbook of the United Nations 1965, p. 150.

قوات كامانو، عند مناقشة المسألة في مجلس الأمن، بأنها انتهكت وقف إطلاق النار، وأن استفزازاتها أرغمت قوات السلام المشتركة على توسيع منطقة سيطرتها لأغراض أمنية. بيد أن ممثل الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن اتهم قوات الاحتلال الأميركية بأنها كانت تنفذ عمليات عسكرية ضد «الحكومة الدستورية» كي تجبرها على قبول حكومة مفروضة من واشنطن. وبدا واضحًا أن قوات السلام المشتركة عقّدت الموقف، مع ملاحظة أنها تكوّنت من 1700عنصر من 6 دول أميركية لاتينية، و12.400 عنصر من قوات الولايات المتحدة[205].

أدّى تعقّد الموقف في ميدان المعركة إلى قبول الدستوريين في نهاية آب/أغسطس المصالحة والتسوية التي قضت بتشكيل حكومة موقتة برئاسة هكتور غارسيا غودوي (H. G. Godoy)، باعتبارها الحكومة الوحيدة والمستقلة للدومينيكان، ونزع السلاح، واتخاذ إجراءات لاسترداد السلاح من المدنيين، وصون النظام العام، وانسحاب «القوة الأميركية المشتركة لحفظ السلام». ووقّع زعماء الدستوريين هذا الاتفاق، وتعهّدوا بدعم حكومة غارسيا الذي نُصّب في الثالث من أيلول/سبتمبر رئيسًا للحكومة الموقتة[206]. وأعلنت الولايات المتحدة بعدها بأيام اعترافها بالحكومة الموقتة ودعمها لها[207].

واجهت الولايات المتحدة بعد الغزو، وفي أثنائه، كثيرًا من النقد والتّهم والإدانة الدولية لعدوانها على إحدى دول منظمة الدول الأميركية التي بدت حقًّا «وزارة مستعمرات» أميركية؛ فهذه المنظمة التي أنشئت، أساسًا، لمنع العدوان، أصبحت وسيلة لشرعنة العدوان، إذ استخدمتها الولايات المتحدة لإضفاء الشرعية على تدخّلها في الدومينيكان، وهو ما هدد النظام الأميركي المشترك الذي، كما ذكر الرئيس التشيلي فراي، «تلقى ضربة أخلاقية خطِرة»[208].

(205) Yearbook of the United Nations 1965, pp. 150 – 151.

(206) Yearbook of the United Nations 1965, p. 153.

(207) D. A. F. R. (1965): Statement Announcing United States Recognition and Support of the Provisional Government, Released at Austin, Texas, September 4, 1965, pp. 265-266.

(208) James Petras, «After the Chilean Presidential Election: Reform or Stagnation?» Journal of Inter-American Studies, vol. 7, no. 3 (July 1995), p. 384.

على الرغم من معارضة بعض الدول الأعضاء في المنظمة للتدخّل العسكري، وشجبه علنًا، فإن دولًا أخرى سلّمت به وانصاعت للرغبة الأميركية، في حين تردّدت حكومات أخرى تحت ضغط شعوبها، خصوصًا أن المواقف الشعبية في الدول اللاتينية كافة نددت بالاعتداء على الدومينيكان، وخرجت فور شن العدوان تظاهرات احتجاجية في كل من تشيلي وأوروغواي والأرجنتين والبرازيل والمكسيك وبنما وكوستاريكا وكولومبيا وفنزويلا وبيرو والإكوادور، وشملت هذه التظاهرات الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والفئات السياسية كلها، فيما أجبرت تلك الحركة الجماهيرية بعض الحكومات على عدم المشاركة في إرسال قوات إلى الدومينيكان[209].

امتد الغضب إلى كثير من دول العالم التي شجبت العدوان على الدومينيكان. وعلى مستوى الأحزاب أصدر ممثلو الأحزاب الشيوعية الثمانية عشر لبلدان أوروبا الغربية، المجتمعة في مؤتمر بروكسل في 1 – 3 حزيران/يونيو 1965، بيانًا دان التدخّل العسكري الأميركي «الدموي، الاعتباطي، الرامي إلى فرض حكومة خاضعة للولايات المتحدة»، وعدم أحقية منظمة الدول الأميركية في الحلول محل شعب الدومينيكان في حل مشكلاته الداخلية، وأعلن البيان تضامن تلك الأحزاب مع الشعب الدومينيكاني[210].

على مستوى الحكومات، أعلنت حكومات الدول الاشتراكية ومعظم الدول الآسيوية والأفريقية دعمها لشعب الدومينيكان، بصورة واضحة، وطالبت بسحب القوات الأميركية من البلاد ووقف التدخّل في شؤونها[211].

أمّا الاتحاد السوفياتي فاحتج منذ بداية الغزو؛ ففي الأول من أيار/

---

(209) ألبيرتو فيراري وجوزي فورتوني، «الإمبريالية تعلن الحرب على الشعوب،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الحادي عشر (تشرين الثاني/نوفمبر 1965)، 145 - 146.

(210) «وثائق اجتماع الأحزاب الشيوعية في بلدان أوروبا الرأسمالية 1-3 حزيران/يونيو 1965: رسالة إلى شعب الدومينيكان،» **الوقت**، السنة التسعة، العدد 9 (أيلول/سبتمبر 1965)، ص 6.

(211) **السياسة الخارجية السوفياتية بين عامي 1965/1955**، تعريب خيري حماد (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1968)، ص 182.

مايو 1965 طالب بعقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن للنظر في مسألة التدخّل المسلح للولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لجمهورية الدومينيكان، واتخاذ إجراءات عاجلة لإحباط هذا التدخّل. وعند بداية مناقشة المسألة في مجلس الأمن في 3 أيار/مايو (عقد مجلس الأمن 30 اجتماعًا للبحث في الحالة القائمة في الدومينيكان على امتداد الفترة بين 3 و26 تموز/يوليو1965) قال ممثل الاتحاد السوفياتي إن الولايات المتحدة بدأت، بذريعة تأمين سلامة الأميركيين، تدخلًا مسلحًا في جمهورية الدومينيكان، في محاولة لإبقاء دكتاتورية في السلطة مكروهة من الشعب الدومينيكاني، لكنها ملائمة لمصالحها الخاصة[212].

كما ذكر المندوب السوفياتي أن عملية إنزال جنود البحرية وجنود المظلات الأميركيين كانت بمثابة عدوان مباشر انتهك ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأميركية، وأنها تصرفت من دون استشارة أعضاء المنظمة، ثم واجهتهم بالأمر الواقع. وجاءت الدعوة إلى انعقاد مجلس المنظمة بعد إنزال القوات الأميركية في الدومينيكان، فيما حاولت استخدام المنظمة لخدمة أهدافها الخاصة. وطلب المندوب السوفياتي من مجلس الأمن أن يدين المجلس التدخّل، ويطلب الانسحاب الفوري للقوات الأميركية من جمهورية الدومينيكان، لما له من تأثير الموقف في السلام والأمن العالميين، وهو ما طلبه مندوب كوبا أيضًا[213].

في 4 أيار/مايو 1965 جدّد الاتحاد السوفياتي طلبه بالانسحاب الفوري للقوات الأميركية من أرض الدومينيكان، وذلك في مسوّدة القرار الذي قدّمه الوفد السوفياتي وطالب فيه بإدانة التدخّل العسكري في الدومينيكان[214].

على الرغم من موقف السوفيات هذا، ومن الغضب الدولي وإنعاش الاحتلال العسكري للدومينيكان الذكريات السيئة لاحتلال خليج الخنازير،

---

(212) Yearbook of the United Nations 1965, pp. 140- 141.

(213) Yearbook of the United Nations 1965, pp. 140- 141.

(214) Yearbook of the United Nations 1965, p. 142.

وعمليات الاحتلال العسكرية الأميركية لبعض الدول اللاتينية في أوائل القرن العشرين، كان الهمّ الأكبر لجونسون منع وجود كوبا أخرى، والحيلولة دون سيطرة شيوعية على الأوضاع في الدومينيكان، في حين اهتم موظفو إدارته اهتمامًا كبيرًا بالتغلّب على الشكوك في الداخل والخارج في شأن دوافع الإدارة الأميركية في غزوها للدومينيكان، وهو ما حاول مستشارو جونسون تأكيده، وكثيرًا ما أبلغوا رئيسهم أن الأمر يحتاج إلى حقائق وأرقام قبل التمادي في ترديداتهم «التسرّب الشيوعي» إلى حركة الدستوريين في الدومينيكان. لكن جونسون، ومنذ البداية، سيطر على رؤيته للأزمة في الدومينيكان انشغالُه بالكاستروية وحرب فيتنام، فأصر على أن مناهضة الشيوعية ذريعة كافية للتدخّل الأميركي، حيث وصف العمليات في الدومينيكان، بعد يومين من الإنزال الأول للقوات الأميركية، وفي اجتماع البيت الأبيض في 30 نيسان/أبريل، بأنها معادية للشيوعية[215].

في هذا الاجتماع شارك جونسون في قلقه من سيطرة حكومة شيوعية على الدومينيكان، وزيرُ الدفاع الأميركي روبرت مكنمارا (R. McNamara) الذي قال إن الولايات المتحدة قاومت الشيوعية في أنحاء العالم كلها، في فيتنام ولبنان واليونان، لكن ماذا تفعل والشيوعية عند بابها؟ وكما أكد وزير الخارجية دين راسك، فإنهم لا يستطيعون التحقق من أن جميع الثوار شيوعيون، أو احتمال انعطافهم شيوعيًا. لكن جونسون أصر على أن في الدومينيكان كثيرين من الزعماء المحتمل أن يصبح كلٌّ منهم كاسترو آخر، لذا أنهى جونسون كلامه قائلا: «بحق الجحيم ماذا يمكن أن نعمل في فيتنام إذا لم نستطع تطهير الدومينيكان»[216].

يتضح من ذلك أن جونسون طبّق في تدخله في الدومينيكان مبدأ مناهضة شيوعية الحرب الباردة الخاص بأميركا اللاتينية، من دون أي اعتبارات أخرى. وكان الهدف الأساس للتدخل بالنسبة إليه، وبعض مستشاريه، مثل بندي، هو

(215) L. B. J. L., President's Office Files, Box 13،Jack Valenti, Meeting Notes, April 30, 1965.

(216) L. B. J. L., President's Office Files, Box 13،Jack Valenti, Meeting Notes, April 30, 1965.

محاربة الكاستروية، ومنع النموذج الكوبي، فكان التدخّل للقضاء على الثوار الرد الملائم لمواجهة مثل هذا التهديد.

عمل مسؤولو إدارة جونسون طوال فترة الغزو على تبرير استخدام القوة العسكرية الأميركية ضد حركة الثوار. واقتنع جونسون بضرورة إعلان مسوّغات العملية، خصوصًا مع تصاعد ردات الفعل الغاضبة تجاه الغزو الأميركي، ووضوح تعرّض صدقية الإدارة للخطر، وهو الاتجاه الذي تزعّمه بعض مسؤولي الإدارة، الذي أصر على أن تُقدم الاستخبارات المركزية حقائق وأرقامًا وأسماء وعناوين وصورًا، أي ملفات كاملة تتعلّق بجميع من يُشتبه في كونهم شيوعيين ضمن حركة الثوار[217].

بدأ جونسون تأكيد وجود «خطر شيوعي» في الدومينيكان من ناحية، ونفى من ناحية أخرى أن يكون هذا هو السبب الوحيد للتدخّل؛ ففي 2 أيار/مايو 1965 أكد في خطاب متلفز حول أهداف التدخّل في الدومينيكان أن تهديدًا شيوعيًا جديدًا ظهر في الكاريبي، مُدّعيًا أن كثيرين من الزعماء الشيوعيين تدرّبوا في كوبا، وكانوا ينتظرون الفرصة لزيادة الفوضى من أجل كسب موطئ قدم لهم والانضمام إلى الثورة، وأن ما بدا ثورة ديمقراطية شعبية لإعادة خوان بوش تحوّل بعد قليل، وتمت السيطرة عليه بالفعل، ووضِع في أيدي فرقة من «المتآمرين الشيوعيين»، وأن كثيرين من زعماء «التمرد» الأصليين، أتباع الرئيس بوش، لجأوا في السفارات الأجنبية بعد أن حلّت «القوات الشرّيرة» الأخرى محلهم[218].

كما أعلنها جونسون صريحة بقوله: «لن نسمح بتأسيس حكومة شيوعية أخرى في نصف الكرة الأرضية الغربي». وبشأن تأكيد وجود خطر هدد حياة الأميركيين، قال جونسون إن الموقف كان خارج السيطرة، ولم تستطع الشرطة

(217) L. B. J. L., President's Office Files, Box 13, Jack Valenti, Meeting Notes, April 30, 1965.

(218) D. A. F. R. (1965): Purposes of the United States Intervention: Broadcast Statement by the President, May 2, 1965, pp. 241 – 247, and D. A. H., Johnson's Statement on American Republic, May 2, 1965, pp. 727 -728.

الدومينيكانيـة حماية أرواح الأميركيين أو أرواح المواطنين الأجانب. وذكر جونسـون أن السفير بينيت بعث ببرقية أكد فيها أن الحل الوحيد لحماية حياة آلاف الأميركيين وآلاف المواطنين الآخرين، هو الإنزال الفوري للقوات الأميركية. وأردف جونسـون أن برقية وصلت إليه من السفارة في الدومينيكان أكدت أنه في حال عدم إرسـال قوات أميركية فورًا، فإن أميركيين وغير أميركيين، رجالًا ونساء، سيلقون مصرعهم في الشوارع، فكان ذلك ما برّر جونسون به إعراضه عن المخاطرة بالتشاور أو التأخير، بحسب تعبيره[219].

كان هذا البيان محل نقد شديد من السياسيين والصحافيين الأميركيين والغربيين، عمومًا؛ حيث أدين وصف جونسون لثورة الدستوريين بالتهديد الشـيوعي، ووُصِف بأنه أحمق ومتهور، خصوصًا مع عدم وجود أدلة مقْنعة في شأن حجم مشاركة الشيوعيين في قيادة الثورة الدومينيكانية، وهو ما أكده كثيرون من مراسلي الصحف الأجنبية في الدومينيكان الذين شكّكوا في صدقية القوائم الشـيوعية التي حوت أعداد الشيوعيين في القوات الثائرة، فأدى ذلك إلى وصف ما دعته الإدارة الأميركية «الخطر الشيوعي» بأنه وهم كبير من صنع خيال الأميركيين لتبرير تدخلهم. وعلى حد تعبير بـوش، فإن ما حدث في الدومينيكان كان «ثـورة ديمقراطية حطّمتها القيادة الديمقراطية للعالم»[220]. وبدأ الحديث عمّا سمّي «فجوة الصدقية» بين ما كان يقوله جونسون حول السياسة الخارجية وما صدقه الرأي العام واقتنع به[221].

ذكر جونسون المبرّرات ذاتها المتعلّقة بأسباب التدخّل لأعضاء اللجان التابعة للكونغرس الأميركي، في أثناء اجتماعه إليهم في البيت الأبيـض في 4 أيار/مايو 1965 [222]، في حين أن الكونغرس اتخذ، منـذ البدايـة، موقفًا مؤيدًا لقرار جونسـون بالتدخّل، وكان ذلك في اجتماع زعماء الكونغرس مع

(219) D. A. F. R. (1965).

(220) Newsweek, 17/5/1965.

(221) New York Herald Tribune, 23/5/1965.

(222) D. A. F. R. (1965): Remarks by the President to Members of Congressional Committees at the White House, May 4, 1965, pp. 247-249.

جونسون في البيت الأبيض في 28 نيسان/أبريل. كما ردّدوا الادّعاء نفسه الذي تذرّع به جونسون، وهو أن جنود البحرية الأميركيين نزلوا في سانتو دومينغو لحماية أرواح الأميركيين وحسب، فيما لم يبدِ أي من زعماء الكونغرس رفضه للتدخّل. لكن بعد أربعة أشهر، وخلال المراجعة الشاملة للأزمة الدومينيكانية وتداعياتها، من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، أعلن بعض النواب أنه إذا اتضح من البداية أن الهدف الأساس للتدخل كان دحر القوات الثائرة التي كادت تنتصر حينذاك، فإنهم سيعترضون على التدخّل[223].

أخيرًا، يشار إلى أن تدخّل القوات الأميركية العسكري في الدومينيكان الذي كان مدخلًا للقضاء على حكومة دستورية وتأمين سيطرة اقتصادية وعسكرية أميركية كاملة، أودى بحياة كثيرين، ودمّر قرى، وأفضى إلى إنشاء معسكرات اعتقال أفادت في إمداد شركات السكر الأميركية في معظمها والمسيطرة على حوالى ربع الأرض الزراعية، بعدد كبير من العمال، بينما غرق أهالي الدومينيكان في البؤس والمجاعة[224].

على الجانب الآخر، زاد هذا التدخّل الشعوب اللاتينية كراهية للإمبريالية الأميركية، على الرغم من محاولات إدارة جونسون كلها لوضع مسوّغات للتدخل السافر في شؤون دولة مستقلة، للحيلولة دون وصول حكومة مناهضة للسياسة الأميركية إلى الحكم، في حين أن ذلك لم يُعبّر عن إرادة جونسون وإدارته وحسب، أو عن رؤيتهما واستراتيجيتهما للسياسة الأميركية في أميركا اللاتينية عمومًا، في تلك الفترة، بل عبّر أيضًا عن سياسة الإدارات الأميركية السالفة؛ فتدخّل أيزنهاور في غواتيمالا وتدخّل كينيدي في كوبا كانا ضمن الاستراتيجيا نفسها. وحتى الاختلاف في الأساليب لم يكن كبيرًا، فمحاربة أي حكومة ذات توجهات معادية للمصالح الأميركية، وإن بالقوة، ظلت إحدى الآليات الرئيسة لتنفيذ الاستراتيجيا الأميركية خلال حكم الإدارات

(223) Burton M. Sapin, Contemporary American Foreign and Military Policy ([Glenview, Ill.] Scott, Foresman, [1970]), p. 99.

(224) Mark Steven Epstein, «United States Capital Expansion and Intervention in Central and Latin America,» (Master Dissertation, State University, New Haven, 1992), pp. 66-67.

الثلاث. والتغاضي عن ردات الفعل الدولية والإقليمية، والمخاطرة بسمعة الولايات المتحدة باعتبارها زعيمة لـ «العالم الحر»، ظلّا أيضًا الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه تلك الإدارات التي لم يكن يعنيها سوى إقصاء أي حكومة لا تتوافق توجهاتها ومصالح الولايات المتحدة، وقد تُصبح أداة للسوفيات وذراعًا لتمددهم في المنطقة. لكن ذلك لم يسفر عن النتائج المرجوّة؛ فالمد الشيوعي تزايد، وسمعة الولايات المتحدة تراجعت، والحركات الثورية، ولا سيّما المسلّحة منها تَكَثّف نشاطها وإن في نطاق السرية، وباتت الشعوب اللاتينية أكثر غضبًا ونقمة على الجارة الشمالية الكبرى وتدخلها في شؤونها، وظلت أميركا اللاتينية إحدى ساحات الحرب الباردة ومصدر أرق دائم لرجال «العم سام».

الفصل الرابع

سياسة الولايات المتحدة الدعائية
تجاه النشاط الدعائي الشيوعي
في أميركا اللاتينية

ثمة جانب مهم من الصراع الأميركي - الشـيوعي في أميركا اللاتينية تمثّل في الحرب الثقافية الباردة التي فرضت على الطرفين تسخير الفكر والثقافة لخدمة أغراضهما، كما تمثّل في محاولة كل طرف شـيطنة الآخر وبث الدعاية المضادة لفكـره ودحض مبادئه وتفنيد ادعاءاته ومحاولات تقويض دعائم الأسس التي ارتكزت عليها أيديولوجيته. وبذلك، أصبحت أميركا اللاتينية إحدى ساحات العراك الدعائي بين كلٍّ من الولايات المتحدة ودول المعسكر الشيوعي على الرغم من أن تلك المنطقة لم تكن قبل نفاذ الفكر الشيوعي إليها مثار اهتمام الولايات المتحدة على المستوى الثقافي. وقرر الأميركيون لدى إدراكهم تصاعد المد الشـيوعي فكرًا وثقافة مواجهة ذلك المد بشتى الأساليب التي تماثلت، إلى حدٍ كبير، مع الأساليب التي اتّبعها السوفيات والصينيون في دعايتهم الشيوعية في القارة اللاتينية، الأمر الذي يُعَدّ أحد الأبعاد المهمة في قراءة السياسة الأميركية ورصدها والبحث فيها في ما يخص مواجهة المد الشيوعي في أميركا اللاتينية خلال الفترة المعنية في كتابنا.

أولًا: الصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية وانعكاساته على أميركا اللاتينية

غني عن القول إن النظرية الماركسـية للثورة العالمية هددت مركز الرأسـمالية في العالم، وتعارضت الأيديولوجيا الشيوعية مع الأيديولوجيا الأميركية التي فرضت - تماشيًا مع مصالح الولايات المتحدة وأمنها القومي - قداسة الاستثمار الخاص والاقتصاد الحر القائم على الحرية المطلقة، والملْكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومبدأ المنافسة والمبادرة الذاتية، باعتبار أن أي سياسة اقتصادية موجّهة ستقضي على «دينامية» الاقتصاد الرأسمالي. كما رفضت

الأيديولوجيا الأميركية أي تغيير شامل باعتباره معاديًا لتلك الأيديولوجيا، ومهدِّدًا للوضع القائم في النظام العالمي. كما حددت الأيديولوجيا الأميركية الشيوعية باعتبارها التهديد الرئيس لأمن الولايات المتحدة والاستقرار الدولي(1).

ثمة تصنيف للاستراتيجيا الشيوعية اليسارية ذاتها، بين يمين ويسار، وهي التي يمكن تسميتها «الاستراتيجيا الكلاسيكية للشيوعية». وهذه اعتبرت الرأسمالية عدوّها الرئيس، ونظرت في المناطق المتخلفة إلى البرجوازيات المحلية باعتبارها عدوًا متساويًا مع الإمبريالية الأجنبية والإقطاعية المحلية. وكانت الثورة الاشتراكية في هذه الاستراتيجيا هدفًا فوريًا حتى في المجتمعات التي لم تقم - طبقًا للمخطط الماركسي للمراحل التاريخية - باجتياز المرحلة الرأسمالية، فتصوّرت تحقيق ثورة برجوازية ديمقراطية موجَّهة ضد الفاشية أو الإمبريالية والإقطاعية، تتبعها ثورة اشتراكية بروليتارية موجّهة ضد البرجوازيات والرأسمالية، مع مشاركة الشيوعيين في كلتا الثورتين(2).

أمّا الاستراتيجيا للشيوعية «اليمينية» فاعتبرت أن عدوها الرئيس ليس الرأسمالية في حد ذاتها، بل الفاشية والحركات المماثلة، والإقطاعية والإمبريالية الأجنبية في المناطق المتخلفة. وكلتا الاستراتيجيتين طُبقت في أوائل العشرينيات، ثم اتّبعت الاستراتيجيا اليسارية في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات. وفي عام 1935 ظلت الاستراتيجيا اليمينية قيد الاستخدام حتى عام 1947. لكن، لئن كان هناك استراتيجيا يسارية ضد الرأسمالية، وأخرى «يمينية» ضد الفاشية، فإن استراتيجيا جديدة ظهرت ضد «الأميركانية»، وذلك مع قيام الحرب الباردة(3).

---

(1) Michael H. Hunt, Ideology and U. S. Foreign Policy (New Haven: Yale University Press, 1987), pp. 138-139.

(2) John H. Kautsky, «The New Strategy of International Communism,» American Political Science Review, vol. 49, no. 2 (June 1955), p. 478.

(3) Kautsky, «The New Strategy of International Communism».

ساهمت الأممية الشـيوعية الثالثة (1919)[4] في أميركا اللاتينية في تكوين عدد كبير من الأحزاب الشيوعية الأميركية اللاتينية وتطويره، وكوّنت قيادات كثيرة ومتفانية في سبيل الماركسـية - اللينينية والأممية البروليتارية والمصالح الوطنية ومصالح الطبقة العاملة في كل بلد. وارتسـمت في تلك الفترة السمات الرئيسة للشـيوعيين اللاتينيين، غير أن التقييد المحتم لاسـتقلال الأحزاب كان يدفعها إلى تكييف فكرها مع نهج وحيد، الأمر الذي ساعد في تنمية الجمود العقائدي داخلها، وانعكس سلبًا على الحركة الشيوعية في القارة، وعلاقات الأحزاب الشـيوعية بالجماهير؛ فكثير من الصيغ الجامدة التي تبنّتها تلك الأحزاب لم تكن صالحة للدول اللاتينية، وغير قابلة للتطبيق على واقعها، بل كانت صالحة لدول بلغت مستوى مختلفًا تمامًا من التطور الاقتصادي والاجتماعي[5].

مع ذلك، يمكن القول إن الفكر الشـيوعي، بشكل عام، لاقى من الشعوب اللاتينية تجاوبًا ساعد في تمدّده في أميركا اللاتينية، على الرغم من المآخذ كلها على أساليب وطرائق عمل الأحزاب الشيوعية هناك؛ فأميركا اللاتينية كانت من أكثر مناطق العالم التي فيها الصدام بين الثراء والشقاء أشد ظهورًا، لذا هيّأ العامل النفسي الذي نشأ من الفروق الاجتماعية مناخًا صالحًا لاستقبال الفكر الشيوعي، إذ لم يمثّل النقد الاقتصادي في الأيديولوجيا للشيوعية العامل الأسـاس لجذب الطلاب والمجموعات المتعلّمة إلى الشـيوعية، بل كان طرح بدائل وحلول للمشكلات الاجتماعية والسياسية هو

(4) الأممية الثالثة، أي الأممية الشـيوعية، وتسمّى أيضًا «الكومنترن»، وكان الهدف من إنشائها أن تكون أداة للثورة لا بيد الطبقة العاملة فحسـب، بل أيضًا بأيدي جميع عمال العالم المستغَلين. وكانت هذه الأممية نتيجة مباشرة للحرب بعد أن كشفت ضعف الأممية الثانية، وقد جاءت ثورة تشرين الأول/أكتوبر1917 الروسية لتدفع عملية إنشاء هذه الأممية من أجل مد الثورة إلى الدول الأوروبية. وتم إنشـاؤها في عام 1919، انظر: عبد الوهاب الكيالي [وآخ] ، محررون، **الموسوعة السياسية**، ط. 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، المجلد الأول، ص 327-328.

(5) جوزيه مانويل فورتيني، «ملاحظات حول الثورة،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الثامن (آب/أغسطس 1965)، ص 89.

السبب في أن يأسر الفكر الشيوعي الجامعة قبل الحي الفقير[6].

تغير المشهد في أميركا اللاتينية مع إدراك الجماهير الأميركية اللاتينية، بشكل تدريجي، أن من حقها التمرد على حالة البؤس التي فُرضت عليها، والمطالبة بعدالة اجتماعية، والإصرار الذي ينتج الضغط من أجل مستوى معيشة أفضل، وتوزيع ثروات أعدل. وساعد ذلك كله في تخطّي العقبات كلها أمام انتشار الشيوعية وزيادة تأثيرها، أدينية كانت تلك العقبات أم تنظيمية أم جغرافية مسببة للعزلة.

لم تستخدم موسكو أو بيجين في حشدها للشيوعية الأيديولوجيا بشكل أساس، بل خففتا من النداء الأيديولوجي كثيرًا. وحاولت الدعاية السوفياتية - الصينية أن تروّج لأن الشيوعية الدولية لا يعنيها تحوّل الحكومات اللاتينية إلى الشيوعية، بل ارتكزت تلك الدعاية على إظهار النجاحات المادية للأنظمة الشيوعية، فقال السوفيات: «انظروا ماذا فعلنا... اقتصاداتنا كانت زراعية مثلكم، فلاحونا كانوا فقراء للغاية، جهلة ومرضى مثلكم، نقدّم لكم كيف تُصنع مثل هذه الاقتصادات بسرعة، من دون استثمارات أجنبية، وكيف يمكن أن تُرفع مستويات معيشة الجماهير بالطرائق الاشتراكية الثورية»[7].

لذلك، ارتبط انتشار الشيوعية بانتشار معاداة الأميركيين، وأصبح ذلك من المهمّات الأساس للحزب الشيوعي. وسهّل المهمة ميلُ كثيرين من اللاتينيين إلى مساواة المشاعر المعادية للأميركيين بالقومية الوطنية، إذ اعتبرت الشعوب اللاتينية وقتذاك أن الولايات المتحدة هي السبب الرئيس لمعاناتهم على المستويات كافة، وكان الشيوعيون أكثر المجموعات استغلالًا لذلك في تشديدهم الدائم على أن القومي الحقيقي هو من يجب أَن يُعارض الولايات المتحدة في كل مناسبة، فيما عزّز سرعة الاستجابة إلى هذا النداء الشيوعي

(6) Hubert H. Humphrey, «U. S. Policy in Latin America,» Foreign Affairs, vol. 42, no. 4 (July 1964), pp. 591-592.

(7) H. L. Matthews, «The United States and Latin America,» International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), vol. 37, no. 1 (January 1961), p. 11.

احترامُ اللاتينيين للإنجازات المادية للاتحاد السوفياتي ورؤيتهم للقدرات السوفياتية[8]، في مقابل كرههم ميل الرأسمالية المتأصل إلى التوسع الذي أوضحته السياسة الإمبريالية للولايات المتحدة، عمومًا، وتدخّلها في الشؤون الاقتصادية والسياسية الداخلية للدول اللاتينية، لا كي تروّج لتوسع اقتصادي أميركي فحسب، وإنما كي تواجه أيضًا أي عقبات تضعها أمام هذه التوسعية مجموعات تعتنق أيديولوجيا وسياسة اقتصادية بديلة[9].

ولّدت قوة الشيوعية في أميركا اللاتينية وكمنت في الجماهير، بين الفلاحين والمهمشين ومن هم بلا أرض، والعمال أصحاب الرواتب المنخفضة. بمعنى أشمل، بين الناس الأكثر فقرًا وبؤسًا والباحثين في الشيوعية عن طريقة لتغيير حياتهم. وكانت الشيوعية، والشيوعية وحسب أحيانًا، هي التي قدّمت لهم هذه الطريقة[10].

مع ذلك، كان أحد التناقضات الظاهرة للشيوعية في أميركا اللاتينية هو أنه بينما كانت الشيوعية مذهبًا للطبقة العاملة والمهمَّشين، فإن نداءها كان أقوى عادةً بين المثقفين الذين شكّلوا دائمًا هدفًا أساسًا للحركة الشيوعية لأنهم احتلوا في المجتمع الأميركي اللاتيني موقعًا رفيع المستوى ومؤثرًا جدًا؛ فكان أغلب القيادات العليا للأحزاب السياسية الأميركية اللاتينية كلها من المثقفين، بمن في ذلك الحزب الشيوعي، ونسبة كبيرة أيضًا من المنتمين إلى الحزب الشيوعي، إضافة إلى عدد كبير من المتعاطفين الذين دعموا القضايا الشيوعية وقدّموا شهرة أسمائهم إلى الحركة الشيوعية. وساهم في احترام الحزب الشيوعي في معظم أميركا اللاتينية قبول الشيوعية من رجال مثل الرسامين المكسيكيين دييغو ريفيرا (D. Rivera) وديفيد ألفارو سيكويروز (D. A. Siqueiros)، والروائي

(8) Rollie E. Poppino, International Communism in Latin America; A History of the Movement, 1917-1963 ([New York]: Free Press of Glencoe, [1964]), pp. 46- 47.

(9) Mark Steven Epstein, «United States Capital Expansion and Intervention in Central and Latin America,» (Master Dissertation, State University, New Haven, 1992), p. 21.

(10) M. Bienefeld, «The Lessons of History and the Developing World,» Monthly Review: vol. 41 (July/August 1989), p. 36.

البرازيلي جورج أمادو (J. Amado)، والشاعر التشيلي البارز بابلو نيرودا (P. Neruda)، وغيرهم[11].

أثار تقدم الفكر الشيوعي في أميركا اللاتينية كثيرًا من الأسئلة والشك أيضًا في شأن صلاحية بعض الفرضيات عن المنطقة وشعوبها؛ إذ كيف يتقدم مثل هذا الفكر في منطقة اعتُبرت، فترة طويلة، معقلًا من معاقل الكاثوليكية الرومانية. فلأكثر من أربعة قرون كانت الأغلبية الساحقة من شعوب أميركا اللاتينية كاثوليكية رومانية عكست ثقافتها عمق الكنيسة ونفوذها المستمر في حياتها، وتأكيدها أهمية الفرد في المجتمع[12]، ما جعل إمكان تغلغل الفكر الشيوعي في عقول تلك الشعوب، منذ بداية اختراقه للقارة، يبدو مستحيلًا، فكان أحد أسباب اقتناع الأميركيين الشماليين بأن أميركا اللاتينية لن تكون أبدًا ساحة من ساحات الصراع مع السوفيات، لكنهم استيقظوا فجأة ليجدوا عكس ذلك.

عند الحديث عن الكنيسة في أميركا اللاتينية فإننا نعني الكنيسة الكاثوليكية، لأن الأغلبية العظمى من سكانها كاثوليك، فيما تُعَدّ كاثوليكية أميركا اللاتينية مسألة تقليدية أكثر منها إخلاصًا في العبادة وإدراكًا للمفهوم الكاثوليكي الصحيح، فالكاثوليكية في أميركا اللاتينية ليست عقيدة ولا قانونًا خُلُقيًا بقدر ما هي شيء يشّب عليه المرء وينسبه إلى شخصه بحكم العادة. غير أن هذه القاعدة يُستثنى منها الهندي، أو «المستيزو» الذي تضرب العقيدة جذورها عميقًا في نفسه[13].

مع أن الكنيسة فقدت، بالتدريج، نفوذها العظيم ومركزها الرسمي القوي في بلاد القارة اللاتينية، وهما ما ظلت تتمتع بهما طوال ثلاثة قرون من الحكم الإسباني، فإنها استمرت عنصرًا قويًا في حياة أميركا اللاتينية من الناحيتين

(11) Poppino, p. 44.

(12) Poppino, p. 23.

(13) Salvador de Madariaga, Latin America between the Eagle and the Bear (New York: Praeger, [1962]), pp. 20-21.

الاجتماعية والسياسية. لذا، هددت الشيوعية سلطة الكنيسة الروحية التي أعطتها سلطات مادية دفعت الكنيسة إلى محاربة الشيوعية بشتى الوسائل للحفاظ عليها، إلا أن هناك رأيًا يقول إن البيئة الكاثوليكية في أميركا اللاتينية هيأت جوًا صالحًا للشيوعية استنادًا إلى عاملين: **أولهما**، أن الكنيسة ذات طبيعة تحكّمية، فهي تفرض العقيدة من غير أن تفسح مجالًا للرأي الشخصي، أو التفكير الحر، وهي في ذلك تشابه الشيوعية في مذهبها، وإن لم يكن في مفهومها، ومن هنا يمكن القول إن روما بالنسبة إلى الكاثوليك هي مثل موسكو بالنسبة إلى الشيوعيين، كما أن وسائل الشيوعية في تعقّب المنحرفين هي الوسائل التي تتّبعها الكاثوليكية في تعقّب المارقين والملحدين. و**ثانيهما**، منهج الكاثوليكية الفكري في تشبثها بأن «ما تقوله هو الحق» يمهد الطريق أمام عقلية شيوعية، فالكاثوليكي المخلص قد ينقلب إلى شيوعي راديكالي، والعكس صحيح[14].

لكن هذا التشابه لا يمنع الاختلاف الكبير بين النهجين الفكريين الكاثوليكي والشيوعي، والصراع الذي أدارته الكنيسة لمحاربة الفكر الشيوعي منذ دخوله إلى القارة، وتصاعده طوال فترة الحرب الباردة.

تجدر الإشارة إلى أن تطوّر الصراع بين الفكر الماركسي والفكر المسيحي أفضى في نهاية الستينيات إلى تلاقح أفكار، ثم إلى تصالح تبلور بميلاد حالة جديدة سُمّيت «لاهوت التحرير»، وهو تيار لاهوتي كاثوليكي اختلط فيه الفكران المسيحي والماركسي لينتج مدرسة لاهوتية انحازت إلى طبقة الفقراء والمظلومين في سعيها إلى التحرر من وطأة الظلم والدكتاتوريات المحلية والإمبريالية، وتبنّت فكرة مركزية تقول إن السيد المسيح لم يكن مخلصًا فحسب، إنما محررًا للشعوب أيضًا. ومن خلال هذا الفكر اللاهوتي أشارت المسيحية أول مرة إلى ما يسمّى الخطيئة المؤسسية، أي خطيئة الدولة في إصدارها قوانين مجحفة بحق الفقراء والمساكين.

طورت البيئة ذاتها التي ساعدت في نمو الفكر الماركسي الصراع بينه

---

(14) Madariaga, pp. 20-21.

وبين الكاثوليكية، ليفرز «لاهوت التحرير» ويفجّر ثورة تقدمية على المواقف المتصلبة السابقة التي كانت الكنيسة الكاثوليكية تتخذها، ما فتح أمام اللاهوتيين المجال للتفكير في أنواع جديدة من اللاهوت، تنخرط في عملية تغيير العالم والانحياز إلى الفقراء والعمال في مواجهة الظلم والقمع السياسي والفساد، وتحالفات النخب العسكرية والسياسية المحلية مع الإمبريالية الأميركية التي دعمت الكنيسة الكاثوليكية في مواجهة حركة «لاهوت التحرير» ومحاولات القضاء عليها في مهدها، وتشتيت قادتها، واستبدالهم بطاقم من الأساقفة والكهنة المحافظين الرجعيين[15].

برزت الرؤية الأيديولوجية للصراع بين الرأسمالية والشيوعية مع الحرب الباردة، إذ أكدت إحدى مدارس تفسير هذا الصراع أن الأيديولوجيا كانت القوة الدافعة وراء توترات الحرب الباردة، وأن الحرب الباردة كانت ظاهرة لعدم التوافق الأيديولوجي بين أولئك الذين «يساندون الحرية والديمقراطية والمجتمع المفتوح» (الولايات المتحدة)، وأولئك الذين «يسعون إلى نشر مذهبهم عن الاستبداد والقمع من خلال الوسائل التي تخاطر بسلام العالم» (الاتحاد السوفياتي) [16].

لذلك، وطبقًا لمدرسة الفكر هذه، هناك التزام أيديولوجي سوفياتي لشن حرب ضد الدول الرأسمالية، والتدخّل في المناطق المتخلفة، والعمل من أجل الهيمنة العالمية. ويبدو أن الفرضية الأساس لدى الذين روّجوا لهكذا وجهة نظر هي أن الغرب يعتبر احتواء الشيوعية غاية في حد ذاته، وأن الشيوعية «شيطان» لا بد من احتوائه إن تعذّر تحطيمه. ومن المهم وضع وجهة النظر هذه في المنظور التاريخي؛ إذ أثّرت بشكل مباشر في فكر بعض صنّاع السياسة الخارجية الأميركية عمومًا في تلك الفترة، وتحديدًا تجاه أميركا اللاتينية[17].

(15) للمزيد من التفاصيل انظر: وليم سيدهم، **لاهوت التحرير في أميركا اللاتينية: نشأته، تطوره، مضمونه،** سلسلة دراسات لاهوتية (بيروت: دار المشرق، 2002).

(16) Epstein, p. 6.

(17) Epstein, «United States Capital Expansion and Intervention in Central and Latin America».

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت «مناهضة الشيوعية» القوة الدافعة في السياسة الخارجية الأميركية، وباتت جزءًا من الهوية الأميركية الشمالية في أثناء تصاعد «الخوف الأحمر» في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، وأُيقظ العقل الإمبريالي الأميركي وفاعليته[18].

تبلورت الحرب الباردة في أميركا اللاتينية في شكل صراع بين النظامين المختلفين الشيوعي والرأسمالي من أجل كسب النفوذ وبسط السيطرة، بينما اختلفت في بعض الأحيان وسائل كل طرف في سعيه إلى تحقيق أهدافه. لكن تنوّع المشكلات وظهور القومية المناهضة للهيمنة الخارجية جعلا معارك الحرب الباردة مشروعًا معقّدًا، وذلك في العالم النامي كله لا في أميركا اللاتينية وحسب، في الوقت الذي اعتقدت القوى الشيوعية والرأسمالية بمركزية الأسباب الاقتصادية والأيديولوجية في تحقيق نصر حقيقي في العالم النامي[19].

ظهرت مع الحرب الباردة استراتيجيا شيوعية جديدة ركزت الأحزاب الشيوعية، وفقًا لها، على الولايات المتحدة بدلًا من الرأسمالية باعتبارها عدوًا رئيسًا، ودعت الأحزاب إلى التعاون مع جميع العناصر، بغضّ النظر عن الطبقة، وحاولت تأجيج الشعور المعادي للأميركيين، والتشديد في الدعاية الشيوعية على تداعيات السياسات «الإمبريالية الأميركية» على الاقتصاد الوطني ومصالح العمال ورأس المال سواء بسواء. وبدت ملامح الاستراتيجيا الجديدة كلها تحديدًا في مؤتمر موسكو الاقتصادي في عام 1952، وقامت على التخلّي عن الراديكالية الماركسية بما يلائم حاجاتِ السياسة الخارجية السوفياتية، ودعا الشيوعيون، بموجبها، بوضوح من أجل التعاون مع جميع الطبقات والأحزاب والمجموعات والمنظمات والأفراد، وشمول حتى الرأسماليين والعناصر

---

(18) L. Y. Keith, «The Imperial Mind and U. S. Intervention in the Dominican Republic, 1961-1966,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, University of Connecticut, 1999), pp. 27-28.

(19) David Painter, «Explaining U. S. Relations with the Third World,» Diplomatic History, vol. 19 (Summer 1995), pp. 525-548.

الإقطاعية؛ فالمعيار الوحيد كان مصادقة الاتحاد السوفياتي ومعاداة الولايات المتحدة[20].

لم تطرح الأحزاب الشيوعية في أميركا اللاتينية استيلاء البروليتاريا على الحكم وتحقيق برنامج كامل للثورة الاشتراكية، باعتباره مهمة فورية؛ لكن المسألة الأهم هي الثورة المعادية للإمبريالية، والثورة الديمقراطية التي تطلَّب انتصارها وحدة جميع القوى الاجتماعية والسياسية ذات المصلحة في هذه الثورة، والمستعدة لقبول أساليب النضال الثوري. وأثبتت تجربة كوبا أن الثورة المعادية للإمبريالية والإقطاع في تلك المرحلة هي، بصورة عامة، شرط وبداية انطلاق الطريق الاشتراكية للتطور[21].

بعد نجاح الثورة الكوبية ومحاولات الولايات المتحدة خنقها والحيلولة دون تمدد الشيوعية، أو «الكاسترويّة»، في القارة، أضحت الإصلاحية هي الاحتياطي الاستراتيجي والتكتيكي معًا، فدعمت الولايات المتحدة القوى السياسية التي تبنّت الإصلاحية بهدف تزيين النظام الرأسمالي ورتق ثُغره، وهو ما توافق مع مصالح الطبقات الحاكمة ورجال المال الأميركيين في بعض الدول اللاتينية التي برز فيها الإصلاحيون على الساحة السياسية، ومن أبرزها تشيلي، الأمر الذي يفسر أهداف الحملات الدعائية الضخمة التي شنّتها تلك القوى مجتمعة ضد الشيوعية[22]، خصوصًا في تشيلي، حيث دعمت الولايات المتحدة والطغمة المحلية التيار الإصلاحي الديمقراطي المسيحي بالأموال في حملته المعادية للشيوعية، باعتباره التيار «الأقل شرًا».

إن الأحزاب الديمقراطية المسيحية عمومًا هي أحزاب تنادي بمذهب سياسي واقتصادي واجتماعي مستوحى من مبادئ الإنجيل. وأعلنت أنها تهدف

(20) Kautsky, pp. 484- 486.

(21) ادواردو مورا فالفيردي، «قضايا كوستاريكا،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الثامن (آب/أغسطس 1965)، ص 77.

(22) حسين شعلان، «البرلمان كطريق إلى السلطة... «الديمقراطية الوطنية» تجربة من تشيلي،» **الطليعة**، العدد الثاني، السنة الثامنة (شباط/فبراير 1972)، ص 23.

إلى تحسين أحوال الطبقات الشعبية مع توفير الكرامة لها، وكانت قد نشأت في الأساس باعتبارها ردة فعل على تصاعد الحركة الاشتراكية في أوروبا، ومحاولة للوقوف في وجه هذا المد. وفي أميركا اللاتينية تصاعد تأثير الفكر المسيحي اليساري بسرعة، وانطلقت الحركة من تشيلي، وشعر الديمقراطيون المسيحيون بأنّهم يمثّلون البديل الصحيح الوحيد للرأسمالية التقليدية والشيوعية الاستبدادية، فناصروا التغيير الاجتماعي والاقتصادي مع تدخّل الدولة، وأكدوا أن الديمقراطية هي الشكل الوحيد للتنظيم السياسي الذي لا يضحّي بالقيم الإنسانية الأساسية، بينما كان توسع التعليم، على المستويات كافة، والإصلاح الزراعي جزءًا من برنامجهم[23].

افتقرت الأيديولوجيا الديمقراطية المسيحية إلى الانسجام؛ فبينما كانت تشمل العداء الشديد للشيوعية، قولًا وفعلًا، كان يلاحَظ بين أتباعها الرغبة الصادقة في خوض حوار مع الشيوعيين من أجل معرفة الأيديولوجيات وإجراء مقارنة في ما بينها، والعثور على إمكانات عمل مشترك. لكن في هذه الجوقة المتنافرة ظل أنصار «الرأسمالية الشعبية» المتشربون «المبدأ الاجتماعي» للكنيسة الكاثوليكية هم المسيطرين. إلّا أن إعلان الديمقراطية المسيحية تأييدها للعمل المشترك مع الشيوعيين سبّب لها، في بعض الأوقات، متاعب مع السلك الكهنوتي الكاثوليكي[24].

بدا الهدف الأساس للديمقراطية المسيحية إنقاذ الرأسمالية بمعارضة الثورة الشعبية والاشتراكية، فأخذت في استخدام أساليب ولغة جديدة من أجل بلوغ هدفها، وفي منح أهمية خاصة للعمل الجماهيري لكسب تأييد الجماهير وجذبها إلى التعاون الطبقي، حتى إنها تبنّت بعض مطالب الشيوعيين، وأخذت تتحدث بلغتهم، وسعت جاهدة إلى اكتساب الطبقة العاملة والفلاحين، لكنها احتفظت بالجزء الأكبر من جهدها - وهو ما اعترف به أيديولوجيوها أنفسهم -

(23) Franklin Tugwell, «The Christian Democrats of Venezuela,» Journal of Inter-American Studies, vol. 7, no. 2 (April 1965), pp. 253-254.

(24) أورلندو ميلاس، «تجربة الديمقراطية المسيحية في الشيلي،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الحادي عشر (تشرين الثاني/نوفمبر 1965)، ص 153- 156.

من أجل التوغل بين الفئات شبه البروليتارية، القطاعات الأكثر إملاقًا، وغير المنظَّمة، من أجل قيادتها، وإخراجها من بؤسها[25].

علّقت الولايات المتحدة آمالًا كبيرة على الديمقراطية المسيحية، ورأت فيها القوة الوحيدة القادرة على إبداء بعض المقاومة في وجه الموجة الثورية. بيد أن الأحزاب الديمقراطية المسيحية التي نمت بشكل سريع نتيجة نفوذ الأوساط الدينية اللاتينية اشتركت، تحت ضغط الجماهير الكاثوليكية، في الحركات الاجتماعية وحركات التحرر الوطني، وقطعت علاقاتها بالتقاليد المحافظة، متخذة موقفًا ضد عدم المساواة الاقتصادية، بل وصل الأمر حتى المطالبة بالإصلاح الزراعي. كما أن المواقف السياسية للأحزاب الديمقراطية المسيحية اختلفت بحسب الدول، حيث واجه كثيرون في الأحزاب الديمقراطية المسيحية في تشيلي وبيرو وأوروغواي والأرجنتين والبرازيل إمكانية التعاون مع الشيوعيين في سبيل الدفاع عن الحريات الديمقراطية والحركة النقابية. وفي الأحزاب الأخرى كان التأثير الحاسم للقادة الوثيقي الارتباط بالقوى الرجعية[26].

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الصراع الأيديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية في أميركا اللاتينية أفرز مذاهب عدة في القارة، ربما تميزت بها أميركا اللاتينية من دون غيرها، كونها أرضًا شديدة الخصوبة في إنتاج الفكر الثوري، وشهدت نشاطًا مكثفًا للحركات الثورية في تلك الفترة. ومن تلك المذاهب ما يُدعى «البيرونية» في الأرجنتين، نسبة لخوان بيرون، وهي من التيارات التي ادّعت تبنّي الحياد، وأطلقت بعد الحرب العالمية الثانية شعارات العدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني؛ وكانت أهدافها المُعلنة معادية للرأسمالية، لكنها في الأساس سعت إلى وضع الطبقة العاملة والجماهير الشعبية تحت قيادة

---

(25) جوزيه غونزاليز، «النهج الثوري للشيوعيين في الشيلي،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الثاني عشر، (كانون الأول/ديسمبر1965)، ص 253.

(26) بدرو موتاليما، «سير الثورة وقضايا الديمقراطية،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الثامن (آب/أغسطس 1965)، ص 134-135.

البرجوازية لوقف تقدم الشيوعية، إذ استمدت «البيرونية» قوّتها من الفئات العمالية ذات الأصول الريفية التي انضمت إلى البروليتاريا خلال سنوات النهوض الصناعي، فترة الحرب وما بعدها، فاستطاعت «البيرونية» أن تلبّي بعض مطالب العمال المباشرة، فضلًا عن إعلانها اتّباع «الطريق الثالثة» في الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، مع الفرق بين هذا الموقف وموقف الدول «غير المنحازة»؛ إذ كان بيرون يعتقد بحتمية حرب عالمية ثالثة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وكان يُعلن أن على الأرجنتين، في حال نشوب هذه الحرب، أن تشترك فيها إلى جانب الولايات المتحدة، لأنها تشكل جزءًا من الحضارة الغربية المسيحية، لذلك اضطهد بيرون الشيوعيين والقوى التقدمية، ودخل في الوقت نفسه صراعًا مع الكنيسة الكاثوليكية الأرجنتينية[27].

في هذا السياق يجدر الحديث عن «الحياد» بوصفه أحد التوجهات التي احتلت موقعها في المشهد الأميركي اللاتيني خلال فترة الحرب الباردة، وبدا واضحًا أن أكثر المدافعين عن «الحياد» هم الشيوعيون والاشتراكيون والطلاب الراديكاليون والقوميون، ومن الملاحظ أن هؤلاء جمعتهم «معاداة الأميركيين» أكثر من «الحيادية»، فالشيوعيون دعوا إلى الحياد لأسباب تكتيكية فحسب، إذ كانوا يدركون أنّه لن يكون من المستحسن الدعوة إلى الاصطفاف حول الكتل اللينينية - الماركسية المنضوية تحت قيادة موسكو، أو تلك التي تحت قيادة بيجين، فكان «الحياد» طريقًا ضروريةً للوصول إلى هذا الهدف. كما كان هناك شباب ذوو ميول حيادية ضمن الشيوعيين والاشتراكيين والقوميين، في حين أن تأييد «الحياد» كان بدوافع أيديولوجية قوية، فجزء من المجموعات التي تبنّته، خصوصًا المثقفين، كانوا مقتنعين بأن عدم التدخّل هو الموقف الأنسب لأميركا اللاتينية، من أجل الترويج لتنميتها الاقتصادية وتحسين سمعتها الدولية[28].

---

(27) فيكتور كودوفيلا، «دخول الماركسية- اللينينية إلى أميركا اللاتينية،» **الوقت**، السنة الثامنة، العدد الثامن (آب/أغسطس 1964)، ص 91-92.

(28) Nonalignment in Foreign Affairs, Annals of the American Academy of Political and Social Science; v 362 (Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1965), pp. 65-68.

أمّا القوى المعادية للحياد في أميركا اللاتينية فكانت أكثر قوة وعددًا من أولئك المؤيدين له، وكان من تلك القوى القوات المسلحة والطبقات الحاكمة والمجموعات الغنية والطبقة المتوسطة. كما نظرت الطبقات الغنية في أميركا اللاتينية إلى الحياد باعتباره خطوة أولى نحو اختطاف الاشتراكيين للسلطة. أمّا الكنيسة الكاثوليكية، الخصم الأيديولوجي الأعظم للماركسية - اللينينية، فمنها جاءت المعارضة المذهبية الأقوى لتأسيس علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي و«الديمقراطيات الشعبية» في أوروبا. ولأن الحياد في أميركا اللاتينية أوحى بوجود تحالف مع خصوم الكنيسة، كان من الطبيعي معارضته[29].

من أهم المذاهب التي تميزت بها أميركا اللاتينية أيضًا، وأفرزتها الحرب الباردة، مذهب «الكاستروية» (نسبة إلى فيديل كاسترو) التي كانت حركة شخصية قبل أن تكون مذهبًا أو عقيدة؛ فالنضال المسلح الذي شنه كاسترو ورفاقه، وأدى إلى الاستيلاء على السلطة، لم يطرح خلال تلك الفترة مسألة طبيعة السلطة أو الأيديولوجيا التي يجب تبنّيها، ربما لتتجنب الثورة مواجهة مبكرة مع الإمبريالية الأميركية. فكل ما حدث بعد ذلك، من تبنٍّ للماركسية - اللينينية من جانب كاسترو، لم يكن مخططًا له وهو يشن حرب عصابات في الجبال. لذلك، فإن الوصول إلى تعريف موضوعي للكاسترويه أمر صعب المنال. وعلى الرغم من أنها تُعَدّ مغامرة لمجموعة من الثوار نجحت، بالمعايير كلها، في محاولة إعادة النظر في الماركسية - اللينينية من منظور العالم الثالث، فإن هذا لا يميِّزها وحدها؛ إذ إن بعض الحركات سبقتها في ذلك، غير أن ما يميز «الكاسترويه» هو هذا التجديد الذي طرحته، وهو إمكان اندماج المعارضة المسلحة في نظرة منطقية للعالم، إن لم نقل متكاملة وشاملة. وعلى الرغم من التعثّر والأخطاء التي يمكن أن تُرتكب في حالة صعود حركة تغيير جذرية للبنى الاقتصادية والاجتماعية، نجحت «الكاسترويه» في إقامة دعائم صلبة وقابلة للحياة، وهذا ما لم تعرفه أميركا اللاتينية من قبل.

---

(29) Nonalignment in Foreign Affairs.

ارتكزت «الكاســتروية»، نظريًا، على أن الاشتراكية لن تتحقق، كما أنه ليس في إمكان الحركة الثورية الوصول إلى مراكز الســلطة بوسائل ســلمية، والطريق الوحيدة العملية هي حرب العصابات باعتبارها شكلًا أساسيًا للنضال، إضافة إلى مظاهر النضال المسلح كلها. كما أن كاسترو كان يؤكد دائمًا أن الذين يظنون أنه سيسمح لهم باستلام السلطة يوم ينتصرون في الانتخابات، ليســوا إلّا «سذجًا»، ومن الضروري أن يعيش الإنسان ثورة ما، وأن يتعرف إلى الآلة القوية التي تستخدمها الطبقات المســيطرة في الإبقاء على نظامها كي يلمس بنفســه مدى النضال المطلوب، ومدى صعوبته. وكان كاســترو يعتقد أن الأحزاب الشيوعية في أميركا اللاتينية لا تمثّل إلّا عنصرًا من حركة ثورية واســعة، وأن قسمًا كبيرًا من شباب أميركا اللاتينية ثائر على الأوضاع المفروضة على بلاده، ولديه «قماشة ثورية»، حتى ولو افتقر إلى ثقافة نظرية متقدمة: «نحن نعتقد أنه يمكن للإنسان أن يكون ثائرًا، قبل أن يكون ماركسيًا - لينينيًا كاملًا، فالقتال هو خير مدرسة للماركسية»[30].

بعد أزمة الصواريخ الكوبية وتوتر العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، دعا كاسترو - على العكس من الصين - إلى الوحدة الشــيوعية. ولقيت خطاباته استحســانًا لدى الصينيين، ولا ســيّما دعوته إلى التعجيل بالثورة في أميركا اللاتينية، وقوله إن العنف لا غنى عنه لنصر الشــيوعية، وهجومه على الإمبريالية. وذلك على الرغم من اعتماد كوبا على المساعدة السوفياتية بصورة كلية، في الوقت الذي احتاج خروتشوف أيضًا إلى كوبا لأسباب عدة، من أهمها التعاطف الشديد مع ثورة كاسترو في العالم الشــيوعي. لذا كان هناك مصلحة متبادلة فرضت على الاتحاد السوفياتي تحمُّل انعطاف كاسترو ناحية الصينيين، وتجاوز كاسترو الصراع الأيديولوجي بين موسكو وبيجين، ولكونه محايدًا في الحرب الأيديولوجية التي قسمت المعسكر الشيوعي، خصوصًا أن شيوعية كاسترو مثلت خليطًا غريبًا ومختلفًا[31].

---

(30) **كاسترو يتكلم: قضايا الثورة والسياسة والاقتصاد كما يعبّر عنها زعيم كوبا**، ترجمة فيكتور سحاب (بيروت: منشورات دار الآداب، 1968)، ص 26 ـ 28، و74.

(31) The Washington Post, and Times Herald, 26/1/1963.

أمّا «الغيفارية» (نسبة إلى تشي غيفارا) فتزامن ظهورها مع تراجع دور الاتحاد السوفياتي والنموذج السوفياتي المرفوض من كثيرين باعتباره نهجًا ثوريًا وتكتيكًا لبناء الاشتراكية، فجاءت الغيفارية التي هي في جوهرها أممية، داعية إلى توحيد النضال واستمراره وخلقه في مختلف الجبهات العالمية، للقضاء على الإمبريالية ومحاصرتها وإنزال الهزيمة بها لأنها العدو الرئيس لجميع الشعوب. وترك غيفارا كتابات عسكرية عدة تضمّنت رؤية استراتيجية للصراع الثوري، وعارضت أطروحات الأحزاب الشيوعية في أميركا اللاتينية التي كانت تدعو إلى التحالف مع جزء من البرجوازية الوطنية، وتُعطي الأولوية للصراعات السياسية والانتخابية؛ فغيفارا كان يرفض مبدأ الاستيلاء السلمي على السلطة رفضًا قاطعًا، ما يؤكد وحدة المذهب الكاستروي - الغيفاري، خصوصًا أن بعض الأصوات فسرت موقف غيفارا في بداية رحيله بأن هناك قطيعة مع كاسترو و«الكاستروية»، بيد أن تطور الحوادث واغتيال غيفارا أكدا مدى التقابل والترابط بين «الغيفارية» و«الكاستروية». وإذا كانت الغيفارية قد قدّمت نفسها باعتبارها شكلًا أكثر رومنطيقية وأشد تماسكًا من الشيوعية «الكاستروية»، فإن غيفارا، في الإجمال، أكد - بصفته منظّرًا للثورة الاشتراكية - ضرورة العنف وأولوية الكفاح المسلح لنجاح هذه الثورة[32].

تصاعد الخلاف في الأيديولوجيا والاستراتيجيا الاشتراكية وتكتيكاتها، خصوصًا بين الأحزاب الشيوعية اللاتينية على النمط السوفياتي والمتبنّية الفكر الماركسي - اللينيني، وكثير من المذاهب، ولا سيّما بعد بروز الصين قوةً مؤثرةً وداعمةً للنشاط الثوري في القارة بين «الماوية» (نسبة إلى ماو تسي تونغ) التي تأثر بها عدد كبير من التنظيمات والحركات الثورية الأميركية اللاتينية نظرًا إلى أنها أبرزت وجود الفلاحين باعتبارهم طبقة تشكل قوة رئيسة في مناهضة الإمبريالية، وفي أهمية تثويرها في النضال نحو الثورة الاشتراكية؛ و«التروتسكية» (نسبة إلى تروتسكي) التي تبنّاها أيضًا كثيرون من المنشقين

(32) نجلاء مكاوي، **اليسار الجديد في أميركا اللاتينية بين التحالف والانقسام** (القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2011)، ص 32 - 33.

عن الأحزاب الشيوعية، ونادت بضرورة التريث حتى يعزز تطور قوى الإنتاج قوة قادرة على تحقيق الثورة التي لا تستطيع البروليتاريا العالمية الضعيفة القيام بها، في حين أن معظم الأحزاب الشيوعية والاشتراكية تبنّت سياسة «التعايش السلمي»، أكانت تلك التي دعا إليها لينين في عشرينيات القرن العشرين، من أن التحوّل إلى الاشتراكية في العالم كله يتطلب وقتًا طويلًا، لذلك لا بد من سيادة «التعايش السلمي» بين الأنظمة المختلفة حتى تنتصر الاشتراكية، سلميًا، أم تلك التي دعت إلى «التعايش السلمي» باعتباره مفهومًا تبنّاه خروتشوف في سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، وشكلًا من أشكال الصراع الطبقي بين الاشتراكية والرأسمالية، لتحقيق أهداف الثورة الاشتراكية سلميًا، وهو ما اقتضته وفرضته الحوادث الدولية، وقتذاك، وطبيعة الصراع الدولي بين المعسكرين، الشرقي والغربي، وظهور ما سُمّي توازن الرعب، وسباق التسلح النووي الذي استحال معه استخدام العنف لحل الصراع الطبقي والقومي على الصُعُد كلها، الداخلية والدولية[33].

جاءت حالة التفاهم بين الصين والاتحاد السوفياتي منذ قيام جمهورية الصين الشعبية في تشرين الأول/أكتوبر 1949، في إطار التحالف الذي فرضته الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين، الشيوعي والرأسمالي، الذي حتَّم الوحدة الشيوعية في مواجهة قوة الولايات المتحدة، ما جعل الاتحاد السوفياتي يدعم الصين الشعبية ماديًا، بشكل كبير، حتى يعزز تأييد دولة بحجم الصين للسوفيات في الصراع مع المعسكر الرأسمالي. وبالفعل، كثّفت الصين جهودها لنشر الشيوعية، وتبنّي الحروب الآسيوية للتحرر الوطني، وحاولت مد تأثيرها الأيديولوجي إلى أفريقيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط. حتى بدايات بروز الاختلافات الأيديولوجية بين الصين والاتحاد السوفياتي، التي لم تنعكس لا على أميركا اللاتينية فحسب، بل على كثير من المناطق في العالم الثالث، وهو ما ضاعف من عدم استقرار الأوضاع، حيث التنافس بين تلك القوتين من أجل

(33) مكاوي، ص 31 - 32.

التأثير في المواقع الثورية، كي تقدم كلٌّ منها أوراق اعتمادها الثورية الخاصة، وشرعيتها في الداخل أو الخارج[34].

استغل ماو هجوم خروتشوف على ستالين في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في عام 1956، واتجاهه إلى تصفية «الستالينية» وتشديده على مسألة «عبادة الفرد»، إلى جانب إعلانه إمكان الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، سلميًا، وإعلانه ما عُرف بمبدأ «التعايش السلمي» مع المعسكر الرأسمالي، لوجود أسلحة تدميرية لم يتخيلها الإنسان من قبل، وأن المعسكر الاشتراكي أصبح من القوة بما يمكّنه من منع الرأسماليين من شن حروب، لذا من الضروري نبذ هذه الأسلحة وإحلال التعايش السلمي بين المعسكرين، الشيوعي والرأسمالي محل الصراع العسكري. وكانت ردة فعل ماو على خطاب خروتشوف إعلانه أن «مناقب ستالين تفوق أخطاءه». ونشرت صحيفة **الشعب** اليومية الصينية مقالة بعنوان: «حكم ملائم لستالين أفضل من حكم خروتشوف»[35].

شكّل رفض الصين الشعبية مبدأ «التعايش السلمي» مع الدول الرأسمالية، باعتباره ذا طبيعة «استسلامية» وضربًا من المستحيل لما يعنيه من إقامة علاقات دبلوماسية بين المعسكرين، بداية الخلاف الأيديولوجي بين الصين والاتحاد السوفياتي. وبدأ ماو يُعلن نفسه قائدًا أيديولوجيًا للعالم الشيوعي، وجعل بيجين مركزًا بديلًا من موسكو، ورأى أن الحرب العالمية الثالثة ستؤدي إلى وصول الشيوعية إلى السلطة في العالم الرأسمالي، وهو ما رفضه خروتشوف، إذ اعتقد أن نشوب حرب عالمية ثالثة ستقضي على الجنس البشري، الأمر الذي يجعل انتصار الشيوعية بلا معنى. وتصاعد الخلاف، واستهدف الحزب الشيوعي الصيني بهجومه الاتحاد السوفياتي على أساس أن الأخير انحرف عن أهداف ثورة أكتوبر بإصراره على أن انتصار الشيوعية يمكن تحقيقه من دون استخدام

---

(34) Thomas J. McCormick, America's Half-Century: United States Foreign Policy in the Cold War and after (New Delhi: [Affiliated East-West Press Private Limited, 1992]), pp. 137- 138.

(35) فؤاد فتحي بسيوني، «سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه الصين الشعبية (1949- 1972)،» (رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2005)، ص 241-242.

القوة. وعلى الرغم من محاولات المصالحة والوفاق بين موسكو وبيجين، التي جرت في مؤتمر للأحزاب الشيوعية في موسكو بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 1960 حفاظًا على وحدة الكتلة الشيوعية، كانت للحزب الشيوعي الصيني استراتيجيا خاصة تجاه العالم الثالث، إذ رأت بيجين أن نجاح الثورة العالمية مضمون حين تركز البروليتاريا العالمية اهتمامها على الثورة في (آسيا - أفريقيا - أميركا اللاتينية)، حيث إن من شأن ذلك أن ينقل الصراع العالمي ضد الاستعمار والرأسمالية من تلك المناطق المتخلفة إلى المناطق المتقدمة صناعيًا في غرب أوروبا والولايات المتحدة[36].

انتقل الخلاف داخل «المعسكر الاشتراكي» إلى أميركا اللاتينية، وبدا صوت بيجين أكثر فاعلية في القارة، خصوصًا مع وعد الشيوعية الصينية الأكثر قتالية بطريق مختصرة لتحقيق الأهداف الماركسية، ما شكّل تحديًا قويًا للنموذج السوفياتي من أجل التقدم الحذر الذي قَبِل تحالفات موقتة مع العناصر البرجوازية على طريق متعرج لإنجاز الهدف الشيوعي[37].

لكن في الحقيقة ظلت الأحزاب الشيوعية في معظمها على تبعيتها لموسكو، على الرغم من انشقاقات كثيرة ودعوات داخل بعض هذه الأحزاب إلى تقوية العلاقات مع الصين الشعبية[38]، وهذا ما أوضحته المؤتمرات الحزبية لعدد كبير من تلك الأحزاب، حيث شجبت ما دعته «النشاط الانقسامي للقادة الصينيين» لشق الحركة الشيوعية العالمية، وطالبت بوحدة الحركة الشيوعية على أساس المبادئ الماركسية - اللينينية التي اتُّهمت الصين بالانحراف عنها وبالابتعاد من النهج الرئيس للمشروع اللينيني في بناء الاشتراكية، وبتغليب المصالح الضيقة على مصالح الحركة الشيوعية العالمية. وقيل أيضًا إن الصينيين

(36) بسيوني، ص 244-245.

(37) M. Marder, «Moscow-Peking Rivalry Moves To Latin-America Battleground,» TheWashington Post, and Times Herald, 31/8/1960.

(38) غويتو جورج كول، «مؤتمر الحزب الشيوعي في بوليفيا،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد السابع (تموز/يوليو 1965)، ص 151 – 152، و«مؤتمر الحزب الشيوعي المكسيكي،» **الوقت**، السنة الثامنة، العدد الثالث (آذار/مارس 1964)، ص 117.

غير مدركين أخطار وقوع حرب ذرية وعواقبها، وهو ما اعتُبر استخفافًا بحياة الملايين من الناس وتناقضًا مع الماركسية - اللينينية، بحسب رؤية الشيوعيين اللاتينيين[39].

اتضحت معالم الخلاف بعد أزمة كوبا في عام 1962 التي زادت العلاقات بين موسكو وبيجين سوءًا نتيجة اعتراض الصينيين على مهادنة السوفيات للغرب وسحبهم الصواريخ من كوبا. وكان الصينيون حينذاك حريصين على الدفاع عن دور فاعل لهم في أميركا اللاتينية، في إطار دعم «الكفاح الثوري لشعوب البلدان المتخلفة»[40]، مع إنكار الشيوعيين الصينيين إمكان استخدام أساليب سلمية في الكفاح من أجل انتصار الثورة الاشتراكية، ورفض اتجاه الاتحاد السوفياتي إلى «التعايش السلمي» باعتباره وسيلة للكفاح ضد الرأسمالية، والتشديد على أن الفلاحين في العالم الثالث هم عماد الثورة ضد الإمبريالية، وليس الطبقة العاملة، كما في أيديولوجية السوفيات، وهو ما فُسر بأنه محاولة من الصينيين لإيجاد «صيغة صينية» للماركسية، واستصغار لنضال شعوب البلدان الرأسمالية في أوروبا والولايات المتحدة.

من ناحية أخرى فُسر الصراع داخل المعسكر الشيوعي بين السوفيات والصينيين بأنه ليس اختلافًا أيديولوجيًا، أي ليس خلافًا على التفسير أو التأويل الأيديولوجي الصحيح لماركس ولينين، بل هو تباين (بين الروس والصينيين) في الشخصية الوطنية، بعد أن ورث كل طرف تراثًا اجتماعيًا وثقافيًا مختلفًا لدرجة كبيرة، وكانت مصالحهم الاقتصادية والسياسية آنذاك متباعدة، على الرغم من إيمانهم بالأممية، لكن هذا ليس معناه هامشية الاعتبارات

---

(39) انظر على سبيل المثال : «وثائق الاجتماع الموسع الرابع للجنة المركزية لحزب الطليعة الشعبية في كوستاريكا (9 - 10 أيار 1964)،» **الوقت**، السنة الثامنة، العدد الحادي عشر (تشرين الثاني/نوفمبر 1964) ، ص 361 -368؛ «قرار المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي في بيرو،» **الوقت**، السنة الثامنة، العدد الحادي عشر (تشرين الثاني/نوفمبر 1964)، ص 183 - 184، وكول، «مؤتمر الحزب الشيوعي،» ص 151- 152.

(40) The New York Times, 13/1/1962.

الأيديولوجية، بل كانت ذا دور مهم في ذلك كله، وإن لم تكن العنصر الرئيس أو الحاسم[41].

يتضح من كل ما سبق أن الحرب الباردة أفرزت كثيرًا من الاختلافات الأيديولوجية والنظريات السياسية المنعكسة على أميركا اللاتينية التي اختصت بأيديولوجيات مختلفة خرجت من رحم الظرف السياسي والتاريخي الخاص بأميركا اللاتينية وحدها. كما أن الخلافات الأيديولوجية الرئيسة بين الشيوعية والرأسمالية تركت آثارها في مسار الثورة والسياسة في أميركا اللاتينية طوال فترة الحرب الباردة، وساهمت في تحديد مدى نجاح الفكر الشيوعي في القارة عبر قنوات ثقافية ودعائية، ومدى نجاح مواجهة هذا الفكر من الولايات المتحدة وأعوانها داخل دول أميركا اللاتينية.

ثانيًا: الصورة الذهنية المتبادلة بين شعوب أميركا اللاتينية وشعب الولايات المتحدة

قبل تناول الدعاية الشيوعية في أميركا اللاتينية والدعاية المضادة لها، يتعيّن إلقاء الضوء على واحدة من أهم إشكاليات العلاقة بين أميركا اللاتينية والولايات المتحدة، وهي حميمة الصلة بما حققته الدعاية الشيوعية من نجاح في تلك القارة، ومدى استقبال اللاتينيين للدعاية المضادة التي بثّتها الولايات المتحدة؛ هذه الإشكالية هي صورة اللاتينيين في ذهنية شعب الولايات المتحدة، وتأثيرها في نفسية الشعوب اللاتينية، وتسببها في تلاشي نقاط التفاهم الإنساني والحضاري كلها بين تلك الشعوب والولايات المتحدة، حيث ظل مواطنو الأخيرة ينظرون إلى اللاتينيين نظرة استعلاء وتحقير، وأحيانًا نظرة عطف، وهو ما زاد من سخط اللاتينيين - الذين اعتبروا أنفسهم منتمين إلى مدنية أعرق في قدمها، وإن كانت أقل رخاءً – لا على حكومات الولايات المتحدة فحسب، بل على شعبها أيضًا، لأنه تعامل مع تلك الشعوب بصفتهم

(41) Walter Z. Laqueur, «The End of the Monolith: World Communism in 1962,» Foreign Affairs, vol. 40, no. 3 (April 1962), p. 364.

توابع وبشـرًا على درجة أقل، وهي الرؤية التقليدية التي ورثها الأميركيون الشماليون عن اللاتينيين بصفتهم شعوبًا ملوّنة تابعة بالطبيعة للأميركي المتفوق، بالطبيعة أيضًا، فأثّر ذلك في مواقف الشماليين من تلك الشعوب، وفي أفكارهم ومشـاعرهم وإشاراتهم، وحتى في تعبيراتهم الشفوية التي انعكست عليها (أي الشعوب) سلبًا، وشكّلت إحدى أهم الصعوبات في العلاقات بين أميركا اللاتينية والولايات المتحدة[42].

لا شك في أن هذا الميل إلى الترفّع والتعالي اللذين أبدتهما الولايات المتحدة حينما كانت تُخاطب جاراتها اللاتينية، أخفيا شـعورًا بالتفوق على تلك العناصر الأقل مستوى، وأوحيا بأن هناك أميركتين: أميركا «الأنغلو ساكسـونية» التي تتحدث الإنكليزية وتعتنق البروتستانتية وتتمتع بالرخاء، ثم تنظر من علٍ إلى جاراتها اللاتينية التي تتحدث الإسبانية أو البرتغالية، وتعتنق الكاثوليكية، ويسودها الفقر والإملاق. فجوهر المشكلة إذًا جذور تمتد عميقًا في نفسـية المجتمع الأميركي. وقد يبدو ذلك في إطلاق الولايات المتحدة على نفسها اسم «أميركا»، وإطلاق سكانها على أنفسهم اسم «الأميركيين»، وكأن العالم الجديد كله هو الولايات المتحدة، وسـكان هذا العالم هم سكان الولايات المتحدة وحدها، وكأن الولايات المتحدة ترى في هذا العالم المُلك الذي هيأته لها الأقدار، ومن حقها فرض سيطرتها عليه. ورأى «الأميركي»، أي مواطن الولايات المتحدة، أن حدود دولته هي «أميركا» كلها، وأن اللاتيني يضع يده على أرضه، وأن مشيئة القدر أتت بالأميركيين (مواطني الولايات المتحدة) إلى هذه الأرض ليحكموا العالم الجديد[43].

اعتبر اللاتينيون ذلك تحقيرًا من شـأنهم واحتكارًا من الولايات المتحدة

(42) انظر: فرجسون ج. هالكرو، **ثورات أمريكا اللاتينية**، ترجمة عبد الرءوف عز الدين (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966)، ص 61؛ Frank Tannenbaum: Ten keys to Latin America (New York: Knopf, 1962), p. 177, and «The United States and Latin America,» Political Science Quarterly, vol. 76, no. 2 (June 1961), pp. 163- 164.

(43) Salvador de Madariaga, Latin America between the Eagle and the Bear (New York: Praeger, [1962]), p. 73.

لمصطلحي «أميركا» و«أميركي»، فأخذوا في المقابل يستخدمون كلمة «أميركيين» عمومًا، والـ «يانكي» بشكل خاص، في حالات الغضب والسخط على الولايات المتحدة، وفي سياق الرفض والحنق منها ومن سياساتها، حتى باتت كلمة «أميركي» مزعجة كثيرًا لمواطني أميركا اللاتينية، وتعني بشكل محدد مواطن الولايات المتحدة[44].

ظلت الولايات المتحدة تنشر كتبًا تقوم على أساس فكرة خاطئة عن عهد الحكم الإسباني في أميركا اللاتينية، بينما فسرت هذه الكتب فكرة الرأي العام في الولايات المتحدة عن أميركا اللاتينية وشعوبها، وذلك في محاولة لتشويه تاريخ إسبانيا في أميركا اللاتينية، وهو ما أعاق أي حركة للفهم المتبادل بين شعوب أميركا الشمالية واللاتينية، وكان له تأثير مهم جدًا في تشكيل موقف الأجيال من الأميركيين الشماليين، ونظرتهم إلى الأميركيين اللاتينيين[45].

كما لم تُعنَ الولايات المتحدة باللغة الإسبانية باعتبارها إحدى أهم وسائل التفاهم مع اللاتينيين، بل أُهمل تدريس اللغة الإسبانية في الولايات الأميركية كلها، على أساس عدم أهمية هذه اللغة للثقافة الأميركية «الأنغلو ساكسونية». وعلى الرغم من إقبال بعض مواطني الولايات المتحدة على تعلّم الإسبانية، فإنهم لم يُقبلوا عليها باعتبارها لغة ثقافة وحضارة، وإنما لأنها الوسيلة للقيام بمشاريع استثمارية في أميركا اللاتينية التي لم تكن بالنسبة إلى هؤلاء سوى سوق للتجارة والربح. وبرز إهمال الثقافة الإسبانية أيضًا في عدم اهتمام دور النشر بالمخطوط الإسباني، بل كانت الفرصة المتاحة للمخطوط الفرنسي أكبر كثيرًا، على الرغم من أن الولايات المتحدة يجاورها أكثر من مئتي مليون إنسان يتكلمون الإسبانية[46].

لذلك، ظلت اللغة أحد الحواجز التي حالت دون فهم مواطني الولايات

(44) Henry Grattan Doyle, «The Understanding of Other Cultures: Latin America,» The Americas, vol. 11, no. 1 (July 1954), p. 20.

(45) Hubert H. Humphrey, «U. S. Policy in Latin America,» Foreign Affairs, vol. 42, no. 4 (July 1964), p. 601.

(46) Madariaga, pp. 75-80.

المتحدة الحقيقي للشعوب اللاتينية. ولم يظهر الاهتمام بالإسبانية أو البرتغالية إلا في خلال الأزمات السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية التي تطلّبت دراسة أي من اللغتين لمصلحة الولايات المتحدة الخاصة، وليس بدافع التواصل والتقارب بين الجيران(47).

ساعد في اتساع الهوّة بين شعب الولايات المتحدة والشعوب اللاتينية عدمُ إدراك هذا الشعب للأسس التي يرتكز عليها الفهم الحقيقي لنفسية شعوب أميركا اللاتينية، ومنها أن التراث الإغريقي المسيحي الذي ورثته الحضارة الأوروبية أشد عراقة وقوة في أميركا الإسبانية منه في أميركا «الأنغلو ساكسونية»، إضافة إلى أن تلك البيئة الثقافية الإسبانية اتجهت نحو إنتاج نماذج بشرية أكثر إحساسًا وتقديرًا للقيم الإنسانية الرفيعة من الثقافة الأنغلو ساكسونية التي تقوم على التجربة والواقع. ونتيجة هذه المفارقات الحضارية والسيكولوجية، فإن رجل الشمال (الأنغلو ساكسوني)، صاحب النفوذ والسلطة، كثيرًا ما وضعته الظروف في موقف مكّنه من أن يفرض نفسه على رجل الجنوب (اللاتيني)، وأن يذلّه، وهذا بدوره - على الرغم من تقديره لما لدى الساكسوني من علم وإمكانات مادية - استشعر الاحتقار له لما لمس فيه من افتقار إلى القيم الإنسانية الحقيقية. وكثرة توارد هذا الإحساس على اللاتيني حددت البيئة الوجدانية التي يعيش فيها وبعثت في نفسه روح العداوة للأنغلو ساكسوني(48).

على الرغم من محاولة الولايات المتحدة الحفاظ على صورة أول أمة أميركية تطرد الاستعمار الأوروبي، فإنها بدت أكثر بُعدًا من أوروبا التي تأثر المثقفون اللاتينيون بثقافتها واحترموها، كما أنهم نظروا إلى أنفسهم بصفتهم أوروبيين، واستمر هذا الأمر طوال القرن التاسع عشر، حتى إنهم تأثروا بالنظريات والأفكار الأوروبية كلها، وكان لكل منها أتباع ومخلصون ومناصرون، فحاولوا استلهام النماذج الأوروبية في الثقافة والفكر السياسي،

(47) Doyle, p. 22.

(48) Madariaga, pp. 2-3.

ومع زيادة الهجرة الأوروبية إلى أميركا اللاتينية انتقلت المفاهيم السياسية والاجتماعية من صالونات الأدباء والتأثر عن بُعد، إلى شوارع أميركا اللاتينية، مع ملاحظة عدم تأثر أغلبية الشعوب اللاتينية، لكن يمكن القول إن الأميركيين اللاتينيين نظروا إلى الأميركيين الشماليين بعيون أوروبية؛ حيث قرأوا كتبًا أوروبية لا أميركية، وتعلّموا في أوروبا التي سحرتهم[49].

هذا فيما كان اهتمام اللاتينيين باللغة الإنكليزية التي يتحدث بها مواطنو الولايات المتحدة، ضعيفًا. وظلت الفرنسية اللغة الثانية بالنسبة إلى الطبقات العليا في أميركا اللاتينية التي كان أبناؤها الذين قصدوا جامعة السوربون الفرنسية أكثر من أولئك الذين قصدوا جامعة هارفرد الأميركية[50].

في الوقت نفسه، رأى هؤلاء في الولايات المتحدة الأمّة «الأغلظ» التي تتمدد وتتوسع وتقوى، في مقابل شعور شعوب أميركا اللاتينية بأنهم على هامش شؤون العالم، الأمر الذي أثار استياء تلك الشعوب التي تطلعت إلى الحصول على موقع ومكانة مقدَّرتين بين أمم العالم[51].

مع تزايد نفوذ الولايات المتحدة وانتشار كل ما هو أميركي في بلاد أميركا اللاتينية، من سفن تجوب موانئ أميركا اللاتينية، وشركات طيران وشركات نفط... وغيرها من الشركات، ومن عربات وقاطرات وأتوبيسات من طرازي فورد وشيفروليه، وسيطرة على الموارد والثروات، تزايد الشعور القومي الذي كان أحد أسبابه الشعور المتفاقم بالسخط على الولايات المتحدة. وأرادت شعوب أميركا اللاتينية التخلّص من الشعور بالضعف الذي فرضه داخلهم كونهم مجرد منتجين للمواد الخام الأولية لصناعات أوروبا والولايات المتحدة، ومستوردين للسلع المصنعة، فتنامى الشعور بالقومية الاقتصادية ومعاداة كل ما هو أجنبي، ولا سيما الولايات المتحدة، لكنها لم تكن رغبة في الاستقلال

(49) Poppino, p. 24.

(50) Tannenbaum, Ten keys to Latin America, p. 214.

(51) Tannenbaum, Ten keys to Latin America, p. 214.

السياسي أو الاقتصادي وحسب، بل قبل ذلك رغبة في الاستقلال الروحي، حتى يستطيعوا أن يصنعوا لأنفسهم مكانة خاصة، ويقدموا أنفسهم إلى العالم بصفتهم شخصية تاريخية فريدة؛ فالإحساس بالتبعية ترك داخلهم إحساسًا عنيفًا بالمرارة، وأشعل الرغبة في أن يكونوا أنفسهم، وهذا بدوره عمّق الإحساس بالكره، ووضع صورة الولايات المتحدة في ذهنية تلك الشعوب في إطار سلبي.

عندما كان اللاتيني يتكلم على الإمبريالية والاستغلال الرأسمالي كانت تُسيطر على ذهنه ثروات الأميركيين الشماليين المتزايدة، وفاقة اللاتينيين المتزايدة، والفجوة المتصاعدة بين الاثنين؛ حيث نظر الأميركيون اللاتينيون إلى الأميركيين الشماليين بصفتهم السبب الرئيس في فقرهم، والعقبة الحقيقية أمام تنميتهم ورفاهيتهم وارتفاع مستوى دخلهم، الذي لا يقارَن بمستوى دخل مواطن الولايات المتحدة الذي يزداد غنى كلما ازداد اللاتيني فقرًا، بحسب رؤية الأخير.

ثمة رأي آخر يقول إن صورة الأميركي الشمالي السلبية في ذهنية اللاتيني اختلفت بعض الشيء، وإن اتجاهًا إيجابيًا برز بين شعوب أميركا اللاتينية نحو الولايات المتحدة، حتى أصبحت نيويورك وواشنطن «كعبة» كل قاصد من الجنوب، بعد أن كان هذا المركز من نصيب مدريد إبان الحكم الإسباني، ثم انتقل إلى باريس بعد حروب الاستقلال التي تخلصت فيها القارة من الإسبان. ومرجع تفسير هذا الاندفاع نحو واشنطن إلى تقدير الأميركيين اللاتينيين ما حققته الولايات المتحدة من تقدّم مادي، وأن الثري اللاتيني الذي كان في العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين يذهب إلى باريس لإجراء عملية جراحية أصبح في خمسينيات هذا القرن وستينياته يذهب إلى نيويورك. ومن كانوا يرسلون أبناءهم إلى السوربون، أو إلى المعاهد الفنية في باريس، أصبحوا يرسلونهم إلى هارفرد وغيرها من جامعات الولايات المتحدة. بل إن المثقف اللاتيني أدرك ما ينطوي عليه الأميركي العادي من طيبة وود وإخاء، ومع ذلك فإن هذا التفسير لم ينف سيطرة العداء على اتجاهات الرأي العام في أميركا اللاتينية تجاه الولايات المتحدة[52].

---

(52) Madariaga, p. 3.

استمرت النظرة إلى أميركا الشمالية باعتبارها أغنى منطقة في العالم على الرغم من بعض جيوب الفقر الموجودة فيها، واعتبار أميركا اللاتينية واحدةً من أفقر مناطق العالم على الرغم من بعض المناطق المليئة بمصادر الثروة، وهذا في حد ذاته مُدعاة إلى السخط الناتج من اعتزاز اللاتينيين بأنفسهم، وعجز الأميركيين الشماليين عن فهم السر في عدم حب اللاتينيين لهم.

الحديث هنا عن الشعوب، أمّا الساسة فبدءًا من إدارة أيزنهاور، ولاعتبارات المصالح، ثمة محاولات لتحسين الصورة الذهنية عند اللاتينيين عبر امتصاص غضبهم، وإعادة النظر في سياسات الولايات المتحدة تجاه بلادهم، ولا سيّما الاقتصادية منها، وعبر تطوير السياسات الدعائية وتركيزها على تحسين تلك الصورة؛ حيث أفرد كل من ريتشارد نيكسون وميلتون أيزنهاور في تقريرهما عن أميركا اللاتينية في عام 1958 جزءًا كبيرًا لمسألة الشعور المعادي الذي يسيطر على شعوب تلك البلاد تجاه الولايات المتحدة، وضرورة العمل من أجل القضاء على هذا الشعور، وهو ما عبّر عنه جدول أعمال مؤتمر وزراء خارجية الدول الأميركية في 23 و24 أيلول/سبتمبر 1958 الذي انعقد لمناقشة مشكلات الدول اللاتينية الاقتصادية والسياسية، وإزالة أسباب الخلاف بين الدول الأميركية، بُغية القضاء على روح العداوة والحقد الموجودة في نفوس الشعوب اللاتينية تجاه الولايات المتحدة.

فيما بددت المحطات الدموية التي مرت بها العلاقات بين الطرفين محاولات الولايات المتحدة لتصدير نفسها بصفتها «شريكًا صادقًا» وجارًا طيبًا وحليفًا استراتيجيًا، أظهرت ممارساتها «الأميركي» في صورة القاتل والمعتدي واللاإنساني، وكثيرًا ما رفع اللاتيني في وجهه، إبان تلك المحطات، لافتات أعلن من خلالها رفضه له ولوجوده، وعبّرت عن رؤيته له وصورته في ذهنه.

هذه العوامل كلها حددت مكوّنات الصورة الذهنية للطرفين بعضهما عند بعض؛ فبالنسبة إلى شعب الولايات المتحدة، اعتُبر اللاتيني شخصًا أقل، ثقافيًا وحضاريًا وإنسانيًا، ما مهّد الأرض للفكر الشيوعي وللشيوعيين الذين تميزوا بمهارات خاصة في فنون التعامل والجذب والاستقطاب، وفي تبيان مساوئ

الأيديولوجيا الإمبريالية أيضًا كلها التي احتقرت وسفّهت وتعاملت بنظرة فوقية مع شعوب سئمت تلك النظرة وقررت التمرد عليها، فوجدت ضالّتها في الفكر الشيوعي البديل الذي احترمها، وقدّر مكانتها وميراث حضارتها، وفي الشيوعيين الذين قدموا آليات التمرد كلها على غطرسة الجارة الشمالية الكبرى.

ثالثًا: الدعاية الشيوعية في أميركا اللاتينية

لم تكن الدعاية الشيوعية شأن جهاز متخصص، بل كانت شأنًا من شؤون الحزب الشيوعي، وافترضت ارتباطًا بين الحزب والجماهير ونظرة إلى نواحي الحياة كلها؛ وكانت إحدى المهمات الأساس المُلقاة على عاتق الأحزاب الشيوعية هي أن تُطلع الناس على تفوق الاشتراكية. وأحرزت الدعاية الشيوعية بالفعل نجاحات لمصلحة الاشتراكية، لا بفضل ما أنجزته الاشتراكية من مكاسب وحسب، بل بفضل الوسائل والأساليب التي استخدمها الشيوعيون أيضًا لتعريف الناس بهذه المكاسب. وكانت الدعاية في نظر لينين نشاطًا إبداعيًا مبنيًا على قدر عظيم من الوقائع، وفنًا في انتقاء الوقائع الأكثر وضوحًا ونموذجية، وفي الجمع بين المفهوم العلمي للأشياء وشكل بسيط شعبي مقْنع، مع تجنّب الكليشيهات والجمل الرنانة، ومع التوجه إلى أكبر عدد ممكن من الشيوعيين والعمال[53].

كانت الولايات المتحدة الهدف الأساس الذي وجّه إليه الشيوعيون جهودهم الدعائية في أميركا اللاتينية، بينما كان جميع «الأعداء» الآخرين ثانويين. هذا الانشغال بعملاق الشمال تأكد مرارًا وتكرارًا، على سبيل المثال، في التصريحات العامة لرجال الحزب الشيوعي البرازيلي الذي يمكن اعتبار برنامجه نموذجًا بالنسبة إلى برامج الأحزاب الشيوعية الأميركية اللاتينية الأخرى؛ ففي عام 1955 وصفت الصحيفة اليومية الشيوعية في البرازيل «الإمبريالية الأميركية الشمالية» بأنها «عدو» الشعب البرازيلي، ودعت أتباعها

(53) نورمان فريد، «نظرات حول الدعاية،» **الوقت**، السنة السابعة، العدد 4 (نيسان/أبريل 1963)، ص 76.

إلى تركيز هجومهم على ذلك «العدو» وليس الانشغال بأي «إمبريالية أخرى»، وهذا ما كرره الحزب في بيان تشرين الأول/أكتوبر 1956 أيضًا، حين أكد أن الهدف الأساس الذي يجب التركيز عليه هو الإمبريالية الأميركية الشمالية ووكلاؤها[54].

حاولت الأحزاب الشيوعية الأميركية اللاتينية في جهدها لخلق مناخ رأي ملائم وَضْعَ الوكلاء السريين في المؤسسات المؤثرة في الاتجاهات العامة والرسمية، بينما كانت الأهداف الأساس هي أجهزة إعلام الاتصال الجماهيري والبيروقراطية الحكومية ونظام التعليم والأحزاب السياسية الأخرى. فكان في كل بلاد في أميركا اللاتينية عدد من الشيوعيين غير المعروفين في هذه القطاعات الذين لم يكن انتماؤهم السياسي الحقيقي معروفًا سوى لحفنة من قادة الحزب الشيوعي، فلم يشارك هؤلاء في نشاط الحزب العادي، بل اعتمد تأثيرهم على قدرتهم في تحقيق أهداف شيوعية من دون الكشف عن انتمائهم إلى الحزب[55].

ساعدت الشيوعيين في نجاح خططهم الدعائية الميول الاشتراكية والقومية بين المثقفين، وفي الدوائر الثقافية والمنظمات الوطنية. كما ركّز الشيوعيون جهدهم على القطاعات الاجتماعية التي كان أفرادها بمثابة المحاربين النشيطين للتغيير، وتضمّنت العمال اليدويين والموظفين والكتّاب والفنانين والمعلمين وجمعيات الشباب. ومع ذلك، يمكن القول إن التأثير المباشر لهذه المجموعات انخفض عندما كانت الحكومات أكثر اعتدالًا، بيد أن الشيوعيين دأبوا على مواصلة نشاطهم بموجب استراتيجيا طويلة المدى. واستمر هجوم الشيوعيين في أميركا اللاتينية على الولايات المتحدة حتى بعد تأكيد السوفيات مبدأ «التعايش السلمي»[56].

---

(54) Evron M. Kirkpatrick, ed., Year of Crisis: Communist Propaganda Activities in 1956 (New York: Macmillan, 1957), p. 239.

(55) Poppino, pp. 137- 138.

(56) F. R. U. S. (1955-1957), VI: National Intelligence Estimate, NIE 80/90-55, Conditions and Trends in Latin America, Washington, December 6, 1955, pp. 26-27.

لم تكن الدعاية نشاطًا مقتصرًا على السوفيات، بل نشطت الصين الشيوعية أيضًا في حقل الدعاية داخل أميركا اللاتينية، ولا سيّما بعد تصاعد الخلاف الصيني - السوفياتي وانعكاساته على الحركة الشيوعية عمومًا في القارة اللاتينية التي كان يقطنها حوالى 100.000 صيني، تركزوا بشكل رئيس في البلدان التي تقع على شاطئ المحيط الهادئ. وعلى الرغم من أن تقاليد أميركا اللاتينية الثقافية تخلو ممّا يُحفّز شعوبها على الاهتمام بأي نشاط في الصين، بل كان الاهتمام الأكبر بالنسبة إلى قارة آسيا عمومًا منصبًّا على اليابان التي أثارت الإعجاب والاهتمام بسبب التنمية الاقتصادية السريعة فيها، وانتصاراتها على الولايات المتحدة في عامي 1941- 1942، فبعض اللاتينيين غير الشيوعيين نظر إلى الصين بدافع من الفضول باعتبارها بلادًا غريبة، واهتم بثورتها إلى درجة كبيرة، وهي في الوقت نفسه بلاد معادية للولايات المتحدة التي يمكن الجزم بأن كلَّ ما شكّل مصدرًا لإزعاجها كان موضع عطف وتقدير من جانب جزء كبير من الرأي العام الأميركي اللاتيني الذي اعتبر الولايات المتحدة عدوًا، ما جعل الصين مثالًا لأميركا اللاتينية. كما تشابهت الصين، من ناحية أخرى، مع الحالة الأميركية اللاتينية؛ ففي نظر كثيرين كانت الصين - تحت الحكم الشيوعي - هي تلك البلاد التي أنجزت إصلاحها الزراعي وحررت نفسها من هيمنة رأس المال الأجنبي وتقدّمت من دون مساعدة الاستثمار الأجنبي، فقدّمت التجربة التي يمكن أن تُستخدم لصوغ التنمية الأميركية اللاتينية[57].

واجهت الدعاية الشيوعية صعوبات كثيرة في عام 1956 نظرًا إلى حوادث هنغاريا في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، حين تدخّل الاتحاد السوفياتي عسكريًا ضد استقلالها، ما أسفر عن سقوط آلاف القتلى، وإعدام رئيس الحكومة إيمري ناجي وعدد من أعضاء حكومته، الأمر الذي أثّر سلبًا في سمعة الاتحاد السوفياتي، ووضع أصدقاءه في مواجهة كثير من التساؤلات

(57) Víctor Alba, Nationalists without Nations; the Oligarchy versus the People in Latin America (New York: Praeger, [1968]), pp. 56-57.

المحرِجة. ومع ذلك، لم ينحرف كثيرون من شيوعيي أميركا اللاتينية عن الطريق الشيوعية، بل دعموا التدخّل السوفياتي في هنغاريا، وكان من بين هؤلاء، بصورة خاصة شخصيات أكثر شهرة بين المثقفين والفنانين، مثل الشاعر التشيلي بابلو نيرودا والرسّام المكسيكي دييغو ريفيرا، ومن زعماء الأحزاب الشيوعية لويس كارلوس بريستس لويز، زعيم الحزب الشيوعي البرازيلي، حتى إن نيرودا مثلًا ذهب إلى حد مقارنة «تحرير» القوات السوفياتية هنغاريا من القوات «الإمبريالية» بتحرير القوات الأرجنتينية تشيلي من الهيمنة الإسبانية، تحت قيادة الجنرال سان مارتن في أثناء حروب الاستقلال. وأثنت الصحف الشيوعية أيضًا على موقف الاتحاد السوفياتي الذي قضى على العناصر «الرجعية» في هنغاريا. بيد أن هذا لا ينفي أن بعض المثقفين الماركسيين المهمين شجب العمل السوفياتي وأدانه، وكان لذلك تأثير سلبي في مدى استجابة الشعوب اللاتينية للدعاية الشيوعية، خصوصًا مع تخطيط السفارات الأميركية في الدول اللاتينية لاستغلال الحادث بشكل كبير، على المستوى الدعائي ضد الاتحاد السوفياتي، فكان الأمر بمثابة اختبار للجهاز الدعائي الأميركي في بعض الدول[58].

يمكن القول أيضًا إن عدم الوضوح في إظهار الرابطة بين الأهداف العاجلة والغاية النهائية لنضال العمال كان إحدى نقاط الضعف في الدعاية الشيوعية؛ إذ كان الشيوعيون يتحدثون عن النعم التي تجلبها الاشتراكية إلى الشعب، ويدعون العمال إلى النضال، في حين كان العامل يناضل في سبيل زيادة الأجر، ويعتبر أن الاشتراكية هدف بعيد لم يحن الوقت للكفاح في سبيله، بينما كان المطلوب من الأحزاب الشيوعية، بحسب الأوضاع القائمة، تكييف الفكرة اللينينية المتعلقة بالارتباط الوثيق بين النضال في سبيل الديمقراطية والنضال في سبيل الاشتراكية، وأن تضع مطالب حسية قريبة ومفهومة عند الجماهير. كما أن وضع الأشكال الانتقالية والشعارات والمطالب كان سيفتح مجالات

(58) Kirkpatrick, pp. 232, 238, and p. 242.

جديدة للدعاية الشيوعية، ويبيّن أن الأحزاب الثورية للطبقة العاملة لا تكتفي بتعرية النظام الرأسمالي وبوصف الشيوعية الوضاءة، بل لا بد من أن تثبت أنها موجودة بين الجماهير، وتعرف حاجات الجماهير اليومية، وتطور النضال في سبيل الديمقراطية الذي هو جزء غير منفصل في سبيل الاشتراكية، وهو ما تنبهت إليه الأحزاب الشيوعية وأخذت في تنفيذه فعلاً[59]، الأمر الذي اتضح في حجم نجاحات الدعاية الشيوعية في القارة اللاتينية، ما أقلق الولايات المتحدة كثيرًا ووضعها أمام مواجهة أشكال النشاط الدعائي الشيوعي كله بشكل عملي، بعد أن تزايد ذلك النشاط عبر أكثر من آلية، ومن خلال منابر عدة، وبجهد كثيرين من الشيوعيين اللاتينيين، وأعضاء الهيئات الدبلوماسية السوفياتية في مختلف دول أميركا اللاتينية.

1 - المراكز الثقافية وجمعيات الصداقة

في عام 1956 كان الحزب الشيوعي محظورًا في خمس عشرة من الجمهوريات الأميركية اللاتينية العشرين. وفي الجمهوريات الخمس الباقية، وضِع كثير من القيود لإعاقة نشاطه، ما تطلّب وجود منظمات «جبهوية» كي يواصل الشيوعيون أغلب نشاطهم العلني. وبالفعل، مارس هؤلاء معظم النشاط الدعائي من خلال تلك المنظمات والجبهات الثقافية التي أُسست في هذا العام، وتلك التي سبق أن أُسست، وزاد نشاطها بدءًا من ذلك الوقت. هذا فضلًا عن نشاط البعثات الدبلوماسية لدول الكتلة الشيوعية التي كان عددها في عام 1956 ست عشرة بعثة في أميركا اللاتينية كلها[60].

كانت السفارات السوفياتية والبعثات الدبلوماسية أكثر المؤسسات التي روّجت للشيوعية في أميركا اللاتينية؛ ففي المكسيك وجهت السفارة السوفياتية نشاط الشيوعية المحلية ودعمتها بالأموال، وبلغ عدد موظفيها أكثر من مئة موظف كان لهم ارتباط بالقوات المسلحة المكسيكية يفوق ارتباط موظفي

---

(59) فريد، ص 68 - 70.

(60) Kirkpatrick, p. 243, and p. 265.

السفارة الأميركية. وكان موظفو السفارة السوفيات من الذين عملوا في جهاز الاستخبارات بصورة رئيسة، وكانوا نشيطين جدًا في الدعاية الثقافية، وأسّسوا في العاصمة المكسيكية وفي المراكز الإقليمية معاهد تبادل ثقافي مكسيكية - روسية عدة[61].

في أوروغواي أيضًا كرست البعثات الدبلوماسية لدول الكتلة الشيوعية جزءًا كبيرًا من جهدها للدعاية الشيوعية، وكانت تتعاون مع «الاتحاد السلافي» (The Slav Union) الذي اعتُبر من أهم المنظمات الثقافية الأوروغوانية ومؤسساته الفرعية، في إطار الدعاية للشيوعية. وحضر اجتماعاته السنوية دائمًا ممثلو السوفيات والبعثات الدبلوماسية التشيكية في مونتيفيديو (العاصمة)، وبعض ممثلي البعثات السوفياتية في عواصم لاتينية أخرى، مثل بوينس أيرس. وكان ذلك الاتحاد يهاجم الولايات المتحدة ويُحمّلها مسؤولية المحن الاقتصادية التي مرت بالدول اللاتينية، وخصوصًا أوروغواي، وكان يدعو إلى تقوية العلاقات بين أوروغواي والكتلة الصينية - السوفياتية[62].

بالنسبة إلى الهيئات والمنظمات الثقافية كان للاتحاد السوفياتي والدول الشيوعية في أميركا اللاتينية 84 هيئة ثقافية في عام 1958، وكان لبعض هذه الهيئات فروع في المدن الكبرى في مختلف الجمهوريات اللاتينية[63].

انتشر ما سُمّي المعاهد والمراكز الثقافية الثنائية الوطنية، فكان هناك أكثر من مئة مركز ثقافي ثنائي الوطنية، فضلًا عن كثير من جمعيات الصداقة. وكان الهدف الأساس من إنشاء هذه المؤسسات نشر الدعاية من أجل علاقات أقرب مع الأنظمة الشيوعية، بشكل فردي، ودعم موقف عام متعاطف ومتقبّل للنشاط الشيوعي المحلي، وللحركة الشيوعية الدولية. لذلك كانت تنشر كثيرًا من أدب المعسكر الشيوعي، والدعاية التي تظهر الطبيعة «السلمية»، والتقدم

---

(61) Karl M. Schmitt, «Communism in Mexico Today,» The Western Political Quarterly, vol. 15, no. 1 (March 1962), p. 121, and F. R. U. S. (1955 – 1957), VI: Annex with Letter from the Ambassador in Mexico (White) to the President, Mexico City, August 29, 1955, p. 696.

(62) Kirkpatrick, p. 247.

(63) Madariaga, p. 151.

التقني والعلمي والثقافي للدول «الاشتراكية». ولعل من أشهر تلك المعاهد والجمعيات معهد العلاقات الثقافية الأرجنتينية - السوفياتية، ومركز الصداقة البوليفي - التشيكوسلوفاكي، والمركز البرازيلي- البولندي للدراسات والتبادل الجامعي، والمعهد الثقافي التشيلي - الألماني الشرقي، والجمعية المكسيكية - البلغارية للصداقة والتبادل الثقافي، والمعهد الثقافي البيروفي - الروماني، والمركز الثقافي الأوروغواني - الهنغاري[64].

أمّا بالنسبة إلى الصين فأسست اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني معهدًا للشؤون الأميركية الجنوبية، وجمعية للصداقة الأميركية اللاتينية - الصينية؛ وأنشأت كثيرًا من جمعيات الصداقة اللاتينية - الصينية في المدن اللاتينية الرئيسة، في هافانا وريو والمكسيك وبوينس أيرس ولاباز وسانتياغو وبوغوتا ومونتيفيديو وكاراكاس[65].

انقسمت الدعاية التي وجّهتها تلك المؤسسات إلى نوعين، نوع وجّه إلى عامة الناس بشكل عام، وآخر وجّه إلى أهداف محددة. لكن الهدف العام لجمعيات التبادل الثقافي والصداقة كان تحسين العلاقات العامة بين الدول اللاتينية ودول الكتلة الصينية - السوفياتية؛ ففي المكسيك مثلًا كان المعهد المكسيكي - الروسي للتبادل الثقافي أهم منظمات الصداقة، أُسس في عام 1944، وكان له كثير من الفروع في مراكز المكسيك السكانية الرئيسة[66].

في آب/أغسطس 1956 أُسست جمعية الصداقة المكسيكية - الرومانية وجمعية التبادل الثقافي. وتم الاحتفال في الشهر نفسه بـ «شهر صداقة مكسيكي - روماني»، وتضمّنت الاحتفالات عرض أفلام رومانية كاملة في نادي سينما تشارلي شابلن، والموسيقى الشعبية الرومانية، وخطابات مِن المحاضرين المختلِفين في شأن «البناء الاشتراكي» في الجمهورية الشعبية الرومانية. كما بذلت جامعة العمال في المكسيك جهدًا دعائيًا كبيرًا، ونفّذت المزيد من النشاط

(64) Poppino, p. 136.

(65) Alba, pp. 53-54.

(66) Schmitt, «Communism in Mexico Today,» p. 119.

الثقافي من خلال قسم العلاقات الثقافية فيه. وكان من ثمرات ذلك الجهد تنفيذ البرامج الثقافية والاحتفال بأيام «تحرير» الدول الشيوعية، إضافة إلى تكرار عرض الأفلام والمحاضرات والمعارض الفنية. وكثيرًا ما حضر ممثلو بعثات الكتلة الدبلوماسية في المكسيك هذه الفاعليات التي نُظِّمت بغرض وحيد هو دعم خط دعاية التيار الشيوعي. كما كان في المكسيك جمعية الصداقة المكسيكية - البولندية التي ساعدتها المفوضية البولندية في أداء مهماتها من خلال تزويدها بالأفلام والمنشورات والسجلات والمحاضرين، والمساعدات المادية الأخرى[67]، و«الجمعية المكسيكية للصداقة مع شعب الصين» التي حاولت دائمًا تحسين تنظيمها، وتوسيع دائرة مبيعاتها من المنشورات الصينية الشيوعية، ونشر الشعارات الصينية المناصرة للشيوعية بشكل كبير، والدعوة إلى دعم دخول الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة، وإنشاء علاقات تجارية ودبلوماسية مكسيكية - صينية، فيما تضمّن الجزء الأكبر من نشاط هذه المراكز توزيع منشورات شيوعية، وعرض أفلام الكتلة الشيوعية، والمحاضرات، وكفالة المعارض، والحشد لاجتماعات من أجل الإشادة بشخص أو حادث ما، كما في حالة المنظمات الرومانية والبولندية، وقام نشاط هذه المجموعات، إلى درجة كبيرة، على المساعدة المادية من البعثات الدبلوماسية لدول الكتلة الشيوعية في المكسيك[68].

في أوروغواي كثَّف المعهد الثقافي الأوروغواني - السوفياتي نشاط بداية من عام 1956، وكان مركزًا ثقافيًا في شارع مونتفيديو الرئيس، وجد فيه الكتب والمجلات، ومواد الدعاية الأخرى المتوافرة للجمهور. وكان يقيم المؤتمرات والمحاضرات ويعرض الأفلام بدعمٍ علني من المفوضية السوفياتية في مونتفيديو. أمّا في الأرجنتين فعلى الرغم من أن حكومة أرامبورو ضيّقت الخناق على النشاط الدعائي قُبيل نهاية عام 1956 تضاعف عدد المراكز الثقافية ثنائية الوطنية. وبانتهاءِ العام ذاته كان المعهد السوفياتي - الأرجنتيني

(67) Kirkpatrick, pp. 244 – 245.

(68) Kirkpatrick, Year of Crisis.

للعلاقات الثقافية قد رفع عدد فروعه إلى خمسة عشر فرعًا، وفي عام 1960 أسس المعهد أربعة فروع أخرى[69].

كما أن محاولات تصعيد العلاقات التجارية مع الأرجنتين في عام 1958 لازمها تكثيف برامج الدعاية الثقافية الشيوعية، في محاولات من روسيا لكسب صداقة الأرجنتين، حيث افتتحت المراكز الثقافية في تسع مدن رئيسة، وكانت تُلقى المحاضرات وتُعرض أفلام الدعاية وتُفتح أبوابها للطلاب الذين رغبوا في تعلم الروسية مجانًا[70].

كان في الأرجنتين أيضًا جمعية ثقافية صينية، وعدد من المجموعات البولندية، ومنظمة رومانية ركزت نشاطها بشكل أساس في بوينس أيرس. أمّا في البرازيل فكانت المعاهد الثقافية الشيوعية، الصينية منها والسوفياتية، تعمل بنشاط قبل عام 1956 الذي أنشئ فيه «الاتحاد البرازيلي - البولندي الثقافي» لدعم العلاقات بين البلدين، وافتتح في ساو باولو في تموز/يوليو. لكن يمكن القول إن الإجراءات الصارمة التي اتخذها الرئيس البرازيلي خوسيلينو كوبتشيك ضد النشاط الشيوعي أثّرت، إلى حد ما، في نشاط تلك المؤسسات والمراكز الثقافية في البرازيل[71].

في تشيلي، وسَّعت المراكز الثقافية الثنائية الوطنية الموجودة في سانتياغو نشاطها إلى حد كبير. وفي عام 1956 زار عدد كبير من الوفود الثقافية لدول الكتلة تشيلي، وتجولوا فيها في إطار خطة لدعم العلاقات العامة، كما كثَّف «المركز الثقافي الصيني - التشيلي» نشاطه[72].

---

(69) D. A. F. R. (1961): «Cuba»: State Department Pamphlet Released April 3, 1961, p. 13, and Kirkpatrick, p. 247.

(70) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 150، ملف رقم 6، سفارة مصر في بوينس أيرس، تقرير عن الشيوعية في الأرجنتين، من السفير لوكيل الخارجية، بتاريخ 1958/8/13.

(71) Kirkpatrick, pp. 247 – 248.

(72) Kirkpatrick, p. 248.

هذا، إضافة إلى نشاط الحزب الشيوعي التشيلي الذي قدم فرِقًا موسيقية ومجموعات وفِرقًا للفنانين الهواة وللغناء، وأقام حلقات لدراسة الثقافة الوطنية، وأدار مناظرات للدفاع عنها، اشــترك فيها شعراء شباب وكتّاب وفنانون من الشبيبة الشيوعية ومن الفئات التقدمية الأخرى، وكانت مثل هذه اللقاءات الثقافية الجماهيرية تســاعد الحزب في كسب تعاطف فئات اجتماعية أخرى من الشبيبة وممثلي الثقافة الوطنية[73].

أمّا في كوبا فكانت الدعاية والنشاط الثقافي الشــيوعيين كثيفين ومهيمنين على الحياة الثقافية عمومًا، نظرًا إلى أن كوبا كانت دولة شــيوعية رسميًا، وحتى قبل إعلان ذلك كانت العلاقات الثقافية مع دول الكتلة الشيوعية قوية، في إطار محاولات الثورة الكوبية للقضاء على أشكال هيمنة الثقافة الأميركية كلها على كوبا. لذا، مع الوقت، بدا أن غزوًا ثقافيًا شيوعيًا سيطر على مظاهر النشــاط الثقافي كله في كوبا، سواء من خلال الاتفاقيات الثقافية الشاملة مع بلدان الكتلة الشيوعية أم تزايد عدد زيارات الفنانين لإقامة الحفلات الموســيقية، ومجموعات الرقص، أم في إعادة بناء نظام التعليم الكوبي لخدمة أهداف شيوعية، أم في المعوّقات التي وضِعت أمام الطلاب الراغبين في الدراسة في أي مكان عدا دول «الكتلة الاشتراكية»، أو في منع الكتب والمجلات من دول «العالم الحر»، وفي انضمام وكالة الأنباء الكوبية الرسمية إلى وكالة الأنباء السوفياتية «تاس»، ووكالات أنباء دول الكتلة الشيوعية[74].

كانت الأفلام من أبرز وسائل الدعاية التي اســتخدمتها المراكز الثقافية وجمعيات الصداقة، إذ اســتُخدمت آلةً للدعاية بشكل كبير؛ فخلال عام 1956 عُرض عدد كبير من أفلام دول «المعســكر الشيوعي» في كثير من البلدان الأميركية اللاتينية. وعُرض بعض هذه الأفلام في المسارح التجارية، لكن معظمها عُرض في أماكن غير تجارية، وبالطبع، بدعم من بعثــات دول «الكتلة»

---

(73) جولييتا كامبوزانو، «الشيوعيون والشــبيبة في تشيلي،» **الوقت**، السنة السادسة، العدد الأول (كانون الثاني/ يناير 1962)، ص 106.

(74) D. A. F. R. (1961): «Cuba»: State Department Pamphlet Released April 3, 1961, p. 448.

الدبلوماسية، وجمعيات الصداقة، والمجموعات الشيوعية، أَو الجبهوية الأخرى في المنطقة. وعُرضت نسبة كبيرة من هذه الأفلام في المكسيك وأوروغواي التي عرضت حوالى 50 فيلمًا في عام 1956، وضعف هذا العدد في عام 1955، إذ خصصت دار سينما شعبية في مدينة مونتفيديو كلَّ عروضها تقريبًا للأفلام السوفياتية. هذا، إضافة إلى إقامة المهرجانات السينمائية التي اشتركت فيها أفلام روسية وتشيكية وبولندية وهنغارية. وغالبًا ما كانت تُجرى حفلات العرض «الخاص في صالات بعثات دول الكتلة الدبلوماسية، وبعض المنظمات الواقعة تحت السيطرة الشيوعية، والمراكز الثنائية الوطنية، واتحادات العمال، ونادي سينما تشارلي شابلن[75].

تدفّق على الأرجنتين أيضًا كثير من الأفلام السوفياتية التي عُرضت في دور السينما العالمية، وكانت تبث الدعاية الشيوعية[76]، وتم إغراق الأرجنتين بالكتب والمطبوعات والنشرات والأفلام والصور وحفلات الموسيقى والبالية، واستأجر السوفيات دور العرض والمسارح، بعضها بصفة موقتة، وبعض الآخر بصفة دائمة، مثل مسرح «أستور» الذي آجرته السفارة السوفياتية مقابل 2000 دولار شهريًا[77].

بناء على ذلك، كانت المراكز الثقافية وجمعيات الصداقة من أهم بؤر الدعاية الشيوعية في أميركا اللاتينية؛ حيث استُثمرت إمكاناتها كلها لبثّ هذه الدعاية عبر آليات عدة، ووجهت نشاطها إلى خدمة هدف رئيس، هو كسب تعاطف الرأي العام اللاتيني مع الفكر والثقافة الشيوعيين.

---

(75) Kirkpatrick, pp. 256-257.

(76) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 150، ملف رقم 6، سفارة مصر ببوينس أيرس، تقرير عن الشيوعية في الأرجنتين، من السفير لوكيل الخارجية، بتاريخ 1958/8/13.

(77) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 149، ملف رقم 6، سفارة مصر ببوينس أيرس، مذكرة من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية، بتاريخ 1957/11/14.

2 ـ الصحف والمطبوعات

كرّست الأحزاب الشيوعية جهدها لتطوير دعايتها وإتقانها، واستعانت بوسائل الدعاية كلها، وأبرزها الصحافة والمطبوعات الشيوعية، فنجح الشيوعيون في إصدار المنشورات، إلى جانب صحف الحزب المركزية والمحلية التي تنشر الأنباء العامة. كما أن الأسطوانات والتسجيلات والإعلانات التعبيرية دخلت كلها، شيئًا فشيئًا، في ترسانة الدعاية الشيوعية التي اهتمت أيضًا بزيادة عدد المنشورات المتخصصة، وكان منها ما هو للنساء، وما هو للشبيبة والفلاحين والمثقفين، بينما ظلت الدعاية تعاني النزعة الأكاديمية، ولم تصل بقدر كافٍ إلى بعض الفئات الاجتماعية مثل المعلمين والمهندسين والموظفين والتقانيين[78].

وُزِّع في أميركا اللاتينية خلال عام 1956 أكثر من سبعين نشرة دورية سوفياتية وصينية كُتبت في الاتحاد السوفياتي والدول الشيوعية والصين ومقار الجبهات الشيوعية في أميركا اللاتينية وبعثات الكتلة الدبلوماسية، باللغتين الإسبانية والبرتغالية[79].

بحلول عام 1958 كان في أميركا اللاتينية أكثر من مئة صحيفة صينية وسوفياتية تُطبع بالإسبانية أو البرتغالية أو الفرنسية. وبجانب هذه الصحف المحلية دخل أميركا اللاتينية أكثر من ثلاثمئة صحيفة ومجلة شيوعية. وكانت تصدر في العاصمة الأرجنتينية بوينس أيرس نشرتان سوفياتيتان، إحداهما باسم «الأدب السوفياتي»؛ والأخرى باسم «قضايا السلم والاشتراكية»[80]، وكان عدد دور النشر والمكتبات التي تُصدر مطبوعات شيوعية في أميركا اللاتينية لا يقل عن مئة دار ومكتبة[81].

(78) فريد، ص 68.

(79) Kirkpatrick, p. 252.

(80) مجلة شهرية كانت تصدر من براغ بإشراف مختلف الأحزاب الشيوعية في العالم.

(81) Madariaga, p. 152.

نشرت إحدى دور النشر السوفياتية في أوروغواي عام 1958 قائمة بعناوين نحو 1200 كتاب سوفياتي متداوَل في بلاد أميركا اللاتينية؛ حيث انتشرت الكتب السوفياتية على نطاق واسع في القارة اللاتينية، وكان النشاط الثقافي السوفياتي ماثلًا في كل ناحية حتى في كتب الأطفال، فضلًا عن النشرات الدورية التي ركزت دائمًا على مهاجمة الولايات المتحدة وسياساتها، وسياسات الحكومات اللاتينية الموالية لها والمتعاونة معها[82].

بالنسبة إلى الأدب توافرت مجموعات كاملة من الأدب الروسي، خصوصًا الماركسي، في كل مكان في عموم أميركا اللاتينية، مع ترجمته إلى لغة البلاد التي نُشر فيها، وطباعته ورقيًا، وبيعه بأسعار زهيدة في مراكز بيع بالقرب من الجامعات، وفي المكتبات كلها المنتشرة في البلاد[83].

حتى عام 1953 لم يكن هناك أدب صيني شيوعي باللغة الإسبانية، لكن بيجين حاولت سد هذا الفراغ. وأعطى الصينيون المزيد من الاهتمام للشؤون الأميركية اللاتينية، وللدعاية في الدول اللاتينية العشرين، وذلك منذ منتصف الخمسينيات. وتزايد هذا الاهتمام في أواخر الخمسينيات، ولا سيّما في أعقاب قيام الثورة الكوبية، إذ صدرت طبعة بالإسبانية لنشرة الصين الدورية في كلٍّ من مونتفيديو وهافانا، ووُزِّعت أعداد كبيرة منها بعد قيام ياو تشين (Yao Chen) وثلاثة أعضاء آخرين من قسم الدعاية في الحزب الشيوعي الصيني بجولة في أميركا اللاتينية في عام 1959. كما تزايد نشر الكتب الصينية والكراسات المتضمنة خطب الزعيم الصيني، ماو تسي تونغ باللغة الإسبانية. وفي المقابل، انتشرت في بيجين الكتب اللاتينية، وبيعت في المحلات المخصصة لذلك بأسعار مخفضة جدًا[84].

إضافة إلى ذلك فتحت وكالة أنباء الصين الرسمية فرعًا لها في هافانا في

(82) A. B. Thomas, «Latin American Nationalism and the United States,» Journal of Inter-American Studies, vol. 7, no. 1 (January 1965)

(83) Adolf A. Berle, Jr., Latin America: Diplomacy and Reality (New York: Published for the Council on Foreign Relations by Harper & Row, [1962]), p. 72.

(84) Alba, p. 54.

نهاية عام 1959، عمل فيه ستة صحافيين. وتعاونت الوكالة الصينية مع وكالة «برينسا لاتينا» (Prensa Latina) التي أدارتها حكومة فيديل كاسترو. كما أصدرت مجموعات شيوعية صينية سُمّيت «اتحاد من أجل الديمقراطية الجديدة»، ثلاث صحف شيوعية باللغة الصينية في كوبا[85].

عند تناول حجم الدعاية الشيوعية وطبيعتها في الدول اللاتينية، بشكل فردي، كما في المكسيك، نجد أن الشيوعيين في المكسيك ساعدوا في توسيع هامش حرية الصحافة عمليًا، في منتصف الخمسينيات، حتى أصبحوا قادرين على إيصال صوتهم إلى الجماهير. وإضافة إلى صحيفتي الحزب الشيوعي المكسيكي والحزب الشعبي، كانت هناك مساحات مدفوعة الأجر في الصحف المنتظمة والمتداولة بشكل كبير، ما ساعد الشيوعيين في مواصلة حملتهم الثابتة والموجَّهة ضد الولايات المتحدة[86].

ظهرت أهمية المكسيك باعتبارها حلقة اتصال في سلسلة التوزيع والإنتاج للمطبوعات الشيوعية في أوائل عام 1956، عندما نشرت طبعة باللغة الإسبانية لدليل الاقتصاد السياسي لمعهد الاقتصاد التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي؛ وظهر هذا الكتاب لاحقًا في الدول اللاتينية الأخرى، بما في ذلك الدولتان الأكثر بعدًا من المكسيك (تشيلي والأرجنتين). وكانت السفارة السوفياتية في المكسيك تقوم بشراء كميات كبيرة من إصدارات دور النشر الشيوعية، وتوزعها على الأشخاص والمنظمات من خلال فروع المعهد المكسيكي - الروسي للتبادل الثقافي. كما ساعدت الجمعية المكسيكية للصداقة مع شعب الصين في توزيع المنشورات الصينية الشيوعية، والمتوافر منها باللغتين الإسبانية والإنكليزية[87].

في بداية عام 1965 قرر الحزب الشيوعي المكسيكي إصدار صحيفة

---

(85) W. Rogers, «Russia Using Castro as Pawn, CIA Hill Testimony Indicates,» 31/1/1960.

(86) F. R. U. S. (1955 – 1957), VI: Annex with letter From the Ambassador in Mexico (White) to the President, Mexico City, August 29, 1955, p. 696.

(87) Kirkpatrick, p. 250.

الحزب **فوس دو مكسيكو** أسبوعيًا، بعد أن كانت تصدر مرتين في الشهر، وذلك في إطار مساعيه لتوسيع نفوذه ونطاق حملاته الدعائية[88].

في كولومبيا كرَّس الحزب الشيوعي جهده في ميدان نشر الكتب لمقابلة ما كان واضحًا من تجاهل الولايات المتحدة لواقع الشعوب اللاتينية الاقتصادي والاجتماعي، ما غذّى الاستياء وعزّز القوى الثورية لدى تلك الشعوب. وتجسد هذه الجهد حسيًا بصورة خاصة في نشر مجموعة من الكتب تحت عنوان عام: **قضايا أميركا**. وكان من أهم ما نُشر في تلك المجموعة ثلاثة كتب صدرت عن دار منشورات إيديوتوريال بلاتينا (Idiotorial Platina) في بوينس أيرس، وهي: **البرازيل في القرن العشرين** لرويز فاكو (R. Faco)، أحد المثقفين الثوريين؛ و**بوليفيا، بروميتوس جبال الأندس** لراول رويز غونزاليس (R. R. Gonzalis)؛ و**كولومبيا، ظواهر وحقائق** لدييفو مونتانا كوالار (D. M. Qualar). وقدّم الكتابان الأولان بانوراما تاريخية واسعة لبوليفيا والبرازيل، بينما قدّم الكتاب الثالث صياغة للحلول الثورية التي فرضها تطور البلاد التاريخي، وذلك من خلال دراسة معمَّقة لحركة نشوء الطبقات الاجتماعية والظروف الموضوعية القائمة في كولومبيا[89].

قام الحزب الشيوعي الكولومبي بتحسين نشاطه على صعيد النشر، فأصدر كتبًا وكرّاسات عن الحياة اليومية في كولومبيا، ودراسات عن كوبا، كما أنه نشر المؤلفات الماركسية، الكلاسيكية والحديثة، ونسخًا رئيسة من وثائق الحركة الشيوعية العالمية، ومجلة الحزب نصف الشهرية **دوكيمونتوس بوليتيكوس**، ومجلة **قضايا السلم والاشتراكية**، إضافة إلى صحيفة الحزب المركزية **فوس دي لا ديموكراسيا** التي كانت تصدر أسبوعيًا بانتظام. كما قام الحزب من أجل تحسين دعايته بنشر ملايين المنشورات ومئات آلاف الملصقات وعشرات

---

(88) فينتورا لورينزو، «المكسيك: الحزب الشيوعي يوسع نفوذ،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الثالث (آذار/مارس 1965)، ص 152.

(89) جوزيه كاردونا هويوس، «الحقيقة حول كولومبيا،» **الوقت**، السنة الثامنة، العدد العاشر (تشرين الأول/أكتوبر 1964)، ص 163.

آلاف الشعارات المكتوبة على الجدران، إضافة إلى الاجتماعات الحاشدة والتظاهرات(90).

أمّا الأرجنتين فأصبحت بعد سقوط حكومة خوان بيرون في أيلول/سبتمبر 1955 ثالث أكبر مركز لتوزيع المنشورات الشيوعية، واتسع فيها نطاق الدعاية الشيوعية. وأصدرت السفارة السوفياتية في بوينس أيرس مجلة شهرية مصوَّرة نشرت أخبار الاتحاد السوفياتي ونشاطه الصناعي والاقتصادي والثقافي، وكانت المجلة الشهرية توزَّع على الجمهور(91).

تلقّت البرازيل - التي شكلت حالة خاصة بسبب لغتها المختلفة عن لغات باقي دول أميركا اللاتينية - أكبر قدر من الدعم المادي للدعاية الشيوعية. ووصل إليها عن طريق أوروغواي كثير من المطبوعات الصينية - السوفياتية، فضلًا عن مطبوعات الأدب الشيوعي التي كانت تصدر في أوروغواي نفسها. وكانت نسخ منشورات دول الكتلة السوفياتية تترجم إلى اللغة البرتغالية، إضافة إلى ترجمات النشرات الدورية الجبهوية الدولية التي نشرت في البرازيل(92).

في دول أميركا الوسطى أصبحت السفارة السوفياتية، بوساطة أتباعها، مركزًا لنشر الدعاية، وخصوصًا من أجل زيادة التجارة بين تلك المنطقة ودول الكتلة السوفياتية. وقامت السفارة عبر وسائل عدة بتوزيع عدد كبير من النشرات الدورية والدراسات الخاصة القادمة من دول من الكتلة الصينية - السوفياتية، في أنحاء أميركا الوسطى كافة(93)؛ ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، بذلت **أكتوبر**، وهي صحيفة الحزب الشيوعي الغواتيمالي الأسبوعية التي صدرت في حزيران/يونيو 1953، الجهد الأكبر في مجال الدعاية الشيوعية، واستهدفت

---

(90) ألفارو دولغادو، «كولومبيا، الصراعات الطبقية تصنع حزبًا جماهيريًا،» **الوقت**، السنة السابعة، العدد التاسع (أيلول/سبتمبر 1963)، ص 163.

(91) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 150، ملف رقم 6، سفارة مصر ببوينس أيرس، تقرير عن الشيوعية في الأرجنتين، من السفير لوكيل الخارجية، بتاريخ 1958/8/13.

(92) Kirkpatrick. p. 252.

(93) Schmitt. «Communism in Mexico Today,» p. 121.

العمال الحضريين إضافة إلى المجموعات الأخرى. وفي أيار/مايو 1953 أصبحت **أكتوبر** نصف شهرية، واستُبدلت بصحيفة يومية سُمّيت **تريبيونا الشعبية**، ورئس الصحيفتين ألفريدو غويرا بورجيس (A. G. Borges)، مسؤول الصحافة والدعاية والإعلام في الحزب الشيوعي الغواتيمالي[94].

أوضحت السياسة التي اتّبعتها صحيفة **أكتوبر** أن الحزب الشيوعي الغواتيمالي كان جزءًا من تنظيم دولي واسع؛ فعلى الرغم من استخدام الشيوعيين القومية الغواتيمالية باعتبارها إحدى وسائل التحشيد الجماهيري، فإن مقالات الدعاية في الصحيفة بدت سوفياتية الولاء ومعادية للأميركيين بقوة. وأوحت المادة الدعائية بأن صحيفة الحزب أقرّت الدعاية التي أعدّها قسم الدعاية (Agitprop) لمجلس السوفيات الأعلى للأحزاب الشيوعية المنظّمة في كل مكان، وهو القسم الذي صدَّر قواعد الدعاية إلى الأحزاب المحلية في الدول الأجنبية من خلال الهيئات الدبلوماسية للدول الشيوعية التي ركزت أهدافها على دعم الحركة الثورية العالمية، والعمل على إضعاف نفوذ الولايات المتحدة والحكومات الرأسمالية الغربية الأخرى؛ حيث بيَّن الاتساق الواضح بين المصالح السوفياتية وخط الدعاية الذي اتّبعته صحيفة **أكتوبر** الارتباط الوثيق بين الحزب الشيوعي الغواتيمالي والاتحاد السوفياتي، إذ احتوى معظم المقالات على مقاطع من الكتب التي تتحدث عن تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، وكتب لستالين ولينين وماركس، كما كان مكتب الصحيفة يعرض هذه الكتب للبيع[95].

استنادًا إلى ذلك، شهدت الدول اللاتينية تدفقًا للكتب والمجلات والمنشورات الشيوعية، أكان من الصين أم من دول الكتلة السوفياتية. وطُبع باللغة الإسبانية كثير من النشرات الدورية السوفياتية والأدب السوفياتي والكتب والمجلات الصينية، وانتقلت هذه المطبوعات بسهولة بين الدول اللاتينية،

(94) Ralph Lee Woodward, Jr., «Communist Appeal to the Urban Labor Force of Guatemala, 1950-1953,» Journal of Inter-American Studies, vol. 4, no. 3 (July 1962), p. 364.

(95) Woodward, pp. 365 – 366.

فمن الأوروغواي التي انهمرت عليها الكتب والمطبوعات الشيوعية، إلى البرازيل والباراغواي والأرجنتين، وحتى إلى تشيلي وبيرو وبوليفيا وإكوادور والمكسيك ودول أميركا الوسطى.

3 - الإذاعة

استخدم السوفيات والصينيون الإذاعة باعتبارها إحدى وسائل بث الدعاية الشيوعية، فكانت محطات دول الكتلة الشيوعية تبث إلى أميركا اللاتينية أسبوعيًا أكثر من مئة ساعة[96]، وكانت إحدى المناطق الست (شمال أميركا وأوروبا والشرق الأوسط والشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا) التي كان راديو موسكو يوجّه إذاعته إليها. واتضح دور راديو موسكو في تأجيج المشاعر المعادية للأميركيين في القارة اللاتينية من خلال تعليقاته في أثناء رحلة نائب الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون إلى دول القارة في عام 1958؛ إذ استغل الراديو تلك المشاعر قبل الرحلة وفي أثنائها، فحذّر جماهيره اللاتينيين من دوافع رحلة نائب الرئيس، وركز على السخط من السياسات الأميركية. واعتمد في أغلب تعليقاته على أقوال من الصحف الأميركية، فأكد أن حتى الصحافة الأميركية اعترفت بأن التظاهرات المعادية للأميركيين ليست دسائس ومؤامرات من الشيوعيين، لكنها نتيجة السياسة الاقتصادية الأميركية تجاه أميركا اللاتينية[97].

كما حاول راديو موسكو، في تركيزه على ردات الفعل تجاه نيكسون، استخدام الحوادث في بث دعاية معادية للأميركيين، وكان ذلك أمرًا طبيعيًا من حيث نوع الدعاية، لكنه أظهر أن ذلك في أميركا اللاتينية كان يزداد كثيرًا بما تخطى الحجم الطبيعي إبان أي حادث رئيس.

كان لراديو بيجين أيضًا دور مهم في بث الدعاية الشيوعية، وإن كان تأثيره

(96) Schmitt, «Communism in Mexico Today,» p. 121.

(97) A. F. P. (1958) Current Documents: Assessment of The Anti-American Demonstrations Staged During The Vice President's Tour: Statement Made by the Deputy Under Secretary of State (Murphy) Before the Senate Committee on Foreign Relations, May 19, 1958, p. 365.

أقل من تأثير راديو موسكو؛ ففي عام 1958 بث راديو بيجين من سبع ساعات إلى أربع عشرة ساعة أسبوعية باللغة الإسبانية. وفي عامي 1959 و1960 كثَّفت بيجين من المواد المذاعة بالإسبانية. وكانت «رسالة بيجين» تقدّم أخبارًا حول الصين، وإجابات عن أسئلة الجمهور، مع ملاحظة أن المواد المذاعة كانت تقدّم تقارير كاملة حول الحركات السياسية والاجتماعية في أميركا اللاتينية، ومعلومات غاية في الدقة حول الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية[98].

طلب بعض الأحزاب حق الاشتراك في تقديم البرامج التلفزيونية، وناضل ضد التمييز، واحتج على الإعلام الأحادي الجانب والمتحيِّز. وفعلت تلك الأحزاب الشيء نفسه في ما يخص الإذاعة. وفي البلدان التي امتلكت دولها الإذاعة والتلفزيون طلبت الطبقة العاملة ممارسة رقابة ديمقراطية عليهما. وحيثما أصبح هذا الحق معترفًا به، طلبت أن تعكس البرامج حياة البلاد الواقعية، بصورة موضوعية وكاملة[99].

4 ـ الزيارات المتبادلة

اعتمد الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشيوعية على الزيارات وتنظيم الرحلات آليةً مهمةً في استراتيجية الدعاية الشيوعية في القارة اللاتينية. وقامت المراكز الثنائية الوطنية وجمعيات الصداقة بالترويج لزيارات المجموعات الثقافية وغيرها، من الدول الشيوعية إلى أميركا اللاتينية. وبالتعاون مع جبهات يسارية ومنظمات جماهيرية ارتبطت بالشيوعية الدولية، جرى الترتيب لسفر اللاتينيين إلى الدول الشيوعية سنويًا، خصوصًا الطلاب الذين كانوا يرغبون في التدرّب التقني أو الجامعي في دول الكتلة الشيوعية[100].

قدّم التمويل الشيوعي الدولي لرحلات اللاتينيين إلى دول الكتلة الشيوعية

---

(98) Alba, p. 54.

(99) فريد، ص 67.

(100) F. R. U. S. (1955 – 1957), VI: National Intelligence Estimate, NIE 80/90-55, Conditions and Trends in Latin America, Washington, December 6, 1955, p. 26.

مساهمة مهمة إلى المنظمات الشيوعية الأميركية اللاتينية؛ حيث كانت هذه الرحلات ضرورية؛ **أولًا،** لإنعاش التعاطف الذي قد يضعف أحيانًا؛ و**ثانيًا،** لتقديم الدعاية الحية إلى اللاتينيين(101).

قدّمت دول الكتلة الصينية - السوفياتية رحلات رخيصة التكاليف، وأحيانًا مجانية، لزيادة أعداد الزائرين من السياسيين والمثقفين والفنانين والصحافيين والنساء والطلاب وزعماء العمال، في حين لم تحقق هذه الرحلات هدفها، بشكل كامل، إذ لم يكن جميع العائدين من تلك الزيارات مفعمين بالحماسة للدول الاشتراكية، لكن النسبة الأكبر منهم امتدحت النظام الشيوعي، الأمر الذي ساهم في تحسين سمعة «المعسكر الشيوعي» واحترام الحزب الشيوعي المحلي(102).

كان اختيار الوفود اللاتينية إلى الصين أو الاتحاد السوفياتي يُجرى بعناية؛ ففي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1960، على سبيل المثال، ذهب خمسة كتّاب وفنانين إكوادوريين لتمضية ثلاثة أشهر في الصين وروسيا. وأدلى هؤلاء بعد عودتهم بأحاديث وتصريحات، وكتبوا مقالات، وحتى كتبًا بلغ عددها على الأقل عشرين كتابًا، في المكسيك وبوينس أيرس ومونتفيديو وهافانا(103).

بالنسبة إلى فئة أساتذة الجامعات، تحديدًا، التي شكلت نسبة معقولة في وفود الرحلات إلى دول الكتلة الشيوعية، ساهم تدني مرتّبات هيئة التدريس الجامعي في قبول رجال الجامعة الدعوات المجانية التي وجهتها إليهم موسكو لزيارة الاتحاد السوفياتي، أو بيجين لزيارة الصين الشعبية، والتمتع برحلة جميلة يشاهدون فيها بلادًا أجنبية، وكان هؤلاء يعودون وألسنتهم تلهج بالثناء على تينك الدولتين(104).

---

(101) F. R. U. S. (1955 – 1957), VI, «Communism in Latin America», Paper Prepared in the Office of Intelligence Research, Department of State, Washington, April 18, 1956, p. 88.

(102) Poppino, p. 137.

(103) Alba, p. 55.

(104) Madariaga, pp. 6 – 7.

كان عدد رحلات اللاتينيين المدعومة إلى دول الكتلة الشيوعية أقل من مئة رحلة في عام 1950، لكنه وصل إلى ألف رحلة في عام 1953، شهد معظمها حضورًا مكثفًا في مؤتمرات «السلام»، بينما تراجع هذا العدد نسبيًا في عام 1954. وعلى الرغم من هذا، ومع زيادة التشديد على البعثات الثقافية، كان العائدون من تلك الرحلات يفيدون في الدعاية للشيوعية داخل أميركا اللاتينية. وفي عام 1955 وصل حجم الرحلات ونوعيتها إلى مستوى عالٍ، إضافة إلى تدفق ثابت من المواد الدعائية من المقر الشيوعي الدولي ومن بعثات الكتلة السوفياتية في دول نصف الكرة الغربي[105].

في هذا السياق ذكر الجنرال الأميركي كابيل، نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، في شهادته أمام اللجنة الفرعية للأمن الداخلي في مجلس الشيوخ، أنه منذ عام 1954 حضر أكثر من 3300 شاب من أميركا اللاتينية مهرجانات الشباب المدعومة من الشيوعية الدولية. كما أكد كابيل أن نفقات السفر في عام 1957 بلغت حوالى مليون دولار دفعتها بالكامل دول الكتلة السوفياتية. وأردف كابيل أن النشاط الشيوعي في أميركا اللاتينية وُجّه أساسًا إلى الشباب واتحادات العمال وفئات المثقفين والمهنيين والصحافيين، وأن التمويل جاء بشكل مقنَّع، مثل جوائز السلام وما شابه[106].

تزايد عدد الرحلات إلى دول الكتلة السوفياتية في بعض الدول اللاتينية دون غيرها، وفي فترات دون أخرى؛ فخلال فترة تحسّن العلاقات بين الدولة اللاتينية والاتحاد السوفياتي كانت الزيارات المتبادلة تتزايد، وتُكثّف الرحلات المقدمة للاتينيين لزيارة الاتحاد السوفياتي، بينما كانت الزيارات والرحلات تقل وقت تجميد العلاقات أو فتورها، وهذا ما كان يحدث غالبًا عند تولّي حكومة يمينية معادية للشيوعية في الدولة اللاتينية المعنية؛ ففي المكسيك على سبيل المثال، وخلال مرحلة تحسّن العلاقات بين المكسيك والاتحاد السوفياتي قبل

---

(105) F. R. U. S. (1955 – 1957), VI, «Communism in Latin America», Paper Prepared in the Office of Intelligence Research, Department of State, Washington, April 18, 1956, p. 87.

(106) Rogers, «Russia Using Castro as Pawn».

انقلاب عام 1964، نشطت الاتصالات بين البلدين على مختلف المستويات، كما تم تبادل الوفود، وقام الرئيس المكسيكي السابق لازارو كارديناس الذي كان أيضًا أحد القادة السياسيين البارزين، بزيارة الاتحاد السوفياتي في عام 1958. وكان لكارديناس صلات قوية بالسوفيات، إذ تولى منصب نائب رئيس مجلس السلام العالمي في آب/أغسطس 1955، وحصل على «جائزة ستالين للسلام» في عام 1956، وانتُخب نائبًا لرئيس مجلس السلام العالمي للمرة الثانية في عام 1958، وقام بجولة واسعة لدول الكتلة السوفياتية في الفترة بين عامي 1959 و1960، وكثيرًا ما مدح الصين والاتحاد السوفياتي. وفي نيسان/أبريل 1960 استُقبل في المكسيك بعرض عسكري كبير ووفد من مجلس السلام العالمي مكوَّن من فيكتور تشخيكفادزه (الاتحاد السوفياتي) وأبيلاردو آدن (إسبانيا) وإيف فارج (فرنسا)[107].

في سياق تبادل الزيارات بين المكسيك ودول الكتلة السوفياتية، شهد وفد حكومي سوفياتي في عام 1958 الاحتفالات التي أُجريت في المكسيك لتنصيب لوبيز ماتيوس رئيسًا للجمهورية. وزار أكثر من مليون مكسيكي معرض المنجزات العلمية والتقنية السوفياتية الذي أقيم في عاصمة المكسيك عام 1959، وحضر افتتاح هذا المعرض وفد حكومي سوفياتي برئاسة أناستاس ميكويان. وانحصرت الدعاية الرئيسة التي ارتكزت عليها أحاديث ميكويان خلال الزيارة في محاولة تشجيع الرأي العام المكسيكي للتعاون مع السوفيات، وكسب تعاطفه مع الشيوعية من خلال إبراز موضوع التفوق السوفياتي على الولايات المتحدة في معدل النمو الاقتصادي[108].

كما شهد وفد حكومي سوفياتي في أيلول/سبتمبر 1960 الاحتفالات بالعيد المئة والخمسين لاستقلال المكسيك، واتسع نطاق تبادل الوفود الثقافية والعلمية بين الاتحاد السوفياتي والمكسيك، وتوثّقت عُرى العلاقات الثقافية

---

(107) J. F. Thorning, «Role of General Cardenas,» Business Week, 17/4/1961.

(108) The New York Times, 30/11/1959.

السوفياتية - المكسيكية إلى حدٍ كبير[109]. فضلًا عن أن المواطنين المكسيكيين تمتعوا بحرية السفر إلى دول الكتلة السوفياتية لحضور مختلف الاجتماعات الشيوعية[110].

تبادلت بوليفيا أيضًا الزيارات مع الاتحاد السوفياتي في الفترة بين عامي 1959 و1961، وكذا حال البرازيل في الفترة بين عامي 1961 و1964، حيث تمت سلسلة من الزيارات المتبادلة قامت بها وفود برلمانية وصحافية توازت مع إعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين، واستئناف العلاقات الدبلوماسية في تشرين الثاني/نوفمبر 1961، وتطوّر العلاقات التجارية. ومن الأرجنتين سافر ثمانية أشخاص في نيسان/أبريل 1956 إلى روسيا بناء على دعوة حكومتها لهم، ليحلّوا في ثلاثة أسابيع ضيوفًا على إحدى المنظمات الثقافية الروسية، فضلًا عن حضور زعماء الحزب الشيوعي الأرجنتيني اجتماع المؤتمر الشيوعي السوفياتي العشرين في موسكو (1956)[111].

أمّا كوبا فاتخذت عملية تبادل الزيارات بينها وبين الكتلة السوفياتية شكلًا أكثر كثافة، نظرًا إلى قربها من دول هذه الكتلة، وإلى كونها أصبحت رسميًا دولة شيوعية. والأمثلة على الزيارات المتبادلة كثيرة، يُذكر منها على سبيل المثال زيارة راؤول كاسترو، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي ونائب رئيس الوزراء، إلى الاتحاد السوفياتي في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 1965، وزيارة الوزير وعضو أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي كارلوس رافاييل رودريغيز الاتحاد السوفياتي في كانون الأول/ديسمبر 1965، وغيرهما من القادة السياسيين والمثقفين الكوبيين

---

(109) **السياسة الخارجية السوفياتية بين عامي 1965/1955**، تعريب خيري حماد (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1968)، ص 192 - 193

(110) F. R. U. S. (1955 – 1957), VI: Annex with letter From the Ambassador in Mexico (White) to the President, Mexico City, August 29, 1955, p. 696.

(111) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 150، ملف رقم 6، ، سفارة مصر ببوينس أيرس، تقرير عن الشيوعية في الأرجنتين، من السفير لوكيل الخارجية، بتاريخ 1958/8/13.

الذين تواترت زياراتهم إلى دول الكتلة السوفياتية منذ بداية الستينيات[112].

بالنسبة إلى الصين، قامت بيجين مع أولى محاولاتها اختراق القارة اللاتينية بدعوة اللاتينيين، وخصوصًا الصحافيين، إلى زيارة الصين. وفي عام 1955 لبّى بعض الصحافيين المكسيكيين الدعوة. ولاحقًا استُقبل هناك الرسام المكسيكي وعضو الحزب الشيوعي ديفيد سيكوييروز فيما كان في طريقه إلى الهند لزيارة نهرو. كما استقبل ماو تسي تونغ الرئيس المكسيكي السابق الجنرال لازارو كارديناس. وفي آذار/مارس 1959 استقبل ماو أيضًا، مرتين، مجموعات من الزوّار اللاتينيين الممثلين لاثني عشر حزبًا شيوعيًا، واستقبل في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه ممثّلي أربعة عشر حزبًا. وفي نهاية عام 1960 دُعي نائب رئيس البرازيل خواو خولارت إلى زيارة العاصمة الصينية[113]. كما دُعي في الذكرى العاشرة لتأسيس جمهورية الصين الشعبية 135 أميركيًا لاتينيًا من تسعة عشر بلدًا. وبحسب تقدير مسؤولين في الولايات المتحدة فإن عدد الوفود الأميركية اللاتينية التي سافرت إلى الصين في عام 1959 تضاعف ثلاث مرات[114]؛ حيث وصل عدد زوار بيجين من اللاتينيين، بعد دعوتهم، إلى 402 من الشخصيات، شكّلوا 107 وفود: 14 من التشيلي، و13 من البرازيل، و12 من فنزويلا، و11 من الأوروغواي، و10 من الأرجنتين، و9 من كوبا، في الوقت الذي فوجئت أغلبية الزوار بأن مرافقيها في الصين يتحدثون الإسبانية بمهارة عالية، ويعرفون كثيرًا عن الشؤون الأميركية اللاتينية[115].

يتضح ممّا سبق أنه كان لزيارات اللاتينيين إلى دول الكتلة الشيوعية بدعم من الشيوعية الدولية دور مهم في تحسين صورة تلك الدول وسياساتها، وصورة الشيوعية بشكل عام، وصبّت أيضًا في مصلحة الأحزاب الشيوعية

(112) B. Ponomaryov, A. Gromyko [and] V. Khvostov, eds., History of Soviet Foreign Policy (Moscow: Progress Publishers, 1974), p. 424.

(113) Alba, pp. 54 – 55.

(114) M. Marder, «Moscow-Peking Rivalry Moves To Latin-America Battleground,» The Washington Post and Times Herald, 31/8/1960.

(115) Alba, p. 55.

اللاتينية، وســاهمت في دعم جهدها الدعائي. لذا تُعتبر الزيارات المتبادلة بين الدول اللاتينية ودول الكتلة الشيوعية إحدى آليات الدعاية الشــيوعية في جنوب نصف الكرة الغربي.

رابعًا: الولايات المتحدة والدعاية المضادة للشيوعية في أميركا اللاتينية

مع بداية معارك الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، أدركت الولايات المتحدة أهمية تعبئة الرأي العام العالمي ضد السوفيات، باعتبارها إحدى أهم الأدوات التي يتوجب استخدامها في إدارة الصراع الدولي بين القوتين العُظميين، خصوصًا مع تنامي الانجذاب إلى الفكر الاشتراكي، وجني السوفيات ثمرات جهدهم الدعائي في كثير من دول العالم الثالث، والدول الحديثة التحرر والاستقلال. لذلــك، بدأت الولايات المتحدة تضخ الاعتمادات بملايين الدولارات بموافقة الكونغرس الأميركي، وأخذت تُعدّ المشاريع لتقوية إذاعة «صوت أميركا»، ومضاعفة أفلام الدعاية، وتعزيز المكتبات والمعاهد والمؤسسات الثقافية الأميركية، وتبادل الطلاب والشخصيات، ونشر المطبوعات والأنباء التي تقارن بين «ديمقراطية» الأميركيين و«دكتاتورية» السوفيات.

منذ بداية الاهتمام الفعلي بمواجهة المد الشيوعي في القارة اللاتينية ركّزت الولايات المتحدة على الجانب الدعائي في هذه الحرب؛ ففي المؤتمر الأميركي المشــترك الأول الذي تبنّى بشــكل مباشر مواجهة الشيوعية في القارة، «مؤتمر كاراكاس» في عام 1954، كانت التوصية بعدد من الإجراءات التي تتعلق بمواجهة الدعاية الشيوعية، ضمن توصيات المؤتمر، في ما عُرف بـ «إعلان كاراكاس». وكان من تلك الإجراءات الموصى بها كشــف هوية الذين ينشرون دعاية الشيوعية الدولية وكشف نشاطهم ومصادر تمويلهم، وكذلك الأمر بالنسبة إلى من سافروا لمصلحة تلك الحركة وعملوا وكلاء لها أَو لمصلحتها[116].

(116) A. F. P. (1950 – 1955), Basic Documents, vol. I: Strengthening Democratic Institutions: The Declaration of Caracas, Adopted by the Tenth Inter-American Conference, March 28, 1954, pp. 1301–1302.

بعد زيارة نائب الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون أقطارًا لاتينية، وخلال فترة تفكير إدارة أيزنهاور جديًّا في مراجعة السياسة الأميركية تجاه أميركا اللاتينية على الصُّعُد كلها، شدّد نيكسون في حديث له على ضرورة تغيير النظرة الأميركية إلى الشعوب اللاتينية، مؤكدًا أنه يجب النظر إليها بعيدًا من رقصة السامبا والرومبا، وباعتبارها قوة كبيرة في «العالم الحر»، مع الانتباه إلى الطلاب وزعماء العمال جيدًا، لأن هؤلاء، كما اعتقد نيكسون، كانوا هدفًا للنشاط الشيوعي وترويج الأفكار الشيوعية، وخصوصًا تلك المعادية للولايات المتحدة وسياستها. وذكر نيكسون أيضًا أنه يجب الانتباه إلى الشعوب اللاتينية وإيصال الأفكار كلها التي تخدم الولايات المتحدة وسياستها، وتحسين نظرة تلك الشعوب إليها عن طريق وسائل دعائية عدة، مثل الصحافة والإذاعة، بحيث تستطيع الولايات المتحدة أن تصل من خلالها إلى الشعوب اللاتينية، وتطرح عليها بدائل لما يطرحه الشيوعيون، باعتبارها حلولاً لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية السيئة[117].

كما أكد روبوتوم، مساعد وزير الخارجية للشؤون الأميركية المشتركة، أمام اللجنة الفرعية لأميركا اللاتينية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، أهمية الاتصال الثقافي وتكثيف الجهد لتضييق الفجوة الثقافية الناتجة من الاختلاف في التطور التاريخي وحاجز اللغة وما شابه. كما دعا إلى ضرورة التشديد الدائم في الدعاية الثقافية على ذكر الروابط الروحية المشتركة بين الأميركتين، وهي الروابط التي كان يمكن أن تصنع من نصف الكرة الغربي «حصنًا للعالم الحر»[118].

في هذا السياق، أشار ميلتون أيزنهاور، شقيق الرئيس الأميركي، في تقريره

(117) A. F. P. (1958), Current Documents: Report by The Vice President on his South American Tour: Replies Made by the Vice President (Nixon) to Questions Asked at the Conclusion of an Address Before the National Press Club, Washington, May 21, 1958, p. 377, and pp. 379- 380.

(118) A. F. P. (1958), Current Documents: Review of The Significance of The Vice President's Mission: Statement Made by the Assistant Secretary of State for Inter- American Affairs (Rubottom) before the Subcommittee on Latin America of the House Committee on Foreign Affairs, June 3, 1958, p. 387.

الشهير في شأن العلاقات بين الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية، إلى أهمية تكثيف الجهد في المجال الدعائي لمواجهة المد الشيوعي في القارة، الذي تصاعد وقت ذاك على حساب النفوذ الأميركي، ونتيجة حنق اللاتينيين من سياسات الولايات المتحدة، إضافة إلى تزايد نشاط الدعاية الشيوعية وجديته؛ وذكر ميلتون في تقريره أيضًا أن سوء التفاهم بين الولايات المتحدة وجيرانها الجنوبيين شكّل خطورة كبيرة، وأن عدم معرفة شعب الولايات المتحدة بجيرانه من الشعوب اللاتينية، وسمات ثقافة تلك الشعوب وتطلعاتها، مع نظرة الشعوب اللاتينية السلبية إلى الولايات المتحدة وشعبها، كل ذلك وسَّع الفجوة بين الطرفين، ما اقتضى جهدًا أكبر للمؤسسات الدعائية الأميركية لتحسين صورة الولايات المتحدة وتبرير مواقفها السياسية، ولبثّ دعاية تؤكد للاتينيين أنها صديق مخلص لهم[(119)]، وذلك لمواجهة الدعاية الشيوعية التي تلعب على مسألة أن الولايات المتحدة تستغل أميركا اللاتينية، بشكل يتعارض مع مصالح شعوبها، ما سبق أن تم تأكيده بالتتالي في ورقتي مجلس الأمن القومي الأميركي الرقم 1/5432، في آب/أغسطس 1955 وآذار/مارس 1956 [(120)].

استخدم الأميركيون كثيرًا من الوسائل لبثّ الدعاية المضادة للشيوعية، معلنين شعارات مثل «عدوانية الشيوعية» و«التهديد العسكري السوفياتي» و«انعدام الحريات» في الاتحاد السوفياتي، وغيرها من الشعارات، لتحريض الشعوب اللاتينية على رفض الشيوعية، باعتبارها فكرًا وأيديولوجيا، وذلك على الرغم من اعتراف الأميركيين بأن اللاتينيين انبهروا بسرعة نمو قوى الاتحاد السوفياتي المادية وغيره من الدول الاشتراكية، ما أدى بدوره إلى انتشار سريع للأفكار الشيوعية لا في أميركا اللاتينية وحسب، بل في كثير من دول العالم أيضًا، وحقق مساحة من النفوذ الشيوعي في تلك الدول. لذلك ارتكزت

---

(119) A. F. P. (1958), Current Documents: Review of The Significance of The Vice President's Mission: Statement Made by the Assistant Secretary of State for Inter- American Affairs (Rubottom) before the Subcommittee on Latin America of the House Committee on Foreign Affairs, June 3, 1958, p. 387.

(120) F. R. U. S. (1955- 1957), VI: National Security Council Progress Report, Progress Report on United States Objectives and Courses of Action With Respect to Latin America (NSC 5432/1), Washington, August 10, 1955, p. 11.

الدعاية المعادية للشيوعية على تقويض ثقة الشعوب بالأفكار الاشتراكية والشيوعية[121].

لم تنفك الدعاية الأميركية تكرر أن «المعسكر الاشتراكي» هو العدو اللدود، وأن الماركسية هي جرثومة، وأن الثورة الكوبية طاعون، وتصوّر الدعاية الأميركية للاتينيين - مثلما فعلت مع جميع شعوب العالم - الدول الاشتراكية بأنها دول متخلّفة. كما زعمت هذه الدعاية أن حرب كوريا كانت تهدف إلى الدفاع عن الحضارة الغربية، وأن حرب فيتنام إنما تشن لـ «حماية الكاثوليك ضد الإمبريالية الصفراء»[122].

فُعِّلت الدعاية الأميركية المضادة للشيوعية في إجراءات عدة - في حال موالاة الحكومة اللاتينية للولايات المتحدة - منها مصادرة الكتب والأفلام والأسطوانات «الهدّامة» الآتية من البلدان الاشتراكية، وحظر نشر الصور والإشارات والتعبيرات ذات المعنى، والتعاليم والمقالات والأعمال الفنية المتعلقة بالشيوعية أو بالأحزاب الشيوعية المحلية، وأي منظمة شيوعية مشروعة أو غير مشروعة، أو تلك التي تتحدث عن حكومة شيوعية، أو الحركة الشيوعية العالمية[123].

كما كان تحريض بعض الحكومات اللاتينية الموالية للولايات المتحدة ضد الشيوعيين لتحجيم نشاطهم، بشكل عام، والدعائي بشكل خاص، من وسائل الولايات المتحدة للمواجهة، فضلًا عن إسناد مهمة الدعاية المضادة للشيوعية إلى بعض المؤسسات الأميركية العاملة في أميركا اللاتينية، ومؤسسات لاتينية مدعومة من الولايات المتحدة، وتعمل لحسابها. وسنتناول

---

(121) أ. الكسندروف، «إفلاس معاداة الشيوعية،» **نشرة إخبارية، السلم والاشتراكية**، العدد الأول، المجلد التاسع (1971)، ص 21.

(122) فاليريو سيرس، «بنما والإمبريالية الأميركية الشمالية،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الثالث (آذار/مارس 1965)، ص 86 ـ 87.

(123) ريكاردو أ. باريديس، «الاستعمار الأميركي الشمالي، والعسكرية، والدكتاتوريات العسكرية،» **الوقت**، السنة السابعة، العدد السادس (حزيران/يونيو 1963)، ص 166.

في ما يلي، بالتفصيل، أدوات السياسة الأميركية في بث الدعاية المضادة للشيوعية في أميركا اللاتينية:

1 ـ الوكالات والمنظمات

بدأت الولايات المتحدة تُدرك أهمية توجيه دعاية مضادة للشيوعية إلى الشعوب اللاتينية، مع تأكيد تقارير بعض الجهات التابعة لوزارة الخارجية الأميركية تزايد عدد الشيوعيين بين تلك الشعوب، نتيجة نشاط الدعاية الشيوعية، وإن كان بعض التقارير حاول التقليل من تصاعد التهديد السوفياتي لنفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، والاستهانة بأعداد الشيوعيين اللاتينيين، لكن ذلك كان في أوائل الخمسينيات، مثلما جاء في أحد تقارير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية الذي أكد ضعف القوة العددية للشيوعيين في الكاريبي وأميركا الوسطى[124].

بعد ذلك، أدرك صنّاع السياسة الأميركيون التهديد السوفياتي لنصف الكرة الغربي، ولاحظ أعضاء لجنة تنسيق العمليات (O.C.B.) تحديدًا، تزايد أعداد الشيوعيين، ولا سيّما في الأرجنتين والبرازيل؛ ففي الأرجنتين أرجع أعضاء اللجنة هذا إلى نشاط بعثات الكتلة السوفياتية الدبلوماسية، وبسبب التركيز

---

(124) J. F. Siekmeier, «Fighting Economic Nationalism: U. S. Economic Aid and Development Policy toward Latin America 1953 – 1961,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Cornell University, 1993), p. 112.

استمر تأكيد الاستخبارات الأميركية هبوط أعداد الشيوعيين في أميركا الوسطى والكاريبي، على الرغم من تصاعد المد الشيوعي، بشكل عام، في القارة اللاتينية قاطبة، وعلى المستويات كافة؛ فجاء في تقرير استخباراتي آخر في نيسان/أبريل 1957 أن سمعة الشيوعية في أميركا الوسطى والمنطقة الكاريبية وتأثيرها هبطا خلال الفترة 1954 - 1957، وأن عدد أعضاء الأحزاب الشيوعية في المنطقة قُدر، وقتذاك ، بـ 14,000 عضو، وأن حوالى 90 بالمئة منهم في كوبا، بينما كان عددهم في عام 1954، 21 ألف عضو، بحسب التقرير، الذي أكد أن غواتيمالا شهدت النسبة الأكبر في هبوط عدد الشيوعيين، فمن 2,000 شيوعي و2,000 متعاطف مع الشيوعيين في عام 1954، إلى حوالى 300 شيوعي و1,500 متعاطف. كما ذكر التقرير أن هندوراس وإلسلفادور كانتا مستثنيتين من الهبوط العام في القوة العددية للشيوعيين، إذ زاد عدد الشيوعيين في هاتين الدولتين بشكل معقول، انظر: F. R. U.S. (1955 – 1957), VI: The Political Stability in Central America and the Caribbean Through National Intelligence Estimate 1958, NIE 80/57, Washington, April 23, 1957, p. 638.

أيضًا على الأفراد والمجموعات الرئيسة في حقول مثل التعليم والعمل[125]. كما أرجع فيرون فاكي (V. Vaky)، مدير مكتب شؤون أميركا الجنوبية في وزارة الخارجية الأميركية، ذلك إلى أن الأرجنتينيين حساسون وسريعو التأثر وسُذّج، والعامل النفسي شديد الأهمية في التعامل معهم، ما دعا إدارته إلى مراعاته في سبيل كسب الأرجنتين والشعب الأرجنتيني لمصالح الغرب والولايات المتحدة[126].

أمّا في البرازيل فتزايد عدد الشيوعيين باستمرار، وعزا الرئيس البرازيلي نفسه ذلك، في حديث له مع وزير الخارجية الأميركي، إلى كثافة الدعاية الشيوعية في البرازيل، ومحاولاتهم إقناع الشعب البرازيلي بشعارات مثل «النفط لنا»، وبأن تطوير صناعة النفط بواسطة الشركات الأجنبية يضر بمصالح البرازيل[127].

لذلك، قام عمل الولايات المتحدة والمؤسسات المدعومة منها في أميركا اللاتينية ضد الشيوعية على مواجهة الدعاية الشيوعية وتفنيدها ومحو تأثيراتها، وتدريب الكوادر من اللاتينيين على ذلك، وتشكيل مجموعات عمل ولجان معادية للشيوعية، وهذا ما جاء في تقرير مجلس الأمن القومي الأميركي رقم 1/5432، في آذار/مارس 1956 [128]، كما سبق أن جاء في ورقة مجلس الأمن القومي الأميركي رقم 1/144 أن اللاتينيين لا يبالون بـ «الإمبريالية والشيوعية السوفياتية والفتنة المعادية للأميركيين». لذا، نصح التقرير الوكالات الثقافية الأميركية ووكالات المعلومات بالعمل من أجل إقناع الأميركيين

---

(125) E. L., W. H. O., O. S. A. N. S. A., O. C. B. Series, Administration Subseries, Chronological File, Box1, Folder «Dearborn, August-October 1957 (4), Progress Report on U. S. Policy.

(126) F. R. U. S. (1955- 1957), VII: Memorandum from Viron P. Vaky of the Office of South American Affairs to the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Rubottom), Washington, 16 December, 1957, p. 506.

(127) F.R.U.S. (1955 -1957), VII: Memorandum of Conversation, Department of State, Washington, January 6, 1956, p. 688.

(128) F. R. U. S. (1955 -1957), VI: National Security Council Progress Report, Progress Report on United States Objectives and Courses of Action With Respect to Latin America (NSC 5432/1), Washington, March 28, 1956, pp. 49-50.

اللاتينيين بأن مصلحتهم تَتطلّب أن تتوافق سياساتهم مع أهداف الولايات المتحدة[129]، وهذا، تقريبًا، ما نص عليه اتفاق تطوير العلاقات الثقافية بين الدول الأميركية، الموقَّع في كاراكاس في 28 آذار/مارس 1954، وهو الاتفاق الذي دعا إلى تشجيع تدعيم العلاقات بين الوكالات غير الرسمية التي تُمارس تأثيراً في تشكيل الرأي العام، الأمر الذي اتسق مع أهداف مؤتمر كاراكاس، أي المؤتمر الأول لتفعيل تعاون الدول الأميركية في مواجهة الشيوعية في القارة اللاتينية، تحت رعاية الولايات المتحدة، ووفقًا لمصالحها وحفاظًا على أمنها القومي[130].

في نيسان/أبريل 1956 أعدت لجنة تنسيق العمليات الأميركية خطة لمواجهة الشيوعية في أميركا اللاتينية، حددت فيها الأسباب النفسية لاتخاذ اللاتينيين موقفًا مضادًا تجاه الولايات المتحدة، ولتعاطفهم وتجاوبهم مع الدعاية الشيوعية. تلخصت تلك الأسباب في سياسات تدخّل الولايات المتحدة، والشعور بالغيرة من حجم ثروتها وطريقة حياة شعبها المشبعة بالمادية والجشع، مقارنةً بأوضاع اللاتينيين الاقتصادية والاجتماعية السيئة، وفي المقابل وعود الشيوعية بتلبية طموحات اللاتينيين وحل مشكلاتهم، كما كانت تبثها عبر دعايتها بين المثقفين والطلاب والنساء والعمال، الأمر الذي تطلب، كما جاء في الخطة، تكثيف العمل الأميركي على المستوى الدعائي، من خلال مؤسسات أميركية عدة، والتنسيق في ما بينها عن طريق الاستخبارات المركزية[131].

حصرت الخطة الأعمال الأميركية الموجهة ضد الشيوعية في أميركا اللاتينية، ومنها الاتصال المباشر بين سفارات الولايات المتحدة والحكومات

(129) F. R. U. S. (1952- 1954), IV: NSC 144/1, U. S. Objectives and Courses of Action with Respect to Latin America, p. 9.

(130) انظر بنود الاتفاقية في: D. A. F. R. (1956): Convention for the Promotion of Inter-American Cultural Relations Signed at Caracas, March 28, 1954, pp. 421-426.

(131) F. R. U. S. (1952- 1954), IV: Communism in Latin Outline Plan of Operations Against, America, Washington, April 18, 1956, p. 63- 64.

المحلية في شأن الاجتماعات والنشاط الشيوعي، وتوزيع الصحف والأوراق المتعلقة بالشيوعية، فضلًا عن النشاط الحكومي الأميركي في حقل العمال[132].

كما حدّدت خطة لجنة تنسيق العمليات الأعمال المتّفَق عليها من وكالات وجهات رسمية أميركية عدة لمواجهة الشيوعية، ومنها السيطرة على حركة سفر الشيوعيين وانتقال أموالهم واتصالاتهم، وغير ذلك من أشكال نشاطهم، وأنه يتعيّن على الولايات المتحدة أن تُعِدّ برامج تبادل للمعلومات والثقافة والتعليم مع البلدان اللاتينية تكون أكثر فاعلية، وأن تكون برامج المعلومات الأميركية والبرامج الثقافية المعنية بالدول اللاتينية موجهة، بشكل محدد، إلى نفسية شعوب هذه الدول، بهدف تحذيرها من أخطار «الإمبريالية السوفياتية والفتنة الشيوعية المعادية للأميركيين»، وإقناعها بأن مصلحتها الخاصة تتطلب توجيه السياسات اللاتينية إلى أهداف الولايات المتحدة، وذلك عن طريق إفهام جميع الفئات في البلدان اللاتينية (الأحزاب السياسية والكنيسة والقوات المسلّحة والعمال والطلاب والشباب والمثقفون والنساء) أن العمل الشيوعي ذو طبيعة وحشية وهدّامة، وأن الشيوعيين محتالون ومتآمرون. ومن الأعمال التي حدّدتها الخطة أيضًا تشجيع الوكالات والشركات الأميركية، الحكومية والخاصة، على تفنيد ادعاءات الشيوعية في شأن الاستغلال الرأسمالي والإمبريالية الأميركية، من خلال إظهار نموذج ديمقراطي براق للعلاقة بين صاحب العمل والعمال، في تلك الشركات العاملة في أميركا اللاتينية[133].

بالنسبة إلى المؤسسات والوكالات الأميركية التي كانت مولجة أمر الدعاية المضادة للشيوعية في أميركا اللاتينية، كانت وكالة الاستعلامات الأميركية (U.S.I.A.) على رأسها، وهي التي اضطلعت بالدعاية البيضاء، واعتُبرت الجهاز المهم الثاني في النشاط الدعائي الأميركي، وكان أيزنهاور قد أنشأها في عام 1953 [134] بهدف تطويق النفوذ الشيوعي، والقضاء على حركات التحرر

---

(132) F. R. U. S (1955 – 1957),VI : Communism in Latin Outline Plan of Operations Against, America, Washington, April 18, 1956, p. 64.

(133) F. R. U. S (1955 -1957), pp. 69, 71, and p. 76.

(134) Walter L. Hixson, Parting the Curtain: Propaganda, Culture and the Cold War, 1945-1961 (Houndmills: Macmillan, 1997), pp. 3-5.

الوطني، مع نشر بذور الفرقة والانقسام في الدول الحديثة الاستقلال كي يسهل السيطرة عليها. وشكّلت هذه الوكالة جهازًا ضخمًا، حيث كان لها 233 فرعًا، في 112 دولة، مع عدد من الموظفين لم يقل عن ستة آلاف. وكانت الحكومة الأميركية تنفق أموالًا طائلة لتغطية نشاط هذه الوكالة التي كانت تقوم، في فترة الحرب الباردة، بنشر 70 مجلة وتوزيعها، ونشر أكثر من 20 جريدة، بمختلف اللغات، وتقوم بإرسالها إلى فروعها في ما وراء البحار[135].

حققت وكالة الاستعلامات الأميركية نجاحًا في كثير من دول أميركا اللاتينية، وتصاعد نشاطها في الفترة بين عامي 1954 و1956، خصوصًا في البرازيل والمكسيك وتشيلي وكولومبيا وكوبا، حيث توسعت في برامجها المعادية للشيوعية[136]. وكان ذلك على الرغم من أن الرئيس أيزنهاور نفسه لم يكن مقتنعًا بأهمية حجم تأثير دور الوكالة وفاعليتها، على عكس الرئيس كينيدي الذي حاول استخدامها لتحسين الصورة الأميركية في العالم، فاتخذ إجراءات عدة لتفعيل دور الوكالة، منها تعيين أحد أكثر الصحافيين الأميركيين احترامًا، وهو إدوارد مورو، مديرًا للوكالة[137].

أمّا الرئيس جونسون فحاول كسب تعاطف العالم الثالث مع الثقافة الأميركية بتعيين الصحافي الأميركي الأفريقي كارل رُوان رئيسًا لوكالة الاستعلامات الأميركية، فتمنى جونسون أن ينقل تعيين روان بصفته أول أميركي أسود يتولى هذا المنصب الكبير في تاريخ الولايات المتحدة (1964 - 1965)، صورة العظمة الأميركية إلى الشعوب الملونة، المتشككة والقلقة في أنحاء العالم كله[138].

---

(135) درية شفيق بسيوني، «تطور العلاقات الأميركية السوفييتية منذ الستينيات وأثر ذلك على الأوضاع العامة للحرب الباردة،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1974)، ص 70.

(136) F. R. U. S (1955 – 1957), VI: National Security Council Progress Report, Progress Report on United States Objectives and Courses of Action With Respect to Latin America (NSC 5432/1), Washington, March 28, 1956, pp. 49- 50.

(137) Hixson, p. 125.

(138) Hixson, p. 125.

كما أن الحملة الدعائية التي شنّتها إدارة جونسون لكسب عقول الدومينيكانيين وعقولهم إبان أزمة الدومينيكان (1965)، وأدارتها وكالة الاستعلامات الأميركية، مثّلت نموذجًا أوضح لحجم الدور الذي قامت به الوكالة في إدارة الحرب النفسية ضد الشيوعية والحكومات اليسارية في القارة اللاتينية؛ حيث نسّقت الوكالة الأعمال المتعلقة بالتأثير النفسي في الدومينيكانيين، بالتعاون مع الاستخبارات المركزية، والمتخصصين بالحرب النفسية من العسكريين الأميركيين[139].

أوضحت التجربة الدومينيكانية جهد منظّمي الحرب النفسية وتعويلهم على الدعاية والتشويش باعتبارهما استراتيجيا لكسب العقول والقلوب، بينما كشفت هذه التجربة أن الولايات المتحدة لم تستطع تقديم نفسها صديقًا، في الوقت الذي تصرفت مثل عدو.

إضافة إلى وكالة الاستعلامات، كان هناك الخدمات المعلوماتية (U. S. I. S.) التي حاولت الترويج لمشاريع «التحالف من أجل التقدم» في دول القارة اللاتينية؛ ففي التشيلي، على سبيل المثال، نشرت تلك الهيئة أوراقًا حوت عبارات مثل: من «شعب الولايات المتحدة إلى الشعب التشيلي»، وأن هذا عمل «ضمن روح التحالف من أجل التقدم». ووزعت السفارة الأميركية أكثر من 25.000 راية صغيرة، و55.000 دبوس عليها شعار التحالف من أجل التقدم. ولم تتوقف الجهود والمساهمات الأميركية للترويج لبرنامج التحالف من أجل التقدم هناك، إضافة إلى عرض أفلام، حيث عرض موظّفو سفارة الولايات المتحدة 45 فيلمًا في مختلف أنحاء البلاد، شاهدها نحو 177.000 شخص، وذلك في آب/أغسطس 1964، في إطار حملة الدعاية المضادة للمرشح اليساري سلفادور ألليندي[140].

---

(139) Keith, p. 274.

(140) J. F. Taffet, «Alliance for What? U. S. Development Assistance in Chile during the 1960s,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Georgetown University, Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, 2001), p. 143.

بشكل عام، ركزت برامج المعلومات الأميركية عملها في سبع دول رئيسة: الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل والتشيلي وغواتيمالا والمكسيك والإكوادور. وقدمت الولايات المتحدة الدعم المالي لإنشاء المراكز الثنائية القومية، وكثير من المنظمات التي حث موظفو الخدمات المعلوماتية الأميركية على إنشائها، وذلك لعرض القيم الديمقراطية، وإثباتها بالإنجازات المجتمعية والثقافية للولايات المتحدة التي كانت مسؤولية أساسًا لمراكز المعلومات والمراكز الثنائية القومية، وهو ما دُعم بواسطة الإنتاج الصحافي والأفلام وبرامج الراديو والتلفزيون[141].

عملت وكالة الاستعلامات الأميركية داخل اتحادات العمال، ووسّعت برامجها التثقيفية لهم من خلال المنشورات والترجمات، وقامت بالتعاون مع المنظمة الإقليمية الأميركية المشتركة للعمال من أجل تقليل فرصة الشيوعيين للتأثير في العمال اللاتينيين، وإشعارهم قدر الإمكان بخطورة الشيوعية، وهو ما تطلّب أيضًا وضع برامج لتدريب زعماء العمال، وإرسالهم إلى الولايات المتحدة لتلقّي التدريب والتوجيه في هذا الصدد[142].

ساهم جهاز الدعاية الأميركي ووكالته النقابية في إحداث الانقسام في الحركة النقابية في بعض الدول؛ ففي كولومبيا، على سبيل المثال، سعت الدعاية الأميركية إلى تحجيم الدور الثوري للطبقة العاملة الكولومبية، خصوصًا مع زيادة أهميتها العددية يومًا بعد آخر، فكان الانقسام هو الحائل دون تلمّس تأثير تلك الطبقة على نحو حاسم في الحياة الوطنية[143].

وتولّت المنظمات الليبرالية الجديدة تنفيذ مخططات الدعاية الأميركية في

---

(141) F. R. U. S. (1955- 1957), VI: National Security Council Progress Report, Progress Report on United States Objectives and Courses of Action With Respect to Latin America (NSC 5432/1), Washington, March 28, 1956, p. 53.

(142) F. R. U. S. (1955- 1957), VI: National Security Council Progress Report, Progress Report on United States Objectives and Courses of Action With Respect to Latin America (NSC 5432/1), Washington, March 28, 1956, p. 50.

(143) جليبيرمنيرا، «الحركة الثورية في كولومبيا،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الثامن (آب/أغسطس 1965)، ص 16.

كولومبيا، حيث شمل نشاط تلك المنظمات الدعاية والتعليم من خلال نشاط تربوي مباشر، مهتمّة بتعزيز فلسفة وأهداف ليبرالية جديدة. وكانت قنوات الدعاية والمعلومات، الأكثر استخدامًا، هي المنشورات والمحاضرات والراديو والتلفزيون. ونشرت تلك المنظمات سلسلة شاملة من الكتب والكراسات والكتيّبات والنشرات الدورية والصحف، إضافة إلى النشاط في حقل المعلومات والمدارس، وإقامة دورات تدريب خاصة لتحقيق نتائج مضاعفة، علاوة على تكثيف نشاطها في اتحادات العمال والجامعات والشركات، لبثّ الدعاية المضادة للشيوعية، ودعم العناصر المعادية لها. وكانت تلك المنظمات كلها تحصل على دعم مادي من الولايات المتحدة، وكثيرًا ما سافر أعضاء منها إلى واشنطن، وكان أصحاب الشركات الأميركية الكبرى أعضاء في مجلس إدارة بعض هذه المنظمات، ويشتركون في تمويل نشاطها[144].

كانت حركة «التسلح المعنوي» من الحركات التي عملت في أميركا اللاتينية، وتدفقت منها دعاية معادية للشيوعية بانتظام، وهي منظمة أنشأها في العقد الرابع من القرن العشرين كاهن أميركي يُدعى بوكمان، وأصبح لها فروع في كثير من دول العالم، وكان مؤسسها يدّعي أنه نبي ونصف قديس، ووعد بمجيء ملكوت الله على الأرض شرط إبادة الشيوعية. وكان من بين «رُسل» أو «صليبيي» هذه الحركة في مختلف البلدان جنرالات متقاعدون ومعلمون ورجال أعمال، وتحت تصرفها موارد طائلة. وقد نظمت الحركة مؤتمرات تنظيرية ضد الشيوعية في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، اشترك فيها مئات المندوبين، وكان للحركة مجلاتها وأفلامها السينمائية ومسرحياتها الخاصة بها، وكان مركز قيادتها في سويسرا. وتخصصت بالعمل بين المثقفين والمؤمنين. كما تلقّى صندوق هذه الحركة مساهمات من أكبر الصناعيين الدوليين، وتحت ستار دراسة الأفكار المناوئة للشيوعية نظمت الحركة مقابلات منتظمة مع كبار أرباب رؤوس الأموال. وقد اعترف بوكمان نفسه بأن إحدى هذه المقابلات كانت في البرازيل، وضمت 400 صناعي ورجل أعمال بارز، كان من بينهم

(144) Norman A. Bailey, «The Colombian «Black Hand»: A Case Study of Neoliberalism in Latin America,» The Review of Politics, vol. 27, no. 4 (October 1965), pp. 455 - 456.

ممثلو «فورد» وميتسوي» و«جنرال إليكتريك»، ما يوضح كيف استطاع أتباع بوكمان توزيع منشوراتهم بعشرات الملايين من النسخ مجانًا[145].

في عام 1954 أنشئ «اتحاد عموم أميركا للدفاع عن القارة»، الذي كان ينسق النشاط المعادي للشيوعية في أميركا اللاتينية. وتركز نشاط عملاء هذه المنظمة في مكسيكو وريو دي جانيرو ونيويورك، وتولّى أمره طغمة كبيرة من الرجعيين في مختلف بلدان أميركا اللاتينية، وخضع لتوجيهات وزارة الخارجية الأميركية. وتولّى منصب أمين الاتحاد المدعو بريتو الذي كان يرئس أيضًا إحدى المنظمات المكسيكية (الجبهة الوطنية المعادية للشيوعية). وكان الاتحاد يعقد مؤتمرات في مختلف مدن أميركا اللاتينية، وأنشأ في بعض البلدان مراكز تجسس معادية للشيوعية تحت ستار لجان «درس الماركسية». وعُني الاتحاد بحياكة المؤامرات والاستفزازات، وقام في مؤتمره الأول الذي عُقِد في مدينة مكسيكو في عام 1954 باختلاق وثائق مزورة، بمساعدة من السفير الأميركي إلى غواتيمالا، ضد حكومة أربنز في غواتيمالا، وقد تبنّى الاتحاد بعد ذلك حملة عنيفة موجَّهة ضد الثورة الكوبية[146].

من المؤسسات التي عملت في مجال الدعاية المضادة للشيوعية مؤسسة روكفلر «الخيرية»، لصاحبها السياسي الأميركي الشهير نيلسون روكفلر (Rockefeller)، التي قدّمت مبالغ طائلة من الأموال من أجل مناهضة الشيوعية في أميركا اللاتينية، من خلال تمويل المنظمات كلها المناهضة للشيوعية هناك، وهو ما قامت به أيضًا مؤسسة فورد «الخيرية». وكانت هاتان المؤسستان من أغنى المؤسسات في العالم الرأسمالي، قامتا بدور كبير في خدمة السياسة الخارجية الأميركية، إذ تدفقت منهما ملايين الدولارات إلى أنواع المنظمات المناهضة للشيوعية والاتحاد السوفياتي في بلدان كثيرة، وتحت شعارات إنسانية وعلمية ودينية. وتضاف إلى «فورد» و«روكفلر» «مؤسسة الإرث

---

(145) أرنست هنري، «من يمول العداء للشيوعية؟» **الوقت**، السنة السادسة، العدد الثاني (شباط/فبراير 1962)، ص 90، و94.

(146) هنري، ص 89-90.

الأميركي» التي اشتغلت بمناهضة الشيوعية على نطاق دولي، واشتركت في إنشاء منظمة «الحرب الصليبية لأجل الحرية»، وتلك المؤسسة هي وكالة للدعاية التجارية أنشأتها الاحتكارات الأميركية لتمويل نشاط دعاية الأحزاب البرجوازية، وكان يشترك في هيئة إدارتها ممثلو «فورد» و«روكفلر» وبعض الاحتكاريين الأميركيين الكبار. ودعت إلى شن الهجوم العام على الشيوعية بوساطة الانقلابات العسكرية والحرب النفسية. وكان لها دور في ما حدث في غواتيمالا في عام 1954، وفي كوبا في عام 1961 [147].

قامت مكاتب الاستعلامات الأميركية في الدول اللاتينية بدور مهم في توجيه الدعاية المعادية للشيوعية؛ ففي نيكاراغوا كان مكتب الاستعلامات الأميركي يمد قنوات التلفزيون التي كان يملكها الدكتاتور سوموثا (Somoza)بالأفلام المعادية للشيوعية. وكان يُخصص لتلك الأفلام معظم برامج التلفزيون النيكاراغوي[148]. وفي كولومبيا كان المركز الكولومبي الأميركي عبارة عن نادٍ اجتماعي تعليمي دعائي حتى اعتُبر المركز الرئيس للدعاية الأميركية في كولومبيا، وبلغ عدد المشتركين فيه عام 1958 حوالى ألف مشترك من الجنسين، أغلبهم من الكولومبيين[149].

في هايتي توافقت أهداف الولايات المتحدة في معاداة الشيوعية مع أهداف الكنيسة الهايتية. وفي مواجهة تأثير الحزب الشيوعي أنشئت منظمات عدة بغية تعبئة الشبيبة الكاثوليكية؛ إذ أسس فريق من الكهنة الكاثوليك منظمة سمّوها مكتبة الشبان، لمواجهة تأثير الماركسية - اللينينية المتزايد بين الشباب، وكانت هذه المنظمة تتعدى إطار المكتبة البسيطة، إذ كانت تنظّم محاضرات عن الماركسية وتأكيد أن زمن الماركسية ولّى لأنها لا تقيم للإنسان وزنًا[150].

---

(147) أرنست، ص 97 – 100.

(148) فرجسون، ص 109.

(149) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 868، ملف رقم 64، تقرير رقم 43 سري، المفوضية المصرية ببوجوتا، من الوزير المفوض لوكيل الخارجية، بتاريخ 1958/11/4.

(150) جان لوبون، «في سبيل استقلال هاييتي،» **الوقت**، السنة السابعة، العدد الرابع (نيسان/أبريل 1963)، ص 118.

إضافة إلى ذلك، استغلت الولايات المتحدة كثيرًا من المنظمات والمراكز التي كانت موجودة فعلًا، وأنشأتها الولايات المتحدة بأموالها خصيصًا لمواجهة الشيوعية فكرًا وثقافة ونشاطًا عن طريق جعلها معاقل لتوجيه الفكر المعادي للشيوعية، وللتأصيل والترويج للرأسمالية واقتصادات السوق، وإبرازها منقذًا وحيدًا للدول اللاتينية واقتصاداتها، وتحقيق رفاهيتها الاجتماعية وضامنًا وحيدًا للحريات وحقوق الإنسان، وتصوير الشيوعية بأنها العدو الرئيس والترويج لأنها خطر كبير يهدد الدول اللاتينية وأمنها واقتصاداتها وسلامها الاجتماعي وحريات شعوبها.

2 ـ الصحف والمطبوعات

على الرغم من أن الولايات المتحدة أنفقت كثيرًا من الجهد والوقت والمال من أجل فرض شخصيتها الثقافية على أميركا اللاتينية، فإنها عجزت عن أن تستأصل من شعوب تلك المنطقة شخصيتها الإسبانية، وعن أن تمحو تقاليدها الثقافية العريقة؛ ففضلًا عن ضعف الثقافة الأميركية نفسها، كانت لأميركا اللاتينية ظروف وأوضاع خاصة أوجدت مميزات ثقافية خاصة، تفجرت منها عوامل قوية، وأنشأت لها أدبًا خاصًا يختلف كل الاختلاف عن الثقافات الأخرى المعروفة في العالم، ولا سيّما الثقافة الأميركية الشمالية. وحاولت الولايات المتحدة الوقوف في سبيل نشوء الشخصية الثقافية اللاتينية عن طريقين: **أولًا**، فرض ثقافتها، وهو ما فشلت فيه؛ و**ثانيًا**، الحط من قيمة الثقافة اللاتينية، وهو ما فشلت فيه أيضًا.

بالنسبة إلى الأدب، على سبيل المثال، لاقى الشاعر الثوري التشيلي الشهير بابلو نيرودا اضطهادًا كبيرًا، ووقفت الولايات المتحدة وراء كل ما تعرض له الشاعر على يد حكومة بلاده؛ إذ اتُّهم بالشيوعية، واعتُقل ونُفي وشُرّد وهُضم حقه في النشر ومُنع من التعبير عن آرائه وجُرّد من عضوية مجلس الشيوخ ومُنعت كتبه عن الطلبة، لكنه مضى في طريقه، مُتحدّيًا حكومة بلاده ومُندّدًا

بها وبحليفتها وسياستها[151]، حتى أصبح ليس من أهم شعراء القارة اللاتينية وحسب، بل من أهم شعراء العالم في القرن العشرين. كما أن حياة نيرودا تعبّر تعبيرًا صادقًا عن موقف الولايات المتحدة والحكومات الموالية لها من الأدب اللاتيني الثوري ومطاردته ومحاولات ابتلاعه، لكن الأدب اللاتيني كان المنتصر في هذه المعركة، إذ انطلق إلى العالم يحمل شخصية مستقلة ومتفردة، ونقل نبض تلك المنطقة الجغرافية الشديدة الثراء وموطن الثورة.

لم تكن الولايات المتحدة تهتم بتزويد اللاتينيين بالثقافة، في مفهومها المطلق. وجاء في إحصاء أن حكومة الولايات المتحدة كانت تصرف حوالى 100,000 دولار سنويًا لتوفير الكتب الأميركية والغربية لحوالى 185 مليون أميركي لاتيني! وهذا يُعَدّ إهمالًا مقارنة بالجهد الشيوعي الدولي في الاهتمام بالحياة الثقافية في أميركا اللاتينية[152].

لكن اهتمام الحكومات الأميركية انصبّ دائمًا على المطبوعات والمنشورات الدعائية التي كانت توزع في بعض الدول اللاتينية، خصوصًا عند حدوث أزمة ما تتعلق بخلاف أميركي مع حكومة يسارية، تريد واشنطن إقصاءها، أو دولة تزايد فيها النفوذ الشيوعي بشكل لافت، خصوصًا في المواقع الرسمية، أو بين اتحادات العمال، لذلك انحصرت المسألة في نطاق الحرب النفسية بشكل كبير؛ ففي الدومينيكان، وإبان أزمتها في عام 1965، كان الأميركيون يوزعون المطبوعات والمنشورات بكميات ضخمة، باعتبارها وسيلةً من وسائل الحرب النفسية، فوزعت الطائرات الأميركية عشرات آلاف الملصقات والكراسات، حتى إنه في أثناء احتلال الولايات المتحدة الدومينيكان ملأ أرصفة سانتو دومينغو (العاصمة) وشوارعها أكثر من مليونين ونصف مليون مادة دعائية أميركية[153].

(151) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 863، ملف رقم 1، بحث عن العلاقات بين الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية في ضوء زيارة نيكسون، سفارة مصر في تشيلي، من السفير لوكيل الخارجية، بتاريخ 1958/5/20.

(152) Berle, p. 73.

(153) Keith, p. 285.

في الصحافة، اهتمت الولايات المتحدة باستقطاب الصحافيين ورؤساء تحرير الصحف، ودعوة كثيرين منهم إلى الولايات المتحدة لتلقّي دورات تدريبية، وهذا ما أوصى به ميلتون أيزنهاور في تقريره إلى الرئيس في عام 1953، إذ أكد أهمية أجهزة الإعلام والاتصال الجماهيري بالنسبة إلى الولايات المتحدة وسياستها، وخصوصًا العلاقات مع الصحف ورؤسائها والمراسلين، باعتبارها وسيلة رئيسة من وسائل الترويج للأفكار التي تخدم الولايات المتحدة ومصالحها[154].

لذلك، نشطت الحكومة الأميركية في عملية استقدام الصحافيين اللاتينيين إلى الولايات المتحدة، وتوجيههم، مثل ما سُمّي «مشروع الصحافي الأميركي اللاتيني» الذي أثبت نجاحه - بحسب ما جاء في تقرير مجلس الأمن القومي الأميركي الرقم 1/5432 ـ بظهور 75 مقالة في الصحف الأكثر أهمية في كلٍّ من البرازيل والتشيلي وكولومبيا وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك والبيرو[155].

اتسع حجم نفوذ الولايات المتحدة في الصحف الأميركية اللاتينية، ما ساعد في الترويج لسياسات الولايات المتحدة وللرأسمالية، ولمعاداة الشيوعية والأحزاب الشيوعية واليسارية، في الدول اللاتينية كلها. وساعد في ذلك نشاط الجمعية الأميركية للصحافة المكوَّنة من أصحاب دور الصحف الكبرى في الولايات المتحدة، وكان لها تأثير كبير في الصحافة في أميركا اللاتينية، حيث تركت هذه الجمعية المجال لأصحاب الصحف اللاتينية الكبيرة حق الانتساب إليها والعضوية فيها[156].

في التشيلي، عملت الصحافة الموالية للولايات المتحدة، وتطبيقًا

---

(154) A. F. P. (1950-1955), Basic Documents: Report to the President by Special Ambassador Milton S. Eisenhower, November 18, 1953, p. 1330.

(155) F. R. U. S. (1955 – 1957), VI: National Security Council Progress Report, Progress Report on United States Objectives and Courses of Action With Respect to Latin America (NSC 5432/1), Washington, March 28, 1956, p. 54.

(156) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 398، ملف رقم 22/139/102، المفوضية المصرية في سانتياجو، مذكرة من القائم بالأعمال لوكيل الخارجية، بتاريخ 1957/7/15.

لتعليمات من سفاراتها في ســانتياغو، على تصعيد الخلافات بين القوى السياسية من خلال دعم بعض الحملات السياسية، وزرع الشقاق بين الشــيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين، وســاعد في ذلك وجود تيار كانت تُغذّيه أموال الأميركيين بين الديمقراطيين المسيحيين[157].

كما احتكرت الولايات المتحدة، ومعها فرنسا، ســوق الدعاية والصحافة في كولومبيا، فضلًا عن تأثير النفوذ الأميركي في الدوائر السياسية في كولومبيا التي كانت تمتلك أهم الصحف الكولومبية وتديرها، وهي الصحف التي اعتمدت على وكالة الأنباء الأميركية «اليونايتد برس»، حيث غذت الصحافة الكولومبية يوميًا بفيض لم ينقطـع من الدعاية الأميركية المضادة للشيوعية. وكانت صحيفة **ألتييمبو** (Altaembo)، كبرى صحف كولومبيا، أكثر الصحف وقوعًا تحت تأثير الولايات المتحدة، والبوق الأول لدعايتها المضادة للشــيوعية. ويمكن إرجاع سيطرة الولايات المتحدة على الصحافة في كولومبيا بالقدر الذي جعلها تُســخِّر الصحف الكولومبية لخدمة أغراضها الدعائية، إلى أن الصحافة الكولومبية كانت تستمد حاجاتها من أوراق الطباعة والحبر وغيرها، من الولايات المتحدة، وأن الصحافة الكولومبية كانت تســتقي معظم أنبائها العالمية من شــركات الأنباء الأميركية، إضافة إلى تأثير شركات الإعلان في الصحف الكولومبية، والسيطرة الأميركية على الحكومات الكولومبية التي كانت في معظمها موالية للولايات المتحدة ودائرة في فلكها[158].

أمّا في هايتي في خلال حكم الدكتاتور فرانسوا دوفالييه فكانت جريدة فالانج (Valange) من أهم الصحف التي ناهضت الشــيوعية، وهي جريدة الإكليــروس الكاثوليكي، وخصصت مقالاتها للفت الحكومة إلى وجود «خطر شيوعي» في هايتي[159].

---

(157) ميلاس، ص 159.

(158) وثائق وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم 868، ملف رقم 64، المفوضية المصرية ببوجوتا، مذكرة من الوزير المفوض لوكيل الخارجية، بتاريخ 1958/11/7، ووثائق وزارة الخارجية المصرية، مذكرة من القائم بالأعمال بالنيابة لوكيل الخارجية بتاريخ 1958/7/29.

(159) لوبون، ص 118.

حاولت الولايات المتحدة إحكام سيطرتها على الرأي العام في أميركا اللاتينية؛ ففي مؤتمر بونتا دل إيستي في آب/أغسطس 1961 الذي عرضت فيه الولايات المتحدة برنامج «التحالف من أجل التقدم» وسعت من خلاله إلى عزل كوبا، شكّلت لجنة عمل للبحث في إنشاء وكالة للأنباء مشتركة بين الدول الأميركية، غايتها اجتذاب الرأي العام إلى برنامج التحالف من أجل التقدم، لكن الوفد الكوبي شن حملة عنيفة على هذا الاقتراح، ورفضه معظم الوفود باعتباره محاولة لبسط إشراف الولايات المتحدة على الرأي العام في دول أميركا اللاتينية[160].

3 ـ الإذاعة

استخدمت وحدة الحرب النفسية في وكالة الاستعلامات الأميركية إذاعة «صوت أميركا» (1942) لتضييق الفجوة بين الأميركيين واللاتينيين؛ وكانت برامجها تُبَث على مدار السّاعة، المواد التي تذيعها تعبّر عن الرؤية الأميركية للحوادث العالمية، إذ لم تعمل مستقلة عن الحكومة، وعكست الموقف الأميركي الرسمي، وقامت ببث دعاية ضد الشيوعية بثلاث وأربعين لغة[161].

حتى عام 1954 كان بعض رجال الإدارة الأميركية يرى أن جهد الإذاعة في مواجهة الشيوعية محدود؛ فميلتون أيزنهاور مثلًا أكد أهمية الراديو إلى جانب الصحافة والأفلام في إيصال ما يريده الأميركيون إلى الجماهير اللاتينية، لذلك تعيّن التوسع والاستمرار في تقديم مواد إذاعية لمواجهة نشاط الدعاية الشيوعية التي استهدفت «عرقلة تضامن نصف الكرة الغربي ووحدة العالم الحر»، على حد تعبير ميلتون[162].

استخدمت الولايات المتحدة الإذاعة في مواجهة الحكومات اليسارية في

(160) أرنستو جيفارا، «كوبا و«مشروع كينيدي،» **الوقت**، السنة السادسة، العدد الأول (كانون الثاني/يناير 1962)، ص 73.

(161) هنري، ص 102.

(162) A. F. P. (1950-1955), Basic Documents: Report to the President by Special Ambassador Milton S. Eisenhower, November 18, 1953, p. 1328.

القارة اللاتينية بشكل فاعل، وهو ما اتضح في أكثر من حالة، وباعتبارها جزءًا من الحرب النفسية والدعاية المضادة؛ ففي كوبا شنّت الولايات المتحدة حملة دعائية من خلال الإذاعة الأميركية التي كان من الممكن التقاطها كل ساعة من ساعات النهار والليل في أنحاء كوبا كلها. ووجّهت هذه الحملة إلى الفلاحين الكوبيين لإقناعهم بأن الثورة الاشتراكية لا يمكن أن تقبل بأي شكل من أشكال الملْكية الخاصة للأرض، وأن وعود فيديل كاسترو والثورة كلها لم تكن سوى خداع، وأن الهدف الأساس للثورة هو القضاء على آثار الملْكية الفردية، وجعل الأراضي مشاعًا، وكان ذلك في محاولة من أجهزة الدعاية الأميركية لاكتساب الفلاحين ضمن قوى الثورة المضادة التي دعمتها وقادتها الولايات المتحدة في كوبا كاسترو[163].

أما في الدومينيكان فكانت الإذاعة أداة من أدوات الحرب الأميركية ضد الثوار الدومينيكانيين، ومنبرًا لتبرير التدخل العسكري الأميركي في الدومينيكان؛ حيث خططت وكالة الاستعلامات الأميركية لاستخدام «صوت أميركا» في تقديم مبررات التدخل للعالم، ومناشدة المشاركين في الثورة الدومينيكانية، فأكدت تعليقات الإذاعة «المهمة الإنسانية» للقوات الأميركية، وكرم المساعدة وبرامج الإغاثة، بينما شجبت الإذاعة دائمًا «تسرب» الشيوعيين إلى الثورة الدومينيكانية[164].

صممت إذاعة «صوت أميركا» على تصنيف الحركة الدستورية في الدومينيكان باعتبارها ثورة شيوعية، ما أكدته المواد التي أذاعتها للتحريض على الثوار، وفي محاولة لتبرير التدخّل[165]، الأمر الذي أدى إلى تحدي الثوار، وإعلانهم استخدام راديو سانتو دومينغو في مواجهة الدعاية الأميركية، وهو أكثر وسائل الإعلام شعبية في جمهورية الدومينيكان، حيث لم يكن لدى أكثر

---

(163) كارلوس رافاييل رودريغيز، «الثورة الكوبية والفلاحون،» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد العاشر (تشرين الأول/ أكتوبر1965)، ص 136.

(164) L. B. J. L., N. S. F. C. O, Box 49, Rowan to the President, May 2, 1965.

(165) Campbell to Watson, 27 May, 1965, F. O. 371/179351, F. O. 371/179351, Slater to Watson, 16 June, 1965.

الناس أجهزة تلفزيون، وكانت معدلات الأمية مرتفعة. لذا، توحّد المذيعون الثوار بالسيطرة على الحرب النفسية في سانتو دومينغو من خلال الإذاعة[166].

في غواتيمالا أيضًا كانت الإذاعة الأميركية إحدى وسائل التشويش التي ساعدت في خلع نظام خاكوبو أربنز اليساري، وجلب كاستيّو آرماس المدعوم من الولايات المتحدة إلى الحكم في عام 1954.

تبنّت إذاعة «صوت أميركا» خطابًا معاديًا للشيوعية مبالغًا فيه، واستخدمت لهجة حادة لهجاء السوفيات، الأمر الذي كان يأتي بنتائج عكسية، لأن الإذاعة لم تحترم ذكاء المستمعين، بل بدت تحريضية بشكل واضح. وعلى الرغم من إدراك مسؤوليها هذا الخطأ، تمسك القائمون عليها أحيانًا باتّباع السياسة نفسها، ما أدى إلى اتهامهم بالتعالي ثقافيًا على الشعوب الموجهة إليهم المواد المذاعة، الأمر الذي جعل تلك الإذاعة لا تحقق النتائج المرجوّة في ما يتعلق بالدعاية المضادة للشيوعية، في مقابل نتائج أكثر إيجابية حققها راديو موسكو في دعايته للشيوعية والمعادية للأميركيين.

4- النشاطات العلمية

لم تُدرك الولايات المتحدة أهمية التواصل العلمي مع دول أميركا اللاتينية إلّا مع وضوح التغلغل الشيوعي في القارة، على المستوى الثقافي؛ حين استيقظت الجارة الكبرى على حقيقة أن شعبها لا يُدرك شيئًا عن جيرانه الأقرب، وأن حركة التبادل العلمي والدراسات الإنسانية واللغوية في تلك المنطقة قليلة جدًا ولا تتناسب مع أهميتها، وأن هذا أحد أسباب خلو الساحة أمام السوفيات.

حتى عام 1954 لم يكن هناك معاهد ثنائية الوطنية في الولايات المتحدة لتعليم اللغة الإسبانية باعتبارها وسيلة للاتصال عمليًا، وقراءة أدب أميركا اللاتينية. ولم تهتم المؤسسات الأميركية الخاصة بتقديم مِنح ثقافية إلى

(166) Keith, p. 293.

الشباب اللاتيني الذي كان يريد الدراسة في الولايات المتحدة، على الرغم من وجود المشاريع التجارية الأميركية الضخمة، صاحبة المصالح الكبيرة في أميركا اللاتينية، وهي المشاريع التي كانت تستطيع جلب الشباب إلى الولايات المتحدة لتدريبهم وتعليمهم، بما يساعد في الترويج للأفكار والرؤى الأميركية، ويمد جسورًا مشتركة للتفاهم[167].

في مؤتمر كاراكاس (1954)، ومع التنبه إلى أهمية تدعيم العلاقات الثقافية مع دول أميركا اللاتينية في مواجهة المد الشيوعي، وقَّعت تلك الدول، ومعها الولايات المتحدة، اتفاقًا لتطوير العلاقات الثقافية الأميركية المشتركة. وأكد الاتفاق أن تقديم المنح الدراسية وتبادل الأساتذة والمعلمين والطلاب بين البلدان الأميركية كلها من الوسائل الملائمة لإنجاز أهداف المؤتمر على المستوى الثقافي، ولتقوية العلاقات الأميركية المشتركة الثقافية وتطويرها[168].

منذ ذلك التاريخ وحتى آذار/مارس 1956 وقّعت الولايات المتحدة اتفاقات تبادل تعليمي مع بعض الدول اللاتينية، وتدفق على الولايات المتحدة 325 شخصًا من أميركا اللاتينية، وذهب إليها من الولايات المتحدة 98 شخصًا، في إطار التبادل العلمي بين الجانبين[169].

أدرك الرئيس جون كينيدي أهمية دعم التبادل العلمي، وتكثيف النشاط العلمي، وخصوصًا بعد أن أعلن الاتحاد السوفياتي تأييده الحروب المناهضة للاستعمار في عام 1961، فأصبح الاهتمام بدراسات العالم الثالث والدراسات الأميركية اللاتينية ضرورة استراتيجية. وناشد كينيدي في إعلانه

(167) A. F. P. (1950-1955), Basic Documents: Report to the President by Special Ambassador Milton S. Eisenhower, November 18, 1953, p. 1329, and A. F. P. (1958), Current Documents: United States-Latin American Relations: Report to the President by Milton S. Eisenhower, Personal Representative of the President, December 27, 1958, p. 435.

(168) D. A. F. R. (1956): Convention for the Promotion of Inter-American Cultural Relations, Signed at Caracas, March 28, 1954, pp. 421- 426.

(169) F. R. U. S. (1955 -1957), VI: National Security Council Progress Report, Progress Report on United States Objectives and Courses of Action With Respect to Latin America (NSC 5432/1), Washington, March 28, 1956, p. 54.

برنامج التحالف من أجل التقدم الشعوب اللاتينية للمساهمة في إثراء الحياة والثقافة في الولايات المتحدة؛ فقال: «نحتاج معلمين لأدبكم وتاريخكم وتقاليدكم، وإعطاء الفرص لشبابنا للدراسة في جامعاتكم، ومعرفة موسيقاكم وفنكم وفكر فلاسفتكم العظماء والتفاعل معهم». وأكد كينيدي أن هذه الطريقة يمكن أن تساعد في توفير الفهم والاحترام المتبادلين بين أمم نصف الكرة الغربي[170].

يمكن القول إن الولايات المتحدة قامت منذ أوائل الستينيات بتفعيل الاهتمام بأميركا اللاتينية على مستوى العلم، فارتفع عدد الخبراء بالشؤون الأميركية اللاتينية، أكانوا علماء اجتماع أو اقتصاديين أو مؤرخين أو صحافيين، واهتمت الجامعات الأميركية بتأسيس برامج للدراسات الأميركية اللاتينية. ونشطت عملية التبادل العلمي، فذهب الطلاب والمعلمون الأميركيون الشماليون لتلقّي دورات صيفية في أميركا اللاتينية. وبالتبادل، ذهب طلاب أميركيون لاتينيون إلى الولايات المتحدة بالآلاف كل عام ليدرسوا في الجامعات الأميركية الفنون والهندسة والطب والصحة العامة وإدارة الأعمال والقانون والسياسة. ومن ناحية أخرى، تحسّن مستوى اهتمام مسؤولي السلك الأجنبي ورجال الأعمال الأميركيين في أميركا اللاتينية باللغة الإسبانية، بينما زادت المراكز الثقافية الأميركية من نشاطها في هذا المجال[171].

كان في أنحاء أميركا اللاتينية كلها أكثر من 200 مدرسة أميركية، معظمها مرتبط بالكنيسة وممثّل للمعتقدات الكاثوليكية والبروتستانتية معًا. منها نحو خمس وعشرين خارج نطاق السيطرة الطائفية. وتلقّت هذه المدارس منحًا من الأموال الحكومية الأميركية، خصصتها وزارة الخارجية وأدارها المجلس الأميركي للتعليم[172].

(170) D. A. H., President Kennedy's Proposal, March 13, 1961, p. 676.

(171) Doyle, p. 22, and p. 26.

(172) Doyle, p. 26.

5 - الزيارات المتبادلة

قامت الولايات المتحدة باتّباع الأسلوب ذاته الذي اتبعته دول «الكتلة الشيوعية» في عملية استقطابها عددًا من الشخصيات اللاتينية، وذلك في سياق جذب شخصيات لاتينية مؤثرة إلى الجانب الأميركي باعتباره إجراءً مقابلًا لما بدأت دول «الكتلة الشيوعية» باتّباعه منذ بدايات توجّهها إلى أميركا اللاتينية، وإدخالها ضمن مناطق «الحرب الباردة» المهمة بين الولايات المتحدة وتلك الدول.

انتبهت الولايات المتحدة إلى ضرورة تقديم الدعوات إلى اللاتينيين لزيارة الولايات المتحدة مع بداية حكم الرئيس أيزنهاور، حين برزت أهمية تشجيع قيام مواطني الولايات المتحدة، وخصوصًا المتميزين في العلوم والفنون، بجولات وزيارات إلى أميركا اللاتينية، من أجل إقناع اللاتينيين بالقيم الثقافية الأميركية، وتشجيع الناشرين والصحافيين ومجموعات العمال والتجار والزراعيين والطلاب أيضًا، وغيرهم، على السفر إلى أميركا اللاتينية، مع زيادة عدد الدعوات إلى اللاتينيين البارزين لزيارة الولايات المتحدة، والإعداد لمحاضراتهم بمساعدة من الجامعات، إضافة إلى دعوة زعماء العمال لتقديم الدورات التدريبية لهم، بالتعاون بين المجلس الأميركي للتعليم وجمعية التعليم الوطنية[173].

في ذلك الوقت، كان هنالك بعض الجمعيات الخاصة في كلٍّ من ماساتشوستس ونيويورك وفلوريدا ولويزيانا وكاليفورنيا وتكساس، غرضها الرئيس العمل من أجل إحراز تفهّم أوفر للثقافة اللاتينية في الولايات المتحدة، وكان لدى بعض تلك الجمعيات منتديات للزوار اللاتينيين البارزين الذين يؤمّون الولايات المتحدة[174].

(173) A. F. P. (1950-1955), Basic Documents: Report to the President by Special Ambassador Milton S. Eisenhower, November 18, 1953, p. 1328.

(174) A. F. P. (1950-1955), Basic Documents, p. 1329.

في منتصف الخمسينيات كان ثمة نشاط ملحوظ في تبادل الزيارات بين بعض الزعماء اللاتينيين والمسؤولين في إدارة أيزنهاور؛ حيث زار الولايات المتحدة من الرؤساء اللاتينيين في الفترة بين 15 تموز/يوليو 1955 و28 آذار/مارس 1956 رئيس كلٍّ من البرازيل وغواتيمالا وأوروغواي، فيما شهدت تلك الفترة زيارة نائب الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون البرازيل. وجرى استغلال هذه الزيارات كلها بشكل جيد على المستوى الإعلامي، لمصلحة الدعاية للولايات المتحدة وسياستها، والاستثمارات الخاصة في الدول اللاتينية، وأهميتها بالنسبة إلى اقتصادات تلك الدول، وهذا بحسب ما جاء في ورقة مجلس الأمن القومي الأميركي الرقم 1/5432 [175].

في نيسان/أبريل 1956 أقرت خطة لجنة تنسيق العمليات لمواجهة الشيوعية بأهمية تدريب العمال الفنيين، والاستمرار في وضع برامج تسمح لزعماء اتحادات العمال اللاتينيين بزيارة الولايات المتحدة، كي يروا كيف يمكن أن تكون اتحادات العمال مستقلة وديمقراطية وفاعلة - من وجهة النظر الأميركية - وكي يتعلم العامل كيف يكتشف النشاط الشيوعي في الحركة العمالية، مع الاقتناع بوجود مصالح مشتركة بين العمال في الولايات المتحدة والعمال في بلاده. كما أن الغرض الأساس من تلك الزيارات هو تدريب العمال حتى يصبحوا قادرين على إدراك الممارسات الشيوعية وكيفية التعامل معها[176].

حاولت الولايات المتحدة اتّباع أساليب الدول الشيوعية في ترويجها للأفكار التي تستطيع من خلالها مواجهة المد الشيوعي في القارة اللاتينية؛ فإلى جانب خوضها معارك عسكرية واقتصادية وسياسية، كان لا بد من التدخّل في العقول، خصوصًا مع نجاح الفكر الشيوعي في اختراق عقول اللاتينيين

---

(175) F. R. U. S. (1955 – 1957), VI: National Security Council Progress Report, Progress Report on United States Objectives and Courses of Action With Respect to Latin America (NSC 5432/1), Washington, March 28, 1956, p. 53.

(176) F. R. U. S. (1955 – 1957), VI: Communism in Latin Outline Plan of Operations Against, America, Washington, April 18, 1956, p. 76.

بنجاح لم تتوقّعه الولايات المتحدة التي نظرت إلى بلاد القارة باعتبارها بلادًا أقل مستوى، ثقافيًا وفكريًا، وبلادًا كاثوليكية متمسكة منذ زمن بعيد بتقاليدها الدينية، وتمتلك أدوات مواجهة الفكر الشيوعي ذاتيًا. لكن معطيات الحوادث في القارة اللاتينية، منذ منتصف الخمسينيات، دللت على أن هناك استجابة من اللاتينيين للشيوعية، والأفكار والمبادئ كلها المعادية للأيديولوجية الأميركية، وللسياسات الأميركية الشمالية، الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة خوض غمار حرب باردة ثقافية، ودعائية في أميركا اللاتينية، لم تسفر عن النتائج المرجوّة منها، بل تصاعد المد الشيوعي الفكري والثقافي في أميركا اللاتينية بشكل موازٍ للمد الشيوعي، الاقتصادي والعسكري والسياسي، وهو ما أثبت عدم قدرة الولايات المتحدة على التفوق دعائيًا على الدول الشيوعية بشكل عام، وأثبت أيضًا مدى نفور اللاتينيين وكرههم لا للسياسات الأميركية فحسب، بل أيضًا للثقافة والفكر، ولكلٍّ ما يتعلق بالولايات المتحدة على الصُعُد كافة.

خاتمة

ساهمت أهمية أميركا اللاتينية في صنع الاستراتيجيا العامة للولايات المتحدة في علاقاتها بتلك المنطقة الحيوية بالنسبة إلى الأمن القومي والمصالح الاقتصادية الأميركية. لذلك، تعتبر الولاياتُ المتحدة أميركا اللاتينية منذ القرن التاسع عشر منطقة نفوذ خاصة، وهذا ما تم صوغه بشكل واضح في ما عُرف بمبدأ مونرو الذي أعلنه الرئيس الأميركي جيمس مونرو في كانون الأول/ديسمبر 1823، وحدّد مبادئ السياسة الخارجية الأميركية تجاه أميركا اللاتينية، واستمر مرتكزها الأساس طوال عقود عدة، تعاقبت خلالها الإدارات الأميركية التي ظلت تمارس على المنطقة دور الشرطي الذي يحق له التدخّل حتى باستخدام القوة المسلحة لمواجهة كل ما يُعرِّض أمن الولايات المتحدة للخطر، بذريعة أمن نصف الكرة الغربي، وهذا ما عبَّرت عنه السياسة التي أعلنها الرئيس تيودور روزفلت في عام 1905، وسمّيت سياسة «العصا الغليظة».

عندما أدركت الولايات المتحدة أنها بحاجة إلى تحسين علاقتها بدول أميركا اللاتينية التي توترت بسبب سياسات الأولى المثيرة لحنق الشعوب اللاتينية وسخطها، اضطر الرئيس فرانكلين روزفلت إلى إعلان سياسة «حسن الجوار» في عام 1933 حتى يضمن مساعدة الدول اللاتينية في حالة اندلاع الحرب العالمية الثانية. وفي الفترة التي أعقبت الحرب، ومع بداية الحرب الباردة، تغيّر موقع أميركا اللاتينية في علاقات القوى الدولية مع تغيّر مراكز تلك القوى وتأجج الحرب الباردة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن قلقة من ناحية أميركا اللاتينية، وأنها ركزت اهتماماتها في المناطق الأكثر

سخونة في العالم، بدأت أميركا اللاتينية نفسها تحتج على السياسة الخارجية التقليدية التي تنتهجها الولايات المتحدة، وخصوصًا في ما يتعلق بالمنح والقروض التي كانت ضعيفة، مقارنةً بدول أوروبا.

لم تختلف السياسات التي اتّبعها الرئيس ترومان تجاه أميركا اللاتينية عمّا اتبعه سابقوه، فظل الاهتمام ضعيفًا، وظلت أهداف السياسة الأميركية منحصرة في الحفاظ على أمن الولايات المتحدة وبقاء استثماراتها. ولم يلتفت الأميركيون إلى تداعيات ما واجهته الدول اللاتينية من أزمات على المستوى الاقتصادي واستمرار الحكم الاستبدادي، وهو ما مثّل أسباب السخط على الولايات المتحدة وسياستها، وتزايد نمو الحس القومي الأميركي اللاتيني، وانتشار الفكر الشيوعي أيضًا، حيث مهّدت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأرض للشيوعية، الفكر والحركة، كي تتمدد في أميركا اللاتينية.

على الرغم من عدم وجود علاقات مع الاتحاد السوفياتي الذي كان حتى نهاية الأربعينيات ينظر إلى أميركا اللاتينية باعتبارها منطقة بعيدة من اهتماماته الأساسية، وراضخة لهيمنة الولايات المتحدة، والتدخّل فيها قد يسبب كثيرًا من المشكلات التي لم يكن على استعداد آنذاك لمواجهتها، فإن مع اشتعال الحرب الباردة وتوجّه السوفيات شطر نصف الكرة الغربي، بدأ فصل جديد من فصول تلك الحرب كانت أميركا اللاتينية بطلته.

أفرز تردّي الأوضاع على الصُعُد كلها كثيرًا من المشكلات التي أصبحت مرتبطة بمسار التطور التاريخي لدول أميركا اللاتينية منذ بداية القرن العشرين، وهذا ما جعل أميركا اللاتينية بؤرة حية للثورة والحركات الثورية التي تعاظم وجودها في دول القارة، حتى بدأت تتولّى الحكم في بعض تلك الدول (باستثناء المكسيك) بداية من أوائل النصف الثاني من القرن العشرين. وكانت الحكومات الثورية التي أوصلتها إلى الحكم ثورة شعبية، أو تبنّت سياسات يمكن وصفها بالثورية، أو حتى الإصلاحية، هي المؤرق الدائم للولايات المتحدة التي لم تعترف بحق الشعوب اللاتينية في الثورة على أوضاعهم التي يرجع تردّيها في المقام الأول إلى الولايات المتحدة؛ لذلك فإنها وجدت

نفسها - فجأة - أمام حكومات تتبنّى سياسات ثورية تصطدم أساسًا بالمصالح الأميركية ومصالح النخب المحلية. واعتبرت الولايات المتحدة أن السوفيات يقفون وراء الحكومات الثورية كلها بشكل كامل، على الرغم من أن الثورة البوليفية مثلًا في عام 1952 لم تكن لها علاقة بالاتحاد السوفياتي، وكذلك الثورة الكوبية في بداياتها في عام 1959، إلّا أن رؤية الولايات المتحدة وتأطيرها للحكومات الثورية اللاتينية داخل إطار وحيد، وهو موالاة الشيوعية الدولية، كانا المحدّد الرئيس لسياساتها تجاه تلك الحكومات، وتجاه الحركات الثورية كلها في القارة في تلك الفترة. لذلك، شنت الولايات المتحدة حربًا اقتصادية ودبلوماسية ضروسًا ضد تلك الحكومات، ولا سيّما ضد حكومة كوبا الثورية، من أجل تقويض دعائمها ووقف ما دعته «تصديرها» إلى باقي الدول اللاتينية، وهي المحاولات التي باءت بالفشل، إذ نجحت الثورة الكوبية في الظهور نموذجًا احتذاه كثيرون من الحركات السياسية في الدول اللاتينية التي وصلت إلى الحكم، وواجهت حربًا مماثلة لما واجهته كوبا من الولايات المتحدة.

مهّد تصاعد القومية الاقتصادية اللاتينية، والرغبة في التخلص من التبعية للولايات المتحدة وبقايا الإقطاع، الطريق أمام التقدم الاقتصادي لدول «المعسكر الاشتراكي»، وتزايد حجم العلاقات التجارية مع أميركا اللاتينية التي كانت مرتعًا للاستثمارات والاحتكارات الأميركية، وانهالت العروض التجارية وبرامج المساعدات المغرية من الاتحاد السوفياتي على الدول اللاتينية التي قَبِل عدد من أهمها وأكبرها هذه العروض، وعقدت صفقات عدة أزعجت الإدارة الأميركية وهددت نفوذها الاقتصادي في تلك الدول. لذلك، تبنّت الحكومات الأميركية المتعاقبة، بداية من أيزنهاور وحتى جونسون، سياسات اقتصادية ارتكزت أساسًا على ضرورة توقّف المد الاقتصادي الشيوعي في دول أميركا اللاتينية. وكان لكل إدارة آليات مختلفة لتحقيق هذا الهدف، لكن التصميم على أن تبقى أميركا اللاتينية المجال الأوسع للاستثمار الأميركي الخاص، وأن تبقى حكوماتها مطبّقة لسياسات السوق الحرة بما يضمن الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية، كان هو السبب الرئيس

في فشل السياسات الاقتصادية للرؤساء الثلاثة، أيزنهاور وكينيدي وجونسون، وذلك على الرغم من اقتناع إدارة أيزنهاور بضرورة زيادة المساعدات والمنح الاقتصادية، وإعادة تقويمها لسياستها الاقتصادية تجاه دول أميركا اللاتينية، وعلى الرغم أيضًا من محاولات الرئيس كينيدي ضخ المزيد من الأموال في السوق اللاتينية عبر برنامجه الشهير المسمّى «التحالف من أجل التقدم»، إلّا أن الأموال الأميركية الخاصة والحكومية في أميركا اللاتينية ظلت تُستخدم لصالح المشاريع والاستثمارات الأميركية، ولم تنعكس إيجابًا على اقتصادات الدول اللاتينية التي لم تحل مشكلاتها الأساسية، بل تفاقمت تلك المشكلات، ولم تهتم سياسة الإدارات الأميركية الاقتصادية إلّا ببقاء تلك الدول منطقة نفوذ اقتصادي من خلال الحيلولة دون تطوّر العلاقات الاقتصادية مع السوفيات بأي وسيلة، حتى لو كانت فرض عقوبات اقتصادية مثلما فعلت الولايات المتحدة مع كوبا.

أعطت الولايات المتحدة لنفسها الحق باستخدام أي وسيلة لمنع تمدد السوفيات في القارة اللاتينية حتى لو باستخدام القوة العسكرية التي كانت أخطر وأهم آليات الولايات المتحدة لإقصاء أي حكومة ذات توجّهات يسارية أو شيوعية، أو منعها من الوصول أساسًا، وذلك بذريعة «الأمن الجماعي» لنصف الكرة الغربي. ولم تبال الحكومات الأميركية التي نفذت عمليات عسكرية في أميركا اللاتينية بردّات الفعل الدولية أو الإقليمية تجاه تدخّلها المسلح في أي دولة، كما لم تتّعظ من تداعيات أول تدخل عسكري لها في غواتيمالا في عام 1954 لإقصاء حكومة خاكوبو أربنز اليسارية، وانعكاس هذا على سمعتها وإحراجها دوليًا وإقليميًا، لكنها استمرت على هذا النهج، ولا سيّما مع تصاعد المد الشيوعي في الدول اللاتينية الذي عبَّرت عنه بشكل واضح ثورة كوبا، فأقدم جون كينيدي على التدخّل عسكريًا، ودعم عملية خليج الخنازير في عام 1961، وهي العملية التي ضاعفت من تشويه سمعة الولايات المتحدة لدى الشعوب اللاتينية، وعلى مستوى العالم، وأحرجت إدارة كينيدي، ودلّت على ضعف أداء الاستخبارات المركزية الأميركية وسوء تقديرها للموقف في كوبا، نظرًا إلى أن العملية فشلت فشلًا

ذريعًا، وهو ما دعم موقف كاسترو الذي ضاعف اتصاله بالسوفيات وتعاونه معهم إلى الدرجة التي أوهمت السوفيات أنهم يستطيعون استخدام كوبا عسكريًا في حربهم الباردة مع الأميركيين، فنصبوا الصواريخ، وكانت ما عُرف بأزمة الصواريخ الكوبية في عام 1962 التي تُعدّ من أهم الحوادث في القرن العشرين، إذ بات العالم في تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام على شفا حرب نووية مدمرة، لكن الأزمة انتهت بكثير من النتائج التي جاءت في بعضها لمصلحة الأميركيين، وفي بعضها الآخر لمصلحة السوفيات، بحسب اختلاف التفسير والرؤية لكثيرين من المحللين والمؤرخين.

أثارت إدارة جونسون أيضًا كثيرًا من الغضب الدولي بتدخّلها العسكري في الدومينيكان في عام 1965، للحيلولة دون سيطرة شيوعية على الحكم، بحسب ادّعاء حكومة جونسون التي كانت أعنف وأكثر قسوة في التعامل، على المستويات كافة، مع اللاتينيين وطموحهم لتحسين اقتصادهم وحياتهم السياسية، ورغبتهم في امتلاك قرارهم السياسي ومُقدّرات بلادهم من دون تدخّل من الجارة الكبرى. وتُعبّر أزمة الدومينيكان عن طبيعة رؤية جونسون وموظفي إدارته لكيفية مواجهة «الخطر الشيوعي» ودحره، حتى بالاحتلال العسكري، واتّهام الشعب الدومينيكاني بأنه جاهل وأحمق ولا يستطيع إدارة شؤون بلاده، ما يستوجب تدخّل الولايات المتحدة لوقف التهديد الشيوعي الذي يهدد منطقة الكاريبي بأكملها، وأمن الولايات المتحدة، ولا يُدركه شعب الدومينيكان جيدًا، لكن يحتاج إلى من يحميه ويحمي المنطقة من هذا التهديد.

لم يأتِ هذا الصلف وهذه العجرفة من إدارة جونسون في خطابها لشعب الدومينيكان والشعوب اللاتينية، ومحاولاتها تبرير الاعتداء المسلح على دولة مستقلة، إلّا بالنتائج السلبية؛ إذ زادت سمعة الولايات المتحدة سوءًا، وشحذ تصميم الشعوب اللاتينية على رفض التدخّل بأشكاله كلها، حتى لو كان تحت ادّعاء مواجهة «الخطر الشيوعي»، هذا الخطر الذي كان لا يراه سوى رجال «العم سام».

مثّلت أميركا اللاتينية أهم بؤر الحرب الباردة الثقافية التي تبارى فيها

الطرفان، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، دعائيًا، من خلال كثير من القنوات والآليات، ما أفرز صدامًا ثقافيًا وفكريًا بين الشيوعية والرأسمالية داخل الدولة اللاتينية التي انحازت شعوبها إلى الشيوعية لا اقتناعًا منها بالفكر والأيديولوجيا الشيوعية في أغلب الأحيان، وإنما لنفورها أساسًا من كل ما يرتبط بالولايات المتحدة وثقافتها، وبشعبها الذي كانت نظرته الاستعلائية إلى الشعوب اللاتينية أحد مكملات حالة السخط العامة تجاه كل ما هو أميركي شمالي. لذلك، فإن الجهد كله الذي بذله «السوفيات» والصينيون عبر مراكزهم الثقافية، وجمعيات الصداقة التي أسسوها مع بعض الدول اللاتينية، أخرج نتائج إيجابية على المستوى الثقافي، ترتب عليها تصعيد الولايات المتحدة لحملاتها الدعائية المضادة للشيوعية، ومحاولاتها استقطاب اللاتينيين لتكثيف العمل المعادي للفكر والثقافة الشيوعية. لكن نجاح الولايات المتحدة في ذلك كان ضعيفًا، مقارنةً بما حققه الشيوعيون من نفاذ ثقافي وفكري إلى عقول الشعوب اللاتينية، ظل من آليات المد الشيوعي في أميركا اللاتينية، وأحد أبعاد الحرب الباردة فيها.

لعل من الممكن استلهام تجارب أميركا اللاتينية الثورية في هذه اللحظة التاريخية الفاصلة التي تمر بها أمتنا العربية، بحالة من الانتفاض والثورة على الاستبداد والحكم الشمولي اللذين دعمتهما الولايات المتحدة في كثير من الدول العربية عقودًا طويلة، وخصوصًا مصر؛ فموقف الولايات المتحدة القديم/الجديد من ثورات الشعوب ومحاولاتها التغيير والتحرر من الهيمنة والتبعية، لا يتجاوز إطارًا محدّدًا اتّبعته مع الشعوب اللاتينية في تاريخها الحديث والمعاصر، وتتّبعه اليوم مع الشعب العربي الثائر.

الخرائـط

خريطة أميركا الجنوبية



خريطة أميركا اللاتينية



خريطة أميركا الوسطى وجزر الكاريبي



المراجـع

1 - العربيـة

كتب

إيفانيز، غراهام وجيفري نوينهام. **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

بدوي، محمد طه ومحمد طلعت الغنيمي. **دراسات سياسية وقومية**. الإسكندرية: منشأة المعارف، 1963.

تونج، ماوتسي وإيرنست جيفارا. **حرب العصابات**. تعريب خيري حماد. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1967.

دافيز ، دانيال ف . ونورمان لنجر. **تاريخ الولايات المتحدة منذ 1945**. ترجمة عبد العليم إبراهيم الأبيض. القاهرة؛ الكويت: الدار الدولية للنشر، [1990].

سنكلير، أندرو. **جيفارا**. ترجمة ماهر كيالي. ط. 3. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1974.

السياسة الخارجية السوفياتية بين عامي 1965/1955. تعريب خيري حماد. القاهرة: دار الكتاب العربي، 1968.

سيدهم، وليم. **لاهوت التحرير في أميركا اللاتينية: نشأته، تطوره، مضمونه**. بيروت: دار المشرق، 2002. (سلسلة دراسات لاهوتية)

شلبي، السيد أمين. **الوفاق الأميركي السوفيتي 1963 - 1976**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981.

كاسترو يتكلم: قضايا الثورة والسياسة والاقتصاد كما يعبّر عنها زعيم كوبا. ترجمة فيكتور سحاب. بيروت: منشورات دار الآداب، 1968.

الكيالي، عبد الوهاب [وآخ.] (محررون). **الموسوعة السياسية**. ط. 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

محمد، إبراهيم عبد المجيد. **مبدأ مونرو وتطوره: دراسة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية 1823-1915**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988.

مكاوي، نجلاء. **اليسار الجديد في أميركا اللاتينية بين التحالف والانقسام**. القاهرة: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2011.

هالكرو، فرجسون ج. **ثورات أمريكا اللاتينية**. ترجمة عبد الرءوف عز الدين. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966.

دوريات

الكسندروف، أ. «إفلاس معاداة الشيوعية.» **نشرة إخبارية، السلم والاشتراكية**: العدد الأول، المجلد التاسع، 1971.

باريديس، ريكاردو أ. «الاستعمار الأميركي الشمالي، والعسكرية، والدكتاتوريات العسكرية.» **الوقت**: السنة السابعة، العدد السادس، حزيران/ يونيو 1963.

باريرا، هرنان. «تآمر الاستعماريين وتضامن الشعوب.» **الوقت**: السنة السابعة، العدد الخامس، أيار/ مايو 1963.

جيفارا، أرنستو. «كوبا ومشروع كينيدي.» **الوقت**: السنة السادسة، العدد الأول، كانون الثاني/ يناير 1962.

دوران، بدرو. «جمهورية الدومينيك: لماذا وكيف انفجرت الانتفاضة.» **الوقت**: السنة التاسعة، العدد السابع، تموز/ يوليو 1965.

دولغادو، ألفارو. «كولومبيا، الصراعات الطبقية تصنع حزبًا جماهيريًا.» **الوقت**: السنة السابعة، العدد التاسع، أيلول/ سبتمبر 1963.

رودريغيز، كارلوس رافاييل. «الثورة الكوبية والفلاحون.» **الوقت**: السنة التاسعة، العدد العاشر، تشرين الأول/ أكتوبر 1965.

سيرس، فاليريو. «بنما والإمبريالية الأميركية الشمالية.» **الوقت**: السنة التاسعة، العدد الثالث، آذار/ مارس 1965.

شعلان، حسين. «البرلمان كطريق إلى السلطة... «الديمقراطية الوطنية» تجربة من تشيلي.» **الطليعة**: العدد الثاني، السنة الثامنة، شباط/ فبراير 1972.

عبد السلام، محمد أنور. «أميركا اللاتينية في مفترق الطرق.» **السياسة الدولية**: العدد كانون الثاني/ يناير 1982.

غونزاليز، جوزيه. «النهج الثوري للشيوعيين في الشيلي.» **الوقت**: السنة التاسعة، العدد الثاني عشر، كانون الأول/ ديسمبر 1965.

فالفيردي، ادواردو مورا. «قضايا كوستاريكا.» **الوقت**: السنة التاسعة، العدد الثامن، آب/ أغسطس 1965.

فورتيني، جوزيه مانويل. «ملاحظات حول الثورة.» **الوقت**: السنة التاسعة، العدد الثامن، آب/ أغسطس 1965.

فييرا ، جيلبرتو. «الحزب الشيوعي الكولومبي يجابه النزعة العسكرية.» **الوقت**: السنة السابعة، العدد الرابع، نيسان/ أبريل 1963.

فريد، نورمان. «نظرات حول الدعاية.» **الوقت**: السنة السابعة، العدد الرابع، نيسان/ أبريل 1963.

فيراري، ألبيرتو وجوزي فورتوني. «الإمبريالية تعلن الحرب على الشعوب.» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الحادي عشر، تشرين الثاني/ نوفمبر 1965.

«قرار المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي في بيرو.» **الوقت**: السنة الثامنة، العدد الحادي عشر، تشرين الثاني/ نوفمبر 1964.

كامبوزانو، جولييتا. «الشيوعيون والشبيبة في تشيلي.» **الوقت**: السنة السادسة، العدد الأول، كانون الثاني/ يناير 1962.

كلي، هوغو باريوس. «وضع ثوري في جواتيمالا.» **الوقت**: السنة الثامنة، العدد 3، آذار/ مارس 1964.

كودوفيلا، فيكتور. «دخول الماركسية- اللينينية إلى أميركا اللاتينية.» **الوقت**: السنة الثامنة، العدد الثامن، آب/ أغسطس 1964.

كول، غويتو جورج. «بوليفيا بعد الانقلاب العسكري.» **الوقت**: السنة التاسعة، العدد الثالث، آذار/ مارس 1965.

ـــــــــــ . «مؤتمر الحزب الشيوعي في بوليفيا.» **الوقت**: السنة التاسعة، العدد السابع، تموز/ يوليو 1965.

كوندي، أيا وجوزي كويلو ونارسيسو. «الديناميكية ودروس ثورة الدومينيك.» **الوقت**: السنة التاسعة، العدد الثاني عشر، كانون الأول/ ديسمبر 1965.

كونزاليس، ريكاردو أورتيز. «الإكوادور: وضع وآفاق.» **الوقت**: السنة التاسعة، العدد الثالث، آذار/مارس 1965.

لوبيز، كارلوس. «الوضع الراهن والحزب الشيوعي في فنزويلا.» **الوقت**: السنة الثامنة، العدد العاشر، تشرين الأول/أكتوبر 1964.

لوبون، جان. في سبيل استقلال هاييتي. **الوقت**: السنة السابعة، العدد الرابع، نيسان/أبريل 1963.

لورنتسون، ف. «ضد القمع في أميركا اللاتينية.» **الوقت**: السنة التاسعة، العدد الرابع، نيسان/ أبريل 1965.

لورينزو، فينتورا. «المكسيك: الحزب الشيوعي يوسع نفوذ.» **الوقت**، السنة التاسعة، العدد الثالث، آذار / مارس 1965.

مارتينيز، نارسيزو رابيل. «بورتوريكو (المستعمرة الأميركية).» **الوقت**: السنة السابعة، العدد التاسع، أيلول/ سبتمبر 1963.

منيرا، جليبير. «الحركة الثورية في كولومبيا.» **الوقت**: السنة التاسعة، العدد الثامن، آب/ أغسطس 1965.

موتاليما، بدرو. «سير الثورة وقضايا الديمقراطية.» **الوقت**: السنة التاسعة، العدد الثامن، آب/ أغسطس 1965.

«مؤتمر الحزب الشيوعي المكسيكي.» **الوقت**: السنة الثامنة، العدد الثالث، آذار/ مارس 1964.

ميلاس، أورلندو. «تجربة الديمقراطية المسيحية في الشيلي.» **الوقت**: السنة التاسعة، العدد الحادي عشر، تشرين الثاني/ نوفمبر 1965.

هنري، أرنست. « من يمول العداء للشيوعية؟» **الوقت**: السنة السادسة، العدد الثاني، شباط/ فبراير 1962.

هويوس، جوزيه كاردونا. «الحقيقة حول كولومبيا.» **الوقت**: السنة الثامنة، العدد العاشر، تشرين الأول/ أكتوبر 1964.

«وثائق اجتماع الأحزاب الشيوعية في بلدان أوروبا الرأسمالية 1-3 حزيران/ يونيو 1965: رسالة إلى شعب الدومينيكان.» **الوقت**: السنة التسعة، العدد 9، أيلول/ سبتمبر 1965.

«وثائق الاجتماع الموسع الرابع للجنة المركزية لحزب الطليعة الشعبية في كوستاريكا (9 - 10 أيار 1964).» **الوقت:** السنة الثامنة، العدد الحادي عشر، تشرين الثاني/ نوفمبر 1964.

وثيقة الأحزاب الشيوعية والاشتراكية لأميركا اللاتينية، مؤتمر هافانا، 9 - 13 حزيران/ يونيو 1975.
الطليعة: العدد العاشر، السنة الحادية عشرة، تشرين الأول/ أكتوبر 1975.

الوقت: العدد العاشر، السنة التاسعة، تشرين الأول/ أكتوبر 1965.

رسائل جامعية

بدران، ودودة عبد الرحمن. «السياسة الخارجية الأميركية في عهد كينيدي.» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1973).

بسيوني، درية شفيق. «تطور العلاقات الأميركية السوفييتية منذ الستينيات وأثر ذلك على الأوضاع العامة للحرب الباردة.» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1974).

بسيوني، فؤاد فتحي. «سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه الصين الشعبية (1949- 1972).» (رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2005).

وثائق غير منشورة باللغة العربية

وثائق وزارة الخارجية المصرية المحفوظة في دار الوثائق القومية في القاهرة

1 ـ الأرشيف السري الجديد

- محفظة رقم 863، ملف رقم 1، بحث عن العلاقات بين الولايات المتحدة وأميركا اللاتينية على ضوء زيارة نيكسون، سفارة مصر في تشيلي، من السفير إلى وكيل الخارجية، بتاريخ 1958/5/20.

- محفظة رقم 868، ملف رقم 64، المفوضية المصرية في بوغوتا، مذكرة من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية بتاريخ 29/7/ 1958.

- محفظة رقم 868، ملف رقم 64، المفوضية المصرية في بوغوتا، من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، حول ردة فعل الأوساط الكولومبية واللاتينية عامة على مشروع الولايات المتحدة لإعادة دراسة علاقاتها بأميركا اللاتينية، بتاريخ 1958/11/3.

- محفظة رقم 868، ملف رقم 64، تقرير رقم 43 سري، المفوضية المصرية في بوغوتا، من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، بتاريخ 1958/11/4.

- محفظة رقم 868، ملف رقم 64، المفوضية المصرية في بوغوتا، مذكرة من الوزير المفوض إلى وكيل الخارجية، بتاريخ 1958/11/7.

- محفظة 868، ملف رقم 64، المفوضية المصرية في بوغوتا، تقرير رقم 60 «لجنة الواحد والعشرين»، الجزء الأول، 1958/12/1.

- محفظة رقم 757، ملف رقم 3/81/724 ج 2، السفارة المصرية في موسكو، «العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد السوفياتي وأميركا اللاتينية»، تقرير من السفير إلى وكيل الخارجية، بتاريخ 1958/2/6.

- محفظة رقم 757، ملف رقم 3/81/724 ج 2، السفارة المصرية في بوينس أيرس، تقرير من السفير إلى وكيل الخارجية بشأن التدخّل الاشتراكي الاقتصادي في أميركا اللاتينية، بتاريخ 1958/1/23.

- محفظة رقم 398، ملف رقم 22/139/102، المفوضية المصرية في سانتياغو، مذكرة من القائم بالأعمال إلى وكيل الخارجية، بتاريخ 1957/7/15.

- محفظة رقم 222، ملف 1/128/37، ملخّص ترجمة بخط اليد لبرقية باللغة الإسبانية، واردة من وزير خارجية غواتيمالا إلى وزير خارجية مصر، السكرتير الثالث بالإدارة السياسية، في 1954/6/27.

2 ـ أرشيف الدول

- (الأرجنتين)، محفظة رقم 149 ميكروفيلم، ملف رقم 6، سفارة مصر في بوينس أيرس، مذكرة من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل الخارجية، بتاريخ 1957/11/14.

- (الأرجنتين)، محفظة رقم 150 ميكروفيلم، ملف رقم 6، سفارة مصر في بوينس أيرس، تقرير عن الشيوعية في الأرجنتين من السفير إلى وكيل الخارجية، بتاريخ 1958/8/13.

- (الأرجنتين)، محفظة 150، ملف 3، رقم 38 سري، السفارة المصرية في بوينس أيرس، من السفير إلى وكيل الخارجية، بتاريخ 1955/3/30.

- (تشيلي)، محفظة رقم 152 ميكروفيلم، ملف رقم 4، التقرير الاقتصادي (16- 1958/3/26، /1958/3/).

2 - الأجنبية

Books

Alba, Víctor. Alliance without Allies. New York: Praeger, [1965].

______. Nationalists without Nations; the Oligarchy versus the People in Latin America. New York: Praeger, [1968].

Alexander, Robert J. The Bolivian National Revolution. New Brunswick, N. J.: Rutgers University Press, 1958.

______. Communism in Latin America. New Brunswick, N. J.: Rutgers University Press, 1957.

Almond, Gabriel A. The American People and Foreign Policy. New York: Praeger, [1960].

Andrade, Víctor. My Missions for Revolutionary Bolivia, 1944-1962. Edited and with an Introd. by Cole Blasier. [Pittsburgh]: University of Pittsburgh Press, 1976.

Atkins, G. Pope. Latin America in the International Political System. 2nd ed., rev. and Updated. Boulder: Westview Press, 1989.

Baldwin, David A. Economic Statecraft. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1985.

Ball, George W. The Past has Another Pattern: Memoirs. New York: Norton, 1982.

Beals, Carleton. Latin America: World in Revolution. London; New York: Abelard-Schuman, [1963].

Bemis, Samuel Flagg. The Latin American Policy of the United States. New York: Harcourt, Brace and Company, [1943].

Berle, Adolf A. (Jr.). Latin America: Diplomacy and Reality. New York: Published for the Council on Foreign Relations by Harper & Row, [1962].

Blasier, Cole. The Giant's Rival: The USSR and Latin America. Pittsburgh, Pa: University of Pittsburgh Press, 1987.

______. The Hovering Giant: U. S. Responses to Revolutionary Change in Latin America. [Pittsburgh]: University of Pittsburgh Press, 1976.

Bonsal, Philip W. Cuba, Castro, and the United States. [Pittsburgh]: University of Pittsburgh Press, [1971].

Bosch, Juan. The Unfinished Experiment; Democracy in the Dominican Republic. New York: Praeger, [1965].

Brand, D. D. The Present Indian Population of Latin America. Texas: University of Texas, 1953.

Bulmer-Thomas, Victor and James Dunkerley (eds.). The United States and Latin America: The New Agenda. London: Institute of Latin American Studies, University of London; Cambridge, Mass: David Rockefeller Center for Latin American Studies, Harvard University: Distributed by Harvard University Press, 1999.

Burgos, Lajara. Por qué se produjo la revolución de Abril del año?. Santo Domingo: Editora Taller, 1987.

Cable, Larry E. Conflict of Myths: The Development of American Counterinsurgency Doctrine and the Vietnam War. New York: New York University Press, 1986.

Campbell, Charles S. The Transformation of American Foreign Relations, 1865-1900. New York: Harper & Row, 1976.

Commager, Henry Steele. Documents of American History. 8th ed. New York: Appleton-Century-Crofts, [1968].

Cook, Blanche Wiesen. The Declassified Eisenhower: A Divided Legacy. [New York, N. Y.] : Penguin Books, [1981].

Crabb, Cecil Van Meter. American Foreign Policy in the Nuclear Age. 5th ed. New York: Harper & Row, 1988.

Dallek, Robert. The American Style of Foreign Policy: Cultural Politics and Foreign Affairs. New York: Knopf; Distributed by Random House, 1983.

Dallin, Alexander, Jonathan Harris and Grey Hodnett (eds.). Diversity in International Communism; A Documentary Record, 1961-1963. New York: Columbia University Press, 1963.

Davis, Harold Eugene. Government and Politics in Latin America. New York: Ronald Press Co., [1958].

Dell, Sidney. The Inter-American Development Bank; A study in Development Financing. New York: Praeger, [1972].

Dozer, Donald Marquand. Are We Good Neighbors?. Gainesville: University of Florida Press, 1959.

Dreier, John C. The Alliance for Progress. Baltimore: Johns Hopkins Press, [1962].

Eisenhower, Dwight D. The White House Years. Garden City, N. Y.: Doubleday, 1963-1965.

Eisenhower, Milton Stover. The Wine is Bitter; the United States and Latin America. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1963.

Farer, Tom J. The United States and the Inter-American system: Are there Functions for the Forms?. [St. Paul]: West Pub. Co., 1978.

Ferguson, John Halcro. Latin America; the Balance of Race Redressed. With a Foreword by Philip Mason; Issued under the Auspices of the Institute of Race Relations. London; New York: Oxford University Press, 1961.

Gantenbein, James Watson. The Evolution of our Latin-American Policy, a Documentary Record. New York: Columbia University Press, 1950.

Gilderhus, Mark T. Pan American Visions: Woodrow Wilson in the Western Hemisphere, 1913-1921. Tucson: University of Arizona Press, [1989].

Gleijeses, Piero. The Dominican Crisis: The 1965 Constitutionalist Revolt and American Intervention. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978.

______. Shattered Hope: The Guatemalan Revolution and the United States, 1944-1954. Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1991.

Green, David. The Containment of Latin America; A History of the Myths and Realities of the Good Neighbor Policy. Chicago: Quadrangle Books, 1971.

Guerrero, Miguel. El golpe de estado. Santo Domingo: Editora Corripio, 1993.

Hartmann, Frederick H. The New Age of American Foreign Policy. [New York]: Macmillan, [1970].

Hixson, Walter L. Parting the Curtain: Propaganda, Culture and the Cold War, 1945-1961. Houndmills: Macmillan, 1997.

Hoopes, Townsend. The Devil and John Foster Dulles. Boston: Little, Brown, [1973].

Hunt, Michael H. Crises in U. S. Foreign Policy: An International History Reader. New Haven: Yale University Press, 1996.

______. Ideology and U. S. Foreign Policy. New Haven: Yale University Press, 1987.

James, Prestone E. Latin America. New York: Odyssey Press, 1950.

Kaufman, Burton I. Trade and Aid: Eisenhower's Foreign Economic Policy, 1953-1961. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982.

Keen, Benjamin. A History of Latin America. 4th ed. Boston: Houghton Mifflin, 1992.

Kirkpatrick, Evron M. (ed.). Year of Crisis: Communist Propaganda Activities in 1956. New York: Macmillan, 1957.

Khrushchev, Nikita Sergeevich. Khrushchev Remembers. With an Introduction, Commentary and Notes by Edward Crankshaw; Translated [from the Russian] and Edited by Strobe Talbott. New York: Bantam Books, 1971.

Kumar, V. Shiv. US Interventionism in Latin America: Dominican Crisis and the OAS. New York: Advent Books, 1987.

LaFeber, Walter. America, Russia, and the Cold War, 1945-1980. 4th ed. New York: Wiley, 1980.

Langer, Erick D. Economic Change and Rural Resistance in Southern Bolivia, 1880-1930. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1989.

Lockwood, Lee. Castro's Cuba, Cuba's Fidel. [Rev. ed.]. Boulder: Westview Press, 1990.

Lora, Guillermo. A History of the Bolivian Labour Movement, 1848-1971. Edited and Abridged by Laurence Whitehead; Translated by Christine Whitehead. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1977.

Madariaga, Salvador de. Latin America between the Eagle and the Bear. New York: Praeger, [1962].

Martin, Edwin McCammon. Kennedy and Latin America. Lanham, Md.: University Press of America, 1994.

Martin, John Bartlow. Overtaken by Events; the Dominican Crisis from the Fall of Trujillo to the Civil War. New York: Doubleday, 1966.

Mason, Edward Sagendorph. Foreign Aid and Foreign Policy. New York: Published for the Council on Foreign Relations by Harper & Row, [1964].

McCormick, Thomas J. America's Half-Century: United States Foreign Policy in the Cold War and after. New Delhi: [Affiliated East-West Press Private Limited, 1992].

______. and Walter LaFeber (eds.). Behind the Throne: Servants of Power to Imperial Presidents, 1898-1968. Madison: University of Wisconsin Press, 1993.

Mecham, J. Lloyd. A Survey of United States-Latin American Relations. Boston: Houghton Mifflin, [1965].

______. The United States and Inter-American Security, 1889-1960. Austin: University of Texas Press, [1963].

Merrill, Dennis. Bread and the Ballot: The United States and India's Economic Development, 1947-1963. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1990.

McCauley, Martin (ed.). Khrushchev and Khrushchevism. Bloomington: Indiana University Press, 1987.

McClintock, Michael. The American Connection. London: Zed Books; Totowa, N. J: US Distributor, Biblio Distribution Center, 1985.

McMahon, Robert J. The Cold War on the Periphery: The United States, India, and Pakistan. New York: Columbia University Press, 1994.

Miller, Nicola. Soviet Relations with Latin America, 1959-1987. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1989.

Nixon, Richard M. Six Crises. Garden City, N.Y.: Doubleday, 1962.

Noer, Thomas J. Cold War and Black Liberation: The United States and White Rule in Africa, 1948-1968. Columbia: University of Missouri Press, 1985.

Nonalignment in Foreign Affairs. Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1965. (Annals of the American Academy of Political and Social Science; v 362)

Nye, Joseph S. (Jr.). The Making of America's Soviet Policy. New Haven: Yale University Press, 1984.

Pach, Chester J., (Jr.) and Elmo Richardson. The Presidency of Dwight D. Eisenhower. Lawrence, Kan.: University Press of Kansas, 1991.

Paterson, Thomas G. (ed.). Kennedy's Quest for Victory: American Foreign Policy, 1961-1963. New York: Oxford University Press, 1989.

Perkins, Dexter. The American Approach to Foreign Policy. 4th ed. Cambridge; Harvard University Press, 1954.

Pierson, William W. [and] Federico G. Gil. Governments of Latin America. New York: McGraw-Hill, 1957.

Pike, Fredrick B. The United States and the Andean Republics: Peru, Bolivia, and Ecuador. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1977.

Plano, Jack C. [and] Milton Greenberg. The American Political Dictionary. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1963.

Plummer, Brenda Gayle. Haiti and the United States: The Psychological Moment. Athens: University of Georgia Press, 1992.

Ponomaryov, B., A. Gromyko [and] V. Khvostov (eds.). History of Soviet Foreign Policy. Moscow: Progress Publishers, 1974.

Poppino, Rollie E. International Communism in Latin America; A History of the Movement, 1917-1963. [New York]: Free Press of Glencoe, [1964].

Rabe, Stephen G. Eisenhower and Latin America: The Foreign Policy of Anticommunism. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988.

Ringler, Jack K. and Henry I. Shaw. U. S. Marine Corps Operations in the Dominican Republic, April-June 1965. Washington, D.C.: Historical Division, Headquarters U. S. Marine Corps, [1992].

Rock, David. Argentina, 1516-1987: From Spanish Colonization to the Falklands War. Rev. and Expanded ed. Berkeley: University of California Press, 1987.

Roett, Riordan. The Politics of Foreign Aid in the Brazilian Northeast. Nashville: Vanderbilt University Press, 1972.

Rostow, W. W. Eisenhower, Kennedy, and Foreign Aid. Austin: University of Texas Press, 1985.

Sapin, Burton M. Contemporary American Foreign and Military Policy. [Glenview, Ill.]: Scott, Foresman, [1970].

Scheer, Robert and Maurice Zeitlin. Cuba, an American Tragedy. Harmondsworth: Penguin Books, 1964.

Scheman, Ronald (ed.). The Alliance for Progress: A Retrospective. With Forewords by Edward M. Kennedy and Dante B. Fascell. New York: Praeger, 1988.

Schmitt, Karl M., and David D. Burks. Evolution or Chaos; Dynamics of Latin American Government and Politics. New York: Praeger, [1963].

Sigmund, Paul E. (ed.). Models of Political Change in Latin America. New York: Praeger, [1970].

Sikkink, Kathryn. Ideas and Institutions: Developmentalism in Brazil and Argentina. Ithaca: Cornell University Press, 1991.

Smith, T. Lynn and Alexander Marchant (eds.). Brazil, Portrait of Half a Continent. New York: Dryden Press, [1951].

Spanier, John W. American Foreign Policy since World War II. New York: Praeger, [1962].

Stuart, Graham H. Latin America and the United States. 5th ed. New York: Appleton-Century-Crofts, [1955].

Tannenbaum, Frank. Ten keys to Latin America. New York: Knopf, 1962.

Theberge, James D. The Soviet Presence in Latin America. New York: Published by Crane, Russak [for] National Strategy Information Center, [1974].

Tulchin, Joseph S. The Aftermath of War; World War I and U. S. Policy toward Latin America. New York: New York University Press, 1971.

Waltz, Kenneth N. Foreign Policy and Democratic Politics; the American and British Experience. Boston: Little, Brown, [1967].

Welch, Richard E. Response to Revolution: The United States and the Cuban Revolution, 1959-1961. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1985.

Whitaker, Arthur Preston. Nationalism in Latin America, Past and Present. Gainesville: University of Florida Press, 1962.

______. The United States and South America, the Northern Republics. Cambridge: Harvard University Press, 1948.

______. The Western Hemisphere Idea: Its Rise and Decline. Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, 1954.

Woytinsky, W. S. and E. S. Woytinsky. World Population and Production: Trends and Outlook. New York: Twentieth Century Fund, 1953.

Yearbook of the United Nations 1965. New York: Department of Public Information, United Nations, 1967.

Yearbook of the United Nations 1963. New York: Columbia University Press in Co-operation with the United Nations, 1965.

Yearbook of the United Nations 1954. New York: Department of Public Information, United Nations, 1955.

Periodicals

Alba, Víctor. «The Chinese in Latin America.» The China Quarterly: vo. 5, January-March 1961.

Bailey, Norman A. «The Colombian «Black Hand»: A Case Study of Neoliberalism in Latin America.» The Review of Politics: vol. 27, no. 4, October 1965.

Bienefeld, M. «The Lessons of History and the Developing World.» Monthly Review: vol. 41, July-August 1989.

Camargo, Alberto Lleras. «The Alliance for Progress: Aims, Distortions, Obstacles.» Foreign Affairs: vol. 42, no. 1, October 1963.

Doyle, Henry Grattan. «The Understanding of Other Cultures: Latin America.» The Americas: vol. 11, no. 1, July 1954.

Dreier, John Caspar. «The Organization of American States and United States Policy.» International Organization: vol. 17, Issue 1, Winter 1963.

Fitzgibbon, Russell H. «The Revolution Next Door: Cuba.» Annals of the American Academy of Political and Social Science: vol. 334, March 1961.

Francis, Michael J. «Military Aid to Latin America in the U. S. Congress.» Journal of Inter-American Studies: vol. 6, no. 3, July 1964.

Horelick, Arnold. «The Cuban Missile Crisis: An Analysis of Soviet Calculations and Behavior.» World Politics: vol. 16, no. 3, April 1964.

Humphrey, Hubert H. «U. S. Policy in Latin America.» Foreign Affairs: vol. 42, no. 4, July 1964.

Kennedy, John F. «A Democrat Looks at Foreign Policy.» Foreign Affairs: vol. 36, no. 1, October 1957.

Kautsky, John H. «The New Strategy of International Communism.» American Political Science Review: vol. 49, no. 2, June 1955,

Kofas, Jon V. «Stabilization and Class Conflict: The State Department, the IMF, and the IBRD in Chile 1952-1958.» The International History Review: vol. 21, Issue 2, June 1999.

Laqueur, Walter Z. «The End of the Monolith: World Communism in 1962.» Foreign Affairs: vol. 40, no. 3, April 1962.

Latham, Michael E. «Ideology, Social Science, and Destiny: Modernization and the Kennedy-Era Alliance for Progress.» Diplomatic History: vol. 22, no. 2, Spring 1998.

Lincoln, Freeman. «What has Happened to Cuban Business? .« Fortune Magazine: September 1959.

Lodge, George C. «Aid to Latin America: Funding Radical Change.» Foreign Affairs: vol. 47, no. 4, July 1969.

______. «Revolution in Latin America.» Foreign Affairs: vol. 44, no. 2, January 1966.

Matthews, H. L. «The United States and Latin America.» International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-): vol. 37, no. 1, January 1961.

McNicoll, Robert E. «Hegel and Latin America Today.» Journal of Inter-American Studies: vol. 6, no. 1, January 1964.

Newbold, Stokes. «Receptivity to Communist Fomented Agitation in Rural Guatemala.» Economic Development and Cultural Change: vol. 5, no. 4 July, 1957.

Painter, David. «Explaining U. S. Relations with the Third World.» Diplomatic History: vol. 19, Summer 1995.

Petras, James. «After the Chilean Presidential Election: Reform or Stagnation?» Journal of Inter-American Studies: vol. 7, no. 3, July 1965.

Pike, Fredrick B. «Guatemala, the United States, and Communism in the Americas.» Review of Politics: vol. 17, no. 2, April 1955.

______. and Donald W. Bray. A Vista of Catastrophe: The Future of United States-Chilean Relations.» The Review of Polities: July 1960.

Rabe, Stephen G. «The Caribbean Triangle: Betancourt, Castro, and Trujillo and U. S. Foreign Policy, 1958-1963.» Diplomatic History: vol. 20, Issue 1, Winter 1996.

Santos, E. «Latin American Realities.» Foreign Affairs: vol. 34, no. 2, January 1956.

Schmitt, Karl M. «Communism in Mexico Today.» The Western Political Quarterly: vol. 15, no. 1, March 1962.

Slater, Jerome. «The United States, the Organization of American States, and the Dominican Republic, 1961–1963.» International Organization: vol. 18, no. 2, Spring 1964.

Smith, R. F. «Social Revolution in Latin America: The Role of United States Policy.» International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-): vol. 41, no. 4, October 1965.

Taylor, Philip B. «The Guatemalan Affair: A Critique of United States Foreign Policy.» The American Political Science Review: vol. 50, no. 3, September 1956.

Teichert, P. C. M. «Latin America and The Socio -Economic Impact of The Cuban Revolution.» Journal of Inter-American Studies: vol. 4, no. 1, January 1962.

Thomas, A. B. «Latin American Nationalism and the United States.» Journal of Inter-American Studies: vol. 7, no. 1, January 1965.

Tugwell, Franklin. «The Christian Democrats of Venezuela.» Journal of Inter-American Studies: vol. 7, no. 2, April 1965,

Whitaker, Arthur P. «Development of American Regionalism.» International Conciliation: no. 469, March 1951.

Woodward, Ralph Lee (Jr.). «Communist Appeal to the Urban Labor Force of Guatemala, 1950-1953.» Journal of Inter-American Studies: vol. 4, no. 3, July 1962.

Thesis

Alcindor, C. «U. S. -Haiti Relations From 1957 to 1963: Anti Communism, Nation-Building, and Racial Diplomacy in the Age of National Liberation.» (Unpublished Ph. D. Dissertation, the State University of New Jersey, 2002).

Epstein, Mark Steven. «United States Capital Expansion and Intervention in Central and Latin America.» (Master Dissertation, State University, New Haven, 1992).

Jervis, David T. «The United States Confronts Change in Latin America.» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Temple University, 1985).

Keith, L. Y. «The Imperial Mind and U. S. Intervention in the Dominican Republic, 1961-1966.» (Unpublished Ph. D. Dissertation, University of Connecticut, 1999).

Loayza, Humberto Matthew. «Dollar Diplomacy With a New Look: President Eisenhower's Inter- American Policies, 1953-1961.» (Unpublished Ph. D. Dissertation, the Faculty of Purdue University, 1999).

Siekmeier, J. F. «Fighting Economic Nationalism: U. S. Economic Aid and Development Policy toward Latin America 1953 – 1961.» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Cornell University, 1993).

Taffet, J. F. «Alliance for What? U. S. Development Assistance in Chile during the 1960s.» (Unpublished Ph.D. Dissertation, Georgetown University, Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences, 2001).

Tannenbaum, Fank. «The United States and Latin America.» Political Science Quarterly: vol. 76, no. 2, June 1961.

Townsend, J. C. «Retrieving Lost Ideals: United States Foreign Policy toward Brazil, 1960-1968.» (Unpublished Ph. D. Dissertation, the University of Oklahoma, 1980).

Zoumaxas, T. «The Path to Pan Americanism: Eisenhower's Foreign Economic.» (Unpublished Ph. D. Dissertation, the University of Connecticut, 1987).

Documents

وثائق غير منشورة باللغة الإنكليزية

1 - الأوراق والسجلات غير المنشورة في المكتبات الرئاسية في الولايات المتحدة الأميركية

- مكتبة دوايت أيزنهاور في كنساس

(Dwight D. Eisenhower Library (E. L.), Abilene, Kansas)

Ann Whitman File (A. W. F.), Papers of Dwight D. Eisenhower as President of the United States, 1953-1961, National Security Council (N. S. C.) Series, Box 3, Folder «Special Meeting of the NSC, March 31, 1953», Discussion of Special NSC Meeting, March 31, 1953.

A. W. F., N. S. C. Series, Box 7, Folder «262nd Meeting of N. S. C., October 20, 1955», Memo of Discussion of 262nd NSC Meeting, October 20,1955.

A.W. F., N. S. C. Series, Box 7, Folder «264th Meeting of N. S. C., November 3, 1955», Memo of Discussion of 264th NSC Meeting, November 3, 1955.

A. W. F., N. S. C. Series, Box 7, Folder «283rd Meeting of NSC, May 3, 1956», Minutes of 283rd NSC Meeting, May 3, 1956.

A. W. F., N. S. C. Series, Box 8, Folder «The Meeting of N. S. C., April 17, 1957» Notes of N. S. C. Meeting, April 17, 1957.

A.W. F., N. S. C. Series, Box 12, Folder «450th N. S. C. Meeting, July 7, 1960», Notes of 450th N. S. C. Meeting, July 7, 1960.

A. W. F., Name Series, Box 12, Folder «Eisenhower, Milton, 1952-1953 (3)», Eisenhower to Milton Eisenhower, October 31, 1953.

A. W. F., Dulles-Herter Series, Box 7, File «Dulles, Aug 1957 (2)», John Foster Dulles to Dwight D. Eisenhower, August 6, 1957.

A.W. F., Dulles-Herter Series, Box 10, Folder «Dulles-June 1958 (2)», Eisenhower to Dulles, June 5, 1958.

A. W. F., International Series, Box 4, Brazil (10), Division of Biographic Information, Department of State, Juscelino Kubitschek, December 1955.

A.W. F., International Series, Box 4, Brazil (9), Memorandum of Conversation between President Eisenhower and Vice President Goulart on May 2, 1956, May 4, 1956.

A. W. F., International Series, Box 4, Folder «Brazil (6)», Department of State to Rio Embassy, December 10, 1958.

John Foster Dulles Papers, 1953-1959 (J. F. D. P.), White House Memoranda Series, Chronological Subseries, Box 1, Meetings with the President 1954 (4), John Foster Dulles, Memorandum of Luncheon Conversation with The President, March 15, 1954.

White House Memoranda Series, Chronological Subseries, Box 3, Folder «White House Correspondence General 1955 (1)», Eisenhower to Dulles, December 5, 1955.

White House Memoranda Series, Chronological Subseries, Box 3, Meetings with the President 1955 (1), Dulles, Memorandum of Conversation with the President, December 21, 1955.

Milton Eisenhower Papers, Box 6, File «1956 Speeches, Articles (3)», Talk by Milton Eisenhower, 6 December, 1956.

Records of the White House Office (WHO), Office of the Special Assistant for National Security Affairs (OSANSA), National Security Council (NSC) Series, Policy Papers Subseries, Box 4, File 'NSC Latin America (2), A Report to the NSC-Annex to NSC 144, 6 March, 1953.

W. H. O., O. S. A. N. S. A., N. S. C. Series, Policy Paper Subseries, Box 13, File «NSC 5432/1-Policy toward L. A., Note by the Acting Secretary, September 3, 1954.

W. H. O., O. S. A. N. S. A., O. C. B. Series, Administration Subseries, Chronological File, Box 1, Folder «Dearborn, August-October 1957 (4), Progress Report on U. S. Policy.

W. H. O., N. S. C. Staff, Papers, 1948-1961, O.C.B. Central File Series, Box 73, Folder «O. C. B. 091.4 L. A. (File #4) (5)», Nature and Problems of Soviet Economic Penetration in Underdeveloped Areas.

W. H. O., N. S. C. Staff, Papers 1948-1961, Box 59, Subject File Series, Folder «O. C. B. 091.3 [Economic] (#3) (4) Sept-Dec 1956», «Soviet Economic Penetration», April 4, 1956.

- مكتبة جون كينيدي في ماساتشوستس

(John F. Kennedy Library (J. F. K. L.), Boston, Massachusetts)

«Dominican - National Security File, Countries: Dominican Republic (N. S. F. C. O.), Box 66, Current Intelligence Memorandum, Republic President-Elect Juan Bosch», 2 January 1963.

N. S. F. C.O., Box 66, Martin, «Bosch's First Two Months», April 28, 1963.

N. S. F. C. O., Box 66, Memorandum for Mr. McGeorge Bundy, 4 June, 1963.

N. S. F. C. O., Box 66, Gordon Chase, «Memorandum for Mr. McGeorge Bundy, 10 June, 1963.

N. S. F., Ralph Dungan File, Chile-General 12/62, Korican to Frey, October 16, 1962.

N. S. F., Ralph Dungan File, Chile-General 12/62, Brubeck to Dungan through Bundy, October 19, 1962.

- N. S. F., Ralph Dungan File, Chile-General 12/62, Frey to Dungan, December 3, 1962.

- President's Office Files (P.O.F.), Box 113a, Countries, Chile General 1962, Alessandri to Kennedy, October, 1962.

- P. O. F., Box 113a, Countries, Chile Security 1961-1963, Alessandri to Kennedy, November, 1962.

- مكتبة ليندون جونسون في تكساس

(Lyndon B. Johnson Library (L. B. J. L.), Austin, Texas)

National Security File, Countries: Dominican Republic (N. S. F. C. O.), Box 38, Santo Domingo 1115, 27 April 1965.

N. S. F. C. O., Box 49, Rowan to the President, 2 May 1965.

President's Office Files, Box 13, Jack Valenti, Meeting Notes, 30 April,1965 .

National Security Council History (NSCH), Box 4, Santo Domingo 1142, April 28, 1965.

National Security File, Files of Gordon Chase (N.S.F.G.C.), Box 2, Communist Efforts to take over the Revolt in the Dominican Republic, 14 May 1965.

Papers of Bromley K. Smith, Box 33, Statement by the President, 28 April 1965.

- مكتبة هاري ترومان في ميسوري

(Harry S. Truman Library (H.S.T.L.), Missouri)

U. S. President's Materials Policy Commission Records, 1951-52, Box 11, H. Kahn Second Draft, Tin Study, July 13, 1951.

2 - وثائق وزارة الخارجية الأميركية المحفوظة في الأرشيف القومي الأميركي في واشنطن

(National Archives of the United States (N. A.), Records of the Department of State, Record Group 59 (R. G. 59), Washington:)

Department of State, Division of Research for American Republics, Office of Intelligence Research (O. I. R.), No. 5123, 2, 5, 56-7, Guatemala: Communist Influence, 23 October 1950.

Department of State, Division of Research for American Republics, (O. I. R.) Report, No. 6185, 2A, 19, Guatemalan Support of Subversion and Communist Objectives (1950-1953), 30 April 1953.

R. G. 59, Central Decimal File (C. D. F.) 7205-MSP/6-855, Henry Dearborn to Henry F. Holland, 8 Jun 1955.

R.G. 59, (C. D. F), 724.00/4-1153 Report of Bolivian Foreign Ministry on the Policy 11 April 1953 in the Negotiations of the Sale of Bolivian tin of the Government of Bolivia.

R. G. 59, (C. D. F.) 611.37/4-2959, Box 2473, Frank J. Divine to Richard M. Nixon, 20 April 1959.

R. G. 59, (C. D. F.), 738.00/6-2559, Box 3091, Memorandum of Conversation between U.S. Department of State officer Warner and Haitian Ambassador Ernest Bonhomme, June 25, 1959.

R. G. 59, Henry F. Holland Papers, Lot 57 D295, Box 3, File «Country File- Guatemala-1954», Excerpt from Memorandum, 14 May, 1954.

R. G. 59, Security Program for Fiscal Year (F. Y.) 1954, (Latin America), Statement in Support of the Mutual Box 1, Lot 57D597.

R. G. 59, 814.055/12-855, Henry F. Holland to Andrew N. Overby, 8 December 1955.

R. G. 59, 824.00 TA/12-0458, Philip W. Bonsai to Roy R. Rubottom, 4 December, 1958.

R. G. 59, Office of Central American and Panamanian Affairs, Lot 60D647, Edward J. Sparks to Roy R. Rubottom, 12 December 1956.

3 - وثائق وزارة الخارجية الأميركية المحفوظة في الأرشيف القومي الأميركي في ميريلاند

(National Archives of the United States (N.A), Records of the Department of State, Record Group 59 (R. G. 59), College Park, Maryland)

R. G. 59, Central Decimal File (C. D. F.), 725.5 MSP/4-753, Santiago Embassy to Department of State, April 7, 1953.

R. G. 59, C. D. F., 725.5 MSP/4-753, Department of State to Santiago Embassy, April 22, 1953.

R. G. 59, C. D. F., 725.5 MSP/12-453, Santiago Embassy to Department of State, December 4, 1953.

R. G. 59, C. D. F. 1960-1963, 725.11/12-1462, Belcher to US Embassy Santiago.

R. G. 59, C. D. F. 1960-1963, 725.11/12-1162, Briefing Paper for President Kennedy: Visit of President Alessandri.

R. G. 59, Secretary and Under Secretary's Memoranda of Conversation (S. U.M .C.), Lot 64D199, Box 5, folder «Secy's Memo of Conv, April 1956», Memo of Conversation, April 10, 1956.

R. G. 59, S. U. M. C., Lot 64D199, (STB MC/18), Memo of Conversation, August 6, 1958.

R.G. 59, Rubottom Records, Lot 60D553, Subject Files, 1957-59, Milton Eisenhower to Rubottom, January 2, 1959.

R. G. 59, Holland Records, Lot 57D295, Country File, Memo of Conversation, July 6, 1955.

R. G. 59, Holland Records, Lot 57D295, Country File, Holland to Acting Secretary of State, September 19, 1955.

R. G. 59, Holland Records, Lot 57D295, Country File 1953-1956, Memo of Conversation, December 2, 1955.

R.G. 59, Holland Records, Lot 57D295, Country File, Memorandum of Conversation, February 9, 1956.

R. G. 59, Holland Records, Lot 57D295, Country File, Holland to Beaulac, June 26, 1956.

R. G. 59, Cabot Records, Lot 56D13, Country File, Bowers to Cabot, March 23, 1953.

R. G. 59, Bureau of Inter-American Affairs. Records of the Special Assistant on Communism,1958-1961, Lot 64D24, Box 2, Latin America General, Hill to Ramsey, February 16, 1959.

R. G. 59, Bureau of Inter-American Affairs. Records of the Special Assistant on Communism, 1958-1961, Lot 64D24, Box 5, Latin American Aid Program 1960, Macy to Mann, July 18, 1960.

R. G. 59, Bureau of Inter-American Affairs. Records of the Special Assistant on Communism, 1958-1961, Lot 64D24, Box 5, Latin American Aid Program 1960, Devine to Rubottom, July 25, 1960.

R.G. 59, Records Relating to Chile. 1957-1964, Lot 64D4, Box 3, Jan-Jun, Relations with Latin America, Phillips to Howe, February 21, 1961.

R. G. 59, Records Relating to Chile. 1957-1964, Lot 64D4, Box 3, Jan-Jun Relations with Latin America, Memorandum of Conversation-Chilean ambassador Muller's Attitude toward Cuban Problem: Mueller and Bonsai, March 1, 1961.

R. G. 59, Central Foreign Policy Files 1963, Inco-Copper - Copper Products, Memorandum of Conversation, November 8, 1963.

R. G. 59, Central Foreign Policy Files 1963, Inco-Copper - Copper Products, Richardson to Santiago, November 27, 1963.

R. G. 59, Central Foreign Policy Files 1963, Inco-Copper - Copper Products, Jester to Department of State, December 9, 1963.

R.G. 59, Central Foreign Policy Files 1964-1966, Inco-Copper Chile, Richardson to Mann, January 23, 1964.

R. G. 59, Central Foreign Policy Files 1964-1966, Inco-Copper Chile, Memorandum for the Advisory Committee (Randall Committee), January 23, 1964.

R. G. 59, Central Foreign Policy Files 1964-1966, Box 2026, Memorandum of Conversation, October 12, 1964.

R. G. 59, Central Foreign Policy Files 1964-1966, Box 2030, Memorandum of Conversation, October 17, 1964.

R. G. 59, Central Foreign Policy Files 1964-1966, FN 14, Dungan to Department of State, January 7, 1965.

R. G. 59, Central Foreign Policy Files 1964-1966, FN 14, Bohlen to Department of State, January 28, 1965.

4 - وثائق مكتب الميزانية الأميركي المحفوظة في الأرشيف القومي الأميركي في واشنطن

(National Archives of the United States (N. A.), Records of the Bureau of the Budget, Record Group (R. G. 51), Washington)

Records of the Bureau of the Budget, Series 52.1, Box 77, «Memorandum for the Director of the Bureau of the Budget», December 14, 1953.

5 - وثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة في دار المحفوظات العامة في لندن

(Public Record Office, London, Great Britain Foreign Office (F. O. 371))

J. H. A. Watson Esq. From J. Garnett Lomax, British Ambassador in La Paz, to - F.O. 371/97707, British Embassy, Washington, D.C., October 11, 1952.

F. O. 371/179330, Santo Domingo to the Foreign Office, No. 34, May 1, 1965.

F. O. 371/179332, Santo Domingo to the Foreign Office, No. 41, May 4, 1965.

F. O. 371/179351 Campbell to Watson, 27 May, 1965.

F. O. 371/179351, Slater to Watson, 16 June, 1965.

6 - وثائق مكتب رئيس الوزراء البريطاني المحفوظة في دار المحفوظات العامة في لندن

(Prime Minister's Office (P. R. E. M.))

P. R. E. M. 11/3689, Messages from John Kennedy to Harold Macmillan on 21 October 1962.

P. R. E. M. 11/3689, Telegram from the British Ambassador in Washington to Prime Minister Macmillan on October 22, 1962.

P. R. E. M. 11/3689, Kennedy's Television Address to the Nation, October 22, 1962, Text from a 1962 Telegram from the British Ambassador in the U. S. A.

P. R. E. M. 13/233, Washington to the Foreign Office, No. 11187, May 4, 1965.

7- سجلات مركز واشنطن الفيدرالي، سجلات وكالات المساعدة الخارجية الأميركية

(Washington Federal Record Center (W. F. R. C.), Records of the Agency for International Development and Predecessor Agencies, Suitland, MD, Records of U. S. Foreign Assistance Agencies).

R. G. 469, Deputy Director for Operations, Office of Latin American Operations, Central America and Caribbean Division, Geographic Files (Central File), 1952-1958, File «Guatemala 1956- Budget», Memo of Conversation,» 11 May, 1956.

R. G. 469, Records of the Agency for International Development and Predecessor Agencies, Guatemala, Box 39, Guatemala to Department of State, 7 August, 1956.

8 - أوراق سفير الولايات المتحدة في جمهورية الدومينيكان (جون مارتن) المحفوظة في مكتبة الكونغرس

(Library of Congress (L. C.))

Manuscript Division, John Bartlow Martin Papers, Box 44, Ambassador's Journal, November 29, 1962.

Manuscript Division, John Bartlow Martin Papers, Box 44, Ambassador's Journal, December 22, 1962.

9 - وثائق الأمم المتحدة (UN Documents)

ـ مجموعة من الوثائق المحفوظة في أرشيف وزارة الخارجية المصرية، مرسلة من ممثل مصر لدى الأمم المتحدة في نيويورك إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية: الأرشـيف السري الجديد، محفظة رقم 222، ملف الرقم 1/28/37.

United Nations: Security Council, Document S/3232, June 20, 1954, Cablegram of 19 June 1954 from Minister for External Relations of Guatemala to the President of the Security Council.

United Nations: Security Council, S/3239, 21 June, 1954, Cablegram Dated June 20, 1954 from the Minister of Foreign Affairs of Honduras Addressed to the President of the Security Council.

United Nations: Security Council, Document S/3240, June 22, 1954, Cablegram Dated 21 June 1954 from the Minister for External Relations of Guatemala Addressed to the President of the Security Council.

United Nations: Security Council, S/3242, 23 June, 1954, Cablegram Dated 22 June 1954 from the Minister of Foreign Affairs of Nicaragua Addressed to the President of the Security Council.

United Nations: Security Council, Document S/3241, 23 June, 1954, Letter Dated 22 June 1954 from the Representative of Guatemala Addressed to the Secretary General.

United Nations: Security Council, Documents S/3236 and Rev.1. , Brazil and Colombia Draft Resolution and Revision.

United Nations: Security Council, Document S/3244, Cablegram Dated 23 June, 1954, from the Representative of Guatemala Addressed to the President of the Security Council.

United Nations: Security Council, Document S/3244, Letter Dated 24 June, 1954, from U. S. S. R. to Secretary – General.

10 - وثائق مكتبة إدوين جين، جامعة تافتس، ماساتشوستس، أوراق جون كابوت

(Fletcher School of Law and Diplomacy, Edwin Ginn Library, Tufts University, Medford, Massachusetts, John Moors Cabot Papers.

Folder 54B, Cabot to Waugh, Memorandum, «Caracas Conference,» January 11, 1954.

- وثائق منشورة باللغة الإنكليزية

1- American Foreign Policy (A. F. P)

A. F. P. (1950 – 1955): Basic Documents, Volume I, Department of State Publication, Washington, 1957.

A. F.P. (1958): Current Documents, Department of State Publication 7322, Washington, 1962.

A. F. P. (1959), Current Documents, Department of State Publication 7492, Washington, 1963.

A. F. P. (1961), Current Documents, Department of State Publication 7808, Washington, 1965.

2- Foreign Relations of the United States (F. R. U. S.)

F. R. U. S. (1947), vol. VIII, United States Government Printing Office, Washington, 1972.

F. R. U. S. (1952- 1954), vol. IV: United States Government Printing Office, Washington, 1983.

F. R. U. S. (1955 -1957), vol. VI, United States Government Printing Office, Washington, 1987.

F. R. U. S. (1955 -1957), vol. VII, United States Government Printing Office, Washington, 1987.

F. R. U. S. (1958-1960), vol. V, United States Government Printing Office, Washington, 1991.

F. R. U. S. (1961-1963), vol. XII, United States Government Printing Office, Washington, 1996.

3- Documents on American Foreign Relations (D. A. F. R.)

D. A. F. R. (1948), Published for the Council on Foreign Relations, Harper& Brothers, New York, 1949.

D. A. F. R. (1956), Zinner, P. E. (ed.), Published for the Council on Foreign Relations, Harper & Brothers, New York, 1957.

D. A. F. R. (1957), Zinner, P. E. (ed.), Published for the Council on Foreign Relations, Harper & Brothers, New York, 1958.

D. A. F. R. (1960), Stebbins, R. P. with the Assistance of Adam, E. P. (eds.), Published for the Council on Foreign Relations, Harper & Brothers, New York, 1961.

D. A. F. R. (1961), Stebbins, R. P. with the Assistance of Adam, E. P. (eds.), Published for the Council on Foreign Relations, Harper & Brothers, New York, 1962.

D. A. F. R. (1962), Stebbins, R. P. with the Assistance of Adam, E. P. (eds.), Published for the Council on Foreign Relations, Harper & Brothers, New York, 1963.

D. A. F. R. (1964), David, Jules with the Assistance of Adam, E. P. (eds.), Published for the Council on Foreign Relations, Harper & Brothers, New York, 1965.

D. A. F. R. (1965), David, Jules with the Assistance of Adam, E. P. (eds.), Published for the Council on Foreign Relations, Harper & Brothers, New York, 1966.

4 - نشرة وزارة الخارجية الأميركية عن الشيوعية الدولية في الأميركتين، 22 آذار/ مارس 1954

Dulles, John Foster. «Intervention and International Communism in the Americas.» Department of State Bulletin: 30, March 22, 1954.

5 - مطبوعة وزارة الخارجية الأميركية عن التدخل الشيوعي في غواتيمالا، 1954

United States of America: Department of State, Intervention of International Communism in Guatemala. Department of State Publication 5556, Washington, 1954.

6 - وثائق وزارة التجارة الأميركية

U. S. Department of Commerce, Bureau of Foreign and Domestic Commerce, American Direct Investment in Foreign Countries, Trading Information Bulletin #731, Washington, 1930.

U. S. Department of Commerce: Bureau of the Census, Historical Statistics of the United States-Colonial Times to 1957, Washington, 1960.

7 - تقرير ميلتون أيزنهاور إلى الرئيس دوايت أيزنهاور عام 1953

Eisenhower, Milton: Report to the President-United States-Latin American Relations, 18 November 1953, Washington, 1953.

8 - وثائق الكونغرس الأميركي

- وثائق مجلس الشيوخ (U. S. Congress, Senate)

Committee on Foreign Relations and Committee on Armed Services, Report on H. R. 5113, Report No. 703, 82d Congress, 1st Session, Washington, 1951.

Committee on Foreign Relations, Hearings, Mutual Security Act of 1954, 83rd Congress, 2nd Session, Washington, 1954.

Committee on Foreign Relations, Hearings, Mutual Security Act of 1958, 85th Congress, 2nd Session, Washington, 1958.

United States -Latin American Relations, the Organization of American States. Subcommittee of American Republics Affairs, 86th Congress, 1st Session, Report #3, Washington, 1959.

Committee on Foreign Relations, Hearings, Foreign Assistance Act of 1963, 88th Congress, 1st Session, Washington, 1963.

Committee on Foreign Relations, Executive Sessions of the Senate Foreign Relations Committee, Together with Joint Sessions of the Senate Armed Services Committee (Historical Series), Volume XVII, 89th Congress, First Session, 1965, Washington, 1990.

- وثائق مجلس النواب (U. S. Congress, House)

Committee on Foreign Affairs, Hearings, Inter-American Military Cooperation Act, 79th Congress, 2nd Session, Washington, 1946.

Committee on Foreign Affairs, Hearings, Mutual Security Act Extension, 1953, 83rd Congress, 1st Session, Washington, 1953.

Ninth Interim Report of Hearings before the Subcommittee on Latin America of the Select Committee on Communist Aggression, 83d Congress, 2nd Session, Washington, 1954.

Committee on Foreign Affairs, Hearings, Mutual Security Act of 1959, 86th Congress, 1st Session, Washington, 1959.

U. S. Congress, Congressional Record, 82nd Congress, 2nd Session, vol. 98, Part 7, United States Government Printing Office, Washington, 1952.

U. S. Congress, Congressional Record, 88th Congress, 2nd Session, vol. 110, no. 56, United States Government Printing Office, Washington, 1964.

9 - معاهدات الولايات المتحدة واتفاقاتها الدولية

(United States Treaties and other International Agreement)

United States Treaties and other International Agreement, vol. 5, Part 1, 1954, United States Government Printing Office, Washington, 1955.

United States Treaties and other International Agreement, vol. 5, Part 2, 1954, United States Government Printing Office, Washington, 1956.

United States Treaties and Other International Agreement, vol. 5, Part 3, 1954, United States Government Printing Office, 1956.

United States Treaties and other International Agreement, vol. 6, Part 2, 1955, United States Government Printing Office, Washington, 1956.

10 - وثائق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

(Documents of the Agency for International Development)

U. S. Agency for International Development, Statistics and Reports Division, U. S. Foreign Assistance and Assistance from International Organizations-Obligations and Loan Authorizations, Washington, 1962.

U. S. Agency for International Development, Statistics and Reports Division, U. S. Foreign Assistance and Assistance from International Organizations -Obligations and Loan Authorizations, Washington, 1963.

11 - وثائق منظمة الدول الأميركية

(Documents of the Organization of American States)

Organization of American States, Special Meeting of the Inter-American Economic and Social Council at the Ministerial Level, August 9, 1961, Charter of Punta del Este, OAS Official Records OEA/Ser. H/X. I ESRE-Document 105, Pan American Union, Washington, 1962.

12 - وثائق اتحاد الدول الأميركية

(Documents of the Pan-American Union)

Pan-American Union, Charter of the Organization of American States, Washington, 1948.

13 - أوراق رؤساء الولايات المتحدة الأميركية

(Public Papers of the Presidents of the United States)

- أوراق الرئيس دوايت أيزنهاور

(Papers of the President Dwight D. Eisenhower)

Public Papers of the Presidents of the United States, Dwight D. Eisenhower, 1954. Government Printing Office, Washington, 1955.

Special Message to Congress on Foreign Economic Policy, March 30, 1954.

Public Papers of the Presidents of the United States, Dwight D. Eisenhower, 1958, Government Printing Office, Washington, 1959.

Public Papers of the Presidents of the United States, Dwight D. Eisenhower, 1959, Government Printing Office, Washington, 1960.

Public Papers of the Presidents of the United States, Dwight D. Eisenhower, 1960 -1961, Government Printing Office, Washington, 1961.

- أوراق الرئيس جون كينيدي

(Papers of the President John F. Kennedy)

Public Papers of the Presidents of the United States: John F. Kennedy 1961, United States Government Printing Office, Washington, 1962.

14 - وثائق الأمم المتحدة (United Nations Documents)

Department of Economic and Social Affairs, Economic Commission on Latin America (ECLA) Policies Affecting Foreign Investment in Guatemala, E/ CN/ 12/ 166/ Add 7, 1949.

Department of Economic and Social Affairs, Foreign Capital in Latin America, E/CN.12/360, New York, 1955.

Department of Economic and Social Affairs, Economic Commission on Latin America (ECLA), External Financing in Latin America, New York, 1965.

Economic Commission for Latin America (ECLA), Economic Bulletin for Latin America 12, Economic Policy of Bolivia, New York, October 1967.

Year Book of the United Nations 1954: Department of Public Information, United Nations, New York, 1955.

Year Book of the United Nations 1963: Columbia University Press in Co- operation with the United Nations, New York, 1965.

Year Book of the United Nations 1965: Office of Public Information, United Nations, New York, 1967.

International Bank for Reconstruction and Development, the Economic Development of Guatemala, Washington, 1951.

15 - وثائق متنوعة

Diversity in International Communism, a Documentary Record, 1961- 1963. Edited by Alexander Dallin with Jonathan Harris and Grey Hodnett for the Research Institute on Communist Affairs, Columbia University Press New York, 1963.

Documents of American History (D. A. H.), Commager, Henry Steele (ed.), Appleton-Century Crofts, Division of Meredith Corporation, New York, 8th ed., 1968.

فهرس عام

- أ-

- ب -

- ت -

- ث -

- خ -

- ص -

- ض -

- ط -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

يعتبر من الدراسات العربية القليلة التي تناولت الأوضاع السياسية في دول أميركا اللاتينية في أثناء الحرب الباردة بين دول المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي ودول حلف شمال الأطلسي. وهو يعرض، بالتفصيل، للتدخل الأميركي في شؤون هذه الدول منذ ظهور "مبدأ مونرو" في 1923/12/2، ويدرس الحركات الثورية المناهضة لسياسات الولايات المتحدة الأميركية، ولا سيما سياساتها الاقتصادية في مواجهة التغلغل الشيوعي والحكومات اليسارية معًا. ويتصدى الكتاب بالبحث لبعض أشكال هذا التدخل مثل غزو غواتيمالا وغزو الدومينيكان وعملية خليج الخنازير وأزمة الصواريخ في كوبا. ويتناول، علاوة على ذلك، خصائص دول أميركا اللاتينية وشعوبها من حيث اللغة والدين والعرق والأقوام المتعددة.

نجلاء سعيد مكاوي

باحثة مصرية حازت الماجستير والدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة المنصورة. لها كتابان: مشروع سوريا الكبرى: دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين، واليسار الجديد في أميركا اللاتينية بين التحالف والانقسام. شاركت في كتاب القدس معرفة في سبيل التحرير، وحررت وشاركت في كتاب علاقات مصر الإقليمية بعد ثورة ٢٥ يناير. وهي باحثة في دار الوثائق القومية في القاهرة، ومديرة وحدة الدراسات الدولية والإقليمية في مركز النيل للدراسات الاستراتيجية.

السعر ١٦ دولارًا

ISBN 978-9953-0-2762-3



